

المحاسبة المالية

المشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص
وشركات الأموال

دكتور

أحمد بسيونى شحاتة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور

عبد الحى مرعى

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة

للطباعة والنشر والتوزيع

تليفون ٣٩٤٧٢ الإسكندرية

المحاسبة المالية

المشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص
وشركات الأموال

دكتور

احمد بسيونى شحاتة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

دكتور

عبد الحى مرعى

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية

مؤسسة شباب الجامعة

للطباعة والنشر والتوزيع

تليفون ٣٩٤٧٢ الإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

يهدف هذا الكتاب الى تقديم دراسة وافية للمشاكل المحاسبية لشركات القطاع الخاص ، سواء منها ما يتخذ شكل شركات التضامن والتوصية البسيطة والمحاصة أو ما يتخذ منها شكل الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ، فضلا عن المشاكل المحاسبية الخاصة بالشركات القابضة والشركات التابعة لها . ولقد قسمنا الكتاب الى ثلاثة أبواب ، خصصنا أولها للمشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص ، وخصصنا ثانيها للمشاكل المحاسبية لشركات الأموال ، أما الثالثهم فلقد خصصناه للمشاكل المحاسبية الخاصة بأعداد الحسابات والفوائم المجمعة للشركات القابضة والشركات التابعة لها .

هذا ولا تقتصر معالجة المشاكل المحاسبية للأشكال التنظيمية المختلفة لشركات القطاع الخاص على مجرد شرح الاجراءات المحاسبية شرحا وافيا ، وانما يشتمل الكتاب في أجزائه المختلفة على دراسة المفاهيم والأسس التي تستند اليها المعالجة المحاسبية لتلك المشاكل ، وعرض أوجه الجدل أو الخلاف بين المحاسبين حولها كلما كان مثل هذا الجدل أو الخلاف قائما ، وذلك فسي محاولة لتعكين القارئ من الالمام بالجوانب المختلفة للموضوعات محل الدراسة .

(كتب الدكتور احمد بسيوني شحاته الفصول من الأول حتى السادس وكتب الدكتور عبد الحى مرعى الفصول من السابع حتى الرابع عشر) .

واننا نأمل أن نكون قد أضفنا بهذا الكتاب جديدا الى المكتبة العربية .
والله نسأل التوفيق والسداد .

المؤلفان .

محتويات الكتاب

الباب الاول

فى

صفحة	المشاكل المحاسبية لشركات الأشخاص
١	الفصل الاول : تكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة
٤١	الفصل الثانى : قياس وتوزيع الأرباح والخسائر
٩١	الفصل الثالث : تعديل عقد الشركة
١٦١	الفصل الرابع : التصفية والاندماج
٢٨١	الفصل الخامس : شركات المحاصة

الباب الثانى

فى

المشاكل المحاسبية لشركات الأموال

٢٩٩	الفصل السادس : فى الشركات المساهمة : التأسيس وعمليات رأس المال : ٠٠٠
٤٥١	الفصل السابع : فى الشركات المساهمة : رأس المال المكتسب وتوزيعات الأرباح
٤٨١	الفصل الثامن : فى الشركات المساهمة : رأس مال السندات
٥٣٦	الفصل التاسع : فى الشركات المساهمة : التصفية والاندماج
	الفصل العاشر : فى شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية
٥٥٦	المحدودة

الباب الثالث

فى

مشاكل المحاسبة للشركات القابضة والشركات التابعة

٥٦١	الفصل الحادى عشر : فى الشركات القابضة : الميزانية التجميعية عند الاقتناء
	الفصل الثانى عشر : فى الشركات القابضة : الحسابات والقوائم التجميعية
٥٨٦	بعد تاريخ الاقتناء
	الفصل الثالث عشر : فى الشركات القابضة : العمليات الوسيطة بين شركات
٦١٩	المجموعة
٦٥٣	الفصل الرابع عشر : فى الشركات القابضة : مشاكل محاسبية مختلفة

البَابُ الأولُ .

فِي

المشاكل المحاسبية

لشركات الاشخاص

مقدمة

تنقسم شركات الأشخاص الى ثلاثة أنواع: شركات التضامن ، وشركات التوصية البسيطة ، وشركات المحاصة . وتتشابه المشاكل المحاسبية في شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة الى حد كبير ، مما حدا بنا الى معالجة المشاكل الخاصة بهما معا في مجموعة من الفصول (من الفصل الأول حتى الفصل الرابع) . وتختلف الاجراءات المحاسبية في شركات المحاصة عنها في غيرها من شركات الأشخاص ، ولذا فلقد أفردنا لها فصلا مستقلا (الفصل الخامس) . وتجدر الاشارة هنا الى أننا لن نتناول جميع الاجراءات المحاسبية لشركات الأشخاص ، وانما ستركز دراستنا على المشاكل المحاسبية ذات الطبيعة الخاصة التي تتميز بها تلك الشركات من غيرها من أشكال المشروعات .

ويختص الفصل الأول بدراسة المشاكل الخاصة بتكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل تعريف وخصائص شركات التضامن والتوصية البسيطة ، واجراءات التكوين من حيث مكونات عقد الشركة وكيفية اشهاره والقيود بالسجل التجاري . كما يتناول هذا الفصل حسابات الشركاء ، والاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال ، والاجراءات المحاسبية الخاصة بتصفية المنشآت الفردية في حالة تحويلها الى شركة تضامن أو توصية بسيطة .

ويختص الفصل الثاني بدراسة مشاكل قياس وتوزيع الأرباح في شركات التضامن والتوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل بعض المشاكل المتصلة بقياس الربح في تلك الشركات والتي تتمثل في الجدل حول اعتبار فائدة المسحوبات عنصرا من عناصر تحديد الربح ، والجدل حول كون التكاليف الضمنية أو المحسوبة

عناصر تكلفة حقيقية أو توزيعاً للربح . كما يتناول هذا الفصل الأسس المختلفة لتوزيع الأرباح ، والاجراءات المحاسبية الخاصة بتصحيح الأخطاء المتعلقة بقياس وتوزيع الأرباح .

ويختص الفصل الثالث بدراسة المشاكل المحاسبية المتعلقة بتعدد عدد شركة التضامن أو التوصية البسيطة . فيتناول هذا الفصل المشاكل المتعلقة بتعدد أسس توزيع الأرباح والخسائر ، والمعالجة المحاسبية للحالات المختلفة لانضمام شريك جديد سواء بالشراء من الشركاء القدامى أو بالمساهمة بحصة جديدة في رأس المال ، كما يتناول الفصل مشكلة توزيع الأرباح أو الخسائر المحققة خلال السنة المالية التي يتم فيها الانضمام . ويتناول هذا الفصل أيضا المعالجة المحاسبية لانفصال أو وفا شريك مع استمرار الشركة بين الشركاء الباقين .

ويختص الفصل الرابع بدراسة المشاكل المتعلقة بالتصفية والاندماج . فيتناول هذا الفصل أسباب انقضاء شركات التضامن والتصفية البسيطة ، ومعنى التصفية ، واجراءات التصفية وتعيين وعزل ومهام المصفي ، والأولويات القانونية لتوزيع النقدية . كما يتناول هذا الفصل كيفية تحديد حقوق الشركاء وشرح لفائضة التصفية وحسابات التصفية . ويتناول هذا الفصل أيضا الحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية في ظل افتراضات مختلفة بالنسبة لتحقيق أرباح أو خسائر تصفية ، وبالنسبة ليسار أو اعسار الشركة ، وبالنسبة ليسار أو اعسار الشركاء . كما يتناول هذا الفصل المشاكل الخاصة بالتصفية التدرجية والطرف التي يمكن اتباعها لتوزيع النقدية أولا بأول وقبل انتهاء مرحلة التصفية

- ج -

وتحدد الأرباح أو الخسائر على وجه اليقين مع ضمان عدم الاضرار بمصالح أى من الشركاء . ويتناول هذا الفصل أخيرا الاجراءات المحاسبية المتعلقة باندماج الشركة فى شركة أخرى .

أما الفصل الخامس والأخير من هذا الباب فيختص بدراسة المشاكل المحاسبية الخاصة بشركات المحاصة .

الفصل الأول

تكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة

نتناول في هذا الفصل ماهية شركات التضامن والتوصية البسيطة واجراءات تكوينها وحسابات الشركة التي يجب الاحتفاظ بها والمعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ورأس المال .

١ - ماهية شركات التضامن والتوصية البسيطة :

يعرف القانون التجارى شركة التضامن بأنها عقد بين اثنين أو أكثر بقصد الاتجار على وجه الشركة بينهم بعنوان مخصص يكون اسما لها . ويكون جميع الشركاء فيها شركاء متضامنين في جميع تعهدات الشركة ولو لم يحصل التوقيع الا من أحدهم . فشركة التضامن تتكون بنا على تعاقد بين شخصين أو أكثر يتفقون فيما بينهم على مزاولة النشاط الاقتصادي باسم الشركة وبهدف تحقيق الربح . ويكون كل شريك مسئول مسئولية تضامنية مع الشركاء الآخرين عن جميع التصرفات التي يقوم بها أحد الشركاء ، طالما كانت هذه التصرفات تقع في نطاق نشاط الشركة وتمت باسمها . وليس من الضروري أن يكون الشريك شخصا طبيعيا وانما قد يكون أحد الأشخاص الاعتباريين . أما شركة التوصية البسيطة فهي عقد بين شريك متضامن واحد أو أكثر وبين شريك واحد أو أكثر يكونون أصحاب أموال في الشركة ويطلق عليهم الشركاء الموصون . ولا يحق للشريك الموصى القيام بأعمال الادارة وتقتصر مسئوليته قبل الغير بمقدار حصته في رأس المال .

وتتميز شركات التضامن بالمزايا الآتية :

١ - سهولة التكوين : يمكن تكوين شركة التضامن عن طريق اتفاق شفهي ودون عقد مكتوب ما لم تنقض القوانين في الدولة موطن الشركة بخلاف ذلك . الا أنه حتى في الحالات التي يتطلب فيها القانون في موطن الشركة أن يكون العقد مكتوبا فإن اجراءات التكوين تكون عادة أكثر بساطة وأقل تكلفة بالمقارنة مع اجراءات تكوين الشركات المساهمة .

٢ - تجميع الموارد المالية : يمكن عن طريق تكوين شركة التضامن تجميع موارد مالية كافية لمزاولة أنشطة اقتصادية لم يكن في استطاعة أى من الشركاء تمويلها بمفرده . الا أن تجميع الموارد المالية ليس دائما هو الدافع الوحيد لتكوين شركات التضامن ، وإنما قد يكون الدافع الحقيقي هو تجميع الخبرات المتكاملة للشركاء (مثل المحامين المتخصصين في فروع مختلفة من القانون) أو تنظيم العمل بطريقة أكثر ملائمة أو بطريقة أفضل من الناحية الاقتصادية .

٣ - تحقيق مزايا ضريبية : يختلف عبء الضريبة التي يتحمل بها الممول عن مزاولة النشاط الاقتصادي بالنسبة للضرائب المختلفة تبعاً لما إذا كان الممول شريكاً متضامناً في شركة أشخاص أو مساهماً في شركة أموال ، كما يختلف الأمر بالنسبة لكليهما من دولة لأخرى تبعاً لاختلاف قوانين الضرائب . ووفقاً لأحكام القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ في مصر نجد أن ضريبة الأرباح التجارية والصناعية لا تربط على أرباح شركة التضامن ولكن تربط الضريبة بالنسبة لكل شريك متضامن على حده على نصيبه في أرباح الشركة وكذلك ما يحصل عليه من أجور وفوائد على رأسماله أو حسابه الجاري أو غير ذلك من إيرادات . ويتمتع الشريك المتضامن بالاعفاء المقرر طبقاً لحالته الاجتماعية ، كما يستفيد من تدرج السعر

الضريبة (يبدأ سعر الضريبة من ٢٠٪ ويتدرج حتى يصل الى ٣٢٪) ٠ أما بالنسبة لشركات الأموال فان صافي أرباح الشركة يخضع لضريبة مستقلة يطلق عليها " الضريبة على أرباح شركات الأموال " وذلك على أساس السعر النسبي للضريبة والذي يبلغ ٣٢٪ (فيما عدا شركات البحث عن البترول وإنتاجه - طالم تكن هيئة عامة أو شخصية اعتبارية عامة - والتي يبلغ سعر الضريبة التي تفرض على أرباحها ٥٥ر٤٠٪) ٠ الا أن الشركات المساهمة المقيدة أوراقها المالية في سوق الأوراق المالية تتمتع باعفاء من الضريبة على أرباح شركات الأموال عن مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع وبما لا يزيد عن الفائدة التي يقررها البنك المركزي المصري على الودائع لدى البنوك ٠ كما أن القانون ١٥٧ لسنة ١٩٨١ يقضى من ناحية أخرى بأن نتاج الأسهم والسندات الذي توزعه الشركات المساهمة (سوا كانت شركات قطاع عام أو قطاع خاص) على الأشخاص الطبيعيين يحدد عند ادراجه في وعاء الضريبة العامة على الدخل على أساس ٥٠٪ مما تم توزيعه ٠

ومن الواضح أنه يجب أن تتم المفاضلة بين المزايا الضريبية التي يمكن للشخص أن يحققها بناء على دراسة وافية قبل أن يتخذ قراره باستثمار أمواله في شركة تضامن أو في شركة مساهمة ٠

هذا ولشركات التضامن خصائص مميزة تتمثل فيما يلي :

١ - الوكالة التبادلية : يعتبر كل شريك وكيل عن الشركة وعن كل من الشركاء الآخرين ، ومن ثم فانه يستطيع أن يبرم تعاقدات ملزمة للشركة وبالتالي لباقي الشركاء طالما أنه يتصرف في حدود نطاق النشاط العادي للشركة ٠ وعليه فان أى طرف خارجي يتعامل مع أحد الشركاء له أن يفترض أن هذا الشريك

يتمتع بسلطة الزام الشركاء الآخرين بهذه المعاملات طالما كان التعامل فى حدود نطاق النشاط العادى للشركة . ولعل هذا هو مرد المسئولية - غير المحدودة للشريك المتضامن عن التزامات الشركة . الا أنه يجب أن يكون واضحا أن أى تصرف يخرج عن حدود نطاق عمليات الشركة مثل اقتراض الأموال من الغير يحتاج لتفويض خاص حتى يصبح التصرف ملزما للشركة وللشركاء الآخرين .

٢ - المسئولية غير المحدودة للشريك المتضامن : من أهم سمات شركات التضامن أن جميع الشركاء المتضامنين مسئولين مسئولية تضامنية عن ائتمانهم بالتزامات الشركة قبل الانسحاب ، كما أن كل شريك متضامن مسئول مسئولية شخصية عن الوفاء بتلك الالتزامات . وعليه فإذا لم تكن أموال الشركة فى حالة التصفية للوفاء بالتزامات دائنى الشركة ، فإن لهؤلاء الدائنين حق اقتضا باقى ديونهم من الأموال الخاصة للشركاء المؤسسين .

٣ - الأجل المحدود للشركة : تنقضى شركة التضامن عادة بوفاء أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء . كما أن انضمام شريك جديد للشركة يترتب عليه انقضاء الشركة القائمة وتكوين شركة جديدة .

٤ - الملكية المشاعة للأصول والمشاركة فى الأرباح : تعتبر أصول الشركة مملوكة لجميع الشركاء على المشاع ، وليس لأى شريك حق عينى على أصل معين حتى ولو كان هذا الأصل المعين قد سبق للشريك أن قدمه سدادا لجزء من حصته فى رأس المال . ولكل شريك الحق فى الحصول على نصيب من أرباح الشركة ويجب أن يتحمل يتصيب فيما قد تحققت الشركة من خسائر ، وذلك وفقا للأسس المتفق عليها بين الشركاء .

أما بالنسبة لشركات التوصية البسيطة فنجد أن لها خصيشتين هامتين
تميزها عن شركات التضامن وهى :

١ - تتحدد مسئولية الشريك الموصى بقدر حصته فى رأس المال ، ومن
ثم فلا يجوز لدائنى الشركة اقتضاها باقى ديونهم قبل الشركة من الأموال الخاصة
للشريك أو الشركاء الموصون فى حالة تصفية الشركة وعدم كفاية أموالها والأموال
الخاصة للشركاء المتضامنين للوفاء بتلك الديون . وتجدر الإشارة هنا الى ما
سبق ايضاحه من أن تكوين شركة التوصية البسيطة يقتضى أن يكون واحدا من
الشركاء على الأقل شريكا متضامنا ، ويكون هذا الشريك المتضامن أو هؤلاء
الشركاء المتضامنين وحدهم المسئولين مسئولية شخصية وفى أموالهم الخاصة عن
ديون الشركة .

٢ - لا يحق للشريك الموصى المشاركة فى ادارة الشركة نظرا لمسئوليته
المحدودة . ومع ذلك فإذا تدخل الشريك الموصى فى الادارة فإن أحكام القانون
التجارى (مادة ٣٠) يجيز الزام الشريك الموصى على وجه التضامن بجميع
تعهدات الشركة أو بعضها بحسب جسامه أعماله وعلى حسب اثبتان الغير له
بسبب تلك الأعمال . هذا ولا يجوز أن يظهر اسم الشريك الموصى ضمن اسم
الشركة حتى لا يوهم ذلك الغير بأنه شريك متضامن .

٢ - اجراءات تكوين شركة التضامن :

كما سبق وأوضحنا فان تكوين شركة التضامن لا يتطلب ما لم تنص القوانين
فى موطن الشركة بخلاف ذلك - أن يكون الاتفاق بين الشركاء مكتوبا ، وانما
يكفى الاتفاق الشفهى لتكوين الشركة . ومع ذلك فان من مصلحة الشركاء أن يكون

الاتفاق فى جميع الأحوال مكتوباً — أى حتى لو لم يكن ذلك ضرورى من الناحية القانونية • ويجب أن تكون بنود العقد المكتوب واضحة لالبس فيها وأن تتضمن كل ما قد يكون محل خلاف أو نزاع بين الشركاء فى المستقبل • ولهذا السبب فمن الأفضل أن يستعين الشركاء بالخبرات القانونية والمحاسبية عند كتابة العقد وذلك لمساعدتهم فى تحديد ومحاولة التغلب على ما قد ينشأ فى المستقبل من أسباب الخلاف أو النزاع •

وتجدر الإشارة الى أن التشريع المصرى يستلزم أن يكون عقد الشركة مكتوباً والا كان باطلاً •

ومن أهم البنود التى يجب أن يتضمنها عقد الشركة ما يلى :

١ — تاريخ تكوين الشركة واسمها وطبيعة نشاطها ومدة سريان عقد الشركة •

٢ — أسماء الشركاء مع تحديد أسماء الشركاء الموصين فى حالة شركات التوصية البسيطة •

٣ — رأس مال الشركة ونحوه كل شريك فيه والأصول التى يجب أن يقدر بها كل شريك مساهم الحصة فى رأس المال ، وأجراءات تعويم الأصول غير النقدية المقدمة من الشركاء بموعد تقديم حصص الشركاء ، والشروط الجزائية التى توفع على الشريك فى حالة عدم وفائه بتعهداته فى هذا الصدد •

٤ — حقوق كل شريك وواجباته وسلطة كل شريك فى إدارة الشركة •

٥ — تحديد الفترة المحاسبية ومجموعة السجلات المحاسبية التى يجب

إسكانها والفوائم المالية التى يجب إعدادها وكيفية مراجعة الحسابات •

٦ — طريقة اقتسام الأرباح أو الخسائر التى يحققها الشركة •

- ٧ — تحديد مرتبات الشركاء أو مكافآتهم نظير القيام بأعمال الإدارة •
 - ٨ — تحديد المسحوبات المسموح بها لكل شريك ، وشروط احتساب الفوائد على المسحوبات وطريقة احتسابها •
 - ٩ — تحديد ما إذا كان يتم احتساب فائدة على رأس المال ، وطريقة احتساب الفائدة •
 - ١٠ — التأمين على حياة الشركاء •
 - ١١ — تحديد أسباب حل الشركة واجراءات التصفية •
 - ١٢ — تحديد طرق تقويم الأصول وكيفية تحديد حقوق الشريك وسدادها في حالة الانفصال أو الوفاة • وتحديد طرق تقويم الأصول في حالة انضمام شريك جديد وخاصة بالنسبة لشهرة المحل •
- ومن مزايا وضوح عقد الشركة أن الاتفاق على المسائل التي قد تكون محل نزاع في المستقبل سوف يؤدي الى وجود تناهم أفضل بين الشركاء وتفادي مشاكل كان يمكن أن تنشأ لو لم يكن قد تم حسمها عند التعاقد •
- هذا ويستلزم التشريع المصري أن يتم اشهار ملخص لعقد الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ توقيع العقد • ويتم الاشهار بايداع ملخص العقد قلم الكتاب في المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مركز الشركة أو فرع من فروعها ليسجل في السجل المعد لذلك ، كما يعلن الملخص بصلقه مدة ثلاثة أشهر في اللوحة المعدة في المحكمة للاعلانات القضائية • كما يجب نشر ملخص العقد في احدى الصحف التي تصدر في المدينة الكائن فيها مركز الشركة على أن تكون الصحيفة معدة لنشر الاعلانات القضائية أو في صحيفتين مطبعان في مدينة أخرى • فضلا عن ذلك فانه يجب على كل شركة تجارية أن تقوم بالقيد في السجل

التجاري خلال شهر من تاريخ تكوين الشركة .

وتجدر الإشارة هنا الى أن اجراءات تكوين شركة التوصية البسيطة تتشابه مع ما سبق ذكره بالنسبة لشركات التضامن فيما عدا أن عقد الشركة الذي يجب اشهاره لا يتضمن أسماء الشركاء الموصين وإنما يكتفى بذكر أسماء الشركاء المتضامنين والمبالغ التي تمثل حصص الشركاء الموصين .

٣ - حسابات الشركة :

من الضروري الاحتفاظ بحسابات منفصلة لظهور العلاقة بين كل شريك على حده وبين الشركة . بل انه من الضروري الاحتفاظ بحساب خاص لظهور قيمة ما أسهم به الشريك في رأس مال الشركة منفصلا عن الحساب الذي يظهر حقوق الشريك قبل الشركة من الفوائد والمرتبب والأرباح . ولذلك عادة ما يكون لكل شريك حساب لرأس المال يجعل دائئا بالمبالغ التي يعد منها الشريك للاحتفاظ بها في الشركة بصفة دائمة . ومع ذلك فإنه يجوز زيادة رأس المال أو تخفيضه بالاتفاق بين الشركاء ، وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لمثل هذه التغييرات في حينها . ومن ناحية أخرى يتم الاحتفاظ بحساب آخر لكل شريك يطلق عليه الحساب الجاري ، ويجعل دائئا بالمبالغ التي تستحق للشريك قبل الشركة ، ويجعل مدينا بالمبالغ التي تستحق على الشريك للشركة . ففي نهاية كل فترة محاسبية يتم اقتسام الأرباح أو توزيع الخسائر بين الشركاء وفقا لما يقضى به عقد الشركة ، وذلك إما في مرحلة ثانية لحساب الأرباح والخسائر أو في حساب خاص يطلق عليه حساب توزيع الأرباح والخسائر ، ويتم تعلية نصيب كل شريك في الأرباح (في صورة فائدة على رأس المال أو مرتبات - لم تسحب - أو أرباح)

الى الحساب الجارى للشريك . ومن ناحية ثالثة فان الشريك قد يسحب حلال السنة مبالغ نفدية أو بضائع . ومن الممكن بالطبع جعل الحساب الجارى مدينا مباشرة بمثل هذه المسحوبات ، الا أن العرف جرى على تخصيص حساب حناص لمسحوبات الشريك — خاصة اذا كانت المسحوبات ذات صفة متكررة — يجعل مدينا بالمبالغ التى يسحبها أو بقيمة البضائع التى يحصل عليها خلال الفترة . ويتم فى نهاية الفترة المحاسبية اقفال حساب مسحوبات الشريك فى حسابه الجارى . ومن مزايا الاحتفاظ بحساب خاص لمسحوبات الشريك عدم تضخم الحساب الجارى بالقيود المتكررة للمسحوبات ، فضلا عن سهولة حصرها وخاصة فى حالة تحميل الشريك بفوائد عنها .

وتجدر الاشارة هنا الى أن العرف جرى على الاحتفاظ بحساب واحد لرأس مال الشركة ، مقسم الى خانات تحليلية حسب أسماء الشركة ، بدل الاحتفاظ بحسابات رأس مال منفصلة لكل شريك على حده ، وكذلك جرى العرف على الاحتفاظ بحساب جارى واحد للشركة ، وحساب واحد لمسحوبات الشركة ، كل منهما مقسم لخانات تحليلية حسب أسماء الشركة .

وعلى هذا فان حسابات الشركة تنقسم الى :

١ — حساب رأس مال الشركة — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها حصة شريك معين فى رأس المال .

٢ — حساب مسحوبات الشركة — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها المسحوبات الشخصية لشريك معين .

٣ — حساب جارى الشركة — مقسم لخانات تحليلية تبين كل منها مدينا أو دائنية شريك معين قبل الشركة .

وفىما يلى نموذج لهذه الحسابات :

ح/ رأس مال الشركة.

تاريخ	بيان	ابراهيم	على	مجموع	تاريخ	بيان	ابراهيم	على	مجموع
١ / ١	من مذكورين	٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٢ / ٣٦	رصيد	٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠
		٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠			٦٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٧٥٠٠٠

ح/ مسحوبات الشركة.

تاريخ	بيان	ابراهيم	على	مجموع	تاريخ	بيان	ابراهيم	على	مجموع
٢٢ / ٣١	من ح/ جاري الشركاء	٩٥٠	٨٢٠	١٧٧٠	٤ / ٣	الى ح/ البنك	٤٠	٥٠	٥٠
					٤ / ١٢	الى ح/ المشتريات	١١٠	٢٠	١٢٠
					
					
		٩٥٠	٨٢٠	١٧٧٠			٩٥٠	٨٢٠	١٧٧٠

ح/ جاری الشركة

تاريخ	بيان	مجموع ابراهيم	تاريخ	بيان	مجموع ابراهيم		
من ح/ فائدة رأس المال	٦٠٠٠	١٥٠٠	٧٥٠٠	الى ح/ مسحوبات الشركة	٩٥٠	٨٢٠	١٢٢٠
من ح/ مرتب الشريك	٥٠٠	٠٠٠	٥٠٠	رصيده	٩٥٥٠	٤٦٨٠	١٤.٢.٣٠
من ح/ التوزيع	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠				
	١٠٥٠٠	٥٥٠٠	١٦٠٠٠		١٠٥٠٠	٥٥٠٠	١٦٠٠٠

٤ — المعالجة المحاسبية لتكوين الشركة ورأس المال :

بعد استكمال الاجراءات الخاصة بتكوين شركة التضامن أو التوصية البسيطة من حيث تحرير عقد الشركة واشهار ملخص العقد والفيد بالسجل التجارى . يقوم كل شريك بالوفا بتعهداته من حيث تقديم حصته المتفق عليها فى رأس المال . وقد تكون الحصة التى يقدمها الشريك نقدية أو عينية أو عمل . وقد يقوم الشريك بدفع حصته فى رأس المال فور تكوين الشركة أو يقوم بالسداد فى تاريخ أو تواريخ لاحقة .

ولقد جرى العرف المحاسبى — كما سبق وأوضحنا — عند اثبات سداد الشركاء لحصصهم فى رأس المال على تخصيص حساب واحد لرأس مال الشركاء مقسم الى خانات تحليلية لتحديد حصة كل شريك . هذا ويمكن اثبات مايفد به الشركاء كحصة فى رأس المال بأحد طريقتين :

١ — توسط حساب حصص الشركاء مقسم لخانات تحليلية لتحديد حصة كل شريك . ويتم فى هذه الحالة جعل حساب حصص الشركاء مدينا وحساب رأس مال الشركاء دائنا بقيمة ماتعهد كل شريك بالمساهمة به فى رأس مال الشركة . وعند وفا الشريك بتعهداته يجعل حساب الأصل أو الأصول المقدمة مدينا . ويجعل حساب حصص الشركاء دائنا .

٢ — عدم توسط حساب حصص الشركاء وإنما يتم اثبات مايساهم به الشريك فى رأس مال الشركة بجعل حساب الأصل أو الأصول المقدمة مدينا وجعل حساب رأس مال الشركة دائنا .

واننا نرى أنه من الأوفق الأخذ بالرأى الثانى اذا ماكان الشركاء

سيعومون بسداد تعهداتهم بالكامل عقب تكوين الشركة . فبالرغم من أن أنصار
الرأى الأول يحتجون بأن هناك فترة زمنية تعربين ابرام عقد الشركة وبين وما
الشركاء بتعهداتهم فاننا نرى أن عقد الشركة لا يمثل الا تعهدات قانونية من
جانب الشركاء بتقديم حصص فى رأس المال لا يجب اثباتها محاسبيا ، فضلا عن
أن الشركاء قد يختلفون فيما بينهم بعد ابرام العقد ويقرررن نص الشركة . ومع
ذلك فإنه لا يكون من المفضل اتباع الطريقة الأولى بتوسيط حساب حصص الشركاء
فى حالة الانسحاب من عقد الشركة على أن يقوم الشركاء بسداد حصصهم فى
رأس المال على التالى : ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠} ^{١٠١} ^{١٠٢} ^{١٠٣} ^{١٠٤} ^{١٠٥} ^{١٠٦} ^{١٠٧} ^{١٠٨} ^{١٠٩} ^{١١٠} ^{١١١} ^{١١٢} ^{١١٣} ^{١١٤} ^{١١٥} ^{١١٦} ^{١١٧} ^{١١٨} ^{١١٩} ^{١٢٠} ^{١٢١} ^{١٢٢} ^{١٢٣} ^{١٢٤} ^{١٢٥} ^{١٢٦} ^{١٢٧} ^{١٢٨} ^{١٢٩} ^{١٣٠} ^{١٣١} ^{١٣٢} ^{١٣٣} ^{١٣٤} ^{١٣٥} ^{١٣٦} ^{١٣٧} ^{١٣٨} ^{١٣٩} ^{١٤٠} ^{١٤١} ^{١٤٢} ^{١٤٣} ^{١٤٤} ^{١٤٥} ^{١٤٦} ^{١٤٧} ^{١٤٨} ^{١٤٩} ^{١٥٠} ^{١٥١} ^{١٥٢} ^{١٥٣} ^{١٥٤} ^{١٥٥} ^{١٥٦} ^{١٥٧} ^{١٥٨} ^{١٥٩} ^{١٦٠} ^{١٦١} ^{١٦٢} ^{١٦٣} ^{١٦٤} ^{١٦٥} ^{١٦٦} ^{١٦٧} ^{١٦٨} ^{١٦٩} ^{١٧٠} ^{١٧١} ^{١٧٢} ^{١٧٣} ^{١٧٤} ^{١٧٥} ^{١٧٦} ^{١٧٧} ^{١٧٨} ^{١٧٩} ^{١٨٠} ^{١٨١} ^{١٨٢} ^{١٨٣} ^{١٨٤} ^{١٨٥} ^{١٨٦} ^{١٨٧} ^{١٨٨} ^{١٨٩} ^{١٩٠} ^{١٩١} ^{١٩٢} ^{١٩٣} ^{١٩٤} ^{١٩٥} ^{١٩٦} ^{١٩٧} ^{١٩٨} ^{١٩٩} ^{٢٠٠} ^{٢٠١} ^{٢٠٢} ^{٢٠٣} ^{٢٠٤} ^{٢٠٥} ^{٢٠٦} ^{٢٠٧} ^{٢٠٨} ^{٢٠٩} ^{٢١٠} ^{٢١١} ^{٢١٢} ^{٢١٣} ^{٢١٤} ^{٢١٥} ^{٢١٦} ^{٢١٧} ^{٢١٨} ^{٢١٩} ^{٢٢٠} ^{٢٢١} ^{٢٢٢} ^{٢٢٣} ^{٢٢٤} ^{٢٢٥} ^{٢٢٦} ^{٢٢٧} ^{٢٢٨} ^{٢٢٩} ^{٢٣٠} ^{٢٣١} ^{٢٣٢} ^{٢٣٣} ^{٢٣٤} ^{٢٣٥} ^{٢٣٦} ^{٢٣٧} ^{٢٣٨} ^{٢٣٩} ^{٢٤٠} ^{٢٤١} ^{٢٤٢} ^{٢٤٣} ^{٢٤٤} ^{٢٤٥} ^{٢٤٦} ^{٢٤٧} ^{٢٤٨} ^{٢٤٩} ^{٢٥٠} ^{٢٥١} ^{٢٥٢} ^{٢٥٣} ^{٢٥٤} ^{٢٥٥} ^{٢٥٦} ^{٢٥٧} ^{٢٥٨} ^{٢٥٩} ^{٢٦٠} ^{٢٦١} ^{٢٦٢} ^{٢٦٣} ^{٢٦٤} ^{٢٦٥} ^{٢٦٦} ^{٢٦٧} ^{٢٦٨} ^{٢٦٩} ^{٢٧٠} ^{٢٧١} ^{٢٧٢} ^{٢٧٣} ^{٢٧٤} ^{٢٧٥} ^{٢٧٦} ^{٢٧٧} ^{٢٧٨} ^{٢٧٩} ^{٢٨٠} ^{٢٨١} ^{٢٨٢} ^{٢٨٣} ^{٢٨٤} ^{٢٨٥} ^{٢٨٦} ^{٢٨٧} ^{٢٨٨} ^{٢٨٩} ^{٢٩٠} ^{٢٩١} ^{٢٩٢} ^{٢٩٣} ^{٢٩٤} ^{٢٩٥} ^{٢٩٦} ^{٢٩٧} ^{٢٩٨} ^{٢٩٩} ^{٣٠٠} ^{٣٠١} ^{٣٠٢} ^{٣٠٣} ^{٣٠٤} ^{٣٠٥} ^{٣٠٦} ^{٣٠٧} ^{٣٠٨} ^{٣٠٩} ^{٣١٠} ^{٣١١} ^{٣١٢} ^{٣١٣} ^{٣١٤} ^{٣١٥} ^{٣١٦} ^{٣١٧} ^{٣١٨} ^{٣١٩} ^{٣٢٠} ^{٣٢١} ^{٣٢٢} ^{٣٢٣} ^{٣٢٤} ^{٣٢٥} ^{٣٢٦} ^{٣٢٧} ^{٣٢٨} ^{٣٢٩} ^{٣٣٠} ^{٣٣١} ^{٣٣٢} ^{٣٣٣} ^{٣٣٤} ^{٣٣٥} ^{٣٣٦} ^{٣٣٧} ^{٣٣٨} ^{٣٣٩} ^{٣٤٠} ^{٣٤١} ^{٣٤٢} ^{٣٤٣} ^{٣٤٤} ^{٣٤٥} ^{٣٤٦} ^{٣٤٧} ^{٣٤٨} ^{٣٤٩} ^{٣٥٠} ^{٣٥١} ^{٣٥٢} ^{٣٥٣} ^{٣٥٤} ^{٣٥٥} ^{٣٥٦} ^{٣٥٧} ^{٣٥٨} ^{٣٥٩} ^{٣٦٠} ^{٣٦١} ^{٣٦٢} ^{٣٦٣} ^{٣٦٤} ^{٣٦٥} ^{٣٦٦} ^{٣٦٧} ^{٣٦٨} ^{٣٦٩} ^{٣٧٠} ^{٣٧١} ^{٣٧٢} ^{٣٧٣} ^{٣٧٤} ^{٣٧٥} ^{٣٧٦} ^{٣٧٧} ^{٣٧٨} ^{٣٧٩} ^{٣٨٠} ^{٣٨١} ^{٣٨٢} ^{٣٨٣} ^{٣٨٤} ^{٣٨٥} ^{٣٨٦} ^{٣٨٧} ^{٣٨٨} ^{٣٨٩} ^{٣٩٠} ^{٣٩١} ^{٣٩٢} ^{٣٩٣} ^{٣٩٤} ^{٣٩٥} ^{٣٩٦} ^{٣٩٧} ^{٣٩٨} ^{٣٩٩} ^{٤٠٠} ^{٤٠١} ^{٤٠٢} ^{٤٠٣} ^{٤٠٤} ^{٤٠٥} ^{٤٠٦} ^{٤٠٧} ^{٤٠٨} ^{٤٠٩} ^{٤١٠} ^{٤١١} ^{٤١٢} ^{٤١٣} ^{٤١٤} ^{٤١٥} ^{٤١٦} ^{٤١٧} ^{٤١٨} ^{٤١٩} ^{٤٢٠} ^{٤٢١} ^{٤٢٢} ^{٤٢٣} ^{٤٢٤} ^{٤٢٥} ^{٤٢٦} ^{٤٢٧} ^{٤٢٨} ^{٤٢٩} ^{٤٣٠} ^{٤٣١} ^{٤٣٢} ^{٤٣٣} ^{٤٣٤} ^{٤٣٥} ^{٤٣٦} ^{٤٣٧} ^{٤٣٨} ^{٤٣٩} ^{٤٤٠} ^{٤٤١} ^{٤٤٢} ^{٤٤٣} ^{٤٤٤} ^{٤٤٥} ^{٤٤٦} ^{٤٤٧} ^{٤٤٨} ^{٤٤٩} ^{٤٥٠} ^{٤٥١} ^{٤٥٢} ^{٤٥٣} ^{٤٥٤} ^{٤٥٥} ^{٤٥٦} ^{٤٥٧} ^{٤٥٨} ^{٤٥٩} ^{٤٦٠} ^{٤٦١} ^{٤٦٢} ^{٤٦٣} ^{٤٦٤} ^{٤٦٥} ^{٤٦٦} ^{٤٦٧} ^{٤٦٨} ^{٤٦٩} ^{٤٧٠} ^{٤٧١} ^{٤٧٢} ^{٤٧٣} ^{٤٧٤} ^{٤٧٥} ^{٤٧٦} ^{٤٧٧} ^{٤٧٨} ^{٤٧٩} ^{٤٨٠} ^{٤٨١} ^{٤٨٢} ^{٤٨٣} ^{٤٨٤} ^{٤٨٥} ^{٤٨٦} ^{٤٨٧} ^{٤٨٨} ^{٤٨٩} ^{٤٩٠} ^{٤٩١} ^{٤٩٢} ^{٤٩٣} ^{٤٩٤} ^{٤٩٥} ^{٤٩٦} ^{٤٩٧} ^{٤٩٨} ^{٤٩٩} ^{٥٠٠} ^{٥٠١} ^{٥٠٢} ^{٥٠٣} ^{٥٠٤} ^{٥٠٥} ^{٥٠٦} ^{٥٠٧} ^{٥٠٨} ^{٥٠٩} ^{٥١٠} ^{٥١١} ^{٥١٢} ^{٥١٣} ^{٥١٤} ^{٥١٥} ^{٥١٦} ^{٥١٧} ^{٥١٨} ^{٥١٩} ^{٥٢٠} ^{٥٢١} ^{٥٢٢} ^{٥٢٣} ^{٥٢٤} ^{٥٢٥} ^{٥٢٦} ^{٥٢٧} ^{٥٢٨} ^{٥٢٩} ^{٥٣٠} ^{٥٣١} ^{٥٣٢} ^{٥٣٣} ^{٥٣٤} ^{٥٣٥} ^{٥٣٦} ^{٥٣٧} ^{٥٣٨} ^{٥٣٩} ^{٥٤٠} ^{٥٤١} ^{٥٤٢} ^{٥٤٣} ^{٥٤٤} ^{٥٤٥} ^{٥٤٦} ^{٥٤٧} ^{٥٤٨} ^{٥٤٩} ^{٥٥٠} ^{٥٥١} ^{٥٥٢} ^{٥٥٣} ^{٥٥٤} ^{٥٥٥} ^{٥٥٦} ^{٥٥٧} ^{٥٥٨} ^{٥٥٩} ^{٥٦٠} ^{٥٦١} ^{٥٦٢} ^{٥٦٣} ^{٥٦٤} ^{٥٦٥} ^{٥٦٦} ^{٥٦٧} ^{٥٦٨} ^{٥٦٩} ^{٥٧٠} ^{٥٧١} ^{٥٧٢} ^{٥٧٣} ^{٥٧٤} ^{٥٧٥} ^{٥٧٦} ^{٥٧٧} ^{٥٧٨} ^{٥٧٩} ^{٥٨٠} ^{٥٨١} ^{٥٨٢} ^{٥٨٣} ^{٥٨٤} ^{٥٨٥} ^{٥٨٦} ^{٥٨٧} ^{٥٨٨} ^{٥٨٩} ^{٥٩٠} ^{٥٩١} ^{٥٩٢} ^{٥٩٣} ^{٥٩٤} ^{٥٩٥} ^{٥٩٦} ^{٥٩٧} ^{٥٩٨} ^{٥٩٩} ^{٦٠٠} ^{٦٠١} ^{٦٠٢} ^{٦٠٣} ^{٦٠٤} ^{٦٠٥} ^{٦٠٦} ^{٦٠٧} ^{٦٠٨} ^{٦٠٩} ^{٦١٠} ^{٦١١} ^{٦١٢} ^{٦١٣} ^{٦١٤} ^{٦١٥} ^{٦١٦} ^{٦١٧} ^{٦١٨} ^{٦١٩} ^{٦٢٠} ^{٦٢١} ^{٦٢٢} ^{٦٢٣} ^{٦٢٤} ^{٦٢٥} ^{٦٢٦} ^{٦٢٧} ^{٦٢٨} ^{٦٢٩} ^{٦٣٠} ^{٦٣١} ^{٦٣٢} ^{٦٣٣} ^{٦٣٤} ^{٦٣٥} ^{٦٣٦} ^{٦٣٧} ^{٦٣٨} ^{٦٣٩} ^{٦٤٠} ^{٦٤١} ^{٦٤٢} ^{٦٤٣} ^{٦٤٤} ^{٦٤٥} ^{٦٤٦} ^{٦٤٧} ^{٦٤٨} ^{٦٤٩} ^{٦٥٠} ^{٦٥١} ^{٦٥٢} ^{٦٥٣} ^{٦٥٤} ^{٦٥٥} ^{٦٥٦} ^{٦٥٧} ^{٦٥٨} ^{٦٥٩} ^{٦٦٠} ^{٦٦١} ^{٦٦٢} ^{٦٦٣} ^{٦٦٤} ^{٦٦٥} ^{٦٦٦} ^{٦٦٧} ^{٦٦٨} ^{٦٦٩} ^{٦٧٠} ^{٦٧١} ^{٦٧٢} ^{٦٧٣} ^{٦٧٤} ^{٦٧٥} ^{٦٧٦} ^{٦٧٧} ^{٦٧٨} ^{٦٧٩} ^{٦٨٠} ^{٦٨١} ^{٦٨٢} ^{٦٨٣} ^{٦٨٤} ^{٦٨٥} ^{٦٨٦} ^{٦٨٧} ^{٦٨٨} ^{٦٨٩} ^{٦٩٠} ^{٦٩١} ^{٦٩٢} ^{٦٩٣} ^{٦٩٤} ^{٦٩٥} ^{٦٩٦} ^{٦٩٧} ^{٦٩٨} ^{٦٩٩} ^{٧٠٠} ^{٧٠١} ^{٧٠٢} ^{٧٠٣} ^{٧٠٤} ^{٧٠٥} ^{٧٠٦} ^{٧٠٧} ^{٧٠٨} ^{٧٠٩} ^{٧١٠} ^{٧١١} ^{٧١٢} ^{٧١٣} ^{٧١٤} ^{٧١٥} ^{٧١٦} ^{٧١٧} ^{٧١٨} ^{٧١٩} ^{٧٢٠} ^{٧٢١} ^{٧٢٢} ^{٧٢٣} ^{٧٢٤} ^{٧٢٥} ^{٧٢٦} ^{٧٢٧} ^{٧٢٨} ^{٧٢٩} ^{٧٣٠} ^{٧٣١} ^{٧٣٢} ^{٧٣٣} ^{٧٣٤} ^{٧٣٥} ^{٧٣٦} ^{٧٣٧} ^{٧٣٨} ^{٧٣٩} ^{٧٤٠} ^{٧٤١} ^{٧٤٢} ^{٧٤٣} ^{٧٤٤} ^{٧٤٥} ^{٧٤٦} ^{٧٤٧} ^{٧٤٨} ^{٧٤٩} ^{٧٥٠} ^{٧٥١} ^{٧٥٢} ^{٧٥٣} ^{٧٥٤} ^{٧٥٥} ^{٧٥٦} ^{٧٥٧} ^{٧٥٨} ^{٧٥٩} ^{٧٦٠} ^{٧٦١} ^{٧٦٢} ^{٧٦٣} ^{٧٦٤} ^{٧٦٥} ^{٧٦٦} ^{٧٦٧} ^{٧٦٨} ^{٧٦٩} ^{٧٧٠} ^{٧٧١} ^{٧٧٢} ^{٧٧٣} ^{٧٧٤} ^{٧٧٥} ^{٧٧٦} ^{٧٧٧} ^{٧٧٨} ^{٧٧٩} ^{٧٨٠} ^{٧٨١} ^{٧٨٢} ^{٧٨٣} ^{٧٨٤} ^{٧٨٥} ^{٧٨٦} ^{٧٨٧} ^{٧٨٨} ^{٧٨٩} ^{٧٩٠} ^{٧٩١} ^{٧٩٢} ^{٧٩٣} ^{٧٩٤} ^{٧٩٥} ^{٧٩٦} ^{٧٩٧} ^{٧٩٨} ^{٧٩٩} ^{٨٠٠} ^{٨٠١} ^{٨٠٢} ^{٨٠٣} ^{٨٠٤} ^{٨٠٥} ^{٨٠٦} ^{٨٠٧} ^{٨٠٨} ^{٨٠٩} ^{٨١٠} ^{٨١١} ^{٨١٢} ^{٨١٣} ^{٨١٤} ^{٨١٥} ^{٨١٦} ^{٨١٧} ^{٨١٨} ^{٨١٩} ^{٨٢٠} ^{٨٢١} ^{٨٢٢} ^{٨٢٣} ^{٨٢٤} ^{٨٢٥} ^{٨٢٦} ^{٨٢٧} ^{٨٢٨} ^{٨٢٩} ^{٨٣٠} ^{٨٣١} ^{٨٣٢} ^{٨٣٣} ^{٨٣٤} ^{٨٣٥} ^{٨٣٦} ^{٨٣٧} ^{٨٣٨} ^{٨٣٩} ^{٨٤٠} ^{٨٤١} ^{٨٤٢} ^{٨٤٣} ^{٨٤٤} ^{٨٤٥} ^{٨٤٦} ^{٨٤٧} ^{٨٤٨} ^{٨٤٩} ^{٨٥٠} ^{٨٥١} ^{٨٥٢} ^{٨٥٣} ^{٨٥٤} ^{٨٥٥} ^{٨٥٦} ^{٨٥٧} ^{٨٥٨} ^{٨٥٩} ^{٨٦٠} ^{٨٦١} ^{٨٦٢} ^{٨٦٣} ^{٨٦٤} ^{٨٦٥} ^{٨٦٦} ^{٨٦٧} ^{٨٦٨} ^{٨٦٩} ^{٨٧٠} ^{٨٧١} ^{٨٧٢} ^{٨٧٣} ^{٨٧٤} ^{٨٧٥} ^{٨٧٦} ^{٨٧٧} ^{٨٧٨} ^{٨٧٩} ^{٨٨٠} ^{٨٨١} ^{٨٨٢} ^{٨٨٣} ^{٨٨٤} ^{٨٨٥} ^{٨٨٦} ^{٨٨٧} ^{٨٨٨} ^{٨٨٩} ^{٨٩٠} ^{٨٩١} ^{٨٩٢} ^{٨٩٣} ^{٨٩٤} ^{٨٩٥} ^{٨٩٦} ^{٨٩٧} ^{٨٩٨} ^{٨٩٩} ^{٩٠٠} ^{٩٠١} ^{٩٠٢} ^{٩٠٣} ^{٩٠٤} ^{٩٠٥} ^{٩٠٦} ^{٩٠٧} ^{٩٠٨} ^{٩٠٩} ^{٩١٠} ^{٩١١} ^{٩١٢} ^{٩١٣} ^{٩١٤} ^{٩١٥} ^{٩١٦} ^{٩١٧} ^{٩١٨} ^{٩١٩} ^{٩٢٠} ^{٩٢١} ^{٩٢٢} ^{٩٢٣} ^{٩٢٤} ^{٩٢٥} ^{٩٢٦} ^{٩٢٧} ^{٩٢٨} ^{٩٢٩} ^{٩٣٠} ^{٩٣١} ^{٩٣٢} ^{٩٣٣} ^{٩٣٤} ^{٩٣٥} ^{٩٣٦} ^{٩٣٧} ^{٩٣٨} ^{٩٣٩} ^{٩٤٠} ^{٩٤١} ^{٩٤٢} ^{٩٤٣} ^{٩٤٤} ^{٩٤٥} ^{٩٤٦} ^{٩٤٧} ^{٩٤٨} ^{٩٤٩} ^{٩٥٠} ^{٩٥١} ^{٩٥٢} ^{٩٥٣} ^{٩٥٤} ^{٩٥٥} ^{٩٥٦} ^{٩٥٧} ^{٩٥٨} ^{٩٥٩} ^{٩٦٠} ^{٩٦١} ^{٩٦٢} ^{٩٦٣} ^{٩٦٤} ^{٩٦٥} ^{٩٦٦} ^{٩٦٧} ^{٩٦٨} ^{٩٦٩} ^{٩٧٠} ^{٩٧١} ^{٩٧٢} ^{٩٧٣} ^{٩٧٤} ^{٩٧٥} ^{٩٧٦} ^{٩٧٧} ^{٩٧٨} ^{٩٧٩} ^{٩٨٠} ^{٩٨١} ^{٩٨٢} ^{٩٨٣} ^{٩٨٤} ^{٩٨٥} ^{٩٨٦} ^{٩٨٧} ^{٩٨٨} ^{٩٨٩} ^{٩٩٠} ^{٩٩١} ^{٩٩٢} ^{٩٩٣} ^{٩٩٤} ^{٩٩٥} ^{٩٩٦} ^{٩٩٧} ^{٩٩٨} ^{٩٩٩} ^{١٠٠٠} ^{١٠٠١} ^{١٠٠٢} ^{١٠٠٣} ^{١٠٠٤} ^{١٠٠٥} ^{١٠٠٦} ^{١٠٠٧} ^{١٠٠٨} ^{١٠٠٩} ^{١٠١٠} ^{١٠١١} ^{١٠١٢} ^{١٠١٣} ^{١٠١٤} ^{١٠١٥} ^{١٠١٦} ^{١٠١٧} ^{١٠١٨} ^{١٠١٩} ^{١٠٢٠} ^{١٠٢١} ^{١٠٢٢} ^{١٠٢٣} ^{١٠٢٤} ^{١٠٢٥} ^{١٠٢٦} <

مثال (٢) : اتفق هشام وأشرف وتامر فى ١ / ٤ / ١٩٧٩ على تكوين شركة توصية بسيطة برأس مال قدره ١٢٠٠٠ جنيه على أن يكون تامر شريكا موصيا وأن يقدم كل منهم ثلث رأس المال . واتفق الشركاء على أن يفوموا بسداد حصصهم على النحو التالى :

- ١ - يودع هشام حصته فى بنك الشركة فى ١ / ٤ .
 - ٢ - يسدد أشرف حصته نقداً على دفعتين متساويتين فى ١ / ٤ و ١ / ٦ .
 - ٣ - يسدد تامر $\frac{1}{4}$ حصته نقداً فى ١ / ٤ والباقى فى ١ / ٨ .
- واتفق الشركاء على أن تدفع فوائد تأخير ٦% اذا تأخر أحد الشركاء فى سداد حصته فى المواعيد المتفق عليها . ولقد سدد جميع الشركاء حصصهم حسب الاتفاق فيما عدا الشريك الموصى الذى سدد الدفعة الثانية من حصته فى ١ / ١١ .

- والمطلوب : (١) اجراء قيود اليومية .
- (٢) تصوير حسابى حصص الشركاء ورأس مال الشركة فى ١ / ٤
- (٣) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحصل :

١٢٠٠٠ من حـ / حصص الشركاء فى رأس المال

هشام	٤٠٠٠
أشرف	٤٠٠٠
تامر	٤٠٠٠

١٢٠٠٠ الى حـ / رأس مال الشركة

هشام	٤٠٠٠
أشرف	٤٠٠٠
تامر	٤٠٠٠

اثبات استحقاق حصص الشركاء فى رأس المال بتاريخ ١ / ٤

من مذكورين

٣٠٠٠ ح/ الصندوق

٤٠٠٠ ح/ البنك

٧٠٠٠ الى ح/ حصص الشركة في رأس المال

٤٠٠٠ هشام

٢٠٠٠ أشرف

١٠٠٠ تامر

اثبات ايداع الشريك هشام لحصته في بنك الشركة وسداد الشريك
أشرف لنصف حصته والشريك تامر لربع حصته نقدا بتاريخ ٤ / ١

٢٠٠٠ من ح/ الصندوق

٢٠٠٠ الى ح/ حصص الشركة في رأس المال

٢٠٠٠ أشرف

اثبات سداد أشرف لباقي حصته نقدا في ٦ / ١

٣٠٤٥ من ح/ الصندوق

الى مذكورين

٣٠٠٠ ح/ حصص الشركة في رأس المال

٣٠٠٠ تامر

٤٥ ح/ فوائد تأخير

اثبات سداد الشريك الموصى تامر لباقي حصته نقدا في ١١ / ١

وفوائد تأخير بمعدل ٦% عن المدة من ٨ / ١ الى ١١ / ١

ح/ حصص الشركاء في رأس المال

تاريخ	بيان	تامر	أشرف	هشام	مجموع	تاريخ	بيان	تامر	أشرف	هشام	مجموع
٤ / ١	من مذكوريين	١٠٠٠	٢٠٠٠	٤٠٠٠	٧٠٠٠	٤ / ١	إلى حد رأس مال الشركة	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠
٤ / ١	رصيد	٣٠٠٠	٢٠٠٠	—	٥٠٠٠			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠
		٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠

ح/ رأس مال الشركة

تاريخ	بيان	تامر	أشرف	هشام	مجموع	تاريخ	بيان	تامر	أشرف	هشام	مجموع
٤ / ١	من حد حصص الشركاء في رأس المال	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٤ / ١	رصيد	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠
		٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠			٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	١٢٠٠٠

الميزانية العمومية

فى ١ / ٤ / ١٩٧٩

رأس مال الشركة :			البنك	٤٠٠٠
رأس مال هشام		٤٠٠٠	الصندوق	٣٠٠٠
رأس مال أشرف	٤٠٠٠			
حصة أشرف	٢٠٠٠			
		٢٠٠٠		
رأس مال تامر	٤٠٠٠			
(موصى)				
حصة تامر	٣٠٠٠	١٠٠٠		
		٧٠٠٠		٧٠٠٠

٤ - ب : حصة العمل :

قد لا يقدم أحد الشركة مبالغ نقدية أو أصول عينية وانما يقدم عمله كحصة له مقابل أن يقتسم مع الشركة الآخرين ما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر، وإذا لم يقدم الشريك مع حصة العمل أى حصص أخرى فان الأمر لا يتطلب اجرا قيسود بالدفاتر وانما يتم تسجيل اسم الشريك وصفته بصورة بيانية فى دفتر اليومية العامة مثل (الشريك - مقيد شريك بعمله فى الشركة) .

٤ - ج : الحصة العينية :

قد يقدم الشريك عند تكوين شركة تضامن أو توصية بسيطة حصته فى رأس المال فى شكل مجموعة من الأصول العينية . وقد يتم تكوين الشركة عن طريق قيام صاحب منشأة فردية بتحويل منشأته الى شركة تضامن أو توصية بسيطة بضم

شريك أو أكثر . وفى هذه الحالة فإن صاحب المنشأة الفردية يقدم حصته فى رأس مال الشركة فى شكل مجموعة من الأصول والالتزامات ويقدم الشركاء الآخرون حصصا نقدية أو أصول عينية أو حصة عمل . ويتم عادة تقدير قيمة الأصول والالتزامات التى يقدمها شريك على أساس قيمتها الحقيقية (السوقية) والتى قد تماثل أو تختلف عن قيمتها الدفترية حسب آخر ميزانية عمومية للمنشأة الفردية .

وعند اثبات الحصة العينية فى دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة يجب اتباع الأسس التالية :

١ - الأصول الثابتة :

إذا اختلفت القيمة المقدرة للأصل الثابت عن قيمته الدفترية يتم اثباته على أساس القيمة المقدرة . أما إذا اعتبرت القيمة الدفترية للأصل الثابت تمثل قيمته الحقيقية فيتم اثبات قيمة الأصل المقدم على أساس ما فى القيمة الدفترية (أى بعد استبعاد الإهلاك الخاص به) .

٢ - الأصول المتداولة :

تزيد الأصول المتداولة فى الدفاتر بصفقة بالقيمة المقدرة سواء كانت ماطلة للقيمة الدفترية أو تختلف عنها . واستثناء من هذه القاعدة يقيد الدينون فى دفاتر شركة التضامن أو التوصية البسيطة بالقيمة الاسمية (فيما عدا الدينون التى يتم الانقاع على اعدامها قبل انتقال ملكية الدينون الى الشركة) على أن يكون فى مقابل ذلك مخصص للدينون المشكوك فى تحصيلها طبقا للقيمة المقدرة للدينون (أو القيمة المقدرة للدينون المشكوك فى تحصيلها) . وتجدر الإشارة هنا الى أن المادة ٥٠٣ من القانون المدنى تنص بأن مسئولية الشريك الذى

يقدم حصته في رأس المال ديونا له في ذمة الغير لا ينقض التزامه تجاه الشركة
الا اذا تم استيفاء هذه الديون • واذا لم توفي الديون يكون الشريك مسئولا عن
تعويض الضرر • وعليه فاذا لم يسدد المدينون الدين قد مهم الشريك (ضمن)
حصته في رأس المال) ديونهم وتقرر اعدام هذه الديون فان الشريك يتحمل
شخصيا بقيمة الديون المعدومة اذا زادت عن مخصص الديون المشكوك في
تحصيلها وفي حدود تلك الزيادة •

واستثناء من قاعدة تقييد الأصول المتداولة بالقيمة المقدرة يتم تسجيل
أوراق القبض التي يقدّمها الشريك ضمن حصته في رأس المال على أساس قيمتها
الاسمية سواء تم الاتفاق على تقدير قيمتها بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحالية •
فاذا كان الاتفاق على تقدير قيمة أوراق القبض بالقيمة الحالية يكون بالفرق بين
القيمة الاسمية والقيمة الحالية مخصص خصم أوراق قبض •

٣ — تقدير صافي الأصول بقيمة اجمالية :

قد يتفق الشركاء على تحديد قيمة اجمالية للأصول والالتزامات التي
يقدمها أحد الشركاء كحصه له في رأس المال بدلا من تقدير قيمة كل مفردة على
حده • وقد تكون القيمة الاجمالية المعدرة لصافي الأصول المقدمة أقل أو أكبر
من القيمة الدفترية لصافي الأصول • فاذا كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول
التي قدمها الشريك أقل من حصته في رأس المال فان الفرق يمثل قيمة شسهرة
المحل للمنشأة الفردية التي كان يملكها الشريك وتحولت الى شركة تضامن أو
توصية مالم يكن الاتفاق على أن يسدد الشريك نعدا ما يعادل هذا الفرق • أما
اذا كانت القيمة الدفترية لصافي الأصول التي قدمها الشريك أكبر من حصته في
رأس المال فان الفرق يمثل انخفاض القيمة الحقيقية لبعض الأصول (دون ما

تحديد لتلك الأصول على وجه التخصيص غاد يا لمشكلة تقدير القيمة الحقيقية لكل أصل من الأصول المقدمة على حده) عن قيمتها الدفترية ولذا يتم تكوين احتياطي تقويم أصول بالفرق .

ونوضح الحالات المختلفة لتقدير الحصة العينية بالأمثلة الآتية :

٤ - ج - ١ تقدير مجموعة من الأصول :

اتفق مراد وعبد الوهاب على تكوين شركة بضامن برأس مال قدره ٤٠.٠٠٠ ر.٠٠٠ جنيه على أن يؤدع مراد حصته في رأس المال وفدرها ١٥.٠٠٠ جنيه في بنك الشركة وأن يسدد عبد الوهاب حصته بتقدير مجموعة من الأصول تقدر قيمتها على الوجه التالي :

١٧.٠٠٠ جنيه مبانى ٥.٠٠٠ جنيه سيارة

٣.٥٠٠ جنيه مدينون (وتقدر الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ٥٠٠

جنيه) ولقد بلغت قيمة الديون التي لم تحصل وتقرر اعدامها من الديون التي قدمها الشريك عبد الوهاب كحصة في رأس المال ٧٠٠ جنيه .

وال المطلوب : (١) اثبات قيود اليومية الخاصة بتكوين شركة التضامن .

(٢) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الديون المعدومة .

الحل :

١٥.٠٠٠ من ح/ البنك

الى ح/ رأس مال الشركة

(الشريك مراد)

اثبات سداد الشريك مراد لحصته في رأس المال

من مذكورين

١٧٠٠٠ ح/ مبانى

٥٠٠٠ ح/ سيارة

٣٥٠٠ ح/ مدينون

الى مذكورين

٢٥٠٠٠ ح/ رأس ماك الشركة

(الشريك عبد الوهاب)

٥٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

اثبات سداد الشريك عبد الوهاب لحصته فى رأس المال

٧٠٠ من ح/ ديون معدومة

٧٠٠ الى ح/ مدينون

اثبات اعدام الديون التى لم تحصل من الديون المقدمة من

الشريك عبد الوهاب كحصة فى رأس المال

من مذكورين

٥٠٠ ح/ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

٢٠٠ ح/ جارى الشريك عبد الوهاب

٧٠٠ الى ح/ ديون معدومة

اثبات افعال الديون المعدومة فى حساب المخصص ورحيل الشريك

عبد الوهاب بالزيادة فى الديون المعدومة

يلاحظ فى الحل السابق أنه نظرا لزيادة الديون التى تعبر اعدامها من

الديون التى قدمها الشريك عبد الوهاب عن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها

والخاص بتلك الديون فقد تم تحميل الشريك بالزيادة تطبيعا لما نصت عليه المادة

٥٠٣ من القانون المدنى والسابق الاشارة اليها . ويلاحظ هنا أنه عادة

ما يخص حساب شخصى لكل شريك يطلق عليه حساب جارى الشريك (أو حساب جارى واحد للشركة) مقسم لخانات تحليلية بأسماء الشركة على نمط حساب رأس مال الشركة (لأثبات مد يونية أو دائنية الشريك تجاه الشركة • ويجعل هذا الحساب مدينا بما يستحق على الشريك للشركة ويجعل دائنا بما يستحق للشريك على الشركة •

٤ — ج — ٢ تقديم مجموعة من الأصول والالتزامات مع تقديم قيمة كل أصل :
اتفق نجيب وأمجد وعادل على تكوين شركة توصية بسيطة برأس مال قدره ١١٠.٠٠٠ جنيه على أن يكون عادل شريكا موصيا وأن يودع كل من أمجد وعادل فى بنك الشركة حصته فى رأس المال وقدرها ٣٠.٠٠٠ جنيه ، ١٠.٠٠٠ جنيه على التوالى ، وأن يقدم نجيب أصول وخصوم محله سدادا لجزء من حصته وأن يودع فى بنك الشركة المبالغ اللازمة لسداد باقى الحصة • وفيما يلى آخر ميزانية عمومية لمحل نجيب :

رأس المال	٥٢٠٠٠	مبانى	٣٠٠٠٠	
صافى الربح	٣٦٠٠	— مخصصا هلاك	٥٠٠٠	
دائنون	٢٠٠٠٠			٢٥٠٠٠
		سيارات	١٤٠٠٠	
		— مخصصا هلاك	٢٠٠٠	١٢٠٠٠
		مخزون سلعى		١٥٠٠٠
		مد ينون	٧٠٠٠	
		— مخصص ديون	٤٠٠	
		مشكوك فى		٦٦٠٠
		تحصيلها		٥٠٠٠
		أوراق قبض		
		أوراق مالية	١٠٠٠٠	
		مخصص هبوط	٢٠٠٠	
		أسعار		٨٠٠٠
		بسنك		٣٠٠٠
		حملة اعلانية		١٠٠٠
	٧٥٦٠٠			٧٥٦٠٠

ولقد قدرت قيم الأصول على أساس القيمة الدفترية فيما عدا ما يلي :

جنيته		جنيته	
سيارات	١١٠٠٠	مبانى	٤٠ر٠٠٠
أوراق مالية	٧٠٠٠	مدينون	٦٥٠٠
شهرة المحل	٢٠٠٠	القيمة الحالية	٤٨٠٠
		لأوراق القبض	
		والمطلوب :	

والمطلوب : (١) اجرا قیود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة التوصية البسيطة (نجيب وشركاه) .

(٢) تصوير الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحصل :

من ح/ البنك	٤٠ر٠٠٠
الى ح/ رأس مال الشركاء	٤٠ر٠٠٠
أحمد	٣٠ر٠٠٠
عادل	١٠ر٠٠٠
اثبات سداد كل من الشريك أحمد والشريك عادل لحصته في رأس المال	

من مذكورين	
حد شهرة محل	٢٠٠٠
ح/ مبانى	٤٠ر٠٠٠
ح/ سيارات	١١ر٠٠٠
ح/ مخزون سلعى	١٥ر٠٠٠
ح/ مدينون	٧٠٠٠
ح/ أوراق قبض	٥٠٠٠
ح/ أوراق مالية	٧٠٠٠
ح/ بنك	٣٧٠٠

الى مذكورين

حد دائنون	٢٠٠٠٠
ح/ مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٥٠٠
ح/ مخصص خصم أوراق القبض	٢٠٠
ح/ رأس مال الشركاء	٧٠٠٠٠
الشريك نجيب	

الميزانية العمومية الافتتاحية
لشركة نجيب وشركاه

رأس مال الشركاء :			شهرة محصل		٢٠٠٠
الشريك نجيب	٧٠٠٠٠		مبانى		٤٠٠٠
الشريك أمجد	٣٠٠٠٠		سيارات		١١٠٠٠
الشريك عادل (موصى)	١٠٠٠٠		مخزون سلعى -		١٥٠٠٠
		١١٠٠٠	دائنون	٧٠٠٠	
دائنون		٢٠٠٠٠	- مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	٥٠٠	
					٦٥٠٠
			أوراق قبض	٥٠٠٠	
			- مخصص خصم أوراق	٢٠٠	
					٤٨٠٠
			أوراق مالية		٧٠٠٠
			بنك		٤٢٧٠٠
		١٣٠٠٠٠			١٣٠٠٠٠

وبلاحظ على الحل السابق مايلى :

١ — رغم أن الاتفاق ينص على انتقال جميع الأصول والخصوم لمجل نجيب نلاحظ أن بعض مفردات الأصول والخصوم لا تنتقل بطبيعتها والتي تمثل فى الأصول الوهمية (أو الاسمية) وحقوق الملكية .

٢ — أن مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها تم تكوينه فى دفاتر شركة التوصية البسيطة بالفرق بين القيمة الاسمية للمدينون والقيمة المقدرة للديون الجيدة وذلك بغض النظر عن قيمة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها فى دفاتر المنشأة الفردية (الميزانية العمومية لمجل نجيب) .

٣ — تم اثبات الأوراق المالية فى دفاتر شركة التوصية البسيطة طبقاً للقيمة المقدرة وبغض النظر عن قيمتها الدفترية أو مخصص هبوط الأسعار فى دفاتر محل نجيب .

٤ — إذا تم تقدير ترم الأصول كل على حده (سواء بالقيمة الدفترية أو بقيمة أخرى) فإنه لا بد أن يتم تقدير قيمة شهرة المحل . وفى هذه الحالة إذا اختلفت قيمة صافى الأصول المنتقلة (طبقاً للقيم المقدرة) عن حصة الشريك فى رأس مال شركة التوصية (أو التضامن) فإن الشريك يدفع (أو يسحب) الفرق . ولهذا السبب فإن الشريك نجيب قام بدفع مبلغ ٧٠٠ جنيه بالاضافة لصافى الأصول المقدمة (الأصول بما فيها البنك ناقصاً للالتزامات) والمقدرة بمبلغ ٦٩٣٠٠ جنيه حتى يسدد حصته فى رأس المال وفدرة ٧٠٠٠٠ جنيه .

٤ — ج — ٣ — يتم مجموعة من الأصول والالتزامات مقومة بقيمة اجمالية :

لنفترض أنه فى المثال السابق تم الاتفاق على أن يكون رأس مال شركة

التوصية البسيطة ٩٠.٠٠٠ جنيه وأن يودع كل من الشريك المتضامن أمجد والشريك الموصى عادل في بنك الشركة حصته في رأس المال وقدرها ٣٠.٠٠٠ جنيه ، ١٠.٠٠٠ جنيه على التوالي وأن يقدم نجيب أصول وخصوم محله طبقاً لآخر ميزانية نظير حصته في رأس المال .

وال المطلوب : (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين شركة التوصية البسيطة .
(٢) توصير الميزانية الافتتاحية للشركة .

الحل :

٤٠.٠٠٠ من ح/ البنك

٤٠.٠٠٠ الى ح/ رأس مال الشركة

٣٠.٠٠٠ أمجد

١٠.٠٠٠ عادل

من مذكورين

٢٥.٠٠٠ ح/ مبانى

١٢.٠٠٠ ح/ سيارات

١٥.٠٠٠ ح/ مخزون سلعى

٧.٠٠٠ ح/ مد ينون

٥.٠٠٠ ح/ أوراق قبض

٨.٠٠٠ ح/ أوراق مالية

٣.٠٠٠ ح/ بنك

الى مذكورين

٢٠.٠٠٠ ح/ دائنون

٤٠٠ ح/ مخصص د يون مشكوك فى تحصيلها

٥٠.٠٠٠ ح/ رأس مال الشركة

الشريك نجيب

٤٦٠٠ ح/ احتياطى تقويم أصول

اثبات سداد الشريك نجيب لحصته في رأس المال وتكوين احتياطى تقويم أصول بالفرق بين قيمة صافى الأصول وحصة الشريك في رأس المال .

الميزانية العمومية الافتتاحية

لشركة نجيب وشركاه

رأس مال الشركاء :		مبانى		٢ ٥٠٠
٥ ٠٠٠ الشريك نجيب		سيارات		١ ٢٠٠
٣ ٠٠٠ الشريك أمجد		مخزون سلعى		١ ٥٠٠
١ ٠٠٠ الشريك عادل (موصى)		مد ينون	٧٠٠	
	٩ ٠٠٠	— مخصص دينون	٤٠٠	
احتياطي تعويم أصول	٤ ٦٠	مشكوك فى تحصيلها	—	٦ ٦٠
دائنون	٢ ٠٠٠	أوراق قبض		٥٠٠
		أوراق مالية		٨٠٠
		بنك		٤٣٠٠
	١١٤٦٠٠			١١٤٦٠٠

ويلاحظ على الحل السابق :

١ — قيدت الأصول الثابتة بصافى القيمة الدفترية أى بعد استئزال قيمة

مخصصات الاهلاك الخاصة بها .

٢ — قيد الدينون بالقيمة الاسمية (٧٠٠٠ جنيه) مع تكوين مخصص

لدىون المشكوك فى تحصيلها بنفس القيمة المسجلة فى دفاتر نجيب (٤٠٠ جنيه)

ذلك أن: تقويم الدينون بالقيمة الدفترية يعنى تقدير الدينون المشكوك فى

تحصيلها بنفس القيمة المسجلة فى دفاتر المنشأة الفردية .

٣ — قيدت الأوراق المالية بصافى القيمة الدفترية أى بعد استبعاد

قيمة مخصص هبوط الأسعار باعتبار أن صافى القيمة الدفترية يمثل القيمة المتفق

عليها مقابل شراء الأوراق المالية .

٤ — بلغت القيمة الاجمالية المعق عليها كمقابل لصافى الأصول التى قد منها الشريك نجيب ٥٠٠٠٠ ر. جنيه اذ أن نجيب قد م صافى أصول محله نظير حصته فى رأس مال شركة التوصية . ومن الواضح أن القيمة الاجمالية المفدرة لصافى الأصول تقل عن القيمة الدفترية لصافى الأصول (٥٤٦٠٠ جنيه) بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه . ومالم يتضمن الاتفاق نصا على أن يفوم الشريك بسحب الفرق نقداً فإن مبلغ الـ ٤٦٠٠ جنيه يعبر عن أن القيمة الدفترية لبعض الأصول تزيد عن قيمتها الحقيقية ولذا فلا بد من تكوين احتياطى تعويم أصول بهذا الفرق . وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا كانت القيمة الاجمالية لصافى الأصول (أى حصة الشريك فى رأس المال) أكبر من القيمة الدفترية لصافى الأصول ولم يتضمن الاتفاق نصا على أن يدفع الشريك نقداً الفرق بين القيمتين فإن هذا الفرق يمثل قيمة أصل غير ملموس لم يظهر فى دفاتر المنشأة الفردية (والمحولة الى شركة تضامن أو توصية) وهو شهرة المحل .

٥ — تصفية المنشأة الفردية بتحويلها الى شركة تضامن أو توصية بسيطة :
سبق وأشرنا الى أن تكوين شركة التضامن أو التوصية البسيطة قد يتم عن طريق تحويل منشأة فردية الى شركة تضامن أو توصية بضم شريك أو أكثر ، ويعنى تكوين شركة التضامن أو التوصية البسيطة المنشأة الفردية من الناحية القانونية وانها وجودها كوحدة محاسبية وتكوين وحدة محاسبية جديدة . ويتطلب على هذا من وجهة النظر المحاسبية ضرورة افعال دفاتر المنشأة الفردية وتسجيل واحدة تصفيتها .

ويعتص الأمر تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تصفية المنشأة الفردية وذلك باعداد حساب أرباح وخسائر لعملية التصفية يطلق عليه عادة

حساب التصفية • ويجعل هذا الحساب مدينا بالقيم الدفترية للأصول المنتقلة لشركة التضامن أو التوصية كما يجعل الحساب دائنا بالقيم الدفترية للخصوم (الالتزامات) التي التزمت شركة التضامن أو التوصية بسدادها وكذلك بالقيمة المتفق عليها كمقابل لصافي الأصول المنتقلة • ويمثل رصيد حساب التصفية ربح أو خسارة التصفية والذي يعتبر حق لصاحب المنشأة الفردية أو عبء يتحمل به ومن ثم يقفل في حساب رأس المال • وتجدر الإشارة الى أنه اذا تم تقدير قيمة كل مفردة من الأصول (بما في ذلك شهرة المحل) والخصوم المنتقلة فان القيمة المتفق عليها كمقابل لصافي الأصول المنتقلة تعادل القيمة المقدرة لصافي الأصول المنتقلة (أى مجموع القيم المقدرة للأصول المنتقلة بما في ذلك الشهرة ناقصا مجموع قيم الالتزامات المنتقلة) • وقد تختلف حصة الشريك في رأس مال شركة التضامن أو التوصية عن القيمة المقدرة لصافي الأصول المنتقلة وذلك في حالة ما اذا كان الشريك سيدفع مبالغ نقدية بالاضافة لصافي الأصول لسداد حصته في رأس المال • ومن ناحية أخرى اذا تم تقدير قيمة اجمالية لصافي الأصول المنتقلة فان القيمة المتفق عليها كمقابل لصافي الأصول تعادل حصة الشريك في رأس مال شركة التضامن أو التوصية الا اذا نص الاتفاق على أن يدفع الشريك نقدا الفرق بين القيمة الدفترية لصافي الأصول وحصته في رأس المال •

أما بالنسبة للحسابات الخاصة بالأصول والخصوم غير المنتقلة (سواء تم الاتفاق على أن يحتفظ بها أو يتعهد بسدادها صاحب المنشأة الفردية أو كانت لا تنتقل بطبيعتها) فانها تقفل في حساب رأس المال بجعلها مدينة أو دائنة (حسب طبيعتها) مقابل جعل حساب رأس المال دائنا أو مدينا •

ولا يتبقى في هذه المرحلة ير حسابين بالدفاترهما حساب رأس المال وحساب شركة التضامن أو التوصية (والذي جعل مدينا بالقيمة المتفق عليها كمقابل لصافي الأصول المنتقلة عند اعداد حساب التصفية) • ويمثل رصيد حساب رأس المال في هذه المرحلة صافي حقوق صاحب المنشأة الفردية والتي سيتم سدادها بحصوله على القيمة المتفق عليها كمقابل لصافي الأصول المنتقلة (حصته في رأس مال شركة التضامن أو التوصية) ولذا يتم اقفال الدفاتر باقفال حساب شركة التضامن أو التوصية وحساب رأس المال كل في الآخر وذلك بجعل الحساب الأول دائنا والحساب الثاني مدينا •

ويوضح المثالين التاليين اجراءات اقفال دفاتر المنشأة الفردية عند تحويلها الى شركة تضامن أو توصية بسيطة •

مثال (١) : اغنى سرايا ورشيد على تكوين شركة تضامن برأس مال قدره ٢٠٠.٠٠٠ جنيه على أن يودع سرايا في بنك الشركة حصته في رأس المال وقدرها ٥٠.٠٠٠ جنيه وأن يسدد رشيد حصته في رأس المال بتقديم أصول وخصوم محله فيما عدا أوراق الغيص وأوراق الدفع • والأتي آخر ميزانية عمومية للمنشأة رشيد للتجارة •

رأس المال	١١ ٠٠٠	مبانى	٨ ٠٠٠
أرباح محتجزة	٨ ٠٠٠	— مخصص اهلاك	١ ٠٠٠
			٧ ٠٠٠
دائنون		مخزون سلعى	٤ ٠٠٠
أوراق دفع		مد ينون	١ ٥٠٠
		بـ مخصص ديون	١ ٠٠٠
		مشكوك فى تحصيلها	
			١ ٤٠٠
		أوراق قبض	٣ ٠٠٠
		بنك	٥ ٠٠٠
		مصاريف تأسيس	٥ ٠٠
			١١ ٦٥٠
			١١ ٦٥٠

ولقد تم الاتفاق على تقدير الأصول والخصوم المنتفلة لشركة التضامن على

أساس القيم الدفترية فيما عدا المباني حيث قدرت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنيهه .

والمد ينون وقد زت بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيهه ، كما قدرت قيمة شهرة المحل لمنشأة

رشيد بمبلغ ١٥٦٠٠ جنيهه .

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لاقفال دفاتر منشأة رشيد

للتجارة .

الحصل :

ح/ التصفية			
من ح/ مخصص اهلاك	١٠٠٠٠	الى ح/ مبانى	٨٠٠٠٠
مبانى		الى ح/ مخزون سلعى	٤٠٠٠٠
من ح/ مخصص ديون	١٠٠٠	الى ح/ مد ينون	١٥٠٠٠
مشكوك فى تحصيلها		الى ح/ بنك	٥٠٠٠
من ح/ دائنون	١٣٦٠٠	الى ح/ رأس المال	٣٤٦٠٠
من ح/ شركة التضامن	١٥٠٠٠٠	(ربح التصفية)	
			١٢٤٦٠٠
	١٢٤٦٠٠		١٢٤٦٠٠

ح/ شركة التضامن

١٥٠ر٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٥٠ر٠٠٠
١٥٠ر٠٠٠		١٥٠ر٠٠٠

ح/ رأس المال

١١٠ر٠٠٠	الى ح/ مصاريف تأسيس	٥٠٠
٨٠٠٠	الى ح/ أوراق القبض	٣٠٠٠
	الى ح/ شركة التضامن	١٥٠ر٠٠٠
٩٠٠		
٣٤٦٠٠		
١٥٣ر٥٠٠		١٥٣ر٥٠٠

مثال (٢) : افترض أنه في المثال السابق تم الاتفاق على أن يكون رأس مال شركة التضامن ١٧٠ر٠٠٠ جنيه وأن يودع سرايا في بنك الشركة حصته في رأس المال وقدرها ٥٠ر٠٠٠ جنيه وأن يسدد رشيد حصته في رأل المال بايداع مبلغ ١٥ر٠٠٠ جنيه في بنك الشركة وتقدم جميع أصول وخصوم محله طبقا لآخر ميزانية عمومية .

والمطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لاقتال دفاتر منشأة رشيد للتجارة .
الحل :

ح/ شركة التضامن

١٠٥ر٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٠٥ر٠٠٠
١٠٥ر٠٠٠		١٠٥ر٠٠٠

ح/ التصفية

٨٠ر٠٠٠	الى ح/ مبانى	١٠ر٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك مبانى
٤٠ر٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	١٠٠٠	من ح/ م٠ د٠ م٠ فيها
١٥٠٠٠	الى ح/ مدينون	٩٠٠	من ح/ أ٠ د٠
٣٠٠٠	الى ح/ أوراق قبض	١٣٦٠٠	من ح/ دائنون
٥٠٠٠	الى ح/ بنك	١٠٥ر٠٠٠	من ح/ شركة التضامن
		١٢ر٥٠٠	من ح/ رأس المال (خسارة تصفية)
١٤٣ر٠٠٠		١٤٣ر٠٠٠	

ح/ رأس المال

٥٠٠	الى ح/ مصاريف تأسيس	١١٠ر٠٠٠	رصيد
١٢٥٠٠	الى ح/ التصفية (خسارة تصفية)	٨٠٠٠	من ح/ أرباح محتجزة
١٠٥ر٠٠٠	الى ح/ شركة التضامن		
١١٨ر٠٠٠		١١٨ر٠٠٠	

ويلاحظ أن القيمة الاجمالية المتفق عليها كعقابيل لصافى الأصول المتقلة لشركة التضامن (١٠٥ر٠٠٠ جنيه) تعادل حصة رشيد فى رأس مال شركة التضامن { ١٢٠ر٠٠٠ جنيه - حصة سرايا ومدرها ٥٠ر٠٠٠ جنيه = ١٢٠ر٠٠٠ جنيه } ناقصا المبلغ الذى قام بايد اعه ببنك الشركة (١٥٠٠٠ جنيه) .

تعاريف الفصل الأول

(التمرين الأول)

فى أول يناير سنة ١٩٧٩ تم الاتفاق بين أيمن وهشام على تكوين شركة
تضامن برأس مال اجمالى قدره ١٥٠٠٠ جنيه على أن تكون حصة أيمن فى رأس
المال ضعف حصة هشام .

وقد قام أيمن بسداد حصته فى رأس المال نقداً فى بنك الشركة
فى نفس التاريخ .

أما الشريك هشام فقد نص العقد على أن يسدد حصته على قسطين
متساويين أحدهما فى تاريخ التكوين نقداً فى بنك الشركة والقسط الثانى فى
أول مارس ١٩٧٩ نقداً .

وال المطلوب :

١ - اجراء فيود اليومية اللازمة لتكوين الشركة فى أول يناير ١٩٧٩ .

٢ - تصوير ح/ رأس المال .

(التمرين الثانى)

اتفق عادل وجمال فى أول أكتوبر ١٩٧٩ مع سمير على تكوين شركة
توصية بسيطة على أن يكون سمير شريكا موصيا ويتولى ادارة الشركة .

ونص الاتفاق على أن يكون رأس مال الشركة الاجمالى ٢٠٠٠٠ جنيه
مقسما بين عادل وجمال وسمير بنسبة ٤ : ٤ : ٢ على التوالى ، وقد تضمن
العقد أن لكل شريك الحق فى سحب الزيادة أو ايداع النقص عن حصته نقداً
فى بنك الشركة . وقد سدد الشركاء الثلاثة حصصهم على الوجه التالى : سدد

الشريك عادل نصف حصته نقداً وحرراً بالباقي كمبيالة تستحق السداد بعد شهرين من تاريخ التكوين .

وجمال سدد حصته على قسطين متساويين الأول في تاريخ التكوين والقسط الثاني في أول نوفمبر سنة ١٩٧٩ .

أما الشريك سمير فقد م بعض الأصول التي يمتلكها وتتمثل في :

١٢٠٠ جنيه بضاعة بسعر التكلفة (سعرها السوقى ١٣٥٠ جنيه)

١٥٠٠ جنيه عملاء (أرصدة م الدفترية ١٧٠٠ جنيه)

١٠٠٠ جنيه أسهم وسندات (سعرها فى البورصة ٨٥٠ جنيه)

المطلوب :

١ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم فى دفاتر الشركة الجديدة

٢ - تصوير رأس المال

٣ - تصوير الميزانية الانتاحية للشركة بعد التكوين مباشرة .

(التمرين الثالث)

فى أول مارس ١٩٧٩ تكونت شركة تضامن بين كمال وندى وجاء فى عقد

الشركة أن حصة كمال فى رأس المال ٤٠٪ يسددها بتدعيم مبنى كان يمتلكه قدر

بمبلغ ٦٥٠٠ جنيه ويدفع مبلغ ١٥٠٠ جنيه نقداً وذلك سداداً لخصته .

أما الشريك ندى فقد قدم أصول وحصوم المنشأة التي كان يمتلكها

بمفرده والتي تظهرها الميزانية التالية فى أول مارس ١٩٧٩ : —

رأس المال	١٥٠٠٠		مبانى	٥٠٠٠	
+ صافى الربح	١٠٠٠		— مجمع اهلاك	٢٢٠٠	
		١٦٠٠٠			٢٨٠٠
— المسحوبات		٢٨٠٠	آلات	٤٥٠٠	
الشخصية			— مجمع اهلاك	٢٠٠٠	
		١٣٢٠٠			٢٥٠٠
دائنون	٥٣٠٠		بضاعة		٦٥٠٠
أوراق دفع	١٥٠٠		عملاء	٤٨٠٠	
مصاريف مستحقة	١٠٠٠		— م د م فيها	٢٠٠	
					٤٦٠٠
			أوراق قبض		٥٠٠
			أوراق مالية		٢٠٠٠
			بنك		١١٠٠
		٢٠٠٠٠			٢٠٠٠٠

وقد اتفق الشريكان على انتقال جميع أصول وخصوم منشأة قدرى سداد ا
لحصته ، مع حفاظه بالنقدية فى البنك وتعهد به بسداد المصاريف المستحقة .
وقد جاء فى تقرير اللجنة المكلفة باعادة تقدير أصول منشأة قدرى مايلى :
أ — تقدير المباني بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .
ب — يجب زيادة قيمة الآلات بمعدل ٢٠ % من قيمتها الصافية لأنها ما زالت
بحالة جيدة .
ج — اتضح عند جرد المخزن أن هناك بضاعة تالفة لاتصلح للاستعمال فدرت
قيمتها بمبلغ ٥٠٠ جنيهه .

د - بفحص أرصدة العملاء^١ اتضح أن هناك عميل أفلس ويستحق عليه مبلغ ٣٠٠ جنيه ، وتوصى اللجنة بأن يكون م د م ٠ فيها بواقع ١٠٪ من أرصدة العملاء^٢ .

هـ - تبلغ القيمة الحالية لأوراق القبض ٩٠٪ وسعر الأوراق العالية فنى البورصة ٢٣٠٠ جنيه .

و- الأخذ فى الاعتبار كمبيالة تستحق على منشأة قدرى لأحد الموردين بمبلغ ٢٠٠ جنيه لم تكن مقيدة فى الدفاتر .

وفد وافق الشريكان على كل ما جاء فى تقرير اللجنة من ملاحظات على أساس انتقال الأصول والخصوم بعد إعادة التقدير والتي جاءت فى ملاحظات اللجنة الى الشركة الجديدة نظير حصة قدرى فى رأس المال .
وال المطلوب :

١ - اجراء فيود الميزانية اللازمة للتكوين فى دفاتر الشركة الجديدة .

٢ - تصوير ح/ رأس مال الشركة^٣ .

٣ - اعداد الميزانية الافتتاحية بعد التكوين مباشرة .

٤ - اقبال دفاتر منشأة قدرى .

(التمرين الرابع)

اغلق وليد وناجى على تكوين شركة تضامن بضم المنشأة الفردية التى كان يمتلكها كلا منهما والتي تظهرها الميزانيتين الآتيتين فى أول مارس ١٩٧٩ .

بيان	منشأة ناجى	منشأة وليد	بيان	منشأة ناجى	منشأة وليد
رأس المال	٩٥٠٠	٨٠٠٠	مبانى	٦٠٠٠	٥٠٠٠
احتياطيات	١٥٠٠	٣٠٠٠	آلات	—	٢٥٠٠
دائنون	٣٤٥٠	٣١٨٠	بضاعة	٤٢٠٠	٣٥٠٠
م د م د م د فيها	٥٠	١٢٠	مد يـنـون	٨٠٠	١٢٠٠
			أوراق قبض	٦٥٠	٨٠٠
			نقدية فى البنوك	٣٥٠	١٣٠٠
			شهرة المحل	٢٥٠٠	—
	١٤٥٠٠	١٤٣٠٠		١٤٥٠٠	١٤٣٠٠

وقد جاء فى الاتفاق ما يلى : —

أ — انتقال جميع أصول وخصوم منشأة وليد مقابل ١٠٠٠٠ جنيه تمثل نصف رأس

المال فى الشركة الجديدة .

ب — انتقال أصول وخصوم ناجى بعد إعادة تقديرها كما يلى :

• ٧٥٠٠ جنيه مبانى

• ٢٩٠٠ جنيه بضاعة

• ٧٠٠ جنيه مد ينون

• ٦٠٠ جنيه القيمة الحالية لاوراق القبض

تقدير شهرة المحل بمبلغ ١١٠٠ جنيه

فاذا علمت ان أحد عملاء منشأة أفلس وكان مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه

وبلغت نسبة السداد فى روكية التغطية الخاصة بهذا العميل ٥٠ % أما عملاء

منشأة ناجى فقد سددوا ما عليهم عدا احد العملاء وكان مدينا بمبلغ ٦٠ جنيه

أعتبرت بمثابة ديون معدومه .

الطلوب :

١ — اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الاتفاق السابقة فى دفاتر الشركة .

الجديدة .

٢ — تصوير ح/ رأس مال الشركة واعداد الميزانية الافتتاحية للشركة

الجديدة .

٣ — اقفال دفاتر منشأتى وليد وناجى .

٤ — اجراء القيود اللازمة لتسوية الديون المعدومه فى دفاتر الشركة

الفصل الثاني

قياس وتوزيع الأرباح والخسائر

١- مقدمة :

يلتزم الشركاء بمقتضى عقد الشركة بأن يسهم منهم بحصة من مال أو عمل مقابل أقتسام ما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر . ولقد تناولنا فى الفصل الاول أثبات تكوين الشركة وسداد الشركاء لحصصهم فى رأس المال وتناول فى هذا الفصل مشكله أقتسام الأرباح والخسائر بين الشركاء . وتنطوى مشكله أقتسام الأرباح والخسائر فى الواقع على مشكلتين رئيسيتين هما مشكله تحديد وعاء الربح (أو الخساره) الخاضع للتوزيع واجراءات تسجيله فى الدفاتر . وسنتناول هاتين المشكلتين فى هذا الفصل كل فى بند مستقل .

٢- مشكلة قياس الأرباح أو الخسائر :

لا تختلف الاجراءات المحاسبية الخاصه باعداد الحسابات الختامية فى شركات التضامن أو التوصيه البسيطه عنها فى غيرها من المنشآت أو الشركات . فيتم قياس الربح (أو الخساره) عن طريق مقابله الإيرادات المحققه بالتكاليف اللازمه للحصول على تلك الإيرادات من خلال قائمه الدخل . الا أن قياس الربح فى شركات التضامن والتوصيه البسيطه يثير بصفه خاصه بعض المشاكل الجدليه الخاصه بمعالجه الفائده على مسحوبات الشركاء والتكاليف الضمنيـه (مرتبات الشركاء والفائده على رأس المال) . وسنتناول فيما يلى هاتين المشكلتين ومعالجه الفائده على قروض الشركاء .

٢- أ - الفائدة على مسحوبات الشركاء :

قد ينص عقد الشركة على حق الشريك فى سحب مبالغ خلال السنة المالية فى صورة نقدية أو فى شكل بضائع ويخصص عادة حساب لمسحوبات الشركاء (مقسم لخانات تحليلية على نمط حساب رأس مال الشركاء) يجعل مدينا بما يقوم الشركاء بسحبه مقابل جعل حساب الصندوق أو حساب البنك (فى حالة سحب مبالغ نقدية) أو حساب المشتريات (فى حالة سحب بضاعة واتفاق الشركاء على تقويمها بسعر التكلفة) أو حساب المبيعات (فى حالة سحب البضاعة واتفاق الشركاء على تقويمها بسعر التكلفة مضافا اليه نسبة مئوية كرجح) دائننا . وفى نهاية السنة المالية يحمل الشركاء بفيمة مسحوباتهم عن طريق أفعال حـ/ مسحوبات الشركاء فى حـ/ جارى الشركاء بجعل الحساب الاول دائننا والحساب الثانى مدينا .

ولما كانت مسحوبات الشركاء تختلف من حيث قيمتها وتواريخ سحبها فضلا عن أنها تعنى سحب أموال أو بضائع كان يمكن للشركة أن تحقق عنها أرباح باستثمارها أو بيعها فان عقد الشركة قد ينص على احتساب فوائد على كل مسحوبات الشريك أو على مايزيد منها عن الحد الاقصى المسموح للشريك بسحبه .

ويتجه غالبية المحاسبين الى عدم اعتبار الفائدة على المسحوبات عنصرا من عناصر تحديد الربح ومعالجتها على أساس أنها ترتبط بتوزيع الأرباح بين الشركاء ولذلك يتم اقفال الفائدة على مسحوبات الشركاء فى الجانب الدائن من الحساب الخاص بتوزيع الأرباح والخسائر وهو حساب توزيع الأرباح والخسائر .

الا أننا نعتقد أن مسحوبات الشريك تعتبر بمثابة قرض قصير الاجل تمنحسه له الشركة على أن يقوم بسداده فـ، نهاية السنة المالية خصما من حسابه الجارى . وعليه فإننا نعتقد ان الفائدة على المسحوبات لا تختلف عن الفائدة على القرض الذى يحصل عليه من حيث أنها عنصر من عناصر تحديد الربح ومن ثم فمن الأوفق اقبالها فى الجانب الدائن من حساب الأرباح والخسائر مع عناصر الإيرادات الأخرى .

ويتم احتساب الفائدة على مسحوبات الشريك اما على أساس احتساب الفائدة عن كل مبلغ من تاريخ السحب حتى نهاية السنة المالية أو على أساس متوسط مدة السحب لكل المبالغ التى قام بسحبها خلال السنة . وقد يتفق الشركاء لتسهيل حساب الفوائد على أساس متوسط مدة السحب على اعتبار المسحوبات التى تمت خلال شهر معين كأنها تمت فى أول هذا الشهر أو اعتبار المسحوبات التى تمت خلال النصف الاول من شهر معين كأنها تمت فى أول الشهر والمسحوبات التى تمت خلال النصف الثانى من شهر معين كأنها تمت فى نهاية الشهر .

مثال : ينص عقد الشركة على أن من حق كل من الشريكين المتضامنين حسين ومحمود سحب مبالغ خلال السنة فى حدود ٥٠٠٠ جنيه على ان تحتسب فوائد على المسحوبات بمعدل ٦٪ سنويا . كما ينص العقد على اعتبار المسحوبات التى تتم خلال شهر معين كأنها تمت فى أول الشهر التالى .
وفيما يلى صورة من حساب مسحوبات الشركاء :

ح/ مسحوبات الشريكين

مجموع	حسين	محمود	بيان	تاريخ	مجموع	حسين	محمود	بيان	تاريخ
١٠٠٠	١٠٠٠		الى ح/ البنك	٢/٢٦	٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠	رصيد	
٢٥٠٠	٢٠٠٠	٥٠٠	الى ح/ البنك	٥/١٦					
١٠٠٠		١٠٠٠	الى ح/ المشتريات	٨/٢٩					
٣٥٠٠	٢٠٠٠	١٥٠٠	الى البنك	٩/٢٥					
٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠			٨٠٠٠	٥٠٠٠	٣٠٠٠		

والمطلوب :

١- احتساب الفائدة على مسحوبات كل شريك .

٢- اجراء قيود اليومية الخاصه بمعالجه المسحوبات والفائده على

المسحوبات .

الحل :

١- تحتسب الفائدة على المسحوبات على النحو التالى :

محمود

حسين

المبلغ الأشهر المبالغ مرجحه زمنيا المبلغ الأشهر مرجحة زمنيا

$$٣٥٠٠ = ٧ \times ٥٠٠$$

$$١٠٠٠٠ = ١٠ \times ١٠٠٠$$

$$٤٠٠٠ = ٤ \times ١٠٠٠$$

$$١٤٠٠٠ = ٧ \times ٢٠٠٠$$

$$٤٥٠٠ = ٣ \times ١٥٠٠$$

$$٦٠٠٠ = ٣ \times ٢٠٠٠$$

$$\underline{\underline{١٢٠٠٠}}$$

$$\underline{\underline{٣٠٠٠}}$$

$$\underline{\underline{٣٠٠٠٠}}$$

$$\underline{\underline{٥٠٠٠}}$$

الفائدة على مسحوبات حسين :

$$\text{متوسط مدة السحب} = 3000 \div 5000 = 6 \text{ أشهر}$$

$$\text{فائدة المسحوبات} = \frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000 = 150 \text{ جنيه}$$

الفائدة على مسحوبات محمود :

$$\text{متوسط مدة السحب} = 3000 \div 12000 = 4 \text{ أشهر}$$

$$\text{فائدة المسحوبات} = \frac{4}{12} \times \frac{6}{100} \times 3000 = 60 \text{ جنيه}$$

٢- معالجه المسحوبات والفائدة على المسحوبات :

٢١٠ من ح/ جارى الشركاء

١٥٠ حسين

٦٠ محمود

٢١٠ الى ح/ الفائدة على المسحوبات

أثبات تحميل كل من الشريكين بالفائدة على مسحوباته

٨٠٠٠ من ح/ جارى الشركاء

٥٠٠٠ حسين

٣٠٠٠ محمود

٨٠٠٠ الى ح/ مسحوبات الشركاء

أثبات تحميل كل من الشريكين بالمبالغ التى سحبها خلال السنه

٢١٠ من ح/ الفائدة على المسحوبات

٢١٠ الى ح/ الارباح والخسائر

٢- بالتكاليف الضمنية أو التكاليف المحسوبة :

Implicit costs or Imputed costs

يعتبر نشاط المنظم Entrepreneur طبقا للنظرية الاقتصادية عملا منتجا ، ويتمثل دوره الرئيسى فى مزج عوامل الانتاج الأخرى (الأرض ورأس المال والعمل) وتنظيمها بطريقة تسمح باستخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام ممكن بهدف تعظيم أرباحه . ويتحمل المنظم مخاطر عدم التأكد الناتجة عن القرارات التنظيمية التى يفع عليه وحده عبئ اتخاذها . أى أن وظيفه المنظم هى اتخاذ القرارات التنظيمية المتعلقة بتحديد أحجام الانتاج وأسعار تصريفه ويحصل المنظم على نتائج تلك القرارات ربحا كانت أو خسارة . وعليه فانه يجب التمييز بين الربح كعائد للتنظيم وبين عوائد عوامل الانتاج الأخرى التى يمتلكها المنظم إذ أن المنظم يحصل على تلك العوائد بصفتـه مالكا لعوامل الانتاج وليس بصفته منظما . وعوائد عوامل الانتاج الأخرى التى يطلق عليها فى الفكر الاقتصادى عناصر التكاليف الضمنية (أو المحسوبة) و أن لم تكن تمثل التزامات قانونية (أو تعاقدية) فانها تعتبر عناصر تكلفه يجب تغطيتها فى الفترة الطويلة ومن ثم فهى بمثابة عناصر تكلفه حقيقيه يجب تحميلها للإيرادات قبل التوصل الى ربح الربح . وخلاصه القول ان تحديد الربح فى المفهوم الاقتصادى يتطلب تحميل الإيرادات بكل التكاليف التعسفيه (المدفوعة) وعناصر التكلفة الضمنية أو المحسوبة . وقد تشمل عناصر التكلفة الضمنية أو المحسوبة الفائدة على رأس مال المشروع أو أجور ومرتبـات أصحاب المشروع أو ايجارات العقارات المملوكة (١) .

(1) Stonier, A.W. and Hague, A Textbook of Economic Theory, London, Longman Group Limited, 1972, Ch.15, and Due, J.I., Intermediate Economic Analysis, Richard D. Irwin, 1956, pp. 436-440.

وتحتسب الفائدة على رأس المال على أساس فائدة المثل ، أى الفائدة التى كان يمكن أن يحصل عليها صاحب المشروع لو أنه استثمر أمواله فى استثمارات مأمونة (سندات من الدرجة الأولى) . ذلك أن صاحب المشروع كان بإمكانه استثمار أمواله فى تلك الاستثمارات والحصول على العائد الذى صحى به باستثمار أمواله فى المشروع . وتحتسب الأجر الضمينة (أو المحسوبه) على أساس المبلغ الذى كان يمكن لصاحب المشروع أن يحصل عليه فيما لو قام بنفس العمل كأجير لدى المشروعات الأخرى . أما الإيجارات الضمينة فيتم احتسابها على أساس المبلغ الذى كان يمكن لصاحب المشروع الحصول عليه من تأجير العقارات المملوكة بدلا من شغلها فى عمليات المشروع . إلا أن تحميل الإيجار الضمينة للإيرادات يثير مشكله خاصة تتمثل فى أن تلك العقارات قد احتسبت لها أهلاك كما ان قيمة العقارات منضمه فى رأس المال المحسوب عليه فائدة على رأس المال . ويتم التغلب على هذه المشكله باحتساب الإيجار الضمينة أو المحسوب على أساس الفرق بين القيمة الإيجارية للعقارات وبين الأهلاك الخاص بها واحتساب الفائدة الضمينة (أو المحسوبه) على رأس المال على أساس رأس المال بعد استبعاد قيمة العقارات المملوكة .

وتعتبر الفائدة على رأس المال فى الواقع عنصرا من عناصر تكاليف الانتاج الحقيقية ، ويعتبر تحميلها امرا ضروريا لاجراء المعاملات على أساس سليم . فضلا عن ذلك فطالما ان الفائدة على الاموال المعترضه (بما فى ذلك فرص الشريك) يتم تحميلها للإيرادات فان الفائدة على رأس المال المملوك يجب تحميلها للإيرادات أيضا ، حيث ان كل من الأموال المعترضه ورأس المال

المملوك هي مصادر لتمويل العمليات ولا بد لتحديد أرباح تلك العمليات من تحميل الإيرادات بتكلفه استخدام الأموال دون ما تغرقه بينها على أساس مصادرها .

ويعتبر تحميل مرتب الشريك للإيرادات أيضا أمر ضروري . ذلك أن المرتب هو مقابل عمل فعلى يؤدى الشريك للشركة . ولو لم يقوم هو بأداء هذا العمل لكان من الضروري استخدام مدير أجير مقابل أجر لا خلاف على ضرورة تحميله للإيرادات . وليس من المنطقي أن تختلف معالجة تكلفة العمل في حالة الشريك عنها في حالة المدير الأجير بمجرد أن الأول قد ساهم في رأس مال الشركة .

إلا أن العرف المحاسبى جرى على عدم اعتبار عناصر التكلفة الضمنية أو المحسوبة عناصر تكلفه حقيقيه وإنما على اعتبارها توزيعا للربح . ولعل مرد ذلك أن المحاسبين يخشون من أن تحميل فائدة رأس المال في حالة عدم تحقيق أرباح كافيه لتغطيتها سوف ينتلوى على توزيع لرأس المال . كما يقرر المحاسبون معالجتهم للفائدة على رأس المال بأن أرباح الشركة على احتساب تلك الفائدة إنما هو فقط طريقه لتوزيع الأرباح بينهم على أساس عادل . إلا أن هذه المبررات غير مقبولة لأن الفائدة على رأس المال كما سبق وأوضحنا تكلفة حقيقيه، كما أن الخسائر المحققة نتيجة عدم كفايه الإيرادات لتعطيه الفائدة على رأس المال سيتم تحميل الشركة بها ومن ثم ستفاس الفوائد الموزعة على الشركة مع الخسائر المحملة لهم . ومن ناحيه أخرى فإن المحاسبين لا يفضلون تحميل مرتب أو مكافأة الشريك للإيرادات على أساس أن احتسابها ما هو إلا طريقة لتوزيع الأرباح على أساس عادل حيث تتباين الخدمات التى يعد منها كل

شريك للشركة • ويرى المحاسبون ايضا أن احتساب مكافأة للشريك مقابل عمله على أساس نسبة من صافي الربح أننا يعنى أن استحقاق المكافأة يرتبط بتحقيق الربح • الا أن هذا القول مردود عليه بأن ربط مكافأة الشريك بالربح المحقق أو بجملة المبيعات أو غير ذلك إنما هو لتوفير حافز لبذل الجهد وليس له علاقة بكون المكافأة عبئ واجب التحميل •

ومع أننا نرى أن التكاليف الصنفيه أو المحسوبه هى تكاليف حقيقيه واجبه التحميل ، وأن التطبيق المحاسبى لا يستند لمبررات منطقيه فى طريقه معالجة تلك التكاليف ، فأنا سوف نعالجها فيما بعد على أساس اعتبارها توزيعا للربح ، وذلك تطبيقا لما جرى عليه العرف المحاسبى •

٢- جـ - الفائدة على قروض الشركاء :

قد تلجأ الشركة لتمويل عملياتها الى الاقتراض أيا من الغير أو من الشركاء . ويحصل الشريك الذى يقدم قرضا للشركة على فوائد بمعدل معين وفى تواريخ معينه وفقا لشروط القرض • ويتم اثبات الحصول على قرض من أحد الشركاء فمن الدفاتر بجعل حساب البنك (أو الصندوق) لدينا مقابل جعل حساب قرض الشريك دائنا • وقد يتم الاتفاق على دفع الفوائد للشريك او تعليتها على حساب القرض •

وانا كان اتفاق القرض يتضمن دفع الفوائد للشريك فى تواريخ معينه فان طريقه اثبات الفوائد تختلف حسب ما اذا تم فعلا دفع الفائدة الشريك فى تاريخ الاستحقاق أو اذا لم يتم الدفع فى ذلك التاريخ • ويتم اثبات الفائدة فى الحالة الأولى بجعل حساب فائدة قرض الشريك (المدينه) لدينا وجعل حساب

البنك أو الصندوق دائنا • أما فى حالة عدم دفع الفوائد فعلا للشريك فى تاريخ الاستحقاق فيتم تعليه الفوائد المستحقه بالحساب الجارى للشريك وذلك بجعله دائنا مقابل جعل حساب فائدة قرض الشريك (المدينه) مدينا •

أما فى حالة الاتفاق على تعليه الفوائد على حساب القرض فيراعى أن الفائده تحتسب على رصيد حساب قرض الشريك (أى أن الفائده تحتسب على قيمه القرض مضافا اليه الفوائد التى تم تعليتها فى تواريخ الاستحقاق السابقه على حساب القرض) • ويتم أثبات الفائده فى هذه الحالة بجعل حساب فائده قرض الشريك (المدينه) مدينا وجعل حساب قرض الشريك دائنا •

وتعتبر فائده قرض الشريك (المدينه) من عناصر المصروفات التى يجب تحميلها للإيرادات فى حساب الأرباح والخسائر لتحديد أرباح (أو خسارة) الفترة • ويراعى أن الفائده التى تحمل لحساب الأرباح والخسائر فى نهاية السنه الماليه هى الفائده الخاصه بالسنه الماليه والتى يتم احتسابها على أساس الفترة من تاريخ الحصول على القرض (أو بدايه السنه الماليه فى حالة الحصول على القرض فى سنه ماليه سابقه) حتى تاريخ انتهاء السنه الماليه ، وذلك بغض النظر عن مواعيد استحقاق الفائده وما إذا كان قد تم دفعها للشريك أو لم تدفع بعد • ويترتب على اختلاف السنه الماليه للشركه عن سنه الفرض ظهور فائده قرض مدينه مستحقه فى جانب الخصوم من الميزانيه العموميه •

ومن ناحيه أخرى فان الشريك قد يحصل على قرض من الشركه • ويعتبر القرض فى هذه الحالة أصل من أصول الشركه ويتم أثباته بجعل حساب قرض للشريك مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا • وتحصل الشركه من

الشريك على فائدة دائنة تعتبر عنصرا من عناصر الإيرادات التي تدخل في تحديد الربح . وتطبق نفس المعالجات السابق ذكرها بالنسبة للقرض الذي تحصل عليه الشركة من الشريك على هذه الحالة أيضا مع اختلاف أن الفائدة دائنة (وليست مدينة) وتقتل في الجانب الدائن (وليس المدين) من حساب الأرباح والخسائر .

مثال : اقترضت شركة التضامن بين علي وحسين في ١ / ٤ من الشريك على مبلغ ١٠٠٠٠ ر. ج. فائدة سنوية قدرها ٥٪ تدفع كل ستة أشهر . وينص عقد الشركة على حق كل شريك في سحب مبالغ خلال السنة في حدود ٦٠٠٠ ج. على أن تحتسب فائدة ٦٪ على المسحوبات . ولقد بلغت مسحوبات كل من علي وحسين ٦٠٠٠ ج. ، ٥٠٠٠ ج. ومتوسط مدة السحب شهور ، ٤ شهور ، على التوالي والطلوب :

١- اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات وتسوية كل من فائدة القرض والفائدة على المسحوبات ، علما بأن السنة المالية للشركة تنتهي في ٣١ / ١٢ .

٢- تسوية رصيد الأرباح والخسائر علما بأن صافي الربح قبل احتساب فائدة المسحوبات وفائدة القرض بلغ ٢٠٠٩٥ ج. .

أولا اثبات وتسوية فائدة القرض :

٢٥٠ من حـ / فائدة قرض الشريك (المدينة)

٢٥٠ الى حـ / جاري الشركاء (على) ١٠ / ١

تعليه فائدة القرض المستحقة عن الفترة من ١ / ٤

الى ١٠ / ١ بالحساب الجاري للشريك

٣٧٥ من ح/ الأرباح والخسائر

٣٧٥ الى ح/ فائدة قرض الشريك (المدينة) ١٢ / ٣١

تحميل حساب الأرباح والخسائر بفائدة القرض

عن الفترة من ١ / ٤ الى ١٢ / ٣١

ويلاحظ أنه سوف يظهر في جانب الخصوم من الميزانية العمومية فائدة قرض

الشريك مستحقة قدرها ١٢٥ جنيه .

ثانيا : أثبات فائدة المسحوبات :

$$\text{فائدة مسحوبات (على)} = \frac{6}{12} \times \frac{6}{100} \times 6000 = 180 \text{ جنيه}$$

$$\text{فائدة مسحوبات (حسين)} = \frac{4}{12} \times \frac{6}{100} \times 5000 = 100 \text{ جنيه}$$

٢٨٠ من ح/ جارى الشركاء

١٨٠ على

١٠٠ حسين ١٢ / ٣١

الى ح/ فائدة المسحوبات

تحميل الحسابات الجارية للشركاء بالفائدة على مسحوباتهم

٢٨٠ من ح/ فائدة المسحوبات

٢٨٠ الى ح/ الأرباح والخسائر ١٢ / ٣١

ثالثا : تسوية صافى الربح :

ح/ الأرباح والخسائر
عن السنة المنتهية في ١٢ / ٣١

٣٧٥	الى ح/ فائدة قرض الشريك	٢٠٠٩٥	رصيد
٢٠٠٠	الى ح/ توزيع الارباح والخسائر	٢٨٠	من ح/ فائدة المسحوبات
٢٠٣٧٥		٢٠٣٧٥	

٣- توزيع الأرباح بين الشركاء :

بعد ان يتم تحديد نتيجة أعمال شركة التضامن أو التوصية البسيطة عن سنة مالية معينة يتم ترحيل رصيد حساب الأرباح والخسائر الى حساب خاص يطلق عليه حساب توزيع الارباح والخسائر تمهيدا لتوزيع ما حققت الشركة من ربح أو خسارة على الشركاء . ويجب أن ينص عقد الشركة على أسس توزيع الارباح او الخسائر فيما بين الشركاء وفقا لما يترضونه . الا أنه لا يجوز قانونا الاتفاق على اعفاء احد الشركاء من تحمل نصيب في الخسائر الا اذا كانت مساهمة الشريك تقتصر على عمله ، وبشرط الا يحصل على أجر مقابل عمله ، ولا يجوز الاتفاق على عدم اشتراك أحد الشركاء في الأرباح ، ويقع عقد الشراكة باطلا اذا تضمن ذلك .

ويقضي القانون في حالة سكوت عقد الشركاء عن تحديد نصيب كل شريك في الربح أو الخسارة بأن يتم توزيع الأرباح والخسائر بنسبه حصه كل شريك في رأس المال . واذا نص عقد الشركة على تحديد انصبه الشركاء في الارباح ولم يبين طريقه توزيع الخسائر فتعتبر نسب توزيع الارباح هي نسب توزيع الخسائر والعكس صحيح . أما بالنسبة للشريك الذي يساهم بعمله فقط فان نصيبه في الارباح أو الخسائر يكون مساويا لنصيب الشريك الذي يساهم بأقل حصه من رأس المال

ويلتزم المتاسب بها ينص عليه عقد الشركة من حيث توزيع الأرباح والخسائر أو بتطبيق القواعد القانونية السابقة في حالة سكون العقد .

هذا وقد ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح بين الشركة بنسب تميزها عن نصيب توزيع الخسائر أم على توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركة بالعدل أو بنسب رؤوس الأموال أو بنسب معينة بعد استيفاء فائدة على رأس المال بمعدل معين و/ أو بعد خصم مرتب أو مكافأة لشريك أو أكثر و/ أو بعد خصم قسط التأمين على حياة الشركة و/ أو بعد احتجاز نسبة معينة من الأرباح لتكوين احتياطي لفرض معين . ورغم اختلاف طرق توزيع الأرباح أو الخسائر فإنه يمكن القول بأن هناك قنوات معينة للتوزيع تنحصر فيها طرق التوزيع المختلفة وهي :

- ١- الفائدة على رأس المال .
- ٢- مرتبات ومكافآت الشركة .
- ٣- قسط التأمين على حياة الشركة .
- ٤- الاحتياطيات .
- ٥- توزيع المتبقى من الأرباح بعد (أو الخسائر الناتجة عن) خصم أحد أو بعض أو كل البنود السابقة في حالة النص على احتسابها ، أو توزيع صافي الربح أو الخسارة (في حالة عدم النص على احتساب أي منها) بنسب معينة وفقا لما يقضى به عقد الشركة أو تطبيقا للقواعد القانونية السابقة الإشارة إليها .

٣- أ- الفائدة على رأس المال :

قد يتفق الشركاء على احتساب فائدة على رأس المال وخاصة اذا ما كانت نسب توزيع الارباح والخسائر تختلف عن نسب رؤوس الأموال وذلك تحقيقا للمعادلة بينهم . ويجب أن ينص عقد الشركة في هذه الحالة على سعر الفائدة ، والمقصود برأس المال الذي تحتسب عليه ، وهل هو رأس المال في أول السنة المالية أو رأس المال في نهاية السنة المالية أو متوسط رأس المال خلال السنة . كما يجب أن ينص عقد الشركة على ما اذا كانت الفائدة على رأس المال تحتسب في حالة تحقيق أرباح كافية لتغطيتها أو حتى في حالة تحقيق خسائر . واننا نرى أنه يجب احتساب الفائدة على رأس المال بغض النظر عن مدى كفاية الارباح المحققة لتغطيتها أو تحقيق خسائر ما لم ينص عقد الشركة على خلاف ذلك استنادا الى أن احتساب الفائدة على رأس المال يعتبر أمرا ضروريا من وجهة النظر الاقتصادية .

ولتوضيح طريقه احتساب واثبات الفائدة على رأس المال فاننا سنقتض أن حساب رأس المال الشركاء في دفاتر شركة التضامن بين سمير وفاروق قد ظهر في نهاية السنة المالية على النحو التالي :

ح/ رأس مال الشركة

تاريخ	بيان	فأروق	سهمير	تاريخ	بيان	فأروق	سهمير
١ / ١	رصيد	٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠ / ١٢	الى حد البنك		٨٠٠٠٠
٤ / ١	من حد البنك	١٠٠٠٠	١٢٠٠٠	١١ / ١٧	الى حد البنك	٢٠٠٠٠	
				١٢ / ٢١	رصيد	٤٧٠٠٠	٥٤٠٠٠
		٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠			٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠

فإذا كان عقد الشركة ينص على احتساب فائدة بواقع ٥٪ سنوياً على رؤوس أموال الشركة في بدايه السنه الماليه ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

$$\text{الفائدة على رأس مال سمير} = \frac{5}{100} \times 50000 = 2500 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفائدة على رأس مال فاروق} = \frac{5}{100} \times 40000 = 2000 \text{ جنيه}$$

أما إذا كان عقد الشركة ينص على احتساب الفائدة على أساس رؤوس أموال الشركة في نهايه السنه الماليه ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

$$\text{الفائدة على رأس مال سمير} = \frac{5}{100} \times 54000 = 2700 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفائدة على رأس مال فاروق} = \frac{5}{100} \times 47000 = 2350 \text{ جنيه}$$

أما إذا كان عقد الشركة ينص على احتساب الفائدة على أساس متوسط رؤوس الأموال خلال السنه ، وبافتراض ان العقد ينص أيضا على أن الاضافات لرأس المال وتخفيضات رأس المال التى تتم خلال شهر معين تعتبر أنها تمت في أول الشهر الذى تمت خلاله الاضافة أو التخفيض ، فان الفائدة على رأس المال تحتسب على النحو التالى :

وعلى هذا فإن متوسط رأس المال المرجح يتوزع لكل من الشريكين
يكون كما يلي :

$$\text{متوسط رأس مال سمير} = 684000 \div 12 = 57000 \text{ جنيه}$$

$$\text{متوسط رأس مال فاروق} = 564000 \div 12 = 47000 \text{ جنيه}$$

ومن ثم فإن الفائدة على رأس المال تتسبب كما يلي :

$$\text{الفائدة على رأس مال سمير} = \frac{5}{100} \times 57000 = 2850 \text{ جنيه}$$

$$\text{الفائدة على رأس مال فاروق} = \frac{5}{100} \times 47000 = 2350 \text{ جنيه}$$

هذا ويتم اثبات الفائدة على رأس المال في كل من الحالات السابقة على

النحو التالي :

xx من ح/ توزيع الأرباح والخسائر

xx الى ح/ الفائدة على رأس مال الشركاء

xx سمير

xx فاروق

اثبات استقطاع الفائدة على رأس مال الشركاء : الأرباح بواقع ٥%

xx من ح/ الفائدة على رأس مال الشركاء

xx سمير

xx فاروق

xx الى ح/ جاري الشركاء

xx سمير

xx فاروق

اثبات تحويل الفائدة على رأس المال المستحق للشركاء الى حساباتهم الجارية

ومن الجد يرب بالملاحظة أنه إذا كانت الأرباح المحققة مثلا ١٠٠٠ ر.ج
جنيه وبافتراض أن الفائدة على رأس المال تحتسب على أساس متوسط رأس المال
خلال السنة وبافتراض أن عقد الشركة لا ينص على خصم أى بنود أخرى ، فإن
الربح المتبقى بعد خصم الفائدة وقدره ٤٨٠٠ جنيه يتم توزيعه طبقا لنسب
توزيع الأرباح والخسائر .

ويلاحظ أيضا أنه إذا كانت الأرباح المحققة مثلا ٢٠٠٠ جنيه ، وبافتراض
أن عقد الشركة ينص على احتساب الفائدة على رأس المال سواء في حالة كفاية
الأرباح المحققة أو تحقيق خسائر ، فإن احتساب الفائدة على رأس المال يترتب
عليه أن يصبح رصيد حساب توزيع الأرباح والخسائر لدينا (أى تحقيق خسائر)
بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه ، يتم توزيعها على الشركاء طبقا لنسب توزيع الخسائر . وإذا
كانت نتيجة أعمال الشركة تحقيق خسائر مدرها ١٢٠٠ جنيه مثلا فإن احتساب
الفائدة على رأس المال يؤدي لزيادة الخسائر إلى ٦٤٠٠ جنيه والتي يتم
توزيعها على الشركاء طبقا لنسب توزيع الخسائر .

ويلاحظ أيضا أنه إذا كان عقد الشركة ينص على عدم احتساب فائدة على
رأس المال إلا في حالة تحقيق أرباح وفي حدود الأرباح المحققة ، وبافتراض أن
صافي أرباح السنة بلغ ٢٦٠٠ جنيه فإن نصيب سمير من الفائدة على رأس المال
يصبح ١٤٢٥ جنيه ($2600 \times \frac{57000}{104000}$) ونصيب فاروق من الفائدة
على رأس المال يصبح ١١٧٥ جنيه ($2600 \times \frac{47000}{104000}$) .
وغنى عن القول أنه لن تكون هناك أرباح أو خسائر بعد احتساب الفائدة

على رأس المال يقتسمها سمير وفاروق فيما بينهما .

٣- ب - مرتبات ومكافآت الشركاء :

قد يتفق الشركاء على أن يتقاضى شريك أو أكثر مرتباً أو مكافأة طبقاً لاحد الاسس الآتية :

١- مرتب سنوى أو شهرى ثابت .

٢- مكافأة على أساس نسبة مئويه من صافى الربح القابل للتوزيع .

٣- مكافأة على أساس نسبة مئويه من صافى الربح بعد احتساب المكافأة .

٣- ب - ١ - احتساب مرتب شهرى أو سنوى ثابت للشريك :

يتم قيد مايدفع للشريك من مرتبات خلال السنه يجعل حساب مرتب الشريك مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائناً . وفى نهايه السنه المالية يتم تحميل حساب توزيع الأرباح بالمرتب السنوى للشريك ، بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا وجعل حساب مرتب الشريك دائناً ، وذلك بغض النظر عما اذا كان قد تم دفع المرتب بالكامل أو جزء منه أو لم يدفع منه شئ للشريك . وإذا لم يكن الشريك قد تقاضى مرتبه أو جزءاً منه حتى نهايه السنه المالية فيتم ترحيل رصيد حساب مرتب الشريك الى حسابه الجارى بجعل الحساب الاول مدينا وجعل الحساب الثانى دائناً .

وتجدد الإشارة هنا الى ضرورة تحميل مرتب الشريك لحساب توزيع الأرباح والخسائر فى جميع الاحوال وحتى لو كان الربح القابل للتوزيع أقل من قيمة مرتبات الشركاء أو حتى لو حققت الشركة خسائر ، وذلك لأن المرتب يدفع

للمشريك مقابل الخدمات التي يؤديها للشركة ويعتبر حقا له سواء حققت الشركة أرباح أو خسائر.

٣- ب- ٢ - احتساب مكافأة على أساس نسبة مئوية من صافي الربح القابل للتوزيع :

قد ينص عقد الشركة على منح شريك أو أكثر مكافأة تحتسب على أساس نسبة مئوية معينة من صافي الربح قبل احتساب المكافأة . ومن الواضح أن قيمة المكافأة في هذه الحالة تتمثل في حاصل ضرب صافي الربح في النسبة المئوية المحددة . ويتم تحميل حساب توزيع الأرباح والخسائر بمكافأة الشريك بجعله مدينا مقابل جعل حساب مكافأة الشريك دائنا . ويتم ترحيل قيمة المكافأة الى الحساب الجاري للشريك بجعله دائنا مقابل جعل حساب مكافأة الشريك مدينا

٣- ب- ٣ - احتساب مكافأة على أساس نسبة مئوية من صافي الربح بعد احتساب المكافأة :

قد ينص عقد الشركة على منح شريك أو أكثر مكافأة تحتسب على أساس نسبة مئوية معينة من صافي الربح بعد احتساب المكافأة . ولتوضيح طريقة احتساب المكافأة في هذه الحالة دعنا نفترض أن عقد الشركة ينص على احتساب مكافأة ل أحد الشركاء بواقع ١٠٪ من صافي الربح بعد المكافأة وأن صافي أرباح الشركة قبل احتساب المكافأة بلغ ٥٥٠٠ جنيه . ويتم احتساب المكافأة على النحو التالي :

بفرض أن صافي الربح بعد احتساب المكافأة يبلغ ١٠٠ جنيه

فان المكافأة تكون ١٠ جنيهه ($\frac{10}{100} \times 100$) ومن ثم فان صافى الربح قبل احتساب المكافأة يكون ١١٠ جنيهه ($10 + 100$) .

فاذا كان صافى الربح قبل احتساب المكافأة ١١٠ جنيهه تكون المكافأة ١٠ جنيهه وحيث ان صافى الربح قبل احتساب المكافأة ٥٥٠٠ جنيهه تكون المكافأة س

$$\text{المكافأة (س)} = \frac{10}{110} \times 5500 = 500 \text{ جنيهه}$$

ويتم القيد فى الدفاتر فى هذه الحالة على النحو السابق بيانه على الحالة السابقه (بند ٣ - ب - ٢) . وتجدر الاشارة الى ان استحقاق الشريك للمكافأة يرتبط بتحقيق الأرباح ومن ثم فان الشريك لا يتقاضى أى مكافآت اذا ما حققت الشركة خسائر .

٣ - ج - قسط التأمين على حياة الشركاء :

قد ينص عقد الشركة على أن يتم التأمين على حياة الشركاء وذلك لتوفير أموال سائلة للشركاء الباقين على قيد الحياة يتمكنون عن طريقها من دفع حقوق الشريك المتوفى لورثته ودون أن تتعرض الشركة لاعسار مالى . ويكون التأمين على حياة الشركاء أما لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياة أو لصالح من الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى . ومن البديهي نترن هذا النص باتفاق الشركاء على استمرار الشركة فى حالة وفاة أحدهم . ويتم معالجة التأمين على حياة الشركاء من الناحية المحاسبية بأحد طرق ثلاثة :

- ١- عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر .
- ٢- اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الاسمية .
- ٣- اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الحالية .

٣ - ج ١ - عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر :

إذا انفق الشركاء على عدم اظهار قيمة لبوليصة التأمين فى الدفاتر فيتم استقطاع قيمة بوليصة التأمين من الارباح المقابلة للتوزيع . فعند سداد القسط يجعل حساب قسط التأمين على حياة الشركاء مدينا ويجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا . وفى نهاية السنة المالية يتم استقطاع قيمة القسط من الارباح وذلك بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا مقابل جعل حساب قسط التأمين على حياة الشركاء دائنا .

وفى حالة وفاة احد الشركاء وتحصيل قيمة بوليصة التأمين يجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا ويجعل حساب لبوليصة التأمين دائنا . ويعتسم الشركاء الباقين على قيد الحياة أو جميع الشركاء بما فيهم ورثة الشريك المتوفى (حسب عقد بوليصة التأمين) قيمة التعويض المحصل من شركة التأمين ، وذلك طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم . ويتم قيد توزيع قيمة البوليصة بين المستفيدين بجعل حساب بوليصة التأمين مدينا وجعل الحسابات الجارية للشركاء الباقين على قيد الحياة (وحساب ورثة الشريك فى حالة كونهم مستفيدين) دائنا .

٣ - ج ٢ - اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الاسمية :

إذا انغلق الشركاء على اظهار القيمة الاسمية لبوليصة التأمين في الدفاتر فيتم اثبات سداد قسط التأمين على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصة التأمين مدينا وجعل حساب البنك او الصندوق دائنا . ومن مؤدى ذلك أن تظهر بوليصة التأمين في الميزانية العمومية للشركة ضمن الأصول المتداولة بقيمتها الاسمية ، أى باجمالى قيمة الاقساط المدفوعة حتى تاريخ اعداد الميزانيه العموميه .

وفي حالة وفاة احد الشركاء فان المبلغ المحصل من شركة التأمين يقيّد في الدفاتر بجعل حساب البنك او الصندوق مدينا وجعل حساب بوليصة التأمين دائنا . ويتم توزيع رصيد حساب بوليصة التأمين (ويتمثل في الفرق بين قيمه الاسمية للبوليصة والمبلغ المحصل من شركة التأمين) بين الشركاء الباقين على قيد الحياة (وورثة الشريك المتوفى اذا كانوا ضمن المستفيدين) طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

وللتوضيح دعنا نفترض أن رصيد حساب بوليصة التأمين في أول السببه (القيمة الاسمية) يبلغ ٢٥٠٠ جنيه وان قسط التأمين وقدره ٥٠٠ جنيه يدفع في اول مايو ، وأن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء محمود وجميل وعادل ١ : ٣ : ٤ على التوالي ، وأن عقد التأمين قد أبرم لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى . فاذا افترضنا أيضا ان الشريك محمود توفى في ١٨ يوليو وأن قيمة البوليصة وقدرها ٧٠٠٠ جنيه قد تم تحصيلها في ٣ أغسطس ، فان حساب بوليصة التأمين يظهر على النحو التالى

ح/ بوليصة التأمين

٢٥٠٠	رصيد	١ / ١	٢٠٠٠ من ح/ البنك	٨ / ٣
٥٠٠	الى / البنك	٥ / ١		
٤٠٠٠	الى مذكورين			
٣٥٠٠	ح/ جارى الشركاء			
١٥٠٠	جميل			
٢٠٠٠	عادل			
٥٠٠	ح/ ورثة الشريك			
	المتوفى			
<u>٧٠٠٠</u>				<u>٧٠٠٠</u>

٣- ج - ٣ - اظهار بوليصة التأمين فى الدفاتر بالقيمة الحالية :

انما اغلق الشركاء على اظهار القيمة الحالية لبوليصة التأمين فى الدفاتر
فيتم اثبات سداد قسط التأمين على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصة التأمين
على حياة الشركاء بجعل حساب بوليصة التأمين مدينا وجعل حساب البنك او
الصندوق دائنا . ويتطلب الامر تسوية حساب بوليصة التأمين بالغسرق بين
القيمة الاسمية والقيمة الحالية للبوليصة وتحمله على النحس
المبين فى المثال . ومن البديهي ان بوليصة التأمين تظهر فى الميزانية
العمومية للشركة بقيمتها الحالية ضمن اصول المتداولة . وفى حالة وفاة أحد
الشركاء يتم قيد المبلغ المحصل من شركة التأمين بجعل حساب البنك أو

الصدوق مدينا وجعل حساب بوليصة التأمين دائنا . ويوزع رصيد حساب بوليصة التأمين (الفرق بين المبلغ المحصل من شركة التأمين والقيمة الحالية للبوليصة) بين المستفيدين طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم .

وللتوضيح دعنا نفترض أن حسن و خليل وعمر شركاء فسي شركة تضام من ويقتسمون الأرباح والخسائر بينهم بنسبة ٢ : ٢ : ١ على التوالي . ولنفترض أنهم قاموا بالتأمين على حياتهم لصالح الشركاء الباقين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى وأن قسط التأمين ٣٠٠ جنيه سنويا يدفع اعتبارا من أول فبراير ١٩٧٥ . ولنفترض أيضا أن القيمة الحالية لبوليصة التأمين في نهاية أعوام ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ بلغت صفر ، ١٩٠ جنيه ، ٤٠٠ جنيه على التوالي . فإذا افترضنا أن الشريك حسن قد توفي في ٣ مارس ١٩٧٨ وأن قيمة البوليصة وقدرها ٤٠٠٠ جنيه قد حصلت في ٣ / ٢٧ فان حساب بوليصة التأمين يظهر على النحو التالي :

ح/ بوليصة التأمين

٧٢ / ١٢ / ٣١	من ح/ توزيع أ خ	٣٠٠	٧٥ / ٢ / ١	الى ح/ البنك	٣٠٠
٧٦ / ١٢ / ٣١	من ح/ توزيع أ خ	٣٠٠	٧٦ / ٢ / ١	الى ح/ البنك	٣٠٠
٧٦ / ١٢ / ٣١	رصيد	١١٠			
٧٦ / ١٢ / ٣١	رصيد	١٩٠			
٧٧ / ١٢ / ٣١	من ح/ توزيع أ خ	٣٠٠	٧٧ / ١ / ١	رصيد	٣٠٠
٧٧ / ١٢ / ٣١	رصيد	٩٠	٧٧ / ٢ / ١	الى ح/ البنك	١٩٠
٧٨ / ٣ / ٢٧	من ح/ البنك	٤٩٠			٤٩٠
		٤٠٠٠	٧٨ / ١ / ١	رصيد	٤٠٠
				الى ح/ البنك	٣٠٠
				الى ح/ كوريرين	٣٣٠٠
				١٩٨٠ ح/ جاري الشركة	
				١٣٢٠ خليل	
				٦٦٠ عسر	
				١٣٢٠ ح/ ورشة الشريك حسن	
		٤٠٠٠			٤٠٠٠

٣ - د - الاحتياطات :

قد يتفق الشركاء على تكوين احتياطي لغرض معين مثل تدعيم المركز المالي للشركة وذلك عن طريق احتجاز نسبة معينة من صافي الربح القابل للتوزيع (رصيد حساب الأرباح والخسائر) أو نسبة معينة من صافي الربح بعد احتساب مرتب للشريك و/أو احتساب فائدة على رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء و/أو بعد تحميل قسط التأمين على حياة الشركاء . فلو أن الشركاء اتفقوا مثلا على تكوين احتياطي عام بنسبة ١٠٪ من صافي الربح بعد احتساب مرتب للشريك وقدره ٤٠٠ جنيه سنويا وفائدة ٥٪ على رؤوس أموال الشركاء أ ، ب ، ج ، وقدرها ٣٠٠٠ جنيه ، ٧٠٠٠ جنيه ، ٨٠٠٠ جنيه على التوالي . وبافتراض أرباح العام بلغت ٦٠٠٠ جنيه ، فيتم توزيع الأرباح على النحو التالي

جنيهه	صافي الربح
٦٠٠٠	

فائدة على رأس المال :

$$أ = \frac{٥}{١٠٠} \times ٣٠٠٠ = ١٥٠$$

$$ب = \frac{٥}{١٠٠} \times ٧٠٠٠ = ٣٥٠$$

$$ج = \frac{٥}{١٠٠} \times ٨٠٠٠ = ٤٠٠$$

مرتب الشريك أ

٩٠٠

٤٠٠

١٣٠٠

٤٧٠٠

٤٧٠

٤٢٣٠

— المبلغ المحتجز لتكوين احتياطي عام بنسبة ١٠٪

الباقى ويوزع بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر

ويتم اثبات تكوين الاحتياطي بجعل حساب توزيع الارباح والخسائر مدينا وحساب الاحتياطي العام دائما بمبلغ ٤٧٠ جنيها .

٣ هـ - توزيع المتبقى من (أو) صافي الربح القابل للتوزيع بين الشركاء :
يلتزم المحاسب كما سبق وأوضحنا بتطبيق ما ينص عليه عقد الشركة فيما يتعلق بطريقة توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء أو بتطبيق القواعد القانونية السابقة الاشارة اليها في حالة سكوت العقد عن بيان طريقة التوزيع . فانا اذا كان عقد الشركة ينص على احتساب فوائد على رأس المال و/ أو مرتبات ومكافآت للشركاء و/ أو تكون احتياطي فيتم تحميل حساب توزيع الارباح والخسائر بتلك البنود واجراء القيود اللازمة وفقا لما سبق بيانه لكل منها . ويتم توزيع رصيد حساب توزيع الارباح والخسائر والذي يتمثل في المتبقى من الارباح بعد توزيع البنود السابقة (أو الخسائر الناشئة عن تحميل الفائدة على رأس المال ومرتبات الشركاء) او يتمثل في صافي الربح أو صافي الخسارة المرحل من حساب الارباح والخسائر (في حالة عدم النص على احتساب أي من البنود السابقة) بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر . هذا ويقتسم الشركاء الارباح والخسائر أما طبقا لنسب رؤوس الاموال او طبقا لنسب تختلف عن نسب رؤوس الاموال او بالتساوي .

٣ هـ - ١ - توزيع الارباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب رؤوس الاموال :
قد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح أو الخسائر بين الشركاء طبقا لنسب رؤوس الاموال وخاصة في الحالات التي يمثل فيها رأس المال العنصر

الاساسى لنجاح أعمال الشركة . ويلجأ المحاسب الى توزيع الارباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس اموال الشركة اذا سكت عقد الشركة عن بيان طريقة توزيع الأرباح والخسائر. وذلك تطبيقا للقاعدة القانونية السابقة الإشارة اليها . و اذا نص عقد الشركة صراحة على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الاموال فانه يجب النص أيضا على المقصود برأس المال ، وهل هو رأس المال فى بداية السنة المالية أو فى نهاية السنة المالية أو المتوسط المرجح زمنيا لرأس المال خلال السنة . هذا ويتم احتساب متوسط رأس المال المرجح زمنيا بنفس الطريقة السابقة بيانها عند معالجة الفائدة على رأس المال .

فاذا كان عقد الشركة مثلا ينص على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الاموال فى بداية السنة المالية وكان صافى الربح المرحل من حساب الارباح والخسائر بعد احتساب ما ينص عليه العقد من فائدة على رأس المال و/ أو مرتبات ومكافآت للشركاء و/ أو احتياطيّات (٤٨٠٠٠ جنيه ، وكانت رؤوس أموال الشركاء حسين وعباس ١٠ر٠٠٠ جنيه ، ٢٠ر٠٠٠ جنيه على التوالى ، فيتم تحديد نصيب كل من الشريكين فى الأرباح على النحو التالى :

$$\text{نصيب حسين فى الارباح} = \frac{10000}{30000} \times 48000 = 16000 \text{ جنيه}$$

$$\text{نصيب عباس فى الارباح} = \frac{20000}{30000} \times 48000 = 32000 \text{ جنيه}$$

أما اذا كان عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لنسب رؤوس الأموال فى نهاية السنة المالية ، وكانت رؤوس أموال حسين وعباس فى نهاية السنة ٩٠٠٠ جنيه ، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالى ، فان نصيب حسين

فى الأرباح يكون ١٣٥٠٠ جنيه ، ونصيب عباس فى الأرباح يكون ٣٤٥٠٠ جنيه
أما اذا كان عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح والخسائر بنسبه متوسطات
رؤوس أموال الشركاء المرجحة زمنيا ، وبافتراض ان حسين قام بسحب مبلغ ٤٠٠
جنيه ومبلغ ٦٠٠ جنيه من رأس ماله فى ١ / ٤ ، ١ / ٨ على التوالى ، وان عباس
أضاف مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لرأس ماله فى ١ / ٨ ، فيتم تحديد نصيب كل من
الشريكين فى الأرباح على النحو التالى :

الشريك التاريخ	دين	دائن	رصيد (دائن)	عدد أشهر استمرار الرصيد	الرصيد مرجح زمنيا (شهريا)
حسين ١ / ١		١٠٠٠٠		٣	٣٠٠٠٠
_____ ٤ / ١	٤٠٠	٩٦٠٠		٤	٣٨٤٠٠
٨ / ١	٦٠٠	٩٠٠٠		٥	٤٥٠٠٠
				١٢	١١٣٤٠٠
عباس ١ / ١		٢٠٠٠٠		٧	١٤٠٠٠٠
_____ ٨ / ١	٣٠٠٠	٢٣٠٠٠		٥	١١٥٠٠٠
				١٢	٢٥٥٠٠٠

متوسط رأس مال حسين المرجح زمنيا = $113400 \div 12 = 9450$ جنيه

متوسط رأس مال عباس المرجح زمنيا = $255000 + 12 = 21250$ جنيه

ومن ثم فان نصيب كل من الشريكين فى الأرباح يكون كما يلى :

$$\text{نصيب حسين فى الأرباح} = \frac{9450}{30700} \times 48000 = 14775 \text{ جنيه تقريبا}$$

$$\text{نصيب عباس في الارباح} = ٤٨٠٠٠ \times \frac{٢١٢٥٠}{٣٠٧٠٠} = ٣٣٢٢٥ \text{ جنيه}$$

تقريباً

٣- هـ - ٢ - توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب تختلف عن نسب رؤوس الأموال :

قد ينص عقد الشركة على توزيع الارباح أو الخسائر بين الشركاء بنسب معينة تختلف عن نسب رؤوس الاموال وخاصة اذا كان العامل الشخصى أو الخدمات التى يؤدى بها كل شريك وليس رأس المال هو العنصر الاساسى لنجاح أعمال الشركة . ويراعى فى هذه الحالة عند تحديد النسبة الذى يحصل عليها كل شريك من الأرباح (أو يتحمل بها من الخسائر) مدى مساهمة كل شريك فى تحقيق الارباح . وفى هذه الحالة يتم توزيع الارباح أو الخسائر على الشركاء طبقاً للنسب المنصوص عليها فى عقد الشركة وبغض النظر عن نسب رؤوس الاموال .

وللتوضيح دعنا نفترض ان رشيد وسرايا وفتحى شركاء فى شركة تضامن وأن رؤوس أموالهم ١٥٠٠٠ ر. جنيه ، ٢٢٠٠٠ جنيه ، ٢٣٠٠٠ جنيه على التوالى وسنفترض أيضاً أن عقد الشركة ينص على ان يقتسم الشركاء الارباح أو الخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ٢ على التوالى وذلك بعد احتساب مرتب للشريك رشيد فدره ١٤٠٠ جنيه وتوزيع فائدة على رؤوس أموال الشركاء بمعدل ٦٪ سنوياً . فإذا كانت ارباح العام قد بلغت ٢٢٠٠ جنيه مثلاً ، فيتم التوزيع على النحو
الى :

ح/ توزيع الارباح والخسائر
عن السنة المنتهية في ٠٠٠

٣٦٠٠ الى ح/ فائدة رأس المال	٢٢٠٠ من ح/ الارباح والخسائر
٩٠٠ رشيد	٢٨٠٠ من ح/ جارى الشركاء
١٣٢٠ سرايا	١٢٠٠ رشيد
١٣٨٠ فتحى	٨٠٠ سرايا
١٤٠٠ الى ح/ مرتب الشريك رشيد	٨٠٠ مسحى
٥٠٠٠	٥٠٠٠

ح/ جارى الشركاء

رشيد	سرايا	فتحى	بيان
٩٠٠	١٣٢٠	١٣٨٠	من ح/ فائدة رأس المال
١١٠٠	٥٢٠	٥٨٠	رشيد
٢٣٠٠	١٣٢٠	١٣٨٠	من ح/ مرتب رشيد

من الواضح أن توزيع فائدة على رأس المال ومرتب للشريك رشيد قد ترتب عليه تحقيق خسائر (بعد استنفاد الارباح المحققة) قدرها ٢٨٠٠ جنيهًا والتي تم توزيعها بين الشركاء بنسبة توزيع الارباح والخسائر وهي ٣ : ٢ : ٢ .

وبلاحظ أن مرتب الشريك رشيد قد حل بالكامل الى حسابه الجارى وذلك بافتراض ان رشيد لم يحصل على اى مبالغ من مرتبه خلال السنه .

٣- هـ - ٣ - توزيع الأرباح أو الخسائر بالتساوي أو بنسب مختلفة :

قد ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح أو الخسائر بين الشركاء بالتساوي حتى ولو كانت رؤوس أموال الشركاء غير متساوية . وفي هذه الحالة يتم توزيع صافي الربح أو الخسارة المرحلة من حساب الأرباح والخسائر التي حسب توزيع الأرباح والخسائر (في حالة عدم النص على احتساب أي عناصر أخرى مثل المرتب أو الفائدة على رأس المال ٠٠٠ الخ) أو توزيع الرصيد المدين أو الدائنين لحساب توزيع الأرباح والخسائر بعد احتساب ما ينص عليه عقد الشركة من فائدة على رأس المال أو المرتبات أو المكافآت أو الاحتياطيات (في حالة النص على ذلك) على الشركاء بالتساوي . ويحصل الشركاء في هذه الحالة على أنصبه متساوية من الأرباح بغض النظر عن نسب رؤوس الأموالهم . فإذا بلغ صافي الربح القابل للتوزيع (أو الرصيد الدائن لحساب توزيع الأرباح والخسائر بعد تحميله بما ينص عقد الشركة على احتسابه من عناصر أخرى) ٦٠٠٠ جنيه، وكان عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء أ، ب، ج بالتساوي فإن كان شريك يحصل على مبلغ ٢٠٠٠ جنيه .

وقد ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر طبقا لشرائح معينة مع اختلاف نسب التوزيع بالنسبة لكل شريكه ، مثل توزيع الـ ٣٠٠٠ جنيه الأولسى بنسب معينة وتوزيع الـ ٤٠٠٠ التالية بنسب معينة أخرى وتوزيع الـ ٥٠٠٠ جنيه التالية بنسب معينة مختلفة ٠٠٠ وهكذا . فإذا افترضنا مثلا ان فتحى ومرا د وحسين شركاء في شركة تضاف من وأن عقد الشركة ينص على توزيع الأرباح أو

الخسائر بينهم في حدود ١٨٠٠٠ جنيه بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالي ، وأن يتم توزيع ما زاد على ذلك بين الشركاء بالتساوي ، وإذا افترضنا ان الشركة حققت خسائر قدرها ٢٤٦٠٠ جنيه ، فان نصيب كل شريك في الخسائر يكون على النحو التالي :

فتحى	مراد	حسين	
٣٠٠٠	٦٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠ جنيه الاولى
٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	الباقى (٦٦٠٠ جنيه)
<u>٥٢٠٠</u>	<u>٨٢٠٠</u>	<u>١١٢٠٠</u>	نصيب كل شريك من
			الخسائر

وفى كل الحالات السابقة يتم قيد انصبة الشركاء فى الارباح او الخسائر طبقا لاحد القيدين الاتيين :

xx من حـ / توزيع الارباح والخسائر

xx الى حـ / جارى الشركاء

اثبات انصبة الشركاء فى الارباح

xx من حـ / جارى الشركاء

xx الى حـ / توزيع الارباح والخسائر

اثبات انصبة الشركاء فى الخسائر

وتجدر الاشارة الى ان الحساب الجارى للشريك يجعل مدينا بالمسحوبات التى سعيها الشريك خلال السنة وبالفائدة على هذه المسحوبات

وبالفائدة على القرض الذى حصل عليه من الشركة وينصيبه من الخسائر المحققة .
ويجعل الحساب الجارى للشريك دائناً بما يستحق له من فائدة على رأس المال
وفائدة القرض الذى أقرضه الشريك للشركة ومرتب الشريك (اذا لم يكن قد
تقاضاه فعلاً خلال السنة) والمكافأة ونصيبه فى الارباح .

وتمثل ارصدة الحسابات الجارية للشركة "مد يونيه او دائنيه الشركاء" قبل الشركة
وعلى الشريك ان يسدد رصيد حسابه الجارى المدين ، وله ان يسحب رصيد
حسابه الجارى الدائن ، وغنى عن القول انه اذا لم يسدد الشريك الرصيد
المدين أو يسحب الرصيد الدائن لحسابه الجارى فان حساب جارى الشريك
يظهر فى الميزانية العمومية .

٤- تصحيح أخطاء القياس والتوزيع عن سنوات سابقة :

يلتزم المحاسب فى قياسه للربح بتطبيق القواعد المحاسبية المتعارف
عليها ويلتزم عند توزيعه للربح بين الشركاء بما ينص عليه عقد الشركة أو القواعد
القانونية السابق الاشارة اليها فى حالة سكوت العقد . الا ان المحاسب قد
يرتكب أخطاء اثناء قياسه للأرباح أو الخسائر أو أثناء توزيعه للأرباح أو الخسائر
أو كليهما .

وقد يتم اكتشاف خطأ القياس فى نفس السنة العالية التى أرتكب فيها الخطأ
، ولا تختلف طريقة تصحيح الخطأ فى هذه الحالة عن طريقة التصحيح فى
المشروعات الاخرى حيث يتم تصحيح بنود الايرادات او التكاليف ومن ثم تصحيح
ارباح الفترة . الا أن الخطأ فى القياس قد لا يتم اكتشافها الا فى سنة تالية

مثل اكتشاف خطأ فى تقويم المخزون السلعى فى نهاية الفترة السابقة او مى احتساب الاهلاك لاحد او بعض الاصول الثابتة او تحميل المصروفات للحساب الختامى بالزيادة او النقص بالنسبة لسنة سابقة وغير ذلك من أخطاء. ويتطلب الامر فى حالة اكتشاف خطأ يتعلق بقياس أرباح سنة سابقة ان يتم تصحيح الخطأ وتعديل رقم الربح المحقق عن السنة التى ارتكب فيها الخطأ . ولما كانت أرباح تلك السنة قد تم توزيعها على الشركاء فلا سبيل الى تعديلها الا عن طريق تحميل الشركاء او اثبات استحقاقهم (حسب الحالة) للفرق بين الربح الذى تم توزيعه والربح المحدد، تحديد صحيحا، وذلك من خلال الحسابات الجارية للشركاء . فلو اكتشف مثلا خلال عام ١٩٧٨ أن هناك خطأ فى تقويم المخزون السلعى فى نهاية عام ١٩٧٢ ببلغ ٥٠٠ جنيه بالزيادة فان هذا يعنى ان هناك مغالاة فى أرباح عام ١٩٧٢ بمقدار المغالاة فى تقويم المخزون. ويقتضى تصحيح هذا الخطأ تحميل الشركاء بمقدار ما وزع عليهم من أرباح عام ١٩٧٢ بدون وجه حق وذلك بجعل حساباتهم الجارية مدينه (وذلك طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر بينهم) وتخفيض قيمة المخزون السلعى مى أول المدة لعام ١٩٧٨ بجعله دائنا بنفس القيمة . أما لو اكتشف مثلا خلال عام ١٩٧٨ أن هناك مصروف رأسمالى مدرة ٣٠٠٠ جنيه أنفق مى ١ / ٧ / ١٩٧٦ وتمت معالجته فى ذلك الوقت على اعتباره مصروف ايرادى ، وكان هذا المصروف مرتبط بأصل يخضع لمعدل اهلاك مدرة ١٠ % ، فان ذلك يعنى أن ارباح عام ١٩٧٦ قد تم تخفيضها خطأ ببلغ ٢٨٥٠ جنيه (أى بمقدار الفرق بين قيمة المصروف الرأسمالى ومقدار الاهلاك الواجب التحمل عن هذا

المصرف) وأن هناك مغالاة في أرباح عام ١٩٧٧ بمقدار الإهلاك الواجبة التحميل لهذه السنة ($3000 \times \frac{1}{100}$) .
ويتم تصحيح هذا الخطأ بإجراء القيد التالي :

٣٠٠٠ من ح/ الاصل

الى مذكورين

٤٥٠ ح/ مخصص اهلاك الأصل

٢٥٥٠ ح/ جارى الشركاء

ومن ناحية اخرى فان الخطأ الذى يتم اكتشافه قد يكون خطأ متعلق بتوزيع الربح فقط ، بمعنى أن ارباح السنة أو السنوات السابقة قد تم قياسها صحيحا الا ان المحاسب عند توزيعه لارباح تلك السنوات قد أغفل تطبيق بعض ما ينص عليه عقد الشركة نتيجة السهو او عدم اطلاعه على العقد . ولنفترض مثلا ان ارباح شركة التضامن بين السيد وعبد الجليل وصبرى عن السنوات الثلاث السابقة بلغت ١٠٠٠٠ جنيه ، ٨٠٠٠ جنيه ، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالي ، وانه قد تم توزيعها بين الشركاء الثلاثة بالتساوى .

ولنفترض انه اكتشف أن المحاسب اقل تطبيق ما ينص عليه عقد الشركة من احتساب فائدة على رأس المال بمعدل ٥% واحتساب مرتب ٣٧٥ جنيه لكل من الشريكين السيد وعبد الجليل . فاذا كانت رؤوس أموال السيد وعبد الجليل وصبرى تبلغ ١٥٠٠٠ جنيه ، ١٧٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠٠ جنيه على التوالي ، فان تصحيح الخطأ يتطلب تسوية مراكز الشركاء فيما بينهم وذلك على النحو التالى

التوزيع الصحيح للأرباح :

السيد	عبد الجليل	صبرى	اجمالى
١١٢٥	١١٢٥	—	٢٢٥٠
مرتبات الشركاء (٣ سنوات)			
٢٢٥٠	٢٥٥٠	٣٠٠٠	٧٨٠٠
فائدة على رأس المال (٣ سنوات)			
٦٦٥٠	٦٦٥٠	٦٦٥٠	١٩٩٥٠
١٠٠٢٥	١٠٣٢٥	٩٦٥٠	٣٠٠٠٠
١٠٠٢٥	١٠٣٢٥	٩٦٥٠	٣٠٠٠٠
التوزيع الخطأ للأرباح			
٢٥ +	٣٢٥ +	٣٥٠ -	—
الفروق			

من الواضح أن الشريك صبرى يجب أن يدفع مبلغ ٣٥٠ جنيه التى حصل عليها بدون وجة حق وأن كل من الشريك السيد والشريك عبد الجليل لابد ان يحصل على باقى حقه فى الارباح وتبلغ ٢٥ جنيه ، ٢٢٥ جنيه على التوالى .
ويتم تصحيح الخطأ فى هذه الحالة بأجراء القيد التالى :

٣٥٠ من ح/ جارى الشركاء (صبرى)

٣٥٠ الى ح/ جارى الشركاء

٢٥ السيد

٣٢٥ عبد الجليل

ومن ناحية ثالثة فان حدوث خطأ فى قياس أرباح سنة سابقة قد يقسرن

بحدوث خطأ في توزيع أرباح تلك السنة أيضا . وللتوضيح د س ما نفترض أنه قد تم تحميل عبئ الإيجار في العام السابق للحساب الختامي على أساس رصيد حساب الإيجار والذي يمثل الإيجار المدفوع فعلا خلال السنة في حين أن إيجار شهر د سمبر تم دفعه مع إيجار شهر يناير من العام الحالي وأن الإيجار الشهري يبلغ ٣٠٠ جنيه . ومن ناحية أخرى فإن صافي أرباح العام السابق تم توزيعه بين الشريكين نعيم ويسرى بالتساوي بينما ينص عقد الشركة على احتساب مرتب لنعيم ٥٠٠ جنيه سنويا .

ويتطلب تصحيح خطأ القياس تخفيض رصيد حساب الإيجار بقيمة الإيجار المدفوع في العام الحالي والخاص بشهر د سمبر من العام الماضي وتحميل الشركاء بهذا العبئ حيث أنه وزع عليهم كأرباح في العام السابق . ومن ناحية أخرى فإن خطأ التوزيع يتمثل في أن جزء من صافي أرباح العام الماضي وقدره ٥٠٠ جنيه (بغض النظر عن قيمة باقى الأرباح) قد وزع بين الشريكين بالتساوي في حين أن هذا المبلغ كان يجب أن يحصل عليه نعيم وحده كمرتبه . ويمكن تسوية مراكز الشركاء بالنسبة لتلك الأخطاء من واقع مذكرة التسوية التالية .

خطأ التوزيع :

يسرى	نعيم	
—	٥٠٠	التوزيع الصحيح (مرتب للشريك نعيم)
٢٥٠	٢٥٠	توزيع المرتب خطأ بين الشركاء
<u>٢٥٠ —</u>	<u>٢٥٠ +</u>	الفروق
١٥٠ —	١٥٠ —	تحميل الشركاء بخطأ القياس (الايجار)
<u>١٥٠ —</u>	<u>١٥٠ —</u>	
٤٠٠ —	١٠٠ +	اجمالي الفروق

ويتم تصحيح كل من خطأ القياس وخطأ التوزيع باجرا" القيد التالي :

٤٠٠ من حـ / جارى الشركاء (يسرى)

الى مذكورين

٣٠٠ حـ / الايجار

١٠٠ حـ / جارى الشركاء (نعيم)

تعاريف الفصل الثانى

(التمرين الاول)

أ، ب، ج شركاء متضامنون يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٣ : ٢ على التوالى ، وذلك بعد احتساب :

- ١- تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٤% سنويا .
 - ٢- مرتبات للشريك أ بواقع ١٠٠ جنيه شهريا ، وللشريك ب بواقع ٣٠ جنيه اسبوعيا .
 - ٣- مكافأة للشريك ج بواقع ١٠% من صافى الربح بعد خصم فائدة رأس المال والمرتببات .
- فاذا علمت ان :

أولا : حركة رؤوس الأموال للشركاء سنة ١٩٧٨ كانت على النحو التالى :

بيان	أ	ب	ج
أرصدة رأس المال فى اول يناير	٤٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠
استثمارات اضافية فى اول أبريل	١٠.٠٠٠	٥.٠٠٠	٥.٠٠٠
استثمارات اضافية فى اول يوليو	٢٠.٠٠٠	١٥.٠٠٠	٥.٠٠٠
مستحوبات فى اول سبتمبر	—	(٥.٠٠٠)	(٢.٠٠٠)
الرصيد فى آخر ديسمبر ١٩٧٨	٧٠.٠٠٠	٥٥.٠٠٠	٣٨.٠٠٠

ثانيا : أرباح الشركة من سنة ١٩٧٨ وذلك قبل خصم فائدة فرض الشريك أ للشركة والذي حصلت عليه فى أول مارس ١٩٧٨ وقدرة ١٠.٠٠٠ جنيه

بمعدل فائدة ٦٪ سنويا كما بلغت ١٨٩٦٦ جنيه .

فال المطلوب :

- ١- اجراء قيود اليومية اللازمة لتسجيل توزيع ارباح سنة ١٩٢٨ .
- ٢- تصوير حـ / توزيع الارباح والخسائر عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٢٨ .

٣- بيان اثر ما سبق على حـ / جاري الشركة .

(التمرين الثاني)

أيمن وهشام وناجى شركاء فى شركة تضامن ، وفيما يلى بعض نصوص العقد فيما بينهم :

- ١- يقسم رأس المال بين الشركاء بنسبة ٣ : ٣ : ٤ على التوالى .
 - ٢- توزع الارباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة بالتساوى .
 - ٣- تحتسب فائدة على رأس المال بمعدل ٥٪ سنويا .
 - ٤- تحتسب فائدة على مسحوبات الشركاء بمعدل ٤٪ سنويا .
 - ٥- يتولى ايمن ادارة الشركة نظير مرتب سنوى قدره ٦٠٠ جنيه سنويا .
- وفيما يلى بعض ارصدة الحسابات المستخرجه من دفاتر الشركة فى ٣١ / ١٢ / ١٩٢٩ :

أرصدة مدينه	أرصده دائئه	بيان
٥٠٠	١٤٠٠٠	رأس مال الشركاء .
		الحسابات الجارية للشركاء :
		أيمن

أرصدة مدينة	أرصدة دائنة	بيان
٣٠٠		هشام
٢٠٠		ناجى
	١٠٠٠	قرض الشريك ناجى ٦٪ سنوياً تم فى ٧٩ / ٢ / ١
٢٠		فائدة قرض الشريك ناجى .
٣٠٠		مسحوبات ايمن فى ٧٩ / ٤ / ١
٢٠٠		مسحوبات هشام فى ٧٩ / ٢ / ١
٥٠٠		مسحوبات ناجى فى ٧٩ / ١٠ / ١
٤٠٠		بوليصة تأمين على حياة الشركاء .
٤٠٠		مرتب أمين .

فاذا علمت أن :

١- قامت الشركة بزيادة رأس مالها فى منتصف العام بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه

وفد تم سداد الزيادة فى ذلك التاريخ .

٢- الفئمة الحالية لبوليصة التأمين على حياة الشركاء ٣٠٠ جنيه مسمى

٧٩ / ١٢ / ٣١ .

٣- بلغ رصيد ح/ أ . خ قبل احتساب فائدة العرض وفائدة المسحوبات

٣٥١٢ جنيه رصيد دائنا .

فالمطلوب :

أولا : تحديد صافى الربح القابل للتوزيع .

(التمرين الرابع)

ياسر وعماد ووليد شركاء يقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٤ : ٣ : ٣ على التوالي ويقوم ياسر بإدارة الشركة مقابل مرتب شهري ١٠٠ جنيه ٠ وفى ١٥ مارس ١٩٧٩ اكتشف الشركاء ان محاسب الشركة عند توزيعه أرباح سنتى ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ لم ينفذ ما جاء فى عقد الشركة من احتساب مرتب الادارة وفائدة رأس المال ٥% سنويا فاذا علمت :

- ١- كان رأس مال الشركة فى خلال سنة ١٩٧٧ ١٢٠٠٠ جنيه زاد فى ١/٧ / ٢٨ الى ١٥٠٠٠ جنيه ومقسما بالتساوى بين الشركاء الثلاثة ٠
- ٢- كانت نسبة رأس المال هى أساس توزيع الارباح والخسائر فى سنة ١٩٧٧ ١٩٧٨ واصبحت ٤ : ٣ : ٣ ابتداء من السنة المالية ١٩٧٨ ٠

وال المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لتسوية حقوق الشركاء طبقا لعقد الشركة

(التمرين الخامس)

تكونت شركة تضامن فى اول ابريل ١٩٧٢ بين ايمن وعمرو وشريف بالشروط التالية :

- ١- رأس مال الشركة ٣٠٠٠ ر ٠ جنيه مقسما بالتساوى بين الشركاء الثلاثة وفائدة ٥% سنويا ٠
 - ٢- يتولى ايمن ادارة الشركة نظير مرتب سنوى قدره ١٢٠٠ جنيه ٠
 - ٣- تقسم الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٤ : ٣ على التوالي ٠
- وفى اول يناير ١٩٧٩ ظهرت أرصدة الحسابات الشخصية للشركاء كما يلى :

أيمن ٤٠٠ جنيه دائن

عمرو ٣٠٠ جنيه دائن

شريف ١٥٠ جنيه مدين

وفد جاء في عقد الشركة انه لا تحتسب فائده على المسحوبات الشخصية للشركاء طالما انها في حدود أرصدة الحسابات الجارية الدائنة ، وتحتسب فائدة على الزيادة فقط بمعدل ٨٪ سنويا ، وبالنسبة للأرصدة المدينية للحسابات الجارية فتعامل معاملة المسحوبات .

وفيما يلي بيان بمسحوبات الشركاء الثلاثة التي تمت خلال سنة ١٩٧٩ :

أ- بالنسبة للشريك ايمن : سحب مبلغ ٥٠ جنيه في نهاية كل شهر بصفة منتظمة وبخلاف ذلك سحب نصف مرتبه في شهر أكتوبر

ب- بالنسبة للشريك عمرو : سحب مبلغ ١٠٠ جنيه في نهاية كل شهرين بصفة منتظمة وقد كانت الدفعة الأخيرة من مسحوباته في

نهاية ديسمبر ١٩٧٩ في شكل بضاعة بسعر التكلفة .

ج- بالنسبة للشريك شريف: سحب مبلغ ١٥٠ جنيه في نهاية كل ٣ شهور بصفة منتظمة خلال السنة ، ما عدا الدفعة الأخيرة في

نهاية شهر ديسمبر ١٩٧٩ وقد بلغت ٢٥٠ جنيه

منها ١٠٠ جنيه عبارة عن بضاعة بسعر التكلفة .

المطلوب :

١- احتساب فائدة مسحوبات الشركاء لغرض تحديد الربح العائلي

للتوزيع علما بأن صافي الربح قبل احتساب هذه الفائدة بلغ ٥٦٦٤ جنيه .

٢- تصوير ح/ التوزيع وح/ جارى الشركاء عن السنة ١٩٧٩ .

(التمرين السادس)

وجدى وحسين ورجب شركاء متضامنون يقتسمون الارباح والخسائر بالتساوى
ولقد آمنوا على حياتهم ببوليصة تأمين مشترك بمبلغ ١٠٠٠ ر. جنيه نظير قسط
سنوى قدرة ٧٠٠ جنيه يدفع فى أول يناير كل عام ولمدة عشرة سنوات .

وقد تم سداد القسط الاول فى أول يناير سنة ١٩٧١ .

وقامت الشركة بسداد الاقساط فى مواعيد منا بانتظام وفى ١٥ مارس ٧٤

توفى الشريك رجب وتم تحصيل مبلغ التأمين .

فاذا علمت ان القيمة الحالية للبوليصة فى نهاية سنوات التأمين المختلفة

كانت على النحو التالى :

القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧١ / ١٢ / ٣١	صفر جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٢ / ١٢ / ٣١	٤٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٣ / ١٢ / ٣١	٩٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٤ / ١٢ / ٣١	١٤٠٠ جنيه
القيمة الحالية للبوليصة فى	١٩٧٥ / ١٢ / ٣١	٢٠٠٠ جنيه

المطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لمعالجة البوليصة فى ظل استخدام كل من

الطرق التالية على حده :

١- تحميل القسط لحساب التوزيع .

٢- اظهار البوليصة فى الدفاتر بالقيمة الاسمية .

٣- اظهار البوليصة فى الدفاتر بالقيمة الحالية .

وذلك بالنسبة للسنوات ١٩٧١ ، ١٩٧٢ ، ١٩٧٤

(التمرين السابع)

حسام وعادل وجلال شركاء متضامنون يفتسمون الارباح والخسائر بنسبة

٥ : ٣ : ٢ وذلك بعد احتساب فائدة رؤوس أموالهم البالغة ٥٠٠٠ ر.٥

٣٠٠٠٠ ، ٢٠٠٠٠ على التوالى بمعدل ٥ ٪ ومرتبات لكل من حسام وجلال

بواقع ٢٠٠٠ ، ١٥٠٠ جنيه سنويا على التوالى ، فاذا علمت أنه فى عام ٧٨ :

١- ان محاسب الشركة قد أتم توزيع الأرباح دون احتساب مرتب الشريك حسام

وفائدة رأس المال .

٢- أن المحاسب قد حمل ح/ التوزيع بمبلغ ٨٠٠ جنيه تمثل قسط بوليصة

تأمين على حياة عادل لمصلحة زوجته .

٣- أن هناك بضاعة بالطريق لم تدرج ضمن فوائم الجرد تكلفتها ٢٦٠٠ جنيه

وقيمة السوقية ٢٩٠٠ جنيه .

٤- أن الشركة كانت قد اشترت فى ١ / ٧ / ٧٨ آلات بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه

وبلغت مصاريف نقلها وتركيبها ١٠٠٠ جنيه وبدأ استخدامها فى الانتاج

فى ١ / ١٠ / ١٩٧٨ ولم تحسب عنها اهلاك بمعدل ٢٠ ٪ سنويا .

المطلوب :

اجراء فيود اليومية اللازمة لتسوية الالخطا السابقة .

٢- تعديل أسس توزيع الأرباح والخسائر :

عند ما يتفق الشركاء على تعديل أسس توزيع الأرباح والخسائر فانهم عادة ما يحددون تاريخ بدأ العمل بالتعديل أى ما اذا كان هذا التعديل يسرى اعتباراً من السنة التى تم فيها الاتفاق أو ان يسرى التعديل بأثر رجعى على عدد من السنوات السابقة . وسنتناول فيما يلى كل من هاتين الحالتين .

٢-أ - تعديل التوزيع اعتباراً من سنة الاتفاق :

يترتب على تعديل أسس توزيع الأرباح والخسائر اعتباراً من سنة الاتفاق ضرورة تعديل مراكز الشركاء وتسيؤ اوضاعهم بالنسبة للأرباح الرأسمالية الغير محقة والأرباح المحتجزة والخسائر المرحلة . ذلك ان الأرباح الرأسمالية غير المحقة قد تولدت فى فترات سابقة على الاتفاق ومن ثم فهى — عند تحقيقها — من حق الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر التى نشأت تلك الأرباح فى ظلها .

وكذلك الامر بالنسبة للأرباح المحتجزة والخسائر المرحلة حيث يجب ان يقتسمها الشركاء — عند توزيعها — طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر التى تحققت فى ظلها . ولما كان تغيير نسب الأرباح والخسائر سوف يترتب عليه توزيع الأرباح الرأسمالية غير المحقة والأرباح المحتجزة أو الخسائر المرحلة فى المستقبل طبقاً لأسس التوزيع الجديدة ، فان بعض الشركاء سوف يلحق بهم الضرر بينما يحصل البعض الآخر على أكثر من حقة ، مما يستلزم تسوية أوضاع هؤلاء الشركاء بحيث لا يضار احد ولا يستفيد أحد على حساب الآخر .

ويرتبط تعديل مراكز الشركة* بمناسبة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بكل من الفروق بين القيم الدفترية والقيم السوقية للأصول (فروق إعادة التقدير) ، وقيم الأصول غير الطاهرة بالدفاتر مثل شهرة المحل ، والاحتياطيات والخسائر المرحلة . وتتوقف الاجراءات المحاسبية الخاصة بتعديل مراكز الشركة* على رغبة الشركة* من حيث تعديل قيم الأصول الملموسة لكي تتماشى مع قيمها السوقية أو الاستمرار في قيدها بالدفاتر طبقا لتكلفتها التاريخية، ومن حيث إظهار شهرة المحل بالدفاتر أو الاستمرار في عدم إظهارها ، ومن حيث توزيع الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة أو إبقائها غير موزعة . وتجدر الإشارة الى ان الشركة* قد يتفقون على تصرفات مختلفة بالنسبة لكل من البنود السابقة مثل الاتفاق على الاستمرار في تقويم الأصول بالتكلفة التاريخية وإظهار شهرة المحل ، أو تقويم الأصول بالقيمة السوقية والاستمرار في عدم إظهار الشهرة . . وهكذا . ولذا فإننا سنتناول كل من تلك البنود على حدة .

٢- أ - ١ - الأصول الملموسة :

إذا اتفق الشركة* على تقويم الأصول الملموسة في الدفاتر على أساس قيمها السوقية فيتم تعديل قيم الأصول بالزيادة أو النقص من طريق حساب أعسادة التقدير . فيجعل حساب الأصل لدينا ويجعل حساب إعادة التقدير دائنا في حالة تعديل قيمة الأصل بالزيادة (ربح إعادة تقدير) ، ويجعل حساب إعادة التقدير مدينا ويجعل حساب الأصل دائنا في حالة تعديل قيمة الأصل بالنقص (خسارة إعادة تقدير) . ولما كان رصيد حساب إعادة التقدير يمثل أرباح

(أو خسائر) رأسماليه غير محققة فيجب تعليلتها (أو خصمها) لحساب رأس المال وأن تقسم بين الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر التي كانت سائدة في السنوات السابقة . ويتم ذلك بجعل حساب إعادة التقدير لدينا وحساب رأس مال الشركاء دائناً إذا كان رصيد حساب إعادة التقدير دائناً والعكس إذا كان رصيد حساب إعادة التقدير لدينا .

أما إذا انغلق الشركاء على الاستمرار في تقويم الأصول بعيمتها الدفترية فإن العدالة تقتضى تسوية مراكز الشركاء بالنسبة للزيادة (أو النقص) في قيم الأصول نظراً لأن هذه الزيادة (أو النقص) عند تحققها بالاستخدام أو البيع سوف توزع على الشركاء طبقاً لنسب التوزيع الجديدة في حين أن الزيادة (أو النقص) قد حدثت في ظل نسب التوزيع القديمة . ولتوضيح كيفية تعديل مراكز الشركاء في هذه الحالة فإننا سنفترض أن إعادة تقدير الأصول بمناسبة تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر قد أسفرت عن زيادة فيهما المبالغ بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه والأثاث بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه والسيارات بمبلغ ١١٠٠٠ جنيه . وأن الشركاء مراد وحسين ومحمد قد انغلقوا على عدم تعديل قيم الأصول في الدفاتر وتغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر لتصبح بالتساوي بدل أن كانت ٢ : ٣ : ٤ على التوالي . ويتطلب تعديل مراكز الشركاء إجراء مذكرة تسوية على النحو التالي :

مراد	حسين	محمد	
توزيع ارباح إعادة التقدير			
طبقا لنسب التوزيع القديمة	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	١٦٠٠٠
توزيع ارباح إعادة التقدير			
طبقا لنسب التوزيع الجديدة	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
الفروق	٤٠٠٠ -	صفر	٤٠٠٠ +

ويمكن تعديل مراكز الشركاء عن طريق تعديل رؤوس الأموال بجعل حساب رأس مال مراد مدينا مقابل جعل حساب رأس مال محمد دائنا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه ، حيث ان مراد سوف يحصل في المستقبل على هذا المبلغ بدون وجه حق في حين أن محمد سيفار بنفس المبلغ . كما يمكن تعديل مراكز الشركاء عن طريق الحسابات الجارية وذلك بجعل حساب جاري الشريك مراد مدينا مقابل حساب جاري الشريك محمد دائنا بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه . ويقوم مراد في الحالة الأخيرة بسداد المبلغ المستحق عليه للشركة ويسحب محمد ما يستحق له .

٢- أ - ٢ - شهرة المحل :

لا تختلف معالجه شهرة المحل عن ما سبق بيانه بالنسبة للأصول الملموسة . فاذا تقرر قيد (أظهار) الشهرة في الدفاتر بخاسبة تعديل نسبة توزيع الارباح والخسائر ، فيتم جعل حساب شهرة المحل مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا (حسب نسبة توزيع الارباح والخسائر قبل التعديل) بقيمة الشهرة غير الظاهرة . ولنفترض مثلا ان أ ، ب شريكين في شركة تضامن ويتقسمان

الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ على التوالي ، وأن الشريكين اتفقا على تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما لتصبح بالتساوى ، كما اتفق على قيد الشهرة غير الظاهرة في الدفاتر بمناسبة هذا التعديل . فإذا افترضنا قيمة شهرة المحل وفقا لآخر ميزانيه كانت ٦٠٠٠ جنيه ، وأن القيمة المقدرة للشهرة في تاريخ التعديل بلغت ٢١٠٠٠ جنيه ، فإن هذا يعنى قيمة الشهرة غير الظاهرة تبلغ ١٥٠٠٠ جنيه . ويتم قيد الشهرة غير الظاهرة باجرا القيد التالى :

١٥٠٠٠ من ح/ شهرة المحل

الى ح/ رأس مال الشركاء

٥٠٠٠ أ

١٠٠٠٠ ب

ويلاحظ ان شهرة المحل سوف تظهر في الدفاتر بعد التعديل بمبلغ

٢.١٠٠٠ جنيه .

أما اذا تقرر الاستمرار في عدم أطهار الشهرة غير الظاهرة في الدفاتر فبتم تعديل مراكز الشركاء على أساس مذكرة تسوية مماثله لمذكرة التسوية المبينه في البند السابق بالنسبة لأرباح إعادة التعديل في حالة عدم تعديل الاصول الملموسة في الدفاتر .

٢- أ - ٣ - الاحتياطيات والخسائر المرحلة :

قد يرفع الشركاء على توزيع الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة أو الإبقاء

عليها في الدفاتر بدون توزيع . فإذا تم توزيع تلك البنود فيجسّل حساب الاحتياطي لدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركة دائنا (حسب نسب التوزيع القديمة) ويجعل حساب رأس مال الشركة لدينا مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا (حسب نسب التوزيع القديمة أيضا) . أما إذا اتفق الشركاء على الإبقاء على الاحتياطيات (وهو الاحتمال الغالب) أو الخسائر المرحلة ، فيتم تعديل مراكز الشركاء بالنسبة لهذه البنود بإجراء مذكورة تسوية وتعديل حسابات رؤوس الأموال أو الحسابات الجارية للشركاء طبقاً لهذه المذكرة . وللتوضيح دعنا نفترض أن أ ، ب شريكين متضامنين يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوي ، وأن الشريكين اتفقا على تعديل نسبة توزيع الأرباح والخسائر لتصبح ٥ : ٣ على التوالي . ولنفترض أيضاً أن قيمة الاحتياطي بالدفاتر ٨٠٠٠ جنيه ، وأن الشريكين اتفقا على عدم توزيع الاحتياطي .
فيتم في هذه الحالة إجراء مذكرة التسوية التالية لتعديل مراكز الشركاء .

أ	ب	
٤٠٠٠	٤٠٠٠	توزيع الاحتياطي طبقاً لنسب التوزيع القديمة
٥٠٠٠	٣٠٠٠	توزيع الاحتياطي طبقاً لنسب التوزيع الجديدة
١٠٠٠ —	١٠٠٠ +	الفروق

ويتم تعديل مراكز الشركاء بإجراء القيد التالي :

١٠٠٠ من ح / رأس مال الشركة (أ)

١٠٠٠ إلى ح / رأس مال الشركة (ب)

وإذا افترضنا أن وجود خسائر مرحلة فيعتها ٨٠٠٠ جنيه في العتال السابق بدل الاحتياطى ، فان مذكرة التسوية تظهر بصورة مشابهة ولكن تعديل مراكز الشركة يتم باجرا قيد مختلف . فتظهر مذكرة التسوية على النحو التالى :

أ	ب
توزيع الخسائر المرحلة طبقا لنسبة التوزيع القديم (٤٠٠٠)	(٤٠٠٠)
توزيع الخسائر المرحلة طبقا لنسبة التوزيع الجديد (٥٠٠٠)	(٣٠٠٠)
	<hr/>
	١٠٠٠ + ١٠٠٠ -
	<hr/>
	الفروق

وطبقا لمذكرة التسوية فان الشريك أ يجب أن يتحمل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه من الخسائر المرحلة ، ولكنه سوف يفار نتيجة تغيير نسبة توزيع الارباح والخسائر حيث سيتحمل مبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، ولذلك يجب تعويضه بزيادة رأسماله بالفرق . أما الشريك ب فسوف يستفيد بدون وجه حتى بمبلغ ١٠٠٠ جنيه نتيجة تعديل نسبة التوزيع . لذلك فان تعديل مراكز الشركة يتم باجرا القيد التالى (لاحظ ان القيد عكس للقيد الذى اجرى فى حالة الاحتياطى):

١٠٠٠ من حـ / رأس مال الشركة (ب)
 ١٠٠٠ الى حـ / رأس مال الشركة (أ)

٢- تعديل أسس توزيع الارباح والخسائر بأشهر رجعى :
 اذا انفق الشركة على أن يسرى التعديل فى أسس توزيع الارباح

والخسائر بأثر رجعى على عدد من السنوات السابقة ، فان هذا يعنى أن ارباح أو خسائر تلك السنوات قد تم توزيعها بطريقة خاطئة ومن ثم فلا بد من تصحيح هذا الخطأ فى توزيع الأرباح او الخسائر . وللتوضيح سنفترض أن عبد الوهاب ورشيد وعباس شركاء فى شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالى . وسنفترض أن الشركاء اتفقوا على تعديل أسس التوزيع بحيث يحتسب لعبد الوهاب مرتب سنوى ٦٠٠ جنيه وتوزيع المتبقى من الارباح بنسبة ١ : ٢ : ٢ على التوالى ، وأن يمتد تطبيق هذا التعديل الى السنوات الثلاث السابقة . فاذا كانت ارباح وخسائر السنوات الثلاث السابقة ٦٠٠٠ جنيه ، ٢٠٠٠ جنيه (خسارة) ، ٨٠٠٠ جنيه ، فيتم تنفيذ الاتفاق على النحو التالى :

عبد الوهاب رشيد عباس

التوزيع طبقا للاسس الجديدة:

مرتب عبد الوهاب ١٨٠٠

(٣ سنوات)

أرباح وخسائر السنوات

الثلاث بعد خصم المرتب

$$\begin{array}{r} ٤٠٨٠ \\ ٤٠٨٠ \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٤٠٨٠ \\ ٤٠٨٠ \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٢٠٤٠ \\ ٣٨٤٠ \\ \hline \end{array}$$

التوزيع طبقا للاسس القديمة:

$$\begin{array}{r} ٦٠٠٠ \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٤٠٠٠ \\ \hline \end{array}$$

$$\begin{array}{r} ٢٠٠٠ \\ \hline \end{array}$$

— ١٩٢٠

+ ٨٠

+ ١٨٤٠

الفروق

ويتم تعديل مراكز الشركاء باجرا القيد التالي :

١٩٢٠ من حـ / جارى الشركاء (عباس)

١٩٢٠ الى حـ / جارى الشركاء

١٨٤٠ عبد الوهاب

٨٠ رشيد

وبالاضافة الى التعديل السابق فان الامر يتطلب هنا ايضا تسوية حقوق الشركاء بالنسبة لأرباح أو خسائر اعادة تقدير الاصول الملموسة وبالنسبة لشهرة المحل غير الظاهرة وبالنسبة للاحتياطيات والخسائر المرحلة وذلك على النحو السابق بيانه فى حالة بند (٢ - أ) .

٣- تعديل رأس المال :

قد يرغب الشركاء فى زيادة رأس مال الشركة لتوفير موارد مالية دائمة لمواجهة التوسعات المزمعة أو زيادة رأس المال العامل . وقد يرى الشركاء من ناحية أخرى ان الموارد المالية للشركة تزيد عن احتياجاتها ومن ثم يقررون استرداد جزء من رأس المال ليفوموا باستثماره بمعرفتهم فضلا عن اظهار المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر فى الشركة . كما ان الشركاء قد يقررون تخفيض رأس المال نظرا لان الشركة قد حققت خسائر لعدة سنوات ويعجزون عن سدادها ، ومن ثم فان من الافضل اظهار رأس المال فى الدفاتر بقيمة الحقيقيه عن طريق تخفيضه باجمالى الخسائر المحققة .

رأس المال ارباح الأسهم الزيادة من رأس المال الزيادة

يقوم الشركاء بسداد الزيادة بدفع مبالغ نقدية أو تقديم أصول عينيه • ولا تختلف طريقة تقييد الزيادة في رأس المال في هذه الحالة عن ما سبق بيانه عند معالجة تكوين شركات التضامن والتوصية البسيطة في الفصل الاول •

ومن ناحية اخرى فقد تتم زيادة رأس المال عن طريق تحويل الحسابات الجارية الدائنة للشركاء الى حسابات رؤوس أموال الشركاء او ضم الاحتياطيات الى رؤوس الاموال أو تحويل قرض الشريك الى حصة في رأس مال الشركة أو عن طريق إعادة تقدير الاصول •

مثال : هشام وأحمد وعادل شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ : ١ على التوالي • وفيما يلي الميزانية العمومية للشركة في ٢٨ / ١٢ / ٧٨ •

رأس مال الشركاء	٧٧٠٠ مبانى
هشام ٥٠٠٠	٣٤٠٠ سيارات
أحمد ٦٠٠٠	١٨٠٠ مخزون سلعى
عادل ٣٠٠٠	٤٢٠٠ مد ينون
١٤٠٠٠	٢٦٠٠ بنك
احتياطى عام ٢٥٠٠	٣٠٠ جارى الشريك أحمد
قرض الشريك هشام ٧٠٠	
جارى الشريك عادل ٨٠٠	
دائنون ٢٠٠٠	
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠

واتفق الشركاء في ١ / ١ / ٧٩ على زيادة رأس مال الشركة الى ٢٨٠٠٠ جنيه وأن يتم التعديل طبقا للاتى :

- ١- الاحتفاظ بنفس النسبة بين حصص الشركاء في رأس المال .
- ٢- تسدد الارصدة المدينة للحسابات الجارية للشركاء .
- ٣- تعلية الحسابات الجارية الدائنة للشركاء والاحتياطي العام وقروض الشركاء لرؤوس الاموال .
- ٤- اعادة تقدير الاصول واستخدام نتيجة اعادة التقدير لتعديل رأس مال الشركة . ولقد اسفرت عملية اعادة التقدير عن تقدير قيمة المباني بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه وتقدر قيمة السيارات بمبلغ ٤٦٠٠ جنيه .
- ٥- يسدد أو يسحب كل شريك المبالغ اللازمة لتعديل حصته في رأس المال طبقا للاتفاق .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تعديل رأس مال الشركة وتصوير الميزانية الافتتاحية بعد اجراء التعديلات مباشرة .

أولا : قيود اليومية :

٣٠٠	من ح/ البنك	
٣٠٠	الى ح/ جارى الشركاء (أحمد)	
	اثبات تسديد الشريك أحمد للرصيد المدين لحسابه الجارى .	

<p>من مذكورين</p> <p>ح/ جارى الشركاء (عادل)</p> <p>ح/ قرض الشريك هشام</p> <p>الى ح/ رأس مال الشركاء</p> <p>٨٠٠ عادل</p> <p>٧٠٠ هشام</p> <p>اثبات تحويل ارصدة الحساب الجارى للشريك عادل</p> <p>وقرض الشريك هشام الى رؤوس أموالهم</p>	١٥٠٠	٨٠٠	٧٠٠
<p>من ح/ احتياطي عام</p> <p>الى ح/ رأس مال الشركاء</p> <p>١٠٠٠ هشام</p> <p>١٠٠٠ أحمد</p> <p>٥٠٠ عادل</p> <p>اثبات تحويل الاحتياطي العام لرأس المال</p>	٢٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
<p>من مذكورين</p> <p>ح/ المباني</p> <p>ح/ السيارات</p> <p>الى ح/ اعادة التقدير</p> <p>اثبات ارباح اعادة التقدير وتعديل قيم المباني</p> <p>والسيارات</p>	٣٥٠٠	٢٣٠٠	١٢٠٠

من حـ/ اعادة التقدير	٣٥٠٠
الى حـ/ رأس مال الشركاء	٣٥٠٠
١٤٠٠ هشام	
١٤٠٠ أحمد	
٢٠٠ عادل	
تعديل رؤوس اموال الشركاء بأرباح اعادة التقدير	
من حـ/ البنك	٦٥٠٠
الى حـ/ رأس مال الشركاء	
١٩٠٠ هشام	
٣٦٠٠ أحمد	
١٠٠٠ عادل	
سداد الشركاء لباقي حصصهم في رأس المال	

ثانيا : الميزانية الافتتاحية بعد اجراء التعديلات :

رأس مال الشركاء	١٠ر٠٠٠ مبانى
١٠ر٠٠٠ هشام	٤ر٦٠٠ سيارات
١٢٠٠٠ أحمد	١ر٨٠٠ مخزون سلعى
٦٠٠٠ عادل	٤٢٠٠ مد ينون
٢٨٠٠٠	٩٤٠٠ بنك
دائنون ٢٠٠٠	
٣٠ر٠٠٠	٣٠ر٠٠٠

وقد يتفق الشركاء من ناحية أخرى على تخفيض رأس مال الشركة وذلك عن طريق استرداد! الشركاء لجزء من رؤوس أموالهم في صورة مبالغ نقدية ، أو عن طريق إعادة تقدير الأصول وتخفيض رؤوس الأموال بخسائر إعادة التقدير، أو عن طريق اقفال الحسابات الجارية المدينة في حساب رأس مال الشركاء ، أو عن طريق تخفيض رأس المال بمقدار الخسائر المرحلة من سنوات سابقة . وفي الحالة الأولى يتم إثبات استرداد جزء من رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل حساب البنك دائنا . وفي الحالة الثانية يتم جعل حساب إعادة التقدير مدينا وحسابات الأصول دائنة بالنقص في قيم الأصول (والعكس بالنسبة للأصول التي تزيد قيمتها السوقية عن قيمتها الدفترية) واقفال رصيد حساب إعادة التقدير بجعله دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الخسائر بين الشركاء) . وفي الحالة الثالثة يتم تخفيض رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا مقابل جعل الحسابات الجارية للشركاء دائنة . وفي الحالة الأخيرة يتم تخفيض رأس المال بجعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع الخسائر بين الشركاء) مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنا .

٤- انضمام شريك جديد :

قد يجد الشركاء أن من صالح الشركة ضم شريك جديد للقضاء على المنافسة بينه وبين الشركة أو للاستفادة من خبرة الفنية أو الإدارية أو زيادة موارد الشركة العالية . ومن مؤدى انضمام شريك جديد أو أكثر إلى شركة تضامن أو توصية

بسيطة قائمة أن تصبح هذه الشركة فى حكم المنقضية ، وتتكون شركة جد يسدة
مكونه من الشركاء القدامى والشريك أو الشركاء الجدد . ولا شك ان مثل هذا
الاجراء لا يتم الا بموافقة جميع الشركاء القدامى . ويتطلب الامر فى هذه الحالة
تحرير عقد جديد للشركة يوضح شروط الشركة والعلاقات بين الشركاء .

ويتم انضمام الشريك الجديد اما عن طريق شراء حصة أو جزء من حصة
أحد الشركاء القدامى (أو تنازل أحد الشركاء القدامى عن حصته أو جزء
من حصته فى رأس المال للشريك الجديد على سبيل الهبة) أى دون إضافة
موارد مالية جديدة للشركة ، أو عن طريق إضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة
دون الانتعاش من حصص الشركاء القدامى . ويشير انضمام الشريك الجديد
بعض المشاكل المحاسبية والتي تتعلق بتوزيع الارباح والخسائر المحققة خلال
السنة التى تم فيها الانضمام ، وحقوق الشركاء القدامى فى الارباح
(أو الخسائر) الرأسمالية الغير المحققة (الفروق بين العيم الدفترية والقيم
الحقيقية للاصول الملموسة والغير الملموسة) والتي تولدت قبل انضمام الشريك
الجديد ، وحقوق الشركاء القدامى فى الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة والتي
احتجزت أو تحققت قبل انضمام الشريك .

وسنتناول فيما يلى معالجة المشاكل المحاسبية المتعلقة بتسجيل وافعة
انضمام شريك جديد وتوزيع الارباح او الخسائر المحققة خلال السنة التى تم
فيها الانضمام .

٤- أ - انضمام شريك جديد دون اضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة :

يتطلب الامر فى حالة شراء الشريك الجديد لحصة أو جزء من حصة احد أو بعض الشركاء القائمين ضرورة موافقة جميع الشركاء الآخرين • ولا يترتب على انضمام الشريك الجديد فى هذه الحالة تغيير فى رأس مال الشركة وانما ينصب التغيير على حصص الشركاء فى رأس المال • ويتم أثبات هذا التغيير بجمع حسابات رؤوس اموال الشركاء القدامى مدينة (كل حسب الحصة التى تنازل عنها بالبيع) مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا •

ويقوم الشريك المنضم بدفع حصة فى رأس المال الى الشركاء القدامى مباشرة ، ومن ثم فلا تؤثر واقعة السداد على موارد الشركة ولا تثبت فى دفاترها •

وتجدر الإشارة هنا الى أن المبلغ الذى سيقوم الشريك المنضم بسداده مباشرة الى الشركاء القدامى وطريقة اقتسامه بينهم تتوقف على ما اذا كانت القيم الدفترية للاصول (الملموسة وغير الملموسة) مماثلة أو مختلفة عن قيمها الحقيقية واتفاق الشركاء على تعديل قيم هذه الاصول فى الدفاتر (فى حالة الاختلاف) أو الاستمرار فى اظهارها بالقيم الدفترية ، وما اذا كانت هناك احتياطات أو خسائر مرحلة واتفاق الشركاء على توزيعها أو الابقاء عليها بدون توزيع ، وما اذا كانت نسب توزيع الارباح والخسائر بين الشركاء القدامى قبل انضمام الشريك الجديد تختلف عنها بعد انضمامه •

ويمكن التفرقة بالنسبة لانضمام شريك جديد عن طريق شراء حصة أو جزء

من حصة احد أو بعض الشركاء بين حالتين : الحالة الاولى تماثل القيسم الدفترية والحقيقية للأصول الملموسة ولا توجد شهرة محل غير ظاهرة (أى عدم وجود شهرة محل على الإطلاق او تماثل القيمة الحقيقية للشهرة مع قيمتها المثبتة فى الدفاتر) ولا توجد احتياطات أو خسائر مرحلة . أما الحالة الثانية فتتمثل فى اختلاف القيم الدفترية عن القيم الحقيقية للأصول الملموسة مع / أو وجود شهرة محل غير ظاهرة مع / أو وجود احتياطات أو خسائر مرحلة .

ويتم اثبات واقعة انضمام الشريك الجديد فى الحالة الاولى بجعل حسابات رؤوس أموال الشركاء القدامى مدينة (كل بغيمة ما تنازل عنه من حصته فى رأس المال) مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائناً . فلو افترضنا مثلاً أن سعيد وعوض شركاء فى شركة تضامن وتبلغ رؤوس أموالهم ١٠٠٠٠ جنيه ، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى ، وأن العربى انضم للشركة بشراء ربع حصة سعيد وثلاث حصة عوض ، فإن اثبات انضمام العربى للشركة يتم باجراء القيد التالى :

من حـ / رأس مال الشركاء

٤٠٠٠ عوض

٢٥٠٠ سعيد

الى حـ / رأس مال الشركاء

٦٥٠٠ الشريك المنضم (العربى)

ومن الجدير بالملاحظة أن العربى سيعوم بسداد حصته وقد رها ٦٥٠٠

جنيه للشركاء القدامى مباشرة (خارج الشركة) ويحصل سعيد على ٢٥٠٠ جنيه من المبلغ بينما يحصل عوض على ٤٠٠٠ جنيه (أى يحصل كل منهما على قيمة ما تنازل عنه من حصة فى رأس مال الشركة)

أما الحالة الثانية فانها تنقسم الى حالتين فرعيتين : الحالة الفرعية الاولى حيث يتفق الشركاء القدامى بمناسبة انضمام الشريك الجديد على تعديل قيم الاصول الملموسة لظهارها فى الدفاتر بقيمتها الحقيقية واثبات شهرة المحل غير الظاهرة فى الدفاتر وتوزيع الاحتياطيات أو الخسائر غير الموزعة . ولا تختلف المعالجة الخاصة بتعديل قيم الاصول الملموسة عن معالجة زيادة أو تخفيض رأس المال عن طريق اعادة تقدير الاصول حيث يتم تعديل قيم الاصول عن طريق تصوير حساب اعادة التدوير وجعله مدينا بالانخفاض فى قيم الاصول مقابل جعل الحسابات الخاصة بهذه الاصول دائنه ، وجعل حساب اعادة التدوير دائنا بالزيادة فى قيم الاصول مقابل جعل حسابات هذه الاصول مدينة . ويتم افصال رصيد حساب اعادة التدوير فى حساب رأس مال الشركاء القدامى (طبعا لنصيب كل منهم فى الارباح والخسائر قبل الانضمام) وذلك بجعل الحساب الاول مدينا والحساب الثانى دائنا فى حالة ما اذا اسفرت عملية اعادة التدوير عن وجود ارباح اعادة تدوير . كما لا تختلف المعالجة الخاصة باثبات الشهرة غير الظاهرة فى هذه الحالة عن مثيلتها فى حالة زيادات رأس المال حيث يجعل حساب شهرة المحل مدينا (بالقيمة المقدرة للشهرة فى التاريخ) ويظهر فى ميزان ارباح الشركة . وانراو بالمرحوم ابن العيسى السندرة

لشهرة والقيمة الظاهرة لها بالدفاتر) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء
القدامى دائئا (كل حسب نصيبه في الارباح والخسائر قبل الانضمام) وبالمثل
في حالة توزيع الاحتياطيات والخسائر المرحلة فان حساب الاحتياطى يجعل
مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائئا أما حساب الخسائر المرحلة
فيجعل دائئا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء مدينا (طبقا لنسب توزيع
الارباح والخسائر قبل الانضمام) .

وعلى سبيل المثال فاننا سنفترض ان رجب ومحمد شركاء في شركة تضامن
ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ١ وأن رأس مال كل منهما يبلغ ١٠٠٠٠
جنيه . وسنفترض أيضا أنه بمناسبة انضمام حسين للشركة تم الاتفاق على تعديل
قيم الأصول الملموسة لأظهارها بقيمتها الحقيقية وأظهار شهرة المحصل سير
الظاهرة . ولقد أسفرت عملية إعادة التقدير تعديل قيم الأصول الملموسة عن
ظهور رصيد دائن لحساب إعادة التقدير قدره ٣٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة
المحل بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه (وتبلغ الشهرة الظاهرة في الدفاتر ١٣٠٠ جنيه)
فإذا كان حسين قد انضم للشركة بشراء ربع حصة كل من رجب ومحمد بعد
التعديل ، فان اثبات انضمامه للشركة يتطلب اجراء الفيود التالية :

٣٠٠٠	من ح/ إعادة تقدير
٣٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء
٢٠٠٠	رجب
١٠٠٠	محمد

٢٧٠٠	من حـ/ شهرة محصل	
	الى حـ/ رأس مال الشركاء	٢٧٠٠
	رجب ١٨٠٠	
	محمد ٩٠٠	
٦٤٢٥	من حـ/ رأس مال الشركاء	
	رجب ٣٤٥٠	
	محمد ٢٩٧٥	
	الى حـ/ رأس مال الشركاء	٦٤٢٥
	الشريك المنضم حسين	

ومن الواضح ان حسين سوف يدفع للشريكين رجب ومحمد مبلغ ٦٤٢٥ جنيه ، ويحصل منها رجب على مبلغ ٣٤٥٠ جنيه بينما يحصل محمد على مبلغ ٢٩٧٥ جنيه .

أما الحالة الفرعية الثانية فهي حالة ما اذا تم الانقار على الاستمرار فى اظهار الأصول الملموسة بقيمتها الدفترية (رغم اختلاف هذه القيم عن القيم الحقيقية) و/ أو الاستمرار فى عدم اظهار شهرة المحل غير الظاهرة و/ أو الابقاء على الاحتياطات أو الخصائر العرجلة بدون توزيع . ولا تختلف طريقة اثبات انضمام الشريك الجديد عن الحالتين السابقتين ، حيث يجعل حسابات رؤوس

أموال الشركاء القدامى مدبنة (كل بقيمة ما تنازل عنه من حصته فى رأس المال)
مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائنا (بقيمة حصته فى رأس المال)
الا ان المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم مباشرة للشركاء القدامى (خارج
الشركة) لا تكون مسويا لحصته فى رأس مال الشركة ، وإنما يدفع لهم مبلغا أكبر
من حصته فى رأس المال . ويتكون المبلغ الذى يدفعه الشريك المنضم للشركاء
القدامى من جزئين : الجزء الاول ويعادل حصته فى رأس المال ويقتسمه
الشركاء القدامى طبقا لما تنازل عنه كل من هؤلاء الشركاء من حصصهم فى رأس
المال للشريك الجديد . أما الجزء الثانى فيعادل نصيب المنضم فى ارباح
أعادة التقدير و/ أو شهرة المحل غير الظاهرة و/ أو الاحتياطيات والخسائر
المرحلة . ذلك ان ارباح إعادة التقدير وشهرة المحل غير الظاهرة
والاحتياطيات والخسائر المرحلة تكونت أو احتجزت أو تحففت قبل انضمام
الشريك الجديد ومن ثم فهى حق (أو عبئ يتحمل به) الشركاء القدامى
وحدهم . الا ان تحقق ارباح إعادة التقدير (بالاستخدام أو البيع) أو توزيع
الاحتياطيات أو الخسائر أو اظهار الشهرة غير الظاهرة فى المستقبل سيترتب
عليه استفادة (أو تحمل) الشريك المنضم بدون وجه حق لنصيب منها يعادل
نصيبه فى الأرباح والخسائر . لذلك لا بد ان يدفع الشريك الجديد للشركاء
القدامى عند انضمامه مبلغا من المال يعادل نصيبه فى تلك الأرباح والشهرة
والاحتياطيات تعويضا لهم عن الضرر الذى سيلحق بهم فى المستقبل . ويتم
توزيع المبلغ الاضافى الذى يدفعه الشريك المنضم (الجزء الثانى) بين الشركاء
القدامى طبقا لنسب توزيع الأرباح أو الخسائر بينهم قبل الانضمام اذا لم تكن

نسب التوزيع فيما بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك الجديد قد
اختلفت عن نسب التوزيع بينهم قبل الانضمام . ولنفترض ان نجيب وعادل شركاء
فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى وتبلغ رؤوس أموالهم
١٠٠٠٠ جنيه ، ١٢٠٠٠ جنيه على التوالى . ولنفترض ان هشام انضم
للشركة بن طريق شراء ربع حصة نجيب ونصف حصة عادل فى رأس المال على ان
يكون له ربع الأرباح والخسائر ويقتسم نجيب وعادل الباقي بالتساوى . وسنفترض
أيضا ان اعادة تقدير الأصول بمناسبة انضمام هشام قد اسفرت عن وجود أرباح
اعادة تقدير للأصول الملموسة قدرها ٢٥٠٠ جنيه وشهرة غير ظاهرة
قدرها ١٥٠٠ جنيه ، وأن الاتفاق تم على عدم تعديل قيم الأصول الملموسة
وعدم اظهار الشهرة غير الظاهرة فضلا عن عدم توزيع احتياطات قدرها ١٠٠٠
جنيه ظاهره بالميزانية العمومية للشركة قبل انضمام هشام . ويتم اثبات انضمام
هشام للشركة بالفيد التالى :

٨٥٠٠ من حـ / رأس مال الشركة

٢٥٠٠ نجيب

٦٠٠٠ عادل

٨٥٠٠ الى حـ / رأس مال الشركة (هشام)

ويدفع هشام للشريكين نجيب وعادل بالاضافة لحصته فى رأس المال
(٨٥٠٠ جنيه) ما يعادل نصيبه فى أرباح أعادة التقدير
والشهرة والاحتياطات أى ١٢٥٠ جنيه ($5000 \times \frac{1}{4}$) . ويتم توزيع

المبلغ الاجمالي الذي يدفعه هشام بين نجيب وعادل على النحو التالي :

مجموع	عادل	نجيب	
٨٥٠٠	٦٠٠٠	٢٥٠٠	حصة هشام في رأس المال
١٢٥٠	٦٢٥	٦٢٥	المبلغ الاضافي
<u>٩٧٥٠</u>	<u>٦٦٢٥</u>	<u>٣١٢٥</u>	

أما اذا اختلفت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك الجديد عنها قبل انضمامه ، فان الامر يتطلب اعداد مذكرة تسوية لتوزيع المبلغ الاضافي بين الشركاء القدامى نظرا لان تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ستؤثر على حقوقهم النسبية في أرباح اعادة التقدير والشهرة والاحتياطيات . فلو افترضنا مثلا ان نسب توزيع الأرباح والخسائر بين نجيب وعادل وهشام (المنضم) في المثال السابق ستصبح ٦ : ٩ : ٥ على التوالي ، فيتم توزيع المبلغ الاضافي طبقا للمذكرة التسوية التالية :

نجيب عادل هشام

أرباح اعادة التقدير والشهرة

والاحتياطيات موزعة :

٢٥٠٠	٢٥٠٠	—	بين الشركاء القدامى بنسب التوزيع القديم
١٥٠٠	٢٢٥٠	١٣٥٠	بين جميع الشركاء بنسب التوزيع الجديد
<u>١٠٠٠</u>	<u>٢٥٠</u>	<u>١٢٥٠</u>	

ومن الواضح أن المبلغ الإضافي الذي سيدفعه هشام لم يتغير عن المثال السابق وإنما اختلفت طريقة توزيعه بين الشركاء القدامى . ويتم توزيع المبلغ الاجمالي بين نجيب وعادل على النحو التالي :

نجيب	عادل	مجموع
٢٥٠٠	٦٠٠٠	٨٥٠٠
١٠٠٠	٢٥٠	١٢٥٠
٣٥٠٠	٦٢٥٠	٩٧٥٠

وتجدر الإشارة هنا الى أنه لو أسفرت عملية إعادة تقدير الاصول الملموسة عن خسائر إعادة تقدير مع عدم وجود شهرة غير ظاهرة أو احتياطيّات (أو إذا كانت قيمة الشهرة غير الظاهرة والاحتياطيّات اقل من قيمة خسائر إعادة التقدير) ولم يتم أجراً أى تعديلات لقيم الاصول (والشهرة والاحتياطيّات) فإن الشريك المنضم يدفع للشركاء القدامى مباشرة مبلغاً أقل من حصته في رأس المال بما يعادل نصيبه في خسائر إعادة التقدير (أو الفرق بين تلك الخسائر وبين قيمة الاحتياطيّات والشهرة غير الظاهرة)»

هذا ويتحمل الشركاء القدامى بالفرق بين حصة الشريك المنضم في رأس المال وبين المبلغ الذي سيدفعه لهم بنفس الطريقة التي اتبعت في حالة توزيع المبلغ الإضافي عليهم والسابق بيانها .

٤- ب- انضمام شريك جديد عن طريق اضافة حصة جديدة لرأس مال الشركة؛
يترتب على انضمام شريك جديد لشركة فائضة في هذه الحالة اضافة موارد

مالية جديدة للشركة تتمثل فيما يدفعه الشريك المنضم من مبالغ نقدية أو ما يقدمه من أصول عينية سداداً لحصته في رأس المال . ويلاحظ أن رؤوس أموال الشركة القديمة لا تنقص نتيجة انضمام الشريك الجديد في هذه الحالة . ويجب التفرقة هنا أيضاً بين حالتين أساسيتين . فإذا كانت الأصول الملموسة مقومة بقيمتها الحقيقية ولم تكن هناك شهرة محل عسير ظاهرة أو احتياطات أو خسائر مرحلة ، فإن كل ما يدفعه الشريك الجديد من نقدية أو قيمة ما يقدمه من أصول عينية يعلى لحساب رأسماله . ويتم إثبات انضمام الشريك بجعل حساب البنك أو حسابات الأصول (المقدمة) لدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشريك المنضم دائناً .

• أما إذا كانت القيم الحقيقية للأصول الملموسة تختلف عن قيمتها الدفترية أو إذا كانت هناك شهرة محل غير ظاهرة أو إذا كانت هناك احتياطات ، فإن المعالجة المحاسبية تختلف تبعاً لاتفاق الشركة بالنسبة لكل من هذه البنود .

١- الأصول الملموسة :

إذا اتفق الشركاء على تعديل قيم الأصول الملموسة لظهورها بالقيم الحقيقية بمناسبة انضمام الشريك الجديد ، فيتم التعديل عن طريق حساب إعادة التقدير على النحو السابق إيضاحاً من قبل . وبعد أن يتم تعديل رؤوس أموال الشركة القديمة بأرباح أو خسائر إعادة التقدير ، فإن المبلغ الذي يدفعه أو قيمة الأصول التي يقدمها الشريك الجديد تعلى بالكامل لرأسماله . ولنفترض مثلاً أن سمير وفاروق شريكين متضامنين يفتسمون الأرباح والخسائر

بينهم بالتساوى ، وتبلغ رؤوس أموالهم ٦٠٠٠ جنيه ، ٧٠٠٠ جنيه على التوالى . وسنفترض أن مختار قد انضم للشركة بحصة تعادل ثلث رأس مال الشركة بعد انضمامه وعلى أن يسدد هذه الحصة بشيك . وسنفترض أيضا أنه باعادة تقدير أصول الشركة بمناسبة انضمام مختار اتضح أن القيم الحقيقية للعائى والااث تزيد عن القيم الدفترية بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، ١٠٠٠ جنيه على التوالى . فاذا تم الاتفاق على تعديل قيم الاصول الملموسة لظهارها بالقيم الحقيقية ، فيتم اثبات التعديل وانضمام مختار على النحو التالى :

من مذكورين		
ح/ مبانى	٣٠٠٠	
ح/ ااث	١٠٠٠	
الى ح/ اعاده تقدير	٤٠٠٠	
من ح/ اعاده تقدير	٤٠٠٠	
الى ح/ رأس مال الشركة	٤٠٠٠	
٢٠٠٠ سمير		
٢٠٠٠ فاروق		
من ح/ البنك	٨٥٠٠	
الى ح/ رأس مال الشركة (مختار)	٨٥٠٠	

أما اذا اتفق الشركاء على الاستمرار في اظهار الاصول الملموسة ففى الدفاتر بقيمتها الدفترية ، فان الامر يقتضى أن يدفع الشريك الجديد مبلغاً من المال بالاضافة لحصته فى رأس المال يعادل نصيبه فى أرباح إعادة التقدير التى تكونت قبل انضمامه ، وان يوزع هذا المبلغ بين الشركاء القدامى بطريقة تحافظ على حقوقهم النسبية فى تلك الارباح . ولنفترض مثلاً أن نعيم وصبحى شريكين متضامنين يقتسمان الأرباح والخسائر بالتساوى وتبلغ رؤوس أموالهما ١٠٠٠٠ جنيه ، ١٥٠٠٠ جنيه على التوالى . ولنفترض أن يونس انضم للشركة مقابل دفع مبلغ ٢٣٠٠٠ جنيه على أن توزع الأرباح والخسائر بين نعيم وصبحى ويونس بنسبة ١ : ٢ : ٣ . ولنفترض أيضاً أنه باعادة تقدير قيم الاصول الملموسة اتضح وجود أرباح إعادة تقدير قدرها ٦٠٠٠ جنيه ، الا ان الشركاء اتفقوا على الاستمرار فى اظهار الاصول بقيمتها الدفترية . ويقتضى انضمام يونس للشركة اجراء المذكورة التالية :

نعيم	صبحى	يونس
أرباح إعادة التقدير موزعة :		
بين الشركاء القدامى بنسب التوزيع القديمة	٣٠٠٠	٣٠٠٠
بين جميع الشركاء بنسب التوزيع الجديدة :	١٠٠٠	٢٠٠٠
	٣٠٠٠	٢٠٠٠
	١٠٠٠ +	٢٠٠٠ +
	٣٠٠٠ —	٣٠٠٠ —

من الواضح أن المبلغ الذى دفعه يونس وقدره ٢٣٠٠٠ جنيه يتكون من

جزئين : مبلغ يمثل حصته فى رأس المال وقدرها ٢٠٠٠ ر. جنيه (٢٣٠٠٠ -
٣٠٠٠) ومبلغ اضافى للشركاء القدامى قدره ٣٠٠٠ جنيه لتعويضهم عن الضرر
الذى سيلحق بهم فى المستقبل نتيجة لانضمامه للشركة . ويلاحظ ان مبلغ الـ
٣٠٠٠ جنيه لم يوزع بالتساوى بين الشركاء نعيم وصبحى (نسبة التوزيع قبل
الانضمام) نظرا لان نسب توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهما بعد انضمام يونس
قد اختلفت عما كانت قبل انضمامه . ومن الجدير بالملاحظة أنه لو ظل نعيم
وصبحى يفتسمون الباقي من الأرباح (بعد استبعاد نصيب يونس) بالتساوى أى
لو أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين نعيم وصبحى ويونس بعد الانضمام
أصبحت ٣ : ٣ : ٢ لـ تم توزيع مبلغ الـ ٣٠٠٠ جنيه بين نعيم وصبحى بالتساوى
ويتم اثبات انضمام يونس للشركة بالقيد التالى :

٢٣٠٠٠ من ح/ البنك

الى ح/ رأس مال الشركاء

٢٠٠٠ نعيم

١٠٠٠ صبحى

٢٠٠٠ ر. يونس (المنضم)

واذا رغب الشركاء القدامى فى سحب المبلغ الاضافى بدلا من تعليته الى

رؤوس أموالهم فان الفيد السابق يستبدل بالفيد التالى :

٢٣٠٠٠ من ح/ البنك

الى مذكورين

٢٠٠٠ ر.ح/ رأس مال الشركة (يونس)

٣٠٠٠ ح/ جارى الشركة

٢٠٠٠ نعيم

١٠٠٠ صبحى

٢- شهرة المحل :

عادة ما يتم تقدير شهرة المحل عند انضمام شريك جديد ، و اذا وجد
ان هناك شهرة محل غير ظاهرة فأنها تكون من حق الشركة القدامى الذين
أسهموا فى تكوينها . وقد يتم الاتفاق على اظهار شهرة المحل بتسجيلها
فى الدفاتر بمناسبة انضمام الشريك الجديد أو الاتفاق على الاستمرار
فى عدم اظهار الشهرة غير الظاهرة اتباعا لما يعيل اليه غالبية المحاسبين .
ف اذا تم الاتفاق على تسجيل الشهرة غير الظاهرة فان بيعتها تعلق
لحسابات رؤوس أموال الشركة القدامى وموزعة بينهم طبقا لنسب توزيع الارباح
والخسائر قبل انضمام الشريك الجديد ، وذلك بجعل حساب شهرة المحل
مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركة دائنا . ويتم تعلية المبلغ السدى
يدفعة الشريك الجديد أو قيمة الاصول العينية التى يعدمها بالكامل السى
حساب رأس ماله .

أما اذا تم الاتفاق على الاستمرار فى عدم اظهار شهرة المحل غير
الظاهرة فان الشريك الجديد لا بد ان يدفع بالاصافة فى حصته فى رأس المال
مبلعا اضافيا للشركة القدامى تعويضا لهم عما سيلحق بهم من ضرر .

ويعادل هذا المبلغ الاضافى نصيب الشريك الجديد فى شهرة المحلل غير الظاهرة (والذى يماثل نصيبه فى الأرباح والخسائر) التى تكونت قبل انضمامه . ويوزع المبلغ الاضافى بين الشركاء القدامى (بتعليته لرؤس أموالهم أو لحساباتهم الجارية) طبقا لنسب توزيع الارباح والخسائر بينهم قبل انضمام الشريك الجديد اذا لم تكن قد تغيرت بعد الانضمام . أما اذا تغيرت نسب توزيع الارباح والخسائر فيما بين الشركاء القدامى بعد انضمام الشريك عن ما كانت عليه قبل الانضمام ، فان الامر يقتضى أعداد مذكرة تسوية (بنفس النمط السابق بيانه فى حالة الأصول الملموسة) لتحديد نصيب كل شريك من الشركاء القدامى فى المبلغ الاضافى الذى دفعه الشريك الجديد مقابل نصيبه فى الشهرة غير الظاهرة .

ولنفترض أن رشيد وسرايا شريكين فى شركة تضامن ويقتسمون الارباح والخسائر فيما بينهم بالتساوى ، وأن حسين انضم الى الشركة مقابل تفديهم حصة فى رأس المال قدرها ٥٠٠٠ جنيه ودفع نصيبه فى شهرة المحلل غير الظاهرة والتى اتفق على الاستمرار فى عدم اظهارها . وسنفترض أيضا أن شهرة المحلل غير الظاهرة قدرت بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه وأن نسبة توزيع الارباح والخسائر بين رشيد وسرايا وحسين اصبحت ٣ : ٣ : ٢ على التوالى . فيتسم اثبات انضمام حسين الى الشركة على النحو التالى :

٦٠٠٠ من ح/ البنك

الى ح/ رأس مال الشركة

٥٠٠ رشيد

٥٠٠ سرايا

٥٠٠٠ حسين (المنضم)

ومن الواضح أن حسين قد دفع مبلغ ١٠٠٠ جنيه بالاضافة لحصته فى رأس المال كنصيب له فى شهرة المحل غير الظاهرة ، وأن هذا المبلغ تم توزيعه بين رشيد وسرايا (بتعليته لرؤوس أموالهم) بالتساوى . وعلى عـن القول أنه اذا اتفق الشركاء على أن يسحب رشيد وسرايا مبلغ ١٠٠٠ جنيه فيتم تعليته لحساباتهم الجارية بدلا من حسابات رؤوس الأموال .

وانا افترضنا فى المثال السابق أن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين رشيد وسرايا وحسين أصبحت ١ : ٢ : ١ على التوالى ، فان المبلغ الاضافى الذى يدفعه حسين كنصيب له فى الشهرة غير الظاهرة يوزع على الشركاء القدامى طبقا لمذكرة التسوية التالية :

رشيد	سرايا	حسين
٢٠٠٠	٢٠٠٠	—
١٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠ +	صفر	١٠٠٠ —
==	==	==

ويتم اثبات انضمام الشريك حسين بالفيد التالى :

٦٠٠٠ من ح/ البنك

الى ح/ رأس مال الشركاء .

١٠٠٠ رشيد

٥٠٠٠ حسين

٣- الاحتياطات :

قد يتفق الشركاء عند انضمام شريك جديد على تعلية الاحتياطات الى رؤوس أموالهم . ولا تختلف هذه الحالة عن ماسبق ايضاحه فى حالة زيادة رأس المال عن طريق تعلية الاحتياطي لرؤوس أموال الشركة . ويعتبر كل مايقدمه الشريك المنضم من أصول عينية أو كل مايدفعه من مبالغ نقدية حصه له فى رأس المال .

أما اذا اتفق الشركاء على عدم توزيع الاحتياطات بضمها لرؤوس الاموال فان الشريك المنضم لابد أن يدفع بالاضافة ل حصته فى رأس المال مبلغاً اضافياً للشركاء القدامى يعادل نصيبه فى الاحتياطات (ويمثل نصيبه فى الأرباح والخسائر) . ويوزع المبلغ الاضافى على الشركاء القدامى (بتعليته لرؤوس أموالهم أو لحساباتهم الجارية) أما طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانضمام أو طبقاً لمذكرة تسوية تعد لهذا الغرض وذلك تبعاً لما اذا كانت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء القدامى بعد الانضمام مماثلـــــــــــــــــه أو مختلفة عن نسب التوزيع قبل الانضمام .

مثال عام :

سمير وعلى شريكين فى شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بينهم بالتساوى . وفيما يلى الميزانية العمومية للشركة فى ١ / ١ / ٧٩ :

رأس مال الشركة :	١٠٠٠ شهرة محل
١٠٠٠٠ ر س سحير	٢١٠٠٠ أراضى ومبانى
٢٠٠٠٠ ر س على	٢٠٠٠ — مخصص اهلاك
٢٠٠٠٠ ر س	١٩٠٠٠ —
٦٠٠٠ احتياطى عام	٨٠٠٠ أثاث
٨٠٠٠ د اثنون	٣٣٠٠ مخزون سلعى
	٢٢٠٠ مد ينون
	٥٠٠ بنك
٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠

ولقد اتفق الشركاء بمناسبة انضمام كمال للشركة فى ١ / ١ / ٢٩ على

مايلى :

١- إعادة تقدير الأصول والخصوم . ولقد اسفرت عملية أعاد قالة تقدير

من تفويم الأصول والخصوم بقيمتها الدفترية فيما عدا مايلى :

٣٠٠٠ جنيه شهرة محل ١٠٠٠٠ جنيه أثاث

٢٢٠٠٠ جنيه أراضى ومبانى ٣١٠٠ جنيه مخزون سلعى

وأتفق الشركاء على تعديل قيم الاصول الملموسة لظهارها بقيمتها

الحقيقية والاستمرار فى أظهار شهرة المحل بقيمتها الدفترية .

٢- ضم الاحتياطى العام لرأس المال .

٣- يدفع الشريك المنضم بشيك حصة فى رأس المال تعادل ^١ رأس

مال الشركة بعد الانضمام ومبلغا اضافيا كنصيب له في الشهرة ويكون من حصة
الشركة العدا من سحب هذا المبلغ .

٤- تصبح نسب توزيع الارباح والخسائر بين سمير وعلى وكمال ١ : ٢ : ٢
على التوالي .

المطلوب : اجراء ميود اليومية اللازمة لاثبات الاتفاقي السابق .
الحل :

من مذكورين		
ح/ اراضى ومبانى	٣٠٠٠	
ح/ اثاث	٢٠٠٠	
الى ح/ اعادة التقدير	٥٠٠٠	
من ح/ اعادة تقدير	٢٠٠	
الى ح/ مخزون سلعى	٢٠٠	
من ح/ اعادة تقدير	٤٨٠٠	
الى ح/ رأس مال الشركة	٤٨٠٠	
٢٤٠٠ سمير		
٢٤٠٠ على		
من ح/ احتياطي عام	١٠٠٠	
الى ح/ رأس مال الشركة	٦٠٠٠	
٢٠٠٠ سمير		
٢٠٠٠ على		

١٦٢٠٠	من ح/ البنك
	الى مذكورين
١٥٤٠٠	ح/ رأس مال الشركة (كمال)
٨٠٠	ح/ جارى الشركة
	٦٠٠ سمير
	٢٠٠ على

ويلاحظ أن حصة الشريك المنضم في رأس المال قد احتسبت على أساس
ثلث رأس مال الشركة بعد الانضمام أى بعد تعديل رؤوس أموال الشركة القدامى
بأرباح إعادة التقدير والاحتياطي العام . أما المبلغ الإضافي الذي قام كمال
بدفعه كنصيب له في الشهرة غير الظاهرة ($2000 \times \frac{2}{5} = 800$ جنيه)
فقد تم توزيعه على الشركة القدامى بتعليته لحساباتهم الجارية وذلك بمقتضى
مذكرة التسوية التالية :

سمير	على	كمال
١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٤٠٠	٨٠٠	٨٠٠
<u>٦٠٠ +</u>	<u>٢٠٠ +</u>	<u>٨٠٠ -</u>

٤- ج - توزيع الأرباح أو الخسائر المحققة خلال سنة الانضمام :

إذا تم انضمام شريك جديد الى شركة قائمة في بداية السنة المالية
للشركة فلن يواجه الشركة أى مشكلة بصدور تحديد حقوق كل من الشركاء
القدامى والشريك المنضم في أرباح أو خسائر السنة التي تم فيها الانضمام بحيث

يتم توزيع هذه الارباح أو الخسائر على جميع الشركاء طبقا لأسس التوزيع المفق عليها . .

أما اذا انضم الشريك الجديد للشركة خلال سنة مالية معينة فلا خلاف على أن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققت قبل انضمام الشريك الجديد هي من حق (أو هي) يتحمل به) الشركاء القدامى وحدهم ، وأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققت بعد انضمام الشريك الجديد فهي من حق (أو هي) يتحمل به) كل الشركاء بما فيهم الشريك المنضم . ومع ذلك فقد يتفق الشركاء على تحديد حقوق الشريك المنضم في أرباح السنة التي تم فيها الانضمام على أساس تقديري بغاديا لمشكلة قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد انضمام الشريك الجديد . فقد يتفق الشركاء على احتساب نصيب الشريك المنضم في أرباح الفترة بعد انضمامه على أساس نسبة معينة من رأسماله .

وللتوضيح فاننا سنفترض أن أيمن ومراد شريكين في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ وأن أسامة انضم الى الشركة في منتصف السنة المالية . ولقد اتفق الشركاء على احتساب نصيب أسامة في أرباح الفترة بعد انضمامه على أساس نسبة ٢٠٪ سنويا من رأسماله والذي يبلغ ١٠٠٠٠ ر. جنييه فاذا افترضنا ان أرباح السنة التي تم فيها الانضمام بلغت ٧٠٠٠ جنييه فانها توزع على النحو التالي :

جنيه	
٧٠٠٠	صافي الربح القابل للتوزيع
	نصيب أسامة في الأرباح
١٠٠٠	$\frac{1}{2} \times \frac{20}{100} \times 7000$
<u>٦٠٠٠</u>	الباقى ويوزع بين الشركاء القدامى على النحو التالى :
<u>٢٠٠٠</u>	نصيب أيمن
<u>٤٠٠٠</u>	نصيب مراد
<u>٦٠٠٠</u>	

وقد يتفق الشركاء غداً على القياس الفعلى على تحديد أرباح كل من الفترتين قبل انضمام الشريك وبعده بتقسيم أرباح السنة التى تم خلالها الانضمام بين الفترتين على أساس تحكمى مثل استخدام المدة الزمنية كأساس للتقسيم . فمثلاً لو أنضم الشريك الجديد الى الشركة فى ١ / ٤ وكانت السنه المالية تبدأ فى أول يناير فان صافى أرباح السنه يقسم بين الفترتين قبل وبعد الانضمام بنسبة ٣ : ١ . وغنى عن القول ان أرباح الفترة حتى ١ / ٤ تقسم بين الشركاء القدامى طبقاً لأسس التوزيع التى كانت فائمه بينهم أما أرباح الفترة من ١ / ٤ الى نهاية السنه المالية فتوزع بين جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنضم طبقاً لأسس التوزيع الجديدة .

ومالم يتفق الشركاء على العكس فلا مفر من قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد انضمام الشريك الجديد اما باجراً جرد فعلى واعداد حسابات

ختامية فى تاريخ الانضمام ثم أعداد حسابات ختامية أخرى عن الفترة من تاريخ الانضمام وحتى نهاية السنة المالية ، وأما باحساب ارباح كل من الفترتين عن طريق تقسيم مجمل الأرباح بنسبة المبيعات التى تمت قبل انضمام الشريك الى المبيعات التى تمت بعد الانضمام . ويتم^{تحديد} صافى أرباح كل من الفترتين فى الحالة الاخيرة عن طريق تقسيم مصروفات السنة بين الفترتين طبقا لطبيعة المصروف . فالأعباء الثابتة التى يتم أنفاقها على أساس زمنى مثل الإيجار والمرتبات يتم تقسيمها بنسبة المدة أما المصروفات المتغيرة فيتم تقسيمها بنسبة المبيعات .

ولنفترض مثلا أن محمود ومختار شريكين متضامنين فى شركة تضام من ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد احتساب مرتب لمحمود قدره ٤٠٠ جنيه سنويا . ولنفترض أن عبد النعيم انضم للشركة فى ١ / ١٠ / ٧٨ على أن يكون له ١/٢ الأرباح والخسائر بعد احتساب مرتب لكل من محمود وعبد النعيم قدره ٦٠٠ جنيه سنويا وأن تظل نسب توزيع الأرباح والخسائر بين محمود ومختار على كانت عليه قبل انضمام عبد النعيم .

ولنفترض أيضا أن مجمل أرباح السنة بلغ ١٢٠٠٠ جنيه وأن مبيعات الفترتين قبل وبعد الانضمام بلغت ٥٠٠٠٠ ر. جنيه ، ٢٥٠٠٠ جنيه على التوالي ، وأن المصروفات الخاصة بالسنة كانت كما يلى :

١٦٠ جنيه إيجار ٨٠ جنيه مهايأ ٣٦٠ جنيه اهلاك

٤٢٠ جنيه اعلان ٢٤٠ جنيه مصروفات متنوعة متغيرة

٦٠ جنيه فائدة قرص الشريك مختار (أهرم قدر القرص ١ / ٧ / ٧٨) .

ويتم قياس أرباح كل من الفترتين قبل وبعد انضمام عبد النعيم عن طريق
أعداد حساب أرباح وخسائر مجزاً على النحو التالي :

حساب الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٧٨

قبل الانضمام	بعد الانضمام		قبل الانضمام	بعد الانضمام
١٢٠	٤٠	الى ح/ ايجار	٨٠٠٠	٤٠٠٠
٦٠	٢٠	الى ح/ المهاي		
٢٧٠	٩٠	الى ح/ اهلاك		
٣٠	٣٠	الى ح/ فائدة قرص		
		الشريك		
٢٨٠	١٤٠	الى ح/ اعلان		
١٦٠	٨٠	الى ح/ مصروفات		
		متنوعة		
٧٠٨٠	٣٦٠٠	الى ح/ توزيع أرباح		
٨٠٠٠	٤٠٠٠		٨٠٠٠	٤٠٠٠

ويتم توزيع أرباح الفترتين على النحو التالي :

حساب توزيع الأرباح والخسائر

عن السنة المنتهية في ٢٨ / ١٢ / ٣١

قبل الانضمام	بعد الانضمام		قبل الانضمام	بعد الانضمام
		الى ح/ مرتبات الشركاء		
٣٠٠	١٥٠	محمود		
—	١٥٠	عبد النعيم		
		الى ح/ جاري الشركاء		
٣٣٩٠	١٢٣٧	محمود		
٣٣٩٠	١٢٣٨	مختار		
—	٨٢٥	عبد النعيم		
٧٠٨٠	٣٦٠٠			

٥- انفصال أو وفاة أحد الشركاء :

يؤدي انفصال أو وفاة أحد الشركاء الى انقضاء الشركة ما لم يتفق الشركاء الباقين على استمرار الشركة فيما بينهم . وغنى عن القول أن انفصال أو وفاة أحد الشركاء في حالة الشركة المكونة من شخصين فقط يؤدي حتما لتصفية الشركة.

ويتطلب الأمر في حالة انفصال أحد الشركاء أو وفاته تحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى وسدادها اليه أو لورثته . وتتمثل هذه الحقوق فيما يلي :

١- مرتب الشريك والفائدة على رأسماله (في حالة نص العقد على احتساب

- هذه البنود (من الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة .
 - ٢- نصيب الشريك في الأرباح والخسائر المحققة خلال الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة .
 - ٣- نصيب الشريك في القيمة الدفترية لصافي الأصول (رأس ماله)
 - ٤- نصيب الشريك في الأرباح أو الخسائر الرأسمالية غير المحققة من الأصول الملموسة (الفرق بين القيم الدفترية والقيم الحقيقية للأصول الملموسة) .
 - ٥- نصيب الشريك في شهرة المحل غير الظاهرة .
 - ٦- نصيب الشريك في الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة .
 - ٧- نصيب ورثة الشريك المتوفى في بوليصة التأمين إذا كانوا ضمن المستفيدين طبقاً لعقد البوليصة .
 - ٨- قرض الشريك (المنفصل أو المتوفى) وفائدة القرض .
 - ٩- رصيد الحساب الجاري للشريك .
- وستتناول فيما يلي المشاكل المحاسبية المتعلقة بتحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى وطريقة سداد هذه الحقوق .
- ٥- أ - تحديد حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى :
- يتم عادة استخدام حساب خاص لحصر حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى يطلق عليه حساب الشريك المنفصل أو حساب ورثة الشريك المتوفى (حسب الحالة) . ويجعل هذا الحساب دائماً بكل ما يستحق للشريك ويجعل مدينا

بكل ما يستحق عليه .

هـ- أ - ١- مرتب الشريك المنفصل أو المتوفى والفائدة على رأس ماله :

يتم احتساب مرتب الشريك المنفصل أو المتوفى وفائدة على رأس ماله
(فى الحالات التى ينص عقد الشركة فيها على احتساب تلك البنود) على
أساس المدة من بداية السنة وحتى تاريخ الانفصال أو الوفاة . ويتم اثبات
نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الفائدة على رأس المال بجعل حساب
الفائدة على رأس المال مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك
المتوفى دائنا . كما يتم تعلية المرتب المستحق للشريك المنفصل أو المتوفى
والذى يصرف له قبل الانفصال أو الوفاة بجعل حساب مرتب الشريك المنفصل
(أو المتوفى) مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل (أو ورثة الشريك المتوفى
دائنا . وغنى عن القول فى نهاية السنة المالية يتم اقفال كل من حساب
الفائدة على رأس المال وحساب مرتب الشريك المنفصل (أو المتوفى) فى الجانب
المدين من حساب توزيع الارباح والخسائر .

هـ- أ - ٢- نصيب الشريك فى الأرباح أو الخسائر المحققة قبل الانفصال

أو الوفاة :

يتم تحديد صافى أرباح أو خسائر الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة
ومن ثم حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى فيها طبقا لاحد الأسس السابق بيانها
فى حالة انضمام شريك جديد . فقد يتم تحديد نصيب الشريك المنفصل أو
المتوفى فى تلك الأرباح على أساس تقديري مثل احتسابه على أساس نسبة مؤسسه
معينة من رأسماله أو على أساس نصيبه فى أرباح السنة السابقة على الوفاة أو

الانفصال أو على أساس متوسط أرباح عدد من السنوات السابقة على الانفصال أو الوفاة . ويتم أثبات نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في الأرباح والمحدد على أساس تقديري على النحو التالي :

من حـ/ نصيب الشريك المنفصل (أو المتوفى) في الأرباح
الى حـ/ الشريك المنفصل (أو ورثة الشريك)

وفي نهاية السنة المالية يتم أستقطاع نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في الأرباح من أرباح السنة وذلك بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مد يئنا وجعل حساب نصيب الشريك المنفصل (أو المتوفى) في الأرباح دائئا . وغنى عن القول أن المتبقى من أرباح السنة بعد خصم نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى يتم توزيعها بين الشركاء الباقين طبقا لأسس التوزيع المتفق عليها بينهم .

وقد يتم تحديد أرباح أو خسائر الفترتين قبل وبعد الانفصال أو الوفاة عن طريق تحسيم أرباح السنة بنسبة معينة بين الفترتين أو على أساس زمنى أو بقياس أرباح كل من الفترتين بأتباع نفس الأسس السابق بيانها فى حالة انضمام شريك جديد . ويتم توزيع أرباح أو خسائر الفترة قبل الانفصال أو الوفاة على جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى طبقا لأسس توزيع الأرباح والخسائر المطبقة قبل الانفصال أو الوفاة . ويتم أثبات نصيب الشريك المتوفى أو المنفصل في الأرباح بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مد يئنا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائئا (ويجزى فيد عكسى فى حالة الخسارة) . وغنى عن القول بأن أرباح أو خسائر الفترة

بعد الانفصال أو الوفاة توزع بين الشركاء الباقين فبطبعا لأسس التوزيع الجديدة المتفق عليها بينهم .

٥- أ - ٣- حقوق الشريك في القيمة الدفترية لصافي الأصول :

وتتمثل حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى في القيمة الدفترية لصافي الأصول في حصته في رأس المال . ويتم تعلية هذه الحقوق للحساب الخاص بحصر حقوق الشريك بالقيود التالية :

من ح/ رأس مال الشركاء

الشريك المنفصل أو المتوفى

الى ح/ الشريك المنفصل (ورثة الشريك المتوفى)

٥- أ - ٤- حقوق الشريك في أرباح أو خسائر إعادة تقدير الأصول الملموسة :
عادة ما يتم تقدير القيم الحقيقية للأصول الملموسة في حالة وفاة أو انفصال أحد الشركاء . وفي حالة اختلاف القيم الحقيقية للأصول الملموسة عن قيمها الدفترية فإن الشركاء الباقين قد يتفقون على تعديل قيم تلك الأصول أو يتفقون على الاستمرار في تقويم الأصول الملموسة طبقا لقيمها الدفترية . ويتم تعديل قيم الأصول الملموسة لاطهارها بالقيم الحقيقية عن طريق حساب إعادة التقدير والذي يجعل مدينا بالنقص في قيم الأصول (وحسابات الأصول دائنة) ويجعل دائنة بالزيادة في قيم الأصول (وحسابات الأصول مدينة) . ويتم توزيع أرباح أو خسائر إعادة التقدير على جميع الشركاء بما فيهم الشريك المنفصل أو المتوفى طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة . فيجعل حساب إعادة التقدير مدينا وكل من حساب رأس مال الشركاء (الباقين)

وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا في حالة الربح . أما في حالة خسائر إعادة التقدير فيجعل كل من حساب رأس مال الشركاء (الباقيين) وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى مدينا مقابل جعل حساب إعادة التقدير دائنا .

أما في حالة اتفاق الشركاء الباقيين على الاستمرار في تقويم الأصول الملموسة على أساس قيمها الدفترية فيتم تحديد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في أرباح (أو خسائر) إعادة التقدير وتعليقها (أو تحصيلها) لحسابه مقابل تحميل (أو تعليقه) نفس القيمة لحسابات رؤوس أموال الشركاء الباقيين (كل طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة أو طبقا لمذكرة تسوية تعد لهذا الغرض تبعا لما إذا كانت نسب التوزيع بعد الانفصال أو الوفاة مماثلة أو مختلفة عن نسب التوزيع قبل الانفصال أو الوفاة) . ولنفترض مثلا أن حسن ومحمود ومرسى شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ٢ : ٣ على التوالي .

وسنفترض أن إعادة تقدير قيم الأصول الملموسة بمناسبة انفصال موسى قد أسفرت عن وجود أرباح إعادة تقدير قدرها ١٢٠٠٠ جنيه وأن الشريكين حسن ومحمود اتفقا على الاستمرار في تقويم الأصول بالقيم الدفترية والاستمرار في اقتسام الأرباح والخسائر بينهم بنسبة ١ : ٢ : ٣ . ويتم إثبات نصيب الشريك المنفصل في أرباح إعادة التقدير في هذه الحالة على النحو التالي :

٦٠٠٠ من حـ / رأس مال الشركاء

٢٠٠٠ حسن

٤٠٠٠ محمود

٦٠٠٠ إلى حـ / الشريك المنفصل (موسى)

أما اذا افترضنا أن نسبة توزيع الأرباح والخسائر بين الشريكين حسن ومحمود في المثال السابق قد عدلت بعد الانفصال لتصبح ٢ : ٣ ، فان الأمر يتطلب اعداد مذكرة التسوية التالية :

حسن	محمود	موسى المنفصل	
٢٠٠٠	٤٠٠٠	٦٠٠٠	حقوق الشركاء في أرباح اعادة التقدير
٤٨٠٠	٧٢٠٠	—	افتراض توزيع أرباح اعادة التقدير
			بعد الانفصال

$$\begin{array}{r} \underline{\underline{2800}} \\ \underline{\underline{3200}} + \underline{\underline{6000}} \\ \hline \end{array}$$

وطبقا لمذكرة التسوية فان حساب رأس مال الشركاء يجعل مدينا (على أساس تحميل حسن بمبلغ ٢٨٠٠ جنيه وتحميل محمود بمبلغ ٣٢٠٠ جنيه) وجعل حساب الشريك المنفصل دائنا .

هذا ويجوز تحميل الشركاء الباقيين بنصيب الشريك المنفصل في أرباح اعادة التقدير عن طريق الحسابات الجارية للشركاء الباقيين بدلا من حسابات رؤوس أموالهم .

٥- أ - ٥- نصيب الشريك في شهرة المحل غير الظاهرة :

عادة ما يتم تقدير قيمة شهرة المحل في حالة انفصال أو وفاة أحد الشركاء لتحديد نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في الشهرة غير الظاهرة. وقد يتفق الشركاء الباقيين على اثبات الشهرة غير الظاهرة في الدفاتر أو الاكتفاء بإثبات نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في الشهرة غير الظاهرة أو الاستمرار في عدم اظهار الشهرة غير الظاهرة .

ولنفترض مثلاً أن أسامة و خليل وحسنين شركاء في شركة تضامن ويفتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ١ : ١ : ٢ على التوالي ، وأن شهرة المحل عسير الظاهرة قدرت بمناسبة وفاة الشريك حسنين بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه. ولو افترضنا أن أسامة و خليل اتفقا على إثبات الشهرة غير الظاهرة بالدفاتر فيتم الإثبات على النحو التالي :

٤٠٠٠ من حـ / شهرة المحل

الى مذكورين

٢٠٠٠ حـ / رأس مال الشركاء

١٠٠٠ أسامة

١٠٠٠ خليل

٢٠٠٠ حـ / ورثة الشريك حسنين

الا أن الشريكين أسامة و خليل قد يتفقا على الاكتفاء بإثبات نصيب الشريك المتوفى في الشهرة غير الظاهرة على أساس ان المحاسبين لا يميلون لإظهار شهرة المحل الا في حالة شرائها . ويتم إثبات نصيب حسنين في الشهرة غير الظاهرة في هذه الحالة وعلى أساس أن أسامة و خليل يستمران في أقسام الأرباح والخسائر بينهما بالتساوي بالقيد التالي :

٢٠٠٠ من حـ / شهرة المحل

٢٠٠٠ الى حـ / ورثة الشريك حسنين

وتجدر الإشارة هنا الى أنه لو قرر الشركاء الباقين تغيير نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم مما كانت عليه قبل الانفصال أو الوفاة فان الامر يقتضى تعديل مراكز هؤلاء الشركاء بالنسبة للشهرة التي ستظل غير ظاهرة .

فإذا افترضنا أن نسبة الأرباح والخسائر بين أسامة و خليل بعقد وكفاة
حسنين أصبحت ٢ : ٣ (مع ملاحظة أننا مازلنا نفترض الانفاق على أثبات نصيب
حسنين في الشهرة غير الظاهرة في الدفاتر) فيتم تسوية مراكز الشركاء الباقيين
بالنسبة للشهرة التي ستظل غير ظاهرة (٢٠٠٠ جنيه) على النحو التالي :

أسامة	خليل
حقوق الشركاء الباقيين في الشهرة غير الظاهرة ١٠٠٠	١٠٠٠
توزيع الشهرة غير الظاهرة بالنسبة الجديدة ٨٠٠	١٢٠٠
<hr/>	<hr/>
٢٠٠ +	٢٠٠ -
<hr/>	<hr/>

ويتم تعديل مراكز الشركاء عن طريق تعديل رؤس أموالهم (بجعل حساب
رأس مال خليل مدينا وحساب رأس مال أسامة دائنا بمبلغ ٢٠٠ جنيه) أو عن
طريق حساباتهم الجارية (بجعل الحساب الجارى ل خليل مدينا وجعل
الحساب الجارى لأسامة دائنا بمبلغ ٢٠٠ جنيه) .

ومن ناحية اخرى فان الشركاء الباقيين قد يتفقون على الاستمرار في عدم
اظهار أى قيمة لشهرة المحل على اعتبار أن المحاسبين وأن كانوا يميلون الى
عدم اظهار الشهرة الا في حالة شرائها فانهم يميلون الى استهلاك هذه
الشهرة بأسرع ما يمكن على أساس أن شهرة المحل تعتبر أصل غير مضمون وقد
لا يتسنى تحويله الى نقدية في المستقبل . فلو افترضنا أن أسامة و خليل على
المثال المتقدم قررا عدم اظهار أى قيمة للشهرة في الدفاتر ، فأنهما لابد أن
يتحملا شخصا بنصيب حسنين في الشهرة غير الظاهرة عن طريق حسابات رؤوس
أموالهم أو عن طريق حساباتهم الجارية . فإذا افترضنا أن أسامة و خليل سوف

يستمران في اقتسام الأرباح والخسائر بالتساوي فيتم أثبات نصيب حسنين في

الشهرة غير الظاهرة على النحو التالي :

٢٠٠٠ من ح/ رأس مال الشركاء (أو جاري الشركاء)

١٠٠٠ أسامة

١٠٠٠ خليل

٢٠٠٠ الى ح/ ورثة الشريك حسنين

أما اذا تغيرت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت عليه قبل الانفصال أو الوفاة فان الامر يقتضى اعداد مذكرة تسوية لتعديل مراكز الشركاء الباقين وتحديد ما يتحمل به كل منهم من نصيب الشريك المنفصل أو المتوفى في الشهرة غير الظاهرة . فلو افترضنا أن نسبة توزيع الارباح والخسائر بين أسامة و خليل في المثال السابق ٢ : ٣ (مسع ملاحظة أننا ما زلنا نفترض الاتفاق على عدم اظهار أى قيمة للشهرة غير الظاهرة في الدفاتر) فيتم أثبات نصيب الشريك حسنين في الشهرة على النحو التالي :

أسامة خليل حسنين

الشهرة غير الظاهرة موزعة بين :

٢٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	جميع الشركاء
_____	٢٤٠٠	١٦٠٠	الشركاء الباقين على قيد الحياة
_____	_____	_____	
٢٠٠٠ +	١٤٠٠	٦٠٠	
_____	_____	_____	

٢٠٠٠ من ح/ رأس مال الشركة (أو جاري الشركة)

٦٠٠ أسامة

١٤٠٠ خليل

٢٠٠٠ الى ح/ ورثة الشريك حسنين

هـ أ - ٦ - نصيب الشريك في الاحتياطيات أو الخسائر المرحلة :

في حالة انفصال أو وفاة أحد الشركة يتم توزيع الخسائر المرحلة على جميع الشركة بجعل كل من الحسابات الجارية (أو حسابات رؤوس الأموال) للشركة الباقيين وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى مدبنة مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائنة .

أما بالنسبة للاحتياطيات فإن الشركة الباقيين قد يقررون تعليقة الاحتياطيات لحسابات رؤوس أموالهم وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى أو تخفيض الاحتياطيات بنصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فيها فقط أو تحمل نصيب الشريك المتوفى أو المنفصل في تلك الاحتياطيات .

ويتم توزيع الاحتياطيات في الحالة الأولى بين جميع الشركة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الانفصال أو الوفاة وذلك بجعل حساب الاحتياطي مدبنة مقابل جعل كل من حساب رأس مال الشركة (الباقيين) وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنة .

أما إذا اتفق الشركة الباقيين على تخفيض قيمة الاحتياطي بنصيب الشريك المنفصل أو المتوفى فقط فيجعل حساب الاحتياطي مدبنة وحساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنة بما يعادل نصيبه في الأرباح والخسائر.

ويراعى فى هذه الحالة أنه اذا تغيرت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقيين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت قبله ، فان الامر يقتضى اعداد مذكرة تسوية وتعدل مراكز الشركاء الباقيين بنفس الطريقة السابق بيانها فى حالة الشهرة غير الظاهرة .

أما اذا أراد الشركاء الاحتفاظ بالاحتياطي كما هو فانهم يقومون بسداد تعيب الشريك المنفصل أو المتوفى فى الاحتياطي عن طريق حساباتهم الجارية ، حيث يجعل حساب جارى الشركاء لدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى لدينا . ويتطلب الامر هنا أيضا اعداد مذكرة تسوية وتعدل مراكز الشركاء اذا ما تغيرت نسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء الباقيين بعد الانفصال أو الوفاة عما كانت قبله .

٥- أ - ٧- حقوق ورثة الشريك المتوفى فى قيمة بوليصة التأمين :

اذا كان قد تم التأمين على حياة الشركاء لصالح الشركاء الباقيين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى ، فيجب تحديد حق هؤلاء الورثة فى التعويض المحصل من شركة التأمين . وكما سبق أن أوضحنا فى الفصل السابق فان قيمة البوليصة (اذا كانت الاقساط تحمل لحساب توزيع الأرباح والخسائر) أو رصيد حساب بوليصة التأمين بعد تحصيل قيمة التعويض (اذا كانت البوليصة تظهر فى الدفاتر بالقيمة الاسمية أو بالقيمة الحالية) يوزع بين الشركاء الباقيين على قيد الحياة وورثة الشريك المتوفى طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر قبل الوفاة. وفى هذه الحالة تجعل الحسابات الجارية للشركاء (الباقيين على قيد الحياة) وحساب ورثة الشريك المتوفى دائنة مقابل جعل حساب بوليصة التأمين لدينا .

هـ - أ - ٨ - قرض الشريك وفائدة القرض :

عادة ما يتم ضم القرض المستحق للشريك المنفصل أو المتوفى وكذلك فائدة القرض عن الفترة حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة لباقي حقوق الشريك المنفصل أو المتوفى الواجبة السداد . ويتم ائصال حساب قرض الشريك بجعلته مدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا . وينسب لهم احتساب فائدة القرض عن الفترة من آخر تاريخ لاحتسابها وحتى تاريخ الانفصال أو الوفاة وتعليقها لحساب الشريك بجعل حساب فائدة القرض مدينا وجعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا .

هـ - أ - ٩ - الحساب الجارى والمسحوبات وفائدة المسحوبات :

يتم تحميل الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى بمسحوبات الشريك وفائدة المسحوبات حتى تاريخ الانفصال أو الوفاة وكذلك بالرصيد المدين لحسابه الجارى . ويتم ذلك بجعل حساب الشريك المنفصل مدينا وجعل كل من حساب المسحوبات وحساب فائدة المسحوبات والحساب الجارى للشريك دائنا .

أما اذا كان رصيد الحساب الجارى للشريك دائنا فانه يضم لباقي حقوقه ، فيجعل الحساب الجارى للشريك مدينا مقابل جعل حساب الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دائنا .

هـ - ب - سداد حقوق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى :

يمثل رصيد حساب الشريك المنفصل أو حساب ورثة الشريك المتوفى مائى حقوق الشريك أو ورثته والتي يتعين سدادها . وقد يتم سداد المستحق

للشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى دفعة واحدة أو يتم تفسيط المبلغ على دفعات مع استحقاق الشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى فوائد على الرصيد طبقاً لمعدل معين يتم الاتفاق عليه .

فإذا افترضنا مثلاً أن رصيد حساب ورثة الشريك الممتوفى بلغ ٩٧٠٠ جنيهه وأنه قد تم سداد هذا المبلغ دفعة واحدة ، فيتم إثبات وافعة السداد بجعل حساب ورثة الشريك المتوفى مدينا وجعل حساب البنك دائناً . وتجدر الإشارة هنا الى أن الشركاء الباقين على قيد الحياة قد يعررون زيادة رؤوس أموالهم بإيداع مبالغ نقدية في بنك الشركة لتوفير أموال كافية لسداد حقوق ورثة الشريك المتوفى أو رغبة منهم في المحافظة على رأس مال الشركة كما كان قبل الوفاة .

أما إذا تم الاتفاق على سداد المستحق للشريك المنفصل أو ورثة الشريك المتوفى على أقساط فإن المبلغ المؤجل سداداً يعتبر بمثابة قرض . فمثلاً لو تم الاتفاق على سداد حقوق ورثة الشريك المتوفى والتي تبلغ ٩٧٠٠ جنيهه على أساس دفع مبلغ ٣٧٠٠ جنيهه فوراً وسداد الباقي على ثلاثة أقساط سنوية بمعدل ٤% على الرصيد ، فيتم إثبات هذا الاتفاق على النحو التالي :

٩٧٠٠ من ح/ ورثة الشريك المتوفى

الى مذكورين

٣٧٠٠ ح/ البنك

٦٠٠٠ ح/ قرض ورثة الشريك المتوفى

ويتم إثبات سداد أقساط القرض في تواريخ الاستحقاق بجعل حساب القرض مدينا وجعل حساب البنك دائناً . أما فائدة القرض فيتم سدادها بجعل

حساب فائدة القرض مدينا وحساب البنك دائنا ثم تحميل الفائدة لحساب الأرباح والخسائر .

ومن الجدير بالذكر أن الشركاء الباقيين قد يقررون شراء حقوق الشريك المنفصل أو وريثة الشريك المتوفى ، أى سداد تلك الحقوق من أموالهم الخاصة بهدف المحافظة على رأس مال الشركة . فإذا قام الشركاء الباقيين بسداد المستحق للشريك المنفصل أو وريثة الشريك المتوفى مباشرة ، فلا تثبت واقعة السداد فى دفاتر الشركة ، وإنما يتم تعلية حقوق الشريك المنفصل أو وريثة الشريك المتوفى الى رأس أموال الشركاء الباقيين (كل حسب المبلغ الذى يقوم بدفعه) .

فإذا بلغت حقوق الشريك المنفصل ٦٥٠٠ جنيه مثلا ، وقام الشريكين الباقيين بدفعها مباشرة اليه حيث دفع له الشريك محمد مبلغ ٣٥٠٠ جنيه بينما دفع الشريك على الباقي ، فيتم اثبات سداد حقوق الشريك المنفصل على النحو التالى :

٦٥٠٠ من ح/ الشريك المنفصل

الى ح/ رأس مال الشركاء

٣٥٠٠ محمد

٣٠٠٠ على

تعاريف الفصل الثالث

التمريسن الأول :

خالد وسامح شركاء في شركة تضامن يعتسمون الأرباح والخسائر بنسبته
٣ : ٢ وذلك بعد احتساب مائدة على رأس المال بمعدل ٥% ومرب للشريك
خالد بواقع ١٠٠٠ جنيه سنويا .

وفي مايو سنة ١٩٧٩ أغلق الشركاء على تعديل أسس التوزيع لصالح
بالتساوى وان يكون معدل مائدة رأس المال ٦% ويحتسب مرب للشريك خالد
١٥٠٠ جنيه والشريك سامح ١٠٠٠ جنيه .

فإذا علمت أن رأس مال الشركاء خالد وسامح هو ٢٥٠٠٠ جنيه
٢٠٠٠ جنيه على الترتيب .

وأن الشركاء قرروا أن يمتد التعبير بأثر رجعى اعتبارا من ١ / ١ / ٧٨ .
المطلوب : اجراء فيود اليومية اللازمة لسوية استحقاق الشركاء علما بأن رصيد
ح/ الأرباح والخسائر عن سنة ١٩٧٨ بلغ ٨٠٠٠ جنيه .

التمريسن الثانى :

الآتى الميزانية العمومية لشركة التضامن المعروفة باسم شراكة
النهضة التجارية فى أول يناير ١٩٧٩ .

رأس مال الشركة	١٦٠٠٠ مبانى	
١٨٠٠ — مخصص اهلاك	١٢٠٠٠	٥٠٠٠ أ
٤٠٠٠ ب		١٤٢٠٠
٢٥٠٠ أثاث	٣٠٠٠ ج	
٤٠٠ — مخصص اهلاك		
٦٠٠٠ احتياطى عام		٢١٠٠
١٥٠٠ ح/ جارى أ	بضاعة	٣٧٠٠
٥٠٠ ح/ جارى ج	٤٢٠٠ مد ينون	
٥٢٠٠ دائنون	٣٠٠ — م. د. مشكوك فيها	
٣٣٠٠ أ د		٣٩٠٠
	١٢٠٠ أ و	
	٨٠ — م. فطيم أ و	
		١١٢٠
	نقدية فى البنك	١١٨٠
	ح/ جارى ب	٤٠٠
	شهرة محل	١٩٠٠
		<u>٢٨٥٠٠</u>
	<u>٢٨٥٠٠</u>	

بعد مرور الشركة على هذا التاريخ زيادة رأس مال الشركة الى مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه على أن يكون بالتساوى فيما بينهم وبغرض زيادة رأس المال

فقد أتحذ الشركاء الاجراءات التالية :

أولا : أن تستخدم الحسابات الجارية فى عملية الزيادة

ثانيا : تعلية الاحتياطى العام على رأس مال الشركاء مع العلم بأن نسبة

أ ، ح ٣ : ٣ : ٤ وعلماً بأن رصيد الاحتياطى العام فى ١ / ١ / ٧٧ كان

٣٩٥٢ وفت أن كانت نسبة التوزيع بالتساوى .

ثالثا : أعيد تقدير الاصول الملموسة على النحو التالى :

١- تقدر المباني بمبلغ ١٥٠٠ جنيه .

٢- اتضح أن مخصص أهلاك الأثاث أقل من اللازم بمبلغ ١٠٠ جنيه .

٣- هناك بضاعة مشتراة ملك الشركة وما زالت بالطريق ولم تفيد بالدفاتر .

وفيمتها بسعر السوق ٣٠٠ جنيه وبالتكلفة ٢٨٠ جنيه .

٤- مد رصيد العملاء بمبلغ ٣٥٠٠ جنيه وبلغت العيئة الحالية لأوراق القبض

٩٥ % .

رابعا : اعادة تقدير الشهرة بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه .

خامسا : الأخذ فى الاعتبار مصاريف مستحقة لم تكن مفيدة فى الدفاتر بمبلغ

٢٢٠ جنيه .

سادسا : للشركاء الحق فى سحب أو ايداع أو زيادة أو نقص رأس المال

نقدا فى بنك الشركة :

المطلوب :

١- تصوير حساب أعادة التقدير

٢- تصوير حساب / رأس المال

٣- تصوير حساب البنك •

٤- اعداد م • للشركة بعد زيادة رأس المال مباشرة •

التمرين الثالث :

الآتى الميزانية العمومية لشركة محسن ومتقال الذين يقتسمون الارباح

والخسائر بالتساوى •

رأس مال الشركاء :	٨٠٠٠	مبانى
محسن ٢٥٠٠٠	٧٠٠٠	آلات
متقال ١٥٠٠٠	٥٠٠٠	أثاث
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠	بضاعة
دائنون ٨٠٠٠	١٠٠٠	أ • وى
	٣٠٠٠	مدينون
	٣٠٠٠	جارى محسن
	٣٠٠٠	جارى متقال
	٣٠٠٠	"حسائر مرحلة"
	٩٠٠٠	بنك
٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	

وهى ذلك التاريخ أنغى الشركاء على تخصيص رأس مال الشركة الاجمالى

ليصبح ٢٥٠٠٠ مسم بينهما بنسبة ٣ : ٢ على التوالى على أن تستخدم

المصادر التالية :

١- الأرصدة المدينة للحسابات الجارية •

٢- يعاد تعديل أصول الشركة كالآتى :

مبانى ٦٥٠٠ آلات ٦٨٠٠ أثاث ٤٧٠٠ بضاعة ٧٠٠٠ مخصص

د • مشكوك فيها ٣٠٠ ، القيمة الحالية لأوراق القبض ٩٠٠ جنيه •

٣- يسحب أو يدفع كل شريك الزيادة أو النقص نقداً ببذك الشركة •

المطلوب :

• فيود اليومية والحسابات اللازمة لتسجيل تخفيض رأس المال •

التمرين الرابع :

الاتى الميزانية الافتتاحية لشركة التضامن صبحى ورشيد وذلك فى

١٩٢٨ / ١٢ / ٣١ •

رأس مال الشركة :	٧٥٠٠٠	أراضى ومبانى	
٨٠٠٠٠ صبحى	(١٥٠٠٠)	مخصص اهلاك	
٨٠٠٠٠ رشيد			٦٠٠٠٠
١٦٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	آلات	
احتياطي عام	٤٠٠٠٠	(١٠٠٠٠)	مخصص اهلاك
أرباح العام	٢٥٠٠٠		٤٠٠٠٠
داكنون	١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	سيارات
أ د	٥٠٠٠	(٥٠٠٠)	مخصص اهلاك
			٢٥٠٠٠
		بضاعة	٦٥٠٠٠
		٣٠٠٠٠	مدينون
		٥٠٠٠	م د م فيها
			٢٩٥٠٠
		أ د	١٠٠٠
		بذك	١٩٥٠٠
			٢٤٠٠٠٠
٢٤٠٠٠٠			

فإذا علمت أن :

- أولا : ينص عقد الشركة على توزيع الأرباح والخسائر بالتساوي .
 - ثانيا : أنه في ذلك التاريخ تقرر انضمام الشامي الى الشركة بالشروط الآتية:
 - ١- احتساب فائدة رأس المال بواقع ٥% ومرتب للشريك صبحى بواقع ٢٠٠ جنيه شهريا .
 - ٢- تقدر شهرة المحل بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه .
 - ٣- يعاد تغدير الأصول الملموسة كالآتي :
 - أراضي ومباني ٦٩٠٠٠ جنيه آلات ٣٦٠٠٠ جنيه سيارات ٢٢٠٠٠ جنيه بضاعة ٧١٠٠٠ جنيه .
 - كما تقرر اعتبار ٨٠٠ جنيه بمثابة ديون معدومة وفدت الديون الجيدة ، بمبلغ ٢٨٥٠٠ جنيه .
 - ٤- يكون للشامي $\frac{1}{3}$ رأس المال والأرباح بحيث تتعادل رؤوس الاموال مع نسبة توزيع الأرباح والخسائر .
 - ٥- يقدم الشريك الشامي سدادا لحصته الأصول الآتية :
 - آلات ٢٠٠٠٠
 - أثاث ٥٠٠٠
 - بضاعة ١٠٠٠٠
 - والباقي نقدا ببنك الشركة .
- فإذا علمت أن :

(١) الشركاء اتفقوا على أظهار الشهرة بالكامل فى الدفاتر بمناسبة

• انضمام الشريك الشامى

(٢) توزيع رصيد الاحتياطى العام

المطلوب الاول :

(١) اجراء قيود اليومية لتنفيذ الانقاي السابق

(٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بعد الانضمام مباشرة

المطلوب الثانى :

افترض فى التمرين السابق أن الشركاء اتفقوا على عدم أظهار الشهرة
بالدفاتر وبقا الاصول كلها بقيمها الاصلية وعدم توزيع رصيد الاحتياطى العام

(١) تحديد رأس مال الشريك الشامى ومقدار ما يدفعه للشركة

(٢) اجراء قيود الانضمام ، تصوير الميزانية الافتتاحية بعد الانضمام

التمرين الخامس :

فيما يلى الميزانية العمومية لشركة التضامن أ ، بالذيـن

يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ وذلك كما تظهر فى ١ / ١ / ٧٧

رأس مال الشركة:	شهرة	٥٠٠٠	
أ ٥٠٠٠٠	مبانى	٢٥٠٠٠	
ب ٣٠٠٠٠	آلات	١٥٠٠٠	
٨٠٠٠	أثاث	٨٠٠٠	
أحتياطى عام	بضاعة	٣٧٠٠٠	٩٠٠٠
دائنون	مد ينون	٦٠٠٠	٦٠٠٠
أ ٠	م ٠ م فيها	(٤٠٠)	٣٥٠٠
مصاريف مستحقة		٥٦٠٠	٥٠٠
جارى ب	أ ٠ ق	١٥٠٠	١٠٠٠
	(١٠٠) — مخصص قطع	١٤٠٠	
	أ ٠ مالية	٣٠٠٠	
	مصاريف مقدمة	١٠٠٠	
	بنك	٧٠٠٠	
	جارى أ	٢٠٠٠	
		<u>١٠٠٠٠٠</u>	<u>١٠٠٠٠٠</u>

وفى ذلك التاريخ تقرر انضمام (ج) للشركة بالشروط الآتية :

- (١) توزيع الأرباح والخسائر بالتساوى .
- (٢) تعتبر نسبة رأس مال الشركة متساوية مع نسبة الأرباح والخسائر .
- (٣) يعاد تقدير شهرة المحل بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مع بقائها فى الدفاتر

بقيمها الأصلية .

(٤) يبقى رصيد الاحتياطي العام في الدفاتر برصيد الميزانية .

(٥) يعاد تقدير الأصول الملموسة كالآتي :

آلات ١٨٠٠٠ جنيه أثاث ١٠٠٠٠ جنيه

بضاعة ٣٠٠٠٠ جنيه مد ينون ٥٥٠٠ جنيه

أ . مالية ٢٨٠٠ جنيه .

(٦) يقدم (ج) سداد لحصته الأصول التالية :

مبانى ٢٠٠٠٠

بضاعة ٥٠٠٠

والباقي نقداً ببذك الشركة

(٧) يقوم الشريكين أ ، ب بتسوية مستحقاتهم نقداً خارج الشركة

والطلوب :

(١) اجراء فيود اليومية اللازمة لتسجيل الانقاي السابق .

(٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة بعد الانصمام مباشرة .

التمرين السادس :

في ١ / ١ / ٧٠ تكونت شركة التضامن بين وليد وناجي بالشروط الآتية :

(١) رأس المال الاجمالي للشركة ٨٠٠٠٠ مقسم الى حصص بين الشريكين

بنسبة ٥ : ٣

(٢) يتم توزيع الارباح والخسائر كالآتي :

— بحسب فائدة على رأس المال بواقع ٦ ٪ سنوياً .

— يمنح الشريك ناجى مربيا سنويا قدرة ١٨٠٠ جنيه .

— يتم توزيع الارباح الباقية بالتساوى .

فاذا علمت أن :

(١) أن الشركة قد حصلت على قرض من سلام فى ١ / ١ / ٧٦ بمبلغ

٢٥٠٠٠ جنيه بمعدل ٨٪ سنويا .

(٢) أنه نظرا لحاجة الشركة لمصادر تمويل وعدم قدرتها على سداد القرض

فقد انغلق الشركاء فى ١٥ أبريل سنة ١٩٧٩ على انضمام سلام كشريك

بالشروط الآتية :

(—) تحويل قرض سلام الى رأس مال .

(—) تحسب فائدة على رأس المال بواقع ٤٪ .

(—) تمنح مرتبات لكل من وليد وناجى وسلام بواقع ١٢٠٠ ، ١٦٠٠ ، ٣٠٠٠

على التوالى .

(—) يتم توزيع الارباح والخسائر بعد ذلك بنسبة ٥ : ٣ : ٢ .

(٣) أن الشركاء انغلقوا على اعتبار انضمام سلام ناقد المفعول اعتبارا من

١ / ١ / ٧٧ .

(٤) أن أرباح سنة ١٩٧٧ ، سنة ١٩٧٨ كانت كالتالى :

١٩٧٧ ١٥٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٨ ١٨٠٠٠ جنيه

والمطلوب :

أجرا قیود اليومية لاثبات الاغاق السابق .

التدريب السابع :

حازم وصادق شريكين متضامين يقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٢: ١

وفیما یلی م • ع لشرکتہم فی ۲۸/۱۲/۳۱ •

رأس مال الشركة	آلات	٦٠٠٠٠
١٠٠٠٠٠ حازم	أثاث	١٠٠٠٠
٥٠٠٠٠ صادق	بضاعة	٨٠٠٠٠
احتياطي عام	مدينون	٣٠٠٠٠
٣٠٠٠٠	أ. ق.	١٠٠٠٠
جاري حازم	جاري صادق	٥٠٠٠
١٠٠٠٠	بنك	١٥٠٠٠
٢٠٠٠٠ دائنون		
٢١٠٠٠٠		٢١٠٠٠٠

وفى ذلك التاريخ وافق الشريكان على انضمام عاصم الى الشركة بالشروط

الآية :

(١) تفدر شهرة المحل بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيهه .

(٢) يعاد تقدير الأصول الملموسة كالآتي :

آلات ٧٥٠٠٠ أثاث ٧٠٠٠ بضاعة ٨٥٠٠٠ الديون الجيدة

• 7人 • • •

(٣) يشتري عاصم نصف رأس مال كل من الشريكين ويكون له نصف الأرباح .

والمطلوب :

أولا : اثبات انضمام الشريك عاصم وتحديد المبلغ الذى يسدده للشركاء
القدامى وذلك بغرض أن الشركة تغفوا على عدم إثبات الشهرة ، ويقا
الأصول بالدفاتر بقيمتها الأصلية وكذا رصيد الاحتياطي العام .

ثانيا : بغرض أن الشركة تغفوا على أن تصبح نسبة توزيع الأرباح والخسائر
٢ : ٢ : ٤ حدد المبلغ الذى يجب أن يحصل عليه كل من الشريكين
القدامى مع اجرا قيود اليومية اللازمة لإثبات انضمام الشريك عاصم .

ثالثا : افتراض أن الشركة تغفوا على تصبح نسبة التوزيع فيما بينهم جميعا
بالتساوى وحدد ما يجب أن يحصل عليه كل من الشركة القدامى وكذا
المبلغ الذى يدفعه الشريك عاصم .

رابعا : اثبات انضمام الشريك عاصم بغرض أن الشركة تغفوا على إثبات
الشهرة بالدفاتر وكذا تعديل الأصول الملموسة وتوزيع رصيد الاحتياطي
وتحديد المبلغ الذى يحصل عليه كل شريك .

التعريف الثامن :

عادل وجمال شركاء متضامنون يعنسمون الأرباح والخسائر بالتساوى بعد
احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٥٪ سنويا ومردب للشريك ب بواقع ٦٠٠
جنيه سنويا .

وفى ١٠ / ١ سنة ١٩٧٨ انضم لهم الشريك عاصم .

وتم تعديل أسس توزيع أ ح لتصبح كالآتى :

(١) فائدة رأس المال ٦% .

(٢) مرتبات عادل ١٢٠٠ جنيه ، جمال ٣٦٠٠ جنيه سنوياً .

(٣) الباقي يوزع بالتساوي .

فإذا علمت أن أرباح سنة ١٩٧٨ بلغت ١٢٠٠٠ جنيه .

وأن مبيعات الفترة قبل الانضمام تساوي مبيعات الفترة بعد الانضمام

وكانت رؤوس أموال الشركاء عادل ٣٠٠٠٠ جنيه

جمال ٢٠٠٠٠ جنيه

عصام ١٠٠٠٠ جنيه

المطلوب :

تصوير ح/ التوزيع المجزأ لتحديد نصيب كل شريك في أرباح العام

وتصوير ح/ جاری الشركاء .

التمرين التاسع :

الآتى ميزانية شركة جابر ، حامد ، فؤاد الذين يفتسمون الارباح

والخسائر بالتساوي بعد احتساب فائدة على رأس المال بواقع ٦% ومرتسب

لشريك جابر بواقع ٥٠ جنيه شهرياً .

م . ع لشركة جابر وحامد ومؤاد

في ١٢ / ٣١ / ١٩٧٨

رأس مال الشركة	شهرة	٤٠٠٠٠
جابر ٤٠٠٠٠	آلات	٢٥٠٠٠
حامد ٣٠٠٠٠	أثاث	٨٠٠٠
مؤاد ٢٠٠٠٠	مخزون سلعي	٢٧٠٠٠
٩٠٠٠٠	مديون	١٥٠٠٠
احتياطي عام	جاري الشريك مؤاد	١٦٠٠
جاري الشركة	بنك	٨٠٠٠
جابر ٣٠٠٠	مرتب جابر	٤٠٠
حامد ١٥٠٠		
صافي أرباح العام		١٢٠٠٠
دائنون ٥٠٠٠		
١٢٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠

فإذا علمت أن الشريك مؤاد توفي بتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٩٧٨ وبمناسبة

الوفاة تم الاتي :

(أ) اميد تعدير أصول الشركة كالآتي :

آلات ٢٤٠٠٠ مخزون ٣٠٠٠٠ أثاث ١٠٠٠٠

مديون ١٢٦٠٠ شهرة محل ٥٥٠٠٠

(ب) اعين لسريدين جابر وحامد على مايلي :

- ١- تخفيض قيمة الاحتياطي العام بنصيب الشريك المتوفى فقط .
- ٢- عدم تعديل قيمة الشهرة في الدفاتر .
- ٣- تعديل نسبة الارباح والخسائر بين الشريكين جابر وحامد لتصبح ٢ : ١ على التوالي .
- ٤- أن يتم تعديل مراكز الشركاء الباقيين على قيد الحياة عن طريق حساباتهم الجارية .
- ٥- أن يتم تعديل قيم الأصول الملموسة لظهارها بقيمتها الحقيقية .

المطلوب :

(١) تصوير الحسابات اللازمة لاثبات وفاة الشريك علما بأن الشركة قد قبلت كمبالاة لأمر الورثة بالمبلغ المستحق لهم .

(٢) اثبات وفاة الشريك بفرض أن الشركاء الباقيين قاموا بشراء حقوق ورثة الشريك المتوفى بالتساوي

الفصل الرابع التصفية والإندماج

١ - مقدمة :

أشرنا في الفصل الأول إلى خاصية الأجل المحدود لشركات التضامن والتوصية البسيطة ، حيث ذكرنا أن الشركة تنقضى في حالة وفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء . إلا أن انقضاء الشركة في مثل هذه الحالات لا يؤدي بالضرورة إلى حلها وتصفية أعمالها ، حيث يمكن للشركاء الباقين الاتفاق على استمرار الشركة فيما بينهم . ولقد استندت معالجتنا في الفصل السابق إلى افتراض انعقاد إرادة الشركاء إلى استمرار أعمال الشركة رغم توافر سبب من أسباب انقضائها . ولذا فإننا سنخصص هذا الفصل لمعالجة حالة تصفية الشركة إذا ما توافر سبب من أسباب انقضائها .

ويتم انقضاء شركة التضامن أو التوصية البسيطة وتصفيتها لأسباب عديدة تتمثل فيما يلي : (١) انقضاء أجل الشركة المنصوص عليه في العقد ، أو تحقيق الغرض الذي قامت من أجله ، (٢) اغتياق الشركاء على حل الشركة قبل انقضاء أجلها أو تحقيق الغرض منها ، (٣) هلاك مال الشركة جميعه أو جزئ كبير منه بحيث يستحيل استمرارها ، (٤) اجتماع حصص رأس المال في يد شخص واحد ، (٥) صدور حكم قضائي بحل الشركة وتصفيتها ، (٦) انسحاب أحد الشركاء أو وفاته أو إفلاسه أو اعساره أو الحجر عليه ما لم يكن هناك اغتياق بين الشركاء الباقين على استمرار الشركة فيما بينهم ، (٧) اندماج الشركة في شركة أخرى .

وتعنى تصفية الشركة انها " نشاطها وبيع أصولها وسداد التزاماتها نحو الغير وتوزيع ما يتبقى من نقدية على الشركاء " . وقد يتم بيع الشركة كوحدة واحدة بحيث يحصل المشتري على الأصول ويتعهد بسداد الالتزامات ، أو قد يتم بيع الأصول وحدها من خلال صفقة واحدة أو بيع الأصول كل على حده أو على عدة صفقات ، ثم يتم سداد التزامات الشركة قبل الغير من النقدية المحصلة . ومن ناحية أخرى فان الأرباح والخسائر المترتبة على تصفية الشركة أو بيع أصولها يتم توزيعها أو تحميلها للشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، ويتم بعد ذلك توزيع المتبقى من النقدية بين الشركاء وفقا لحقوق كل شريك في الشركة . ويطلق على الفترة التي يتم خلالها بيع الأصول وسداد الالتزامات مرحلة التصفية . وقد تستغرق مرحلة التصفية فترة قصيرة من الزمن أو تستغرق عدة سنوات . ولذلك قد يقرر المصفي أن ينتظر حتى يتم بيع جميع الأصول وسداد جميع الالتزامات تجاه الغير قبل أن يقوم بتوزيع أى مبالغ نقدية على الشركاء ، أو قد يقرر المصفي بعد سداد الالتزامات تجاه الغير ولكن قبل أن يتم بيع جميع الأصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية بصفة نهائية أن يقوم بتوزيع مبالغ نقدية على الشركاء سدادا لحقوقهم كلما توفرت بعض النقدية من عمليات بيع الأصول . ويطلق على الحالة الأولى التصفية السريعة أو الفورية بينما يطلق على الحالة الثانية التصفية التدريجية .

وسنتناول في هذا الفصل اجراءات التصفية ، وتعيين وعزل ومهام المصفي ، وتحديد حقوق الشركاء وأولويات توزيع النقدية ، وفائده وحسابات التصفية ، والمعالجة المحاسبية للحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية ، والمعالجة المحاسبية للتصفية التدريجية ، واندماج شركة التضامن في شركة أخرى .

٢ - اجراءات التصفية :

عند ما يتخذ قرار بتصفية شركة تضامن أو توصية بسيطة لأي سبب من الأسباب ، فلا بد من بيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها قبل الغير وتحديد نتائج أعمالها عن الفترة قبل تاريخ التصفية وسداد التزامات الشركة قبل الغير وتوزيع أو تحميل الشركاء بأرباح أو خسائر التصفية وأرباح أو خسائر أعمالها عن الفترة قبل بدء التصفية بهدف تحديد حقوق كل شريك . وتنتهى عملية التصفية بسداد حقوق الشركاء واقتال السجلات المحاسبية للشركة . ويجب من الناحية القانونية شهر انقضاء الشركة خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الانعضاء .

ولا يترتب على انقضاء الشركة انقضاء شخصيتها المعنوية حيث تبقى للشركة شخصيتها المعنوية خلال مرحلة التصفية وبالقدر اللازم لاتمام عملية التصفية . فيمكن للشركة المنقضية خلال مرحلة التصفية الاستمرار فى عملياتها بالقدر اللازم لانها معاملاتها التى بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية فقط ولا يجوز لها البدء فى أعمال جديدة . ويكون للشركة المنقضية خلال مرحلة التصفية حق التقاضى ويكون للغير حق مقاضاتها ويجوز أيضا شهر اغلاسها . هذا وتنتهى الشخصية المعنوية للشركة بانتهاء مرحلة التصفية وسداد حقوق الشركاء .

٣ - تعيين وعزل ومهام المصطفى :

يتولى شخص أو أكثر القيام بأعمال التصفية وإدارة شئون الشركة خلال مرحلة التصفية يطلق عليه المصطفى . وقد ينص عقد الشركة على تحديد شخصية المصطفى بأن يكون مدير الشركة نفسه أو أحد الشركاء أو من غيرهم . وفى حالة عدم وجود نص فى العقد فلغالبية الشركاء الحق فى تعيين المصطفى ، وإذا لم ينص غالبية الشركاء فامنت المحكمة بتعيين المصطفى .

ويتولى المصطفى منذ تعيينه إدارة أعمال الشركة حيث يقوم باتمام الأعمال التى بدأت قبل اتخاذ قرار التصفية دون البدء فى أعمال جديدة ما لم تكن لازمة لاتمام أعمال سابقة لقرار التصفية . ويتولى المصطفى مهمة بيع أصول الشركة الثابتة والمنقولة وتحصيل حقوقها قبل الغير والوفاء بديون الشركة تجاه الغير ، كما يقوم بتحديد نتائج التصفية من ربح أو خسارة وتوزيعه أو تحميله للشركاء ، وتحديد حقوق الشركاء وتوزيع ما يتبقى من النقدية بينهم . ويقوم المصطفى بتمثيل الشركة أمام القضاء سواء كانت مدعية أو مدعى عليها وذلك باعتباره وكيلًا عن الشركة . ويجب على المصطفى أن يراعى فى قيامه بمهامه صالح الشركة دائما واتمام عملية التصفية بأقل خسائر ممكنة . ويتقاضى المصطفى أتعابا عن قيامه بمهام التصفية يتم تحديدها بالاتفاق أو بحكم المحكمة . وتعد أتعاب المصطفى وكذلك كل ما ينفقه فى أعمال التصفية معارة على غيرها من التزامات الشركة ويتم استيفاؤها قبل سائر الديون . ويجوز لغالبية الشركاء عزل المصطفى اذا أساء التصرف عند قيامه بمهامه اذا كان تعيينه قد تم بناء على اتفاقهم ، كما يجوز للمحكمة فى جميع الأحوال عزل المصطفى .

٤ — أولويات توزيع أموال الشركة :

كما سبق وأوضحنا فان المصطفى يقوم ببيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها لدى الغير واستخدام هذه المتحصلات النقدية بالإضافة لرصيد النقدية فى الصندوق والبنوك لسداد التزامات الشركة قبل الغير ثم حقوق الشركاء . ويجب أن يلتزم المصطفى بترتيب السداد وفقا للأولويات التى يحددها القانون . وفيما يلى أولويات السداد حسب ترتيبها وفقا للقواعد القانونية المعمول بها فى مصر:

- أ - أتعاب المصفى ومصاريف التصفية ، حيث نمتاز عن سائر التزامات الشركة .
- ب - الديون الممتازة : وتتمثل فى المصروفات القضائية والضرائب والمبالغ المستحقة للخدم والكتبه والعمال من أجورهم ورواتبهم عن الستة أشهر الأخيرة وثمان البذور والسماذ وغيره من مواد التخصيب وايجار المباني وايجار الاراضى الزراعية عن سنتين أو لمدة الايجار أيهما أقبل وكل حق آخر للمؤجر بمقتضى عقد الايجار والديون المضمونة برهن أو اختصاص أو امتياز عقارى مرتبة بحسب الأسبقية فى شهر التأمين العينى الخاص بكل منها .
- ج - الديون العادية المستحقة لدائى الشركة بما فى ذلك الديون المثبتة بأوراق تجارية (أوراق الدفع) ، وتعامل جميع هذه الديون على قدم المساواة ، وتجدر الإشارة هنا الى أنه اذا لم تكن أموال الشركة للوفاء بهذه الديون فان للدائنين الحق فى استيفاء ما تبقى لهم من الأموال الخاصة للشريك أو الشركة المتضامنين .
- د - قرض الشريك : ويلى فى الأولوية الديون العادية ولكنه يتقدم على باقى حقوق الشركة ، الا أنه - استثناء من هذه القاعدة - يجوز من الناحية العملية عدم سداد جز من أو كل قرض الشريك المتضامن وذلك استيقا لعد يونية الشريك قبل الشركة اذا ما أسفرت عملية التصفية عن خسائر تستوجب وتزيد عن كافة حقوق الشريك بحيث يصبح رصيد حساب رأسماله مدينا . وسوف نتناول هذه الحالة فيما بعد .
- هـ - حقوق الشركة : يتم سداد حقوق الشركة بعد سداد جميع البنود السابقة وذلك طبقا لحقوق كل شريك فى الشركة (محددة على النحو المشار

اليه فى البند التالى () • وقد يتم الوفاء بحقوق الشركاء نقدا أو عن طريق

توزيع بعض الأصول العينية على الشركاء •

٥ - تحديد حقوق الشركاء :

تتمثل حقوق الشريك التى يجب الوفاء بها - اذا ما تبقت أموال بعد سداد جميع التزامات الشركة بما فى ذلك قرض الشريك - فى رصيد حساب رأسماله ، ونصيبه فى الأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ونصيبه فى الأرباح والخسائر المحققة من أعمال الشركة عن الفترة من بداية السنة المالية التى تمت خلالها التصفية وحتى تاريخ التصفية وذلك أيضا وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ورصيد حسابه الجارى ، ورصيد مسحوباته ، ونصيبه فى الأرباح والخسائر الناتجة عن تصفية الشركة والمحققة نتيجة بيع الأصول وتحصيل الحقوق وسداد الالتزامات وذلك وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر •

وكقاعدة أساسية فانه لابد من تحديد وتوزيع الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التصفية على الشركاء قبل توزيع أى نقديّة أو أصول عينية عليهم • فحق الشريك قبل الشركة لا يمكن تحديده بصفة نهائية الا بعد تحديد نصيبه من أرباح أو خسائر التصفية وتعليتها أو تحميلها لحساب رأسماله • ان عدم الالتزام بهذه القاعدة قد يؤدى الى توزيع أموال لأحد الشركاء بأكثر مما يستحق ، وإذا حدث وكان هذا الشريك غير قادر على رد ما حصل عليه بالزيادة وبدون وجه حق ، فان ذلك سيعود بالضرر على باقى الشركاء ، ومن ثم فقد يصبح الشخص الذى قرر التوزيع الخاطى مسئولا مسئولية شخصية عن ما لحق بالشركاء الآخرين من الضرر •

٦ - قائمة وحسابات التصفية :

سبق أن أشرنا الى أن عملية التصفية تتضمن بيع أصول الشركة وتحصيل حقوقها وسداد التزاماتها . وتعتبر الخطوة الأولى هي تحديد أرباح أو خسائر التصفية والناجمة أساسا من عملية أو عمليات بيع الأصول (حيث قد يتم بيع الأصول صفقة واحدة أو على صفقات متعددة) . ولتحديد أرباح أو خسائر التصفية يستخدم حساب يطلق عليه حساب التصفية . ويمكن التفرقة في هذا المصدد بين حالتين : أولاها هي حالة بيع الأصول صفقة واحدة ، وثانيتهما هي حالة بيع الأصول كل على حدة من خلال صفقات متعددة .

وفي الحالة الأولى يتم جعل حساب التصفية مدينا بالقيم الدفترية للأصول مقابل جعل حسابات الأصول المختلفة دائنة ، كما يتم جعل حساب التصفية دائنا مقابل جعل حسابات المخصصات المرتبطة بالأصول مدينة . كما يجعل حساب التصفية دائنا بالمبلغ النقدي المتحصل عليه من بيع الأصول مقابل جعل حساب البنك مدينا . كما يجعل حساب التصفية مدينا مقابل جعل حسابات مصاريف التصفية وأتعاب التصفية دائنة . ويمثل رصيد حساب التصفية أرباح أو خسائر التصفية والتي يتم تعليلها أو تحميلها للشركة حسب نسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وذلك بجعل حساب التصفية مدينا أو دائنا مقابل جعل حساب رأس مال الشركة دائنا أو مدينا حسب الحالة . ويظهر حساب التصفية تبعا لما تقدم على الصورة التالية :

ح / التصفية

xx	الى ح/ الأصل	xx	من ح/ مخصص هلاك الأصل
xx	الى ح/ الأصل	xx	من ح/ مخصص ديون مشكوك فيها
	(باقى الأصول)		
x	الى ح/ مصاريف التصفية	xxx	من ح/ البنك
x	الى ح/ أتعاب المصفي		
x	الى ح/ رأس مال الشركاء	x	أو من ح/ رأس مال الشركاء
	(أرباح التصفية)		(خسائر التصفية)
xx		xx	

أما في حالة بيع كل أصل على حدة فيمكن اتباع أحد طريقتين .
وتتماثل قيود اليومية في ظل الطريقة الأولى مع قيود اليومية السابق بيانها في
حالة بيع الأصول صفقة واحدة ، مع اختلاف وحيد هو تعدد فيود اليومية المتعلقة
بتحصيل أثمان بيع الأصول ، حيث يجعل حساب البنك لدينا ويجعل حساب
التصفية دائنا يثن بيع الأصل (أو المبلغ المحصل استيفاءً للحق) في كل مرة
على حدة ، بدلا من جعل حساب البنك لدينا وجعل حساب التصفية دائنا
مرة واحدة بالقيمة الاجمالية المحصلة . وعليه فان حساب التصفية يظهر بنفس
الصورة السابقة مع اختلاف واحد هو تعدد الفيود المرحلة للجانب الدائن
والخاصة بتحصيل المبالغ النقدية .

ويمكن اتباع طريقة أخرى في حالة بيع كل أصل على حدة ، حيث يتم
تحديد ربح أو خسارة بيع الأصل أولا ، ثم يتم اقفال الربح أو الخسارة المحققة
في حساب التصفية . فكلما تم بيع أحد الأصول الثابتة يتم اقفال مخصص هلاك

الأصل فى حساب الأصل بجعل الحساب الأول مدينا وجعل الحساب الثانى دائنا ، ويتم جعل حساب البنك مدينا وجعل حساب الأصل دائنا . ويمثل الرصيد المدين لحساب الأصل الخسارة الناتجة عن بيع الأصل ويتم اقفالها فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب الأصل دائنا وجعل حساب التصفية مدينا . أما اذا أسفرت عملية البيع عن تحقيق ربح (أى أن رصيد حساب الأصل يكون دائنا) فيجعل حساب الأصل مدينا ويجعل حساب التصفية دائنا . وعند بيع المخزون السلعى يجعل حساب البنك مدينا ويجعل حساب المخزون السلعى دائنا ، ويقل الربح (أو الخسارة) الناتجة فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب المخزون السلعى مدينا (أو دائنا) مقابل جعل حساب التصفية دائنا (أو مدينا) . ويتم اثبات بيع الأوراق المالية ومعالجة الربح أو الخسارة الناتجة بنفس الطريقة المتبعة فى حالة المخزون السلعى ، مع اقفال حساب مخصص هبوط الأسعار (ان وجد) فى حساب التصفية بجعل الحساب الأول مدينا وجعل الحساب الثانى دائنا . أما بالنسبة للمدينون وأوراق القبض فيتم اثبات التحصيل بالطريقة المعروفة . واذا كان المبلغ المحصل من المدينون أقل من قيمة الديون المستحقة فان الفرق يقل فى حساب التصفية وذلك بجعل حساب المدينون دائنا وجعل حساب التصفية مدينا ، كما يتم اقفال رصيد حساب مخصص الديون المشكوك فيها بجعله مدينا مقابل جعل حساب التصفية دائنا . ومن الجدير بالذكر أنه اذا أسفرت عملية سداد الدائنين عن الحصول على خصم نقدي فان قيمة هذا الخصم يتم اقفالها فى حساب التصفية باعتبارها ربحاً وذلك بجعل حساب الدائنين مدينا وجعل حساب التصفية دائنا . وكما هو الحال دائما يتم جعل حساب التصفية مدينا وحساب مصاريف التصفية وأتعاب المصطفى دائنة ،

ثم يتم اقفال رصيد حساب التصفية ربحا كان أو خسارة (موزعا طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) فى حساب رأس مال الشركة . ويتخذ حساب التصفية فى هذه الحالة الصورة التالية :

ح/ التصفية

x	الى ح/ الأصل الثابت (خسارة)	x	من ح/ الأصل الثابت (ربح)
• • •	(باقى الأصول الثابتة)	• • •	(باقى الأصول الثابتة)
x	الى ح/ المخزون (خسارة)	x	من ح/ المخزون (ربح)
x	الى ح/ أوراق مالية (خسارة)	x	من ح/ أوراق مالية (ربح)
x	الى ح/ مد يئون (مبلغ غير محصل)	x	من ح/ مخصص هبوط أسعار أوراق مالية
x	الى ح/ مصاريف التصفية	x	من ح/ م • د • م • فيها
x	الى ح/ أتعاب المصنفى	x	من ح/ دائنون (خصم نقدى)
x	الى ح/ رأس مال الشركة أ و (ربح تصفية)	x	من ح/ رأس مال الشركة (خسارة تصفية)
xx		xx	

وبتحديد أرباح أو خسائر التصفية وتوزيعها أو تحميلها للشركة (طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم) واقفالها فى حساب رأس مال الشركة . تنتهى الخطوة الأولى فى عملية التصفية . ويقوم المصنفى فى هذه الحالة - وقبل القيام بالخطوة الثانية وهى توزيع النقدية - بتحديد حقوق الشركة ، وذلك عن طريق اقفال الحسابات التى تمثل حقوق الشركة قبل الشركة فى الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركة ، واقفال الحسابات التى تمثل التزامات

الشركة تجاه الشركة في الجانب المدين من حساب رأس مال الشركة • وفيمسا
يلس صورة افتراضية لحساب رأس مال الشركة •

ح/ رأس مال الشركة

بيان	أ	ب	ج	د
رصيد	x	x	x	x
من ح/ احتياطي	x	x		
من ح/ مرتب الشريك أ	x			
من ح/ فائدة رأس المال	x			
من ح/ توزيع أرباح وخسائر	x			
من ح/ جاري الشركة				
رصيد				

ويلاحظ عند تصوير حساب رأس مال الشركاء لتحديد حقوق الشركاء ما يلي :

١ - أن أرصدة حسابات مسحوبات الشركاء وفائدة المسحوبات والأرصدة المدبنة للحسابات الجارية وخسائر التصفية (موزعة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر بين الشركاء) يتم ائصالها في الجانب الدين من حساب رأس مال الشركاء .

٢ - إذا احتفظ أحد الشركاء لنفسه بأحد أو بعض الأصول (مثل السيارة والأثاث) فإن حساب رأس مال الشريك يجعل مدبناً بالقيمة المتفق عليها كئتم لتلك الأصول مقابل جعل حساب التصفية دائناً . وغنى عن القول أن حساب التصفية يجعل مدبناً بالقيم الدفترية لتلك الأصول مقابل جعل حسابات الأصول التي حصل عليها الشريك دائنة .

٣ - يتم توزيع الاحتياطيات والأرباح المحجوزة على الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم ، وذلك بجعل حسابات الاحتياطيات والأرباح المحجوزة مدبنة وجعل حساب رأس مال الشركاء دائناً . وفي حالة وجود خسائر مرحلة يجعل حساب رأس مال الشركاء مدبناً (طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر) مقابل جعل حساب الخسائر المرحلة دائناً .

٤ - يتم ائصال حساب مرتب الشريك في الجانب الدائن من حساب رأسماله وذلك عن الفترة من بداية السنة المالية التي تمت خلالها التصفية وحتى تاريخ التصفية ، إذا لم يكن الشريك قد سحب قيمة هذا المرتب حتى الآن .

٥ - يتم ائصال فائدة رأس المال في الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء وذلك أيضاً عن الفترة من بداية السنة المالية وحتى تاريخ التصفية .

٦- يتم توزيع الأرباح المحققة من عمليات الشركة عن الفترة حتى تاريخ التصفية (أو المتبقى منها بعد تحميل المرتبات وفائدة رأس المال إذا كان عقد الشركة ينص على احتسابها) طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر، وذلك بجعل حساب توزيع الأرباح والخسائر مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركة دائناً • أما إذا أسفرت عمليات الشركة عن الفترة حتى تاريخ التصفية عن تحقيق خسائر فيتم تحميلها للشركة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر وذلك بجعل حساب رأس مال الشركة مدينا مقابل جعل حساب توزيع الأرباح والخسائر دائناً •

٧- إذا أسفر تحديد حقوق الشركة عن وجود رصيد مدين لحساب رأس مال أحد الشركاء، فإن هذا الشريك يقوم بسداد الرصيد المدين للشركة أما الارصدة الدائنة لحسابات رؤوس أموال الشركة فلا يتم سدادها إلا بعد سداد جميع التزامات الشركة وفقاً للأولويات السابق بيانها •

٨- بالنسبة لقرض الشريك فلقد سبق ورأينا أن له أولوية السداد على باقى حقوق الشركة، ولهذا السبب لا يتم أقال رصيد حساب القرض فى حساب رأس المال • ومع ذلك فإن أسفرت عملية تحديد حقوق الشريك عن وجود رصيد مدين لحساب رأسماله فعادة ما يتم اقال جز من أو كل رصيد حساب قرض الشريك (طبقاً لمقتضى الحالة) فى حساب رأسماله • ويظل للشريك الأولوية فى الحصول على مابقى من رصيد حساب القرض قبل سداد الارصدة الدائنة لحسابات رؤوس أموال باقى الشركة •

وبعد أن يتم تحديد حقوق الشركة تبدأ الخطوة الثانية والهامة فى عملية

التصفية وهي استخدام الأموال المتاحة في سداد التزامات الشركة تجاه العير
وحقوق الشركاء طبقاً للأولويات السابق الإشارة إليها • وتجدر الإشارة إلى أن
المصفي عادة ما يودع النقدية الموجودة في خزانة الشركة في البنك وكذلك ما يتم
تحصيله مقابل بيع الأصول أو استيفاء حقوق الشركة قبل الغير • ويتم توزيع
النقدية طبقاً لأولويات السداد أيضاً عن طريق الحساب الجاري بالبنك • وعادة
ما يعد المصفي قائمة يوضح فيها حركة النقدية خلال عملية التصفية يطلق عليها
قائمة التصفية • ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة هي تسجيل بياني لحركة
النقدية لا يغني عن تصوير حساب البنك • وفيما يلي صورة لقائمة التصفية •

قائمة التصفية

	نقدية	أصول أخرى	ديون ممتازة	ديون عادية	قرص الشريك	رأس مال الشركة ونسب التوزيع		
						أ %٢٠	ب %٣٠	ج %٥٠
١- الأرصدة قبل التصفية	x	x	x	x	x	x	x	x
٢- بيع الأصول بربح	x	(x)				x	x	x
الرصيد	x		x	x	x	x	x	x
٣- تحميل الشركاء بمصاريف التصفية			x			(x)	(x)	(x)
الرصيد	x		x	x	x	x	x	x
٤- سداد مصاريف التصفية والديون الممتازة	(x)		(x)					
الرصيد	x			x	x	x	x	x
٥- سداد الديون العادية	(x)			(x)				
الرصيد					x	x	x	x
٦- سداد قرص الشريك	(x)							
الرصيد					x	x	x	x
٧- سداد حقوق المرتدين						x	(x)	(x)

وبلاحظ على اعداد قائمة التصفية مايلى :

أ- يتم فى الخطوة رقم (١) اظهار أرصدة الأصول قبل عملية التصفية فى خانتين ، احداها للرصيد النقدية والأخرى لمجموع أرصدة الأصول الأخرى بخلاف النقدية. كما يتم اظهار أرصدة الخصوم قبل التصفية فى عدة خانات ، يخصص احداها للديون الممتازة ، وتخصص خانة أخرى للديون العادية ، وتخصص خانة ثالثة لقرض الشريك ، وتخصص عدة خانات لأرصدة حساب رأس مال الشركاء . ومن الجدير بالذكر أن أرصدة حساب رأس مال الشركاء تمثل الارصدة بعد اقفال جميع الحسابات الخاصة بتحديد حقوق الشركاء ولكن قبل تعلية (أو تحميل) أرباح (أو خسائر) التصفية .

ب- يتم فى الخطوة رقم (٢) اظهار نتيجة بيع الأصول المختلفة وتحصيل حقوق الشركة قبل الغير وذلك عن طريق تسجيل قيمة المتحصلات النقدية فى خانة النقدية ، ومجموع القيم الدفترية للأصول المباعة والديون فى خانة الأصول الأخرى . ولقد افترضنا فى القائمة السابقة أن هذه العملية قد أسفرت عن تحقيق أرباح (المتحصلات النقدية أكبر من القيم الدفترية) ولذا تم توزيع الأرباح على الشركاء (كل فى خانتها) طبقا للنسب توزيع الأرباح والخسائر . وغنى عن القول أنه لو أسفرت هذه العملية عن تحقيق خسائر فيتم أيضا تحميلها للشركاء كل فى خانتها ، حيث تؤدي لانتفاص أرصدة رؤوس أموال الشركاء .

ج- يتم فى الخطوة رقم (٣) تحميل الشركاء بقيمة مصاريف التصفية واتعنا به المصفى وذلك طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم . ولقد أدرجت

مصاريف واتعاب التصفية ضمن الديون الممتازة رغم أولوية سدادها على تلك الديون ، ولا حاجة للقول بأنه إذا لم تكفى الأموال المتاحة فيجب أن تسدد أولا مصاريف وأتعاب التصفية ويوزع ما تبقى على أصحاب الديون الممتازة . كما تجد الإشارة الى أن الخطوتين (٢) ، (٣) تمثلان نتيجة التصفية (رصيد حساب التصفية) .

د - يتم فى الخطوات من (٤) الى (٧) سداد الالتزامات وحقوق الشركاء وفقا للأولويات السابق الإشارة إليها .

ونتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية للحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية ، على أن نتناول فيما بعد المعالجة المحاسبية للتصفية التدريجية ، والمعالجة المحاسبية لاندماج شركة التضامن فى شركة أخرى .

٧- الحالات المختلفة للتصفية السريعة أو الفورية :

قد تسفر عملية التصفية كما سبق وأشارنا عن تحقيق أرباح أو خسائر تصفية ويمكن تحديد الحالات المختلفة التى قد تواجه المصطفى على النحو التالى :

أ- أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق أرباح تصفية .

ب- أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع كفاية ارصدة رؤوس الأموال لاستيعاب تلك الخسائر .

ج- أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية ولا تكفى ارصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء لاستيعاب انصبتهم من الخسائر ، مع أفتراس أن جميع الشركاء مؤسرين أى قادرين على سداد الارصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم .

د — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع عدم كفاية أرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء لاستيعاب أنصبتهم من الخسائر ، مع افتراض أعسار شريك أو أكثر أى عدم قدرتهم على سداد الأرصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم .

هـ — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع افتراض أن الشركة معسرة (أى لا تكفى أموالها لسداد حقوق دائنيها) ولكن مع افتراض أن أحد أو بعض أو كل الشركاء المتضامنين موسرين .

و — أن تسفر عملية التصفية عن تحقيق خسائر تصفية مع افتراض أن الشركة معسرة وأن الشركاء معسرون .

وسنتناول بالتوضيح كل من الحالات السابقة ، مع تخصيص بند مستقل لتوضيح المعالجة المحاسبية فيما يتعلق بالشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة .

٧ — أ — التصفية مع تحقيق أرباح تصفية :

يترتب على بيع الأصول (فى مجموعها) بأكثر من صافى قيمتها الدفترية تحقق أرباح تصفية . وتوزع الأرباح الناتجة فى هذه الحالة على الشركاء بنسبة توزيع الأرباح والخسائر فيما بينهم أو طبقا لشروط العقد إذا نص على خلاف ذلك فى حدود القانون .

ولنفترض أنه تقرر فى ٥ / ٦ / ٧٨ تصفية شركة التضامن محمود وحسن زسين الأخير مصفيا معايل أتعاب قدرها ٦٠٠ جنيه .

وبعد أتمام عمليات الجرد وتسوية الحسابات وافعالها وتصوير الحسابات الختامية والميزانية العمومية في ذلك التاريخ ظهرت الميزانية العمومية للشركة على النحو التالي :

رأس مال الشركاء	١٥٢٠٠٠	مبانى	٧٠ ٠٠٠
٨٠٠٠٠ محمود		آلات	٥٠ ٠٠٠
٧٢٠٠٠ حسن		أثاث	١٢٠٠٠
عرض الشريك محمود	٥٠٠٠	مخزون سلعى	٢٨٠٠٠
جارى الشريك حسن	٣٠٠٠	٤٢٠٠٠ مد ينون	
دائون	٧٨٠٠٠	٢٠٠٠ م د م — فيها	٤٠ ٠٠٠
مصرفات مستحقة	١٢٠٠٠	بنك	٤٤٠٠٠
		صندوق	٦٠٠٠
	٢٥٠٠٠٠		٢٥٠٠٠٠

هذا وقد كان الشركاء يفتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى .
وقد تم بيع الأصول الثابتة والمخزون صفقة واحدة بمبلغ ١٩١٥٠٠ جنيهه
(ويتضمن مقابل لشهرة المحل ٩٠٠٠ جنيهه) أما المد ينون فقد تحصل
منهم مبلغ ٣٩٥٠٠ جنيهه وثبت أن الباقى لا يمكن تحصيله وبلغت مصاريف التصفية
١٢٠٠ جنيهه .

ويتم تصوير الحسابات اللازمة لتصفية الشركة على النحو التالى :

ح / التصفية

٧٠٠٠٠	الى ح / مبانى	٢٠٠٠	من ح / مخصص ديون
٥٠٠٠٠	الى ح / آلات		مشكوك فى تحصيلها
١٢٠٠٠	الى ح / اثاث	١٩١٥٠٠	من ح / البنك
٢٨٠٠٠	الى ح / مخزون سلعى	٣٩٥٠٠	من ح / البنك
٤٢٠٠٠	الى ح / مد ينون		
١٢٠٠	الى ح / مصاريف التصفية		
٦٠٠	الى ح / أتعاب المصفى		
٢٩٢٠٠	الى ح / رأس مال		
	الشركاء		
	١٤٦٠٠ محمود		
	١٤٦٠٠ حسن		
٢٣٣٠٠٠		٢٣٣٠٠٠	

ويلاحظ أنه من الممكن ائقال رصيد مخصص اند يون المشكوك فى تحصيلها
فى حساب المد ينون بجعل الحساب الأول مد ينا والثانى دائنا ثم ائقال رصيد
حساب المد ينون (٤٠٠٠٠ جنيه) فى حساب التصفية . وبالنسبة للأصول
الثابتة فاما أن يجعل حساب التصفية مد ينا بالقيمة الدفترية للأصل ويجعل
حساب الأصل دائنا وائقال رصيد حساب مخصص الاهلاك الخاص بالأصل فى
الجانب الدائن من حساب التصفية أو أن يتم ائقال رصيد حساب مخصص
الاهلاك فى حساب الأصل أولا (بجعل حساب مخصص الاهلاك مد ينا وحساب

الأصل دائنا) ثم أقفال صافى قيمة الأصل الدفترية بعد ذلك فى حساب
التصفية .

ح/ البنك

الرصيد	٤٤٠٠٠	من ح/ مصاريف التصفية	١٢٠٠
الى ح/ الصندوق	٦٠٠٠	من ح/ أتعاب المصنفى	٦٠٠
الى ح/ التصفية	١٩١٥٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة	١٢٠٠٠
الى ح/ التصفية	٣٩٥٠٠	من ح/ دائنون	٧٨٠٠٠
		من ح/ قرص الشريك محمود	٥٠٠٠
		من ح/ رأس مال الشركاء	١٨٤٢٠٠
		محمود	٩٤٦٠٠
		حسن	٨٩٦٠٠
	٢٨١٠٠٠		٢٨١٠٠٠

ح/ رأس مال الشركاء

بيان	مجموع	محمود	حسن	بيان	مجموع	محمود	حسن
الى ح/ البنك	١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠	الرصيد	١٥٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٧٢٠٠٠
				من ح/ جارى	٣٠٠٠		٣٠٠٠
				حسن من ح/ التصفية	٢٩٢٠٠	١٤٦٠٠	١٤٦٠٠
	١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠		١٨٤٢٠٠	٩٤٦٠٠	٨٩٦٠٠

ويلاحظ أننا التزمنا فى ترتيب عمليات السداد فى حساب البنك بالأولويات السابق

الأشارة إليها حيث تم سداد مصاريف التصفية وأتعاب المصنفى ثم المصروفات المستحقة على أساس أنها تتضمن أجور ومرتبوات العمال وضرائب (أى أنها ديون ممتازة) ثم الديون العادية ثم قرص الشريك وأخيرا حقوق الشركاء . كما يلاحظ أن رصيد حساب البنك بعد سداد جميع الالتزامات لابد وأن يتساوى مع رصيد حساب رأس مال الشركاء (بعد تعديلة بجميع حقوق الشركاء وأرباح أو خسائر التصفية) ويستطيع القارئ أجرا " فيرد اليومية اللازمة لعمليات التصفية من واقع الحسابات السابقة .

هذا ويمكن للمصنفى اعداد قائمة التصفية وذلك على النحو التالى :

قائمة التصفية

أصول ديون قرض رأس مال الشركات		نفدية أخرى متازة عادية محمول ونسب التوزيع	
حسب %٥٠	محمول %٥٠		
٧٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٢٠٠٠٠ ٥٠٠٠٠
١٥٥٠٠	١٥٥٠٠		(٢٠٠٠٠) ٢٣١٠٠٠
١٠٥٠٠	١٥٥٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠٠ ١٢٠٠٠ ٢٨١٠٠٠
(٩٠٠)	(٩٠٠)	١٨٠٠	
٨٩٦٠٠	٩٤٦٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠٠ ١٣٨٠٠ ٢٨١٠٠٠
٨٩٦٠٠	٩٤٦٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠٠ (١٣٨٠٠) (١٣٨٠٠) ٢٦٧٢٠٠
٨٩٦٠٠	٩٤٦٠٠	٥٠٠٠	٧٨٠٠٠ (٧٨٠٠٠) (٧٨٠٠٠) ١٨٩٢٠٠
٨٩٦٠٠	٩٤٦٠٠	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠) ١٨٤٢٠٠
(٨٩٦٠٠)	(٩٤٦٠٠)		(١٨٤٢٠٠)

٧- ب- التصفية بخسائر وكفاية حقوق كل شريك لاستيعاب نصيبه منها :
يترتب على بيع صافي الأصول بأقل من قيمتها الدفترية (كما في هذه الحالة
والحالات التالية) تحقيق خسائر تصفية • وتوزع الخسائر الناتجة عن التصفية على
الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر •

ولنفترض أنه تقرر تصفية شركة مصطفى وسعيد وتعيين محمد على مصفى مقابل
أعباء قدرها ٧٠٠ جنيه • وفيما يلي الميزانية العمومية للشركة في تاريخ التصفية

رأس مال الشركاء	٥٦٠٠٠	أراضى ومباني	
مصطفى ٣٦٠٠٠	١٦٠٠٠	مخصص اهلاك	
سعيد ٤٤٠٠٠	٤٠٠٠٠		
	٨٠٠٠٠		
أحتياطي عام	٢٤٠٠٠	سيارات	
فرص مصطفى ١١٠٠٠	٤٨٠٠	مخصص اهلاك	
فرص سعيد ٤٠٠٠	١٩٢٠٠		
دائون ٥٩٣٠٠	٤٤٨٠٠	مخزون سلعى	
	٢٨٠٠٠	مد ينون	
مصرفات مستحقة (لها أمتياز قانونى) ٢٦٢٠٠	١٦٠٠	م. د. م. فيها	
	٢٦٤٠٠		
	٦٥٦٠٠	بدك	
	١٩٦٠٠٠		
	١٩٦٠٠٠		

ولقد كان الشركاء مصطفى وسعيد يفتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ على
التوالى • وثام المصطفى محمد على ببيع الأصول بالمبالغ الآتية :

أراضي ومباني ٤٤٠٠٠ جنيه ، سيارات ١٠٤٠٠ جنيه ، مخزون سلع —
 ٣٧٦٠٠ جنيه . ولقد تم تحصيل مبلغ ٢٥٤٠٠ جنيه من المدينون سداد لديونهم
 ، وبلغت مصاريف التصفية ١٧٠٠ جنيه .

ويتم في هذه الحالة تصوير الحسابات اللازمة لتصفية الشركة على النحو التالي

ح/ التصفية

٨٨٠٠	الى ح/ سيارات	١٦٠٠	من ح/ م . د . م فيها
٧٢٠٠	الى ح/ مخزون سلع	٤٠٠٠	من ح/ أراضي ومباني
٢٦٠٠	الى ح/ مد ينون		من ح/ رأس مال الشركة
١٧٠٠	الى ح/ مصاريف تصفية	١٥٤٠٠	٩٢٤٠ مصطفى
٧٠٠	الى ح/ أتعاب المحققين		٦١٦٠ سعيد
٢١٠٠٠		٢١٠٠٠	

ح/ البنك

٦٥٦٠٠	الرصيد	١٧٠٠	من ح/ مصاريف تصفية
١٠٤٠٠	الى ح/ أراضي ومباني	٧٠٠	من ح/ أتعاب المحققين
٤٤٠٠٠	الى ح/ سيارات	٢٦٢٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٣٧٦٠٠	الى ح/ مخزون سلع	٥٩٣٠٠	من ح/ دائنون
٢٥٤٠٠	الى ح/ مد ينون	١١٠٠٠	من ح/ فرع مصطفى
		٤٠٠٠	من ح/ قرص سعيد
		٧٩٦٠٠	من ح/ رأس مال الشركة
		٣٥٧٦٠	مصطفى
		٤٣٨٤٠	سعيد
١٨٣٠٠٠		١٨٣٠٠٠	

ح/ رأس مال الشركة

بيان	مجموع	مصطفى سعيد	بيان	مجموع	مصطفى سعيد
الرصيد	٨٠٠٠٠	٩٢٤٠	الى ح/ التصفية	٦١٦٠	٩٢٤٠
من ح/ احتياطات عام	١٥٠٠٠	٣٥٧٦٠	الى ح/ البنك	٤٣٨٤٠	٣٥٧٦٠
	٩٥٠٠٠	٤٥٠٠٠		٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠

ويلاحظ أنه قد تم احتساب الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع كل أصل أولا وتم بعد ذلك ترحيل الربح أو الخسارة الى حساب التصفية . فمثلا بالنسبة للأراضي والمباني تم أفعال ح/ مخصص الاهلاك في ح/ أراضي ومباني مما ترتب عليه أن أصبح رصيد الحساب الأخير ٤٠٠٠٠ جنيه . وبإثبات تحصيل ثمن البيع بجعل حساب البنك لدينا وجعل حساب الأراضي والمباني دائنا بمبلغ ٤٤٠٠٠ جنيه فان ح/ أراضي ومباني يظهر ربحا قدره ٤٠٠٠ جنيه والذي تم ترحيلة لحساب التصفية بجعله دائنا مقابل جعل ح/ أراضي ومباني لدينا .

ومن الجدير بالملاحظة أنه كان يمكن اقفال صافي القيمة الدفترية لكل أصل (أى رصيد حساب الأصل بعد اقفال حساب المخصص المقابل في حساب الأصل) في الجانب المدين من حساب التصفية أو اقفال رصيد حساب الأصل في الجانب المدين من حساب التصفية ورصيد حساب المخصص المقابل في الجانب الدائن من حساب التصفية . ويتم بعد ذلك إثبات تحصيل ثمن البيع الخاص بالأصل بجعل حساب البنك لدينا وحساب التصفية دائنا . ولو أننا قمنا باتباع الأجراء الأول

(اقبال صافى القيمة الدفترية للأصل فى حساب التصفية) لظهر حساب التصفية

السابق على النحو التالى :

ح/ التصفيه

الى ح/ اراضى ومبانى	١٦٠٠	من ح/ م د م م فيها	٤٠ ٠٠٠
الى ح/ سيارات	٤٤٠٠٠	من ح/ البنك	١٩٢٠٠
الى ح/ مخزون سلعى	١٠٤٠٠	من ح/ البنك	٤٤٨٠٠
الى ح/ مدينون	٣٢٦٠٠	من ح/ البنك	٢٨٠٠٠
الى ح/ مصاريف تصفيه	٢٥٤٠٠	من ح/ البنك	١٢٠٠
الى ح/ اتعاب المصنف	١٥٤٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء	٧٠٠
		مطفى	٩٢٤٠
		سعيد	٦١٦٠
	<u>١٣٤٤٠٠</u>		<u>١٣٤٤٠٠</u>

وغنى عن القول أن فيود اليومية سنخلف بأحلاف الطريقة المتبعة . ويمكن
للعارئ فى كل الاحوال اجراء فيود اليومية اللازمة لبعث الطريقة المتبعة من واصل
الحسابات . وكذا يمكن للعارئ بسهولة أن يعوم باعداد ثمانية الرصيف على عدد
النقط الذى أتبع فى الحالة السابقة .

٧- ج - التصفيه بخسائر وعدم كفاية حقون أحد أو بعض الشركاء لاسنيعة .

نصيبه فيها ، مع اقتراض يسار جميع الشركاء :

إذا اسفرت عملية التصفية عن تحقيق خسائر ولم يكن رصيد رأس مال أحد

(أو بعض) الشركاء كافيًا لاستيعاب نصيبه (أو أنصبتهم) من خسائر التصفية، فإن الشريك يجب أن يدفع للشركة الرصيد المدين لحساب رأسماله. فإذا كان للشريك الذي أصبح رصيد رأسماله مدينا قرض يكفي لاستيعاب هذا الرصيد، فإن جزءًا من حساب قرض الشريك يستخدم لتغطية الرصيد المدين لحساب رأس المال. أما إذا لم يكن للشريك قرض وكان الشريك موسرًا، فإنه يقسم بسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله. وسنوضح فيما يلي كل من الحالتين السابقتين بمثال :

مثال (١) :

تقرر تصفية شركة التضامن بين عوض وسعيد وزكى الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بينهم بالتساوي. والآتى الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ التصفية

رأس مال الشركاء		شهرة محل	٣٠٠٠
عوض ١٥٠٠٠		أثاث	١٥٠٠٠
سعيد ٤٢٠٠٠		سيارات	٣١٠٠٠
زكى ٢٦٠٠٠		مخزون سلعى	٢٩٢٠٠
	٨٣٠٠٠	٢٢٠٠٠ مد ينون	
قرض الشريك عوض	٥٠٠٠	١٠٠٠٠ - م د م فيها	
دائنون	٢٥٠٠٠		٢١٠٠٠
أوراق دفع	١٢٠٠٠	٤٠٠٠ أوراق مالية	
مصرفات مستحقة	٤٠٠٠	٧٠٠ - مخصص هبوط أسعار	٣٣٠٠
		جارى الشريك زكى	٥٠٠
		بنك	٧٠٠٠
		صندوق	١٠٠٠
		خسائر مرحلة	١٨٠٠٠
	١٢٩٠٠٠		١٢٩٠٠٠

ولقد اشترى الشريك سعيد الأثاث مقابل قيمة اتفق الشركاء على تقديرها بمبلغ ١٢٠٠٠ جنيه ، وقام المصفي بتحصيل مبلغ ٢١٥٠٠ جنيه من المدينون سداداً لجميع ديونهم ، كما قام ببيع الأوراق المالية مقابل مبلغ ٢٠٠٠ جنيهه وبيع باقي الأصول فيما عدا الصندوق والبنك صفقة واحدة بمبلغ ٣١٢٥٠ جنيه . كما قام المصفي بسداد الدائنين بعد الحصول على خصم نقدي ٣% ، وسداد أوراق الدفع والمصروفات المستحقة والتي تمثل أجور عمال وإيجارات مستحقة عن الشهور الثلاثة الأخيرة . ولقد بلغت مصاريف وأتعاب التصفية ١٥٠٠ جنيهه وعُظِم حسابات التصفية في هذه الحالة على النحو التالي :

ح/ التصفية

٣٠٠٠	الى ح/ شهرة محل	١٠٠٠	من ح/ م د م . فيها
١٥٠٠٠	الى ح/ أثاث	٢٠٠	من ح/ مخصص هبوط
٣١٠٠٠	الى ح/ سيارات	١٢٠٠٠	أسعار من ح/ رأس مال الشركاء (سعيد)
٢٩٢٠٠	الى ح/ مخزون سلع	٢١٥٠٠	من ح/ البنك
٢٢٠٠٠	الى ح/ مدینون	٢٠٠٠	من ح/ البنك
٤٠٠٠	الى ح/ أوراق مالية	٣١٢٥٠	من ح/ البنك
١٥٠٠	الى ح/ مصاريف وأتعاب التصفية	٢٥٠	من ح/ دائنون
		٣٦٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
		١٢٠٠٠	عوس
		١٢٠٠٠	سعيد
		١٢٠٠٠	زكى
١٠٥٧٠٠		١٠٥٧٠٠	

ويلاحظ أن حساب التصفية جعل دائناً مقابل جعل الدائنون مدينا بقيمة الخصم النقدي والذي بلغ ٧٥٠ جنيه ، كما أن حساب التصفية جعل دائناً مقابل جعل حساب رأس مال الشريك سعيد مدينا بقيمة المقدرة للأثاث الذي قام بشرائه ، كما أنه تم ائصال القيمة الدفترية للأثاث في الجانب الدين من حساب التصفية .

ح/ رأس مال الشركاء

بيان	زكى	سعيد	عوض	بيان	زكى	سعيد	عوض
الرصيد	٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠	الى ح/ جارى الشركة	٥٠٠		
من ح/ قرض عوض			٣٠٠٠	الى ح/ خسائر مرحلة	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
				الى ح/ التصفية (أثاث)		١٢٠٠٠	
				الى ح/ التصفية (خسائر)	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
				الى ح/ البنك	٧٥٠٠	١٢٠٠٠	
	٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٨٠٠٠		٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	١٨٠٠٠

ح/ البنك

من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية	١٥٠٠	الرصيد	٧٠٠٠
من ح/ مصروفات مستحقة	٤٠٠٠	الى ح/ الصندوق	١٠٠٠
من ح/ دائنون	٢٤٢٥٠	الى ح/ التصفية	٢١٥٠٠
من ح/ أوراق دفع	١٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٢٠٠٠
من ح/ قرض عوض	١٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٣١٧٥٠
من ح/ رأس مال الشركاء	١٩٥٠٠		
١٢٠٠٠٠ سعيد			
٧٥٠٠ زكى			
	٦٣٢٥٠		٦٣٢٥٠

ويلاحظ أن قرض الشريك عوض له أولوية السداد على حقوق الشركاء . ولكن نظرا لان نصيب عوض من الخسائر المرحلة ومن خسائر التصفية (٦٠٠٠ + ١٢٠٠٠) قد زادت عن رأسماله (١٥٠٠٠) بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، فان المصطفى قام باستخدام جزء من قرض الشريك عوض لسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله . كما يلاحظ أن المتبقى من القرض (٢٠٠٠ جنيه) يظل له أولوية السداد على حقوق باقى الشركاء ، ولذا تم سدادها فى حساب البنك قبل سداد الارصده الدائنة لحسابات رؤوس أموال الشريكين سعيد وزكى . هذا ويظهر قائمة التصفية فى هذه الحالة على النحو التالى :

قائمة التصفية

رأس مال الشركة	رأس مال		فروع	ديون	ديون	أصول	نقدية	
	سعيد	عوص						
١٩٥٠٠	٢٦٠٠٠ (١٢٠٠٠)	٩٠٠٠٠ (١٠٠٠٠)	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٠٢٥٠٠ ١٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	الأرصدة قبل التصفية
(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠)						بيع الأثاث للشريك سعيد
١٨٥٠٠	٢٢٠٠٠ (١٠٢٥٠)	٨٠٠٠٠ (١٠٢٥٠)	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨٢٥٠٠ (٨٢٥٠٠)	٨٠٠٠٠ ٥٥٢٥٠	وخسائر بيع الأثاث
(١٠٢٥٠)	(١٠٢٥٠)	(١٠٢٥٠)						الرصيد
٢٢٥٠٠	١٢٢٥٠ (٥٠٠٠)	(٢٢٥٠٠) (٥٠٠٠)	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٤٠٠٠٠ ١٥٠٠٠		٦٢٢٥٠	تحميل الشركة بمصاريف وأتعاب
(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)	(٥٠٠٠)						التصفية
٢٢٥٠٠	١١٢٥٠ (٢٢٥٠٠)	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	٥٥٠٠٠ (٥٥٠٠٠)		٦٢٢٥٠ (٥٥٠٠٠)	الرصيد
								سد ان مصاريف التصفية والد ديون
								المت

٧٢٥٠	١١٧٥٠	(٢٢٥٠)	٥٠٠٠	٢٧٠٠٠	(٢٧٠٠٠)	٥٧٧٥٠	(٢٦٢٥٠)	الرصيد
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٠						سدان الديون العامة بحصص
٧٥٠٠	١٢٠٠٠	(٢٠٠٠)	٥٠٠٠			٢٠٥٠٠		الرصيد
		٢٠٠٠	(٢٠٠٠)					المداخلة بين مخصصات عوى
٧٥٠٠	١٢٠٠٠		٢٠٠٠			٢١٥٠٠	(٢٠٠٠)	الرصيد
			(٢٠٠٠)					الرصيد
٧٥٠٠	١٢٠٠٠					١٩٥٠٠		الرصيد
(٧٥٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠)					(١٩٥٠٠)		سدان ديون مستحقة

ويلاحظ على القائمة السابقة أن شراء الشريك سعيد للأثاث يتطلب تخفيض رأسماله بالقيمة المتفق عليها كمقابل للأثاث (١٢٠٠٠) ، كما أن الخسائر المرتبة على هذا وقد رها ٣٠٠٠ جنيه تم تحميلها للشركاء الثلاثة طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر . ويلاحظ أيضاً أن الربح الذي تحقق نتيجة الحصول على خصم نقدي عند سداد الدائنين تم توزيعه على الشركاء طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر . ويلاحظ أخيراً أن جزءاً من قرص الشريك سعيد قد استخدم لسداد الرصيد المدين لحساب رأسماله ، إلا أن أولوية السداد قد أعطيت بالنسبة لباقي رصيد القرض في مواجهة حقوق الشركاء سعيد وزكى .

مثال (٢) :

سنفترض أن بيانات المثال السابق كما هي مع تعديل الآتى :

رأس مال عوض ٢٠٠٠٠ جنيه وليس له قرص قبل الشركة وأن نسب توزيع الأرباح والخسائر بين عوض وسعيد وزكى ٢ : ١ : ١ على التوالي .

وعلى هذا الأساس فإن حساب التصفية لن يتغير فيما عدا أن خسارة

التصفية وقد رها ٣٦٠٠٠ جنيه سيتم تحميلها للشركاء بنسبة ٢ : ١ : ١ .

وسنكتفى لذلك بإعادة تصوير حسابات البنك ورأس مال الشركاء طبقاً لتعديلات

المثال الحالي .

ح/ رأس مال الشركة

بيان	عوض	سعيد	زكى	بيان	عوض	سعيد	زكى
الرصيد	٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠	الى ح/ جارى	٥٠٠		
من ح/ البنك	٤٠٠٠			زكى			
				الى ح/ خسائر	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
				مرحلة			
				الى ح/ التصفية		١٢٠٠٠	
				(اثاث)			
				الى ح/ التصفية	٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠
				(خسائر)			
				الى ح/ البنك	١٠٥٠٠	١٥٠٠٠	
	٢٤٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٦٠٠٠		٢٦٠٠٠	٤٢٠٠٠	٢٤٠٠٠

ح/ البنك

٢٠٠٠	الرصيد	١٥٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية
١٠٠٠	الى ح/ الصندوق	٤٠٠٠	من ح/ مصروفات مستحقة
٢١٥٠٠	الى ح/ التصفية	٢٤٢٥٠	من ح/ دائنون
٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	١٢٠٠٠	من ح/ أوراق دفع
٣١٢٥٠	الى ح/ التصفية	٢٥٥٠٠	من ح/ رأس مال الشركة
٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركة (عوض)	١٥٠٠٠	سعيد
		١٠٥٠٠	زكى
٢٧٢٥٠		٢٧٢٥٠	

ويلاحظ أن نصيب الشريك عوض من الخسائر المرحلة ومن خسائر التصفية

(٢٤٠٠٠ جنيه) تزيد عن رأسماله بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه .

ونظرا لأن الشريك عوض مؤسر فلقد قام بدفع هذا المبلغ للشركة .
كما يلاحظ أن المبلغ الذى دفعه الشريك عوض مضافا اليه النقدية المتبقية
بالبنك بعد سداد الالتزامات يعادل المبالغ المستحقة للشريكين سعيد وزكى
والتي قام المصنف بسدادها اليهم . هذا ويمكن للقارئ بسهولة إعادة تصوير
قائمة التصفية وفقا للتعديلات الخاصة بالمثال الحالى . وسوف تظهر المرحلة
الأخيرة من القائمة (بعد سداد الالتزامات على النحو التالى :

نقدية	عوض	سعيد	زكى	
٢١٥٠٠	(٤٠٠٠)	١٥٠٠٠	١٠٥٠٠	الرصيد
٤٠٠٠	٤٠٠٠			تحصيل الرصيد
				المدين لعوض
٢٥٥٠٠	—	١٥٠٠٠	١٠٥٠٠	الرصيد
(٢٥٥٠٠)		(١٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠)	سداد حقوق الشركاء

٧- د - التصفية بخسائر وعدم كفاية حقوق شريك أو أكثر لاستيعاب نصيبه منها
، مع افتراض أسعار شريك أو أكثر :

د - يترتب على التصفية تحقيق خسائر يؤدي تحميلها للشركاء وفقا لنسب
توزيع الأرباح والخسائر ، الى أن يصبح رصيد حساب رأس مال أحد الشركاء
مدينا . فإذا لم يكن لهذا الشريك فرص يمكن استخدامه لسداد الرصيد المدين
لحساب رأسماله ، أو كان رصيد حساب فرص الشريك أقل من الرصيد المدين
لحساب رأسماله ، فإن على الشريك أن يسدد للشركة رصيد حساب رأسماله .
فإذا كان هذا الشريك معسرا (أى ليس لديه أموال خاصة لسداد الرصيد
المدين لحساب رأسماله) ، فإن الشركاء الآخرين يتحملون بالرصيد المدين
لحساب رأس مال الشريك المعسر كل طبقا لنصيبه من الأرباح والخسائر . ويتم

فى هذه الحالة اقال رصيد حساب رأس مال الشريك المعسر فى حساب رأس مال الشركاء الآخرين .

وللتوضيح دعنا نفترض أنه قد تقرر تصفيه شركة التضامن بين رجب وحسن وسعد وعلى الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ١ : ٢ : ١ على التوالى وفيما يلى الميزانية العمومية فى تاريخ التصفية :

رأس مال الشركاء :	أراضى ومباني	٤٥٠٠٠
رجب ١٢٠٠٠	سيارات	٢٨٠٠٠
حسن ٣٢٠٠٠	مخزون سلعى	٢٢٠٠٠
سعد ٢٠٠٠٠	مدينون	١٩٠٠٠
على ٤١٠٠٠	أوراق مالية	٧٠٠٠
١٠٥٠٠٠	بنك	١٦٠٠٠
فرن السريث رجب ٢٠٠٠		
دائنون ٢٨٠٠٠		
مصرفات مسحقة (لها أمتيار فانوس) ٢٠٠٠		
١٣٧٠٠٠		١٣٧٠٠٠

وسنعتبر أن المصطفى قام بحصى مبلغ ١٨٢٠٠ جنيه من المدينون سداداً لديونهم ، وأنه قام ببيع باقى الأصول فيما عدا النديية بالبنك صعه واحده مقابل مبلغ ٦٣٠٠٠ جنيه ، وأن مصاريف التصفية وأتعاب المصطفى بلغت ٢٢٠٠ جنيه .

وتظهر حسابات التصفية على النحو التالى :

ح/ التصفية

٤٥٠٠٠	الى ح/ اراضى ومباني	١٨٢٠٠	من ح/ البنك
٢٨٠٠٠	الى ح/ سيارات	٦٣٠٠٠	من ح/ البنك
٢٢٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٤٢٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
١٩٠٠٠	الى ح/ مدينون	١٨٠٠٠	رجب
٧٠٠٠	الى ح/ أوراق مالية	٦٠٠٠	حسن
٢٢٠٠	الى ح/ مصاريف وأتعاب	١٢٠٠٠	سعد
	التصفية	٦٠٠٠	على
١٢٣٢٠٠		١٢٣٢٠٠	

ح/ البنك

١٦٠٠٠	الرصيد	٢٢٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب بالتصفية
١٨٢٠٠	الى ح/ التصفية	٢٠٠٠	من ح/ مصاريف مستحقة
٦٣٠٠٠	الى ح/ التصفية	٢٨٠٠٠	من ح/ دائنون
		٦٥٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			٢٥٠٠٠ حسن
			٦٠٠٠ سعد
			٣٤٠٠٠ على
٩٧٢٠٠		٩٧٢٠٠	

ونلاحظ أن نصيب الشريك رجب من خسائر التصفية بلغ ١٨٠٠٠ جنيهه
في حين أن رصيد حساب رأسماله ١٢٠٠٠ جنيهه ، ولذا قام المصفي باستخدام
فرض الشريك رجب (٢٠٠٠ جنيهه) لتغطية جزء من الرصيد المدين . ونلاحظ
أنه بعد افعال حساب فرض الشريك رجب في حساب رأسماله ، فإن الرصيد
المدين لحساب رأسمال رجب أصبح ٤٠٠٠ جنيهه . ونظرا لان الشريك رجب
معسر فلقد تم تحميل الشركاء الآخرين بالرصيد المدين لرأس مال الشريك رجب
موزعا عليهم طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر .
هذا ويمكن اعداد قائمة التصفية وذلك على النحو التالي :

قائمة التصفية

رأس مال الشـركاء ونسب التوزيع	نسب التوزيع			قرض الشريك	ديون عادية	ديون ممتازة	أصول أخرى	نقدية	
	على ١	سعد ٢	حسن ١	رجب ٢					
٤١٠٠٠ (٥٦٨٦)	٢٠٠٠٠ (١١٣٧١)	٣٢٠٠٠ (٥٨٦)	١٢٠٠٠ (١٧٠٥٧)	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٢١٠٠٠ (١٢١٠٠٠)	١٦٠٠٠ ٨١٢٠٠	الأرصدة قبل التصفية بيـع الأصول (بخسارة)
٢٥٢١٤	٨٦٢٩	٣٣١٤	(٥٥٧)	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٠٠٠٠		٩٧٢٠٠	الرصيد مصاريف وأتعاب للتصفية
(٢١٤)	(٦٢٩)	(٢١٤)	(٩٤٢)			٢٢٠٠			الرصيد سداد مصاريف وأتعاب التصفية والديون المستارة
٢٥٠٠٠	٨٠٠٠	٢٦٠٠٠	(٦٠٠٠)	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٤٢٠٠ (٤٢٠٠)		٩٧٢٠٠ (٤٢٠٠)	

٢٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	(٦٠٠٠)	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠ (٢٨٠٠٠)	٩٢٠٠٠ (٢٨٠٠٠)
٢٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	(٦٠٠٠) ٢٠٠٠ (٢٠٠٠٠)			٦٥٠٠٠
٢٥٠٠٠	٨٠٠٠٠	٢٦٠٠٠	(٤٠٠٠) (١٠٠٠) (٤٠٠٠)			٦٥٠٠٠
٢٤٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٥٠٠٠				٦٥٠٠٠ (٦٥٠٠٠)

الرصيد
سداد الدين المعانيعة
الرصيد
المقاصة بين القرض ورأس المال
الرصيد
تحويل الرصيد المدين للشركاء
الأخريين
الرصيد
سداد حقوق الشركاء

ونلاحظ في المثال السابق أنه رغم أعسار الشريك رجب فان أرصدة رؤوس أموال الشركاء الآخرين كانت كافية لاستيعاب الخسارة الناشئة عن أعسار رجب (الرصيد المدين لحساب رأسماله) . إلا أنه في بعض الحالات قد يترتب على تحميل الشركاء الآخرين بالرصيد المدين للشريك المعسر أن يصبح رصيد حساب رأس مال شريك آخر مدينا ، فإذا كان هذا الشريك أيضا معسرا فان الرصيد المدين لحساب رأسماله يعاد توزيعه على الشركاء الآخرين طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . وللتوضيح سنقوم بتعديل بيانات المثال السابق على أساس أن المصطفى قام ببيع باقى الأصول فيما عدا البنك بمبلغ ٤٥٥٠٠ جنيه فقط . فإذا أعدنا تصوير حساب التصفية سنجد أن خسائر التصفية تبلغ ٥٩٥٠٠ جنيه . يتم توزيعها على الشركاء رجب وحسن وسعد وعلى بنسبة ٣ : ١ : ٢ : ١ وهي نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهم . وسنكتفى بإعادة تصوير حساب رأس مال الشركاء على أساس البيانات المعدلة .

ح/ رأس مال الشركة

بيان	على	سمد	حسن	رجب	بيان	على	سمد	حسن	رجب
الرصيد	٤١٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٨٥٠٠	١٢٠٠٠	٨٥٠٠	٢٥٥٠٠
من ح/ قرض رجب				٢٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركة (رجب)	٢٨٢٥	٥٢٥٠	٢٨٢٥	
من ح/ رأس مال الشركة				١١٥٠٠	الى ح/ رأس مال الشركة (سعد)	١٢٢٥		١٢٢٥	
رصيد سعد على		٢٢٥٠							
من ح/ رأس مال الشركة					٢٨٢٥ الى ح/ البنك			١٩٢٥٠	
(حسن وعلى)									
	٤١٠٠٠	٢٢٢٥٠	٢٢٠٠٠	٢٥٥٠٠		٤١٠٠٠	٢٢٢٥٠	٢٢٠٠٠	٢٥٥٠٠

من الملاحظ أن نصيب الشريك رجب من خسائر التصفية ٢٥٥٠٠ جنيه
يزيد عن رأسماله والقرض (١٢٠٠٠ + ٢٠٠٠) بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه . ولما
كان الشريك رجب معسرا فان الرصيد المدين لحساب رأسماله تم تحميله للشركاء
حسن وسعد وعلى بنسبة ١ : ٢ : ١ على التوالي . ولقد نتج عن هذا أن نصيب
الشريك سعد من خسائر التصفية (١٧٠٠٠ جنيه) وما تحمل به من نتيجة أضرار
الشريك رجب (٥٧٥٠ جنيه) يزيد عن حساب رأسماله البالغ ٢٠ ٠٠٠ جنيه،
مما ترتب عليه أن أصبح رصيد حساب رأسماله مدينا بمبلغ ٢٧٥٠ جنيه . ونظرا
لأن الشريك سعد أيضا معسر فلقد قام المصفي بتحميل الشريكين الآخرين حسن
وعلى بالرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك المعسر سعد وذلك بالتساوي
أي طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر . وغنى عن القول أن النقدية المتوفرة من
بيع الأصول وتحميل الديون (١٦٠٠٠ جنيه رصيد البنك ، ١٨٢٠٠ جنيه
المحصل من المدينون ، ٤٥٥٠٠ جنيه ثمن بيع باقى الأصول) سوف يستخدم
فى سداد الالتزامات (٢٢٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفية ، ٢٠٠٠ جنيه
مصروفات مستحقه ، ٢٨٠٠٠ جنيه دائنون) وما يتبقى وقدره ٤٧٥٠٠ جنيه يكون
كافيا لسداد الارصدة الدائنة لحساب رأس مال الشريكين حسن وعلى (بعد
تحميلهما بالارصدة المدينه للشريكين المعسرين) .

هذا ويمكن للقارئ بسهولة أن يعد قائمة التصفية بنفس النمط فى المثال
السابق . وسوف نكتفى هنا بتصوير الجزء الأخير من القائمة (بعد سداد جميع
التزامات الشركة) والذي يظهر على النحو التالى :

رأس مال الشركة ونسب التوزيع				قروض الشريك	نقدية	
نسب	حسب	سعر	على			
١	٢	١	٢			
٢٢٥٠٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠٠	(١٢٥٠٠)	٢٠٠٠	٤٧٥٠٠	الأرصدة (بعد سداد كافة الالتزامات) المقاصة بين القرض ورأس المال
٢٢٥٠٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠٠	(١١٥٠٠)		٤٧٥٠٠	الرصيد تحصيل الرصيد المدين للشركة الآخريين الرصيد تحصيل الرصيد المدين للمشركا الآخريين الرصيد سداد حقوق الشركة
(٢٨٧٥)	(٥٧٥٠)	(٢٨٧٥)	١١٥٠٠			
٢٩٦٢٥	(٢٧٥٠)	٢٠٦٢٥			٤٧٥٠٠	
(١٢٧٥)	٢٧٥٠	(١٢٧٥)				
٢٨٢٥٠	١٩٢٥٠				٤٧٥٠٠	
(٢٨٢٥٠)	(١٩٢٥٠)				(٤٧٥٠٠)	

١
٥
٢
١

٧- هـ - أعمار الشركة مع افتراض أن أحد أو بعض أو كل الشركاء موسرين :
إذا لم يكن رصيد النقدية وضمن بيع الأصول وماتم تحصيله من حقوق الشركة
لدى الغير كافيا لسداد التزامات الشركة قبل الغير فان الشركة تعتبر معسرة .
وإذا كانت الشركة معسرة فان رصيد حساب رأس مال الشركاء بالنسبة لشريك
واحد على الأقل (وربما بالنسبة لكل الشركاء) لابد أن يكون لدينا . ولا بد
أيضا من أن يكون الرصيد المدين للشريك أو مجموع الأرصدة المدينة لبعض
الشركاء (حسب الحالة) أكبر من المبلغ المستحق لدائني الشركة والذي لم
يسدد بعد .

وبناء عليه ، فإذا قام الشريك أو الشركاء بسداد الأرصدة المدينة أمكن للشركة
سداد ديونها كاملة . وعلى أى حال فان لدائني الشركة في حالة اعسارهم
الحق في الرجوع على أى من الشركاء لافتضاء باقى ديونهم ، سواء في ذلك
من لهم أرصدة مدينه أو من لهم أرصدة دائنة . ولذلك فان لدائني الشركة
يستوفون باقى ديونهم طالما أن هناك شريك واحد على الأقل موسر .

ولنفترض أنه قد تقرر تصفية شركة التضامن بين محمد وعيد والسيد الذين
يفتسمون الأرباح والخسائر بالتساوى . ولنفترض أن أصول الشركة تتمثل في
٢٠٠٠٠ نفديّة بالبنك ، ١٧٠٠٠٠ جنيه أصول أخرى ، وأن الخصوم تتمثل
في ١١٥٠٠٠ جنيه دائنون ، ٤٢٠٠٠ جنيه رأس مال محمد ، ١٩٠٠٠ جنيه
رأس مال عيد ، ١٤٠٠٠ جنيه رأس مال السيد . ولنفترض أيضا أن الأصول
بخلاف النقدية بالبنك قد تم بيعها صفقة واحدة بمبلغ ٧٥٠٠٠ جنيه ، وأن
مصاريف وأتعاب التصفية بلغت ١٠٠٠ جنيه .

فاذا قمنا بتصوير حساب التصفية سنجد أن خسائر التصفية تبلغ ٩٦٠٠٠ جنيه (١٧٠ ٠٠٠ جنيه القيمة الدفترية للأصول + ١٠٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفية — ٧٥٠٠٠ جنيه ثمن بيع الأصول) . ويتم توزيع خسائر التصفية على الشركاء الثلاثة بنسبة توزيع الأرباح والخسائر . وفيما يلي حساب رأس مال الشركة والبنك .

ح/ رأس مال الشركة

بيان	محمد	عيد	السيد	بيان	محمد	عيد	السيد
الرصيد	٤٢٠٠٠	١٩٠٠٠	١٤٠٠٠	الى ح/ التصفية	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
من ح/ البنك	١٣٠٠٠	١٨٠٠٠		الى ح/ البنك			١٠٠٠٠
	٤٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٤٢٠٠٠

ح/ البنك

٢٠ ٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية
٧٥ ٠٠٠	الى ح/ التصفية	١١٥ ٠٠٠	من ح/ دائنون
٣١٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركة	١٠ ٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركة (محمد)
	١٣٠٠٠ عيد		
	١٨٠٠٠ السيد		
١٢٦٠٠٠		١٢٦٠٠٠	

من الواضح أن النقدية بالبنك والمحصل من بيع الأصول يبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه
، ومن ثم فإن المتبقى بعد سداد مصاريف واتعاب التصفية لن يكفى لسداد
الدائنين . وفى نفس الوقت فإن رصيد حساب رأس مال الشركة مدين بالنسبة
للشريك عيد بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه وبالنسبة للشريك السيد بمبلغ ١٨٠٠٠ جنيه .
ولقد افترضنا أن كلا الشريكين موسر ، ولذلك فإن المبلغ الذى دفعه الشريكين
وفد ره ٣١٠٠٠ جنيه أستخدم فى سداد المتبقى من الدائنين ثم لسداد
الرصيد الدائن للشريك محمد .

هذا ويمكن اعداد قائمة التصفية في هذه الحالة على النحو التالي :

رأس مال الشركة	محمّد عيّد السبيد	مليون وأتعباب والتصفية	أصول أخرى	نقدية	
١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٢٠٠٠	١١٥٠٠٠	—	الأرصدة قبل التصفية
(٣١٦٦٧)	(٣١٦٦٧)	(٣١٦٦٦)	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	بيع الأصول بخسارة
			(١٢٠٠٠٠)	٧٥٠٠٠	
(١٧٦٦٧)	(١٢٦٦٧)	١٠٣٣٤		٩٥٠٠٠	الرصيد
(٣٣٣)	(٣٣٣)	(٣٣٤)			مصاريف وأتعباب التصفية
					الرصيد
(١٨٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	١٠٠٠٠		٩٥٠٠٠	سد ان مصاريف وأتعباب التصفية
				(١٠٠٠)	الرصيد
(١٨٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	١٠٠٠٠		٩٤٠٠٠	الرصيد
١٨٠٠٠	١٣٠٠٠			٣١٠٠٠	تحصيل الأرصدة الحديثة
					الرصيد
	١٠٠٠٠	١١٥٠٠٠		١٢٥٠٠٠	الرصيد
		(١١٥٠٠٠)		(١١٥٠٠٠)	سد ان المليون المعاداة
					الرصيد
	١٠٠٠٠٠			١٠٠٠٠٠	الرصيد
	(١٠٠٠٠٠)			(١٠٠٠٠٠)	سد ان حقوق الشريك محمد

والآن دعنا نفترض أن الشريك السيد في المثال السابق كان معسرا ،
ولكننا سنستمر في افتراض أن الشريك عيد موسر . وفي هذه الحالة فإن الرصيد
الدين لرأس مال السيد يحمل للشريكين الآخرين بنسبة توزيع الأرباح والخسائر
والتوضيح سنعيد تصوير حسابي رأس مال الشركاء والبنك .

ح/ رأس مال الشركاء

بيان	السيد	عيد	محمد	بيان	السيد	عيد	محمد
الرصيد	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٢٠٠٠	إلى ح/ التصفية	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء (محط ، عيد)	١٨٠٠٠			إلى ح/ رأس مال الشركاء (السيد)		٩٠٠٠	٩٠٠٠
من ح/ البنك		٢٢٠٠٠		إلى ح/ البنك			١٠٠٠
	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٤٢٠٠٠		٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٤٢٠٠٠

ح/ البنك

من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية	١٠٠٠	الرصيد	٢٠٠٠٠
من ح/ دائنون	١١٥٠٠٠	إلى ح/ التصفية	٧٥٠٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء (محط)	١٠٠٠	إلى ح/ رأس مال الشركاء (عيد)	٢٢٠٠٠
	١١٧٠٠٠		١١٧٠٠٠

ومن الواضح أنه نتيجة تحمل الرصيد الدين لحساب رأس مال الشريك
السيد للشريكين الآخرين أن الرصيد الدين لحساب رأس مال الشريك عيد قد
زاد وأصبح ٢٢٠٠٠ جنيه . ونظرا لأن الشريك عيد موسر فإن المبلغ الذي
دفعه كان كافيا لسداد باقى الدائنين وسداد الرصيد الدائن للشريك محمد

(يمكن للقارئ بسهولة اعداد قائمة التصفية في هذه الحالة) .

ولنفترض الآن أن الشريك عيد ايضا معسر بينما الشريك محمد موســــــــــــر
ونلاحظ أن النقدية المتاحة (بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية) تبلغ
٩٤٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فهي لا تكفى لسداد رصيد الدائنين (١١٥٠٠٠) ،
حيث يتبقى لهم مبلغ ٢١٠٠٠ جنيه «هزت الشركة عن سداد هـ .
وسنكتفى هنا باعادة تصوير حساب رأس مال الشركة » .

ح/ رأس مال الشركاء

بيسان	السيد	عبد	محمد	بيسان	السيد	عبد	محمد
الرصيد	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
من ح/ رأس مال	١٨٠٠٠			الى ح/ رأس مال	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠
الشركاء				الشركاء (السيد)			
(محمد ، عبد)				الى ح/ رأس مال الشركاء			٢٢٠٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء		٢٢٠٠٠		(عبد)			
(محمد)			٢١٠٠٠				
من ح/ البنك	٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠		٣٢٠٠٠	٤١٠٠٠	٦٣٠٠٠

من الواضح أنه نتيجة تحميل حساب رأس مال الشريك محمد بقيمة الرصيد المدين لحساب رأس مال عميد أن أصبح رصيد الحساب الأول مدينا بمبلغ ٢١٠٠٠ جنيه (ويساوى المبلغ المتبقى للدائنين) . ونظرا لان الشريك محمد هو الشريك الوحيد المؤسس فلقد قام بدفع الرصيد المدين لحساب رأس مال هو هو المبلغ الذى استخدم لسداد باقى حقوق الدائنين .

(ويمكن للقارئ اعداد قائمة التصفية بسهولة ايضا) .

٧- و - اعمار الشركة مع افتراض اعمار جميع الشركاء :

لقد افترضنا فى البند السابق أنه رغم اعمار الشركة فان هناك على الأقل شريكا واحدا مؤسرا . ولقد ترتب على ذلك أن الدائنين قد حصلوا على ديونهم كاملة عن طريق استيفاء باقى ديونهم من الأموال الخاصة للشريك المؤسس الوحيد الا أنه اذا كان جميع الشركاء معسرون فانه لا سبيل للدائنين الى استيفاء ديونهم كاملة ، ولا مناص فى هذه الحالة من أن يقتسموا النقدية المتبقية فيما بينهم بحيث يحصل كل دائن على مبلغ يعادل نسبة دينه الى مجموع الديون . وتجدر الاشارة هنا الى أن المصطفى يجب أن يلتزم بأولويات السداد السابق الاشارة اليها ، ولذا يجب أن يتم توزيع النقدية المتاحة (رصيد النقدية + ثمن بيع الأصول + المحصل من حقوق الشركة لدى الغير) على النحو التالى :

١- يتم أولا تسديد مصاريف وأتعاب التصفية .

٢- يتم استخدام ما تبقى من نقدية فى سداد الديون الممتازة بالكامل .

وإذا لم تكن النقدية المتاحة بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية كافية لسداد كل الديون الممتازة ، فإن المبلغ المتبقى يسوزع بين أصحاب تلك الديون كل بنسبة دينه الى مجموع الديون الممتازة . وعلى سبيل المثال فإذا كانت النقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية ١٢٠٠٠ جنيه وكان مجموع الديون الممتازة ١٦٠٠٠ جنيه ، فإن كل شخص من أصحاب الديون الممتازة يحصل على ٧٥ فرشا عن كل جنيه من قيمة دينه .

٣- يتم استخدام ما تبقى من نقدية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية والديون الممتازة في سداد الديون العادية بحيث يحصل كل دائن من الدائنين العاديين على جزء من دينه يعادل نسبة دينه الى مجموع الديون العادية . هذا ويحق للدائنين العاديين الرجوع على الشركاء فيما بعد إذا ما توفرت للشركاء أموال خاصة وذلك استيعا لباقى ديونهم ، ما لم يسقط حق الدائنين في المطالبة بالتفاوم العائوني .

٤- لا يعتبر قرص الشريك المتصان من الديون العادية ، ولذا لا يحصل الشريك على شيء من القرض في حالة اعسار الشركة اعسار الشركاء . أما إذا كان القرص لشريك موصى فانه يعتبر ضمن الديون العادية ومن ثم يدخل في قسمة النقدية المتبقية مع سائر الدائنين العاديين .

وتجدر الإشارة الى أنه اذا كانت هناك ديون مضمونه برهن أصل معين ، فيتم استخدام ثمن بيع هذا الأصل المعين في سداد الدين المضمون بالكامل ، واذا ما تبقى شيء من ثمن البيع بعد سداد ذلك الدين فيضاف الى النقدية المتاحة للتوزيع (رصيد النقدية و ثمن بيع باقى الأصول والمحصل من حقوق الشركة لدى الغير) وتستخدم في سداد التزامات الشركة قبل الغير وفقا للأولويات القانونية أى وفقا للترتيب المذكور عالياً . أما اذا لم يكفى ثمن بيع الأصل المرهون لسداد الدين المضمون برهن هذا الأصل ، فان ما يتبقى لصاحب الدين المضمون في ذمة الشركة يضاف الى الديون العادية ويعامل معاملتها .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية لحالة اعسار الشركة واعسار جميع الشركاء سيعترض أن الشريك محمد في المثال السابق أيضا معسر . وتظهر حسابات رأس مال الشركاء والبنك والدائنون على النحو التالى:

ح/ رأس مال الشركاء

محمد عيـد السيد بيان				محمد عيـد السيد بيان			
الرصيد	١٤٠٠٠	١٩٠٠٠	٤٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠
من ح/ الدائنون	٧٠٠٠	٧٠٠٠	٧٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء (السيد)		٥٥٠٠	٥٥٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء (محمد ، عيد)	١١٠٠٠			الى ح/ رأس مال الشركاء (عيد)			١١٥٠٠
من ح/ رأس مال الشركاء (محمد)		١١٥٠٠					
	٣٢٠٠٠	٣٧٥٠٠	٤٩٠٠٠		٣٢٠٠٠	٣٧٥٠٠	٤٩٠٠٠

ح/ الدائنون

٩٤٠٠٠	الى ح/ البنك	١١٥٠٠٠	الرصيد
٢١٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء		
<u>١١٥٠٠٠</u>		<u>١١٥٠٠٠</u>	

ح/ البنك

٢٠٠٠٠	الرصيد	١٠٠٠	من ح/ مصاريف وأتعاب التصفية
٧٥٠٠٠	الى ح/ التصفية	٩٤٠٠٠	من ح/ الدائنون
<u>٩٥٠٠٠</u>		<u>٩٥٠٠٠</u>	

ويلاحظ أن المتبقى من النقدية بعد مصاريف وأتعاب التصفية يبلغ ٩٤٠٠٠ جنيه وهو غير كاف لسداد الديون العادية . ولذلك فإن الدائنون العاديون يقتسمون المتبقى من النقدية فيما بينهم ولكن حسب قيمة دينه لجملة الديون العادية . أى أن كل شخص من الدائنون يحصل على ٨٢ قرص تقريبا (٩٤٠٠٠ ÷ ١١٥٠٠٠) من كل جنيه من دينه .

ويلاحظ أيضا أننا قمنا بإقفال رصيد حساب الدائنين بعد دفع المتبقى من النقدية لهم في حساب رأس مال الشركاء موزعا بين الشركاء طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى في المثال الحالي) . ولقد ترتب على هذا الاجراء أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشركاء بالنسبة لكل من الشريك عيد والشريك السيد مدينا . ونظرا لأن كلا الشريكين معسر فاننا نقوم بتحميل الرصيد المدين لأحدهما لحسابات رؤوس أموال الشريكين الآخرين . ولقد قمنا بإقفال الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك السيد

فى حساب رأس مال الشريكين محمد وعيد موزعا عليهما بنسبة توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى) . ولقد ترتب على ذلك أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك عيد مدينا بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه ، ورصيد حساب رأس مال الشريك محمد دائنا بنفس المبلغ . ويتم فى هذه الحالة اقال حساب رأس مال كل شريك فى حساب رأس مال الشريك الآخر . وتعنى أجراء التحميل السابقة أن الشريك السيد أصبح مدينا شخصيا لكل من الشريك محمد والشريك عيد بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه ، كما تعنى أن الشريك عيد أصبح مدينا شخصيا للشريك محمد بمبلغ ١١٥٠٠ جنيه . كما أن جميع الشركاء متضامنين أصبحوا مديينين شخصيا وبالتضامن عن المبلغ المتبقى للدائنين وقدره ٢١٠٠٠ جنيه . وإذا ماتوا فر لأحد الشركاء فيما بعد أى أموال خاصة فإن الدائنين يستوفون باقى حقوقهم من هذا الشريك ، ويكون للشريك الذى قام بسداد باقى الديون العادية حق مطالبة باقى الشركاء بأنصبتهم فى تحمل رصيد الدائنين وذلك إذا ماتوا فرت لهؤلاء الشركاء أموال خاصة فيما بعد .

وإذا قمنا باعداد قائمة التصفية فى هذه الحالة سنجد أن الجزء الأول منها وحتى مرحلة ايجاد الرصيد بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية يعاشر نظيره فى قائمة التصفية التى سبق لنا اعدادها فى البند (٧ - هـ) . ولذا فإننا سنكتفى هنا باعداد باقى قائمة التصفية وفقا لافتراض المثال الحالى .

الجزء الأخير من قائمة التصفية

رأس مال الشركاء	أ. ب. بون	ع. ب. ب. ع	ع. ب. ب. ع
(١٨٠٠٠) (١٣٠٠٠)	١٠٠٠٠ ١١٥٠٠٠	٩٤٠٠٠ ٩٤٠٠٠	الرصيد بعد أن مصاريف وأتعاب التصفية
	٩٤٠٠٠	١٩٤٠٠٠	توزيع النقدية على الدائنين المعان يور
(١٨٠٠٠) (١٣٠٠٠)	١٠٠٠٠ ٢١٠٠٠		الرصيد
٢٠٠٠ ٢٠٠٠	(٢١٠٠٠)		توزيع الدائنين على رأس مال الشركاء
(١١٠٠٠) (٦٠٠٠)	١٢٠٠٠		الرصيد
١١٠٠٠ (٥٥٠٠)	(٥٥٠٠)		تحصيل الرصيد المدين للشريك السيد
			للمشركاء الآخرين
(١١٥٠٠) ١١٥٠٠			الرصيد
١١٥٠٠ (١١٥٠٠)			أفعال أريدة رأس مال الشركاء

ونوضح فيما يلى بمثال حالة الديون المضمونه برهن أصل معين • ولنفترض أن هناك قرض برهن المبانى بفائدة ١٠٪ سنويا تدفع مرة واحدة فى أول كل سنة مالىة •

ولنفترض أيضا أن رصيد حساب القرض برهن المبانى فى بداية السنة بـ ٤٠.٠٠٠ جنيه ، وأن تصفيه الشركة تمت بعد ثلاثة شهور من بداية السنة المالىة ، علما بأن هناك فائدة قرض مستحقة ظهرت فى الميزانية العمومية فى نهاية السنة السابقة قدرها ٢.٠٠٠ جنيه • ولنفترض أيضا أن رصيد حساب الدائنين فى تاريخ التصفيه بلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه ، وأن النقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفيه والديون الممتازة بلغت ٢٢.٠٠٠ جنيه • فإذا تم بيع المبانى بمبلغ ٤٥.٠٠٠ جنيه ، فإن الحسابات تظهر بالصورة التالية :

ح/ قرض برهن المبانى

الرصيد	٤٠.٠٠٠		
من ح/ فائدة مستحقة	٢.٠٠٠	الى ح/ البنك	٤٣.٠٠٠
من ح/ فائدة القرض	١.٠٠٠		
$\frac{3}{12} \times \frac{10}{100} \times 40000$			
	<u>٤٣.٠٠٠</u>		<u>٤٣.٠٠٠</u>

ح/ البنك

من ح/ قرض برهن المبانى	٤٣.٠٠٠	الرصيد (بعد سداد مصاريف التصفيه والديون الممتازة)	٢٢.٠٠٠
من ح/ الدائنين	<u>٢٤.٠٠٠</u>	الى ح/ المبانى	<u>٤٥.٠٠٠</u>
	<u>٦٧.٠٠٠</u>		<u>٦٧.٠٠٠</u>

ح/ الدائنون

٢٤٠٠٠	الى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	الرصيد
٢٦٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء		
<u>٥٠٠٠٠</u>		<u>٥٠٠٠٠</u>	

ويلاحظ أننا قد أضفنا رصيد حساب الفائدة المستحقة وكذلك فائدة القرض من السنة المالية التي تمت خلالها التصفية (محتسبة حتى تاريخ التصفية) الى رصيد القرض لتحديد حق صاحب القرض برهن . ولما كان المبلغ المحصل ثمناً لبيع الأصل المرهون (٤٥٠٠٠ جنيه) يزيد على رصيد حساب القرض (٤٣٠٠٠ جنيه) فان الفرق اضيف للنقدية المتبقية بعد سداد مصاريف وأتعاب التصفية ليصبح اجمالي النقدية المتاحة ٢٤٠٠٠ جنيه ثم سداد هذا للدائنين العاديين كل حسب دينه ، حيث يحصل كل دائن على ٤٨ مرشاً عن كل جنيه من قيمة الدين .

ولو افترضنا أن ثمن بيع المبنى كان ٣٩٠٠٠ جنيه مثلاً ، فان هذا المبلغ لا يكفي لسداد القرض برهن المبنى . وتظهر الحسابات السابعة وفي هذه الحالة على الصورة التالية :

ح/ قرض برهن المبنى

٣٩٠٠٠	الى ح/ البنك	٤٠٠٠٠	الرصيد
		٢٠٠٠	من ح/ فائدة مستحقة
		١٠٠٠	من ح/ فائدة قرض
<u>٤٣٠٠٠</u>	الى ح/ الدائنون	<u>٤٣٠٠٠</u>	

ح/ البنك

٢٢٠٠٠	الرصيد	٣٩٠٠٠	من ح/ قرص برهن المباني
٣٩٠٠٠	الى ح/ مباني	٢٢٠٠٠	من ح/ الدائنون
<u>٦١٠٠٠</u>		<u>٦١٠٠٠</u>	

ج/ الدائنون

٢٢٠٠٠	الى ح/ البنك	٥٠٠٠٠	الرصيد
٣٢٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	٤٠٠٠	من ح/ قرص برهن المباني
<u>٥٤٠٠٠</u>		<u>٥٤٠٠٠</u>	

ومن الواضح أن صاحب القرص برهن شارك الدائنون العاديون في قسمه المتبقى من النقدية وذلك بالنسبة لباقي دينه . وفي هذه الحالة يحصل كل من الدائنون (بما في ذلك صاحب القرص برهن المباني من مبلغ ٤٠٠٠ جنيه) على ٤١ قرش تقريبا (٢٢٠٠٠ + ٥٤٠٠٠) عن كل جنيه من دينه .

٧- ز - تمفيه شركات التوصية البسيطة :

لا تختلف المعالجة المحاسبية لتصفية شركات التوصية البسيطة عنها في حالة تصفية شركات التضامن والتي تناولناها في البنود السابقة ، الا من حيث وضع الشريك الموصى . فاذا اسعرت عملية التصفية عن تحقيق أرباح ، فان الشريك الموصى يشترك مع الشركاء المتضامين في اقتسام أرباح التصفيه وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ومن ثم فلا تختلف هذه الحالة عن مثيلتها في حالة شركات التضامن . أما اذا أسعرت عملية التصفية عن تحقيق خسائر ، فان الشريك

الموصى لا يتحمل من هذه الخسائر الا بقدر حصته فى رأس المال . فاذا كان نصيب الشريك الموصى من خسائر التصفيه أقل من حصته فى رأس المال ، تحصل بنصيبه من الخسائر كاملاً . أما اذا كان نصيب الشريك الموصى فى خسائر التصفيه (طبقاً لنصيبه فى توزيع الأرباح والخسائر) أكبر من حصته فى رأس المال ، فيتم تحميل الشريك الموصى بقدر من الخسائر يعادل حصته فى رأس المال فقط ، ويتم تحصيل الشركاء المتضامنين بباقى خسائر التصفيه (موزعة عليهم طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم) . الا أنه اذا كان الشريك الموصى لم يسدد حصته فى رأس المال بالكامل ، فان المصطفى يقوم باستيفائها منه ، ويجوز لدائى الشركه ولباقى الشركاء الرجوع عليه بمقدار الجزء غير المسدد من حصته فى رأس المال وبما يكفى لتغطية نصيبه فى خسائر التصفيه .

وأذا كان للشريك الموصى حساباً جارياً وكان رصيد الحساب دائماً موجب سداد رصيد هذا الحساب للشريك . أما اذا كان رصيد الحساب الجارى للشريك الموصى مديناً فيجب مراعاة ما يلى :

أ- اذا كان الرصيد المدين للحساب الجارى يمثل مسحوبات الشريك والفائدة على هذه المسحوبات ، واذا كانت خسائر التصفيه قد استنفدت حصته فى رأس المال ، وجب على الشريك الموصى سداد الرصيد المدين لحسابه الجارى .

ب- اذا كان الرصيد المدين للحساب الجارى يمثل نصيب الشريك الموصى من خسائر السنه التى تمت خلالها التصفيه أو نصيبه من الخسائر المحققه خلال سنوات سابقة ، فلا يجوز تحميل الشريك الموصى بنصيبه من خسائر التصفيه

يزيد عن الفرق بين حصته في رأس المال وبين رصيد حسابه الجارى الدين .
هذا ويعامل قرض الشريك الموصى معاملة الديون العادية ، وإذا كان
قرض الشريك الموصى مضمونا برهن أصل معين فانه يعامل معاملة الديون
المضمونة برهن ، وذلك على النحو السابق الاشارة عليه في حالة شريكات .
التضامن .

ولنفترض أن عادل ونجيب وأمجد شركاء في شركة توصيه بسيطه ويقتسمون
الأرباح والخسائر بالتساوى ، وأن أمجد الشريك الموصى والشريكين الآخرين
شريكين متضامنين .

ولقد تقرر تصفيه الشركة وبلغت القيمة الدفترية للأصول بخلاف النقدية في
تاريخ التصفيه ٨٥٠٠٠ جنيه ورصيد النقدية بالبنك ١٥٠٠٠ جنيه ، وبلغ
الرصيد الدين للحساب الجارى للشريك الموصى أمجد ١٢٠٠ جنيه ، وتمثلت
الخصوم في تاريخ التصفيه فيما يلى : دائنون ٥٠٢٠٠ جنيه ، رأس مال عادل
٣٥٠٠٠ جنيه ، رأس مال نجيب ١٤٠٠٠ جنيه ، رأس مال أمجد ٨٠٠٠ جنيه
ولنفترض أيضا أن خسائر السنة التى تمت خلالها التصفيه بلغت ٦٠٠٠ جنيه ،
وأن الرصيد الدين للحساب الجارى لأمجد يمثل في ٤٠٠ جنيه مسحوبات
السنة الحالية ، ٨٠٠ جنيه نصيبه في خسائر السنة السابقة . ولقد قام المصنف
ببيع الأصول بخلاف النقدية صفقه واحدة ببلغ ٥٣٠٠٠ جنيه ، وبلغت مصاريف
وأتعاب التصفيه ١٠٠٠ جنيه .

وإذا نمنا بتصوير حساب التصفيه فسنجد أن خسائر التصفيه تبلغ ٢٣٠٠٠
جنيه (٨٥٠٠٠ جنيه أصول مختطفه + ١٠٠٠ جنيه مصاريف وأتعاب التصفيه
— ٥٣٠٠٠ جنيه ثمن بيع الأصول) . وعليه فان حساب رأس مال الشركة وحساب

البنك سيتخذ ان الصور التاليه :

ح/ رأس مال الشركاء

عادل نجيب أمجد بيان	عادل نجيب أمجد بيان
٣٥٠٠٠ ١٤٠٠٠ ٨٠٠٠ الرصيد	١٢٠٠ الى ح/ جارى أمجد
١٩٠٠ ٤٠٠ من ح/ البنك	٢٠٠٠ ٢٠٠٠ ٢٠٠٠ الى ح/ توزيع أ. خ
	١١٩٠٠ ١١٩٠٠ ٥٢٠٠ الى ح/ التصفية
	١٩١٠٠ الى ح/ البنك
٣٥٠٠٠ ١٠٩٠٠ ٨٤٠٠	٣٥٠٠٠ ١٠٩٠٠ ٨٤٠٠

ح/ البنك

١٥٠٠٠ الرصيد	١٠٠٠ من ح/ مصاريف واتعاب التصفية
٥٣٠٠٠ الى ح/ التصفية	٥٠٢٠٠ من ح/ دائنون
٢٣٠٠ الى ح/ رأس مال الشركاء	١٩١٠٠ من ح/ رأس مال الشركاء
٧٠٣٠٠	٧٠٣٠٠

ويلاحظ أنه عند توزيع خسائر التصفية على الشركاء فان الشريك الموصى ..
 أمجد لم يتحمل الا بمبلغ ٥٢٠٠ جنيه ، وذلك لأنه سبق أن تحمل بخسائر عن
 العام الماضى قدرها ٨٠٠ جنيه ، وتحمل بنصيب من خسائر العام الحالى
 و قدرها ٢٠٠٠ جنيه ، ومن ثم فلا يمكن تحميله بخسائر تصفية الا فى حدود ما
 .. تبقى من حصته فى رأس المال (٨٠٠٠ - ٢٨٠٠) أما باقى خسائر التصفية
 وقد رها ٢٧٨٠٠ جنيه فلقد تم تحميلها للشركاء المتضامنين طبقا لنسب توزيع
 الأرباح والخسائر (بالتساوى فى المثال الحالى) كما يلاحظ أن الشريك

الموصى أمجد قام بسداد جزء من الرصيد لحسابه الجارى (٤٠٠ جنيه) والتي تمثل قيمة مسحوباته خلال العام .

ويلاحظ أنه قد ترتب على تحميل الشركاء بخسائر التصفية أن أصبح رصيد حساب رأسمال الشريك نجيب مدينا بمبلغ ١٩٠٠ جنيه ، وقام الشريك بسداد حقه للشركة ، وذلك بافتراض أنه شريك موسر . أما إذا كان الشريك نجيب معسرا ف يتم أفعال الرصيد المدين لحساب رأسماله فى حساب رأس مال الشريك عادى . وتجدر الإشارة الى أنه لو انتهت عملية التصفية بتحقيق خسائر تستنفذ وتزيد على رؤوس وأموال الشركاء جميعا ، وكان جميع الشركاء المتضاميين معسرين ، فإنه لا يجوز لدائى الشركة الرجوع على الشريك الموصى لاستيفاء باقى ديونهم حتى ولو كان هذا الشريك الموصى موسرا .

وعنى عن القول أنه يمكن للقارئ بسهولة أعداد فائفة التصفية بالنسبة للمثال السابق على نفس النمط الذى أعدهنا على أساسه قوائم التصفية نفس البنود السابقة .

٨- التصفية التدريجية :

استندت معالجتنا للتصفية السريعة أو الفورية الى قاعدة أساسية وهى أن لا يتم توزيع أى نقدية على الشركاء الا بعد تحديد أرباح أو خسائر التصفية بصورة نهائية (أى بعد بيع جميع الأصول وتحصيل حقوق الشركة لدى الغير) وتحملها لحساب رأس مال الشركاء ، وبعد أن يتم سداد جميع التزامات الشركة فبالغیر . الا أن عملية بيع الأصول وتحصيل الحقوق قد تستغرق فترة زمنية طويلة نسبيا قد تمتد الى عدة شهور وربما عدة سنوات ، وذلك لأن المصفى يحاول أتمام التصفية بأقل خسائر ممكنة ومن ثم فقد يفضل التريث فى بيع الأصول للحصول على أثمان بيع أفضل مما لو حاول الانتهاء من عمليات البيع بسرعة وبأى ثمن . وعند ما تمتد عملية التصفية لفترة طويلة نسبيا ، فإن الشركاء عادة ما يطلبون من المصفى أن يقوم بتوزيع النقدية المتاحة عليهم أولا بأول بعد كل عملية بيع لأحد أو بعض الأصول ودون ما انتظار للانتها من بيع جميع الأصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية بصورة نهائية . ولا شك أن توزيع النقدية على الشركاء أولا بأول يعتبر تصرفا ملائما ويحقق مصالح الشركاء فى استثمار تلك الأموال بمعرفتهم ، ولكن بشرط أن يستند التوزيع الى أساس مأمون يضمن أن يتم أولا سداد جميع التزامات الشركة قبل الغير ، ويضمن أن لا يحصل أحد الشركاء على أموال تزيد عن حصة عند ما تتحدد بصورة نهائية بعد بيع جميع الأصول وتحديد أرباح أو خسائر التصفية .

وتتطوى التصفية التدريجية على بيع بعض الأصول وسداد التزامات الشركة قبل الغير ، ثم استخدام ما يتبقى من النقدية لسداد مبالغ للشركاء ، ثم بيع أصول أخرى وسداد دفعة أخرى للشركاء ، ثم بيع مجموعة جديدة من الأصول

وسداد دفعة أخرى للشركة ، . . . وهكذا الى أن تتم التصفية النهائية للشركة .

ان المشكلة الاساسية فى عملية التصفية التدريجية هى قيام المصفى بدفع مبالغ نقدية للشركة قبل تحديد خسائر التصفية . فاذا تم دفع مبالغ نقدية لأحد الشركة ثم أتضح بعد ذلك أن نصيب هذا الشريك من خسائر التصفية يستنفذ رصيد حساب رأسماله ويزيد عليه (أى أصبح الرصيد مدينا) فان المصفى يطلب من الشريك رد ما حصل عليه بدون وجه حق . فاذا كان هذا الشريك غير قادر على رد تلك المبالغ ، فان المصفى يكون مسئولاً عن هذه المبالغ بصفة شخصية فى مواجهة الشركة الآخرين . ولذا فان المصفى يجب أن يكون حذرا وأن يتبع سياسة رشيدة عند تحديد طريقة توزيع النقدية قبل انتهاء التصفية .

ويجب على المصفى بصفة عامة عدم توزيع أى مبالغ نقدية على الشركة إلا بعد سداد جميع التزامات الشركة قبل الغير بالكامل . ويعتبر فرص الشريك الموصى فى هذا الصدد من الالتزامات الواجبة السداد قبل دفع أى مبالغ للشركة . أما قرص الشريك المتضامن فيضاف لرأسمال الشريك دون ما تفرقة بينهما وذلك عند تحديد المبالغ التى يتم توزيعها على الشركة .

وسنتناول فيما يلى طريقتين يمكن للمصفى اتباع أحدها فى حالة التصفية التدريجية . وتتقوم الطريقة الأولى على أساس افتراض أسوأ الاحتمالات وهى عدم بيع الأصول وأن الشريك الذى يصبح رأسماله مدينا سيكون شريكا معسرا . أما الطريقة الثانية فتقوم على أساس اعداد خطه لتوزيع المتحصلات النقدية فى المستقبل .

٨- أ - التصفية التدريجية بافتراض أسوأ الاحتمالات :

تعمم هذه الطريقة على أساس حماية مصالح الشركاء وحماية المصطفى من احتمالات التوزيع الخاطئ للنقدية وذلك بافتراض أسوأ الاحتمالات بالنسبة للمستقبل . فبعد أن يتم سداد التزامات الشركة قبل العير (بما في ذلك قرض الشريك الموصى) وعند البدء في توزيع مبالغ نقدية على الشركاء يتبع المصطفى الأسس التالية :

١- افتراض أقصى خسائر يمكن أن نحقق من بيع الأصول الباقية مستقبلا . ولذا يفترض أن الأصول الباقية ليس لها قيمة بيعية ولن يمكن الحصول في مقابلها على أى نقدية ، ومن ثم تعتبر القيمة الدفترية لتلك الأصول خسائر افتراضية محتملة . ويتم توزيع الخسائر الافتراضية المحتملة (أى القيمة الدفترية للأصول الباقية) على الشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر .

٢- اذا أصبح رصيد حساب رأسمال أى شريك لدينا بعد تحميله بنصيبه من الخسائر الافتراضية المحتملة ، فيعترض أن هذا الشريك لن يستطيع سداد الرصيد المدين (المحتمل) لحساب رأسماله ، أى يعترض أنه سيكون شريكا معسرا . وسأى في هذا الصدد ما سبق الإشارة اليه من أن فرض الشريك المتضامن يضاف اليه رأسماله . ولا يحصل الشريك الذى أصبح رصيد حساب رأسماله رصيدا لدينا (محتملا) على أى مبالغ نقدية .

وبناء على افتراض أعسار الشريك ، يتم توزيع الرصيد المدين (المحتمل) لحساب رأسماله على الشركاء الآخرين (وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر بينهم) ، ومن ثم تخفيض رؤوس أموال الشركاء الآخرين بأنصبتهم من

الرصيد المدين لرأس مال ذلك الشريك المحتمل اعساره .
 ٣ — لا يتم توزيع أى نقدية على أى شريك الا اذا كان رصيد حساب رأسماله
 دائئا بعد أن يتم تحميله بنصيبه من الخسائر الافتراضية المحتملة
 (القيمة الدفترية للأصول الباقية) ونصيبه من الرصيد المدين لحساب
 رأسمال الشريك المحتمل اعساره (وازافة قرض الشريك ان وجد) ويستتم
 توزيع النقدية على الشركاء الذين لهم أرصدة دائنة فقط وفى حدود تلك
 الأرصدة . هذا وسنوضح فيما يلى الحالات المحتملة فى ظل هذه
 الطريقة بأثلة رقمية .

مثال (١) :

عمر تصفية شركة التضامن بين سمير و ابراهيم وفتحى والذين يقتسمون
 الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ : ١ على التوالى . وفيما يلى ملخص الميزانية
 العمومية للشركة فى تاريخ التصفية :

أصول : ٢٢٠٠٠ جنيه نقدية ، ١٨٨٠٠٠ جنيه اصول اخرى .
 خصوم : ٦٢٠٠٠ جنيه رأس مال سمير ، ٥٥٠٠٠ جنيه رأس مال ابراهيم
 ٣٢٠٠٠ جنيه رأس مال فتحى ، ٨٠٠٠ جنيه فرص سمير ، ٣٠٠٠
 جنيه التزامات مختلفة .

ولقد أسفرت عمليات بيع الأصول بخلاف النقدية عن ما يلى :

رقم عملية البيع	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف واتعاب التصفية
(١)	٨٨٠٠٠ جنيه	٥٨٠٠٠ جنيه	٩٠٠ جنيه
(٢)	٦٢٠٠٠	٤١٠٠٠ جنيه	٦٠٠ جنيه
(٣)	٣٨٠٠٠ جنيه	٣٢٠٠٠ جنيه	٣٠٠ جنيه

المطلوب : اعداد قائمة التصفية التدريجية .

قائمة التصفية الدرجية

رأس مال الشركاء وقرض الشريك			التزامات	أصول أخرى	نقدية	
فتحي ١	ابراهيم ٢	سمير ٣				
٣٢٠٠٠	٥٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٥٣٠٠٠	١٨٨٠٠٠	٢٢٠٠٠	الأرصدة قبل التصفية
(٥٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠)	(١٥٠٠٠٠)		(٨٨٠٠٠٠)	٥٨٠٠٠٠	بيع الاصول بخسارة - رقم ١
٢٧٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	الأرصدة
(١٥٠)	(٣٠٠)	(٤٥٠)			(٩٠٠)	مصاريف وأتعاب التصفية
٢٦٨٥٠	٤٤٧٠٠	٥٤٥٥٠	٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٧٩١٠٠	الأرصدة
			(٥٣٠٠٠٠)		(٥٣٠٠٠٠)	سداد الالتزامات
٢٦٨٥٠	٤٤٧٠٠	٥٤٥٥٠		١٠٠٠٠٠٠	٢٦١٠٠	الأرصدة
(١٠١٨٣)	(١١٣٦٧)	(٤٥٥٠)			(٢٦١٠٠)	توزيعات للشركاء (جدول أ)

جدول (أ)

توزيع الدفعة النقدية الأولى على الشركاء

رصيد رأس المال والقرص قبل التوزيع مباشرة			
سمير ٣	ابراهيم ٢	فتحى ١	
٥٤٥٥٠	٤٤٧٠٠	٢٦٨٥٠	رأس مال الشركاء والقرص
(٥٠ ٠٠٠)	(٢٣ ٢٢٢)	(١٦ ٦٦٧)	حسابات افتراضية محتملة (القيمة الدفترية للاصول الباقية = ١٠٠ ٠٠٠ جنيه)
٤٥٥٠	١١٣٦٧	١٠١٨٣	توزيع الدفعة النقدية الأولى

جدول (ب)

توزيع الدفعة الثانية على الشركاء

رصيد رأس المال والقرص قبل التوزيع مباشرة			
سمير ٣	ابراهيم ٢	فتحى ١	
٣٩٢٠٠	٢٦١٢٣	١٣٠٦٧	رأس مال الشركاء والقرص
(١٩٠٠٠)	(١٢ ٦٦٧)	(٦٣٣٣)	حسابات افتراضية محتملة (٢٨٠٠٠)
٢٠٢٠٠	١٣٤٦٦	٦٧٣٤	توزيع الدفعة النقدية الثانية

ويلاحظ ما يلي على ما تقدم :

- ١- أضيف رصيد قرص الشريك سمير الى رصيد حساب رأسماله .
- ٢- أن مصاريف واتعاب التصفية تخصم من النقدية ثم تحمل للشركاء وفقاً للنسب

توزيع الارباح والخسائر^(١) وتجدر الاشارة الى أنه كان من الممكن إضافة خاذه للديون الممتازة تحمل لها مصاريف وأتعاب التصفية (وذلك عند تحميلها للشركاء) ثم تخصم المصاريف بعد ذلك من كل من خاذه النقدية وخاذه الديون الممتازة فى خطوة ثانية (لاحظ أن هذا ما سبق لنا اتباعه عند اعداد قائمة التصفية السريعة أو الفورية) .

٣- يتم اعداد جدول لتوزيع النقدية فى كل مرة يتم فيها توزيع نقدية على الشركاء وذلك لتحديد نصيب كل شريك فى النقدية الموزعة . وعند اعداد الجدول يؤخذ فى الاعتبار ارصدة رؤوس أموال الشركاء كما تظهر فى قائمة التصفية التدريجية قبل اجراء التوزيع مباشرة .

ويتم بعد ذلك تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية (أى للمتباع بعد) موزعة عليهم وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك باعتبارها خسائر افتراضية محتملة .

٤- ليس هناك حاجة لاعداد جدول توزيع نقدية بعد بيع المجموعة الأخيرة من الأصول ، وذلك لأن خسائر التصفية تكون قد تحددت بصورة نهائية ويكون رصيد النقدية عند هذه النقطة مساويا لحقوق الشركاء .

(١) تجدر الاشارة الى أن كثير من المحاسبين يرى ضرورة تقدير مصاريف وأتعاب التصفية وتجنيد نقدية كافية لمقابلتها وذلك بإضافة القيمة المقدرة للمصاريف والأتعاب الى الخسائر الافتراضية المحتملة . الا أن هذا الاجراء لا يكون ضروريا الا فى حالة اعتقاد المصنف بأن عمليات بيع الأصول لن تسفر فعلا عن تحقيق أى متحصلات نقدية .

- ٥ - عند ما يقوم المصفي بعد انتهاء تصفية الشركة بإعداد حسابات التصفية سوف يجد أن كل شريك قد حصل على حقوقه كاملة ودون ما نقص أو زيادة .
وللتحقق من ذلك ستقوم بتصوير كل من حساب التصفية وحساب رأس مال الشركة ، كما يظهر : ف . نهاية عملية التصفية .

ح / التصفية

١٨٨٠٠٠	الى حسابات الاصول	٥٨٠٠٠	من ح/ البنك
١٨٠٠	الى ح/ صاريق واعصاب التصفية	٤١٠٠٠	من ح/ البنك
		٣٢٠٠٠	من ح/ البنك
		٥٨٨٠٠	من ح/ رأس مال الشركة
		٢٩٤٠٠	سمير
		١٩٦٠٠	ابراهيم
		٩٨٠٠	فتحى
١٨٩٨٠٠		١٨٩٨٠٠	

ح/ رأس مال الشركة

بيان	فتح	ابراهيم	سمير	بيان	فتح	ابراهيم	سمير
الرصيد	٣٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠	الى ح/ التصفية	٩٨٠٠٠	١٩٦٠٠٠	٢٩٤٠٠٠
من ح/ فرضا الشريك			٨٠٠٠٠	الى ح/ البنك	١٠١٨٣	١١٣٦٦٧	٤٥٥٠٠
				الى ح/ البنك	٦٧٣٤	١٠٤٦٦	٢٠٢٠٠
				الى ح/ البنك	٥٢٨٣	١٠٥٦٧	١٥٨٥٠
	٣٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠

مثال (٢) :

سنقوم بتعديل بيانات المثال السابق بحيث تصبح نسبة توزيع الأرباح

والخسائر بين الشركاء " سمير و ابراهيم و فتحى " ١ : ٢ : ٢ على التوالى .

وفيما يلى إعادة تصوير قائمة التصفية التدريجية وجداول توزيع النفدية .

قائمة التصفية المد رجبيـه

رأس مال الشركة والقروض		التزامات	أصول أخرى	نتيجة
فتحى ٢	ابراهيم ٢			
٢٢٠٠٠٠	٥٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	١٨٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠
(١٢٠٠٠٠)	(١٢٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠)	(٨٨٠٠٠٠)	٥٨٠٠٠٠
٢٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	٦٤٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
(٢٦٠)	(٢٦٠)	(١٨٠)		(٩٠٠)
٩٩٦٤٠	٤٢٦٤٠	٦٢٨٢٠	٥٢٠٠٠	٧٩١٠٠
			(٥٢٠٠٠)	(٥٢٠٠٠)
١ ٩٦٤٠	٤٢٦٤٠	٦٢٨٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٢٦١٠٠
		(٢٦١٠٠)		(٢٦١٠٠)

الأرصدة قبل التصفية

بيع أصول بخسارة (رقم ١)

الأرصدة

مصاريف وأتعاب التصفية

الأرصدة

سداد الالتزامات

الأرصدة

توزيعات للمشاركاء (جدول أ)

الأرصدة	١٠٠٠٠٠	٣٧٧٢٠	٤٢٦٤٠	٣٨٠٠	
بيع أصول بخسارة (رقم ٢)	٤١٠٠٠	(٤٢٠٠)	(٨٤٠٠)	(٨٤٠٠)	
الأرصدة	٤١٠٠٠	٣٣٥٢٠	٣٤٢٤٠	١١٢٤٠	
مصاريف وأتعاب التصفية	(٦٠٠)	(١٢٠)	(٢٤٠)	(٢٤٠)	
الأرصدة	٣٨٠٠٠	٣٣٤٠٠	٣٤٠٠٠	١١٠٠٠	
توزيعات للشركاء (جدول ب)	(٤٠٤٠٠)	(٢٤٤٠٠)	(١٦٠٠٠)		
الأرصدة	٣٨٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	١١٠٠٠	
بيع أصول بخسارة (رقم ٣)	٣٢٠٠٠	(٢٨٠٠٠)	(٢٤٠٠)	(٢٤٠٠)	
الأرصدة	٣٢٠٠٠	٧٨٠٠	١٥٦٠٠	٨٦٠٠	
مصاريف وأتعاب التصفية	(٢٠٠)	(٦٠)	(١٢٠)	(١٢٠)	
الأرصدة	٣١٢٠٠	٧٧٤٠	١٥٣٨٠	٨٤٨٠	
توزيعات للشركاء	(٣١٢٠٠)	(٧٧٤٠)	(١٥٣٨٠)	(٨٤٨٠)	

جدول (أ)

توزيع الدفعة النقدية الاولى على الشركاء

رصيد رأس المال والقرص قبل التوزيع مباشرة			
فتحى ٢	ابراهيم ٢	سمير ١	
١٩٦٤٠	٤٢٦٤٠	٣٨٢٠	رأس مال الشركاء والقرص
(٤٠ ٠٠٠)	(٤٠ ٠٠٠)	(٢٠ ٠٠٠)	خسائر افتراضية محتملة (١٠٠ ٠٠٠)
(٢٠٣٦٠)	٢٦٤٠	٤٣٨٢٠	الأرصدة
٢٠٣٦٠	(١٣٥٧٣)	(٦٢٨٢)	توزيع الرصيد المدين لرأس مال فتحى
	(١٠٩٣٣)	٣٢٠٣٣	الأرصدة
	١٠٩٣٣	(١٠٩٣٣)	تحميل سمير بالرصيد المدين لابراهيم
—	—	٢٦١٠٠	توزيع الدفعة النقدية الاولى

جدول (ب)

توزيع الدفعة النقدية الثانية على الشركاء

رصيد رأس المال والقرص قبل التوزيع مباشرة			
سمير ١	أبراهيم ٢	فتحى ٢	
٣٣٤٠٠	٣٤٠٠٠	١١٠٠٠	رأس مال الشركاء والقرض
(٧٦٠٠)	(١٥٢٠٠)	(١٥٢٠٠)	خسائر افتراضية محتملة
			(٣٨٠٠٠)
٢٥٨٠٠	١٨٨٠٠	(٤٢٠٠)	الأرصدة
(١٤٠٠)	(٢٨٠٠)	٤٢٠٠	توزيع الرصيد المدين لرأس المال
			فتحى
٢٤٤٠٠	١٦٠٠٠	—	توزيع الدفعة النقدية الثانية

ويلاحظ فى الجدول (أ) أنه قد ترتب على توزيع العيمة الدفترية للأصول الباقية على الشركاء (طبقاً لنسب توزيع الأرباح والخسائر) باعتبارها أقصى خسارة يمكن أن تتحقق فى المستقبل ، أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك فتحى مدينا بمبلغ ٢٠٣٦٠ جنيه . وحيث أننا نفترض أسوأ الاحتمالات ، فلغذا أفترضنا أن الشريك فتحى سيكون معسرا ، ولذا تم تحميل هذا الرصيد المدين للشريكين سمير وأبراهيم ، موزعا بينهما بنسبة توزيع الأرباح والخسائر وهى ١ : ٢ على التوالى . ولقد ترتب على تحميل الشريك إبراهيم

بنصيبة من الرصيد المدين لرأس مال فتحى أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك إبراهيم نفسه مدينا بمبلغ ١٠٩٤٣ جنيه . ومرة أخرى أفترضنا أسوأ الاحتمالات وهو أن الشريك إبراهيم سيكون معسرا ، ولذا تم أقفال الرصيد المدين لحساب رأس مال الشريك إبراهيم فى حساب رأس مال الشريك سمير . ولقد ترتب على الاجراءات السابقة أن أصبح من حق الشريك سمير وحده الحصول على كل النقدية المتبقية بعد سداد الالتزامات وقدرها ٢٦١٠٠ جنيه .

ويلاحظ أيضا أنه فى الجدول (ب) قد ترتب على تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية ، متبازها خسائر افتراضية محتملة أن أصبح رصيد حساب رأس مال الشريك فتحى مدينا بمبلغ ٤٢٠٠ جنيه ، وأعيد توزيع هذا الرصيد المدين على الشريكين سمير وإبراهيم بافتراض أن فتحى سيكون معسرا . ولقد ترتب على هذه الاجراءات أن أصبح من حق الشريكين سمير وإبراهيم أن يتقاسما رصيد النقدية بينهما بحيث يحصل سمير على ٢٤٤٠٠ جنيه ، ويحصل إبراهيم على ١٦٠٠٠ جنيه .

كما يلاحظ أنه بعد عملية بيع الأصول رقم (٣) حصل الشريك فتحى على حقوق كاملة ، كما حصل الشريكين إبراهيم وسمير على باقى حقوقهما . ويستطيع العارئ أن يتحقق من أن أى من الشركاء لم يحصل على أكثر أو أقل من حقوقه بعد تمام التصفية واحتساب خسائر التصفية على وجه اليقين ، وذلك بتصوير حسابات التصفية .

مثال (٣) :

موزى وسعد وفرج شركاء فى شركة توصية بسيطة ويفتسمون الأرباح والخسائر

بالتساوى ، حيث فرج شريك موسى والشريكين الآخرين متضامين. ولقد تقرر
تصفية الشركة ، وفيما يلى ملخص الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ التصفية :
أصول : ١٧٠٠٠ جنيه نقدية ، ٧٥٠٠٠ جنيه اصول أخرى
خصوم : ٣٢٠٠٠ جنيه رأس مال فوزى ، ٢٤٠٠٠ جنيه رأس مال سعد ،
٨٠٠٠ جنيه رأس مال فرج (موسى) ، ٣٠٠٠ جنيه قرص الشريك فرج
، ٢٥٠٠٠ جنيه التزامات مختلفة .

ولقد تم بيع الأصول على دفعتين كما يلى :

رقم عملية البيع	القيمة الدفترية	ثمن البيع	مصاريف وأتعاب التصفية
(١)	٤٢٠٠٠ جنيه	٢٤٠٠٠	—
(٢)	٣٣٠٠٠ جنيه	٢٥٥٠٠	٥٠٠ جنيه

المطلوب : اعداد قائمة التصفية التدرجية .

قائمة التصفية التي رجيية

رأس مال الشركة		التزامات وقروض قرض	أصول أخرى	تقديرة	
مجموع	مستحق	مفترض			
٨٠٠٠٠	٢٤٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٧٠٠٠٠	الأرصدة قبل التصفية
(٦٠٠٠٠)	(٦٠٠٠٠)		(٤٢٠٠٠٠)	٢٤٠٠٠٠	بيع أصول بخسارة (رقم ١)
٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٨٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٤١٠٠٠٠	الأرصدة
		(٢٨٠٠٠٠)		٢٨٠٠٠٠	سداد الالتزامات وقروض قرض
٢٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠		٢٢٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	الأرصدة
	(٢٥٠)	(١٠٠٠٠٠)		(١٢٠٠٠٠)	توزيعات للشركة (جدول أ)
٢٠٠٠٠	١٥٥٠٠٠	١٥٥٠٠٠	٢٢٠٠٠٠		الأرصدة
(٢٠٠٠٠)	(٢٧٥٠٠)	(٢٧٥٠٠)	(٢٢٠٠٠٠)	٢٥٥٠٠٠	بيع أصول بخسارة (رقم ٢)
	١٢٧٥٠	١٢٧٥٠		٢٥٥٠٠	الأرصدة
	(٢٥٠)	(٢٥٠)		(٥٠٠)	صاريف وأتعاب التصفية
	١٢٥٠٠٠	١٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠	الأرصدة
	(١٢٥٠٠)	(١٢٥٠٠)		(٢٥٠٠٠)	توزيعات للشركة

جدول (أ)

توزيع الدفعة النقدية الأولى على الشركاء

أرصدة رأس المال قبل التوزيع مباشرة			
فوزى	سعد	فرج (موصى)	
٢٦٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠	رأس مال الشركاء
(١٥٥٠٠)	(١٥٥٠٠)	(٢٠٠٠)	خسائر افتراضية محتملة
١٠٥٠٠	٢٥٠٠	—	توزيع الدفعة النقدية الأولى

ويلاحظ مايلى :

- ١- أنه قد تمت إضافة قرص الشريك الموصى الى الالتزامات على أساس أنه يعامل معاملة الديون العادية ، وذلك على عكس الحال فى المثالين (١) ، (٢) حيث أضيف قرص الشريك المتضامن الى رأس ماله .
- ٢- اسفرت عملية بيع المجموعة الأولى من الأصول عن تحقيق خسائر قدرها ١٨٠٠٠ جنيه وتم تحميل الشركاء بها . ولقد ترتب على ذلك أن استنفذ نصيب الشريك الموصى فرج من تلك الخسائر جزئاً من رأس ماله الذى أصبح رصيداً دائناً بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . ومن المعسوف أنه لا يجوز تحميل الشريك فرج بخسائر إضافية بعد ذلك الا فى حدود هذا الرصيد الدائن .
- ٣- عند اعداد الجدول (أ) تم تحميل الشركاء بالقيمة الدفترية للأصول الباقية باعتبارها خسائر افتراضية محتملة . ونظراً لعدم إمكانية تحميل الشريك فرج بأكثر من ٢٠٠٠ جنيه (باعتباره شريكاً موصياً) لمقد تم تحميل باقى

الخسائر الافتراضية المحتملة للشريكين فوزى وسعد طبقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر (بالتساوى) • وبنا عليه اقتسم فوزى وسعد النقدية المتاحة للتوزيع فحصل الأول على ١٠٥٠٠ جنيه ، وحصل الثانى على ٢٥٠٠ جنيه ٤- عند ما تم بيع المجموعة الثانية من الأصول وأصبح مقدار الخسائر المحققه معروفة على وجه اليقين ، تم تحميل الشركاء بتلك الخسائر فى قائمة التصفية مع مراعاة عدم تحميل الشريك الموصى الا فى حدود الرصيد الدائن لحساب رأس ماله • وحيث أنه قد تم استنفاد رأس مال الشريك الموصى فرج ، فلقد تم تحميل مصاريف واتعاب التصفية للشريكين فوزى وسعد وحدهما •

٥- اقتسم فوزى وسعد النقدية الموزعة فى نهاية التصفية وفقا لحقوق كل منهما • ومن الملاحظ أن الشريك الموصى فرج لم يحصل من حصته فى رأس المال على أى مبالغ حيث استنفدت الخسائر الحقيقية المحققة من عمليات بيع الأصول رصيد رأسماله • ورغم ذلك نلاحظ أن الشريك الموصى قد حصل على قيمة الفرص (٣٠٠٠ جنيه) عند سداد التزامات الشركة وقبل توزيع أى نقدية على أى من الشركاء •

هذا ويمكن للقارئ أن يتحقق من أن أى من الشركاء لم يحصل على أكثر أو أقل من حقوقه وفقا للنتائج النهائية للتصفية عن طريق تصوير الحسابات اللازمة لذلك •

٨- ب - خطة توزيع النقدية على الشركاء •

تتوم هذه الطريقة على أساس اعداد خطة أو جدول يوضح أولوية وكيفية توزيع أى مبالغ نقدية يتم توافرها من عمليات بيع الأصول بعد سداد التزامات الشركة قبل الغير • ويهدف الاجراء المستخدم الى تعديل رؤوس أموال الشركاء

من خلال الدفعات النقدية لهؤلاء الشركاء حتى تصبح نسب رؤوس الأموال معادلة
لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، ثم يتم توزيع اى نقدية تتوافر بعد ذلك على
الشركاء وفقا لنسب توزيع الارباح والخسائر .

وللتوضيح دعنا نفترض أن أسامة وصلاح وعادل شركاء فى شركة تضام مسن
يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٢ : ٣ : ٥ على التوالى . ولنفترض أيضا أنه قد
تقرر تصفية الشركة وأن ملخص ميزانيتها العمومية فى تاريخ التصفية كان ما يلى :

أصول : ١٢٠٠٠ جنيه نقدية ، ١٦٠٠٠٠ جنيه أصول أخرى

خصوم : ٢١٠٠٠ جنيه رأس مال اسامة ، ٣٩٠٠٠ جنيه رأس مال صلاح ،

٤٨٠٠٠ جنيه رأس مال عادل ، ١٢٠٠٠ جنيه فرص الشريك عادل ،

٥٢٠٠٠ جنيه التزامات مختلفة .

وفيما يلى خطوات اعداد خطة توزيع النقدية :

(١) تحديد حقوق كل شريك وذلك باقفال الحسابات التى تمثل حقوق للشريك

قبل الشركة (بما فى ذلك قرض الشريك) والحسابات التى تمثل التزامات

على الشريك تجاه الشركة ، فى حساب رأسماله . وعليه فان حقوق الشركاء

تكون : ٢١٠٠٠ جنيه أسامة ، ٣٩٠٠٠ جنيه صلاح ، ٦٠٠٠٠ جنيه

عادل .

عادل .

(٢) تحديد مقدار خسائر التصفية التى يترتب عليها استنفاد رصيد حساب

رأس مال كل شريك ، وترتيب الشركاء وفقا لقدرة كل شريك على استيعاب

خسائر الشركة . ويتم تطبيق هذه الخطوة عن طريق قسمة رصيد حساب

رأس مال كل شريك على نصيبه النسبى فى الأرباح والخسائر ، وذلك على

النحو التالى

الشريك	رأس المال	النصيب النسبي	الخسائر التي تستنفذ الترتيب
		في الربح والخسارة	رأس المال
صلاح	٣٩٠٠٠ ÷	٣٠٪ =	١٣٠ ٠٠٠
عادل	٦٠ ٠٠٠ ÷	٥٠٪ =	١٢٠ ٠٠٠
أسامة	٢١٠٠٠ ÷	٢٠٪ =	١٠٥ ٠٠٠

(٣) تحديد المبلغ النقدي الذي يوزع على كل شريك من النقدية التي سيتم

تحصيلها نتيجة عمليات بيع الأصول ، أي كلما كانت هناك نقدية متاحة

للتوزيع على الشركاء (بعد سداد التزامات الشراكة قبل الغير) .

وتهدف هذه الخطوة الى تحديد المبلغ النقدي الذي يجب دفعه لكل

شريك لكي تصبح نسب أرصدة رؤوس الأموال معادلة لنسب توزيع الأرباح

والخسائر . ويتم تطبيق هذه الخطوة على النحو التالي :

أولاً : تحديد المبلغ الذي يجب دفعه للشريك رقم (١) في الترتيب (صلاح)

لتصبح النسبة بين رصيد حساب رأسماله وبين حساب رأس مال الشريك التالي

له في الترتيب (عادل) معادلة لنسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما (٣ : ٥) .

ويتم ذلك بإيجاد الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاد رصيد رأس مال الشريك

صلاح وبين الخسائر اللازمة لاستنفاد رصيد رأس مال الشريك عادل ، ثم ضرب

الفرق في النصيب النسبي للشريك صلاح (الأول في الترتيب) في الأرباح

والخسائر . ويتم تطبيق ذلك على النحو التالي :

الفرق بين الخسائر اللازمة لاستنفاد رؤوس الأموال = ١٣٠ ٠٠٠ - ١٢٠ ٠٠٠

= ١٠ ٠٠٠ جنيه

المبلغ اللازم دفعة أولا للشريك صلاح = $10.000 \times 30\% = 3.000$ جنيه
ويعنى هذا أنه يجب دفع مبلغ ٣٠٠٠ جنيه من النقدية المتاحة للتوزيع الى
الشريك صلاح قبل أى من الشركاء الآخرين . ويؤدى هذا الى أن تصبح
نسبة رؤوس أموال صلاح وعادل ٣٦٠٠٠ : ٦٠.٠٠٠ أى ٣ : ٥ على التوالى
والتي تعادل نسبة توزيع الأرباح والخسائر بينهما .

ثانياً : تحديد المبالغ التى يجب دفعها للشريكين الأول والثانى من الترتيب
لتصبح النسبة بين رؤوس أموال الشركاء الثلاثة معادلة لنسب توزيع الأرباح
والخسائر بينهم . ويتم ذلك بإيجاد الفرق بين الخسائر اللازمة لاستئذان
رأس مال كل من الشريك الثانى والشريك الثالث من الترتيب . وضرب الفرق
من النصيب النسبى للشريك الأول من الأرباح والخسائر يتحدد المبلغ
اللازم دفعة له . ويطبق نفس الاجراء لتحديد المبلغ اللازم دفعة للشريك
الثانى . ويتم تطبيق ذلك على النحو التالى :

الفرق بين الخسائر اللازمة لاستئذان رأس مال = $120.000 - 105.000$
= ١٥٠٠٠ جنيه .

المبلغ اللازم دفعة للشريك الأول (صلاح) = $15.000 \times 30\% = 4.500$
جنيه

المبلغ اللازم دفعة للشريك الثانى (عادل) = $15.000 \times 50\% = 7.500$ جنيه
ويعنى هذا أنه بعد سداد الـ ٣٠٠٠ جنيه الأولى للشريك صلاح (كما
ذكر فى أولا) يتم سداد الـ ١٢٠٠٠ جنيه (٧٥٠٠ + ٤٥٠٠) التاليفة
للشريكين صلاح وعادل بنسبة ٣ : ٥ على التوالى . وبعد سداد تلك
المبالغ تصبح رؤوس أموال الشركاء صلاح وعادل وأسامة ٣١٥٠٠ : ٥٢٥٠٠ .

٢١٠٠٠ أى ٣ : ٥ : ٢ ، على التوالى ، والتي تماثل نسبة توزيع الأرباح

والخسائر بينهم .

(٤) اعداد خطة توزيع النقدية بناءً على ما تقدم ، وذلك على النحو التالى :

الدفعة النقدية	التزامات	صالح عادل	أسامة
٥٢٠٠٠ جنيه الأولى	٥٢٠٠٠		
٣٠٠٠ جنيه التالى	٣٠٠٠		
١٢٠٠٠ جنيه التالى	%٣٠	%٥٠	
ما زاد على ذلك	%٣٠	%٥٠	%٢٠

وتعنى هذه الخطة أن يسدد المصفى أولاً مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه الى دائئى الشركة ، ثم يسدد من النقدية المتبقية (أو من متحصلات بيع الأصول بعد ذلك) مبلغ ٣٠٠٠ جنيه للشريك صالح ، ثم يسدد للشريكين صالح وعادل مبالغ نفس حدود ١٢٠٠٠ جنيه موزعا بينهما بنسبة ٣ : ٥ على التوالى ، ثم يسدد لجميع الشركاء أى مبالغ نقدية متاحة بعد ذلك بنسبة توزيع الأرباح والخسائر .

ولنفترض أنه قد تم بيع الأصول على أربعة صفات حيث كانت المتحصلات

النقدية للصعاب الاربعه ٤٤٠٠٠ جنيه ، ٩٠٠٠ جنيه ، ٢٥٠٠٠ جنيه ،

٤٠٠٠٠ جنيه ، على التوالى . يمكن حيثئذ اعداد حدود توزيع السديه . أى

الطريقة التى ابعها المصفى من توزيع السديه مسرئدا حظه توزيع السديه .

جدول توزيع النقدية

توزيعات النقدية	الالتزامات	صلاح	عادل	أسامة
<u>التوزيع الأول (٥٤٠٠٠) :</u>	٥٢٠٠٠			
(١) ٥٢٠٠٠ جنيه				
(٢) ٢٠٠٠ جنيه		٢٠٠٠		
<u>التوزيع الثاني (٩٠٠٠) :</u>				
(١) ١٠٠٠ جنيه	٥٢٠٠٠	١٠٠٠		
(بما في الـ ١٣٠٠٠ الأولى)				
(٢) ٨٠٠٠ جنيه		٣٠٠٠	٥٠٠٠	
<u>التوزيع الثالث (٢٥٠٠٠) :</u>				
(١) ٤٠٠٠ جنيه	٥٢٠٠٠	١٥٠٠	٢٥٠٠	
(باقى الـ ١٢٠٠٠ التالية)				
(٢) ٢١٠٠٠ جنيه		٦٣٠٠	١٠٥٠٠	٤٢٠٠
<u>التوزيع الرابع (٤٠٠٠٠) :</u>				
٤٠٠٠٠ جنيه	٥٢٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠
اجمالى		٢٥٨٠٠	٣٨٠٠٠	١٣٢٠٠

ويؤدى اتباع هذه الطريقة (كما هو الحال فى الطريقة السابقة) الى حصول كل شريك على حقه كاملا ودون ما نقص أو زيادة . فعند اعداد حساب التصفية سنجد أن خسائر التصفية بلغت ٤٤٠٠٠ جنيه .
فبالنسبة للشريك صلاح حقوقه ٢٥٨٠٠ جنيه (٣٩٠٠٠ رأس المال - ١٣٢٠٠ نصيبه فى خسائر التصفية ، وبالنسبة للشريك عادل تبلغ حقوقه ٣٨٠٠٠ جنيه

(٤٨٠٠٠ رأس المال + ١٢٠٠٠ القرض — ٢٢٠٠٠ نصيبه فى خسائر التصفية)
، وبالنسبة للشريك أسامة تبلغ حقوقه ١٢٢٠٠ جنيه (٢١٠٠٠ رأس المال —
٨٨٠٠ نصيبه فى خسائر التصفية) .

ومراجعة جد اول توزيع النقدية سنجد أن أجمال المبالغ النقدية التى حصل
عليها كل شريك تساوى حقوقه بعد الانتهاء من التصفية .

٩- الاندماج :

سبق أن أشرنا الى أن اندماج شركة التضامن في شركة أخرى يعتبر سببا لانقضاءها . وقد تندمج شركة التضامن مع شركة تضامن أو شركة توصية بسيطة أخرى ، أو قد تندمج شركة التضامن في شركة مساهمة . ويترتب على الاندماج حل الشركة المندمجة وتصفيتها وانتقال جميع أو بعض أصولها (طبقا للاتفاق) الى الشركة الجديدة (الناتجة عن اندماج الشركتين) وأولى الشركة المساهمة المندمج فيها ، كما تتعهد الشركة الجديدة أو الشركة المندمج فيها بسداد جميع أو بعض التزامات الشركة المندمجة (أيضا طبقا للاتفاق). ويتم تقويم الأصول المنتقلة اما على أساس قيمها الدفترية أو على أساس قيمها السوقية ، وذلك تبعا للاتفاق .

ويتطلب الأمر تحديد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن تصفية الشركة المندمجة وتوزيعها على الشركاء فيها وتحديد حقوق هؤلاء الشركاء واقفال دفاتر الشركة. وتتم الاجراءات المحاسبية لتصفية الشركة المندمجة وفقا للأسس التالية :

- ١ - تحديد أرباح أو خسائر التصفية عن طريق اعداد حساب التصفية .
- فيجعل حساب التصفية مدينا بالقيم الدفترية للأصول المنتقلة وغير المنتقلة مقابل جعل حسابات تلك الأصول دائنة، كما يجعل حساب التصفية دائنا مقابل جعل حسابات المخصصات المرتبطة بالأصول مدينه . ويتم اقبال حسابات الالتزامات المنتقلة الى الشركة الجديدة أو المندمج فيها وذلك بجعل تلك الحسابات مدينه مقابل جعل حساب التصفية دائنا .
- ولتحديد أرباح أو خسائر التصفية يجعل حساب التصفية دائنا بالقيمة المتفق

عليها كمقابل لصافي الأصول الصغلة ويجعل حسا - الشركة الحد يده أو الشركة المساهمة (حسب الحالة) مدينا . أما بالنسبة للأصول غير المنتقلة فيستم التمييز بين حالتين : حالة شراء أحد أو بعض الشركاء في الشركة عند مجده لتلك الأصول ، وحالة بيع الأصول غير المنتقلة للغير . وفي الحالة الأولى يجعل حساب رأس مال الشريك (الذي حصل على الأصل) مدينا بالقيمه المتفق عليها كثن للأصل مقابل جعل حساب التصفية دائنا . أما في حالة بيع الأصل للغير وتحصيل ثمنه يجعل حساب البنك مدينا مقابل جعل حساب التصفية دائنا . ويمثل رصيد حساب التصفية حينئذ ربح أو خسارة التصفية والتي يتم توزيعها على الشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والحسائر ، وذلك بجعل حساب التصفية مدينا أو دائنا (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مدينا . وفيما يلي صورة لحساب التصفية في ظل الاحتمالات المختلفه :

ح/ التصفية		
x	الى ح/ الأصل (منتقل)	من ح/ مخصص اهلاك الأصل
x	الى ح/ الأصل (غير منتقل)	من ح/ م . د . م . فيها
x	الى ح/ الأصل	من ح/ مخصص هبوط أسعار
x	الى ح/ الأصل	من ح/ التزام (منتقل)
		من ح/ التزام (منتقل)
		من ح/ الشركة الجديد أو
		الشركة المساهمة
		من ح/ رأس مال الشركاء
		أصول حصل عليها
		الشركاء
		من ح/ البنك (ثمن بيع أصل للغير)
		من ح/ رأس مال الشركاء
		حسائر تصفيه
		xx
	الى ح/ رأس مال الشركاء	
	ربح تصفيه	
		xx

٢- تحديد حقوق الشركاء في الشركة المندمج : ويتم ذلك باقفال الحسابات المختلفة التي تمثل حقوقا للشركاء أو التزامات عليهم قبل الشركة في حساب رأس مال الشركاء . وتتضمن تلك الحسابات في الحسابات الجارية وقروض الشركاء والمسحوبات وفائدة المسحوبات ورصيد حساب الأرباح والخسائر عند الفترة حتى تاريخ الاندماج (موزعا بين الشركاء وفقا لأسس توزيع الأرباح والخسائر بينهم) والأرباح المحجوزة أو الخسائر المرحلة (موزعة وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر) . ويتم اقفال الحسابات السابقة بجعلها مد ينة أو دائنة (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مد ينا . فضلا عن ذلك يتم تحميل الشريك بالثمن المتفق عليه للأصول التي حصل عليها ، حيث يجعل حساب رأس مال الشريك مد ينا مقابل جعل حساب التصفية دائنا .

وإذا قام أحد أو بعض الشركاء بسداد أى من التزامات الشركة غير المنتقلة من أموالهم الخاصة ، يجعل حساب الالتزام مد ينا مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا (كل بقية ما تحمل به) . كما يتم توزيع أرباح أو خسائر التصفية على الشركاء وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر ، وذلك بجعل حساب التصفية مد ينا أو دائنا (حسب الحالة) مقابل جعل حساب رأس مال الشركاء دائنا أو مد ينا . وتمثل أرصدة حساب رأس مال الشركاء حقوق الشركاء واجبه السداد بأنصبتهم في الشركة الجديدة أو الشركة المساهمة المندمج فيها .

٣- تتمثل الحسابات المفتوحة في الدفاتر في هذه المرحلة في حساب رأس مال الشركاء وحساب الشركة الجديدة (أو الشركة المساهمة) وحساب البنك (إن كان له رصيد) . ونفرد في المعالجة المحاسبية هنا بين حالتين : حالة اندماج شركة التضامن مع شركة أشخاص أخرى ، وحالة اندماج شركة

التضامن فى شركة المساهمة .

ففى الحالة الأولى يجعل حساب رأس مال الشركة "مدينا" (كل وفقا لحصته فى رأس مال الشركة الجديدة) مقابل جعل حساب الشركة الجديدة دائئا . وقد يترتب على ذلك أن تصبح أرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض الشركاء "مدينه" وأرصدة رؤوس أموال أحد أو بعض (أو كل) الشركاء دائئه . ويقوم الشريك أو الشركاء بسداد الارصدة المدينه لحسابات رؤوس أموالهم ، ثم يتم استخدام النقدية المتاحة حينئذ لسداد الأرصدة الدائئه لرؤوس أموال الشركاء .

أما فى حالة الاندماج فى شركة مساهمة ، فإن الشركة المساهمة المندمج فيها قد تسدد القيمة المعق عليها فى شكل أسهم فى رأس مالها أو فى شكل أسهم ومبلغ نقدي . ويجعل حساب البنك و/أو حساب الأسهم مدينا مقابل جعل حساب الشركة المساهمة دائئا .

ثم يجعل حساب الأسهم دائئا مقابل جعل حساب رأس مال الشركة "مدينا" (كل وفق قيمة الأسهم التى حصل عليها حسب الاغراق بين الشركاء) . وغنى عن القول أن أى شريك يصبح رصيد حساب رأس ماله مدينا يقوم بسداد قيمته هذا الرصيد للشركة ، كما يتم سداد الأرصدة الدائئه لرؤوس أموال الشركاء . ونوضح فيما يلى بأمثلة المعالجة المحاسبية لكل من حالة اندماج شركة التضامن مع شركة أشخاص أخرى ، وحالة اندماج شركة التضامن فى شركة مساهمة .

٩- أ- اندماج شركة تضامن مع شركة أشخاص أخرى :

لنفترض أن هشام وعادل شريكين فى شركة تضامن ويقتسمان الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ على التوالى . ولنفترض أيضا أن أيمن وأسامة ونجيب

شركا" فى شركة توصية بسيطة وفيها نجيب الشريك الموصى ، ويقتسم الشركا" الارباح والخسائر بينهم بالتساوى . ولقد تقرر اندماج الشركتين فى شركة توصية بسيطة يظل فيها نجيب شريكا موصيا ويظل باقى الشركا" شركا" متضامنين وفيما يلى البيانات الخاصة بكل من الشركتين وشروط الاندماج .

أولا : شركة هشام وعادل :

فيما يلى الميزانية العمومية للشركة فى تاريخ الاندماج :

أراضى ومبانى	٢٥٠٠٠	رأسمال الشركا"
مخصصا هلاك	٤٠٠٠	هشام ٢٣٠٠٠
	٢١٠٠٠	عادل ١٢٠٠٠
أثاث	٨٠٠٠	٣٥٠٠٠
مخصصا هلاك	٥٠٠٠	احتياطي عام ٥٠٠٠
	٣٠٠٠	دائنون ٦٠٠٠
مخزون سلع	١٢٠٠٠	أوراق دفع ٢٠٠٠
مدينون	١١٠٠٠	مصرفات مستحقة ١٥٠
مدينون فيها	٢٠٠٠	
	٩٠٠٠	
جارى الشريك	١٤٠٠	
عادل		
بنسك	٣٦٠٠	
	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠

ولقد كانت شروط الاندماج كما يلى :

- ١ - تنتقل جميع الاصول والخصوم فيما عدا الأثاث والبنك والمصرفات المستحقة وتقوم الأصول بقيمتها الدفترية فيما عدا ما يلى : ٨٥٠٠ جنيه مدينون ،

المطلوب :

- ١ - تصوير حسابات التصفية في دفاتر كل من الشركتين المندمجتين .
- ٢ - اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة الجديدة .

الحل :

أولا : حسابات التصفية في دفاتر شركة هشام وعادل :

ح/ التصفية

٢٥٠٠٠	الى ح/ اراضى ومبانى	٤٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك
٨٠٠٠	الى ح/ اثاث		مبانى
١٢٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعى	٥٠٠٠	من ح/ مخصص اهلاك
١١٠٠٠	الى ح/ مدينون		مبانى
٤٠٠٠	الى ح/ رأس مال الشركاء	٢٠٠٠	من ح/ م . د . م . فيها
	٢٤٠٠ هشام	٦٥٠٠	من ح/ دائنون
	١٦٠٠ عادل	٢٠٠٠	من ح/ أوراق دفع
		٢٥٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
			(عادل)
		٣٨٠٠٠	من ح/ الشركة الجديدة
		<u>٦٠٠٠٠</u>	

ح/ الشركة الجديدة

٣٨٠٠٠	الى ح/ التصفية	٣٨٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
		<u>٣٨٠٠٠</u>	

ح/ رأس مال الشركة

هشام عيادل		هشام عيادل		بيان	
٢٥٠٠	الى ح/ التصفية (أثاث)	٢٢٠٠٠	١٢٠٠٠	رصيد	
١٩٠٠٠	الى ح/ الشركة الجديدة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	من ح/ احتياطي عام	
١٤٠٠	الى ح/ جاري عيادل	١٥٠٠		من ح/ مصروفات مستحقة	
		٢٤٠٠	١٦٠٠	من ح/ التصفية	
١٠٩٠٠	الى ح/ البنك		٧٢٠٠	من ح/ البنك	
٢٢٩٠٠		٢٢٩٠٠			

ويلاحظ أننا قمنا بتعلية الاحتياطي العام للجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء (موزعا بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) ، وقمنا بتعلية المصروفات المستحقة التي تعهد هشام بسدادها الى الجانب الدائن من حساب رأسماله ، وقمنا بتعلية أرباح التصفية الى الجانب الدائن من حساب رأس مال الشركاء (موزعا بنسبة توزيع الأرباح والخسائر) . وقمنا من ناحية أخرى بتحميل الشريك عادل بالقيمة المقدرة للأثاث الذي حصل عليه والرصيد المدين لحسابه الجاري . وأخيرا فاننا أقتلنا في الجانب المدين من حساب رأس مال الشركاء حصة كل من عادل وهشام في الشركة الجديدة . ولقد ترتب على هذه الاجراءات أن أصبح رصيد حساب رأسمال عادل مدينا بمبلغ ٢٣٠٠ جنيه ، والذي قام بسداده للشركة . وفي نفس الوقت أصبح رصيد رأس مال هشام دائنا بمبلغ ١٠٩٠٠ جنيه تم سداده الى عن طريق رصيد النقدية (٣٦٠٠ جنيه) والمبلغ الذي سدده عادل للشركة (٢٣٠٠ جنيه) .

ثانيا : اقبال دفاتر شركة أيمن وأسامة ونجيب :

ح/ التصفية

٢٢٠٠٠	الى ح/ سيارات	١٤٥٠٠	من ح/ دائنون
٦٠٠٠	الى ح/ أثاث	٥٢٠٠٠	من ح/ الشركة الجديدة
١٦٠٠٠	الى ح/ مخزون سلعي		
١٤٠٠٠	الى ح/ مدينون		
٥٣٠٠	الى ح/ أوراق قبض		
٣٢٠٠	الى ح/ البنك		
<u>٦٦٥٠٠</u>		<u>٦٦٥٠٠</u>	

ح/ الشركة الجديدة

٥٢٠٠٠	الى ح/ التصفية	٥٢٠٠٠	من ح/ رأس مال الشركاء
<u>٥٢٠٠٠</u>		<u>٥٢٠٠٠</u>	

ح/ رأس مال الشركاء.

أيمن أسامة نجيب بيان				أيمن أسامة نجيب بيان			
٢٠٠٠	٢٠٠٠	١٢٠٠	الى ح/	١٦٠٠	١٦٠٠	١٢٠٠	رصيد
			الشركة	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	من ح/
			الجديدة				احتياطي
		٣٠٠	الى ح/ البنك				عام
			البنك	١٠٠	١٠٠		من ح/ البنك
<u>٢٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠</u>	<u>١٥٠٠</u>		<u>٢٠٠٠</u>	<u>٢٠٠٠</u>	<u>١٥٠٠</u>	

مثال ٢ : حازم وتامر وعمر شركاء في شركة تضامن ويقتسمون الأرباح والخسائر بالتساوي . ولقد تم الاتفاق على أن تندمج الشركة في شركة الدلتا المساهمة ، وفيما يلي الميزانية العمومية لشركة التضامن في تاريخ الاندماج .

أصول : أصول غير نقدية ٧٢٠٠٠ جنيه ، بنك ٧٠٠٠ جنيه .

خصوم : رأس مال حازم ٢٢٠٠٠ جنيه ، رأس مال تامر ١٨٠٠٠ جنيه ، رأس مال عمر ١٥٠٠٠ جنيه ، دائنون ٢٤٠٠٠ جنيه .

وكانت شروط الاتفاق تنص بأن تنتقل جميع أصول والتزامات شركتهم التضامن فيما عدا البنك إلى الشركة المساهمة مقابل مبلغ ٥٢٠٠٠ جنيه ، يتم سدادها بأسهم تبلغ قيمتها الاسمية ٤٠ ٠٠٠ جنيه ، أما الباقي فيتم سداده نقدا .

ولقد اتفق الشركاء على أن يحصل كل من حازم وتامر على أسهم قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠ جنيه ويحصل عمر على باقى الاسهم .

المطلوب : تصوير الحسابات اللازمة لتصفية شركة التضامن .

الحل :

ح/ التصفية	
٧٢٠٠٠ إلى ح/ أصول غير نقدية ٢٤٠٠٠ من ح/ دائنون	
٤٠٠٠ إلى ح/ رأس مال الشركاء ٥٢٠٠٠ من ح/ شركة الدلتا المساهمة	
١٣٣٤ حازم	
١٣٣٣ تامر	
١٣٣٣ عمر	
<u>٧٦٠٠٠</u>	<u>٧٦٠٠٠</u>
ح/ شركة الدلتا المساهمة	
٥٢٠٠٠ إلى ح/ التصفية	٤٠ ٠٠٠ من ح/ الاسهم
	١٢٠٠٠ من ح/ البنك
<u>٥٢٠٠٠</u>	<u>٥٢٠٠٠</u>

ح/ رأس مال الشركة

حازم	تامر	عمر	بيان	حازم	تامر	عمر	بيان
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٠٠٠٠	الى ح/ الاسهم	٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠	١٥٠٠٠	رصيد
٨٣٣٤	٤٣٣٣	٦٣٣٣	الى ح/ البنك	١٣٣٤	١٣٣٣	١٣٣٣	من ح/ التصفية
٢٣٣٣٤	١٩٣٣٣	١٦٣٣٣		٢٣٣٣٤	١٩٣٣٣	١٦٣٣٣	

من الملاحظ أن الاسهم قد تم توزيعها على الشركة، وفقا لاغاثتهم . ولقد تم استخدام النقدية بالتفصيل والنقدية المحصلة من الشركة المساهمة لسداد الأرصدة الدائنة لرؤوس أموال الشركة .

تاريخ الفصل الرابع

التمرين الأول :

فيما يلي الميزانية العمومية لشركة التضامن حسام وفخرى ومراد وذلك في

١٩٢٨ / ١٢ / ٣١

أصول متداولة	١٥٠٠٠٠	رأس المال
جاري مراد	٥٠٠٠	حسام ٥٠٠٠٠
بنك	٥٠٠٠	فخرى ٤٠٠٠٠
		مراد ٣٠٠٠٠
		حسابات جارية
		حسام ٣٠٠٠
		فخرى ٢٠٠٠
		قرض الشريك حسام ١٢٠٠٠
		دائنون ٢٣٠٠٠
		<u>١٦٠٠٠٠</u>
	<u>١٦٠٠٠٠</u>	

وفي ذلك التاريخ قرر الشركاء تصفية الشركة .

والمطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية واعداد قائمه التصفية في ظل كل

من الافتراضات الخمس الآتية على حدة (علما بأن الشركاء الثلاثة يقتسمون

الأرباح والخسائر بالتساوي) .

الافتراض الأول : أن الأصول قد بيعت بمبلغ ١٨٠٠٠٠ جنيه وبلغت

مصاريف التصفية ٣٠٠٠ جنيه .

الافتراض الثاني : أن الأصول قد بيعت بمبلغ ٩١٠٠٠ جنيه وكانت مصروفات

التصفية ٤٠٠٠ جنيه .

فترض الثالث : بفرض أن الأصول قد بيعت بمبلغ ٦٢٠٠٠ جنيهه وأن

مصاريف التصفية بلغت ٥٠٠٠ جنيه وكل الشركاء موسرون .

فترض الرابع : نفس الافتراض الثالث ولكن الشريك مراد معسر .

فترض الخامس : يفترض الأصول قد بيعت بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه وكل الشركاء

معسرون .

التمرين الثاني :

الآتي الميزانية العمومية لاحدى شركات التضامن فى أول مارس ١٩٢٩ :

رأسمال الشركاء	١٥٠٠٠	شهرة محل	١٨٠
على	٦٠٠٠	مبانى	٥٠٠٠
ناصر	٥٠٠٠	٢٠٠٠ - محصص أهلاك	
جمال	٤٠٠٠		٣٠٠
ح/ جارى ناصر	٥٠٠	٤٠٠٠ أثاث	
دائنون	٣٥٠٠	١٥٠٠ - محصص أهلاك	
أوراق دفع	١٠٠٠		٢٥٠٠
		مخزون سلعى	٦٥٠٠
		٢٦٠٠ عملا	
		٣٠٠ - م. د. م. فيها	٢٣٠٠
		أ. ق	٧٠٠
		نقدية فى البنك	٣٢٠٠
			<u>٢٠٠٠٠</u>
	<u>١٠٠٠٠</u>		

بعد مرور الشركاء في ذلك التاريخ صغية الشركة ونعيين مصفى لها
وكانت نتائج بيع الأصول على النحو التالى :

- ١- بيعت الأصول الثابتة الملموسة بمبلغ ٨٩٠٠ جنيه والمحزون بمبلغ ٦٨٠٠ جنيه ولم يتمكن المصفى من تحصيل العملاء وأوراق القبض بالكامل وبمبلغ ما حصل منهم مبلغ ٣٢٠٠ جنيه والباقى اعتبر بمثابة ديون معدومه . ولم يتمكن المصفى من تحصيل أى مبالغ مقابل شهرة المحل .
- ٢- يتضمن رصيد الدائنون مبلغ ٥٠٠ جنيه عبارة عن مرتبات مستحقه لموظفى الشركة من الحسنة أشهر الأخيرة . وسدد الباقى بحصم ١٠ % .
- ٣- بلغت مصاريف التصفية وأتعاب المصفى ٣٠٠ جنيه .
- فاد ا علمت أن نسبة توزيع الأرباح والحسائركانت التساوى .

فالمطلوب :

- ١- الحسابات اللارمة لاتعام عليه التصفية .
- ٢- اعداد فائفة التصفية .

التمرين الثالث :

ظهرت م . ع لشركة توصية بسيطة فى أول يوليو ٧٩ على النحو التالى :

أصول ثابتة	١٢٠٠٠	رأس مال الشركاء	
محزون	٦٠٠٠	حامد	٦٠٠٠
مد ينون	٢٥٠٠	رجب	٤٠٠٠
نقدية في البنك	١٥٠٠	قطب (الموصى)	٢٠٠٠
ح/ جارى الشريك فطب	٢٠٠	دائون	٦٦٠٠
ح/ جارى الشريك رجب	٨٠٠	فرض الشريك حامد	٢٥٠٠
		مصاريف مستحقة	١٤٠٠
		ح/ جارى الشريك حامد	٥٠٠
	<u>٢٣٠٠٠</u>		<u>٢٣٠٠٠</u>

وفى ذلك التاريخ وبسبب سوء الأحوال التى تمر بها الشركة قرر الشركاء تصفيته وتولى الشريك حامد عملية التصفية نظير مبلغ ١٠٠ جنيه وكانت نتائج عملية التصفية على الوجه التالى .

١- بيعت الأصول الثابتة بمبلغ ٥٥٠٠ جنيه . . وحصل من المدينون مبلغ ٢٣٠٠ جنيه فقط .

٢- حول المخزون الى الشريك حامد نظير مبلغ ٣٧٠٠ جنيه لحاجته اليه .

٣- سدد الدائون بحصم ١٠٠ جنيه .

٤- تتضمن المصاريف المسحقة مبلغ ٨٠٠ جنيه ديون ممتازة والباقي ديون عادية .

٥- يتضمن رصيد ح/ جارى الشريك الموصى مبلغ ٥٠ جنيه حسارة من سواب سابقة .

٦- تقسم الأرباح والخسائر بين الشركاء الثلاثة بالتساوي .

المطلوب :

١- تصوير حسابات التصفية اللازمة .

٢- اعداد قائمة التصفية

التمرين الرابع :

أغلق الشركاء المتضامنون أ ، ب ، ج الذين يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٥ : ٣ : ٢ على التوالي . على تصفية شركتهم تصفية اختيارية وكانت أرصدة بعض الحسابات في تاريخ التصفية كما يلي :

الحسابات الجارية			رأس المال	
دائن	٢٠٠٠	دائن	٨٠٠٠	أ
مدين	١٥٠٠	دائن	٦٠٠٠	ب
مدين	١٠٠٠	دائن	٦٠٠٠	ج

كما بلغت التزامات الشركة في ذلك التاريخ ٦٠٠٠ جنيه منها ٢٠٠٠

جنيه ديون ممتازة . وبلغ المنصرف على عملية التصفية مبلغ ١٠٠٠ جنيه .

وبلغت النقدية في البنك ١٥٠٠ جنيه .

فاذا علمت أن نصيب الشريك أ من خسائر التصفية ٥٠٠٠ جنيه .

فالمطلوب :

تصوير حسابات التصفية اللازمة وتحديد ثمن بيع أصول الشركة .

التمرين الخامس :

في أول أكتوبر ١٩٧٩ أغلق الشركاء المتضامنون علاء ومراد وخالد الذين

يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٤ : ٣ : ٣ على تصفية شركتهم وكانت أرصده رؤوس أموالهم في تاريخ التصفية كما يلي :

علاء ٤٠٠٠٠ جنيه ، مراد ٣٤٠٠٠ جنيه ، خالد ١٨٠٠٠ جنيه كما بلغت الديون المستحقة على الشركة في ذلك التاريخ ٢٥٠٠٠ جنيه . وبلغت مصاريف التصفية ٣٠٠٠ جنيه .

والمطلوب :

تحديد المبلغ الذي تحقق من بيع الأصول اذا علمت أن الشريك علاء حصل على مبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه كنصيبه من عملية التصفية . وتصوير حسابات التصفية اللازمة .

التمرين السادس :

عباس وفؤاد شريكان في شركة تضامن ، وقد تقرر تصفية الشركة في ٣٠ / ٧٥ وبلغ رصيد حقوق عباس بخلاف القرض ٩٠٠٠ جنيه كما بلغت حقوق فؤاد بخلاف القرض ٧٠٠٠ جنيه فاذا كانت قروض عباس وفؤاد الدائنة تبلسغ ١٨٠٠ جنيه ، ١٦٠٠ على التوالي .

واذا كان الشركاء يقتسمون الأرباح والخسائر بنسبة ٣ : ٢ لكل من عباس وفؤاد على التوالي وكانت حصيلة التصفية لكافة الأصول ١٥٠٠٠ جنيه وكان أجمالي التزامات الشركة بما فيها القروض ١٤٤٠٠ جنيه .

وكان رصيد النقدية قبل التصفية ٣٠٠ جنيه .

١

المطلوب :

تصوير الحسابات اللازمة لاتمام التصفية .

التعوين السابع :

ظهرت الميزانية العمومية الآتية لاحدى شركات التضامن فى ٣١ / ١٢

/ ٧٩ وهو تاريخ التصفية :

رأس مال الشركاء	شهرة المحل	٥٠٠٠
٢٠٠٠٠ هشام	آلات	٧٥٠٠
١٤٠٠٠ أيمن	مخزون	١٢٥٠٠
٣٤٠٠٠	مد ينون	٦٠٠٠
د ائنون	أ ٠ ق	٢٠٠٠
٤٠٠٠	تأمينات لدى الغير	١٠٠٠
مصاريف مستحقة	بنك	٤٠٠٠
(لها امتياز قانونى)	خسائر مرحلة	٢٠٠٠
٤٠٠٠٠		٤٠٠٠٠

وقد أغلق الشركاء فى هذا التاريخ على تصفية الشركة بالشروط الآتية:

١- يستولى الشريك هشام على الآلات وعلى ٨٠% من المخزون ويتولى تحصيل

العملاء وأوراق القبض وذلك نظير مبلغ اجمالى قدره ١٨٠٠٠ جنيه حيث

أنه سيقوم بفتح منشأة فردية خاصة به .

٢- يتعهد الشريك هشام بسداد الدائنون .

٣- لم يتمكن الشركاء من تحصيل أى مبلغ نظير شهرة المحل ويبقى باقى

المخزون بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ولم يتمكن الشركاء من تحصيل الا ٥٠% من

التأمينات لدى الغير .

٤- بلغت مصاريف التصفية ٥٠٠ جنيه تحملها الشريك هشام .

المطلوب :

تصوير حسابات التصفية علما بأن الشركاء كانوا يوزعون الأرباح والخسائر
بينهم بالتساوي .

التمرين الثامن :

فيما يلي ملخص للميزانية العمومية لاحدى شركات التضامن فى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠ :

أصول غير نقدية	٢٧٠٠٠	رأس مال الشركاء
أصول نقدية	١٥٠٠	أيمن ٨٤٠٠
الحسابات الشخصية		باسم ٦٦٠٠
للشركاء		ياسر ٦٥٠٠
أيمن	٤٠٠	٢١٥٠٠
باسم	٥٠٠	التزامات ٨٥٠٠
ياسر	٦٠٠	
	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠

وفى ذلك التاريخ اتخذ الشركاء قرارا ببدء تصفية الشركة تصفيا اختياريا
وتم تعيين مصفى لها تولى عملية التصفية حيث قام ببيع الأصول على فترات
انتهت فى مايو سنة ١٩٨١ .

فالمطلوب :

- ١- اعداد خطة توزيع النقدية علما بان الشركاء أيمن وباسم وباسر يقتسمون
الأرباح والخسائر بنسبة ٤ : ٢ : ٤ على التوالى .
- ٢- بافتراض أنه تم بيع الأصول على ثلاثة صفقات على النحو التالى :

القيمة الدفترية المتحصلات مصاريف التصفية
للأصول المباعة

يناير سنة ٨١	الصفحة الاولى	١٠٠٠٠	٧٢٠٠	٢٠٠
مارس سنة ٨١	الصفحة الثانية	١٣٠٠٠	٦٦٠٠	١٠٠
مايو سنة ٨١	الصفحة الثالثة	٤٠٠٠	٣٣٠٠	٣٠٠

فالمطلوب : اعداد جدول توزيع النقدية المحصلة من بيع الأصول .

التمرين التاسع :

رجب وشوقي وسهير شركاء فى شركة تضامن لمنتجات الزراعة ويقسمون
الأرباح والخسائر بنسبة ٣ ، ٢ : ٢ على التوالى .

ونظرا لاعتزال الشريك رجب النشاط اتفق الشركاء فى ١ / ٧ / ٨٠ على
نصفية الشركة ، ويتولى الشريك سهير عملية التصفية التى أسفرت عن النتائج
التالية :

التاريخ	الأصول المباعة	المتحصلات من بيع الأصول	المنصرف على التصفية
يوليو ٨٠	المباني	جنيه ٦٥٠٠	جنيه ٧٠٠
أغسطس ٨٠	حصل المدينون وأق	٥٣٠٠	٣٥٠
سبتمبر ٨٠	المخزون	٩٥٠٠	٧٠٠
نوفمبر ٨٠	الأثاث والسيارات	١٢٥٠٠	٧٠٠

فالمطلوب : اعداد قائمة التصفية التى تظهر طريقة التصرف فى المتحصلات
علما بأن الميزانية العمومية الأخيرة فى تاريخ التصفية كانت على النحو التالى :

٤٥٠٠	مبانى (بعد خصم الاهلاك)	٨٠٠٠ رأسمال رجب
٢٠٥٠٠	اثاث وسيارات (بعد خصم الاهلاك)	٧٠٠٠ رأسمال شوقى
١٢٥٠٠	مخزون	٦٠٠٠ رأسمال سمير
٤٠٠٠	مد ينون	٢١٠٠٠
٣٥٠٠	أ . ق	٧٠٠٠ احتياطى عام
٦٠٠٠	نقدية	٣٥٠٠ قرض الشريك شوقى
١٠٠٠	جارى رجب	٤٠٠٠ قرض الشريك سمير
		١٥٠٠ جارى الشريك شوقى
		٢٠٠٠ جارى الشريك سمير
		٣٠٠٠ ديون ممتازة
		١٠٠٠٠ ديون عادية
<u>٥٢٠٠٠</u>		<u>٥٢٠٠٠</u>

التمرين العاشر :

ظهرت الميزانية العمومية التالية لحدى شركات التوصية البسيطة فى أول يناير

سنة ١٩٨١ :

١٠٠٠	شهرة محل .	١٤٠٠٠	<u>رأسمال الشركاء</u>
١٤٠٠٠	مبانى (بعد خصم الاهلاك)	٥٠٠٠	هشام
٥٠٠	أثاث (بعد خصم الاهلاك)	٤٥٠٠	وليد (موسى)
٣٠٠٠	مخزون	١٠٠٠	<u>٤٥٠٠</u> ناجى قرض الشريك وليد
٢٥٠٠	مدينون	٥٠٠	جارى هشام
١٠٠٠	أوراق قبض	٥٤٠٠	قرض برهن المبانى
٢٠٠٠	أوراق مالية	٢٨٠٠	مصاريف مستحقة
٥٠٠	جارى وليد (خنائير سابقة)	٣٨٠٠	دائنون
٢٠٠٠	جارى ناجى		
١٠٠٠	نقدية		
<u>٢٧٥٠٠</u>		<u>٢٧٥٠٠</u>	

وفى ذلك التاريخ قرر الشركاء تصفية الشركة وتعيين مصفى لها ولقد
كانت المبالغ المحصلة من عملية التصفية والمنصرف على التصفية وأتعاب
المصفى خلال فترة التصفية على النحو التالى :

التاريخ	القيمة الدفترية	اجمالي المحصل المنصرف على	لأصول المراجعة	من التصفية	التصفية
يناير سنة ٨١	٤٠٠٠	٢٦٠٠	٦٠٠		
فبراير سنة ٨١	٨٠٠٠	٢٤٠٠	٥٠٠		
أبريل سنة ٨١	٧٠٠٠	٣٥٠٠	٥٠٠		
يوليو نهاية التصفية	باقى الأصول	١٥٠٠	٤٠٠		

فاذا علمت أن :

- ١- نسبة أ • خ بين الشركاء هشام ووليد وناجي ٢ : ١ : ٢ على التوالي •
- ٢- المصاريف المستحقة تمثل ٨٠٠ جنيه منها ضرائب مستحقة على الشركه والباقي يمثل أجور ومرتبات مستحقة لمصفي الشركة بمعدل ٢٠٠ جنيه شهريا •

فالمطلوب :

اعداد قائمة التصفية التدريجية التي تبين طريقة توزيع المحصلات من

أموال التصفية •

التمرين الحادى عشر :

ظهرت الميزانيتين لشركتى أ ب ، حدد فى ٨٠ / ١٢ / ٣١ على النحو

التالى :

شركة أ ب	شركة حد	بيان	شركة أ ب	شركة حد	بيان
٢٠٠٠	٥٠٠٠	شهرة محل	١٢٠٠٠	—	رأسمال أ
٨٠٠٠	١٠٠٠٠	مبانى	٨٠٠٠	—	رأسمال ب
٣٠٠٠	٥٠٠٠	أثاث	—	١٥٠٠٠	رأسمال ح
٧٠٠٠	١٢٠٠٠	مخزون	—	١٥٠٠٠	رأسمال د
٤٠٠٠	٦٥٠٠	مدينون	٥٠٠	—	ح/جارى أ
٢٥٠٠	١٥٠٠	أ. ق	—	١٥٠٠	ح/جارى ح
١٥٠٠	٣٥٠٠	أوراق مالية	—	١٠٠٠	ح/جارى د
٣٥٠٠	٥٥٠٠	نقدية	٢٥٠٠	٣٥٠٠	مخصص اهلاك مبانى
٥٠٠	—	ح/جارى ب	١٥٠٠	٢٠٠٠	مخصص اهلاك أثاث
			٥٠٠	١٠٠٠	مخصص ديون مشكوك فيها
			٧٠٠٠	١٠٠٠٠	دائنون وأ. د
٣٢٠٠٠	٤٩٠٠٠		٣٢٠٠٠	٤٩٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ انضمت الشركتان على الاندماج وتكوين شركة جديدة

باسم شركة أ ب حد بالشروط التالية :

أولا : بالنسبة لشركة أ ب :

١- حق الشريكان فى الشركة الجديدة ٣٠٠٠٠ جنيه مناصفة .

٢- تنتقل أصول وخصوم "أ ب بعد اعادة تقديرها كما يلى :

٩٥٠٠ مبانى	٢٠٠٠ أ ق
٢٠٠٠ أثاث	٢٥٠٠ أ مالية
١٢٠٠٠ مخزون	
٣٠٠٠ المدينون	

على أن يدفع أو يسحب الشريكان النقص أو الزيادة عن حصتهما نقداً فى بنك الشركة .

ثانياً : بالنسبة لشركة ج د :

١- يعاد تقدير بعض أصول الشركة كما يلى :

٢٠٠٠ مبانى
٢٥٠٠ أثاث
١٤٠٠٠ مخزون
٥٠٠٠ مدينون

٢- يصبح رأسمال ح ، د فى الشركة الجديدة ٤٠٠٠٠ مناصفة بينهما .

٣- يسحب أو يدفع أى شريك ما يزيد أو ما ينتقص عن الحصة المطلوبه نقداً فى بنك الشركة .

ثالثاً : يقتسم جميع الشركاء الأرباح والخسائر فى الشركة الجديدة بالتساوى

المطلوب :

١- اقفال دفاتر شركة أ ب .

٢- اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة الجديدة .

٣- اعداد الميزانية العمومية الافتتاحية للشركة الجديدة بعد الاندماج .

التمرين الثانى عشر:

فيما يلى م . ع لشركة التضامن قطب ورجب فى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠			
رأس المال	شهرة محل	١٠٠٠٠	
قطب ٤٠٠٠٠	أراضى ومباني	٥٠٠٠٠	
رجب ٣٠٠٠٠	مجمع اهلاك	(١٠٠٠٠)	
٧٠٠٠٠		٤٠٠٠٠	
احتياطى عام ٢٦٠٠٠	آلات ومعدات	٣٠٠٠٠	
جارى قطب ٤٠٠٠	مجمع اهلاك	(١٥٠٠٠)	
		١٥٠٠٠	
قرض قطب ٣٠٠٠	مخزون سلعى	٢٥٠٠٠	
د ائنون مختلفون ٧٠٠٠	مد ينون	٧٥٠٠	
	م . د . م . فيها	(٥٠٠)	
		٧٠٠٠	
	أ . ق	٣٠٠٠	
	نقدية - البنك	٩٠٠٠	
	مصاريف . أئيس	١٠٠٠	
		١١٠٠٠٠	
		١١٠٠٠٠	

وفى ذلك التاريخ ونظرا للمزايا التى يتمتع بها الاستثمار فى شركات المساهمة فقد تم الانغاف على أندماج شركة التضامن فى " شركة النصر المساهمة " بالشروط التالية

- ١- انتقال أصول وخصوم شركة التضامن الى الشركة المساهمة فيما عدا النقدية بالبنك والدائنون المختلفون .

٢- يحصل الشريكين قطب ورجب كمقابل لذلك على :

أ- ١٤٠٠٠ سهم بسعر اسمي للسهم ٥ جنيه تقسم بينهما بنسبة رأس

المال الأصلي .

ب- ١٤٠ سند بسعر اسمي ١٠٠ جنيه للسند تقسم بينهما بنسبة رأس

المال الأصلي .

ج- تدفع الشركة المساهمة باقى ثمن الاندماج نقدا وقدره ٦٠٠٠ جنيه

فاذا علمت أن الشريكين قطب ورجب كانوا يقتسمون أ ، خ بالتساوى

المطلوب :

اعداد الحسابات اللازمة فى دفاتر شركة التضامن لاثبات عملية الاندماج .

الفصل الخامس

شركات المحاصة

تختلف شركات المحاصة عن غيرها من شركات الأشخاص من حيث ان شركته المحاصة يتم تكوينها باتفاق شخصين أو أكثر للقيام بعمل محدد أو تحقيق غرض معين تنقضى بعده الشركة . وعادة ما يتم تكوين شركة المحاصة بين شركاء يزاوون أنشطتهم التجارية الخاصة كل لحسابه الخاص ، ولكن هؤلاء الشركاء يتفقون على تكوين شركة المحاصة - مع الاستمرار في مواصلة نشاطهم التجاري الخاص - لتحقيق غرض معين (بهدف تحقيق الربح) مثل بيع شحنة كبيرة من البضائع أو تشييد مبنى ضخم .

ومن الناحية التاريخية فإن شركات المحاصة كان يتم تكوينها لتمويل بيع كمية من البضائع أو نقل شحنة من البضائع الى بلد أجنبي ، نظرا لأن الأموال المطلوبة في هذه الحالة أكبر من قدرة أى من الشركاء على تدبيرها فضلا عن ارتفاع درجة المخاطرة الى حد لا يستطيع أى من الشركاء تحطها وحده . وعادة ما كان ينتظر الشركاء الى أن يتم تحقيق الغرض من تكوين الشركة لتحديد أرباح المشاركين وتوزيعها بينهم ، وذلك بسبب قصر حياة الشركة من ناحية وبسبب ارتفاع درجة الخطر من ناحية أخرى . وبالرغم من أن شركات المحاصة أصبحت أقل شيوعا في العصر الحاضر ، فمازلنا نجد أن هذا النوع من الشركات يتم تكوينه من آن لآخر للقيام بعمل معين مثل شراء وتمهيد وتقسيم قطعة ارض وإعادة بيعها ، أو بيع محصولات زراعية ، أو استكشاف البترول والغاز الطبيعي ، أو تشييد كبرى ضخم أو بناء سد وما الى ذلك .

ونتناول فيما يلى تعريف وخصائص شركات المحاصة والمعالجة المحاسبية

لعمليات هذا النوع من الشركات : —

١ — تعريف وخصائص شركة المحاصة :

شركة المحاصة هى شركة مستترة ليس لها شخصية معنوية ، يتم تكوينها باغاق شخصين أو أكثر على القيام بعمل تجارى واحد أو أكثر واقتسام ماينتج عنه من أرباح أو خسائر . فشركة المحاصة ليس لها شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الشركاء فيها ، وليس لها وجود ظاهر أمام الغير ، ومن ثم فلا يكون لها اسم أو عنوان أو ذمة مالية مستقلة أو موطن أو جنسية ، ولا يستلزم تكوينها أى اجراءات قانونية من حيث الشهر أو القيد فى السجل التجارى . ومن مؤدى ذلك أنه لا يجوز اشهار أفلاس شركة المحاصة .

هذا وتعتبر خصيصة استتار شركة المحاصة أهم الخصائص التى تميزها عن غيرها من شركات الأشخاص . الا أن هذا لايعنى ضرورة أن لايعلم الغير بوجودها وانما يعنى أنه يفترض قانونا عدم علم الغير بوجودها بما يترتب على ذلك من آثار قانونية . ونتيجة لهذا فان أى من الشركاء عندما يزاول أعمالا خاصة بشركة المحاصة انما يتعاقد — من وجهة نظر الغير — مع الغير بصفته الشخصية ويكون مسؤولا بهذه الصفة عن كل ماأبرمه من تعاقدات ، حتى ولو كان هذا الشريك قد عين مديرا لإدارة أعمال شركة المحاصة . هذا وقد يقوم كل شريك بمزاولة جانبها من أعمال الشركة وقد توكل مهام الادارة لأحد الشركاء ويقتصر دور باقى الشركاء على تقديم التمويل اللازم او بعض الأصول .

هذا وتنقضى شركة المحاصة باعتبارها من شركات الأشخاص لنفس الأسباب التي تؤدي لانقضاء شركات الأشخاص والتي سبق الإشارة إليها في الفصل السابق إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن حل شركة المحاصة لا يستلزم تعيين مصفى ولا تخضع لنظام التصفية ، وإنما يقتصر الأمر على تسوية حقوق الشركاء فيما بينهم .

٢- المعالجة المحاسبية لعمليات شركة المحاصة :

تختلف المعالجة المحاسبية لعمليات شركة المحاصة تبعاً للعديد من العوامل مثل حجم العمليات ، والفترة الزمنية لعملية المشاركة ، ومدى سهولة الاتصال وتبادل المعلومات أولاً بأول بين الشركاء فيما يتعلق بعمليات شركة المحاسبة وطريقة إدارة عمليات الشركة . فإذا كان مثلاً حجم عمليات شركة المحاصة كبيراً ، وكان من المتوقع أن تمتد عملية المشاركة لفترة زمنية طويلة ، فقد يكون من الأفضل إمساك مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة . أما إذا كان حجم عمليات شركة المحاصة غير نسبياً ، فقد يكون من الأفضل أن يقوم كل شريك بتسجيل عمليات شركته الخاصة في المجموعة الدفترية التي يسجل فيها نشاطه التجاري الخاص به وحده ، خاصة إذا ما كانت مدة المشاركة قصيرة نسبياً . وفي هذه الحالة يمكن اتباع أحد طريقتين بديلتين . ووفقاً لأحد هاتين الطريقتين يقوم كل شريك بتسجيل جميع عمليات شركة المحاصة في مجموعته الدفترية ، وذلك باستخدام حساب لشركة المحاصة وحساب شخصي لكل من الشركاء الآخرين . أما الطريقة الثانية فتتقضى أن يسجل كل شريك في مجموعته الدفترية عمليات شركة المحاصة التي كان هو طرفاً فيها دون غيرها من عمليات شركة المحاصة . وتستلزم الطريقة الأولى أن يكون من السهل على كل شريك أخطار الشركاء الآخرين وأولاً بأول بالعمليات التي أجراها لحساب شركته

المحاصة • وسنتناول فيما يلي كل من الطريقتين السابقتين بالإضافة لحالة استخدام مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة •

٢- أ - تسجيل جميع عمليات شركة المحاصة في دفاتر كل شريك :

يقوم كل شريك في ظل هذه الطريقة بفتح حساب لشركة المحاصة وحساب شخصي لكل من الشركاء الآخرين ، ويتم تسجيل جميع عمليات شركة المحاصة عن طريق هذه الحسابات وفقا للأسس التي سنتناولها بعد قليل • ويمثل رصيد حساب شركة المحاصة الأرباح والخسائر المحققة والتي يتم اقتسامها بين الشركاء وفقا لنسبه توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم • وباقتال حساب شركة المحاصة تتحدد مديونية أو دائنية كل شريك قبل الشركاء الآخرين ، ومن ثم تتم التسوية النهائية بقيام كل شريك بتحصيل أو سداد ماله أو عليه واقتال الحسابات الشخصية للشركاء الآخرين •

وفيما يلي العمليات المختلفة لشركة المحاصة وطريقة تسجيلها في دفاتر كل شريك وفقا لهذه الطريقة •

١- تقديم بضائع للمساهمة في شركة المحاصة :

أ- الشريك الذي قدم البضاعة : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المخزون (أو المشتريات) دائنا •

ب- كل من باقى الشركاء : — يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قدم البضاعة) دائنا •

٢- قيام شريك بدفع مبالغ نقدية لشريك آخر لاستثمارها في أعمال شركة المحاصة :

أ- الشريك الذى قام بدفع النقدية : — يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب البنك (أو الصندوق) دائنا •

ب — الشريك الذى حصل على النقدية : يقوم بجعل حساب البنك (أو الصندوق)

مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بدفع النقدية) دائنا •

ج — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على

النقدية) مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بدفع النقدية)

دائنا •

٣ — قيام شريك بشراء بضاعة نقدا لحساب شركة المحاصة :

أ — الشريك الذى قام بالشراء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا

وجعل حساب البنك (أو الصندوق) دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل

حساب الشريك (الذى قام بالشراء) دائنا •

٤ — قيام شريك بشراء بضاعة على الحساب لحساب شركة المحاصة :

أ — الشريك الذى قام بالشراء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا

وجعل حساب دائنو المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل

حساب الشريك (الذى قام بالشراء) دائنا •

٥ — قيام الشريك بسداد دائنو المحاصة (مع عدم الحصول على خصم نقدى) :

أ — الشريك الذى قام بالسداد (وهو أصلا الذى قام بالشراء بالأجل) :

يقوم بجعل حساب دائنو المحاصة مدينا وجعل حساب البنك (أو

الصندوق) دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : لا يقوم باجرا أى قيود •

٦ — قيام الشريك بسداد دائنوا المحاصة بعد الحصول على خصم نقدي :

أ — الشريك الذي قام بالسداد : يقوم بجعل حساب دائنوا المحاصة مدينا وجعل كل من حساب البنك أو الصندوق (بالمبلغ المسدد) وحساب شركة المحاصة (بالخصم المكتسب) دائنا .

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالسداد) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا ، وذلك بقيمة الخصم المكتسب .

٧ — دفع مصروفات نقدا لحساب شركة المحاصة :

أ — الشريك الذى قام بدفع قيمة المصروفات : يقوم بجعل حساب شركته المحاصة مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا .

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالدفع) دائنا .

٨ — مصروفات يقوم أحد الشركاء بتحميلها لشركة المحاصة :

قد يكون جزء من المصروفات التى دفعها شريك فى سبيل مزاولة نشاطه التجارى الخاص يخصص أعمال شركة المحاصة مثل عمولة رجال البيع ومصاريف نقل للخارج ، ومن ثم يقوم بتحميل جزء من هذه المصروفات (بقدر ما يخص أعمال شركة المحاصة) لشركة المحاصة .

أ — الشريك الذى قام بالتحميل : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المصروفات دائنا .

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بتحميل المصروفات) دائنا .

٩ — مبيعات نقدية لحساب شركة المحاصة :

أ — الشريك الذي قام بالبيع : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا
وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع)
مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

١٠ — مبيعات آجلة لحساب شركة المحاصة :

أ — الشريك الذى قام بالبيع : يقوم بجعل حساب عملاء المحاصة مديننا
وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع)
مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

١١ — تحصيل الديون من عملاء المحاصة بدون منح خصم نقدى :

أ — الشريك الذى قام بالتحصيل : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق
مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : لا يقوم باجراء أى قيود •

١٢ — تحصيل الديون من عملاء المحاصة بعد منح خصم نقدى لهم :

أ — الشريك الذى قام بالتحصيل : يقوم بجعل كل من حساب البنك أو
الصندوق (بالمبلغ المحصل) وحساب شركة المحاصة (بالخصم المسموح

به) مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا •

ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل
الشريك (الذى قام بالتحصيل) دائنا ، وذلك بقيمة الخصم المسموح به

نقط •

١٣- الديون المعدومة :

أ - الشريك الذى قام بالبيع الآجل أصلا : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب عملاء المحاصة دائنا •

ب - كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى قام بالبيع الآجل أصلا) دائنا •

١٤- حصول أحد الشركاء على عمولة أو مرتب عن مباشرة عمليات شركة المحاصة :

أ - الشريك الذى حصل على العمولة أو المرتب : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب عمولات دائنة أو حساب مرتب (ايراد) دائنا •

ب - كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب شركة المحاصة مدينا وجعل حساب الشريك (الذى حصل على العمولة أو المرتب) دائنا •

١٥- قيام شريك بسحب مسحوبات نقدية من شريك آخر :

أ - الشريك الذى حصل على النقدية : يقوم بجعل حساب البنك أو الصندوق مدينا وجعل حساب الشريك (الذى دفع النقدية) دائنا •

ب - الشريك الذى دفع النقدية : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب البنك أو الصندوق دائنا •

ج - كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى حصل على النقدية) مدينا وجعل حساب الشريك (الذى دفع النقدية) دائنا •

١٦- قيام شريك باسترداد جزء من البضاعة التى سبق تقديمها :

أ - الشريك الذى قام بسحب البضاعة : يقوم بجعل حساب المخزون (أو

- حساب المشتريات (مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •
- ب — كل من باقى الشركاء : يقوم بجعل حساب الشريك (الذى استترد البضاعة) مدينا وجعل حساب شركة المحاصة دائنا •

١٢ — قياس وتوزيع أرباح أو خسائر المحاصة :

بعد انتهاء عمليات المحاصة : يتم قياس الأرباح والخسائر المحققة من عمليات المحاصة والتي تتمثل فى رصيد حساب شركة المحاصة • ويلاحظ أن رصيد حساب شركة المحاصة فى دفاتر أى من الشركاء سيكون مماثلا لرصيد حساب شركة المحاصة فى دفاتر أى شريك آخر • ويتم تقسيم الربح أو الخسارة بين الشركاء فى شركة المحاصة وفقا لنسب توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم •

فإذا كانت نتيجة أعمال شركة المحاصة ربحا ، يقوم كل شريك بجمع حساب شركة المحاصة (بقيمة الرصيد) مدينا وجعل كل من حساب أرباح المحاصة (بنصيبه فى ربح المحاصة) وحساب كل شريك من الشركاء الباقيين (كل بنصيبه فى ربح المحاصة) دائنا •

أما إذا أسفرت أعمال شركة المحاصة عن تحقيق خسائر ، فيقوم كل شريك بجعل حساب شركة المحاصة دائنا (بقيمة الرصيد) وجعل كل من حساب خسائر المحاصة (بنصيبه فى خسائر المحاصة) وحساب كل شريك من الشركاء الباقيين (كل بنصيبه فى خسائر المحاصة) مدينا •

ويقوم الشركاء باجرا تسوية نهائية فيما بينهم بحيث يحصل كل شريك على ماله أو يسدد ما عليه ، ويقوم كل شريك بتسجيل ما حصل عليه من نقدية أو مادية من نقدية وإقال حسابات الشركاء فى دفاتره •

٢ - ب - تسجيل الشريك للمعطيات التي قام بها فقط :

قد يجد الشركاء في شركة المحاصة أنه من الأفضل أن يقوم كل شريك بتسجيل المعطيات التي قام بها فقط دون باقى عمليات شركة المحاصة ، وذلك لصعوبة اخطار كل منهم للآخر بالعمليات التي يقوم بها أولا بأول . وفى هذه الحالة يقوم كل شريك بفتح حساب لشركة المحاصة ، ويقوم بجعله مدينا بما يتفقه لصالح الشركة وجعله دائنا بما حصل عليه من إيرادات أو نقدية لصالح الشركة . ويتم تحديد الأرباح أو الخسائر المحققة من طريق اعداد قائمة (تعد خارج المجموعة الدفترية لأى من الشركاء) تتضمن التفاصيل المسجلة فى حسابات شركة المحاصة فى دفاتر جميع الشركاء . وبعد تحديد الربح أو الخسارة المحققة يتم توزيعها فيما بين الشركاء وفقا لنسبة توزيع الأرباح والخسائر المتفق عليها بينهم ، ويقوم كل شريك (فى دفاتره) بجعل حسابات شركة المحاصة مدينا بنصيبه فى الربح وجعل حساب أرباح المحاصة دائنا (والعكس فى حالة الخسارة) . ويتم التسوية النهائية بين الشركاء بعد ذلك ، حيث يقوم الشريك بدفع قيمة الرصيد الدائن لحساب شركة المحاصة الى الشركاء الذين أظهرت حسابات شركة المحاصة فى دفاترهم أرصدة مدينة .

وللتوضيح دعنا نفترض أن أ ، ب قاما بتكوين شركة محاصة بينهما على أن يقشما الأرباح والخسائر ماضفة . وبفرض أن المعطيات التي تمت كانت على النحو التالى :

١ - اشترى أ بضاعة تكلفتها ٢٢٠٠٠ جنيه ، وفى نفس التاريخ أرسل ب شيكا بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه الى أ مساهمة فى أعمال الشركة .

٢ - قام كل شريك ببعض الدعاية حيث أنفق أ ١٦٠٠ جنيه وأنفق ب ١٠٠٠ جنيه .

- ٣ — بلغت مصاريف النقل للخارج المدفوعة نقداً ٤٠٠ جنيه بالنسبة للشريك أ ،
٢٨٠٠ جنيه بالنسبة للشريك ب .
- ٤ — بلغت المبيعات النقدية التي باعها أ ١٦٠٠٠ جنيه ، والتي باعها ب
٨٠٠٠ جنيه .
- ٥ — تم الاتفاق على إنهاء الشركة على أن يحصل الشريك أ على البضاعة المثبتة في
مقابل ٥٦٠٠ جنيه .
- ٦ — تم الاتفاق على أن يقوم الشريك أ بتحميل شركة المحاسبة بنفقات بيعية قدرها
١٦٠٠ جنيه ونفقات تخزين ٦٠٠ جنيه .
- ٧ — تم إجراء التسوية النهائية بين الشريكين أ ب .
- وتظهر الحسابات في دفاتر الشركاء وكذلك القائمة التي تعد خارج الدفاتر
لتحديد الربح أو الخسارة على النحو التالي :
- أولاً : في دفاتر الشريك (أ) :

ح/ شركة المحاسبة مع (ب)

٢٢٠٠٠	إلى ح/ البنك (مشتريات)
١٦٠٠	إلى ح/ البنك (دعاية)
٤٠٠	إلى ح/ البنك (نقل للخارج)
١٦٠٠	إلى ح/ مصاريف بيعية
٦٠٠	إلى ح/ مصاريف تخزين
١٦٠٠	إلى ح/ البنك (مسدد
	إلى ب كتسوية نهائية)
٢٢٨٠٠	
٢٢٨٠٠	

ثانيا : فى دفاتر الشريك (ب) :

ح/ شركة المحاصة مع (أ)

٦٠٠٠	الى ح/ البنك (دفعة الى ب)	٨٠٠٠	من ح/ البنك (مبيعات)
١٠٠٠	الى ح/ البنك (دعاية)	٢٠٠	من ح/ خسائر المحاصة
٢٨٠٠	الى ح/ البنك (نقل للخارج)	١٦٠٠	من ح/ البنك (محصل من ب كتسوية نهائية)
٩٨٠٠		٩٨٠٠	

ثالثا : اعداد قائمة الربح أو الخسارة لشركة المحاصة :

٢٢٠٠٠	مشتريات	٢٤٠٠٠	مبيعات (٨٠٠٠ + ١٦٠٠٠)
٢٦٠٠	دعاية (١٠٠٠ + ١٦٠٠)	٥٦٠٠	بضاعة محولة ل أ
٣٢٠٠	نقل للخارج (٢٨٠٠ + ٤٠٠)	٤٠٠	خسائر المحاصة
١٦٠٠	مصاريف بيعية	٢٠٠	أ
٦٠٠	مصاريف تخزين	٢٠٠	ب
٣٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	

٢ - ج - استخدام مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة :

إذا ما كان حجم عمليات شركة المحاصة كبيرا ويمتد نشاطها لفترة طويلة من الزمن فان مقتضيات التنظيم الجيد والرقابة الداخلية القائمة على أسس سليمة وفير ذلك من عوامل يستلزم وجود مجموعة دفترية مستقلة لشركة المحاصة . وتعتبر شركة

المحاصة فى هذه الحالة وحدة محاسبية وان لم يكن لها شخصية قانونية مستقلة .
ومن ثم فقد تختلف السنة المالية لشركة المحاصة أو تتفق مع السنة المالية المنشأة
أى من الشركاء فيها .

وتشتمل سجلات شركة المحاصة فى هذه الحالة على كافة الحسابات المعروفة
بالنسبة للأصول والالتزامات وحقوق الملكية والايادات والمصروفات . ولا تختلف
الاجراءات المحاسبية المتبعة ابتداءً من تسجيل المعاملات وانتهاءً بإعداد القوائم
المالية عن تلك الاجراءات المحاسبية المتبعة فى حالة شركات التضامن . ويتم فتح
حساب باسم كل شريك من المشاركين فى شركة المحاصة يجمع فى طبيعته بين
حساب رأس مال الشريك وحساب جارى الشريك فى شركات التضامن . ويجعل هذا
الحساب دائناً بما يقدمه الشريك لشركة المحاصة من نقدية أو أصول عينية (مقابل
جعل حساب البنك أو حسابات الأصول مدينة) ، وكما يجعل حساب الشريك مديناً
بأى مبالغ نقدية أو ببقية أى بضائع يقوم بسحبها مقابل جعل حساب البنك أو حساب
المخزون دائناً . وفى نهاية السنة المالية لشركة المحاصة يجعل حساب الشريك
دائناً بالمرتب (ان وجد) ونصيبه فى الربح (أو مديناً بنصيبه فى الخسارة) مقابل
جعل حساب توزيع الأرباح مديناً (أو دائناً) .

وعند تحقيق الغرض الذى قامت من أجله شركة المحاصة تتم تصفيته وتسوية
حقوق الشركاء فيها وإقال المجموعة الدفترية لها .

أما فيما يتعلق بالشركاء ، فان كل شريك يقوم بفتح حساب فى سجلاته الخاصة
يطلق عليه حساب الاستثمار فى شركة المحاصة . ويجعل هذا الحساب مدينساً
بالمبالغ النقدية المدفوعة لشركة المحاصة وبقية البضائع المقدمة لها (مقابل جعل
حساب البنك وحساب المخزون أو المشتريات دائناً) ، كما يجعل حساب الاستثمار
فى شركة المحاصة دائناً ببقية المسحوبات النقدية للشريك مقابل جعل حساب البنك

مدينا . وعند توزيع أرباح المحاصة بين الشركاء ، يقوم الشريك بجعل حساب الاستثمار في شركة المحاصة مدينا بنصيبه في الربح مقابل جعل حساب أرباح المحاصة دائنا ، ويتم اجرا قيد عكسي في حالة الخسارة ، وإذا حصل الشريك على مكافأة نظير القيام بعمل أو بإدارة أعمال شركة المحاصة ، فيتم جعل حساب الاستثمار في شركة المحاصة مدينا وجعل حساب المكافأة (إيرادات) دائنا . ويمثل الرصيد المدين لحساب الاستثمار في شركة المحاصة (في دفاتر الشريك) المبلغ المستحق للشريك قبل شركة المحاصة . وعند قيام الشريك بأعداد القوائم المالية لمنشأته الخاصة ، يقوم بإظهار رصيد حساب الاستثمار في شركة المحاصة في الميزانية العمومية في جانب الأصول ضمن الأصول المتداولة أو بين الأصول الثابتة وبين الأصول المتداولة (تبعا للعدة المتوقعة للانتها) من تحقيق الغرض من شركة المحاصة) . هذا وعند انتها أعمال المحاصة يقوم الشريك بتحصيل حقوقه قبل شركة المحاصة والمتمثلة في الرصيد المدين لحساب الاستثمار في شركة المحاصة ، ومن ثم يقوم بإقتال هذا الحساب بجعله دائنا مقابل جعل حساب البنك مدينا .

وغنى عن القوم أن الشريك لا يقوم بتسجيل أى معاملات بين شركة المحاصة وبين غيره من الشركاء أو بتسجيل أى معاملات لشركة المحاصة مع الغير .

الباب الثاني

في

المشاكل المحاسبية

لشركات الأموال

مقدمة

تلعب شركات الأموال دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الحديث ، ففي كثير من الدول تنتج تلك الشركات جانبا كبيرا من الانتاج القومى من السلع والخدمات وتعتبر مصدرا رئيسيا لتوفير فرص العمالة ، وتمثل أداة رئيسية لاستثمار رؤوس الأموال ، وتلعب دورا رائدا في مجال البحث والتطوير الذى يساهم فى تطوير الاقتصاد القومى . وقد يكون رأس مال الشركة أو الجانب الأكبر منه مملوكا للدولة أو مملوكا للأفراد ، ويطلق على الشركة فى الحالة الأولى شركة قطاع عام ، بينما يطلق عليها فى الحالة الثانية شركة قطاع خاص . وتتحصر دراستنا فى هذا الباب على شركات الأموال فى القطاع الخاص .

ويمكن التمييز بين أنواع ثلاثة من شركات الأموال التى تنتمى الى القطاع الخاص هى : الشركات المساهمة ، شركات التوصية بالأسهم ، الشركات ذات المسؤولية المحدودة . وتتميز الشركات المساهمة بأن رأسمالها ينقسم الى أجزاء متساوية القيمة يطلق عليها أسهم ، وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول . وتقتصر مسؤولية المالك (المساهم) على أداة قية ما اكتتب فيه من أسهم ولا يكون مسئولا فى حالة التصفية عن ديون الشركة الا فى حدود قية ما يمتلكه من أسهم . أما شركات التوصية بالأسهم فهى تجمع بين خصائص شركات الأشخاص وخصائص الشركات المساهمة ، حيث يتكون رأس المال من جزئين : جزء يتكون من حصة أو أكثر من حصة يمتلكها شريك متضامن أو أكثر ، وجزء يتكون من أسهم متساوية القيمة يكتتب فيها المساهمون وتكون قابلة للتداول . ومن الطبيعى أن يكون الشريك أو الشركاء المتضامنون مسئولين عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة فى أموالهم الخاصة ، بينما لا يكون المساهم مسئولا الا فى حدود قية الأسهم التى اكتتب فيها . أما

الشركات ذات المسئولية المحدودة فيتكون رأسمالها من حصص (لا يزيد عددها وفقا
للتشريع المصرى عن خمسين) ولا يكون الشريك مسئولا الا بعد حصته فى رأس
المال .

ونتناول فيما يلى من فصول دراسة المشاكل المحاسبية فى شركات الأموال
والتي تتميز بها عن غيرها من الأشكال التنظيمية للمشروعات .

الفصل السادس

في

الشركات المساهمة

التأسيس وعمليات رأس المال

من المعروف أن تحقيق كفاءة عالية في الإنتاج والتوزيع يتطلب وجود أموال طائلة لا يمكن للمشروعات الفردية أو شركات الأشخاص توفيرها . أما الشركة المساهمة فتستطيع توفير الأموال اللازمة لقيام مشروع ذو كفاءة عالية ، حيث ينقسم رأسمالها الى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول ومن ثم فهي تستطيع تجميع تلك الأموال عن طريق بيع عدد كبير من الأسهم صغيرة القيمة لعدد كبير من المساهمين . ولقد حققت الشركات المساهمة الدور الهام الذي تلعبه في كثير من الدول المتقدمة والنامية من خلال قدرتها على تركيز رأس المال . الا أن توزيع ملكية الشركة المساهمة بين عدد ضخم من حملة الأسهم يجعل من غير الممكن لملاك الشركة المشاركة في إدارتها . ولذا فإن المساهمين الملاك يقومون بانتخاب مجلس لإدارة الشركة ويكون مسؤولاً أمامهم . ويقتضى انفصال الملكية عن الإدارة وجود نظام متكامل للمحاسبة والرقابة الداخلية فضلا عن وجود مراجع خارجي مستقل عن الإدارة من حيث سلطة تعيينه وتحديد أتعابه ، وذلك لحماية مصالح المساهمين .

وتتميز الشركات المساهمة عن غيرها من الأشكال التنظيمية في مجال النشاط الاقتصادي بعدد من المزايا تتمثل فيما يلي :

١ — المسؤولية المحدودة : تنحصر مسؤولية المساهم في أداء قيمة ما اكتتب فيه من أسهم ، وليس لدائني الشركة حق الرجوع على الأموال الشخصية للمساهمين وإنما يقتصر حقهم في اقتضاء ديونهم على أموال الشركة ذاتها .
وتمثل هذه الميزة أحد العوامل الهامة التي تشجع كلا من كبار وصغار المستثمرين على استثمار أموالهم في الشركات المساهمة .

٢ — سيولة الاستثمار : يستطيع المساهم استرداد جزء من أو كل استثماراته في الشركة بسهولة وفي أي وقت يشاء من طريق بيع الأسهم التي يمتلكها .
ولاشك أن السيولة المرغعة للاستثمار تعتبر أحد العوامل الهامة لسرور الاستثمارات في الشركات المساهمة .

٣ — الاستمرارية : يكون للشركة المساهمة شخصية قانونية مستقلة عن ملاكها كما أن حياتها غير محدودة ولا ترتبط بحياة ملاكها كما هو الحال بالنسبة لشركات الأشخاص حيث تنقضي الشركة بوفاة أو إفلاس أو انسحاب أحد الشركاء .

٤ — انفصال الملكية عن الإدارة : يقوم المساهمون في رأس مال الشركة نتيجة لتعدد هم بانتخاب مجلس للإدارة على أساس القدرة الإدارية ، مما يكفل للشركة تحقيق إدارة ذات كفاءة عالية لعقود كبيرة من الموارد الاقتصادية والبشرية .

وسنتناول في هذا الفصل إجراءات تأسيس الشركات المساهمة ، انتخاب مجلس الإدارة وتشكيله وسلطاته ، اختصاصات الجمعية العامة للمساهمين ،

تعريف وخصائص الأسهم ، وأنواع الأسهم ، والقيم المختلفة للأسهم ، مفاهيم اصطلاحات رأس المال ، حصص التأسيس ، والمعالجة المحاسبية لاصدار رأس المال ، المعالجة المحاسبية لزيادة رأس المال ، والمعالجة المحاسبية لاستهلاك رأس المال وعمليات الشركة فى أسهم رأسمالها .

١ - اجراءات تكوين الشركات المساهمة :

تتباين اجراءات تأسيس الشركة المساهمة من دولة لأخرى تبعاً لتباين القوانين المنظمة فى تلك الدول . بل ان القوانين المنظمة لتأسيس الشركات المساهمة قد تتباين داخل الدولة الواحدة كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتباين تلك القوانين من ولاية لأخرى . وينظم القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ اجراءات تأسيس الشركات المساهمة (وغيرها من شركات الأموال) فى جمهورية مصر العربية .

ويتولى تأسيس الشركة المساهمة مجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين يطلق عليهم المؤسسون . ويشترط القانون فى مصر أن لا يقل عدد المؤسسين عن ثلاثة . فيقوم المؤسسين بإبرام العقد الابتدائى للشركة واعداد وتحرير نظامها وفقاً لنموذج معين يصدر بقرار من الوزير المختص ، ويشتمل النموذج على كافة البيانات والشروط التى يتطلبها القانون أو اللوائح ، كما يبين الشروط والأوضاع التى يجوز للمؤسسين أن يأخذوا بها أو يحذفوها من النموذج . ويكون للمؤسسين اضافة أية شروط للنموذج بشرط أن لا تتنافى مع أحكام القانون أو اللوائح ، الا أنه لا يجوز لهم تضمين العقد الابتدائى أية شروط تعفيهم أو تعفى أحدهم من المسئولية الناجمة عن تأسيس

الشركة أو أية شروط ينص على سريانها على الشركة بعد انشائها مالم تدرج فى النظام الأساسى للشركة . ويعتبر العقد الابتدائى عقدا بين المؤسسين ملزم لأطرافه وليس عقدا للشركة . أما نظام الشركة فينظم كل مايتعلق بحياة الشركة بعد التأسيس ، ومن ثم فهو مشروع الشركة الذى يكتتب الجمهور فى رأسمالها على أساسه . وتقوم الجمعية العمومية التأسيسية التى تدعى للانعقاد فيما بعد وقبل التأسيس النهائى للشركة بالصادقة على نظام الشركة . هذا ويجب أن يكون كل من العقد الابتدائى ونظام الشركة رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه وفقا لأحكام اللائحة التنفيذية .

ويحدد نظام الشركة رأس المال المرخص به ، ويجوز أن يقل ما يتم اصداره من رأس المال (أى رأس المال المصدر) عن رأس المال المرخص به ، وقد يكتتب المؤسسين وحدهم (أو مع غيرهم من الأشخاص الذين لا تتوافر بهم وصف الاكتتاب العام) فى كل رأس المال المصدر أى دون طرح أى جزء منه للاكتتاب العام . وقد يكتتب المؤسسين فى جزء من رأس المال المصدر ويتم طرح الباقى للاكتتاب العام ، وهو ما يحدث فى الغالب . ويشترط فى الحالة الأخيرة أن لا يقل الجانب من الأسهم الذى يطرح للاكتتاب العام عن ٢٥ ٪ من مجموع قيمة الأسهم النقدية ، وأن توجه الدعوة للاكتتاب العام فى تلك الأسهم الى أشخاص غير محددين سلفا أو أن يزيد عدد المكتتبين فى الشركة عن مائة . هذا ويجب أن لا يقل رأس المال المصدر بالنسبة للشركة المساهمة التى لا تطرح

أسهمها للاكتتاب العام (وشركة التوصية بالأسهم) عن ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . أما بالنسبة للشركة المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام فيجب أن لا يقل رأس المال المصدر عن ٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، وأن لا يقل ما يكتتب فيه مؤسسوا الشركة من رأس المال المصدر عن نصف رأس المال أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به أى المبلغين أكبر . وتجدر الإشارة الى أن هذه الاحكام لا تسرى على الشركة القائمة فى أول ابريل ١٩٨٢ والشركات التي وافق مجلس ادارة هيئة الاستثمار على انشائها قبل ذلك التاريخ . ومن الجدير بالذكر أنه اذا زاد رأس المال المرخص به فى الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام عن ٣٧٥٠.٠٠٠ جنيه فيجب أن لا يقل رأس المال المصدر عن ٣٣٤ر١٣٪ من رأس المال المرخص به حتى يمكن الوفاء بالاحكام السابقة (وليس مبلغا معيناً كما تنص أحكام اللائحة التنفيذية) . فاذا افترضنا مثلاً أن رأس المال المرخص به ٣٨٠٠.٠٠٠ جنيه وأن رأس المال المصدر ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (وفقاً لاحكام السابقة) ، فان المؤسسين يجب أن يكتتبوا فى ٣٨٠.٠٠٠ جنيه من رأس المال المصدر (١٠٪ من رأس المال المرخص به) ومن ثم فان ما يبقى لكى يطرح للاكتتاب العام ١٢٠.٠٠٠ جنيه ، وهو ما يقل عن ٢٥٪ من مجموع الاسهم النقدية . ولذا يجب أن لا يقل رأس المال المصدر فى هذه الحالة عن ٥٠٦٦٩٢ جنيه (أى ٣٣٤ر١٣٪ من رأس المال المرخص به) حيث يكتتب المؤسسين فى ٣٨٠.٠٠٠ جنيه وي طرح باقى أسهم رأس المال والبالغ ١٢٦٦٩٢ (أى ما يعادل ٢٥٪ تقريبا) للاكتتاب العام . وعليه فان الحد الأدنى لرأس المال المصدر المنصوص عليه فى اللائحة التنفيذية لا ينطبق الا فى الحالة التي يساوى فيها رأس المال المرخص به أو يقل عن ٣٧٥٠.٠٠٠ جنيه ، أما اذا زاد رأس المال المرخص به عن هذا المبلغ فان الحد الأدنى لرأس المال المصدر يكون مبلغاً

يعادل ١٣٣٤ر١٪ من رأس المال المرخص به (١).

ويقسم رأس المال الى أسهم متساوية القيمة بحيث لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه . ولا يسرى هذا الحكم الخاص بالقيمة الاسمية للسهم على الشركات القائمة في أول ابريل ١٩٨٢ .

ويتم بعد ذلك اتخاذ الاجراءات اللازمة للوفاء برأس المال المصدر . ولقد سبق الإشارة الى أنه قد يتم الاكتتاب في رأس المال بالكامل بواسطة المؤسسين وغيرهم ممن لا يتوافر بهم وصف الاكتتاب العام (في حالة تأسيس الشركة عن غير طريق الاكتتاب العام) وقد يتم الاكتتاب في جزء من رأس المال المصدر عن طريق المؤسسين وي طرح الباقي للاكتتاب العام (في حالة تأسيس الشركة عن طريق الاكتتاب العام) . وقد يتم الوفاء بقيمة جانب من الاسهم - عادة عن طريق المؤسسين - بتقديم حصص عينية مادية أو معنوية، سنتناول في حينه الاحكام الخاصة بها . أما باقى أو كل أسهم رأس المال فيتم الوفاء بقيمتها نقدا وفقا للاحكام التى سنتناولها بعد قليل .

ولقد أوجب القانون ١٥٩ لسنة ٨١ على الشركات المساهمة التى يتم تأسيسها عن طريق الاكتتاب العام أن تقوم بعرض ٤٩٪ من أسهمها - تأسيسا أو زيادة رأس مالها - فى اكتتاب عام يقصر على المصريين من الاشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين لمدة شهر ، مالم يكن قد تم الاكتتاب فى هذه النسبة من قبل المؤسسين المصريين قبل طرح الأسهم للاكتتاب العام ، أو اذا اكتملت النسبة المشار اليها من مشاركة المصريين خلال فترة الاكتتاب قبل مضي مدة شهر . كما يستثنى من هذا الحكم الشركات المساهمة المنشأة طبقا لقانون

(١) يستند هذا النقد الى افتراض أن جميع أسهم رأس المال أسهم نقدية . أما فى حالة وجود أسهم عينية فان الامر يتوقف على النسبة التى تمثلها تسلك الأسهم العينية من رأس المال .

استثمار المال العربى والأجنبى ، وذلك فى حدود ما يسمح به ذلك القانون من ملكية الأجانب لرؤوس أموال الشركات المذكورة . ومع ذلك فلقد أجاز القانون تأسيس الشركة دون استيفاء نسبة الـ ٤٩٪ أو بعضها اذا لم يسفر طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام عن استيفاء النسبة المقررة .

هذا ويشترط لصحة الاكتتاب - سواء كان عاما أو غير عام - أن يكون كاملا بأن يغطى جميع أسهم الشركة التى تمثل رأس المال المصدر، وأن يكون باتسا غير معلق على شرط (واذا علق على شرط بطل الشرط وصح الاكتتاب والى إلزام المكتتب به) وفوريا غير مضاف لأجل (واذا كان مضافا لأجل بطل الأجل وكان الاكتتاب فوريا) . كذلك يشترط لصحة الاكتتاب أن يكون جديا لا صوريا وأن يدفع المكتتب رسم القيمة الاسمية للاسهم النقدية وأن تكون الأسهم التى تمثل حصص عينية قد تم الوفاء بقيمتها كاملة .

وتتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام فى أسهم الشركة بنشرة اكتتاب تشتمل على البيانات الواردة بالملحق رقم (٢) من اللائحة التنفيذية وذلك بعد اقرار الهيئة العامة لسوق المال لهذه النشرة . ويشترط القانون أن يكون طرح أسهم الشركة للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بتلقى الاكتتاب أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أو الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال . ويجب أن يظل الاكتتاب مفتوحا لمدة لا تقل عن عشرة أيام ولا تزيد عن شهرين (ويجوز مدة الاكتتاب لمدة شهرين آخرين باذن من رئيس الهيئة العامة لسوق المال اذا لم يتم الاكتساب فى رأس المال بالكامل) .

ولقد أجاز القانون للبنوك وشركات توظيف الأموال التى تعمل فى مجال الأوراق المالية أن تقوم بتغطية جزء من الاكتتاب اذا لم تتم تغطية الاكتتاب بالكامل خلال المدة المحددة له . كما

أجاز لها أن تعيد طرح ما اكتتبت به للجمهور مرة أخرى . الا أنه اذا لم تتم تغطية الاكتتاب فى رأس المال المصدر بالكامل بأى من السبل المتاحة، كان معنى ذلك أن مشروع تأسيس الشركة قد باء بالفشل ومن ثم وجب رد الاكتتابات للمكتتبين والتوقف عند هذا الحد .

وتجدر الاشارة الى أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ قد أجاز للمكتتبين استرداد المبالغ التى اكتتبوا بها اذا لم يتم تأسيس الشركة بسبب خطأ مؤسسيها فى خلال ستة أشهر من تاريخ طلب الترخيص بإنشائها، وكذلك فى حالة ما اذا مضت مدة سنة على تاريخ الاكتتاب دون البدء فى اتخاذ اجراءات تأسيس الشركة .

واذا تم الاكتتاب فى رأس المال المصدر بالكامل يقوم المؤسسين (أو وكيلهم) بدعوة الجمعية العمومية التأسيسية للانعقاد ، وذلك للنظر فى تقويم الحصص العينية ، وتقرير المؤسسين عن عملية التأسيس والنفقات التى استلزمها ، والموافقة على نظام الشركة (ولا يجوز للجمعية ادخال تعديلات عليه الا بموافقة المؤسسين والأغلبية العددية للشركاء الممثلين لثلثى رأس المال على الأقل) ، والمصادقة على اختيار أعضاء مجلس الادارة الأول ومراقب الحسابات .

ويقوم المؤسسين بعد ذلك بتقديم طلب للترخيص بتأسيس الشركة الى الجهة الادارية المختصة ، ويرفق بالطلب العقد الابتدائى ونظام الشركة وكافة الأوراق التى يتطلبها القانون أو اللائحة التنفيذية . وتقوم لجنة فحص طلبات انشاء الشركات بفحص الطلب المقدم من المؤسسين ، ويتعين عليها ان تصدر قرارها خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الأوراق مستوفاة ، ويعتبر الطلب مقبولا اذا لم تعترض اللجنة عليه خلال تلك المدة . وفى حالة الشركات المساهمة التى تطرح اسهمها أو

سنداتها للاكتتاب العام يجب أن يعتمد الوزير المختص قرار لجنة فحص الط. ات ،
وذلك بعد أخذ رأى الهيئه العامة لسوق المال ، وعلى أن يتم الاعتماد خلال ستين
يوما من تاريخ العرض على الوزير . وإذا لم يصدر قرار الوزير خلال تلك المدة اعتبر
ذلك بمثابة موافقة على تأسيس الشركة . هذا ويتعين عرض الأمر على الوزير خلال
خمس عشرة يوما على الأكثر من تاريخ موافقه اللجنة .

ويقوم المؤسسين بعد ذلك باتخاذ اجراءات نشر عقد الشركة ونظامها واداة
الموافقه على التأسيس سوا* بالوقائع المصرية أو النشرة الخاصة التى تصدر لهذا
الغرض أو بغير ذلك من الطرق وفقا لأحكام اللائحه التنفيذية . كما يقوم المؤسسين
باشهار عقد الشركة ونظامها بالسقيد فى السجل التجارى ، ولا تثبت الشخصية
الاعتبارية للشركة ولا يجوز لها أن تبدأ أعمالها الا من تاريخ الشهر فى السجل
التجارى .

٢- مجلس ادارة الشركة المساهمة :

سبق أن أشرنا الى خاصية انفصال الملكية عن الادارة فى الشركات المساهمة
حيث تتوزع الملكية بين عدد ضخم من المساهمين ومن ثم يقوم هؤلاء المساهمين
الملاك بانتخاب مجلس لادارة الشركة يكون مسئولا أمامهم . وتتحدد طريقة انتخاب
مجلس الادارة وتشكيله وسلطاته تبعا للقوانين السائدة فى موطن الشركة .

ويشترط القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فى مصر أن يتكون مجلس الادارة من عدد فردى
من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة تختارهم الجمعية العامة للمساهمين بطريقة الاقتراع
السرى ، وتكون مدة المجلس ثلاثة سنوات (أو خمس سنوات بالنسبة لأول مجلس
ادارة) . كما يكون للعاملين بالشركة ممثلين فى مجلس الادارة يتم انتخابهم وفقا

للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية . ويشترط القانون فيمن يعين عضواً بمجلس الإدارة أن يكون قد شغل وظيفة رئيسية بالشركة مدة لا تقل عن سنتين، وذلك دون الإخلال بأحكام مشاركة العاملين في الإدارة . ولمجلس الإدارة أن يقوم بتوزيع العمل بين جميع أعضائه وفقاً لطبيعة عمل الشركة، وله أن يندب واحداً أو أكثر من أعضائه للقيام بأعمال الإدارة الفعلية، كما يجوز للمجلس تعيين مدير عام للشركة من غير الأعضاء لتولى رئاسة الجهاز التنفيذي بالشركة على أن يباشـر أعماله تحت إشراف العضو المنتدب . كما استلزم القانون أن يعين مجلس الإدارة رئيساً له من بين أعضائه وأجاز للمجلس أن يعهد لرئيسه بأعمال العضو المنتدب، هذا ويمثل رئيس مجلس الإدارة الشركة أمام القضاء .

ويعطى القانون مجلس الإدارة كافة السلطات المتعلقة بإدارة الشركة ، وللمجلس القيام بكافة الأعمال اللازمة لتحقيق غرض الشركة فيما عدا ما استثني بنص خاص في القانون أو نظام الشركة من أعمال أو تصرفات تدخل في اختصاص الجمعية العامة للمساهمين .

ويعد مجلس الإدارة عن كل سنة مالية ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقرير عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي تحددها اللائحة التنفيذية . كما ألزم القانون مجلس الإدارة بنشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافيته لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة للمساهمين في وسائل النشر وفي المواعيد التي تحددها اللائحة التنفيذية . إلا أن القانون أجاز في هذا الصدد الاكتفاء بإرسال نسخة من تلك الأوراق إلى

كل .. اهم اذا كان نظام الشركة يبيح ذلك .

ويتم تحديد مكافأة أعضاء مجلس الادارة وفقا لما هو منصوص عليه فى نظام الشركة وان كان من غير الجائز تقدير تلك المكافأة بنسبه معينه فى الأرباح تزيد على ١٠% من الربح الصافى بعد تجنب الاحتياطى القانونى والنظامى وتوزيع ربح لا يقل عن ٥% من رأس المال على المساهمين والعاملين ، مالم يحدد نظام الشركة نسبة أعلى. وتحدد الجمعية العامة للمساهمين الرواتب المقطوعة وبدلات الحضور والمزايا الأخرى المقررة لأعضاء مجلس الادارة ، أما مكافآت ومرتببات وبدلات العضو المنتدب فيتم تحديدها بقرار من مجلس الادارة .

٣- الجمعية العامة للمساهمين :

يلزم القانون فى مصر رئيس مجلس الادارة بدعوة الجمعية العامة العادية للمساهمين للانعقاد مرة على الاقل فى السنة خلال الستة شهور التالية لنهاية السنة المالية . كما يجب دعوة الجمعية العامة للانعقاد كلما دعت الضرورة لذلك أو بناء على طلب مراقب الحسابات أو عدد من المساهمين يمثل ٥% من رأس المال على الأقل . وتختص الجمعية العامة العادية بما يلى :

- ١- انتخاب أعضاء مجلس الادارة وعزلهم .
- ٢- مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر فى اخلائه من المسؤولية .
- ٣- المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .
- ٤- المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة .
- ٥- الموافقة على توزيع الأرباح .

٦- كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الإدارية المختصة أو المساهمين الذين

يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة ، وكل ما ينص عليه

القانون ونظام الشركة .

وتصدر قرارات الجمعية العامة للمساهمين المكونه تكوينا صحيحا وفقا للقانون

بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة فى الاجتماع .

كما يلزم القانون مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العمومية غير العادية للانعقاد

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر أو إذا طلب اليه ذلك المساهمين

الذين يملكون ١٠٪ من رأس المال على الأقل . وتختص الجمعية العامة غير العادية

بالنظر فى تعديل نظام الشركة بما لا يخالف أحكام القانون وخاصة اطالة أمد الشركة

أو تقصيره أو حل الشركة قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل

الشركة اجباريا أو ادماج الشركة ، والنظر فى حل الشركة أو استمرارها إذا بلغت

الخسائر نصف رأس المال المصدر .

وتصدر الجمعية العامة غير العادية المكونه تكوينا صحيحا قراراتها بأغلبية

ثلثى الأسهم الممثلة فى الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو

خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى أو ادماجها حيث

يشترط لصحة القرارات فى تلك الحالات الحصول على أغلبية ثلاثة أرباع الأسهم

الممثلة فى الاجتماع .

٤- حقوق الملكية فى الشركات المساهمة :

تشتمل حقوق الملكية فى الشركات المساهمة على : (أ) رأس المال المدفوع

ب - الأرباح المحجوزة ، (ج) أرباح أو خسائر إعادة التقدير الناتجة عن اعادته يعوَّبم الأصول على أساس قيمها السوقية . ومن الجدير بالذكر أن زيادة فيم الأصول عن طريق إعادة التقدير لا تلقى تأييدا من جانب المحاسبين إلا في حالات استثنائية نظرا لأن التعرف المحاسبي يستند إلى التكلفة التاريخية كأساس لتقويم الأصول . ولذا فإنه من النادر ظهور أرباح إعادة التقدير ضمن حقوق الملكية في الفوائم المالية المنشورة .

أما الأرباح المحجوزة فتتمثل في الأرباح التي حققتها الشركة منذ تاريخ انشائها ناقضا الخسائر المحققة والكوبونات التي تم توزيعها على المساهمين ، أي أنها تتمثل في ماتم احتجازه من أرباح لتدعم المركز المالي للشركة : وسوف نتناول موضوع توزيع الأرباح والأرباح والمحجوزة في فصل تال مستقل .

أما رأس المال المدفوع فيتمثل في المبالغ التي دفعها المساهمين في سبيل حصولهم على أسهم رأس المال . وتجدر الإشارة هنا إلى وجود اصطلاحات متعددة لرأس المال ، إلا أننا رأينا ألا نتعرض لها قبل أن نتعرف على طبيعة الأسهم وأسواعها والقيم المختلفة لها . كما تجدر الإشارة أيضا إلى وجود نوع من أنواع الملكية في الشركات المساهمة يطلق عليه حصص التأسيس ، حيث يكون لمالكها حقوق المساهم ولكن لا يكون لها قيمة مدفوعة تدخل في مكونات رأس المال المدفوع . وسنتناول فيما يلي تعريف وخصائص الأسهم ، وأنواع الأسهم ، والقيم المختلفة للأسهم ، ومفاهيم اصطلاحات رأس المال ، وحصص التأسيس .

٤ - أ - تعريف وخصائص الأسهم :

ينقسم رأس مال الشركة المساهمة إلى أجزاء متساوية القيمة يطلق عليها أسهم . فالسهم هو صك يمثل حصة معينة في رأس مال الشركة المساهمة ويتميز بخصائص

محدوده تتمثل اساسا فى تساوى قيم الاسهم من النوع الواحد ، والمسؤولية المحدوده لمالكه ، وقابليته للتداول . وتعتبر الخصيصتين الأخيرتين أهم ما يميز به الشكل المساهم على غيره من الاشكال التنظيميه . فعلى خلاف الحال فى شركات الاشخاص نجد ان المساهم فى شركات المساهمه لا يكون مسؤولا عن ديون الشركه الا فى حدود ما يملكه من أسهم ، كما انه يستطيع التخلص من أسهمه بالبيع دون الحاجه للحصول على موافقه باقى الشركاء .

وقد تصدر الشركه نوع واحد من الاسهم يطلق عليه الأسهم العاديه Common Stock أو تصدر نوعين من الاسهم ، أحدهما الاسهم العاديه وثانيهما الأسهم الممتازه Preferred Stock فاذا اصدرت الشركه نوع واحد من الاسهم هو الاسهم العاديه فان المساهمين يكون لهم حقوق معينه يحصل كل منهم عليها على اساس نسبى اى بقدر عدد الاسهم التى يملكها . وتتمثل حقوق مالكي الأسهم العاديه فيما يلى :

١- حق الحصول على نصيب فى الارباح الموزعه يتمثل فى قيمه الكوبون الذى يعلنه مجلس الادارة .

٢- حق التصويت فى اجتماعات الجمعيه العامه للمساهمين لانتخاب مجلس الادارة وتحديد سياسات معينه للشركه . ويكون لكل مساهم عدد من الاصوات يعادل عدد الاسهم التى يملكها .

٣- حق الاكتتاب فى أى اسهم يتم اصدارها بعد تكوين الشركه والتمتع بأولوية تخصيص عدد من الاسهم المصدرة يعادل نسبه ما يملك المساهم من أسهم فى تاريخ الاصدار الجديد . ويكفل هذا الحق للمساهم المحافظه على نصيبه النسبى فى الشركه ومن ثم الوزن النسبى لحق

التصويت المكفول للمساهم في اجتماعات الجمعية العامة ، وتجدد الإشارة الى ان هذا الحق قد يتم سحبه من المساهمين بعد موافقتهم - كما حدث في العديد من الحالات في الولايات المتحدة الأمريكية - حتى لا يعوق الشركه عن تحقيق هدفها في تملك شركات أخرى عن طريق إصدار أسهم اضافيه .

٤- حق الحصول على نصيب في ناتج التصفية بعد سداد التزامات الشركه للغير وذلك في حالة تصفية الشركه . ويتناسب نصيب المساهم في ناتج التصفية مع عدد الأسهم التي يملكها .

وأذا أصدرت الشركه اكثر من نوع واحد من الاسهم فان حمله الاسهم من نوع معين قد يتمتعون بالأولوية على حمله الأسهم من الانواع الأخرى فيما يتعلق بالحصول على أحد أو بعض الحقوق السابقه ، كما ان حمله نوع معين من الأسهم قد يحرمون من التمتع بحق او اكثر من تلك الحقوق . فحمله الأسهم الممتازة قد يكون لهم أولوية الحصول على الأرباح وقد يحرمون في مقابل ذلك من حق التصويت في ظروف معينه وما الى ذلك . وسنتناول في البند التالي الأنواع المختلفه للأسهم .

٤- ب - أنواع الأسهم :

يمكن التمييز بين عدة تقسيمات للأسهم تختلف تبعاً للأساس المستخدم ففى التمييز بين انواع الاسهم . ويمكن التمييز بين التقسيمات التالية والتي سنتناول كل منها بشئ من التفصيل :

١ - يمكن تقسيم الأسهم الى أسهم عادية وأسهم ممتازة وذلك على أساس الحقوق المكفولة أو أولوية الحصول على أحد أو بعض الحقوق الممنوحة لكل نوع. بل ويمكن أيضا تقسيم الاسهم الممتازة ذاتها تقسيما اضافيا الى أنواع متعددة من الاسهم الممتازة وفقا للحقوق المكفولة لكل نوع من تلك الأسهم الممتازة .

٢ - يمكن تقسيم الأسهم على أساس قيمة السهم الى أسهم ذات قيمة اسمية Par Value Stock وأسهم بدون قيمة No-Par Value Stock
اسمية

٣ - يمكن تقسيم الاسهم على أساس طبيعة مقابل الوفاء الى أسهم نقدية وأسهم هيئية .

٤ - يمكن تقسيم الأسهم على أساس ما اذا كانت قيمة السهم قد تم ردها للمساهمين أم لا الى أسهم التمتع وأسهم رأس المال .

٥ - يمكن تقسيم الاسهم على اساس طريقته تداولها الى أسهم اسمية وأسهم لحاملها .

٤ - ب - ١ - الأسهم العادية والأسهم الممتازة :

تصدر معظم الشركات المساهمة نوع واحد من الاسهم . ومع ذلك فان الشركة تحقق بعض المزايا من اصدار أكثر من نوع واحد من الأسهم تتباين من حيث الحقوق والأولويات .

فاذا أصدرت الشركة المساهمة نوعا واحدا من الأسهم ، فان جميع الاسهم تكون متساوية القيمة ويكون لجميع حبلتها نفس الحقوق ، ويطلق عليها الأسهم العادية . اما اذا أصدرت الشركة نوعين أو أكثر من أسهم رأس المال فيكون لكل

نوع حقوق أو أولويات مختلفة • ويطلق على الأسهم التي تعطى أولويات على الأسهم العادية الأسهم الممتازة • وغالباً ما تكون الأولوية المعطاه للأسهم الممتازة هي أولوية الحصول على الكوبون ، وان كان هذا لا يعنى بالضرورة ضمان الحصول على الكوبون لحملة تلك الأسهم • فأولوية الحصول على الكوبون تعنى فقط أنه يجب دفع الكوبون على السهم الممتاز قبل دفع أى كوبونات للسهم العادى • أما اذا لم يعلن مجلس الادارة الكوبون للسهم الممتاز فلا يكون لحامله أى حق فى هذه السنة قبل الشركة • وقد يتحدد الكوبون فى صورة نسبة مئوية من القيمة الاسمية (اذا كان السهم الممتاز ذو قيمة اسمية) أو يتحدد فى صورة مبلغ معين (اذا كان السهم الممتاز بدون قيمة اسمية) •

وقد تصدر الشركة المساهمة عدة أنواع من الاسهم الممتازة تتباين من حيث أولوية الحصول على الكوبون أو من حيث معدل الكوبون أو بالنسبة لى امتيازات أخرى • فعلى سبيل المثال ، قد يطلق على الاصدار الأول أسهم ذات امتياز أول ويطلق على الاصدار الثانى أسهم ذات امتياز ثان ، حيث يكون للاصدار الأول أولوية أولى للحصول على الكوبون بينما يكون للاصدار الثانى أولوية ثانياً للحصول على الكوبون ، أو يكون لكلا الاصدارين نفس الأولوية ولكن مع اختلاف معدل الكوبون لكل اصدار أو مع اختلاف المزايا الأخرى • وغنى عن القول أن حملة الاسهم العادية لا يكون لهم حق فى الحصول على كوبون الا بعد الوفاء بكوبونات جميع الاصدارات الممتازة •

وتتمتع الاسهم الممتازة فى معظم الحالات بحق الأولوية لمالكها فى مواجهة مالكي الاسهم العادية فى الحصول على حقوقهم (عادة بما فى ذلك الكوبونات غير

المعلنه بالنسبه للاسهم الممتازة مجمعة الأرباح والتي سيأتى ذكرها بعد قليل) فى حالة التصفية • وقد يتضمن عقد اصدار الاسهم الممتازة نصا يكفل دفع كافة الكوبونات غير المعلنه فى حالة التصفية بغض النظر عن رصيد الأرباح المحجوزة . فاذا لم تكفى الأرباح المحجوزة لتغطية تلك الكوبونات وجب اقتضاؤها من رأس مال الاسهم العادية ، ومن ثم لا يحصل المساهمين العاديين الا على ما يبقى من الأصول بعد سداد حقوق مالكي الاسهم الممتازة • الا أن أولوية الاسهم الممتازة فى حالة التصفية لا يمكن افتراضها فى جميع الحالات وانما يجب أن يكون منصوصا عليها فى عقد اصدار الاسهم الممتازة • كما أن هذه الاولوية لا تسرى فى مواجهة الدائنين ، حيث يكون لدائنى الشركة أولوية الحصول على حقوقهم فى مواجهة كل من مالكي الاسهم العاديه والاسهم الممتازة •

وبالرغم من أن الاسهم الممتازة غالبا ما لا يكون لها حق التصويت ، فان هذا الحق قد تكون مكفولا للاسهم الممتازة فى حالات استثنائية معينه ينص عليها فى عقد الاصدار • ومع ذلك فقد تعطى الاسهم الممتازة فى بعض الاصدارات امتيازات خاصا بالنسبه للتصويت كأن يكون السهم متعدد الاصوات (أى للسهم الممتاز أكثر من صوت واحد) •

وعلى أى حال فان الخصائص والحقوق المكفولة للسهم الممتاز تتباين من حالة لأخرى ، ولذا فانه من غير الممكن القول بحقوق أو أولويات معينه بدون التحديد الواضح لنوع السهم الممتاز • وتجدر الاشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجيز ان يتضمن نظام الشركة نصوص تقرر بعض الامتيازات لبعض أنواع الاسهم

وذلك فى التصويت أو الأرباح أو ناتج التصفية بشرط أن تتساوى الأسهم من نفس النوع فى الحقوق والمميزات أو القيود . ويستلزم القانون أن يتضمن نظام الشركة عند التأسيس شروط وقواعد الأسهم الممتازة ، ولايجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة الا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداءً وبعد موافقة الجمعية العمومية غير العادية . كما أن القانون لايجوز تعديل الحقوق أو المميزات أو القيود المتعلقة بنوع الأسهم الا اذا صدر بذلك قرار من الجمعية العامة غير العادية وبموافقة ثلثى حاملى نوع الأسهم الذى يتعلق به التعديل .

وسنتناول فيما يلى الأنواع المختلفة من الأسهم الممتازة :

٤ - ب - ١ - أ - الأسهم الممتازة مجمعة وغير مجمعة الأرباح :

اذا كانت الأسهم الممتازة مجمعة الأرباح Cumulative Preferred Stock فان هذا يعنى أنه اذا لم يعلن مجلس الادارة عن الكوبون فى سنة معينة فان حملة تلك الأسهم لايسقط حقهم فى الكوبون وانما يتراكم الكوبون مع غيره من الكوبونات غير المعلنه ، ولا بد للشركة من دفع هذه الكوبونات فى المستقبل قبل دفع أى كوبون للأسهم العادية . لنفترض على سبيل المثال أن شركة ما أصدرت ٥٠٠٠٠ سهم ممتاز مجمع الأرباح ١٠٪ بقيمة اسمية ٢٠ جنيه ، وأن آخر كوبون دفعتته الشركة كان فى نهاية عام ١٩٧٨ ، وأن الشركة ترغب فى دفع كوبونات للأسهم العادية فى نهاية عام ١٩٨١ . ان مجلس الادارة لا يستطيع الاعلان عن أى كوبون للأسهم العادية فى نهاية عام ١٩٨١ الا بعد أن يعلن عن كوبون للأسهم الممتازة عن الثلاث سنوات أى ٣٠٠٠٠٠ جنيه . ومع أن الكوبونات غير المعلنه لاتمثل التزاما على الشركة قبل أن يقوم مجلس الادارة باعلانها ، فان قيمتها تعتبر معلومات ذات أهمية بالنسبة للمساهمين وغيرهم من

مستخد في القوائم المالية • ومن ثم فانه يجب الافصاح عن مقدار الكوبونات غير المعلنه على الأسهم الممتازة في شكل ملحوظة في الميزانية العمومية •

أما اذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح Noncumulative Preferred Stock فان أى كوبون لا يتم اعلانه في سنة معينة يسقط حق حملة الأسهم الممتازة في الحصول عليه أى أنهم يفقدون هذا الكوبون الى الأبد • فإذا كانت الأسهم الممتازة في المثال السابق غير مجمعة الأرباح فان مجلس الادارة لا يكون ملزما في نهاية عام ١٩٨١ الا باعلان كوبون قدره ١٠٠٠٠٠٠ جنيه (أى كوبون عام ١٩٨١) قبل دفع أى كوبون على الأسهم العادية • وعادة مايرفض المستثمرين شراء الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ، ولذا فان هذا النوع من الأسهم نادرا ما يتم اصداره •

٤ - ب - ١ - ب - الأسهم الممتازة المشاركة وغير المشاركة في الأرباح :

اذا كان السهم الممتاز شارك في الأرباح Participating Preferred Stock فان مالك السهم الممتاز يشارك مالك السهم العادى في أى كوبونات تدفع بعد أن يحصل السهم العادى على كوبون يساوى المعدل التفضيلى للسهم الممتاز • وقد تكون المشاركة في الأرباح كاملة أو جزئية • ولنفترض مثلا أن شركة ما أصدرت أسهم ممتازة ٥٪ مشاركة بالكامل في الأرباح بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وأعلنت الكوبون العادى وقدره خمسين قرشا للسهم الممتاز وأعلنت أيضا كوبون للسهم العادى خمسين قرشا • فإذا أرادت الشركة أن تدفع كوبون اضافى لحملة الأسهم العادية فان الأمر يقتضى دفع كوبون اضافى مماثل للأسهم الممتازة • أما بالنسبة للأسهم الممتازة المشاركة جزئيا في الأرباح

فيكون هناك حد أقصى لمشاركة هذه الأسهم في الكوبون الإضافي .
وفي الواقع فإن الأسهم الممتازة المشاركة في الأرباح غير شائعة الاستخدام بل ومن النادر إصدارها ، أما الغالبية العظمى من الأسهم الممتازة عادة ما تكون أسهم ممتازة غير مشاركة في الأرباح Nonparticipating Pre-ferred Stock . ويمكن القول بأن السهم الممتاز يكون غير مشارك في الأرباح ما لم يكون هناك نص في شهادة السهم على أنه مشارك في الأرباح . ولا يكون لمالك السهم الممتاز غير المشارك في الأرباح غير حق أولوية الحصول على الكوبون العادي أي أنه لا يستحق أي كوبون إضافي مهما بلغت التوزيعات للأسهم العادية .

٤ - ب - ١ - ج - الأسهم الممتازة القابلة للتحويل
Convertible Preferred Stock
تصدر الشركات المساهمة في العديد من الحالات أسهما ممتازة قابلة للتحويل والتي تكفل لحاملها حق استبدالها بإصدار آخر (غالبا ما يكون أسهم عادية) وفقا لمعامل تحويل Conversion Ratio معين . وإذا كان السهم الممتاز قابل للتحويل إلى سهم عادي فإن استخدام مالك السهم الممتاز لحق التحويل يعنى التنازل عن أولوية الحصول على الكوبون المحدود مقابل التمتع بالمشاركة غير المحدودة في الأرباح . وقد تكون الفترة التي يكون فيها حق التحويل مكفولا لمالك السهم الممتاز لمدة محددة تنتهى بعد عدد من السنوات أو لمدة غير محددة . وفي بعض الأحيان تكون الأسهم الممتازة قابلة للتحويل إلى سندات ، وفي هذه الحالة يكون لمالك السهم الممتاز حق الاختيار في تغيير مركزه من مساهم في الشركة إلى دائن للشركة .

ويعتبر قرار المساهم فيما يختص بتوقيت تحويل الأسهم الممتازة الى أسهم عادية قرار صعب ينطوى على عوامل عديدة . الا أن المحدد الأول للقرار هو العائد النسبى للسهم العادى مقارنة بالعائد النسبى للسهم الممتاز ، ومن ثم فكلما زاد معدل الكوبون على الأسهم العادية كلما زاد ميل الأسهم الممتازة للتحويل الى أسهم عادية . وعلى أى حال فإن السعر السوى للسهم الممتاز يتأثر بالتغيرات فى السعر السوى للسهم العادى ، حيث يرتفع سعر الأول بنفس نسبة ارتفاع سعر الأخير مادامت ميزة التحويل متاحة لمالك السهم الممتاز .

٤ - ب - ١ - د - الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء

Callable Preferred Stock

تكون الأسهم الممتازة قابلة للاستدعاء اذا كان من حق الشركة استرداد السهم ودفع قيمته للمساهم . ويعتبر شرط القابلية للاستدعاء ميزة للشركة ، حيث تحتفظ الشركة برأس مال تلك الأسهم طالما هى فى حاجة اليه وتقوم برده الى المساهمين فى أى وقت تشاء . وقد تقرر الشركة استدعاء الأسهم الممتازة عندما تتراكم أرباح محجوزة كافية لتمويل العمليات بصورة ملائمة ، أو اذا ما توافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة للشركة . وعادة ما يكون سعر الاستدعاء (أى القيمة التى يجب دفعها للمساهم فى حالة استدعاء السهم) منصوص عليه فى عقد اصدار الأسهم الممتازة ، وعادة ما يكون هذا السعر أعلى من سعر الاصدار .

وقد يكون السهم الممتاز القابل للاستدعاء أيضا قابل للتحويل الى سهم عادى . ويكون لمالك السهم الممتاز ضد استدعاء السهم حق الاختيار بين تحويله الى سهم عادى أو تسليمه للشركة مقابل سعر الاستدعاء . ولذلك فإن السعر السوى للسهم الممتاز القابل للاستدعاء والقابل أيضا للتحويل يميل للتحرك فى

نفس الاتجاه مع سعر السهم العادى رغم أن السعر السوقى عادة ما يكون أكبر من سعر الاستدعاء . أما اذا كان السهم الممتاز القابل للاستدعاء غير قابل للتحويل فان سعر الاستدعاء يعتبر حدا أقصى للسعر السوقى لهذا السهم .

٤ - ب - ٢ - الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة اسمية :
قد يتم اصدار الأسهم العادية أو الممتازة بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسمية ، وان كانت الاسهم الممتازة عادة ما يتم اصدارها بقيمة اسمية . والسهم ذو القيمة الاسمية هو ذلك السهم الذى تحدد قيمته بمبلغ معين (القيمة الاسمية) يكون مكتوبا على شهادة السهم ذاتها . ومالم تنص القواعين فى الدولة موطن الشركة على حد أدنى أو حد أقصى معين فان القيمة الاسمية يمكن أن تكون أى مبلغ . وفى الولايات المتحدة مثلا لا تستلزم القوانين حدا أدنى أو حدا أقصى ولذا فمن الممكن أن تكون القيمة الاسمية مائة دولار مثلا أو حتى ربع دولار . أما فى مصر فنجد أن القانون ٢٦ لسنة ١٩٥٤ كان يشترط أن لا تقل القيمة الاسمية للسهم عن جنيه واحد ، الا أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ عدل هذا الشرط (بالنسبة للشركات التى يتم تكوينها فى ظل هذا القانون) حيث أصبح من غير الجائز أن تقل القيمة الاسمية للسهم عن خمسة جنيهات أو أن تزيد عن ألف جنيه . وعلى أى حال فسواء كان القانون فى الدولة موطن الشركة يشترط حدودا معينة أو لا يشترط وأيا كانت القيمة الاسمية للسهم ، فيجب أن تكون جميع الأسهم من نفس النوع ذات قيمة اسمية موحدة .

ولا يعنى اصدار أسهم ذات قيمة اسمية أن يكون سعر الاصدار (المبلغ الذى يدفعه المكتتب مقابل السهم) بالضرورة مساويا للقيمة الاسمية . فقد يكون

سعر الاصدار أعلى من القيمة الاسمية ، ويمثل الفرق علاوة اصدار تعتبر جزئاً من حقوق الملكية . ويجيز القانون في مصر اصدار الاسهم بعلاوة اصدار في حالة زيادة رأس المال ، على أن يكون ذلك بقرار من مجلس الادارة بناءً على تقرير من مراقب الحسابات ، وأن تضاف العلاوة الى الاحتياطي القانوني حتى يبلغ ما يساوي نصف رأس المال المصدر ، أما ما يزيد على ذلك من مبالغ العلاوة فيتكون منها احتياطي خاص ، ويكون للجمعية العامة تقرير استخدامه على نحو يحسب صالح الشركة على أن لا يتضمن ذلك توزيعه بصفة ربح . كما قد يكون سعر الاصدار أقل من القيمة الاسمية ، حيث يمثل الفرق خصم اصدار والذي يمثل بنداً سالباً من بنود حقوق الملكية . ولا يجيز القانون في مصر اصدار الاسهم بأقل من قيمتها الاسمية بأي حال من الاحوال ، كما أن معظم القوانين في العالم لا يجيز ذلك عند تأسيس الشركة ، وأن كان بعضها يجيزه في حالة زيادة رأس المال أي فيما بعد تكوين الشركة .

أما الاسهم بدون قيمة اسميه فهي الاسهم التي لا يكون مكتوباً في شهاداتها مبلغ معين يمثل قيمة السهم . وقد يكون للشركة حرية الاختيار في اصدار أسهمها بقيمة اسمية أو بدون قيمة اسميه اذا لم تكن القوانين في الدولة موطن الشركة تمنع اصدار الاسهم بدون قيمة اسمية . ففي الولايات المتحدة قبل عام ١٩١٢ لم يكن مسموحاً للشركات ان تصدر أسهم بدون قيمة اسمية ، أما الان فلقد أصبح مسموحاً باصدار تلك الاسهم في جميع الولايات . أما في مصر فانه لا يجوز اصدار أسهم بدون قيمة اسميه .

واذا كان من المسموح به اصدار أسهم بدون قيمة اسمية ، فان مجلس ادارة الشركة قد يقوم بتحديد قيمة تحكمية لكل سهم — اذا كان القانون يجيز ذلك كما هو الحال في بعض الولايات في الولايات المتحدة — وقد لا يحدد أي قيمة للسهم . ويطلق على القيمة التي يحددها مجلس الادارة للسهم القيمة المحددة Stated Value ، وعادة ما تكون هذه القيمة اقل من سعر الاصدار (المبلغ السندى

يدفعه المساهم مقابل السهم) • ويطلق على الأسهم التي تتحدد لها قيمة تحكمية أسهم بدون قيمة اسميه ذات قيمة محددة تميزها عن الأسهم التي لا تتحدد لها قيمة تحكميه والتي يطلق عليها أسهم بدون قيمة اسميه •

ويثور الجدل حول أفضلية كل من الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة اسميه • ويمكن تلخيص هذا الجدل فيما يلي :

١- ان اصدار الأسهم بقيه اسميه يهدف اساسا لحماية دائئى الشركة ، حيث تمثل القيه الاسميه للأسهم المصدرة الضمان النهائى للدائئين لاستيفاء حقوقهم فى حالة تصفية الشركه • الا انه قد يتم التحايل فى الحياة العمليه على هذا الضمان باصدار اسهم ذات قيمه اسميه مقابل اصول عينيه مثل شهرة المحل وحقوق الاختراع وغير ذلك من الأصول التى يتعذر التحقق من قيمتها الحقيقيه • ومؤدى ذلك أن تظهر تلك الأصول فى ميزانية الشركه بقيم مغالى فيها • الا انه من ناحية أخرى ليس هناك ما يثبت أن اصدار أسهم بدون قيمة اسميه فى مقابل تلك الأصول سيؤدى الى تقييم أفضل للأصول المقدمه فى مقابلها • وتجدر الاشاره الى ان القانون فى مصر يحدد اجراءات معينه لضمان تقييم الأصول العينيه المقدمه وفاء لقيمة الاسهم ، سيأتى ذكرها فى حينه •

٢- ان اصدار الاسهم بقيه اسميه قد يؤدى لتضليل المستثمرين بايها مهم بان السهم يساوى قيمته الاسميه • أما اذا لم تحمل شهادة السهم اى قيمة فبان ذلك سوف يدفع المستثمر الى استقصاء القيه الحقيقيه للسهم وأخذ العوامل الأكثر جوهرية فى الاعتبار مثل الأرباح المحققة والكوبونات المعلنه والقيم الجاريه للأصول • ومرة أخرى ليس هناك دليل حتى الآن يثبت ما اذا كان المستثمر يقوم باجراء استقصاء للقيمه الحقيقيه للسهم فى حالة الاسهم بدون قيمه اسميه يزيد عما يقوم به فى حالة

الاسهم ذات القيمة الاسمية • وسنتناول في بند مستقل القيم المختلفة للسهم •

٣- تعتبر المسؤلية المحدودة للمساهم أهم خصائص الشركات المساهمة • وفي حالة اصدار اسهم بدون قيمة اسميه لا يمكن الرجوع على المساهم الا في حدود ما دفعه للشركة (أو القيمة المحددة) • أما في حالة اصدار اسهم ذات قيمة اسميه بخضم اصدار فان المساهم يظل مسؤولاً تجاه الدائنين بالقيمة الاسمية كاملة •

٤- اذا زاد سعر الاصدار عن القيمة المحددة للسهم بدون قيمة اسميه ، فان ما يتم تحصيله بالزيادة عن القيمة المحددة يتم تسجيله في حساب خاص تطلق عليه رأس المال المدفوع - مبالغ اضافيه • ولقد أدت معالجة المبالغ المدفوعة زيادة عن القيمة المحددة على هذا النحو الى أمور غير مرغوب فيها • فمن ناحية تم تقرير ذلك الجزء من رأس المال المدفوع بطريقة توحى بأنها مكاسب مجمعه أكثر مما توحى بأنها رأس مال مستثمر • ومن ناحية أخرى فان هذا الجزء من رأس المال المدفوع أستخدم في استيعاب خسائر العمليات مما أدى الى فشل الميزانية في الافصاح عن خسائر العمليات الحقيقية • ومن ناحية ثالثة استخدم هذا الجزء من رأس المال المدفوع في دفع كوبونات للمساهمين دون أن يتم الافصاح لهؤلاء المساهمين أن الكوبونات في مثل هذه الحالات ليست الا استرداد لاستثمارتهم الأصلية •

٤- ب - ٣ - الاسهم النقدية والاسهم العينية :

الاسهم النقدية هي الاسهم التي يتم الوفاء بقيمتها نقداً • وقد يتم الوفاء بالمقابل النقدي للسهم دفعه واحدة أو على عدة أقساط • وغالباً ما تتم تجزئته قيمة السهم الى عدة أقساط ، يدفع اولها عند الاكتتاب (قسط اكتتاب) ، ويدفع ثانيها عند تخصيص السهم للمكاتب (قسط تخصيص) ، ويدفع الباقي بقسط واحد أو أكثر

(قسط أول وقسط ثانى ٠٠ الخ) تطليه الشركة كلما دعت الحاجة . ويتطلب القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فى مصر أن لا يقل المدفوع عند الاكتتاب عن ربع القيمة الاسمية للسهم . كما يتطلب القانون أن يتم سداد القيمة الاسمية للسهم بالكامل خلال مدة لا تزيد عن عشر سنوات من تاريخ التأسيس . ويكون للاسهم التى لم يتم أدائها قيمتها بالكامل كافة الحقوق المقررة للأسهم التى تم أدائها قيمتها وذلك فى حدود ما ينص عليه نظام الشركة ، فيما عدا الأرباح فىتم توزيعها بنسبة ماتم دفعه من قيمتها الاسمية الى تلك القيمة . الا أن القانون يحظر تداول الاسهم التى يكتب فيها المؤسسين قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين مالىتين كاملتين من تاريخ تأسيس الشركة ، الا اذا كان نقل الملكية عن طريق الحوالة بين المؤسسين بعضهم لبعض أو منهم لأحد أعضاء مجلس الادارة اذا احتاج الى الحصول عليها لتقديمها كضمان لادارته أو من ورثتهم الى الغير فى حالة الوفاة .

كما حظر القانون تداول شهادات الاكتتاب (خلال الفترة السابقة على القيد فى السجل التجارى) أو الاسهم (خلال الفترة التالية لتاريخ القيد وحتى نشر حساب الأرباح والخسائر من سنة مالىة كاملة) بمقابل يزيد عن القيمة التى صدرت بها مضافا اليها - هـد الاقتضا - مقابل نفقات الاصدار .

أما الاسهم العينية فهى الاسهم التى يتم الوفاء بقيمتها بتقديم أصول عينيه . وهذا النوع من الاسهم غالبا يحصل عليه المؤسسين عن طريق تقديم بعض الأصول العينية اللازمة مثل الاراضى والمباني وغيرها . ويستلزم القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فى

مصر ان يتم الوفاء بقيمة الاسهم العينية بالكامل . كما أن القانون يشترط مجموعه من الاجراءات والضوابط لضمان تقدير الاصول العينية في مثل تلك الحالات تقديرًا سليماً وذلك لحماية المساهمين الآخرين المكتتبين في الاسهم النقدية ، حيث قد يعتمد مقدمي الاصول العينية الى المغالاة في تقدير قيم الأصول المقدمه للحصول على اكبر عدد ممكن من الاسهم في مقابلها ومن ثم التمتع بعدد أكبر من الاصوات في الجمعية العامة وينصيب أكبر في الأرباح . وتتمثل الاجراءات والضوابط الستة حددها القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فيما يلي :

١- اذا دخل في تكوين رأس مال الشركة المساهمة أو عند زيادة رأس المال حصص عينية مادية أو معنوية، وجب على المؤسسين أو مجلس الادارة بحسب الأحوال أن يطلبوا الى الجهة الادارية المختصة التحقق مما اذا كانت هذه الحصص قد قدرت تقديرًا صحيحًا . وتقوم الجهة الادارية المختصة بتشكيل لجنة لتقدير تلك الحصص ، وتكون رئاسة اللجنة لمستشار باحدى الهيئات القضائية ، ويتكون اعضاؤها من أربعة أعضاء على الأكثر من الخبراء في التخصصات الاقتصادية والمحاسبية والقانونية والفنية بالإضافة الى ممثلين عن وزارة المالية وبنك الاستثمار القومي (اذا كانت الحصص العينية مملوكة للدولة أو لاحدى الهيئات العامة أو شركات القطاع العام) . ويقوم المؤسسون أو مجلس الادارة بتوزيع تقرير اللجنة على المكتتبين وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات (اذا كانت الحصص العينية مملوكة لاحدى الجهات السابق الاشارة اليها) قبل الاجتماع الذي يعقد لمناقشته بأسبوعين على الأقل .

٢- لا يكون تقدير الحصص العينية نهائياً الا بعد اقراره من جماعة المكتتبين بأغبيتهم العددية الحائزة لنشئ الاسهم النقدية ، بعد ان يستبعد منها ما يكون مملوكاً لمقدمي هذه الحصص . ولا يكون لمقدمي هذه الحصص حق التصويت

فى شأن هذا القرار حتى ولو كانوا من أصحاب الاسهم النقدية

- ٣- اذا اتضح ان تقدير الحصة العينية يقل بأكثر من الخمس عن القيمة التى قدمت من اجلها ، وجب على الشركة تخفيض رأس المال بما يعادل هذا النقص
- ٤- يجوز مع ذلك لمقدم الحصة أن يؤدى نقدا الفرق بين تقدير الحصة وبين القيمة التى قدمت من اجلها ، كما يجوز له أن ينسحب من الشركة .
- ٥- يجب أن يتم الوفاء بقيمة الاسهم العينية بالكامل .
- ٦- لا يجوز تداول الاسهم العينية قبل نشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقة بها عن سنتين مائتين كاملتين من تاريخ تأسيس الشركة .

وتجدر الاشارة الى أن القانون قد استثنى من الأحكام السابقة الحصة العينية التى تكون مقدمة من جميع المكتتبين حيث يعتبر تقديرهم للحصة نهائيا . على أنه اذا تبين أن القيمة المقدرة تزيد على القيمة الحقيقية للحصة العينية فإن المكتتبين يكونون مسؤولين بالتضامن فى مواجهة الغير عن الفرق بين القيمتين .

٤- ب - ٤- أسهم التمتع :

لاتجيز التشريعات عادة للشركات المساهمة استهلاك أسهمها عن طريق رد قيمتها الى المساهمين الا فى حالات معينة ، لما ينطوى عليه ذلك من اضرار بدائى الشركة . ذلك أن الدائنين يعتمدون على أن خسائر الشركة سيتم استيعابها من حقوق المساهمين فى رأس المال قبل ان تمتد الى حقوقهم . وفى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا نجد ان قوانين العديد من الولايات لا تسمح بتخفيض عدد الاسهم الصادرة أو تخفيض القيمة الاسمية او القيمة المحددة للسهم الا بعد الحصول على موافقة رسميه من السلطات المختصة فى الولاية ، ولا تمنح

هذه الموافقة اذا ما كانت تلك الاجراءات تنطوى على اضرار محتملة للدائنين . وفى مصر لا يجيز القانون استهلاك الشركة لأسهمها الا بالنسبة للشركات التى ينص نظامها على استهلاك اسهمها قبل انقضاء اجل الشركة بسبب تعلق نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعىة أو مرفق من المرافق العامة ممنوح لها لمدة محدودة ، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة . ففى مثل هذه الحالات يكون استهلاك الشركة لأسهم رأسمالها منطقيا وضروريا . فاذا كان غرض الشركة استغلال محجراو منجم مثلا فسيأتى يوم سينفذ فيه هذا الأصل ، واذا كانت الشركة تقوم باستغلال مرفق عام بموجب امتياز حكومى لمدة معينة فسيأتى يوم تضطرفيه الشركة لتسليم ممتلكاتها للجهة مانحــه الامتياز . ولاشك أن الشركة لابد أن تحمى مساهميتها مما سيتعرضون له من فبن عن طريق استهلاك أسهمها من الأرباح خلال حياتها وذلك ضمانا لاسترداد المساهمين لرأسمالهم قبل حل الشركة . ويكون استهلاك الاسهم من الأرباح المحققة اما عن طريق استهلاك عدد من الاسهم كل سنة تختار بطريق القرعة التى أن يتم الوفاء بقيه كل الأسهم قبل انقضاء اجل الشركة ، أو عن طريق رد جز من قيمه كل سهم الى جميع المساهمين وذلك على أساس سنوى بحيث يتم رد قيمه كل رأس المال فى نهاية أجل الشركة .

وحتى لا يضر المساهم الذى تستهلك أسهمه حيث يحرم من الارباح التى تحققها الشركة بعد ذلك ، فان الشركات المساهمة التى تقوم باستهلاك أسهمها تصدر اسهم بدلا من الأسهم التى تم استهلاكها يطلق عليها اسهم تمتع تكفىل لصاحبها نفس الحقوق المكفولة لاسهم رأس المال (أى الاسهم التى لم يتم استهلاكها) سواء بالنسبة للتصويت فى الجمعية العامة أو فى الكوونات الموزعة

أو في الحصول على نصيب من ناتج التصفية ان وجد .

٤- ب - ٥ - أسهم المنحه :

قد تقرر الشركة ضم جزء من الأرباح المحجوزة (الاحتياطيات) الى رأس المال ومن ثم الاحتفاظ بها في الشركة بصفة دائمة . وتقوم الشركة في مثل هذه الحالة بإصدار أسهم جديدة يتم توزيعها على المساهمين مجاناً حيث أن قيمتها قد تم سدادها عن طريق الأرباح المحجوزة . ويطلق على الأسهم التي يتم إصدارها على هذا النحو أسهم منحه . وغنى عن القول أن إصدار أسهم منحه لا يؤدي الى زيادة حقوق الملكية في مجموعها أو الى تغيير حقوق كل مساهم في الشركة .

٤- ب - ٦ - الأسهم الاسمية والأسهم لحاملها :

تكون أسهم الشركة اسمية أو لحاملها . والسهم الاسمي هو ذلك السهم الذي يحل اسم المساهم الذي يملكه وتثبت ملكية المساهم للسهم في سجل خاص تعده الشركة لهذا الغرض يطلق عليه سجل المساهمين . أما السهم لحامله فهو ذلك السهم الذي لا يحل اسم مالكه ، ومن ثم يعتبر حامل السهم هو مالكه من وجهة نظر الشركة .

٤- ب - ٧ - القيم المختلفة للأسهم :

سبق أن تناولنا في البند (٤- ب - ٢) الأسهم ذات القيمة الاسمية والأسهم بدون قيمة اسمية وذلك في البند (٤- ب - ٢) الأسهم بدون قيمة اسمية ، حيث أشرنا الى أن أحد عناصر الجدول حول أفضلية كل نوع الحافز الذي يوفره النوع لاستقصاء القيمة السوقية للسهم . ونتناول في هذا البند القيم المختلفة للسهم .

٤ - ب - ٧ - أ : القيمة الاسمية :

سبق أن أوضحنا أن القيمة الاسمية هي القيمة المكتوبة على شهادة السهم ذاتها . وقد يتساوى سعر إصدار السهم مع القيمة الاسمية أو يقل عنها (إصدار السهم بخفض إصدار) أو يزيد عنها (إصدار السهم بعلاوة إصدار) . وقد لا تحدد التشريعات في الدولة موطن الشركة حدودا معينة للقيمة الاسمية كما في الولايات المتحدة ومن ثم يمكن أن تكون تلك القيمة أي مبلغ ، وقد تحدد التشريعات حدودا معينة للقيمة الاسمية كما في مصر حيث لا يجب أن تقل القيمة الإسمية عن خمسة جنيهات أو أن تزيد على ألف جنيه . وكثيرا ما تختلف القيمة الاسمية عن القيمة الدفترية وعن القيمة السوقية للسهم .

٤ - ب - ٧ - ب : القيمة المحددة :

إذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية فإن القوانين في الدولة موطن الشركة قد تسمح لمجلس الإدارة بأن يحدد قيمة تحكممة للسهم بطلاق عليها القيمة المحددة وعادة ما تقل هذه القيمة المحددة عن سعر إصدار السهم . وإذا زاد سعر الإصدار عن القيمة المحددة للسهم فإن الفرق يتم تسجيله في حساب خاص هو حساب رأس المال المدفوع - مبالغ إضافية . وعادة ما تكون هناك أي علاقة بين تلك القيمة المحددة وبين القيمة الدفترية أو القيمة السوقية للسهم .

٤ - ب - ٧ - ج : القيمة الدفترية :

يتوقف الأمر في هذه الحالة على ما إذا كانت الشركة قد أصدرت نوعا واحدا من الأسهم هو الأسهم العادية أم أصدرت أكثر من نوع واحد من الأسهم كأن تكون قد أصدرت أسهما عادية وأسهما ممتازة ، كما يتوقف الأمر في الحالة الأخيرة على نوع الأولويات والامتيازات المكونة للأسهم الممتازة .

فإذا كانت الشركة قد أصدرت أسهمها عادية فقط ، فإن القيمة الدفترية

للسهم تتمثل في حاصل قسمة مجموع حقوق الملكية كما تظهر بالدفاتر على عدد الأسهم .

أما إذا كانت الشركة قد أصدرت أكثر من نوع واحد من الأسهم فإن الأمر يتطلب تحديد حقوق الملكية لكل نوع من الاسهم وفقا للحقوق والامتيازات المكفولة لكل منها ، ثم احتساب القيمة الدفترية للسهم من كل نوع بقسمة حقوق الملكية على عدد الأسهم بالنسبة لكل منها .

فعلى سبيل المثال دعنا نفترض أن رأس مال شركة ما يتكون من ١٥٠.٠٠٠ سهم عادي قيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل وعلاوة إصدار أسهم عادية بقيمة ١٥٠.٠٠٠ جنيه ، ٥٠.٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ بقيمة اسمية ٢٠ جنيه وعلاوة إصدار أسهم ممتازة ١٠٠.٠٠٠ جنيه . ودعنا نفترض أيضا أن رصيد الأرباح المحجوزة يبلغ ٨٠٠.٠٠٠ جنيه . وسنميز فيما يلي بين عدة افتراضات اضافية .

١- افترض أن الكوبونات عن العام الحالي أعلنت ودفعت بالكامل ، وأن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح ، وأن الامتياز المكفول للاسهم الممتازة في حالة التصفية مقصور على القيمة الاسمية للسهم .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١٠٠٠.٠٠٠ جنيه (القيمة الاسمية)
حقوق الملكية للاسهم العادية = ١٥٠٠.٠٠٠ جنيه (القيمة الاسمية) +
١٥٠.٠٠٠ جنيه (علاوة إصدار اسهم عادية) + ١٠٠.٠٠٠ جنيه (علاوة
إصدار اسهم ممتازة) + ٨٠٠.٠٠٠ جنيه (أرباح محجوزة) = ٢٥٥٠.٠٠٠
جنيه .

• القيمة الدفترية للسهم العادي = ١٧ جنيه

• القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٢٠ جنيه

٢- نفس الافتراض السابق مع تعديل أن الأمتياز المكفول للأسهم الممتازة في حالة

التصفية يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١١٠٠ ٠٠٠ جنيه

حقوق الملكية للأسهم العادية = ٢٤٥٠ ٠٠٠ جنيه

٠٠ القيمة الدفترية للسهم العادي = ٠١٦٣ جنيه

٠٠ القيمة الدفترية للسهم الممتاز = ٢٢ جنيه

ونلاحظ هنا ان علاوة اصدار الأسهم الممتازة دخلت ضمن حقوق الملكية

لحظتها .

٣- افترض أن الأسهم الممتازة غير مجمعة الأرباح وغير مشاركة في الأرباح وأن أمتياز

التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية ، وأن الشركة لم تعلن عن

أى كوبونات خلال العامين الماضيين وأن الشركة أعلنت عن كوبون العام الحالى

والذى سيدفع من الأرباح المحجوزة .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه + ٥٠ ٠٠٠ جنيه (كوبون)

حقوق الملكية للأسهم العادية = ١٥٠٠ ٠٠٠ + ١٥٠ ٠٠٠ + ١٠٠ ٠٠٠ +

٧٥٠ ٠٠ = ٢٥٠٠ ٠٠٠ جنيه

ونلاحظ أنه قد تم خصم ٥٠ ٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة عند تحسديد

حقوق الملكية للأسهم الممتازة . ويستطيع القارئ بسهولة تحديد القيمة الدفترية

للسهم من كل نوع .

كما يستطيع القارئ تعديل الأرقام بسهولة لتحديد القيمة الدفترية للسهم لو

أفترضنا أن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار .

٤- أفترض أن الاسهم الممتازة مجمعه الأرباح وغير مشاركة في الأرباح ، وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية ، وأن الشركة لم تعلن عن كوبونات خلال العامين الماضيين أو العام الحالي .

حقوق الملكية للأسهم الممتازة = ١٠٠٠ ٠٠٠ + ١٥٠ ٠٠٠ (كوبونات غير معلنة)

$$= ١١٥٠ ٠٠٠ \text{ جنيه}$$

حقوق الملكية للأسهم العادية = ١٥٠٠ ٠٠٠ + ١٥٠ ٠٠٠ + ١٠٠ ٠٠٠

$$= ٦٥٠ ٠٠٠ = ٢٤٠٠ ٠٠٠ \text{ جنيه}$$

ونلاحظ أنه قد تم خصم الكوبونات غير المعلنة للأسهم الممتازة من الأرباح المحجوزة عند تحديد حقوق الملكية للأسهم العادية . ويسهل على القارئ تحديد القيمة الدفترية للسهم لكل نوع ، كما يسهل على القارئ تعديل الأرقام لتحديد القيمة الدفترية للسهم من كل نوع بافتراض أن امتياز التصفية للسهم الممتاز يشمل القيمة الاسمية وعلاوة الاصدار .

٥- افترض أن الأسهم الممتازة مجمعه الأرباح ومشاركة بالكامل في الأرباح ، وأن امتياز التصفية للأسهم الممتازة يقتصر على القيمة الاسمية ، وأن الشركة لم تعلن عن كوبونات خلال العامين الماضيين أو العام الحالي .

حقوق الملكية :	اسهم ممتازة	اسهم عادية
القيمة الاسمية	١٠٠٠ ٠٠٠	١٥٠٠ ٠٠٠
كوبونات غير معلنة	١٥٠ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠
باقي الأرباح المحجوزة	١٧٠ ٠٠٠	٢٥٥ ٠٠٠
علاوة اصدار أسهم عادية		١٥٠ ٠٠٠
علاوة اصدار اسهم ممتازة		١٠٠ ٠٠٠
مجموع حقوق الملكية	١٣٢٠ ٠٠٠	٢٢٣٠ ٠٠٠

وبلاحظ أننا قد أضفنا للقيمة الاسمية للأسهم العادية كوبونات بمعدل ٥٪ مماثلة للكوبونات غير المعلنه للأسهم الممتازة ، ثم وزعنا رصيد الأرباح المحجوزة (بعد خصم الكوبونات للنوعين من الأسهم) بين نوعي الاسهم بنسبة القيمة الاسمية لكل منهما . ويستطيع القارئ بسهولة تحديد القيمة الدفترية لكل سهم بالنسبة لكل نوع في ظل هذه الحالة وكذلك بتعديل الأرقام اذا افترضنا أن أمتياز التصفيه للأسهم الممتازة يشمل القيمة الاسمية علاوة الاصدار .

وتجدر الإشارة الى أن عقد اصدار الأسهم الممتازة قد يتضمن أن قيمة رد الأسهم الممتازة تتضمن علاوة رد بالإضافة للقيمة الاسمية . ويتم اضافة علاوة الرد في مثل هذه الحالة الى حقوق الملكية للأسهم الممتازة خصما من علاوة الاصدار للأسهم الممتازة ، وان لم تكفى يغطى باقى علاوة الرد خصما من الأرباح المحجوزة .

٤-ب-٧-د - القيمة السوقية :

ويتمثل في السعر الذي يمكن للمستثمر المحتمل أن يشتري به السهم من المساهم الحالي وذلك في سوق الأوراق المالية ، وتحدد القيمة السوقية للسهم وفقا لظروف العرض والطلب والتي تتأثر بعوامل مختلفه مثل الأرباح المحققة والأرباح المتوقعة ومعدل الكوبون ومدى انتظام توزيع الكوبون والقيم الجارية للأصول . وتعتبر القيمة السوقية أهم قيم السهم من وجهة نظر كل من المساهم الحالي والمستثمر المحتمل .

٤-ب-٧-هـ - قيمة رد السهم :

سبق أن أشرنا الى أنه يحق للشركة استدعاء السهم الممتاز ورد قيمته اذا ما كان عقد الاصدار يتضمن أنها قابله للاستدعاء . وفي مثل هذه الحالات يجب أن

يتضمن عقد الاصدار سعر الرد والذي يتضمن عادة القيمة الاسمية للسهم مضافا اليها نسبة معينة من القيمة الاسمية أو مبلغ معين يطلق عليه علاوة رد ، مضافا اليهما الكوبونات التي لم تدفع للسهم الممتاز . فقيمة الرد هي القيمة التي يتعين على الشركة دفعها لمالك السهم اذا ما قررت باختيارها استدعاء السهم .

٤- ب- ٧- و- قيمة التصفية :

وهي القيمة التي يحصل عليها مالك السهم في حالة تصفية الشركة تصفيه فعلية . واذا كانت الشركة قد أصدرت نوعا واحدا من الأسهم فانه ناتج التصفية (القيمة المحصلة من بيع الأصول وتحصيل الحقوق بعد سداد كافة التزامات الشركة قبل الغير) تكون من حق الأسهم العادية ، ومن ثم تتحدد قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة بقسمة ناتج التصفية على عدد الأسهم .

وغنى عن القول أن قيمة التصفية للسهم تختلف عن القيمة الدفترية للسهم حيث تختلف القيم الدفترية للأصول عن القيم البيعية لها .

أما اذا كانت الشركة قد أصدرت أسهم عادية وأسهم ممتازة فان قيمة التصفية للسهم الممتاز تتحدد وفقا للشروط المنصوص عليها في عقد الاصدار . أما قيمة التصفية للسهم العادي في هذه الحالة فتتمثل في ناتج التصفية بعد سداد التزامات الشركة قبل الغير مخصوصا منها حقوق الأسهم الممتازة مقسوما على عدد الأسهم العادية .

٤- ج- رأس المال :

هناك عدة اصطلاحات يتم استخدامها بالنسبة لرأس المال ولكل منها مفهوم معين ، مثل رأس المال المصرح به ، رأس المال المصدر ، رأس المال المكتتب فيه ، رأس المال المدفوع ، رأس المال القانوني . وسنتناول فيما يلي تحديد مفهوم كل

من هذه الاصطلاحات .

٤- ج - ١ - رأس المال المصرح به :

وهو رأس المال الذى حصلت الشركة على ترخيص باصداره من الجهات الرسمية المسؤولة وذلك عند تأسيس الشركة او عند زيادة رأسمالها . ويمثل رأس المال المصرح للشركة باصداره احتياجات الشركة فى المدى الطويل ومن ثم فقد لا تحتاج الشركة لاصداره فى المدى القصير بالكامل ، وانما قد تقوم باصدار جزء من رأس المال المصرح به فى البداية ثم اصدار الباقي مرة واحدة أو على عدة مرات كلما اقتضت الضرورة ذلك . على أن هذا الاختيار قد لا يكون مكفولا دائما للشركة وانما يتوقف على ما تقضى به القوانين فى الدولة موطن الشركة . ففى ظل القانون ٢٦ لسنة ٥٤ فى مصر قبل صدور قانون الشركات الجديد كان لا بد للشركة من أن تقوم باصدار كل رأس المال المصرح به (أى يجب أن يتساوى رأس المال المصرح به ورأس المال المصدر) . أما فى ظل القانون ١٥٩ لسنة ٨١ فى مصر فان رأس المال المصدر يمكن أن يكون أقل من رأس المال المرخص به (والمحدد فى نظام الشركة) عند التأسيس ولكن على ألا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المصدر الذى تحدده اللائحة التنفيذية لكل نوع من أنواع النشاط الذى تعارسه الشركات . كما أن القانون يجيز للشركة زيادة رأس المال المرخص به بقرار من الجمعية العامة غير العادية اذا ما كان رأس المال المرخص به عند التأسيس قد تم اصداره بالكامل وتم سداد رأس المال المصدر (قبل الزيادة) بالكامل . الا أنه فى هذه الحالة لا بد أن تتم زيادة رأس المال المصدر فعلا خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة والا كانت باطله (أى لا بد أن يتساوى رأس المال المرخص به مع رأس المال المصدر) . وفى الولايات المتحدة الأمريكية يجيز القانون اختلاف رأس المال المصدر عن رأس المال المصرح به عند تأسيس الشركة .

٤- ج - ٢ - رأس المال المصدر ورأس المال المدفوع:

رأس المال المصدر هو رأس المال الذى تم اصداره فعلا ، أى اصدار شهادات الاسهم عنه . وقد يكون رأس المال المصدر مدفوعا قيمته بالكامل أو تكون قيمته غير مدفوعة بالكامل ، تبعا لما تقتضى به القوانين فى الدولة موطن الشركة .

فى الولايات المتحدة الامريكه مثلا نجد أن شهادة السهم لا يتم اصدارها الا اذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل . ولذا فان الأمر يتطلب استخدام ما يطلق عليه رأس المال المكتتب فيه والذى يتمثل فى القيمة الاسمية للأسهم المكتتب فيها سواء تم سداد القيمة بالكامل أو جزئيا منها . وعليه فقد يتساوى رأس المال المصدر مع رأس المال المكتتب فيه وقد يختلف عنه . ويختلف رأس المال المصدر عن رأس المال المكتتب فيه بقيمة الاسهم التى لم تصدر بعد شهادات أسهمها (أى لم تدفع قيمتها بالكامل بعد) . أما رأس المال المدفوع فيتمثل فى المبالغ التى دفعها المساهمين والمكتتبين فعلا ، أى أنه يساوى الجزء المدفوع من رأس المال المكتتب فيه .

أما فى مصرفان شهادات الأسهم تصدر قبل تحصيل قيمة السهم بالكامل ويدون على ظهر السهم القيمة الاسمية للسهم وما سدد منها فعلا والأقساط الباقية (وتواريخ استحقاقها اذا كانت محددة) . ويشترط القانون أن يكون رأس المال المصدر مكتوبا فيه بالكامل ، ومن ثم فليس هناك من حاجة للتفرقة بين رأس المال المصدر ورأس المال المكتتب فيه . أما رأس المال المدفوع فقد يقل عن رأس المال المصدر ، حيث يشترط القانون أن يقوم كل مكتتب بأداء ربع القيمة الاسمية للسهم على الأقل وبحيث لا يقل رأس المال المدفوع عن الحد الأدنى الذى تحدده اللائحة التنفيذية . وتجدر الإشارة هنا الى أن رأس المال المصدر لا بد أن يتساوى مع رأس

المال المدفوع خلال عشر سنوات من تاريخ التأسيس حيث يشترط القانون أن تكون القيمة الاسمية للسهم مسددة بالكامل خلال تلك المدة .

كما تجدر الإشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنة ٨١ يجيز زيادة رأس المال المصدر بقرار من مجلس الادارة طالما أن الزيادة في حدود رأس المال المرخص به وبشرط أن يكون رأس المال المصدر - قبل الزيادة - مسدداً بالكامل . ومع ذلك فلقد أجاز القانون في حالات معينة الترخيص لبعض الشركات في اصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة أسهم الاصدارات السابقة بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال . ولقد سبق أن أشرنا الى أن زيادة رأس المال المرخص به بقرار من الجمعية العامة يستلزم اصدار الزيادة فعلا خلال ثلاث سنوات من صدور القرار المرخص بالزيادة والا أصبح القرار باطلا .

٤- ج - ٣ - رأس المال المدفوع :

أشرنا في البند السابق الى أن رأس المال المدفوع . هو المبالغ التي دفعها المساهمين أو المكتتبين فعلا . الا أن المبالغ التي يقوم المساهمون بدفعها قد تزيد من القيمة الاسمية (بفرض أن المساهم دفعها بالكامل) أو القيمة المحددة للسهم . ولذا فان رأس المال المدفوع يتكون عادة من جزئين :

١ - رأس المال القانوني أو المحدد :

ويطلق عليه عادة رأس مال الاسهم أي رأس المال المصدر (أو المدفوع منه اذا كان المدفوع اقل من القيمة الاسمية كما في مصر) ، أو بعبارة أخرى أجمالى القيمة الاسمية (أو المدفوع منها) لكل الاسهم الصادرة . ويضاف الى ذلك نفسى الولايات المتحدة المدفوع من رأس المال المكتتب فيه (أى الجزء المدفوع ولم تصدر عنه شهادات أسهم بعد) .

أما إذا كانت الأسهم التي تم إصدارها أسهم بدون قيمة اسمية وندأت قيمه محددة (كما هو الحال أحيانا في الولايات المتحدة) فإن رأس المال المحدد يتمثل في القيمة المحددة لجميع الأسهم المصدرة .

٢- رأس المال المدفوع زيادة عن القيمة الاسمية أو القيمة المحددة :

إذا تم إصدار الأسهم ذات القيمة الاسمية بقيمة أعلى - في الأحوال التي تسمح فيها القوانين بذلك - أي بعلاوة إصدار ، فإن علاوة الإصدار تضاف إلى البند السابق لتحديد رأس المال المدفوع . أما إذا كانت الأسهم المصدرة بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ، فإن المبالغ التي دفعها المساهمون زيادة عن القيمة المحددة والتي تمت تسجيلها إلى حساب رأس المال المدفوع - مبالغ إضافية تعتبر جزءا من رأس المال المدفوع . وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة إصدار أسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة فإن كل المبالغ التي يتم تحصيلها من مساهمين تمثل رأس المال المدفوع

وللتبسيط سنقوم بتوضيح اظهار رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية في ظل ثلاث حالات افتراضية . ففي الحالة الأولى سنفترض إصدار أسهم عادية واسهم ممتازة مدفوعة بالكامل مع وجود علاوة إصدار اسهم ممتازة .

جنيته	رأس المال المصرح به
٣٠ ٠٠٠	سهم عادى بقيمة أسمية ١٠ جنيه للسهم
٢٠ ٠٠٠	سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمة
	أسميه ٥ جنيه للسهم .
	رأس المال المصدر والمدفوع:
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسميه ١٠ جنيه مدفوعة
	بالكامل
٧٥ ٠٠٠	١٥٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمة اسميه
	٥ جنيه مدفوع بالكامل .
١٥ ٠٠٠	علاوة اصدار اسهم ممتازة
٢٩٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع .

ويلاحظ أن رأس المال المصرح به يتم الانصاح عنه فى الميزانية العمومية بصورة اعلاميه ، فهو وأن كان لا يمثل بندا من خصوم الشركة فانه يمثل معلومات ذات فائدة لقارئ الميزانية . كما تجدر الإشارة هنا الى أن بعض المحاسبين يفضلون اظهار رأس المال المدفوع بالنسبه لكل الأسهم الممتازة والأسهم العادية على حدة .

وسنفترض الآن حالة أخرى ، حيث تكون الأسهم بدون قيمة اسميه وذات قيمة محددة .

حـيـه	رأس المال المصدر والمدفوع
٢٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بدون قيمه أسميه وبقيمه
	محددة ١٠ جنيه مدفوع بالكامل .
١٠٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع - مبالغ اضافيه
٣٠٠ ٠٠٠	رأس المال المدفوع

وسنفترض الآن حالة ثالثه ، حيث تكون الأسهم بدون قيمه اسميه وبدون قيمه
محددة .

جـنـيـه	رأس المال المصدر والمدفوع :
٣٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بدون قيمه أسميه وبدون قيمه
	محددة ومدفوع بالكامل .

وتجدر الإشارة هنا الى أنه من المفضل أن يتم الافصاح فى الميزانيه العموميه
فى شكل ملحوظه عن أى حقوق أو ميزات لحمله الأسهم الممتازة والتي لاتتمثل
التزامات فى تاريخ الميزانيه مثل الكوبونات غير المعلنه فى حالة الأسهم الممتازة
مجمعه الأرباح ، ومثل قيمة التصفيه للأسهم الممتازة والتي قد تشمل قيمة التصفيه
للسهم (القيمة الاسميه أو القيمة الأسمية مضافا اليها علاوة معينه أو قيمه معينه)
والكوبونات غير المعلنه .

٤ - د - حصص التأسيس :

حصص التأسيس أو حصص الأرباح هى صكوك تخول لصاحبها الحق فى الحصول
على نصيب من الأرباح دون أن يقابلها تقديم حصه فى رأس المال . وتمنح هذه
الحصص عادة للمؤسسين وقد تمنح لغير المؤسسين مقابل الخدمات التى أدوها فى

سبيل تأسيس الشركة • كما قد تمنح هذه الحصص لمن قدم للشركة حصه يصعب تقويمها كحق احتكار أو امتياز حكومي أو براءة اختراع • وتختلف حصه التأسيس عن الأسهم العينية السابق الإشارة إليها في أن الأولى تكون مقابل حق أو خدمات يصعب تقدير قيمتها تقديرا موضوعيا ، بينما الأصول العينية المقدمة في مقابل الأسهم العينية يمكن تقدير قيمتها تقديرا موضوعيا ، كما يمكن التحقق من سلامة هذا التقدير • ولا يجيز القانون ١٥٩ لسنة ٨١ في مصر أنشا " حصص تأسيس أو حصص أرباح الا مقابل التنازل عن التزام منحتة الحكومة أو حق من الحقوق المعنوية • ومن أهم خصائص حصص التأسيس وفقا للتشريع المصري مايلي :

١- ليس لها قيمة اسمية ولا تدخل ضمن مكونات رأس المال • ومع ذلك فمن المفضل اظهار عددها والنسبة المخصصة لها في الأرباح بصورة اعلامية في الميزانيه في الجزء الخاص بحقوق الملكية •

٢- لا يكون لصاحب الحصص حق التصويت •

٣- لا يكون لصاحب الحصص أى نصيب في فائض التصفية عند حل الشركة أو تصفيتها

٤- يكون لصاحب حصص التأسيس نصيب في الأرباح ، الا أنه لا يجوز أن يخصص

لحصص التأسيس مايزيد على ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي

القانوني ووفقا ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال •

٥- تكون حصص التأسيس قابله للتداول ، الا أنه لا يجوز تداولها قبل نشر الميزانية

وحساب الأرباح والخسائر وسائر الوثائق الملحقه بها عن سنتين ماليتين

كاملتين من تاريخ التأسيس •

هذا ويجيز القانون للجمعية العامة للشركة الغاء حصص التأسيس مقابل تعويض

عادل تحدد لجنه تشكلها الجهة الادارية المختصة (بنفس التشكيل الخاص بتقدير

الحصص العينية) ، وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالم يسه على الأكثر من تاريخ أنشاء تلك الحصص ، مالم ينص نظام الشركة على مدة أقصر أو نفسى أى وقت بعد ذلك .

٥- المعالجة المحاسبية لاصدار رأس المال :

سبق أن أشرنا الى أن الشركة المساهمة قد تصدر نوعا واحدا أو أكثر من نوع واحد من الأسهم ، وقد يكون مقابل الوفاء للأسهم المصدرة نقدا أو عينا ، وقد يكتب المؤسسون فى كل رأس المال أو يطرح جانبا منه للاكتتاب العام ، وقد تقوم الشركة بأنشاء حصص تأسيس . وسنتناول فى هذا البند المعالجة المحاسبية لاصدارات رأس المال عند تكوين الشركة على أن نتناول فى بنود تاليه حالات زيادة رأس المال واستهلاك الأسهم .

ولقد سبق أن أوضحنا أن مسؤولية المساهم فى شركات الأموال تنحصر فى حدود قيمة الاسهم التى ساهم بها فى رأس المال ، ومن ثم فليس هناك من حاجة لتحديد شخصية المساهم (اللهم الا فى سجل بيانى اذا كان السهم اسميا وليس لحامله) أو مقدار ما يملكه من أسهم . ولذا فلقد جرت العادة على تخصيص حساب لرأس مال الاسهم لتسجيل القيمة الأجمالية (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة) للاسهم المصدرة ، على أنه اذا أصدرت الشركة أكثر من نوع واحد من الأسهم فأن الأمر يستلزم تخصيص حساب رأس مال الاسهم لكل نوع على حدة ، وذلك لاختلاف الأولويات المعقولة لحملة كل نوع . الا انه فى الفترة السابقة على اصدار شهادات الأسهم ومنذ تحصيل قيمة السهم أو جزء من قيمة السهم يتم استخدام حساب أسهم مكتتب فيها - نوع الاسهم (أى أسهم عادية أو أسهم معازة مجعسه الارباح . . . الخ) . وعند اصدار شهادات الاسهم يتم أقال حساب أسهم

مكتتب فيها - نوع الاسهم فى حساب رأس مال الأسهم - نوع الأسهم .

هـ - ا - اكتتابات المؤسسين :

يقوم المؤسسين باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأسيس الشركة على النحو السابق بيانه فى البند (١) . وقد سبق أن أشرنا الى أن المؤسسين قد يكتبون فى رأس المال بالكامل أو يكتبون فى جزء من رأس المال مع طرح الباقي للاكتتاب العام وفى أى من الحالتين يقوم المؤسسين بالوفاء بقيمة ماكتبوا فيه من أسهم نقداً أو بتقديم حصص عينيه مادية أو معنوية . كما أن الشركة قد تقوم بإنشاء حصص تأسيس تمنح للمؤسسين مقابل خدمات أو حقوق معنوية يصعب تقدير قيمتها تقديراً موضوعياً وسنتناول كل من الحالات الثلاث على حدة .

هـ - ا - ١ - اكتتابات المؤسسين فى الأسهم النقدية :

إذا اكتتب المؤسسين فى رأس المال بالكامل ، أو اكتتبوا فى جزء من رأس المال قبل طرح باقى الاسهم للاكتتاب العام ، فإن القانون فى مصر يستلزم إيداع تلك المبالغ فى أحد البنوك المرخص لها بذلك ، ولا يجوز سحب هذه المبالغ الا بعد شهر نظام الشركة أو عقد تأسيسها فى السجل التجارى . فإذا أصدرت الشركة نوع واحد من الاسهم واكتتب فيه المؤسسون بالكامل وقاموا بدفع قيمة الأسهم المكتتب فيها كاملة ، يتم إجراء القيود التالية :

١ - عند دفع قيمة الأسهم وإيداعها فى البنك المرخص له بذلك :

xx من حـ / البنك (تأسيس)

xx الى حـ / أسهم مكتتب فيها - اسهم عادية

٢ - عند تكوين الشركة وبعد الشهر فى السجل التجارى وإصدار شهادات

الاسهم الخاصة بالمؤسسين :

xx من ح/ أسهم مكتب فيها — اسهم عادية
xx الى ح/ رأس مال الأسهم — اسهم عادية

xx من ح/ البنك (جارى)
xx الى ح/ البنك (تأسيس)

ويلاحظ أنه اذا اصدرت الشركة أكثر من نوع واحد من الأسهم وأكتسب المؤسسين فى كلا النوعين (اسهم عادية واسهم ممتازة ٥% مجمعه الأرباح مثلا) فان القيود نفسها لا تتغير الا من حيث استخدام حسابين للأسهم المكتتب فيها (ح/ أسهم مكتب فيها — اسهم عادية ، ح/ اسهم مكتب فيها — اسهم ممتازة ٥% مجمعه الأرباح) فضلا عن استخدام حسابين لرأس مال الاسهم (أحدهما للأسهم العادية والآخر للأسهم الممتازة) .

٥- أ - ٢ - اكتتابات المؤسسين فى الأسهم العينية :

سبق أن أوضحنا أن الأسهم العينية هى التى يكون الوفاء بقيمتها عن طريق تقديم حصة عينية ، وهذا عادة ما يحدث من جانب المؤسسين . ويجب تقدير الأصول المقدمه تقديرا صحيحا ، ولقد سبق توضيح الإجراءات التى حددتها القانون فى مصر لضمان صحة هذا التقدير . وسبق الإشارة أيضا الى أن الأسهم التى يتم إصدارها مقابل حصص عينية يجب أن يتم الوفاء بقيمتها بالكامل عند الاكتتاب .

وانذا كانت الأسهم العينية بدون قيمة اسمية (اذا كان القانون يسمح بذلك

كما في أمريكا) وبدون قيمة محددة ، فيتم إثبات تقديم الحصة العينية بجعل حسابات الأصول المختلفة مدينه مقابل جعل حساب الأسهم المكتتب فيها - نسوع الأسهم دائنا . وعند ما يتم إصدار شهادات الاسهم يتم جعل حساب الأسهم المكتتب فيها مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الاسهم - نوع الأسهم دائنا . أما اذا كانت الأسهم العينية بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ، فيتم اثبات تقديم الحصة العينية بجعل حسابات الأصول المختلفة مدينة وجعل كل من حساب الأسهم المكتتب فيها - نوع الأسهم (بالقيمة المحددة للأسهم المخصصة كمقابل للأصول المقدمة) وحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (بالفرق بين مجموع قيم الأصول المقدمة وبين اجمالي القيمة المحددة للأسهم) دائنا . وعند إصدار شهادات الأسهم يتم جعل حساب الأسهم المكتتب فيها مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم - نوع الأسهم (بالقيمة المحددة للأسهم المصدرة) دائنا .

أما ان كانت الأسهم العينية ذات قيمة اسمية ، فيتم تسجيلها بالقيم المقدرة بنفس النمط السابق ، حيث تجعل حسابات الأصول مدينه مقابل جعل حساب الأسهم المكتتب فيها دائنا ، وعند إصدار شهادات الأسهم يتم أقتال حساب الأسهم المكتتب فيها في حساب رأس مال الأسهم . وللتوضيح دعنا نفترض أن أحد المؤسسين قدم سيارات وآلات قيمتها السوقية ٥٠٠٠ ر. جنيه ، ٧٥٠٠٠ جنيه ، على التوالي مقابل ١٢٥٠ سهم عادى بقيه أسمية ١٠٠ جنيه . فعند تقديم الحصة العينية يتم اجرا القيد التالى :

من المذكورين

٧٥ ٠٠٠ ح/ آلات

٥٠ ٠٠٠ ح/ سيارات

١٢٥ ٠٠٠ الى ح/ أسهم مكتتب فيها - اسهم عادية

وبعد أن يتم التحقق من صحة تقدير الأصول المقدمه وبعد اصدار شهادات
الأسهم يتم اجراء القيد التالى :

١٢٥ ٠٠٠ من ح/ اسهم مكتتب فيها - اسهم عادية

١٢٥ ٠٠٠ الى ح/ رأس مال الاسهم - اسهم عادية

وقد يقوم أحد أو بعض المؤسسين بتقدير أصول والتزامات منشأة فرد يسه أو
شركه أشخاص قائمة كحصة عينية • وفى هذه الحالة لابد من تقدير قيم الأصول
المقدمة تقديرا صحيحا • ولنفترض أن خمسة أشخاص قاموا بتأسيس شركة مساهمة
برأس مال قدرة مليون جنيه مقسم الى ٧٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه
للسهم ، ٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ غير مجمع الأرباح بقيمة اسمية ١٥ جنيه للسهم •
ولنفترض أن ثلاثة من المؤسسين قد مروا أصول والتزامات شركه الأشخاص
التي يملكونها كحصة عينية مقابل ٢٥ ٠٠٠ سهم عادى ، وأن المؤسسين
الآخرين قاموا بدفع قيمة ١٠ ٠٠٠ سهم عادى بالكامل ، وتقرر طرح الأسهم
الممتازة وباقى الأسهم العادية للاكتتاب العام •
ولنفترض أن القيم الدفترية والقيم المقدرة للأصول المنتقلة
كانت كما يلى :

الأصل	صافي القيمة الدفترية (بالجنيه)	القيمة المقدرة (بالجنيه)
أراضى ومبانى	٨٣ ٠٠٠	١٢٠ ٠٠٠
آلات	٩٦ ٠٠٠	٩٢ ٠٠٠
سيارات	٦٨ ٠٠٠	٦٤ ٠٠٠
مدينون	٣٠ ٠٠٠	٢٩ ٠٠٠
شهرة محل	—	٢٥ ٠٠٠

ولنفترض أيضا أن الالتزامات المنتقلة الى الشركة المساهمة تتمثل فى رصيد للدائنين يبلغ ٨٠ ٠٠٠ جنيه • وسنوضح فيما يلى القيود الخاصة باكتتابات المؤسسين فقط حيث أننا لم نتناول بعد المعالجة المحاسبية لطرح الاسهم للاكتتاب العام •

١- عند الحصول على الحصة العينية واكتتابات المؤسسين فى الاسهم

من المذكورين	الثقديّة :
ح/ أراضى ومبانى	١٢٠ ٠٠٠
ح/ آلات	٩٢ ٠٠٠
ح/ سيارات	٦٤ ٠٠٠
ح/ مدينون	٢٩ ٠٠٠
ح/ شهرة محل	٢٥ ٠٠٠
الى المذكورين	
ح/ دائنون	٨٠ ٠٠٠
ح/ اسهم مكتتب فيها — اسهم عادية	٢٥٠ ٠٠٠
اثبات انتقال أصول والتزامات شركة الاشخاص الى الشركة مقابل <u>الاكتتاب فى اسهم رأس المال</u>	

١٠٠ ٠٠٠ من ح/ البنك (تأسيس)
١٠٠ ٠٠٠ الى ح/ اسهم مكتتب فيها - اسهم عادية
اثبات تحصيل اكتتابات المؤسسين في الأسهم
النقدية

٢- عند اصدار شهادات الأسهم (بعد طرح الاسهم الأخرى للاكتتاب العام
وتخصيص الأسهم):

٣٥٠ ٠٠٠ من ح/ اسهم مكتتب فيها - اسهم عادية
٣٥٠ ٠٠٠ الى ح/ رأس مال الاسهم - اسهم عادية
اثبات اصدار ٣٥٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسهمه
١٠ جنيه للسهم مدفوعه بالكامل .

١٠٠ ٠٠٠ من ح/ البنك (جارى)
١٠٠ ٠٠٠ الى ح/ البنك (تأسيس)
تحويل أموال الأكتتابات من البنك (تأسيس) الى
البنك (جارى)

٥- أ - ٣ - اصدار حصص تأسيس لأحد المؤسسين :
سبق أن أوضحنا أن حصص التأسيس ليس لها قيمه نقدية ولا تعتبر من مكونات
رأس المال . ومع ذلك فعادة ما يتم اجرا" شرح فى اليوميه العامة بالبيانات الخاصه
بحصص التأسيس مثل :

اصدار ٢٠٠ حصة تأسيس مكافأة للمؤسسين تخولهم الحصول على ١٠% من
الأرباح الصافية بعد تجنب الأحتياطي القانونى وتوزيع ٥% على المساهمين

مقابل التنازل للشركة عن حق احتكار

ويتم اظهار حصص التأسيس بصورة اعلاميه فى الميزانيه العموميه وذلك على الوجه
التالى (أرقام افتراضيه) :

رأس المال المصرح به :		
٥٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة		
أسمية ١٠ جنيه ، ٢٠ ٠٠٠		
سهم ممتاز ٧٪ غير مجمع الأرباح		
بقية أسمية ١٥ جنيه .		
رأس المال المصدر والمدفوع :		
٣٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة	٣٠٠ ٠٠٠	
أسمية ١٠ جنيه مدفوع بالكامل		
٢٠ ٠٠٠ سهم ممتاز ٧٪ غير	٣٠٠ ٠٠٠	
مجمع الأرباح، قيمة أسمية ١٥ جنيه		
مدفوع بالكامل .		
	٦٠٠ ٠٠٠	
٢٠٠ حصة تأسيس ١٠٪	—	

٥- ب - طرح الاسهم للاكتتاب العام :

سبق أن أوضحنا أن جانباً من رأس المال المصدر قد يتم طرحه للاكتتاب العام ، وذلك أما لتجميع مدخرات المستثمرين الى جانب اكتتابات المؤسسين لتوفير الأموال اللازمة لقيام الشركة ، أو تطبيقاً لاحكام القانون - كما هو الحال فى بعض

الحالات في مصر - لضمان امتلاك مواطني الدولة موطن الشركة لنسبة من رأس المال وتتم دعوة الجمهور للاكتتاب العام بناءً على نشرة الاكتتاب ، ويقوم المكتتب بالتوقيع على طلب الاكتتاب الذي يعتبر بمثابة عقد بين الشركة والمكتتب ، وان كانت أركان العقد لا تكتمل الا بتخصيص اسهم للمكتتب . وبمقتضى هذا العقد يلزم المكتتب بالتوقيع بالوفاء بقيمة الاسهم المكتتب فيها وفقا لشروط الاكتتاب . وقد يقوم المكتتب بدفع قيمة السهم دفعة واحدة ، أو يقوم بدفع قيمة السهم على دفعات - وهو غالباً ما يحدث عملياً - يكون احداها عند الاكتتاب وأخرى عند التخصيص ودفعة أو أكثر في تاريخ أو تواريخ لاحقة محددة أو بناءً على طلب الشركة .

وسبق أن أشرنا الى أن شهادات الاسهم قد لا يتم اصدارها الا بعد سداد قيمة الاسهم بالكامل أو يتم اصدارها قبل سداد قيمة الاسهم بالكامل مع تسجيل المبلغ المدفوع والأقساط الباقية (وتواريخها اذا كانت محددة) على شهادة السهم وذلك تبعاً لما تقتضيه القوانين في الدولة موطن الشركة . ولذا فاننا سنقوم بالفرقة بين حالتين :

الأولى ، اذا كانت شهادة السهم لا تصدر الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل (كما هو الحال في أمريكا) ، حيث يتم استخدام حساب أسهم مكتتب فيها الى أن يتم اصدار شهادة السهم فيتم حينئذ ائصال هذا الحساب في حساب رأس مساهلة الأسهم . أما الحالة الثانية ، فهي حالة اصدار شهادة السهم قبل تمام سداد قيمته (كما هو الحال في مصر) ، حيث لا يحتاج الأمر لاستخدام حساب أسهم مكتتب فيها .

وسنوالى بالتوضيح المعالجة المحاسبية في كل من الحالتين السابقتين ، وان كنا سنعالج الحالة الثانية بدرجة أكبر من التفصيل باعتبارها الحالة التي تنفق مع

القوانين فى مصر .

٥- ب - ١ - المعالجة المحاسبية لاصدار الأسهم فى حالة عدم اصدار
شهادة السهم الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل :
سبق أن أشرنا الى أن السهم قد يكون ذو قيمة اسمية ، أو يكون
بدون قيمة اسمية ولكنه ذو قيمة محددة ، أو يكون بدون قيمة اسميه وبدون قيمة
محددة ، كما أشرنا الى أن سعر الاصدار قد يختلف عن قيمة السهم بالنسبة
للتوعين الأول والثانى .

ونظرا لان شهادة السهم لاتصدر الا بعد سداد قيمة السهم بالكامل ، ونظرا لأن
التوقيع على طلب الأكتتاب يلزم المكتب بسداد قيمة سعر الاصدار بالكامل وفقا
للتواريخ المحددة أو بناءً على طلب الشركة ، فان قيمة الاصدار للأسهم (سعر
اصدار السهم مضروباً فى عدد الأسهم) يعتبر ديناً على المكتتبين للشركة . ويقتضى
الأمر لذلك توسط حساب يطلق عليه حساب اكتتابات تحت التحصيل يجعل مديناً
بقية اصدار الاسهم ويقوم المكتتبين بسداده وفقاً لشروط الاكتتاب . وعند استلام
الاكتتابات يتم اجراء أحد القيود التالية وفقاً لنوع السهم . فاذا كانت الاسهم ذات
قيمة اسمية ، يجعل حساب اكتتابات تحت التحصيل مديناً بقيمة الاصدار (سعر
الاصدار للسهم × عدد الأسهم المصدرة) مقابل جعل كل من حساب أسهم مكتب
فيها - نوع اسهم (بالقيمة الاسمية للاسهم المصدرة) وحساب رأس المال المدفوع
- علاوة اصدار (بالفرق بين قيمة الاصدار والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة ان وجد)
دائناً . ويلاحظ أن حساب علاوة الاصدار لا يظهر اذا تساوت القيمة الاسمية للسهم
مع سعر اصدار السهم . أما اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسميه وذات قيمة محددة،
فيجعل حساب اكتتابات تحت التحصيل مديناً بقيمة الاصدار ، مقابل جعل كل من

حساب أسهم مكتتب فيها - نوع أسهم (بالقيمة المحددة للسهم مضروباً في عدد الأسهم المصدرة) وحساب رأس المال المدفوع - مبالغ إضافية (بالفرق بين قيمة الاصدار والقيمة المحددة للأسهم المصدرة) . أما إذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ، فيجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل - نوع الأسهم مدينا بقيمة الاصدار مقابل جعل حساب أسهم مكتتب فيها - نوع الأسهم دائناً بنفس قيمة الاصدار .

وعند تحصيل قيمة السهم أوفى كل مرة يتم فيها تحصيل جزء من قيمة السهم (تبعاً لشروط الاكتتاب) يتم جعل حساب النقدية مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل دائناً بالمبالغ المحصلة . وإذا تم اعداد الميزانية العمومية قبل أن يتم سداد رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل ، فإن رصيد الحساب يظهر في الميزانية العمومية . ويعتبر هذا الحساب أصلاً متداولاً إذا كان من المتوقع تحصيل الرصيد خلال فترة قصيرة وهي الحالة العادية . أما إذا كان رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل لن يحصل إلا بعد فترة غير قصيرة أو سيتم تحصيله عندما تحتاج الشركة الى نقديه ، فإن رصيد الحساب يطرح طرحاً شكلياً من حساب اسهم مكتتب فيها عند تقرير رأس المال المدفوع في الميزانية العمومية .

وعند ما يتم تحصيل قيمة السهم بالكامل ، يجعل حساب اسهم مكتتب فيها - نوع الأسهم مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الاسهم - نوع الأسهم دائناً ، وذلك بالنسبة للأسهم التي أصدرت شهاداتها .

وللتوضيح سنتناول المعالجة المحاسبية لحالة اصدار ٥٠٠٠ سهم مساهدي بسعر اصدار ٢٥ جنيه للسهم يدفع ٥٠% منها خلال الفترة من أول الى آخر

نوفمبر على أن يدفع الباقي خلال ستين يوما . وسنفترض أنه خلال الفترة من أول ديسمبر حتى نهايته (حيث تم اعداد ميزانية عمومية للشركة) دفع نصف المكتتبين باقى قيمة الاسهم المكتتب فيها وتم اصدار شهادات الاسهم الخاصة بهم . وسنتناول المعالجة المحاسبية لهذه الحالة فى ظل افتراضات مختلفة بالنسبة لنوع السهم من حيث قيمته .

١- بافتراض أن الاسهم ذات قيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم :

يتم اجراء القيود التالية عند تلقى الاكتتابات من أول الى آخر نوفمبر :

١٢٥ ٠٠٠ من ح/ اكتتابات تحت التحصيل

الى مذكورين

١٠٠ ٠٠٠ ح/ أسهم مكتتب فيها - اسهم عادية

٢٥ ٠٠٠ ح/ رأس المال المدفوع - علاوة اصدار

٦٢ ٥٠٠ من ح/ النقدية

٦٢ ٥٠٠ الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل

ويتم اجراء القيود التالية عند تلقى باقى قيمة الاسهم بالنسبة لنصف عمدة الأسهم المصدرة و اصدار شهادات الاسهم للمكتتبين الذين سددوا القيمة بالكامل (٢٥٠٠ سهم) :

٣١ ٢٥٠ من ح/ النقدية

٣١ ٢٥٠ الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل

من ح/ اسهم مكتتب فيها - اسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
أصدار ٢٥٠٠ سهم بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم	

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية فى هذا التاريخ على النحو التالى :

جنيه

رأس المال المصرح به (٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسميه ٢٠ جنيه)	
رأس المال المصدر والمدفوع:	
رأس مال الاسهم (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه مدفوع بالكامل)	٥٠ ٠٠٠
اسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه مدفوع منها ١٠ جنيه)	٥٠ ٠٠٠
رأس المال المدفوع - علاوة اصدار	٢٥ ٠٠٠
حقوق الملكية	<u>١٢٥ ٠٠٠</u>

ويلاحظ أن رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل سيظهر فى جانب الأصول

من الميزانية •

٢- بافتراض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ٢٠ جنيه ، يتم اجرا

القيود التالية :

من ح/ اكتتابات تحت التحصيل	١٢٥ ٠٠٠
الى مذكورين	
ح/ أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية	١٠٠ ٠٠٠
ح/ رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية	٢٥ ٠٠٠
اصدار ٥٠٠٠ سهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ٢٠ جنيه	
من ح/ النقدية	٦٢٥٠٠
الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل	٦٢٥٠٠
استلام ٥٠٪ من قيمة الأسهم المصدرة خلال شهر نوفمبر.	
من ح/ النقدية	٣١٢٥٠
الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل	٣١٢٥٠
استلام باقى قيمة الأسهم عن ٢٥٠٠ سهم خلال شهر ديسمبر	
من ح/ أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية	٥٠٠٠٠
الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية	٥٠٠٠٠
اصدار ٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه	

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية على النحو التالى :

جنيته	رأس المال المصرح به (٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه)
٥٠ ٠٠٠	رأس المال المصدر والمدفوع :
٥٠ ٠٠٠	رأس مال الأسهم (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه مدفوعة بالكامل)
٥٠ ٠٠٠	أسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عادى بقيمة محددة ٢٠ جنيه مدفوع منها ١٠ جنيه)
٢٥ ٠٠٠	رأس المال المدفوع - مبالغ اضافيه
<u>١٢٥ ٠٠٠</u>	حقوق الملكية

وكما هو الحال فى الحالة السابقة يظهر رصيد حساب اكتتابات تحتسب التحصيل فى جانب الأصول .

٣- بافتراض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ، يتم أجراء القيود التالية :

١٢٥٠٠٠	من ح/ اكتتابات تحت التحصيل
١٢٥٠٠٠	الى ح/ اسهم مكتتب فيها - أسهم عادية

اصدار ٥٠٠٠ سهم عادى بدون قيمة اسميه وبدون قيمة محددة

٦٢٥٠٠	من ح/ النقدية
٦٢٥٠٠	الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل
استلام ٥٠% من سعر الاصدار خلال شهر نوفمبر	
٣١٢٥٠	من ح/ النقدية
٣١٢٥٠	الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل
استلام باقى سعر الاصدار عن ٢٥٠٠ سهم خلال شهر ديسمبر	
٦٢٥٠٠	من ح/ أسهم مكتتب فيها - أسهم عادية
٦٢٥٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عاديه
اصدار ٢٥٠٠ سهم عادى بدون قيمة اسميه وبدون قيمة محددة	
وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية على النحو التالى :	
رأس المال المصرح به (٥٠٠٠ سهم	
عادى بدون قيمة اسمية)	
رأس المال المصدر والمدفوع :	
٦٢٥٠٠	رأس مال الاسهم (٢٥٠٠ سهم عادية
بدون قيمة اسمية)	
٦٢٥٠٠	أسهم مكتتب فيها (٢٥٠٠ سهم عادى
بدون قيمة اسمية)	
١٢٥٠٠٠	حقوق الملكية

وهنا أيضا يظهر رصيد حساب اكتتابات تحت التحصيل فى جانب الأصول .

٥- ب - ٢ - المعالجة المحاسبية لاصدارات الأسهم فى حالة اصدار شهادة

السهم قبل سداد قيمة السهم بالكامل :

سبق أن أشرنا الى أن القانون فى مصر يشترط أن تكون الاسهم ذات قيمة اسمية ، وأن لا تقل القيمة الاسمية عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه ، وأن القانون لا يجيز اصدار أسهم بعلاوة اصدار الا فى الأحوال التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ٨١ ، ولا يجيز اطلاقا اصدار اسهم بخضم اصدار . وسبق وأشرنا أيضا الى أن القانون يستلزم أن يكون رأس المال المصدر مكتتب فيه بالكامل وأن لا يقل ما يدفعه المكتتب عن ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية وبحيث يتم تسديد قيمة الأسهم الاسمية بالكامل خلال عشر سنوات من تاريخ تأسيس الشركة . وعادة ما تقسم قيمة السهم الى عدة أقساط يدفع احدها عند الاكتتاب وثانيها عند التخصيص ثم يدفع المساهم قسط أول وقسط ثانى . . الخ (فى تواريخ محددة أو وفقا لاحتياجات الشركة) . وتجدر الإشارة الى أن القانون يستلزم أن يتم طرح الأسهم للاكتتاب العام عن طريق أحد البنوك المرخص لها بطلبى الاكتتابات أو عن طريق الشركات التى تنشأ لهذا الغرض أو الشركات التى يرخص لها بالتعامل فى الأوراق المالية وبعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال .

وإذا طرح جانب من رأس المال المصدر للاكتتاب العام ، فان نتيجة الاكتتاب تكون أحد احتمالات ثلاثة هى : عدم تغطية الاكتتاب ، أو يتساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الاسهم المطروحة للاكتتاب ، أو أن تتجاوز الاكتتابات عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب . وفى الحالة الأولى يفشل المشروع ولا يتم تأسيس الشركة ومن ثم يتم رد الاكتتابات للمكتتبين . أما الحالة الثانية فهى حالة نادرة

الحدوث وان كنا سنعالجها أولا لاغراض تبسيط عرض المعالجة المحاسبية فى هذا
الصدور .

أما فى الحالة الثالثة وهى الأكثر احتمالا ، فان الأمر يقتضى تخصيص عدد من
الأسهم لكل مكتب ورفض الاكتتابات فيما يزيد عن الاسهم المخصصة . وينص القانون
فى هذه الحالة على ضرورة توزيع الأسهم المطروحة (أى تخصيص الاسهم) بين
المكتتبين بالكيفية التى يحددها نظام الشركة ، وبحيث لا يترتب على ذلك اقضاء
المكتب فى الشركة أيا كان عدد الأسهم التى اكتتب فيها ، مع مراعاة حبر الكسور
لصالح صغار المكتتبين (حيث أن السهم غير قابل للتجزئه بمقتضى القانون) .

وتتلخص القيود المحاسبية اللازمة لاثبات اصدار رأس المال فيما يلى :

١- عند تلقى الاكتتابات عن طريق أحد البنوك المرخص لها بذلك ، يجعل
حساب البنك (اكتتاب) لدينا مقابل جعل حساب اكتتابات محصله - نوع
الأسهم دائنا ، وذلك بالمبالغ المحصلة من المكتتبين .

٢- عند ما يتم تخصيص الاسهم يحول جزء من أو كل (حسب الحالة) رصيد
حساب اكتتابات محصله الى حساب رأس مال الأسهم - نوع الاسهم .
كما يتم اثبات طلب قسط التخصيص بجعل حساب أقساط تحت التحصيل
(قسط تخصيص) - نوع الاسهم لدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم
- نوع الأسهم دائنا ، وذلك بقيمة قسط التخصيص عن الاسهم المخصصة
كما يتم تحويل المبالغ المودعة فى البنك (اكتتاب) الى حساب البنك
(جارى) وذلك بجعل الأول دائنا والثانى لدينا . ويلاحظ أن رصيد
حساب أكتتابات محصلة - نوع الاسهم يمثل حينئذ المبالغ المحصلة

بالزيادة عن قيمة قسط الاكتتاب للاسهم المطروحة ، ويتم استخدام هذا الرصيد
فى سداد قسط التخصيص بالنسبة لبعض المكتتبين وتحويل جزء منه الى حساب
أقساط محصلة مقدما ورد جزء منه للمكتتبين (اذا زادت قيمة قسط الاكتتاب المدفوعة
عن الاقساط المطلوبة للاسهم المخصصة لهم) .

٣- عند تلقى قيمة قسط التخصيص ، يجعل حساب البنك (وكذلك حساب
اكتتابات محصلة اذا اقتضى الأمر ذلك) مدينا مقابل جعل حساب اقساط تحسنت
التحصيل (قسط تخصيص) - نوع الاسهم دائنا .

٤- عند طلب أى قسط تال (قسط أول ، قسط ثانى ٠٠٠ الخ) يجعل
حساب أقساط تحت التحصيل (قسط ٠٠٠) - نوع الاسهم مدينا ، مقابل جعل
حساب رأس مال الاسهم - نوع الاسهم دائنا . وعند تلقى قيمة القسط من
المساهمين يجعل حساب البنك (وحساب أقساط محصلة مقدما اذا وجد) مدينا
مقابل جعل حساب أقساط تحت التحصيل (قسط ٠٠٠) - نوع الاسهم دائنا .
وسنوضح فيما يلى الاجراءات السابقة بأمثلة رقمية .

مثال (١) :

افتراض تساوى الاسهم المكتتب فيها مع الاسهم المطروحة للاكتتاب :
دعنا نفترض أن شركة مساهمة طرحت للاكتتاب العام ٣٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة
أسمية ٢٠ جنيه ، ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز ٥٪ مجمع الأرباح بقيمة اسمية ١٨ جنيه ،
وكانت شروط الاكتتاب تقضى بأن يدفع عند الاكتتاب ربع القيمة الاسمية بالنسبة
للاسهم العادية وثلاث القيمة الاسمية بالنسبة للاسهم الممتازة ، وأن يدفع الباقى
على دفعتين متساويتين بالنسبة لكل نوع من الاسهم احدها عند التخصيص والأخرى
بعد أربعة أشهر من التخصيص . ولقد تم الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة فى

٥ / ١ وتم للتخصيص في ٨ / ١ كما تم تحصيل قسط التخصيص بالكامل خلال المهلة
الممنوحة والتي تنتهي في ٨ / ٣١ ، وطلب القسط الأخير في ١٢ / ١ وتم تحصيله
خلال المهلة الممنوحة والتي تنتهي في ٠١٢ / ٣١ وفيما يلي قيود اليوميه اللازمه
لإثبات اصدار الأسهم .

٥ / ١	من ح/ البنك (اكتاب)	١٧٥٠٠٠
-------	-----------------------	--------

١٧٥٠٠٠ الى ح/ اكتابات محصلة - اسهم عادية

تحصيل قسط الاكتاب عن ٣٥٠٠٠ سهم عادي

بواقع ٥ جنيه للسهم

٥ / ١	من ح/ البنك (اكتاب)	١٥٠ ٠٠٠
-------	-----------------------	---------

١٥٠ ٠٠٠ الى ح/ اكتابات محصلة - أسهم ممتازة

٥% مجمعه الأرباح

تحصيل قسط الاكتاب عن ٢٥٠٠٠ سهم ممتاز

بواقع ٦ جنيه للسهم

٨ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - اسهم عادية	١٧٥٠٠٠
-------	----------------------------------	--------

١٧٥٠٠٠ الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية

تحويل الاكتابات المحصلة من الاسهم العاديه

الى رأس مال الاسهم

١٥٠ ٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة لأسهم ممتازة ٥٪	
٨ / ١	مجمعه الأرباح	
١٥٠ ٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم ممتازة	
	٥٪ مجمعه الأرباح	
	تحويل الاكتتابات المحصلة عن الاسهم الممتازة	
	الى رأس مال الأسهم	
٣٢٥٠٠٠	من ح/ البنك (جارى)	٨ / ١
٣٢٥٠٠٠	الى ح/ البنك (اكتاب)	
	تحويل الاكتتابات المحصلة من حساب البنك	
	(اكتاب) الى حساب البنك (جارى)	
٢٦٢٥٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) - أسهم	٨ / ١
	عادية	
٢٦٢٥٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية	
	طلب قسط التخصيص عن الاسهم العادية بواقع ٢٥	
	جنيه خلال الفترة من ٨ / ١ الى ٨ / ٣١	
١٥٠ ٠٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص)	٨ / ١
	- أسهم ممتازة ٥٪ مجمع	
١٥٠ ٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم	
	ممتازة ٥٪ مجمع	
	طلب قسط التخصيص عن الاسهم الممتازة بواقع	
	٦ جنيه للسهم خلال الفترة من ٨ / ١ الى ٨ / ٣١	

٨ / ٣١	من ح/ البنك (جارى)	٢٦٢٥٠٠
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل	٢٦٢٥٠٠
	(تخصيص) - اسهم عادية	
	تحصيل قسط التخصيص عن ٣٥٠٠٠ سهم عادى	
	بواقع ٧ر٥ جنيه للسهم	
٨ / ٣١	من ح/ البنك (جارى)	١٥٠ ٠٠٠
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل	١٥٠ ٠٠٠
	(تخصيص) - اسهم ممتازة ٥% مجمع	
	تحصيل قسط التخصيص عن ٢٥٠٠٠ سهم	
	ممتاز بواقع ٦ جنيه للسهم	
	من ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير) -	٢٦٢٥٠٠
١٢ / ١	اسهم عادية	
	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عاديه	٢٦٢٥٠٠
	طلب القسط الأخير عن الاسهم العادية	
	بواقع ٧ر٥ جنيه للسهم خلال الفترة من ١٢ / ١	
	الى ٣١ / ١٢ .	

١٥٠ ٠٠٠	من ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير) -	
١٥٠ ٠٠٠	اسهم ممتازة ٥% مجمع	١٢ / ١
١٥٠ ٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - اسهم	
	ممتازة ٥% مجمع	
	طلب القسط الأخير عن الاسهم الممتازة بواقع	
	٦ جنيه للسهم خلال الفترة من ١٢ / ١ الى	
	١٢ / ٣١	
٢٦٢٥٠٠	من ح/ البنك (جاري)	١٢ / ٣١
٢٦٢٥٠٠	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير	
	- أسهم عادية	
	تحصيل القسط الأخير من ٣٥٠٠٠ سهم	
	عادي بواقع ٧٥ جنيه للسهم	
١٥٠ ٠٠٠	من ح/ البنك (جاري)	
١٥٠ ٠٠٠	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	
	- اسهم ممتازة ٥% مجمع	
	تحصيل القسط الأخير من ٢٥٠٠٠ سهم	
	ممتاز بواقع ٦ جنيه للسهم	

مثال ٢ :

طرحت شركة مساهمة ٣٢٠٠٠ سهم عادى للاكتتاب العام بقيمة اسمية ١٥ جنيه للسهم ، وكانت شروط الاكتتاب أن يدفع المكتتب ٦ جنيه عند الاكتتاب خلال الفترة من ١ / ١ الى ٣١ / ١ ، ومبلغ ٥ جنيه عند التخصيص خلال الفترة من ٣ / ١ الى ٣١ / ٣ ، ومبلغ ٤ جنيه قسط أخير خلال الفترة من ١٠ / ١ الى ٣١ / ١٠ . ولقد اكتتب الجمهور فى ٥١٠٠٠ سهم . وفى أول مارس تقرر تخصيص الأسهم على النحو التالى :

- ١- صفار المكتتبين : يخص لكل منهم الأسهم التى اكتتب فيها ، وبلغ اجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ١٤٠٠٠ سهم .
- ٢- باقى المكتتبين : يخص لكل منهم عدد من الأسهم الباقية يعادل نسبة ما اكتتب فيه من أسهم الى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة . وتقرر الاحتفاظ بأى مبالغ محصلة بالزيادة من تحت حساب القسط التالى . ويتم اجراء القيود اللازمة فى هذه الحالة على النحو التالى :

٣٠٦٠٠٠	من ح/ البنك (اكتتاب)	١ / ٣١
--------	------------------------	--------

٣٠٦٠٠٠	الى ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عاديه	
--------	------------------------------------	--

تحصيل قسط اكتتاب ٦ جنيه عن ٥١٠٠٠

سهم

١٩٢٠٠٠	من ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عاديه	٣ / ١
--------	-----------------------------------	-------

١٩٢٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عاديه	
--------	------------------------------------	--

تحويل الاكتتابات المحصلة لرأس مال الأسهم

بواقع ٦ جنيه للسهم عن ٣٢٠٠٠ سهم .

٣ / ١	من ح/ البنك (جارى)	٣٠٦٠٠٠
	الى ح/ البنك (اكتاب)	٣٠٦٠٠٠
	من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) -	١٦٠٠٠٠
٣ / ١	أسهم عادية	
	الى ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية	١٦٠٠٠٠
	طلب قسط تخصيص ٥ جنيه من الأسهم	
	المخصصه	
٣ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - أسهم عادية	٩٠ ٠٠٠
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل	٩٠ ٠٠٠
	(تخصيص) - أسهم عادية	
	تحويل ما يعادل قسط التخصيص من ١٨٠٠٠	
	سهم من المبالغ المحصلة بالزيادة عند	
	الاكتاب سدادا لقسط التخصيص المستحق .	
٣ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - أسهم عادية	٢٤٠٠٠
	الى ح/ أقساط محصلة مقدما - أسهم	٢٤٠٠٠
	عادية	
	تحويل رصيد حساب اكتابات محصلة الى	
	حساب أقساط محصلة مقدما .	
٣ / ٣١	من ح/ البنك (جارى)	٧٠ ٠٠٠
	الى ح/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص)	٧٠ ٠٠٠
	- أسهم عادية	
	تحصيل قسط تخصيص ٥ جنيه من ١٤٠٠٠ سهم	

١٢٨٠٠٠	من حـ/ أقساط تحت التحصيل (أخير)
١٠ / ١	— أسهم عادية
١٢٨٠٠٠	الى حـ/ رأس مال الأسهم — أسهم عادية
	طلب القسط الأخير بواقع ٤ جنيهه عن
	٣٢٠٠٠ سهم
٢٤٠٠٠	من حـ/ أقساط محصلة مقدما — أسهم عادية ١٠ / ١
٢٤٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل
	(أخير) — أسهم عادية
	استخدام رصيد حساب أقساط محصلة مقدما
	لسداد القسط الأخير .
١٠٤٠٠٠	من حـ/ البنك (جارى ١٠ / ٣١
١٠٤٠٠٠	الى حـ/ أقساط تحت التحصيل
	(أخير) — أسهم عادية
	تحصيل القسط الأخير

يلاحظ أن عدد الأسهم المخصصة بالكامل بلغ ١٤٠٠٠ سهم ، مما يعنى أن باقى المكتتبين قد اكتبوا فى ٣٧٠٠٠ سهم (٥١٠٠٠ — ١٤٠٠٠) وخصص لهم ١٨٠٠٠ سهم (٣٢٠٠٠ — ١٤٠٠٠) . وحيث أن الفئة الاولى قسدت خصمت لهم الأسهم بالكامل ، فان عليهم سداد كل من قسط التخصيص (القيد السابع) والقسط الأخير (ضمن القيد الأخير) .

أما بالنسبة للفئة الثانية ، فقد دفعوا عند الاكتتاب ٢٢٢٠٠٠ جنيهه (٣٧٠٠٠ سهم × ٦ جنيهه) فى حين أن قسط الاكتتاب عن الاسهم المخصصة

لهم يبلغ ١٠٨٠٠٠ جنيه (١٨٠٠٠ سهم \times ٦ جنيه) ، أى أنهم دفعوا بالزيادة مبلغ ١١٤٠٠٠ جنيه تم الاحتفاظ بها من تحت حساب الأقساط التالية وحيث أن قسط التخصيص قد حل فوراً ، فلقد أستخدم جزء من هذه المبالغ المحصلة بالزيادة قدرة ٩٠ ٠٠٠ جنيه (١٨٠٠٠ سهم \times ٥ جنيه) فى سداد قسط التخصيص المطلوب عن الأسهم المخصصة لهذه الفئة ، ومع ذلك فلقد تبقى من المبالغ المحصلة بالزيادة بعد سداد قسط التخصيص مبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه . (٢٢٢٠٠٠ - ١٠٨٠٠٠ - ٩٠ ٠٠٠ = ٢٤٠٠٠) ، ولذا تم تحويلها الى حساب خاص بالأقساط المحصلة مقدماً لاستخدامها فى سداد القسط الأخير عندما يحل أجله . ويلاحظ أن هذا المبلغ لم يكفى لسداد القسط الأخير ولذا فإن المساهمين من هذه الفئة دفعوا مبلغاً إضافياً قدرة ٤٨٠٠٠ جنيه .

الآن الأمر لا يكون عادة بهذه البساطة ، حيث ينقسم المساهمين الى فئات عديدة من حيث عدد الأسهم التى اكتب فيها كل منهم ، فضلاً عن أن تخصيص الأسهم بينهم يتم بنسب متفاوتة . ولتسهيل العمليات الحسابية يمكن استخدام جدول معين على النحو الذى سنراه فى المثال التالى . وتجدر الإشارة الى ان الشركة عادة ما تعد كشوف (يستخرج منها الجدول المشار اليه) يقيّد فيها أسماء المكتتبين وعدد الأسهم المكتتب فيها وعدد الأسهم المخصصة لكل منهم وغير ذلك من بيانات خاصة بالمبالغ المحصلة عند الاكتتاب والمستحق السداد أو المستخدم فى سداد قسط التخصيص والمحول للأقساط المقدمة (ان وجد) .

مثال (٣) :

طرحت شركة مساهمة للاكتتاب العام ٩٢٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١ جنيه

للسهم ، وكانت شروط الاكتتاب أن يتم سداد القيمة الاسمية على ثلاث دفعات ، يدفع منها ٤٠٪ عند الاكتتاب خلال الفترة من ١ / ٣ الى ٣١ / ٣ ، ويدفع ٢٥٪ عند التخصيص خلال الفترة من ١ / ٦ الى ٣٠ / ٦ ، ويدفع الباقي خلال الفترة من ١ / ١٢ الى ٣١ / ١٢ .

ولقد اكتتب الجمهور في ١٦٦٠٠٠ سهم ، وتقرر في أول يونيه تخصيص الأسهم على النحو التالي :

- ١- المكتتبين في أقل من مائه سهم يخص لكل منهم ١٠٠٪ من الاسهم المكتتب فيها ، وبلغ اجمالي عدد الاسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٢٢٠٠٠ سهم .
- ٢- المكتتبين في ١٠٠ سهم وأقل من ٢٠٠ سهم ، يخص لكل منهم ٢٥٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ١٠٠ سهم ، وبلغ اجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٢٤٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة في أقل من ١٣٦ سهم .
- ٣- المكتتبين في ٢٠٠ سهم وأقل من ٤٠٠ سهم ، يخص لكل منهم ٦٥٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ١٥٠ سهم ، وبلغ اجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٢٥٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة في أقل من ٢٤٠ سهم .
- ٤- المكتتبين في ٤٠٠ سهم وأقل من ٦٠٠ سهم ، يخص لكل منهم ٥٠٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٢٦٠ سهم ، وبلغ اجمالي عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٢٥٥٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة في أقل من ٥٢٢ سهم .

٥- المكتتبين فى ٦٠٠ سهم وأقل من ٩٠٠ سهم ، يخصص لكل منهم ٤٠٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٣٠٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٣٧٥٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة على أقل من ٧٥٠ سهم .

٦- المكتتبين فى ٩٠٠ سهم أو أكثر يخصص لكل منهم ٢٥٪ من الأسهم المكتتب فيها بحد أدنى ٣٦٠ سهم ، وبلغ أجمالى عدد الأسهم المكتتب فيها لهذه الفئة ٣٢٠٠٠ سهم ، ولم يكتتب أحد من هذه الفئة فى أقل من ١٤٦٠ سهم .
ولقد تقرر الاحتفاظ بأى مبالغ دفعها المكتتب تزيد عن قسطى الاكتساب والتخصيص من الأسهم المخصصة له وذلك من تحت حساب القسط الأخير .

ولاجراء القيود اللازمة لاثبات اصدار رأس المال فى هذه الحالة نقوم باعداد الجدول التالى :

[illegible]

ونوضح فيما يلى طريقة اعداد الجدول السابق :

- ١- يسجل فى الخانة رقم (١) عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة .
- ٢- يسجل فى الخانة رقم (٢) عدد الأسهم المخصصة لكل فئة . وتم ذلك نفس هذا المثال بضرب عدد الأسهم المكتتب فيها لكل فئة (خانة رقم ١) فى نسبه التخصيص لنفس الفئة .
- ٣- يسجل فى الخانة رقم (٣) قيمة الاكتتابات المحصلة والتي نحصل عليها بضرب عدد الاسهم طبقا للخانة رقم (١) فى قيمة قسط الاكتتاب .
- ٤- يسجل فى الخانة رقم (٤) قيمة قسط الاكتتاب المحول لحساب رأس المال والذي يتمثل فى حاصل ضرب عدد الاسهم المخصصة (خانة رقم ٢) فى قسط الاكتتاب .
- ٥- يسجل فى الخانة رقم (٥) المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتتاب والمبستى تتمثل فى الاكتتابات المحصلة (خانة رقم ٣) ناقصا قسط الاكتتاب عن الأسهم المخصصة والمحلول لحساب رأس المال (خانة رقم ٤) .
- ٦- يسجل فى الخانة رقم (٦) قيمة قسط التخصيص عن الأسهم المخصصة وذلك بضرب عدد الاسهم المخصصة (خانة رقم ٢) فى قسط التخصيص .
- ٧- يسجل فى الخانة رقم (٧) ما يستخدم من المبالغ المحصلة بالزيادة لسداد قسط التخصيص . ويتم التسجيل فى هذه الخانة بمقارنة الخانتين رقم (٥) و رقم (٦) ، وذلك على النحو التالى :
- أ - اذا كان الرصيد بالخانة رقم (٥) = صفر ، لايسجل شئ بالخانة رقم (٧) كما هو الحال بالنسبة للفئة الأولى من المكتتبين . ويعنى هذا أن على هذه الفئة سداد قسط التخصيص بالكامل .

ب - اذا كان الرصيد بالخانة رقم (٥) أقل من الرصيد بالخانة رقم (٦) ، فإن الرصيد بالخانة رقم (٥) ينقل كما هو الى الخانة رقم (٧) ، كما هو الحال بالنسبة للفتتين الثانية والثالثة من المكتبتين . ويعنى هذا ان كل ما حصل بالزيادة عند الاكتاب سوف يستخدم لسداد جزء من قسط التخصيص المستحق ج - اذا كان الرصيد بالخانة رقم (٥) يساوى أو أكبر من الرصيد بالخانة رقم (٦) فإن الرصيد بالخانة رقم (٦) ، ينقل الى الخانة رقم (٧) ، كما هو الحال بالنسبة للفتات الرابعة والخامسة والسادسة من المكتبتين . ويعنى هذا أن المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتاب تكفى أو تزيد عن ما هو مطلوب عند التخصيص ، ولذلك فإن قسط التخصيص يتم سداؤه بالكامل من الاكتابات المحصلة (مبالغ محصلة بالزيادة) .

٨ - يسجل في الخانة رقم (٨) المبالغ التى يتم تحصيلها من المكتبتين عند التخصيص . ويمكن القول أن المبالغ المسجلة بالخانة رقم (٨) تساوى المبالغ المسجلة بالخانة رقم (٦) ناقصا المبالغ المسجلة بالخانة رقم (٧) .

٩ - يسجل في الخانة رقم (٩) قيمة الأقساط التالية والتي تتمثل في حاصل ضرب عدد الأسهم المخصصة (خانة رقم ٢) في قيمة الأقساط التالية (القسط الأخير فقط في المثال الحالى) .

١٠ - يسجل في الخانة رقم (١٠) الاكتابات المحصلة بالزيادة من قسط التخصيص والاكتاب والمحولة لحساب أقساط محصلة مقدما . وبالتالى فإن الفتات المسجلة لها رصيد في الخانة رقم (٨) لا يسجل لها شئ في الخانة رقم (١٠) . أما بالنسبة لباقي الفتات فيتم التسجيل على النحو التالى :

أ - إذا كانت المبالغ المحصلة بالزيادة بعد استبعاد ما استخدم في سداد قسط التخصيص أقل من المطلوب للأقساط التالية (أى إذا كانت خانة (٥) ناقصة خانة (٦) أقل من خانة (٩) ، فإن المتبقى يسجل بالخانة رقم (١٠) .
فبالنسبة للفئة الرابعة من المكتتبين نجد أن المبالغ المحصلة بالزيادة ٥١٠٠٠ جنيه وبعد استبعاد ما استخدم منها لسداد قسط التخصيص وقدره ٣١٨٢٥ جنيه يتبقى ١٩١٢٥ جنيه وهى أقل من قيمة الأقساط التالية (٤٤٦٢٥ جنيه)
ولذا يسجل هذا المبلغ المتبقى (١٩١٢٥ جنيه) فى الخانة رقم (١٠) .

ب - إذا كان الرصيد فى الخانة رقم (٥) ناقصا الرصيد فى الخانة رقم (٦) يساوى أو يزيد عن الرصيد فى الخانة رقم (٩) ، فإن الرصيد بالخانة رقم (٩) يسجل فى الخانة رقم (١٠) .
فبالنسبة للفئة الخامسة مثلا نجد أن المبالغ المحصلة بالزيادة (٩٠٠٠٠ جنيه) ناقصا المحول لسداد قسط التخصيص (٣٧٥٠٠ جنيه) يساوى ٥٢٥٠٠ جنيه وهو يعادل المطلوب للأقساط التالية تماما ولذا تم تسجيله فى الخانة رقم (١٠) .
أما بالنسبة للفئة السادسة فإن الخانة (٥) - الخانة (٦) = ٩٦٠٠٠ جنيه - ٢٠٠٠٠ جنيه = ٧٦٠٠٠ جنيه ، وهو ما يزيد عن المطلوب للأقساط التالية وقدره ٢٨٠٠٠ جنيه .
ولذلك يسجل فى الخانة رقم (١٠) المبلغ المطلوب فقسط لسداد الأقساط التالية وهو ٢٨٠٠٠ جنيه .

١١ - يسجل فى الخانة رقم (١١) المبالغ المستحقة الرد للمكتتبين .
ففى حالة الفئة السادسة وجدنا أن المبالغ المحصلة بالزيادة عند الاكتتاب تزيد عن ما هو مطلوب لسداد قسط التخصيص والقسط الأخير ، ولذا تم تسجيل المبالغ المستحقة الرد وقدره ٤٨٠٠٠ جنيه بالخانة رقم (١١) .

وباستخدام اجماليات الخانات في الجدول السابق يتم اثبات القيود اللازمة
لاصدار رأس المال على النحو التالي:

٣/٣١	من ح/ البنك (اكتاب)	٦٦٤٠٠٠
	الى ح/ اكتابات محصلة - أسهم عادية	٦٦٤٠٠٠
	مجموع الخانة رقم (٣)	
٦ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - أسهم عادية	٣٦٨٠٠٠
	الى ح/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية	٣٦٨٠٠٠
	مجموع الخانة رقم (٤)	
٦ / ١	من ح/ البنك (جارى)	٦٦٤٠٠٠
	الى ح/ البنك (اكتاب)	٦٦٤٠٠٠
	من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) -	٢٣٠٠٠٠
٦ / ١	اسهم عادية	
	الى ح/ رأس مال الأسهم - اسهم عادية	٢٣٠٠٠٠
	مجموع الخانة رقم (٦)	
٦ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - أسهم عادية	١٤٨٣٧٥
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص)	١٤٨٣٧٥
	- أسهم عادية •	
	مجموع الخانة رقم (٧)	
٦ / ١	من ح/ اكتابات محصلة - اسهم عادية	٩٩٦٢٥
	الى ح/ أقساط محصلة مقدما - أسهم عادية	٩٩٦٢٥
	مجموع الخانة رقم (١٠)	

٦/١	من ح/ اكتسابات محصلة - أسهم عادية	٤٨٠٠٠
	الى ح/ البنك (جارى)	٤٨٠٠٠
	المبالغ المردودة للمكتتبين (مجموع خا نه رقم	
	(١١)	
٦/٣٠	من ح/ البنك (جارى	٨١٦٢٥
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص)	٨١٦٢٥
	- أسهم عادية	
	مجموع الخا نه رقم (٨)	
	من ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير) -	٣٢٢٠٠٠
١٢/١	أسهم عادية	
	الى ح/ رأس مال الا يسهم - أسهم عاد يه	٣٢٢٠٠٠
	مجموع الخا نه رقم (٩) ، حيث أن الا قساط	
	التاليه هى القسط الأخير فقط	
١٢/١	من ح/ أقساط محصلة مقد ما - اسهم عاد يه	٩٩٦٢٥
	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	٩٩٦٢٥
	- أسهم عادية	
	مجموع الخا نه رقم (١٠)	

٢٢٢٣٧٥ من ح/ البنك (جارى) ١٢/٣١

٢٢٢٣٧٥ الى ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير)

— أسهم عادية

تحصيل المستحق من القسط الأخير

(٣٢٢٠٠٠ — ٩٩٦٢٥)

ونوضح فيما يلى الحسابات كما تظهر بدفتر الأستاذ لكى تتضح طريقة التصرف

فى الاكتتابات المحملة وطلب الاقساط وتحصيلها بصورة أفضل .

ح/ البنك (جارى)

٦٦٤٠٠٠ الى ح/ بنك أكتتاب	٤٨٠٠٠ من ح/ اكتتابات محصلة
٨١٦٢٥ الى ح/ اقساط تحت	(مردودة)
التحصيل (تخصيص)	
٢٢٢٣٧٥ الى ح/ اقساط تحت	
التحصيل (أخير)	٩٢٠ ٠٠٠ رصيد
<u>٩٦٨٠٠٠</u>	<u>٩٦٨٠٠٠</u>

ح/ اكتتابات محصلة - أسهم عادية

٣٦٨٠٠٠	الى ح/ رأس مال الاسهم	٦٦٤٠٠٠	من ح/ البنك (اكتتاب)
١٤٨٣٧٥	الى ح/ أقساط تحت		
	التحصيل (تخصيص)		
٩٩٦٢٥	الى ح/ اقساط محصله		
	مقد ما		
٤٨٠٠٠	الى ح/ البنك جارى		
	(مردود)		
<u>٦٦٤٠٠٠</u>		<u>٦٦٤٠٠٠</u>	

ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) - أسهم عادية

٢٣٠٠٠٠	الى ح/ رأس مال الأسهم	١٤٨٣٧٥	من ح/ اكتتابات محصلة
		٨١٦٢٥	من ح/ البنك جارى
<u>٢٣٠٠٠٠</u>		<u>٢٣٠٠٠٠</u>	

ح/ أقساط محصلة مقد ما - أسهم عادية

٩٩٦٢٥	الى ح/ اقساط تحت	٩٩٦٢٥	من ح/ اكتتابات محصلة
	التحصيل (اخير)		
<u>٩٩٦٢٥</u>		<u>٩٩٦٢٥</u>	

ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير) لأسهم عادية

٩٩٦٢٥ من ح/ اكتتابات محصلة مقد	٣٢٢٠٠٠ الى ح/ رأس مال الاسهم
٢٢٢٣٧٥ من ح/ البنك جارى	
<u>٣٢٢٠٠٠</u>	<u>٣٢٢٠٠٠</u>

ح/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية

٣٦٨٠٠٠ من ح/ اكتتابات محصلة	
(قسط اكتتاب)	
٢٣٠ ٠٠٠ من ح/ اقساط تحت تحصيل	٩٢٠ ٠٠٠ رصيد
(تخصيص)	
٣٢٢ ٠٠٠ من ح/ أقساط تحت	
التحصيل (أخير)	
<u>٩٢٠ ٠٠٠</u>	<u>٩٢٠ ٠٠٠</u>

وتظهر حقوق الملكية فى الميزانية العمومية فى ١٢ / ٣١ على النحو التالى:

رأس المال المدفوع والمندفع:

٩٢ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسميه ١٠ جنيه	٩٢٠ ٠٠٠
مدفوع بالكامل	
رأس المال المدفوع	<u>٩٢٠ ٠٠٠</u>

وتجدد الإشارة الى أنه لو تم اعداد الميزانية العمومية فى ٦ / ٣٠ فان حقوق

الملكية تظهر على النحو التالى :

رأس المال المصدر والمدفوع:

٥٩٨٠٠٠	٩٢٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسهميه ١٠ جنيه
	مدفوع منها ٦٥ جنيه
٩٩٦٢٥	أقساط محصلة مقدما - أسهم عادية
<u>٦٩٧٦٢٥</u>	رأس المال المدفوع

٥- ب - ٣ - تأخر المساهم (أو المكتب) عن سداد الأقساط:

سبق أن أوضحنا أن قيمة السهم عادة ما يتم تقسيمها الى عدد من الأقساط يقوم المكتب بدفع احدها عند الاكتتاب وثانيها عند التخصيص وقسط أو أكثر فى تواريخ لاحقه . وقد تتحدد تواريخ معينه لأداء الأقساط التالية لقسط التخصيص وذلك فى نشرة الاكتتاب مع تسجيلها على شهادة السهم (اذا كان يتم اصدارها قبل دفع قيمة السهم بالكامل) ، أو تحدد ها الشركة فيما بعد تبعاً لحاجتها الى الاموال . الا أن المساهم (أو المكتب) قد لا يقوم بسداد قسط التخصيص أو أى من الأقساط التالية فى الآجال المحددة لذلك . وفى مثل هذه الأحوال يكون من حق الشركة تحميل المساهم (أو المكتب) بفوائد تأخير عند ما يقوم بسداد الأقساط المتأخرة، كما يكون من حق الشركة الغاء الأسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) المخصصة للمساهم (أو للمكتب) واصدار أسهم جديدة، اذا لم يتم المساهم (أو المكتب) بسداد الأقساط المتأخرة .

٥- ب - ٣ - أ - سداد المساهم (أو المكتب) للأقساط بعد موعدها:

لتوضيح هذه الحالة سنفترض أن أحد المساهمين فى المثال رقم (٣) من البند السابق كان قد اكتتب فى ٢٠٠ سهم وخصص له ١٥٠ سهم ولم يتم بسداد باقى

قسط التخصيص الا في ١٠ / ٣١ ، ويقضى نظام الشركة باحتساب فوائد تأخير
بمعدل ٦٪ على الأقساط المتأخرة اعتباراً من آخر موعد لسداد القسط وحسب
تاريخ السداد . وفيما عدا ذلك فان جميع الأقساط تم الوفاء بها في مواعيدها .

وتجدر الإشارة الى أن القيود السبعة الأولى التي أثبتت في المثال السابق
لن تتغير في هذه الحالة . أما القيد الثامن والخاص بتحصيل باقى قسط التخصيص
فيتم اجراؤه على أساس المبلغ المحصل فقط أى ٨١٤٥٠ جنيه ، حيث أن المبلغ
الذى تأخر المساهم في سداد هو ١٧٥ جنيه (المستحق عن قسطى الاكتتاب
والتخصيص من الاسهم المخصصة ٩٧٥ جنيه - المحصل عند الاكتتاب ٨٠٠ جنيه)
ويتم إجراء القيود التالية لاثبات تأخر المساهم وتحمله بالفوائد عند سداد القسط
التأخر:

١٧٥	من ح/ أقساط متأخرة - تخصيص	٦/٣٠
١٧٥	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) -	
اسهم عادية		
اثبات تأخر مساهم اكتب في ٢٠٠ سهم وخص له		
١٥٠ سهم عن سداد باقى قسط التخصيص		

١٧٨٥ من ح/ البنك (جارى) ١٠/٣١

الى مذكورين

١٧٥ ح/ أقساط متأخرة - تخصيص

٣٥٥ ح/ فوائد تأخير أقساط

اثبات تحصيل قسط التخصيص المتأخر والفوائد

المستحقة بمعدل ٦٪ عن الفترة من ١/٣٠ حتى

١٠/٣١

وفى عن القول أن القيود الخاصة بطلب وتحصيل القسط الأخير (التاسع)
والعاشر والحادي عشر) فى المثال رقم (٣) تظل كما هى فى هذه الحالة . كما
أنه غلب على القول أن فوائد تأخير الأقساط تعتبر ايراد للشركة
ومن ثم يتم أقبالها فى حساب الأرباح والخسائر فى نهاية السنة المالية . كما
تجدد الإشارة الى أن رصيد حساب أقساط متأخرة تظهر كبندين سالب ضمن حقوق
الملكية فى الميزانية العمومية (ان وجد عند اعدادها) .

هذا وفى حالة ما اذا كانت شهادات الأسهم لا يتم اصدارها الا بعد سداد
قيمة السهم بالكامل ، فان تأخر المكتب عن سداد أحد الأقساط يتم تسجيله
بجعل حساب أقساط متأخرة لدينا مقابل جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل
دائنا . ومع أنه من الممكن الاستغناء عن هذا القيد باعتبار أن رصيد حساب
اكتتابات تحت التحصيل يمثل الاقساط غير المحصلة ، فاننا نعتقد بأفضلية اجراء
القيد السابق للأفصح من تأخر المكتب عن سداد ما حل أجله من أقساط ، فضلا
عن أن عدم اجراء القيد قد يوحي لقارئ الميزانية بأن كل رصيد حساب اكتتابات

تحت التحصيل يمثل أقساط لم تطلب بعد . وعند تحصيل الأقساط المتأخرة يجعل حساب النقدية لدينا وكل من حساب أقساط متأخرة وحساب فوائد تأخير أقساط دائنا .

٥- ب - ٣ - ب - الغاء الاسهم (أو الاسهم المكتتب فيها) وإصدار أسهم جديدة :

كما سبق وذكرنا فإن للشركة الحق إذا لم يقم المساهم (أو المكتتب) بسداد الأقساط المتأخرة أن تقوم بالغاء الأسهم (أو الاسهم المكتتب فيها) وإصدار أسهم جديدة تقوم ببيعها في سوق الأوراق المالية . أما بالنسبة لحقوق المساهمين (أو المكتتب) المتأخر عن السداد والذي ألفت أسهمه ، فإن الأمر يتوقف على ما يقضى به القانون في الدولة موطن الشركة . ففي أمريكا مثلاً نجد أن القانون لا يعطى الحق للمكتتب في بعض الولايات في الحصول على ما سبق له سداده من أقساط إذا ألفت الأسهم بسبب تأخره عن سداد باقى الأقساط ، بينما يكون للمكتتب الحق في ولايات أخرى في الحصول على ما سبق له سداده من أقساط أو على جزء من قيمة هذه الأقساط . أما في مصر فإن للشركة الحق في الغاء الاسهم المخصصة للمساهمين إذا لم يقم بسداد الأقساط المتأخرة ، وإصدار أسهم جديدة يتم بيعها ، ويحق للمساهم الذي ألفت أسهمه الحصول على ما يتبقى من حصة البيع بعد استيفاء قيمة الأقساط المتأخرة وفوائد التأخير ومصاريف بيع الأسهم الجديدة . على أنه إذا كانت حصة البيع تقل عن هذه المبالغ المستحقة على المساهم المتأخر فإنه يظل مسؤولاً عن سدادها للشركة .

ولتوضيح هذه الحالة دعنا نفترض أن شركة مساهمة طرحت أسهما للاكتتاب العام بقيمة اسمية ١٠ جنيه يدفع منها عند الاكتتاب ٥ جنيه خلال المدة من ١ / ١

الى ٣١ / ١، ويدفع ٣ جنيه عند التخصيص خلال المدة من ١ / ٤ الى ٣٠ / ٤ ويدفع
قسط أخير ٢ جنيه خلال المدة من ١ / ١٠ الى ٣١ / ١٠ . ولقد تأخر المساهم
حسن فرحات عن سداد قسط التخصيص والقسط الأخير ، علما بأنه كان قد اكتب في
٤٠٠ سهم وخصص له ٣٠٠ سهم . ولقد تقرر في ٣١ / ١٢ الغاء الأسهم
المخصصة لهذا المساهم وأصدار أسهم جديدة بدلا منها وتم بيعها بمبلغ ٧٥ ر
جنيه للسهم ، وبلغت مصاريف البيع ١٥ جنيه . هذا ويقضى نظام الشركة باحتساب
فوائد تأخير بمعدل ٦٪ على الأقساط المتأخرة اعتبارا من آخر موعد لسداد القسط
ولن نتعرض هنا للقيود التي يتم اجراؤها عادة بالنسبة لاصدار الأسهم
وسنكتفي باجرا القيد الخاصة بتأخر المساهم والغاء الاسهم المخصصة له وتسوية
مركزه مع الشركة .

٤٠٠	من ح/ أقساط متأخرة - تخصيص	٤/٣٠
٤٠٠	الى ح/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص)	
	اثبات تأخر المساهم حسن فرحات المكتتب في ٤٠٠	
	سهم والمخصصة له ٣٠٠ سهم عن سداد باقى	
	قسط التخصيص .	

٦٠٠	من ح/ أقساط متأخرة - أخير	١٠/٨١
٦٠٠	الى ح/ أقساط تحت التحصيل (أخير)	
	اثبات تأخر المساهم حسن فرحات عن سداد القسط	
	الأخير عن ٣٠٠ سهم .	

١٢ / ٣١	من ح/ المساهم (حسن فرحات)	١٠٣٢
	الى مذكورين	
	ح/ أقساط متأخرة - تخصيص	٤٠٠
	ح/ أقساط متأخرة - أخير	٦٠٠
	ح/ فوائد تأخير أقساط	٣٢
	تحميل المساهم بالأقساط المتأخرة وفوائد تأخير	
	عن قسط التخصيص لمدة ٨ شهور ، وعن القسط	
	الأخير لمدة شهرين ، بمعدل ٠.٦%	
١٢ / ٣١	من ح/ البنك	٢٩٢٥
	الى ح/ المساهم (حسن فرحات)	٢٩٢٥
	بيع ٣٠٠ سهم بسعر ٩٧٥ ر جنيه للسهم	
	من ح/ المساهم (حسن فرحات)	١٥
	الى ح/ البنك	١٥
	اثبات مصاريف بيع الأسهم وتحميلها للمساهم	
	من ح/ المساهم (حسن فرحات)	١٨٧٨
	الى ح/ البنك	١٨٧٨
	اثبات دفع المستحق للمساهم من بيع الأسهم .	

هذا وفي حالة ما اذا كانت شهادات الاسهم لا يتم اصدارها الا بعد سداد

قيمة السهم بالكامل ، واذا كانت ذات قيمة اسمية ، فان القيود تختلف عما سبق .

وللتوضيح سوف نستخدم نفس بيانات المثال السابق • وغنى من القول أنسه
عند طرح الأسهم للاكتتاب تم جعل حساب اكتتابات تحت التحصيل مدينا وحساب
اسهم مكتب فيها دائنا بالقيمة الاسمية للأسهم المطروحة للاكتتاب • وضد تلقى
الاكتتابات تم جعل حساب النقدية مدينا وحساب اكتتابات تحت التحصيل دائنا
بالمبالغ المحصلة (متضمنه مبلغ ٢٠٠٠ جنيه التى دفعها المكتب فرحات) • وضد
التخصيص تم تسجيل المستحق بجعل حساب النقدية مدينا وحساب اكتتابات تحت
التحصيل دائنا بها تم تحصيله (من باقى الاسهم حيث لم يدفع فرحات المستحق
عليه) • ونوالى الآن تسجيل باقى القيود •

٤٠٠	من ح/ أقساط متأخرة	٤/٣٠
٤٠٠	الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل	
٦٠٠	من ح/ أقساط متأخرة	١٠/٣١
٦٠٠	الى ح/ اكتتابات تحت التحصيل	
٣٠٠٠	من ح/ أسهم مكتب فيها	
	الى مذكورين	
١٠٠٠	ح/ أقساط متأخرة	
٢٠٠٠	ح/ المكتب حسن فرحات	
اثبات الغاء الاسهم المخصصة للمكتب وعددها		
٣٠٠ سهم مكتب فيه •		

١٢/٣١	من ح/ المكتب فرحات	٤٧
	الى مذكورين	
	ح/ فوائد تأخير أقساط	٣٢
	ح/ النقدية	١٥
	تحميل المكتب بفوائد تأخير الأقساط	
	ومصاريف اصدار وبيع الاسهم الجديدة	
١٢/٣١	من مذكورين	
	ح/ النقدية	٢٩٢٥
	ح/ المكتب حسن فرحات	٧٥
	الى ح/ رأس مال الأسهم	٣٠٠٠
	اثبات اعادة اصدار الاسهم المفضاه	
	بسعر ٩٢٥ جنيه للسهم وتحميل	
	المكتب بالفرق بين سعر البيع والقيمة	
	الاسمية للسهم	
	من ح/ المكتب حسن فرحات	١٨٧٨
	الى ح/ النقدية	١٨٧٨
	سداد المستحق للمكتب	

ومن الجدير بالذكر أن القيود لا تختلف عما سبق اذا كانت الاسهم المكتتب فيها بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة . أما اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة، فيتم اثبات توقف المساهم عن سداد الأقساط بجعل

حساب أقساط متأخرة مدينا وجعل حساب أكتتابات تحت التحصيل دائنا . وعند الغاء الأسهم المخصصة للمكتب المتأخر عن السداد يتم جعل كل من حساب أسهم مكتب فيها وحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية مدينا مقابل جعل كل من حساب أقساط متأخرة وحساب المكتب دائنا . كما يتم تحميل حساب المكتب بفوائد التأخرو مصاريف اصدار وبيع الاسهم الجديدة . وعند اصدار وبيع الأسهم الجديدة يجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بالقيمة المحددة) وحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (بالفرق بين القيمة المحددة وسعر الاصدار للاكتتاب الاصلى) دائنا مقابل جعل كل من حساب النقدية (بالمبلغ المحصل من المساهم الجديد) وحساب المكتب (بالفرق بين سعر اعادة اصدار الأسهم وسعر الاصدار الاصلى) مدينا . ويتم اخيراً سداد المستحق للمكتب بجعل حساب المكتب مدينا مقابل جعل حساب النقدية دائنا .

٦ - مصاريف التأسيس ومصاريف الاصدار :

يتطلب تأسيس الشركة اتفاق بعض المصرفيات مثل نفقات دراسة الجسدوى الاقتصادية للمشروع وأتعاب تحرير العقد . الأبتدائى ونظام الشركة ورسوم التسجيل وغير ذلك من نفقات . وعادة مايقوم المؤسسين بدفع هذه النفقات ثم اقتضاؤها من الشركة فيما بعد . ويتم اثبات رد هذه النفقات الى المؤسسين بجعل حساب مصاريف التأسيس مدينا وحساب البنك دائنا . وعادة ما يتم استهلاك مصاريف التأسيس على عدة سنوات باعتبار أنها تعتبر من النفقات الايرادية المؤجلة .

أما مصاريف الاصدار فتتمثل فى النفقات التى تتحملها الشركة فى سبيل اصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب العام . وعادة ما تقوم الشركة بتحميل المكتتبين

بمصاريف الاصدار حيث تتضمن شروط الاككتاب دفع مبلغ معين مع قسط الاككتاب
مقابل مصاريف الاصدار .

ويقضى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر بأن لا تتجاوز مصاريف الاصدار
بأى حال الحد الذى يحدربه قرار من الهيئة العامة لسوق المال .

ويتم اثبات تحصيل مقابل مصاريف الاصدار ضمن القيد الخاص بتلقى
الاكتابات ، وذلك بجعل حساب البنك (اكتاب) لدينا وجعل كل من حساب
اكتابات تحت التحصيل (بقية قسط الاكتاب) وحساب مقابل مصاريف
اصدار (بقية مصاريف الاصدار المحصلة) دائنا .

أما مصاريف الاصدار الفعلية فيتم تسجيلها بجعل حساب مصاريف الاصدار
مدينا وجعل حساب البنك دائنا . ويتم اقفال حساب مصاريف الاصدار
فى حساب مقابل مصاريف الاصدار أو العكس . ويعتبر رصيد حساب مقابل
مصاريف الاصدار بعد تحميله بمصاريف الاصدار الفعلية جزءاً من حقوق
الملكية .

أما اذا كانت مصاريف الاصدار الفعلية أكبر من المبالغ المحصلة
لتغطيتها ، فإن رصيد حساب مصاريف الاصدار بعد اقفال حساب مقابل
مصاريف الاصدار يظهر فى جانب الأصول من الميزانية الى أن يتم استهلاكه

٧- زيادة رأس المال :

إذا احتاجت الشركة بعد تكوينها إلى موارد مالية إضافية ، فإن أحسن سند المصادرة المتاحة هي إصدار أسهم جديدة . وقد يتم ذلك عن طريق إصدار رأس المال المرخص به غير المصدر ، أو عن طريق زيادة رأس المال المرخص به (إذا كان قد تم إصداره بالكامل من قبل) وإصدار هذه الزيادة . ويعطى القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مصر سلطة اتخاذ القرار بزيادة رأس المال المصدر في حدود رأس المال المرخص به لمجلس إدارة الشركة ، بشرط أن يكون رأس المال المصدر -- قبل الزيادة -- قد تم سداؤه بالكامل . ومع ذلك . يجوز للشركات العاملة في مجالات الإسكان أو الإنتاج الصناعي أو الزراعي إصدار أسهم جديدة قبل تمام سداد قيمة أسهم الإصدار السابق بعد موافقة الهيئة العامة لسوق المال . أما سلطة اتخاذ القرار بزيادة رأس المال المرخص به فلقد اختص بها القانون الجمعية العامة غير العادية وبشرط أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم المعثلة في الاجتماع المنعقد انعقاداً صحيحاً . كما أن القانون اشترط أن تتم زيادة رأس المال المصدر بالفعل خلال الثلاث سنوات التالية لصدور القرار المرخص بالزيادة . والا كانت باطلة .

وقد تتم زيادة رأس المال بإصدار أسهم عادية أو بإصدار أسهم ممتازة (عادة ذات أولويات معينة لجذب المستثمرين) . وقد يزيد سعر الإصدار في مثل هذه الحالات عن القيمة الاسمية للأسهم الجديدة (أي إصدار الأسهم بمسئلاوة إصدار) إذا كانت الأسهم ذات قيمة اسمية ، أو يزيد عن القيمة المحددة إذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة . ولقد سبق أن ذكرنا أن القانون

فى مصر يستلزم أن تكون الأسهم المصدرة ذات قيمة اسمية . كما تجدر الإشارة هنا الى أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يجيز زيادة رأس المال بأسهم معتازة الا اذا كان نظام الشركة يرخص بذلك ابتداءً وبعد موافقة الجمعية العامة غير العادية .

هذا ومن ناحية أخرى فان الشركة قد لا تكون فى حاجة الى موارد مالية إضافية ، وانما تحتاج الى الاحتفاظ بما سبق احتجازه من احتياطات أو أرباح غير موزعة بصفة دائمة ، وذلك باستبعاد امكانية توزيع تلك الاحتياطات والأرباح غير الموزعة ضمانا لاستمرار مصادر التمويل الحالية . ويتم ذلك عادة عن طريق تحويل جزء من تلك الأرباح المحجوزة الى حساب رأس مال الأسهم واصدار أسهم منحة للمساهمين الحاليين توزع عليهم مجانا فى مقابل ذلك .

ومن ناحية ثالثة ، فان الشركة قد تلجأ الى ضم جزء من رأس المال المقترض الى رأس مال الاسهم حفاظا على مصادر التمويل الحالية ، وذلك عن طريق تحويل السندات (بعد مضي مدة معينة من تاريخ اصدارها) الى أسهم رأس مال ، اذا كانت شروط عقد اصدار السندات تسمح بذلك وبعد الحصول على موافقة حكمة السندات .

وسنتناول فى هذا البند الحالات المختلفة لزيادة رأس مال الأسهم فيما عدا حالة تحويل السندات الى أسهم رأس مال ، حيث أننا سنتناولها فى الفصل الخاص بالسندات .

٧- أ - زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديدة :

يتم اصدار الأسهم الجديدة لزيادة رأس المال وفقا لنفس القواعد والشروط الخاصة باصدار الأسهم عند تأسيس الشركة . فيجب وفقا للتشريع المصرى أن تكون

الاسهم ذات قيمة اسمية لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد عن ألف جنيه ، وان لا يقل سعر الاصدار عن القيمة الاسمية للسهم (أى عدم جواز اصدار الاسهم بخصم اصدار) ، وأن يتم الاكتتاب فى جميع الأسهم المطروحة ، وأن يتم الاكتتاب عن طريق أحد البنوك (أو الشركات) المرخص لها بذلك ، وأن لا يقل المدفوع ضد الاكتتاب عن ربع القيمة الاسمية للأسهم النقدية .

الا أن زيادة رأس المال عن طريق اصدار أسهم جديد قد يؤدى الى المسى بالاضرار بالمساهمين القدامى ، اذا ما كان سعر اصدار هذه الأسهم مساويا لقيمتها الاسمية . ذلك أن المساهمين الجدد سوف يشاركون المساهمين القدامى فى الاحتياطات والأرباح غير الموزعة التى سبق احتجازها قبل الاصدار الجديد مما يؤدى الى انخفاض القيمة الدفترية للسهم . ولذا قد تعتمد الشركة الى تحصيل مبلغ معين من كل سهم من المساهمين الجدد (علاوة اصدار) يعادل نصيب السهم قبل الاصدار الجديد من الاحتياطات والأرباح غير الموزعة وذلك بالاضافة للقيمة الاسمية للسهم . ومن ثم فان علاوة الاصدار هى الثمن الذى يدفعه المساهم الجديد بالاضافة للقيمة الاسمية للسهم مقابل انضمامه للشركة ودفعه للضرر عن المساهمين القدامى . ومن الجدير بالذكر أن القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يجيز اصدار الأسهم بعلاوة اصدار وذلك فى الأحوال والشروط التى تحددها اللائحة التنفيذية ، وان كان القانون يستلزم أن تضاف علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى . وعادة ما يعطى المساهمين القدامى حق الأولوية فى الاكتتاب فى اسهم الاصدار الجديد وذلك بنسبة ما يملك كل منهم من أسهم .

ولا تختلف اجراءات اثبات اصدار أسهم جديدة لنادة رأس المال من ما سبق

بيانه بالنسبة لاصدار الاسهم عند تأسيس الشركة . ومع أن علاوة الاصدار قد يتم دفعها عن الاكتتاب ، فان العادة جرت على طلبها عند التخصيص . وللتوضيح دنا نفترض أن احدى الشركات المساهمة قررت زيادة رأسمالها باصدار ٢٥٠٠٠ سهم عادى بقيمة أسمية ٨ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه ، على أن يحصل مسند الاكتتاب ٤ جنيه ، وعند التخصيص ٢ جنيه وعلاوة الاصدار ، وقسط أخير ٢ جنيه بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التخصيص . وبافتراض تساوى عدد الأسهم المكتتب فيها مع عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب ، وبافتراض أن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، فان اثبات اصدار الاسهم الجديدة لزيادة رأس المال يتم على النحو التالى :

من ح/ البنك (اكتتاب	١٠٠ ٠٠٠
الى ح/ اكتتابات محصلة - اسهم عادية	١٠٠ ٠٠٠
<hr/>	
من ح/ اكتتابات محصلة - اسهم عادية	١٠٠ ٠٠٠
الى ح/ رأس مال الاسهم - اسهم عادية	١٠٠ ٠٠٠
<hr/>	
من ح/ البنك (جارى)	١٠٠ ٠٠٠
الى ح/ البنك (اكتتاب)	١٠٠ ٠٠٠
<hr/>	
من ح/ أقساط تحت التحصيل (تخصيص) -	١٠٠ ٠٠٠
<hr/>	
أسهم عادية	
الى مذكورين	
ح/ رأس مال الاسهم - اسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
ح/ علاوة اصدار - أسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
<hr/>	

من ح/ البنك (جارى)	١٠٠ ٠٠٠
الى ح/ اقساط تحت التحصيل (تخصيص)	١٠٠ ٠٠٠
- أسهم عادية	
<hr/>	
من ح/ اقساط تحت التحصيل (أخير) - أسهم	٥٠ ٠٠٠
عادية	
الى ح/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
<hr/>	
من ح/ البنك (جارى)	٥٠ ٠٠٠
الى ح/ اقساط تحت التحصيل (أخير)	٥٠ ٠٠٠
- أسهم عادية	
<hr/>	
هذا ووفقا لما يقضى به القانون فى مصر يجب اجرا' قيد اضافى وهو الخاص	
بضم علاوة الاصدار الى الاحتياطى القانونى ، وذلك على النحو التالى :	
من ح/ علاوة اصدار - أسهم عادية	٥٠ ٠٠٠
الى ح/ احتياطى قانونى	٥٠ ٠٠٠
<hr/>	

وتجدر الاشارة الى انه اذا تم تحصيل علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب ، فان حساب البنك يجعل مدينا مقابل جعل حساب اكتتابات محصلة دائنا بقيمة قسط الاكتتاب وعلاوة الاصدار عن الاسهم المكتتب فيها . وعند تخصيص الاسهم يجعل حساب اكتتابات محصلة مدينا مقابل جعل كل من حساب رأس مال الاسهم (بالقيمة الاسمية عن الاسهم المخصصة) وحساب علاوة الاصدار (بقيمة علاوة الاصدار عن الاسهم المخصصة) دائنا .

ويتم اجراً باقى القيود وفقاً للاجرايات المعروفة . كما أنه اذا كانت زيادة رأس المال تمت باصدار أسهم ممتازة ، فان اجرايات الاثبات لن تختلف الا من حيث استبدال نوع السهم فى القيود (أسهم ممتازة بدلا من أسهم عادية) .

كما تجدر الإشارة الى أنه اذا ماكانت القوانين فى الدولة موطن الشركة تقضى بعدم اصدار شهادات الأسهم الا بعد الوفاء بقيمتها بالكامل ، أو كانت تسمح باصدار اسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة أو باصدار أسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ، فان اجرايات اثبات زيادة رأس المال لن تختلف عن الحالات المقابلة لها عند التأسيس وذلك على النحو السابق بيانه فى البند (٥ - ب - ١) .

كما تجدر الإشارة الى أنه فى حالة تأخر المساهم (أو المكتب) عن سداد الأقساط فى مواعيدها ، أو فى حالة التوقف عن السداد والغاء الاسهم (أو الأسهم المكتتب فيها) ، بالنسبة للاصدار الجديد فان المعالجة المحاسبية لا تختلف عن ما سبق بيانه فى البند (٥ - ب - ٣) .

٧- ب - زيادة رأس المال عن طريق ضم الأرباح المحجوزة لرأس المال :
تعتمد الشركات عادة الى تجنب جزاً من الأرباح المحققة (حجباً لها من التوزيع) فى صورة أرباح محجوزة أو فى صورة احتياطات وأرباح غير موزعة ، وذلك اما بقوة القانون (كما فى حالة الاحتياطى القانونى) أو طبقاً لما يقضى به نظام الشركة (احتياطى نظامى) أو بقرار من الجمعية العامة بناءً على اقتراح مجلس الادارة . ويتم استخدام الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطات والأرباح غير الموزعة) فى تمويل نشاط الشركة ، ومن ثم فان توزيعها أو توزيع جزاً منها فى أى

وقت في المستقبل (في حدود ما تسمح به القوانين المنظمة في الدولة موطن الشركة) قد يؤدي الى المساس بالمركز المالي للشركة . وبالرغم من أن ادماج الأرباح المحجوزة أو جزئ منها في رأس المال لن يؤدي الى زيادة الموارد المالية للشركة ، فإن مثل هذا الاجراء يمنع إمكانية توزيع تلك الأرباح المحجوزة أو ذلك الجزئ المدمج منها في رأس المال بعد ذلك ، ومن ثم فإنه يكفل للشركة ضمان الاحتفاظ بها على وجه دائم . ويتم اصدار أسهم جديدة تعادل قيمتها ما تم ضمه من الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطيّات والأرباح غير الموزعة) لرأس المال ، وتوزيع هذه الأسهم على المساهمين بلا مقابل ولذا يطلق عليها أسهم مجانية أو أسهم منحة . وينطوي هذا الاجراء على تحقيق مصلحة كل من الشركة والمساهمين والدائنين . فكما ذكرنا يحقق هذا الاجراء للشركة الاحتفاظ بتلك الأموال بصفة دائمة . ويحقق هذا الاجراء أيضا مصلحة المساهمين حيث يحصل كل منهم على أسهم بلا مقابل يستطيع بيعها والحصول على نقدية (اذا رغب في ذلك) دون التأثير على المركز المالي للشركة التي يساهم في رأسمالها . ويحقق نفس الاجراء مصلحة دائلي الشركة في نفس الوقت ، حيث أن هذا الاجراء يزيد الضمان المقبول للدائنين . وغنى عن القول أن توزيع اسهم منحة على المساهمين يؤدي الى تخفيض القيمة الدفترية للسهم ، وقد يؤدي الى انخفاض القيمة السوقية للسهم انخفاضاً طفيفاً أو ملحوظاً ، وان كان مدى الانخفاض في كل من القيمتين يتوقف على عدد الاسهم التي يتم توزيعها بالنسبة لعدد الاسهم المصدرة قبل التوزيع .

وعند اتخاذ قرار ادماج الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطي أو الأرباح غير الموزعة) يتم جعل حساب الأرباح المحجوزة أو حساب الاحتياطي أو حساب الأرباح غير الموزعة (تبعاً للحالة) مدينا مقابل جعل حساب توزيعات أسهم دائنة.

وعند ما يتم اصدار وتوزيع الأسهم على المساهمين يجعل حساب توزيعات أسهم
مدينا مقابل جعل حساب رأس مال الأسهم دائنا .

وللتوضيح دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة والتي يبلغ رأسمالها
مليون جنيه مقسم الى أسهم عادية ذات قيمة اسمية ١٠ جنيه ، وأن حقوق الملكية
تتضمن احتياطي تبلغ قيمته ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه . ولنفترض أيضا أنه قد تقرر زيادة رأس
المال عن طريق ادماج نصف الاحتياطي في رأس المال مقابل اصدار اسهم عادية
مدفوعة بالكامل يتم توزيعها على المساهمين بلا مقابل بمعدل سهم واحد عن كل عشرة
أسهم يملكها المساهم . ويتم في هذه الحالة اثبات القيود التالية :

١٠٠ ٠٠٠	من ح/ الاحتياطي
١٠٠ ٠٠٠	الى ح/ توزيعات الأسهم
اثبات قرار استخدام نصف الاحتياطي لاصدار	
اسهم منحة توزع على المساهمين بمعدل سهم	
واحد عن كل عشرة أسهم .	

١٠٠ ٠٠٠	من ح/ توزيعات الأسهم
١٠٠ ٠٠٠	الى ح/ رأس مال الأسهم أسهم عادية
اثبات اصدار ١٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة	
اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل وتوزيع الأسهم	
على المساهمين .	

وغنى عن القول انه عند اعداد الميزانية العمومية فان حقوق الملكية ستشتمل
على ١١٠٠ ٠٠٠ جنيه رأس المال المصدر والمدفوع (١٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة

أسمية ١٠ جنيه مدفوع بالكامل) ، ١٠٠ ٠٠٠ جنيه احتياطي .

٨- تخفيض رأس المال :

قد تعتمد الشركة الى تخفيض رأسمالها بهدف تغطية خسائر كبيرة تكبدتها الشركة ، أو التخلص من الأموال العاطلة بردها للمساهمين ، أو حماية مصالح المساهمين في حالة الشركات التي يتعلق نشاطها باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لفترة محدودة من الزمن ، أو نتيجة الفناء ما حصلت عليه الشركة من أسهم رأسمالها .

فقد تقرر الشركة تخفيض رأس المال لاستيعاب الخسائر الكبيرة التي تحققت (نتيجة لتراكم الخسائر المحققة على مدار عدد من السنوات مثلا) والتي لا يتوقع تغطيتها من الأرباح التي ينتظر تحقيقها خلال السنوات التالية . ويؤدي هذا الاجراء الى اظهار رأس المال بقيمته الحقيقية ، فضلا عن الافصاح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال المستثمر اذا ما تحققت الأرباح المتوقعة في المستقبل . كما أن هذا الاجراء يؤدي الى تمكين الشركة من توزيع كوبونات لمساهميها خلال السنوات التالية لتخفيض رأس المال ، اذا ما تحققت الأرباح المتوقعة ، مما قد يؤدي بدوره الى رفع القيمة السوقية للأسهم بما يعود بالنفع على المساهمين . وغنى عن القول ان تخفيض رأس المال في هذه الحالة لا يعرّض عليه رد أي مبالغ فعلية للمساهمين عند اجراء التخفيض . ومع ذلك يجب أن يكون واضحا أن الكوبونات التي يتم توزيعها على المساهمين بعد اجراء التخفيض والى أن يتم تحقيق أرباح مماثلة لقيمة الجزء الذي تم تخفيضه من رأس المال ، ما هي الا استرداد لجزء من رأس المال الذي استثمره المساهمين في الشركة .

وقد تقرر الشركة تخفيض رأسمالها اذا ما اتضح وجود أموال عاطلة لا يتم استثمارها في تمويل النشاط مع عدم الحاجة لها في المستقبل . ويتم في هذه الحالة رد مبالغ فعلية للمساهمين ، أى ان تخفيض رأس المال يكون تخفيضا حقيقيا . ويعود هذا الاجراء بالنفع على المساهمين نتيجة تمكنهم من الحصول على الأموال العاطلة واستثمارها في مجالات أفضل ، فضلا عن أن تخفيض رأس المال في هذه الحالة يؤدي الى الافصح عن المعدل الحقيقي للعائد على رأس المال ، مما قد يؤدي الى رفع القيمة السوقية للأسهم .

ويتم تخفيض رأس المال في مثل هذه الحالات اما عن طريق تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها (في حالة الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة) أو عن طريق تخفيض عدد الاسهم المصدرة بالغاء نسبة منها ، أو عن طريق اغفاء المساهمين (أو المكتتبين) من دفع باقى الأقساط التى لم تطلب بعد . وتجدر الاشارة الى أن تخفيض رأس المال يعود بالضرر على دائئى الشركة نظرا لانتقاص قيمة الضمان العام المكفول لهم . فدائئى الشركة لا يكونون حق الرجوع على المساهمين لاقتضا ديونهم اذا لم تكفى أموال الشركة لسدادها . ومن ثم فان رأس مال الشركة هو الحاجز الذى يحول دون أن تمتد خسائر الشركة الى حقوقهم ، حيث يتم استيعاب الخسائر من حقوق الملكية قبل أن تنتقص من حقوق الدائنين . ولذلك فان القوانين عادة ماتضع شروطا معينة لاتخاذ قرار تخفيض رأس المال أو تقيد من سلطة اتخاذ هذا القرار مع وضع الضمانات اللازمة للدائنين .

فى الولايات المتحدة الأمريكية مثلا ، نجد ان القوانين فى العديد من الولايات تتطلب حصول الشركة على موافقة رسمية من السلطات المختصة فى الولاية فى حالة

تخفيض عدد الأسهم المصدرة أو تحقيق القية الأسمه او المحددة للسهمين
ولا تعطى هذه الموافقة الناكثان من المحتل أن تؤدي الى الاضرار بالدائنين .
وفى مصر نجد ان القائلون يستلزم أن يكون تخفيض رأس المال بقرار من الجمعية
العامة غير العائلية ككلا يستلزم أن يصدر القرار بأغلبية ثلاثة ارباع الأسهم المطلية
فى الاجتماع للمنفعة العقلدا صحيحا . هذا ويجوز للدائنين الذين تشكأت
حقوقهم قبل قرار التخفيض الطعن فى قرار الجمعية العامة غير العادية بدعى
عدم نفاذ التصرف فى الناكثان فترت شروطها ، كما يجوز لمن لحق به الضرر من هؤلاء
الدائنين نتيجة لتخفيض رأس المال ان يطالب فى حدود ملاحته باعادة تكوين
رأس المال ، ، وذلك بالمستويان المذكورين للمساهمين أو مطالبهم بالجزء غير المدفوع
الذى ألفوا منه . وفى من القرار أنه لا يجوز أن يقل رأس المال بعد التخفيض من
الحد الأدنى الذى تحدده اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لكل
نوع من أنواع النشاط .

وقد يتم تخفيض رأس المال عن طريق رد قية الاسهم للمساهمين فى الحالات
التي تقتضى طبيعة نشاط الشركة ذلك ، أو لرغبة الشركة فى التخلص من الأسهم
المملوكة القابلة للاستعمال . قبل التسمية للشركات التى تكون لاستغلال مورد من
موارد الثروة الطبيعية (مثل المناجم والمحاجر) أو للحصول على امتياز حكومى
لاستغلال مورد من الموارد العامة لفترة محددة من الزمن ، نجد أن المسود
الذى تقوم الشركة بالاستغلاله سينفذ يوم ماى الحالة الأولى ، وأن ممتلكات الشركة
سنؤول للحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز فى الحالة الثانية . وفى كلا الحالتين
يتعين على الشركة حياطة مساهميهها عن طريق رد قية الاسهم اليهم خلال حياتها

وذلك من الأرباح المحققة . ومن ناحية أخرى فإن الشركة قد تلجأ الى رد قيمة الاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء اذا ماتراكمت لديها أرباح محجوزة كافية لتمويل العمليات بصورة ملائمة او اذا ماتوافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة .

وقد تصبح الشركة فى أى وقت مالكة لبعض أسهم رأسمالها ، وذلك عن طريق قيام الشركة بشراء أسهم رأسمالها من السوق بغرض الغائها أو إعادة بيعها . ولا شك أن اقتناء الشركة لبعض أسهم رأسمالها يعنى رد قيمة هذه الاسهم للمساهمين ومن ثم فإن إتخاذ قرار بإتخاذها أو الاحتفاظ بها دون إعادة بيعها (ودون إتخاذ قرار صريح بالغائها) إنما هو إجراء ينطوى على تخفيض لرأس المال ، مما يتطلب إتخاذ الاجراءات التى يستلزمها القانون فى الدولة موطن الشركة فى مثل هذه الحالة . ولذا نجد ان القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر يلزم الشركة التى تحصل على أسهمها بأية طريقة أن تتصرف فى هذه الاسهم للغير (إعادة بيعها) فى مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها . كما أن القانون لا يجيز للشركة التى تحصل على أسهمها بأية طريقة أن تقوم باستهلاكها (أى الغائها) الا فى حالة انقاص رأس المال واتباع الاجراءات المقررة لذلك . ومن ثم فلا بد من الحصول على قرار بتخفيض رأس المال من الجمعية العامة غسسير العادة وبالأغلبية المشار اليها من قبل .

يتضح مما تقدم أن تخفيض رأس المال يمكن أن يتم بوسائل عديدة تتمثل فى :

- (١) تخفيض قيمة السهم ، (٢) تخفيض عدد الأسهم ، (٣) رد قيمة الأسهم ،
- (٤) الغاء الاسهم المقتناة . وسنتناول فيما يلى المعالجة المحاسبية لكل من

الحالات الثلاث الأولى ، أما الحالة الرابعة فسنناولها من خلال معالجة اقتناء الشركة لبعض أسهم رأسمالها وطرق التصرف فيها ، وذلك في بند ثال مستقل .
كما أننا سنتناول هنا المعالجة المحاسبية لالغاء حصص التأسيس ، ذلك أن هذه الحصص وإن كانت لا تدخل ضمن مكونات حقوق الملكية ، فإن أصحابها يعتبرون بمثابة شركاء في الشركة .

٨- أ - تخفيض قيمة السهم :

يتم تخفيض القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها كما سبق وأوضحنا لتغطية خسائر محققة أو لرد قيمة الجزء المنخفض من رأس المال المسسنى المساهمين أو لالغاء المساهم (أو المكتتب) من سداد باقى الأقساط التى لىم تطلب بعده ولا يجوز طبقا للتشريع المصرى أن تقل القيمة الاسمية للسهم بعدئذ التخفيض عن خمس جنيهاً وتسفرق هنا بين حالتين : حالة ما إذا كانت قيمة السهم مدفوعة بالكامل ، وحالة ما إذا كانت قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية فى الحالة الأولى دعنا نفترض أن رأسمال احدى الشركات المساهمة يبلغ ٢٠٠ ٠٠٠ جنيه مقسم الى ٢٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه مدفوعة بالكامل . ودعنا نفترض أيضاً أن الشركة اتخذت الاجراءات القانونية (قرار الجمعية العامة غير العادية فى مصر) لتخفيض القيمة الاسمية للسهم الى ٨ جنيه . وفى هذه الحالة يتم اجراء القيد التالى :

٢٠٠ ٠٠٠	من ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية
	(قيمة اسمية ١٠ جنيه)
	الى مذكورين
١٦٠ ٠٠٠	ح/ رأس مال الاسهم - اسهم عادية
	(قيمة اسميه ٨ جنيه)
٤٠ ٠٠٠	ح/ رأس المال - اعادة تقويم السهم
	اثبات تخفيض القيمة الاسمية للسهم من ١٠ جنيه
	الى ٨ جنيه بقرار الجمعية العامة غير العادية
	بتاريخ ٠٠٠

وتجدر الاشارة هنا الى أنه اذا كانت الأسهم بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة وتقرر تخفيض القيمة المحددة للسهم ، أو اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة وتقرر تخفيض القيمة المكتتب بها للسهم ، فان القييد المحاسبى اللازم اجراؤه فى أى من الحالتين لا يختلف عن القيد السابق والذى أجريناه فى حالة تخفيض القيمة الاسمية للاسهم ذات القيمة الاسمية .

وانذا تم استخدام المبالغ المحولة الى حساب رأس المال - اعادة تقويم أسهم فى تغطية الخسائر المحققة ، يجعل هذا الحساب لدينا ويجعل حساب الخسائر دائناً . أما اذا تم استخدام المبالغ المحولة الى حساب رأس المال - اعادة تقويم فى رد قيمة الجزء المنخفض من رأس المال ، فيجعل هذا الحساب لدينا ويجعل حساب المساهمين دائناً . وعندما يتم دفع القيمة المردودة للمساهمين فعلا يجعل حساب المساهمين لدينا ويجعل حساب البنك دائناً . وتجدر الاشارة الى

أن استخدام تلك المبالغ في تغطية الخسائر يتم في حدود ما يسمح به القانسون في الدولة موطن الشركة .

أما في الحالة الثانية (قيمة السهم غير مدفوعة بالكامل) فيفرق بين ما إذا كانت شهادات الأسهم يتم إصدارها قبل سداد قيمة السهم بالكامل أو إذا كانت شهادات الأسهم لا يتم إصدارها إلا بعد سداد جميع الأقساط . فإذا كانت شهادات الأسهم يتم إصدارها قبل سداد قيمة السهم بالكامل ، وتقرر تخفيض رأس المال عن طريق اغفاء المساهمين من سداد القسط الباقي (القسط الثاني أو الثالث مثلا) ، فإن الأمر لا يحتاج إلى قيود محاسبية ، وإن كان يتم إثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بهذا الخصوص بصورة بيانية في اليومية العامة .

أما إذا كانت الأسهم ذات قيمة اسمية ، أو كانت بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة ، أو إذا كانت بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ، وكانت شهادات الأسهم لا يتم إصدارها إلا بعد الوفاء بجميع الأقساط ، فيتم إجراء القيد التالي بقيمة القسط أو الأقساط التي تقرر اغفاء المكتتبين من سدادها :

من ح/ أسهم مكتتب فيها - نوع الأسهم

إلى ح/ اكتتابات تحت التحصيل

وتنفذا لقرار اغفاء المكتتبين من سداد القسط أو الأقساط الباقية يتم إصدار شهادات الأسهم ، والتي أصبحت طبقا لذلك القرار مدفوعة القيمة بالكامل . ويتم بالتالي إجراء القيد الآتي (بالقيمة المدفوعة عن الأسهم قبل القرار)

من ح/ أسهم مكتتب فيها - نوع الأسهم

إلى ح/ رأس مال الأسهم - نوع الأسهم .

٨- ب - تخفيض عدد الأسهم :

سبق ان اشرنا الى أن تخفيض رأس المال قد يتم من طريق تخفيض عدد الاسهم المصدرة بالفأ" عدد من هذه الاسهم ، ولكن مع الاحتفاظ بالقيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها على ما كانت عليه قبل تخفيض رأس المال . . ويتم في مثل هذه الأحوال الفأ" الاسهم بالنسبة لكل مساهم على أساس نسبته معينة من الاسهم التي يملكها ، وبحيث لا يترتب على ذلك اخراج أحد المساهمين من الشركة ، ولا أن يترتب عليه تجزئه السهم . فاذا كان عدد الاسهم المصدرة مثلا ٨٠ ٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٨ جنيه للسهم ، وقررت الجمعية العامة غير العادية الفأ" سهم من كل أربعة أسهم ، فيتم اثبات هذا القرار باجرا" القيد التالى :

٢٠ ٠٠٠	من ح/ رأس مال الأسهم - اسهم عادية
٢٠ ٠٠٠	الى ح/ رأس المال - اعادة تقويم اسهم
	اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ
	٠٠ بتخفيض عدد الاسهم بمعدل سهم من كل
	أربعة أسهم .

ويتم استخدام قيمة الجزء" المنخفض من رأس المال والمحول الى حساب رأس المال - اعادة تقويم اسهم على النحو السابق بيانه فى البند (٨- أ) .

٨- ج - رد قيمة السهم بالكامل :

سبق أن أشرنا الى أن الشركة تعمد الى رد قيمة أسهم رأس مالها الى المساهمين خلال حياتها من الأرباح المحققة ، وذلك فى حالة الشركات الستى

تتكون لاستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو للحصول على امتياز حكومي لاستغلال مرفق من المرافق العامة . كما أشرنا الى أن أى شركة قد تعتمد الى رد قيمة الاسهم الممتازة القابلة للاستدعاء فى أى وقت .

ويتعين فى حالة رد قيمة الاسهم للمساهمين فى حالة الشركات التى تقسم باستغلال احد الموارد الطبيعية أو المرافق العامة (بامتياز حكومي) ، أن يتم رد قيمة الاسهم من الأرباح المحققة ، وذلك حفاظا على مصالح المساهمين والدولة مانحة الامتياز ودائى الشركة . فاذا قامت الشركة برد قيمة بعض اسهمها دون تحقيق أرباح أو بما يزيد عن الأرباح المحجوزة لهذا الغرض ، فان ذلك يؤدى لانقاص قيمة الاصول ورأس المال فى آن واحد بما قد يؤثر على الكفاءة التشغيلية للشركة ومن ثم الأضرار بالمساهمين . ومن ناحية أخرى فان مثل هذا الاجراء فى مثل هذه الحالة يؤدى الى الأضرار بالدائنين حيث انه يؤدى الى الانقاص من الضمان العام المكفول لهم . واخيرا فان ذلك الاجراء فى تلك الحالة يؤدى الى الأضرار بالجهة مانحة الامتياز ، ذلك أن رد قيمة بعض الأسهم (أو جميع الاسهم) دون تحقيق ارباح كافية للاستخدام فى تغطية القيمة المردودة للأسهم انما يؤدى لانقاص (أو استنفاد) رأس المال استنفادا حقيقيا وبالتالي استنفاد ما يقابل نسبة من أصول . وفى مثل هذه الحالة قد لاتجد الشركة فى نهاية حياتها أصولا لتسليمها للجهة مانحة الامتياز مما يعد اخلافا بشروط التعاقد واضراراً بتلك الجهة . ولتوضيح هذه النقطة سنفترض أن كل من أصول الشركة ورأس مالها عند التكوين بلغ مليون جنيه . فاذا ما حققت الشركة أرباحا قدرها مائة ألف جنيه فان الاصول ستظهر فى نهاية الفترة بقيمة قدرها ١١٠٠ ٠٠٠ جنيه يقابلها رأس المال وقدرة ١٠٠٠ ٠٠٠ جنيه والأرباح المحجوزة وقدرها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه .

فإذا ردت الشركة جزء من رأس المال يعادل الأرباح المحجوزة فإن هذا سيؤدي إلى انقاص كل من الأصول ورأس المال ، وتظهر الأصول بمبلغ مليون جنيه يقابلها رأس المال وقدره ٩٠٠ ٠٠٠ جنيه ، والأرباح المحجوزة وقدرها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه. وفي هذه الحالة فإنه رغم رد جزء من قيمة رأس المال فلقد تم احلال الأرباح المحجوزة محل هذا الجزء المخفض لتمويل الأصول ، ومن ثم فلا ضرر يقع على الجهة مانحة الامتياز أو على الدائنين . أما إذا قامت الشركة برد قيمة أسهم تزيد عن الأرباح المحققة ، كأن ردت مثلا في الحالة السابقة إلى المساهمين قيمة أسهم تبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه ، فإن الأصول تصبح قيمتها ٨٥٠ ٠٠٠ جنيه يقابلها رأس المال وقدره ٧٥٠ ٠٠٠ جنيه والأرباح المحجوزة وقدرها ١٠٠ ٠٠٠ جنيه . فهنا نجد أن رأس المال قد أنتقص بمبلغ ٢٥٠ ٠٠٠ جنيه ولم يتم تعويض ذلك إلا بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ جنيه ، أي أن الأموال المتاحة لتمويل الأصول نقصت بمقدار ١٥٠ ٠٠٠ جنيه وهو نفس المقدار الذي نقصت به قيمة الأصول . ولو استمر الحال على هذا المنوال فإن الأمر سينتهي حتما إلى رد كل قيمة رأس المال ولكن على حساب الأصول التي ستصبح قيمتها في نهاية حياة المشروع صفر . ولذلك فعادة ما يخص جانب من الأرباح المحققة كل سنة لتكوين احتياطي لرد قيمة الاسهم ، ولا يتم رد قيمة الاسهم إلا في حدود قيمة الاحتياطي .

وهناك عدة طرق يمكن للشركة اتباعها لرد قيمة الاسهم في حالة الشركات التي تقوم باستغلال مورد من الموارد الطبيعية أو مرفق عام لمدة محددة من الزمن . فاما ان يتم رد جزء من قيمة السهم لجميع المساهمين كل سنة بحيث يتم رد كامل قيمة السهم لجميع المساهمين في نهاية حياة الشركة . واما أن تقوم الشركة بـرد قيمة نسبة معينة من الاسهم (ومن ثم الفاؤها) بالنسبة لكل مساهم بما يتناسب

مع عدد الاسهم التي يملكها . فعلى سبيل المثال ، قد تقوم الشركة برد قيمة
سهم واحد من كل ٢٠ سهم يمتلكها ، وفى السنة التالية تقوم برد قيمة سهم
واحد من كل ١٩ سهم يمتلكها المساهم ، وفى السنة التالية تقوم برد قيمة سهم
واحد من كل ١٨ سهم يمتلكها المساهم . . . وهكذا . وقد تعتمد الشركة على
استخدام طريقة ثالثة وهى اختيار الاسهم التى يتم رد قيمتها للمساهمين على
اساس الاختيار العشوائى (أى بالقرعة) . ويتم اجراء القيود الخاصة برد قيمة
الأسهم على النحو التالى :

١- عند تجنب جزء من الأرباح المحققة لتكوين احتياطي لرد قيمة الاسهم
يجرى القيد الآتى :

من ح/ توزيع الأرباح

الى ح/ احتياطي رد قيمة الاسهم

اثبات تجنب جزء من الأرباح لتكوين احتياطي

لرد قيمة الاسهم للمساهمين

٢- عند اتخاذ قرار رد قيمة الاسهم وتحديد عددها وتخصيصها على

المساهمين ، يتم اجراء القيد الآتى :

من ح/ رأس مال الاسهم - أسهم عادية

الى ح/ المساهمين

اثبات رد قيمة . . سهم للمساهمين بمعدل

. . سهم عن كل . . . سهم

٣- عند قيام المساهمين بسحب قيمة الأسهم التي تقرر رد قيمتها فعلا ،
يجرى القيد الآتى :

من ح/ المساهمين

الى ح/ البنك

اثبات دفع قيمة ٠٠٠ سهم الى المساهمين

ومن الواضح ان هذا الاجراء سيؤدى الى انخفاض رأس مال الأسهم، الا ان
هذا النقص سيعوضه ظهور بند احتياطي رد قيمة الاسهم (أو زيادته اذا كان قد
تم البد* فى تكوينه فى سنة سابقة) .

وتجدر الاشارة هنا الى أن رد قيمة الاسهم للمساهم فى هذه الحالة لا يترتب
عليه حرمانه من الحقوق التى كانت تكفلها له الأسهم التى تم رد قيمتها اليه . ذلك
أن الشركة تقوم بتوزيع أسهم تمتع على المساهمين الذين ردت اليهم قيمة أسهمهم
بواقع سهم تمتع عن كل سهم ردت قيمته . وحيث أن أسهم التمتع تخول لحاملها حق
المشاركة فى الأرباح ، وحق التصويت فى الجمعية العامة ، وحق المشاركة فى فائض
التصفية (اذا تحقق) ، فان المساهم الذى ترد له قيمة بعض أو كل (وهو ما يمكن
أن يحدث فى حالة القرعة) أسهمه لا يقع عليه أى ضرر . وتجدر الاشارة السى أن
القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يجيز اصدار اسهم تمتع الا بالنسبة الى الشركات
التي ينص نظامها على استهلاك أسهمها قبل انقضا* أجل الشركة بسبب تعلق
نشاط الشركة بالتزام باستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق
العامه منوح لها لمدة محدودة ، أو بوجه من أوجه الاستغلال مما يستهلك
بالاستعمال أو يزول بعد مدة معينة .

هذا ولا يتطلب الأمر إجراء أى قيود لاثبات اصدار أسهم تمتع ، حيث أن هذه الاسهم ليست لها قيمة معينة فضلا عن أنها توزع على المساهمين بلا مقابل. ومع ذلك فعادة ما يتم اثبات اصدار أسهم تمتع بصورة بيانية فى اليومية العامة. وجد ير بالذكر أيضا أنه يتم الافصاح عن اصدار أسهم تمتع فى الميزانية العمومية ضمن عناصر حقوق الملكية (بالطبع دون تضمين أى قيمة لها) مثلها فى ذلك مثل حصص التأسيس .

أما فى حالة رد قيمة الأسهم الممتازة القابلة للاستدعاء ، فلا يتطلب الأمر بالضرورة تكوين احتياطي لرد قيمتها . وفى بعض الاحيان تقوم الشركة باستدعاء الاسهم الممتازة نتيجة تراكم أرباح محجوزة (احتياطيات) كافيه لتحل محل رأس مال الاسهم الممتازة فى تمويل الأصول . وفى أحيان أخرى قد تقوم الشركة باستدعاء الأسهم الممتازة ورد قيمتها دون تكوين مثل هذه الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطيات) ، وذلك اذا ما توافرت مصادر أخرى لرأس المال بشروط أكثر ملائمة . فالشركة تعتمد فى الحالة الاخيرة الى استدعاء الاسهم الممتازة القائمة وادار أسهم ممتازة جديدة بالشروط المتاحة والأكثر ملائمة لها ، أى أن الشركة تقوم باستبدال اصدار الاسهم الممتازة باصدار جديد ، ومن ثم فهى ليست فى حاجة الى وجود ارباح محجوزة لتحل محل الأسهم الممتازة التى يتم استدعاؤها . وعادة مايكون سعر الاستدعاء أو سعر الرد للسهم الممتاز محدد فى عقد الاصدار ، وعادة مايكون هذا السعر أعلى من سعر الاصدار . هذا ويطلق على الفرق بين سعر الاستدعاء وبين القيمة الاسمية أو القيمة المحددة للسهم علاوة الرد . ويتم تحميل علاوة الرد لحساب علاوة الاصدار (فى حالة الاسهم ذات القيمة الاسمية) أو لحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (فى حالة الاسهم بسدون

قيمة اسمية وذات قيمة محددة) ان وجدت ، وذلك فى حدود ما يخص الاسهم الممتازة المستدعاة من علاوة الاصدار (أو من الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) . أما اذا كانت الاسهم الممتازة قد سبق اصدارها بقيمتها الاسمية (أى بدون علاوة اصدار) أو كانت علاوة الرد تزيد عن علاوة الاصدار (أو الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) للسهم ، فيتم تحميل علاوة الرد أو الفرق بين علاوة الرد وعلاوة الاصدار (أو قيمة الزيادة فى علاوة الرد عن الفرق بين سعر الاصدار والقيمة المحددة) لحساب الأرباح المحجوزة أو الاحتياطى . كما تجدر الإشارة هنا الى أنه فى حالة وجود كوبونات غير معلنه بالنسبة للأسهم الممتازة مجمعة الأرباح ، فان هذه الكوبونات يجب دفعها بالاضافة الى سعر الاستدعاء أو الرد ، ويتم تحميلها لحساب الأرباح المحجوزة (أو الاحتياطى) . وسنوضح الحالات المختلفة لرد قيمة الاسهم الممتازة ببعض الأمثلة فيما يلى .

مثال (١) :

قررت احدى الشركات المساهمة رد قيمة ٢٠٠٠ سهم ممتاز ٨٪ غير مجمعة الأرباح بسعر رد ١٥ جنيه للسهم ، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٢ جنيه . ولقد قام جميع حصة الأسهم الممتازة التى تقرر رد قيمتها باسترداد قيمة أسهمهم فيما عدا مساهم واحد يملك ٥٠ سهم . وبافتراض أن الأسهم الممتازة كان قد تم اصدارها بسعر اصدار ١٥ جنيه ، وأن رصيد حساب علاوة الاصدار أسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعة يبلغ ٢٤٠٠٠ جنيه ، فيتم اجرا القيود التالية :

من مذكورين

ح/ رأس مال الاسهم - أسهم ممتازة ٠.٨٪ غير ٢٤ ٠٠٠

مجمعه

ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ٠.٨٪ غير مجمعه ٦ ٠٠٠

الى ح/ حملة الاسهم الممتازة ٠.٨٪ غير مجمعه ٣٠ ٠٠٠

اثبات قرار استدعاء ٢٠٠٠ سهم ممتاز ٠.٨٪ غير

مجمعه الأرباح بقيمة اسمية ١٢ جنيه ، ورد

قيمتها بسعر ١٥ جنيه .

من ح/ حملة الاسهم الممتازة ٠.٨٪ غير مجمعه ٢٩٢٥٠

الى ح/ البنك ٢٩٢٥٠

اثبات رد قيمة ١٩٥٠ سهم ممتاز ٠.٨٪ غير مجمعة

الأرباح بسعر ١٥ جنيه .

من ح/ علاوة الاصدار - اسهم ممتازة ٠.٨٪ غير ٦٠٠٠

مجمعه

الى ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ٠.٨٪ غير ٦٠٠٠

مجمعه

اثبات تحميل علاوة رد الاسهم الممتازة ٠.٨٪ غير

مجمعة الأرباح لحساب علاوة الاصدار لهذه

الاسهم

من الواضح فى المثال السابق أن علاوة الرد للسهم بلغت ٣ جنيه وتتمثل فى الفرق بين سعر الرد (١٥ جنيه) والقيمة الاسمية (١٢ جنيه) . ويلاحظ أن علاوة الرد عن الاسهم الممتازة التى ردت قيمتها قد تم تحميلها لحساب علاوة الاصدار الخاص بهذه الأسهم وفى حدود ما يخصها . كما يلاحظ أن قيد السداد لمالكى الاسهم الممتازة تم اجراؤه بقيمة ماتم سدادها فقط ، حيث أن هناك ٥٠ سهم لم يتقدم مالكيها لاسترداد قيمة أسهمه .

وتجدر الإشارة الى أنه لو كان سعر اصدار السهم الممتاز ٨٪ غير مجمع فى هذا المثال ١٤ جنيه مثلاً ، فإن القيد الأخير يتم اجراؤه على النحو التالى :

من مذكورين

ح/ علاوة اصدار - أسهم ممتازة ٨٪ غير مجمعه	٤٠٠٠
ح/ احتياطي (أو أرباح محجوزة)	٢٠٠٠
الى ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ٨٪ فسيير	٦٠٠٠

مجمعه

اثبات تحميل حساب علاوة الاصدار بعلاوة رد
الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعه الارباح ففى
حدود ٢ جنيه للسهم وتحميل باقى علاوة الرد
للاحتياطي .

أما اذا كانت الاسهم الممتازة ٨٪ غير مجمعه الأرباح فى هذا المثال قد سبق اصدارها بقيمتها الاسمية ، أى أن سعر اصدارها كان مساوياً للقيمة الاسمية فان علاوة الرد وقدرها ٦٠٠٠ جنيه يتم تحميلها بالكامل للاحتياطي (أو الأرباح

المحجوزة) ، وذلك بجعل حساب الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) مدینسا ،
وجعل حساب علاوة رد - اسهم ممتازة ٨٪ غیر مجمعه دائنا .

مثال (٢) :

قررت احدى الشركات المساهمة فی بداية السنة رد قيمة ١٠٠٠ اسهم ممتاز ١١٪ مجمعة
الأرباح بسعر رد ١٦ جنيه ، وتبلغ القيمة الاسمية للسهم ١٤ جنيه ، ولقد سبق
اصدار هذه الاسهم بعلاوة اصدار قدرها جنيه واحد . وبافتراض أن مجلس الادارة
لم يعلن أى كوبونات عن الثلاث سنوات السابقة ، وبافتراض أن جميع مالکی الأسهم
الممتازة قاموا باسترداد المستحق لهم ، يتم اجراء القيود التالية :

من مذكورین

١٤٠٠٠ ح/ رأس مال الأسهم - أسهم ممتازة ١١٪ .

مجمعه

٢٠٠٠ ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه

٤٦٢٠ ح/ كوبونات اسهم ممتازة ١١٪ مجمعه

٢٠٦٢٠ الى ح/ حملة الاسهم الممتازة ١١٪ مجمعه

اثبات قرار استدعاء ١٠٠٠ سهم ممتاز ١١٪

مجمع الأرباح بقيمة اسمية ١٤ جنيه ، ورد قيمتها

بسرررد ١٦ جنيه مع الكوبون غیر المعلن عن

الثلاث سنوات السابقة .

(الكوبونات غیر المعلنه = ١٤٠٠٠ × ١١٪ × ٣)

= ٤٦٢٠ جنيه)

٢٠٦٢٠	من ح/ حملة الاسهم الممتازة ١١% مجمعه
٢٠٦٢٠	الى ح/ البنك
	اثبات رد قيمة ١٠٠٠ سهم ممتاز ١١% مجمع
	الأرباح بسعر رد ١٦ جنيه مع الكوبون غسير
	المعلن عن السنوات الثلاث السابقة
<hr/>	
	من مذكورين
١٠٠٠	ح/ علاوة اصدار - اسهم ممتازة ١١% مجمعه
٥٦٢٠	ح/ احتياطي (أو ارباح محجوزة)
	الى مذكورين
٢٠٠٠	ح/ علاوة رد - أسهم ممتازة ١١% مجمعه
٤٦٢٠	ح/ كوبونات اسهم ممتازة ١١% مجمعه
	اثبات تخيل حساب علاوة الاصدار بعلاوة رد
	الاسهم الممتازة ١١% مجمعة الأرباح في حدود
	جنيه واحد للسهم وتحميل باقى علاوة السرد
	والكوبونات غير المعلنه عن الثلاث سنوات
	السابقة للاحتياطي

مثال (٣) :

قررت احدى الشركات المساهمة رد قيمة ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩% غير مجمعة
الارباح بسعر رد ١٢ جنيه ٠ ولقد سبق اصدار هذه الاسهم بسعر اصدار ١١
جنيه ، علما بان القيمة المحددة للسهم ٩ جنيه ٠ ولقد قام جميع مالكي الاسهم

التي تقرر رد قيمتها باستلام مستحقاتهم • ويتم في هذه الحالة اجراء القيسود
التالية :

من مذكورين	
ح/ رأس مال الاسهم - اسهم ممتازة ٩٪ غير	٢٧٠٠٠
مجمعه •	
ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ٩٪ غير مجمعه	٩٠٠٠
الى ح/ حطة الاسهم الممتازة ٩٪ غير مجمعه	٣٦٠٠٠
اثبات قرار استدعاء ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ غير	
مجمعه الأرباح ذات قيمة محددة ٩ جنيهه،	
ورد قيمتها بسعر رد ١٢ جنيه •	
<hr/>	
من ح/ حطة الاسهم الممتازة ٩٪ غير مجمعه	٣٦٠٠٠
الى ح/ البنك	٣٦٠٠٠
اثبات رد قيمة ٣٠٠٠ سهم ممتاز ٩٪ غير مجمع	
الأرباح بسعر رد ١٢ جنيه •	
<hr/>	

من مذكورين

٦٠٠٠ ح/ رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (اسهم

ممتازة ٩% غير مجمعه)

٣٠٠٠ ح/ أرباح محجوزة (أو احتياطي)

٩٠٠٠ الى ح/ علاوة رد - اسهم ممتازة ٩% غير

مجمعه .

اثبات تحميل حساب رأس المال المدفوع - مبالغ

اضافية بعلاوة رد الاسهم الممتازة ٩% غيرمجمعه

الأرباح في حدود ٢ جنيه للسهم وتحميل

باقي علاوة الرد لحساب الأرباح المحجوزة

وغنى عن القول أنه لو كانت علاوة الرد للسهم تعادل أو تقل عن الفرق بين سعر الاصدار وبين القيمة المحددة للسهم لقنا بتحميل علاوة الرد بالكامل لحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية . كما تجدر الإشارة الى أنه لو كانت الاسهم الممتازة مجمعة الأرباح فان أى كوبونات غير معلنه يتم تحميلها لحساب الأرباح المحجوزة على النحو الذى اتبعناه فى حالة مثال رقم (٢) من هذا البند .

٨- د - اقتناء الشركة لأسهم رأسمالها وطرق التصرف فيها :

سبق الإشارة الى أن الشركة قد تصبح مالكة لبعض أسهم رأسمالها وذلك فى حالة قيام الشركة بشراء هذه الاسهم من السوق أو نتيجة بيع احد أو بعض أو كل المساهمين للشركة ببعض أسهم رأسمالها (أى عن طريق الهبة) . وتقوم الشركة عادة بالتصرف فى اسهم رأسمالها التى تملكها بأية طريقة (الشراء مسن

السوق او الهبة) بأحد وسيلتين : الالفاء أو اعادة البيع . فالقوانين فى معظم الحالات لاتسمح للشركة بالاحتفاظ بأسهم رأسمالها (لأن هذا يعتبر تخفيض لرأس المال) دون اتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة التى سنتها القوانين لحماية ذوى المصالح فى الشركة . ولقد سبق الاشارة الى ان القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى مصر يلزم الشركة باعادة بيع اسهم رأسمالها التى حصلت عليها بأى طريقة فى مدة أقصاها سنة من تاريخ حصولها عليها ، وان كان يجيز للشركة الفاء هذه الاسهم بشرط اتباع الاجراءات المقررة لتخفيض رأس المال . ومن الجدير بالذكر أن القانون ١٥٩ لسنة ٨١ يجيز للشركة شراء بعض اسهم رأسمالها لتوزيعها على العاملين بها كجزء من نصيبهم فى الأرباح . وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن القانون لايسمح للشركة باقتناء أسهم خزينة (أسهم رأسمال الشركة المقتناه) اذا ماأدى هذا الى انتقاص حقوق الملكية الى حد يقل عن رأس المال القانونى (القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها لأسهم رأسمالها) ومن ثم فليس من المسموح به اقتناء هذه الاسهم الا اذا كانت قيمتها أقل من أو فى حدود الأرباح المحجوزة . وحتى فى هذه الحالة فان القانون يفرض قيودا على الأرباح المحجوزة ، حيث لاتكون هذه الأرباح قابلة للتوزيع فى شكل كوبونات وذلك فى حدود المبلغ المدفوع فى سبيل اقتناء اسهم الخزينة .

فاذا قامت الشركة بالفاء أسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء او الهبة ، فان هذا ينطوى على تخفيض لرأسمالها ، ومن ثم يستلزم الأمر اتخاذ الاجراءات التى تقضى بها القوانين فى الدولة موطن الشركة فى مثل هذه الحالة . وغنى عن القول ان قيام الشركة بالفاء اسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء من السوق يؤدى الى تخفيض حقوق الملكية بقيمة الاسهم الملقاة .

الا أن قيام الشركة بالغاء أسهم رأسمالها التي حصلت عليها عن طريق الهبة لا يؤدي الى تخفيض حقوق الملكية في مجموعها ، بل انه يؤدي الى زيادة حقوق الملكية بالنسبة لكل من مالكي الاسهم الباقية .

أما اذا قامت الشركة باعادة بيع أسهم رأسمالها (أو قامت بتوزيعها على المعاملين بها) التي حصلت عليها عن طريق الشراء من السوق فان رأس مال الشركة لا يتأثر ، حيث لا يختلف الأمر في هذه الحالة عن حالة تداول أسهم الشركة في السوق بين المستثمرين وبعضهم البعض . الا أن عملية اعادة بيع الأسهم في هذه الحالة قد تسفر عن تحقيق أرباح أو خسائر ، مما يؤدي الى زيادة أو نقص حقوق الملكية بمقدار تلك الأرباح أو الخسائر . ومع أن رأسمال الشركة لا يتأثر أيضا اذا ما قامت الشركة باعادة بيع أسهم رأسمالها التي حصلت عليها عن طريق الهبة ، فان هذا الاجراء يؤدي الى زيادة حقوق الملكية بقيمة هذه الأسهم فضلا عن تأثر حقوق الملكية بالفرق بين سعر اعادة بيع الاسهم وبين قيمة هذه الاسهم .

هذا ويتم اثبات قيمة اسهم رأس المال التي تحصل عليها الشركة عن طريق الشراء أو الهبة في حساب يطلق عليه حساب أسهم رأس المال بالخزينة ، وذلك الى أن يتم التصرف فيها بالالغاء أو باعادة البيع . (١) ونوضح فيما يلي المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركة لاسهم رأسمالها والتصرف فيها في حالتى الشراء من السوق والهبة .

(١) تستند معالجتنا لحالة شراء الشركة لأسهمها الى طريقة يطلق عليها طريقة التكلفة Cost Method ، حيث تعتبر أن شراء أسهم رأس المال يؤدي لخلق بند من بنود رأس المال الى أن يتم التصرف فيه فيما بعد . وهناك طريقة أخرى يطلق عليها طريقة القيمة الاسمية أو المحدودة Par or Stated Value Method حيث يعتبر شراء أسهم رأس المال تخفيض مباشر لرأس مال الأسهم .

٨- د - ١ - المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركة لأسهمها عن طريق الشراء:
قد تقوم الشركة - كما سبق وأشرنا - بشراء أسهمها من السوق بغرض الغائها
أو إعادة بيعها أو توزيعها على العاملين بها كجزء من حصتهم في الأرباح . ويتم
تسجيل واقعة الشراء بجعل حساب أسهم رأس المال بالخزينة لدينا وجعل حساب
البنك دائنا بثمن شراء الأسهم .

فإذا قامت الشركة بإعادة بيع أسهمها التي حصلت عليها عن طريق الشراء
من السوق، فإن هذه العملية قد تسفر عن تحقيق ربح أو خسارة تتمثل في الفرق
بين ثمن إعادة البيع و ثمن الشراء . وإذا سفرت عملية إعادة بيع الأسهم عن تحقيق
أرباح ، فيتم تعليلها إلى حساب يطلق عليه حساب رأس المال المدفوع - أرباح
إعادة بيع أسهم رأس المال . أما إذا أسفرت عملية إعادة بيع أسهم رأس المال عن
تحقيق خسائر فيتم تحميلها لحساب يطلق عليه حساب رأس المال - خسائر إعادة
بيع أسهم رأس المال . ويتم إجراء مقاصة بين الخسائر المحققة من إعادة بيع أسهم
رأس المال وبين الأرباح المحققة من عملية إعادة بيع أسهم أخرى (ان وجدت)
وذلك بجعل حساب رأس المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال لدينا
وجعل حساب رأس المال المدفوع - خسائر إعادة بيع أسهم رأس المال دائنا ، في
حدود ما يسمح به رصيد الحساب الأول . وإذا لم يكن هناك رصيد لحساب رأس
المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال (أو كان الرصيد أقل من قيمة
الخسائر المحققة) فيجعل حساب الاحتياطي أو حساب الأرباح المحجوزة لدينا
بقية الخسائر المحققة (أو بالفرق) مقابل جعل حساب رأس المال - خسائر إعادة

بيع أسهم رأس المال دائئا • وللتوضيح دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٢٠٠ سهم عادى من أسهم رأس مالها بسعر ١٢ جنيه للسهم ، وقامت بعد ثلاثة أشهر بإعادة بيع هذه الأسهم بسعر ١٤ جنيه للسهم • ويتم اثبات هذه العمليات بأجرا القيود التالية :

٢٤٠٠	من ح/ أسهم رأس المال بالخرزينة
٢٤٠٠	الى ح/ البنك
اثبات شراء ٢٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ١٢ جنيه للسهم •	
<hr/>	
٢٨٠٠	من ح/ البنك
الى مذكورين	
٢٤٠٠	ح/ أسهم رأس المال بالخرزينة
٤٠٠	ح/ رأس المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال
اثبات إعادة بيع ٢٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخرزينة بسعر ١٤ جنيه للسهم	
<hr/>	

ويلاحظ أن رأس مال الأسهم لم يتأثر بعطية شراء وإعادة بيع أسهم رأس المال ، إلا أن حقوق الملكية قد زادت بقيمة الأرباح المحققة • وتجدر الإشارة هنا الى أنه اذا لم تكن أسهم رأس المال بالخرزينة قد تم إعادة بيعها ففى تاريخ اعداد المزانة العمومية ، فان رصيد حساب أسهم رأس المال بالخرزينة يظهر

طروحا من مجموع حقوق الملكية في جانب الخصوم من الميزانية العمومية . (١)

والآن دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٥٠٠ سهم عادي من أسهم رأس مالها بسعر ١٥ جنيه للسهم ، وقامت بعد شهرين بإعادة بيع ٢٠٠ سهم من هذه الأسهم بسعر ١٦ جنيه للسهم . ولنفترض أيضا أن الشركة قامت بعد ثلاثة أشهر ببيع باقى هذه الأسهم بسعر ١٤ ر ٥ جنيه للسهم . فيتم اثبات هذه العمليات على النحو التالي :

٧٥٠٠	من ح/ أسهم رأس المال بالخزينة
٧٥٠٠	الى ح/ البنك
اثبات شراء ٥٠٠ سهم عادي من أسهم رأس المال بسعر ١٥ جنيه للسهم .	
<hr/>	
٣٢٠٠	من ح/ البنك
	الى مذكورين
٣٠٠٠	ح/ أسهم رأس المال بالخزينة
٢٠٠	ح/ رأس المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال
اثبات إعادة بيع ٢٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخزينة بسعر ١٦ جنيه للسهم .	
<hr/>	

(١) تتفق هذه المعالجة مع وجهة نظر لجنة المبادئ المحاسبية بالمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين ، انظر :
APB Opinion No.6 ,
"Status of Accounting Research Bulletins",
AICPA (New York: 1965) , P. 40.

من مذكورين	
ح/ البنك	٤٣٥٠
ح/ رأس المال - خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال	١٥٠
الى ح/ أسهم رأس المال بالخرينة	٤٥٠٠
اثبات اعادة بيع ٣٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخرينة بسعر ١٤ر ١ جنيه للسهم	
<hr/>	
من ح/ رأس المال المدفوع - أرباح اعادة بيع أسهم رأس المال	١٥٠
الى ح/ رأس المال - خسائر اعادة بيع أسهم رأس المال	١٥٠
اثبات اجراء مقاصة بين أرباح وخسائر عطيات اعادة بيع أسهم رأس المال	
<hr/>	

ويلاحظ أننا قمنا باقوال رصيد حساب رأس المال - خسائر اعادة بيع أسهم
رأس المال بالكامل في حساب رأس المال المدفوع - أرباح اعادة بيع أسهم رأس
المال ، حيث أن رصيد الحساب الأول (١٥٠ جنيه) يقل عن رصيد الحساب الثانى
(٢٠٠ جنيه) . وإذا افترضنا فى المثال السابق أن عملية اعادة بيع باقى أسهم
رأس المال بالخرينة قد تمت بسعر ١٤ جنيه مثلا ، فإن اجراء القيد الثالث سيسفر
عن جعل حساب رأس المال - خسائر بيع أسهم رأس المال مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه .
وفى ظل هذا الافتراض يصبح القيد الرابع كما يلى :

من مذكورين

ح/ رأس المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال	٢٠٠
ح/ الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة)	١٠٠
الى ح/ رأس المال - خسائر إعادة بيع أسهم رأس المال	٣٠٠
اثبات اجراء مقاصة بين أرباح وخسائر عمليات إعادة بيع أسهم رأس المال وتحميل باقى الخسائر للاحتياطي (أو للأرباح المحجوزة)	

وغنى عن القول أنه لو كان قد تم إعادة بيع جميع أسهم رأس المال بالخزينة (٥٠٠ سهم) بسعر أقل من سعر الشراء (١٤٥ جنيه مثلاً) ، فإن اجراء القيد الخاص بعملية إعادة البيع كان سيسفر عن جعل حساب رأس المال - خسائر إعادة بيع أسهم رأس المال لدينا بمبلغ ٢٥٠ جنيه . وفى مثل هذه الحالة (حيث لا يوجد حساب لرأس المال المدفوع - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال) ، فإن الخسارة تحمل بالكامل للاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) ، ومن ثم يجعل حساب الاحتياطي (أو الأرباح المحجوزة) لدينا بمبلغ ٢٥٠ جنيه مقابل جعل حساب رأس المال - خسائر إعادة بيع أسهم رأس المال دائناً بنفس المبلغ .

وكما سبق وقد منا فان الشركة المساهمة فى مصر قد تقوم بشراء أسهم رأسمالها بفرض توزيعها على العاملين بها كجزء من حصصهم فى الأرباح . (١)

(١) تجدر الإشارة الى أن هذه التوزيعات تعتبر بمثابة توزيعات نقدية ومن ثم فان ثمن شراء الأسهم الموزعة على كل من العاملين تخضع للضريبة على المرتبات .

ولتوضيح المعالجة المحاسبية في هذه الحالة دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٣٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ٨ جنيه للسهم، وأن الشركة قامت بتوزيع هذه الأسهم على العاملين بها كجزء من حصتهم فى الأرباح وذلك بواقع سهم واحد لكل من العاملين ، ويتم اثبات هذه العمليات على النحو التالى :

من ح/ أسهم رأس المال بالخبزينة	٢٤٠٠٠
الى ح/ البنك	٢٤٠٠٠
اثبات شراء ٣٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ٨ جنيه للسهم	
من ح/ حصة العاملين فى الأرباح	٢٤٠٠٠
الى ح/ أسهم رأس المال بالخبزينة	٢٤٠٠٠
اثبات توزيع جزء من حصة العاملين فى الأرباح على شكل أسهم من أسهم رأسمال الشركة	

ويلاحظ أن حساب حصة العاملين فى الأرباح يظهر فى الدفاتر عند اجراء القيد الخاص باثبات قرار الجمعية العامة بالموافقة على توزيع الأرباح وفقا لاقتراح مجلس الادارة ، وتجدر الاشارة الى أن المعالجة المحاسبية فى الحالات السابقة لا تختلف اذا ما كانت أسهم رأسمال الشركة بدون قيمة اسمية وذات قيمة محددة أو بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة ،

هذا وقد تعتمد الشركة المساهمة كما سبق وقد منا الى الغاء أسهم رأسمالها التى حصلت عليها عن طريق الشراء ، ويتم فى هذه الحالة تخفيض رأس مال

الأسهم بالقيمة الاسمية (أو بالقيمة المحددة أو بالقيمة المكتتب بها) عن الأسهم المطفأة، في مقابل ائصال حساب أسهم رأس المال بالخزينة. وإذا كانت الأسهم المطفأة قد أصدرت من قبل بعلاوة اصدار (أو كان سعر الاصدار أكبر من القيمة المحددة)، فإن حساب علاوة الاصدار (أو حساب رأس المال المدفوع مبالغ اضافية) يتم تخفيضه أيضا بما يخص الأسهم المطفأة. هذا وإذا أسفرت عملية الغاء الأسهم عن تحقيق أرباح أو خسائر، فيتم تعلية الأرباح لحساب رأس المال - أرباح الغاءات أسهم، ويتم تحميل الخسائر لحساب رأس المال - خسائر الغاءات أسهم. ويتم ائصال حساب رأس المال - خسائر الغاءات أسهم في حساب رأس المال - أرباح الغاءات أسهم، وإذا لم يوجد الحساب الأخير (أو لم يكن رصيده لذلك) يقلل الحساب (أو الفرق) في حساب رأس المال - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال، وإذا لم يوجد الحساب الأخير (أو لم يكن رصيده لذلك) يقلل الحساب (أو باقى الخسائر) في حساب الأرباح المحجوزة أو الاحتياطي.

وللتوضيح دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة قامت بشراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها بسعر ٩ جنيه للسهم، وقامت الشركة بعد ائصال الاجراءات القانونية اللازمة بالغاء هذه الأسهم. ولنفترض أيضا أن أسهم رأسمال الشركة كان قد سبق اصدارها بقيمة اسمية ٧ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه. فيتم في هذه الحالة اجراء القيود التالية:

من حـ/ أسهم رأس المال بالخبزينة	١٨٠٠٠
الى حـ/ البنك	١٨٠٠٠
اثبات شراء ٢٠٠٠ سهم عادى من أسهم رأس المال بسعر ٩ جنيه للسهم .	
<hr/>	
من مذكورين	
حـ/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية	١٤٠٠٠ .
حـ/ علاوة اصدار - أسهم عادية	٤٠٠٠
الى حـ/ أسهم رأس المال بالخبزينة	١٨٠٠٠
اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ ٠٠٠٠ . بالغاء ٢٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٧ جنيه وعلاوة اصدار ٢ جنيه .	
<hr/>	

وانذا افترضنا أن سعر شراء الأسهم فى المثال السابق كان ٨ جنيه للسهم،
فيلاحظ أن القيد الأول سيظل كما هو مع اختلاف المبلغ (يصبح ١٦٠٠٠ جنيه)، أما القيد
الثانى فيتم اجراؤه بجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بمبلغ ١٤٠٠٠ جنيه)
وحساب علاوة اصدار (بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه) مدينًا ، مقابل جعل كل من حساب
أسهم رأس المال بالخبزينة (بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه) وحساب رأس المال - أرباح
الغاء أسهم (بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه) دائنًا .

أما اذا افترضنا أن سعر شراء الأسهم فى المثال السابق كان ١٠ جنيه ،
فيلاحظ أن القيد الأول سيظل أيضا كما هو مع اختلاف المبلغ (يصبح ٢٠٠٠٠ جنيه)
أما القيد الثانى فيتم اجراؤه بجعل كل من حساب رأس مال الأسهم (بمبلغ

١٤٠٠٠ جنيه) وحساب علاوة الاصدار (بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه) وحساب رأس المال -
خسائر الفوائد أسهم (بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه) مدينا ، مقابل جعل حساب أسهم
رأس المال بالخرينة (بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه) دائنا . وبافتراض وجود رصيد بحساب
رأس المال - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال بمبلغ ٥٠٠ جنيه ، فيتم اقبال
حساب رأس المال - خسائر الفوائد أسهم بجعله دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه مقابل
جعل كل من حساب رأس المال - أرباح إعادة بيع أسهم رأس المال (بمبلغ
٥٠٠ جنيه) وحساب الاحتياطي أو الأرباح المحجوزة (بمبلغ ١٥٠٠ جنيه) مدينا .
ومن الجدير بالذكر أنه لو كانت الأسهم التي قامت الشركة بشرائها تم
الفائها في المثال السابق (والافتراضات التالية له) أسهم بدون قيمة اسمية
وذات قيمة محددة ، فإن المعالجة المحاسبية لن تختلف الا من حيث تخفيض رأس
مال الأسهم بالقيمة المحددة (بدلا من القيمة الاسمية) للأسهم الطفلة ، واستبدال
حساب علاوة الاصدار بحساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية (بما يخص الأسهم
الطفلة) . أما اذا كانت الاسهم بدون قيمة اسمية وبدون قيمة محددة فإن الأمر
أيضا لن يختلف الا من حيث تخفيض رأس مال الأسهم بالقيمة المكتتب بها (بدلا من
القيمة الاسمية) ، طبعا مع عدم وجود حساب لعلاوة الاصدار أو رأس المال المدفوع -
مبالغ اضافية .

٨ - د - ٢ - المعالجة المحاسبية لاقتناء الشركة لأسهمها عن طريق الهبة :

قد تمتلك الشركة بعض أسهم رأس مالها نتيجة حصولها على هذه الأسهم من
أحد أو بعض أو كل المساهمين بلا مقابل - أي على سبيل الهبة . ويتم تسجيل
واقعة تلك الشركة لأسهمها في هذه الحالة بجعل حساب أسهم رأس المال

بالخزينة (هبة) مدينا وجعل حساب رأس المال - هبات دائنا ، وذلك بالقيمة الاسمية أو بالقيمة المحددة أو بالقيمة المكتتب بها (حسب نوع الأسهم) . وقد تقوم الشركة في هذه الحالة باعادة بيع الأسهم التي حصلت عليها عن طريق الهبة أو تقوم بالفائها . وسنوضح فيما يلي المعالجة المحاسبية في كل من الحالتين .

وللتوضيح دعنا نفترض أن إحدى الشركات المساهمة قد حصلت من أحد المساهمين على ١٠٠ سهم عادى من أسهم رأسمالها على سبيل الهبة . ولنفترض أيضا أن القيمة الاسمية للسهم تبلغ ١٠ جنيه ، وأن الشركة قامت ببيع هذه الأسهم بعد شهر بسعر السهم ١١ جنيه ، ويتم في هذه الحالة اجرا القيود التالية :

١٠٠٠	من ح/ أسهم رأس المال بالخزينة (هبة)
١٠٠٠	الى ح/ رأس المال - هبات
	اثبات حصول الشركة على ١٠٠ سهم من أسهم رأس المال ،
	قيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ، وذلك على سبيل الهبة .
١١٠٠	من ح/ البنك

الى مذكورين

١٠٠٠	ح/ أسهم رأس المال بالخزينة (هبة)
١٠٠	ح/ رأس المال - هبات

اثبات اعادة بيع ١٠٠ سهم من أسهم رأس المال بالخزينة والتي حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة وذلك بسعر ١١ جنيه للسهم .

ويلاحظ هنا أن حقوق الملكية قد زادت في مجموعها بالقيمة الاسمية لأسهم

رأس المال التي حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة ، كما زادت حقوق الملكية في مجموعها نتيجة إعادة بيع هذه الأسهم بما يزيد عن القيمة الاسمية . أى أن حقوق الملكية زادت في مجموعها برصيد حساب رأس المال - هبات (١١٠٠ جنيه) .

وتجدر الإشارة هنا الى أن بعض المحاسبين يرى أن يتم تسجيل حصول الشركة على أسهم رأسمالها على سبيل الهبة بصورة بيانية في دفاتر الشركة ، وعندما يتم بيع هذه الأسهم يجعل حساب النقدية لدينا ويجعل حساب رأس المال - هبات دائنا بثمان بيع الأسهم (١١٠٠ جنيه في المثال السابق) . الا أننا نرى أن الطريقة التي اتبعناها تعتبر أكثر ملائمة على أساس أن حصول الشركة على أسهم رأسمالها على سبيل الهبة (وان كان بلا مقابل) هي معاملة تمت بين الشركة وبين مساهميها ومن ثم يجب تسجيلها بقيد في الدفاتر ، فضلا عن أن اجرا هذا القيد يمكن من الإفصاح بصورة ملائمة عن حقيقة تلك الشركة لأسهم رأسمالها (وذلك في الفترة قبل اتخاذ قرار بطريقة التصرف في هذه الأسهم بالبيع أو الالغاء) .

والآن دعنا نفترض أن الشركة قررت في المثال السابق الغاء الأسهم التي حصلت عليها وقامت باتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لذلك . ويتم في هذه الحالة استبدال القيد الثانى بالقيد التالى :

١٠٠٠	من ح/ رأس مال الأسهم - أسهم عادية
١٠٠٠	الى ح/ أسهم رأس المال بالخرينة (هبة)
٠٠٠٠	اثبات قرار الجمعية العامة غير العادية بتاريخ
	بالغاء ١٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم ،
	والتي حصلت عليها الشركة على سبيل الهبة .

ويلاحظ في هذه الحالة أنه لم يترتب على الغاء الشركة لأسهمها نقص حقوق الملكية في مجموعها حيث ظل مجموع حقوق الملكية كما هو ، وكل ما في الأمر أن النقص في رأس مال الأسهم قد تم تعويضة برصيد حساب رأس المال المدفوع - هبات . كما يلاحظ أن نصيب السهم من حقوق الملكية قد زاد ، حيث أن حقوق الملكية في مجموعها لم تتغير في الوقت الذي نقص فيه عدد أسهم رأس المال .

وتجدر الإشارة الى أنه من غير المحتمل أن تقوم الشركة ببيع أسهمها التي تملكها من طريق الهبة بأقل من قيمتها الاسمية (أو المحددة أو المكتتب بها) ،

ان تجد الشركة في مثل هذه الحالة أنه من الأفضل الغاء هذه الأسهم أو الانتظار (اذا كانت القوانين في الدولة موطن الشركة تسمح بذلك) حتى ترفع القيمة السوقية للسهم الى ما يعادل (أو يزيد عن) القيمة الاسمية أو القيمة المحددة أو القيمة المكتتب بها للسهم .

٨ - ه - الغاء حصص التأسيس :

بالرغم من أن حصص التأسيس لا تعتبر من مكونات حقوق الملكية (وان كان يتم الافصاح عنها بصورة بيانية في الجزء الخاص بحقوق الملكية في الميزانية العمومية) فلقد رأينا أن نتعرض للمعالجة المحاسبية لالغاء هذه الحصص في هذا الجزء ، نظرا لأنها تخول مالكيها حق مشاركة المساهمين في الأرباح بنصيب معين (لا يزيد طبقا للتشريع المصري عن ١٠٪ من الأرباح الصافية بعد حجز الاحتياطي القانوني ووفقا ٥٪ على الأقل بصفة ربح لرأس المال) . هذا ويجيز القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ في مصر الغاء حصص التأسيس أو حصص الأرباح بقرار من الجمعية العامة للشركة في مقابل تعويض عادل (تحدده اللجنة التي تقوم الجهة الادارية المختصة بتشكيلها لتقدير الحصص العينية التي تدخل في تكوين رأس المال أو زيادته) ، وذلك بعد مضي ثلث مدة الشركة أو عشر سنوات مالية على الأكثر من تاريخ انشائها

• تلك الحصص ، مالم ينص نظام الشركة على مدة أقصر أو فى أى وقت بعد ذلك .
• ومرد تخويل القانون حق الفاء حصص التأسيس هو أن هذه الحصص تستوجب جانبها
غير صغير من أرباح الشركة مما ينتقص من حقوق المساهمين فى الربح .

ولما كان الفاء حصص التأسيس يقتضى تعويض أصحابها ، فإن هذا الالفاء
يترتب عليه نقص أصول الشركة . وعليه فإن الفاء حصص التأسيس لابد وأن يتم عن
طريق الاستقطاع من أرباح العام أو تخفيض الاحتياطى (أو كليهما) بمقدار
التعويض . ولتوضيح المعالجة المحاسبية لعطية الفاء حصص التأسيس ، دعنا نفترض
أن الجمعية العامة لحدى الشركات المساهمة قررت الفاء حصص التأسيس وأن اللجنة
المشكلة لهذا الغرض من قبل الجهة الادارية المختصة قدرت تعويضا لأصحاب هذه
الحصص قدره ٢٢٠٠٠ جنيه . ولقد تقرر تخصيص مبلغ ٨٠٠٠ جنيه من أرباح العام
لدفع التعويض وتحمل الباقي لحساب الاحتياطى . ولقد قام أصحاب الحصص
باستلام التعويضات المستحقة لهم . ويتم اثبات ما سبق على النحو التالى :

٨٠٠٠	من ح/ توزيع الأرباح
٨٠٠٠	الى ح/ حملة حصص التأسيس
اثبات تجنيب ٨٠٠٠ جنيه من أرباح العام لتعويض حملة حصص التأسيس عن الفاء حصصهم .	
١٤٠٠٠	من ح/ الاحتياطى
١٤٠٠٠	الى ح/ حملة حصص التأسيس
اثبات تخفيض الاحتياطى بباقي قيمة التعويض المستحق لحملة حصص التأسيس عن الفاء حصصهم .	
٢٢٠٠٠	من ح/ حملة حصص التأسيس
٢٢٠٠٠	الى ح/ البنك
اثبات سداد التعويضات لحملة حصص التأسيس	

تمارين

تمرين الأول :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كرسمال لها ١٠٠ر٠٠٠ سهم
أدى بسعر إصدار ٢٥ جنيه . وذلك في ١ / ٨ / ١٩٨١ . ولقد ساهم المؤسسون
بـ ٣٠٪ من أسهم رأس المال وتم سداد كامل قيمتها على النحو التالي :

- ٠ - ٢٠ر٠٠٠ سهم سددت قيمتها نقداً ببنك الاكتتاب
- ٠ - ١٠ر٠٠٠ سهم خصصت لمؤسسين قدموا للشركة الأصول الآتية :
١٥٠ر٠٠٠ جنيه مبانى ، ٦٠ر٠٠٠ جنيه آلات ، ٤٠ر٠٠٠ جنيه بضاعة .
- ٠ أما باقى الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام بالشروط الآتية :
 - ٠ - قسط اكتتاب ١٠ جنيه يسدد اعتباراً من ٣١ / ٧ / ١٩٨١ .
 - ٠ - قسط تخصيص ٥ جنيه يسدد اعتباراً من أول سبتمبر وحتى ٣٠ سبتمبر .
 - ٠ - قسط أخير الباقي يسدد اعتباراً من أول ديسمبر وحتى نهاية العام .

وقد أقل باب الاكتتاب فى ١٥ أغسطس ١٩٨١ حيث تم تغطية الأسهم المطروحة
بالكامل .

فإذا علمت أن شهادات الأسهم لا تصدر إلا بعد سداد قيمة السهم بالكامل
وأن المكتتبين سددوا الأقساط فى مواعيدها ، فالمطلوب :

أولاً : اثبات قيود اليومية اللازمة لاثبات تكوين الشركة بفرض أن القيمة الاسمية
للسهم ٢٥ جنيه .

ثانياً : اثبات قيود اليومية اللازمة بفرض أن الاسهم بدون قيمة اسمية وأن القيمة التى
حددت لها ٢٠ جنيه للسهم .

ثالثاً: اثبات قيود اليومية اللازمة بفرض أن الأسهم بدون قيمة اسمية ولم يحدد لها قيمة محددة .

التمرين الثانى :

فى أول نوفمبر ١٩٨١ رخص لجماعة المؤسسين فى احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس باصدار ١٥٠.٠٠٠ سهم عادى كرأس مال لهذه الشركة ، بقيمة اسمية للسهم ١٠ جنيه وعلاوة اصدار بواقع ٢٠٪ من القيمة الاسمية . ولقد ساهم المؤسسون فى ثلث أسهم رأس المال وقاموا بالوفاء بمساهماتهم على النحو التالى :

- سددوا قيمة اصدار ١٠.٠٠٠ سهم نقداً فى بنك مصرف "اسكندرية" .
 - قدم المؤسسين سداداً لباقي مساهمتهم فى رأس المال أصول وخصوم شركة التضامن المملوكة لـ أ ، ب ، والتى ظهرت ميزانيتها على النحو التالى :
- الميزانية العمومية لشركة التضامن أ ، ب
فى ١ / ١١ / ١٩٨١

رأس مال الشركة :	آلات	٢٢٠.٠٠٠
الشريك أ	أثاث	٥٠.٠٠٠
الشريك ب	بضاعة	٢٨٠.٠٠٠
جارى الشريك أ	مدينون	٥٢.٠٠٠
دائنون	أوراق قبض	٨.٠٠٠
أوراق دفع	م تأسيس	٥.٠٠٠
مصاريف مستحقة	نقدية بالبنك	٣٥.٠٠٠
<u>٧٠٠.٠٠٠</u>		<u>٧٠٠.٠٠٠</u>

ولقد قدم الشركاء فى شركة التضامن كافة أصول الشركة والتزاماتها للشركة المساهمة فيما عدا المصاريف المستحقة وأوراق القبض . مع عادة تقدير بعض الأصول كالآتى :
آلات ٢٥٠.٠٠٠ ر. جنيه ، بضاعة ٢٤٠.٠٠٠ ر. جنيه ، ديون جيدة ٥٠.٠٠٠ ر. جنيه . على أن يقوم الشركاء بسحب أو ايداع الفرق نقدا ببنك الاكتتاب .
وقبما عدا مساهمة المؤسسين فقد طرحت باقى الأسهم للاكتتاب العام بالشروط الآتية :

— قسط اكتتاب : ٥٠ ٪ من القيمة الاسمية فضلا عن كل علاوة الاصدار ويسدد فى ٣٠ / ١١ / ١٩٨١

— قسط تخصيص : ٣٠ ٪ من القيمة الاسمية ويسدد من ١ / ١٢ الى ١٥ / ١٢

— قسط أخير : باقى قيمة الاصدار ويسدد من ٢٠ / ١٢ الى ٣١ / ١٢

وفى ٢٥ / ١١ تم اقبال باب الاكتتاب حيث غطى الاصدار بالكامل .
فاذا علمت أن كافة المكتتبين قاموا بسداد الاقساط فى التواريخ المحددة لذلك ، وأن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص فالمطلوب :

- (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الأسهم .
- (٢) اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة المساهمة بعد تمام تحصيل قيمة الأسهم .

التمهين الثالث :

أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كراسمال لها ١٢٠.٠٠٠ ر. جنيه
سهم عادى بسعر اصدار ١٠ جنيه يعادل قيمتها الاسمية ، وقد ساهم المؤسسون فى ٢٠.٠٠٠ ر. جنيه وقاموا بسداد كامل قيمة اصدارها فى أول سبتمبر سنة ١٩٨١ .

أما باقى الاسهم فقد طرحت للاكتتاب العام للجمهور بالشروط الآتية :

- قسط اكتتاب ٥ جنيه تسدد حتى ٣٠ سبتمبر
 - قسط تخصيص ٢ جنيه تسدد من أول نوفمبر وحتى ٣٠ نوفمبر
 - قسط أخير الباقي ويسدد من أول ديسمبر وحتى نهاية العام
- وقد أقل باب الاكتتاب فى ٢٠ سبتمبر حيث غطت طلبات الاكتتاب ٣٠٠٠٠ سهم
- فاذا علمت أن الاسهم المطروحة للاكتتاب العام خصصت كالآتى :
- بالنسبة لصغار المكتتبين تم تخصيص ٣٠٠٠٠ سهم لهم تعادل ما طلبوا
- الاكتتاب فيه .

- خصصت باقى الاسهم لباقى المكتتبين بالتناسب .
- المطلوب : : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات العمليات السابقة وتصوير الحسابات اللازمة ، علما بأن شهادات الاسهم تصدر عند التخصيص وأن جميع الأقساط سددت فى مواعيدها .

التمرين الرابع :

- أصدرت احدى الشركات المساهمة تحت التأسيس كراسمال لها ١٨٠٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم . وقد قام المؤسسين بالاكتتاب فى ٣٣٠٠٠ سهم منها ١٣٠٠٠ سهم سددت قيمة اصدارها نقدا ، أما باقى مساهمة المؤسسين فكانت مقابل أصول مقددة منهم وبياناتها كالآتى :
- أراضى ١٠٠٠٠٠ جنيه ، مباني ٥٠٠٠٠ جنيه ، بضاعة ٢٠٠٠٠ جنيه ، آلات ٣٠٠٠٠ جنيه .

وقد طرحت باقى أسهم رأس المال للاكتتاب العام فى ١ / ٨ / ١٩٨١ على أن تحصل

قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالي :

قسط ائكتاب ٥ جنيه يسدد فى ١٩٨١ / ٨ / ٣١

قسط تئصيص ٢ جنيه يسدد من ١ / ١ الى ١ / ٣٠

قسط أخير الباقي يسدد من ١٠ / ١ الى ١٠ / ٣٠

ولقد قام المؤسسين بسداد قية الاسهم النقدية والعينية ، كما تم اعتماد التقديرات الخاصة بالاسهم العينية .

ولقد أقل باب الاكتاب فى ١٩٨١ / ٨ / ٢٢ حيث تجاوزت الاسهم المئكتب فيها ما طرح للاكتاب العام وبلغت ٢٣٠٠٠٠ سهم ولذا تقرر التئصيص على النحو التالى :

— مئكتبين فى أقل من ١٠٠ سهم خصص لهم بالكامل وبلغت ائكتاباتهم ٢٥٠٠٠ سهم .

— مئكتبين فى ١٠٠ سهم الى أقل من ٢٠٠ سهم خصص لهم ٨٠% من طلباتهم البالغة ٤٠٠٠٠ سهم .

— مئكتبين فى ٢٠٠ سهم الى أقل من ٣٠٠ سهم خصص لهم ٧٠% من طلباتهم البالغة ٥٠٠٠٠ سهم .

— مئكتبين فى ٣٠٠ سهم الى أقل من ٤٠٠ سهم خصص لهم ٥٠% من طلباتهم البالغة ٤٠٠٠٠ سهم .

— باقى المئكتبين فى أكثر من ٤٠٠ سهم خصص لهم باقى الاسهم .

فاذا علمت أنه قد تم تئصيل الأقساط فى مواعيدها ، وأن شهادات الأسهم

تصدر عند التئصيص ، فالمطلوب :

أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات اصدار الاسهم ،

ثانيا : تصوير الحسابات اللازمة .

ثالثا : اعداد الميزانية الافتتاحية للشركة فى التواريخ الآتية :

١ - عقب استيفاء قسط التخصيص .

٢ - بعد تحصيل القسط الأخير .

التمرين الخامس :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة تحت التأسيس ١٨٠.٠٠٠ سهم عادى بقيمة اسمية ٢٠ جنيه للسهم ، ولقد ساهم المؤسسون فى جز منها نقدا وعينيا وطرح الباقى للاكتتاب العام على أن تحصل قيمة السهم على ثلاثة أقساط : قسط اكتتاب ، وقسط تخصيص ، وقسط أخير ، ولقد تم السداد فى المواعيد المقررة .
فإذا أعطيت البيانات الآتية :

ح/ اكتتابات محصلة (عادية)

؟	؟ ؟	٢٣٠.٠٠٠ ر	من ح/ البنك اكتتاب
٤٤٠.٠٠٠ ر	الى ح/ اقساط تحت التحصيل		
	"تخصيص"		
٣٤٠.٠٠٠ ر	الى ح/ أقساط محصلة		
	مقد		
٥٠.٠٠٠ ر	الى ح/ البنك جارى		

ح/ أسهم مكتتب فيها (عادية)

٤٠٠.٠٠٠ ر	من مذكورين (الاصول		
	المقدمة من المؤسسين)		
؟	الى ح/ رأس مال الأسهم -	؟	من ح/ البنك
	عادية		

ح/ رأس مال الأسهم (عادية)

٦٦٠.٠٠٠ ر	من ح/ أسهم مكتتب فيها
—	— عادية
؟	من ح/ اكتتابات محصلة
—	— عادية
٥٨٨.٠٠٠ ر	من ح/ أقساط تحت
التحصيل * تخصيص *	
؟	من ح/ اكتتابات تحت
التحصيل * أخير *	
رصيد	؟
_____	_____
_____	_____
المطلوب :	

- ١ - استكمال عناصر هذه الحسابات الثلاث .
- ٢ - تصوير باقى الحسابات اللازمة لاثبات اصدار الاسهم .
- ٣ - بعد أن استكملت تصوير الحسابات ماهى فى تصورك قيود اليومية التى ترتب على اجرائها أن ظهرت الحسابات على هذه الصورة .
- ٤ - اذا علمت أن قيمة قسط التخصيص ٤ جنيه فما هو عدد الاسهم التى اكتب فيها المؤسسون نقدا وعينا .

التمرين السادس :

أظهر حساب رأس مال احدى الشركات المساهمة القائمة رصيداً قدره ٢٠٠.٠٠٠ ر جنيه عبارة عن ٢٠٠.٠٠٠ سهم عادى ، كان رصيد الأرباح المحجوزة فى ذلك التاريخ ٧٦٠.٠٠٠ ر جنيه ، وقد وافقت الجمعية العامة نفسى ذلك التاريخ على زيادة رأسمال الشركة الى النحو التالى :

- أولا : اصدار ٣٠٠٠ سهم منحة للمساهمين القدامى .
- ثانيا : طرح ١٢٠٠٠٠ سهم للاكتتاب العام بالشروط الآتية :
- لا يترتب على اصدار أسهم الاكتتاب العام أى تأثير على القيمة الدفترية للأسهم الأصلية .

— يتم تحصيل قيمة الاصدار على النحو التالى :

- قسط اكتتاب ٥٠% من القيمة الاسمية يسدد من ١/٩ الى ٣٠/٩/٨١
- قسط تخصيص ٣٠% من القيمة الاسمية يسدد من ١/١١ الى ٣٠/١١/٨١
- قسط أخير الباقي من القيمة الاسمية يسدد من ١/٢ الى ٢٨/٢/٨٢
- تطلب علاوة الاصدار مع قسط الاكتتاب .

وقد وردت اكتتابات فى ١٦٦٠٠٠ سهم وتم التخصيص كالاتى :

- اكتتب المساهمين القدامى فى ٢٠٠٠٠ سهم خصصت لهم بالكامل .
- مكتتبين فى ٥٠٠٠٠ سهم خصص لهم ٨٠% من اكتتاباتهم .
- مكتتبين فى ٦٠٠٠٠ سهم خصص لهم ٢٠% من اكتتاباتهم .
- باقى المكتتبين خصص لهم باقى الاسهم .

وقد تم سداد الأقساط فى مواعيدها .

فاذا علمت أن الشركة أصدرت شهادات الأسهم عند التخصيص فالمطلوب :

- أولا : اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات زيادة رأس المال .
- ثانيا : تصوير حسابات الاستاذ العام .
- ثالثا : بيان أثر ما تقدم على العيزانية العمومية التى تظهر بعد تمام اجراءات زيادة رأس المال .

التمرين السابع :

وافقت الجمعية العامة غير العادية للشركة المصرية المساهمة للأمن الغذائي على زيادة رأسمال الشركة بمقدار ١٠٠.٠٠٠ سهم عادى ، ٦٠.٠٠٠ سهم ممتاز ٥% مجمعة الأرباح . ولقد بلغ سعر إصدار الأسهم العادية ١٠ جنيه منها جنيه واحد علاوة إصدار تطلب مع قسط التخصيص . كما أصدرت الأسهم الممتازة بقيمة اسمية ١٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢ جنيه .

ولقد اكتب المساهمين القدامى فى نصف الاسهم الممتازة ، وكذلك فى ٣٠% من الأسهم العادية ، وقاموا بسداد قيمة إصدارها بالكامل فى تاريخ الإصدار . أما باقى الأسهم فقد طرحت للاكتتاب العام على أن حصل قيمتها على ثلاث أقساط على النحو التالى :

أسهم عادية	أسهم ممتازة	
٥ جنيه	٦ جنيه	— قسط اكتتاب يحصل من ٨ / ١ الى ٨١ / ٨ / ٣١
٣ جنيه	٢ جنيه	— قسط تخصيص يحصل من ٩ / ١ الى ٨١ / ٩ / ٣٠
(بما فيها العلاوة)	+ العلاوة	
الباقى	٢ جنيه	— قسط أخير يحصل من ١ / ١ الى ٨٢ / ١ / ٣١

فإذا علمت أنه قد وردت إكتتابات فى ١٣٠.٠٠٠ سهم وتم التخصيص كالتالى :

- خصص للمساهمين القدامى ١٠.٠٠٠ سهم تمثل ١٠٠% من طلباتهم .
- خصص ٢٤.٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين تمثل ٨٠% من طلباتهم .
- خصص ٢٠.٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين تمثل ٥٠% من طلباتهم .
- باقى الاسهم المطروحة تخصص لباقى المكتتبين .

فإذا علمت أن شهادات الأسهم تصدر عند التخصيص ، فالمطلوب :

أولا : بفرض أنه قد تم تحصيل الاقساط في مواعيدها قم باجرا" قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات زيادة رأسمال هذه الشركة .

ثانيا : بافتراض أن المساهم "سرحان" قد تأخر عن سداد المستحق عليه من قسط التخصيص وفام بسداده مع القسط الأخير ، قم باجرا" القيود اللازمة لاثبات ذلك ، مع بيان تأثيرها على قيود زيادة رأس المال (ينص نظام الشركة على احتساب فوائد تأخير ٦%) . مع العلم بأن سرحان ضمن المكتتبين الذين خصصت لهم ٨٠% من اكتتاباتهم ، وأنه كان قد اكتتب في ٤٠٠ سهم .

ثالثا : بافتراض أن المساهم "قلان" قد تأخر عن السداد حتى آخر فبراير سنة ١٩٨٢ ولذا فقد قامت الشركة بالغاء الاسهم واعادة اصدارها بسعر ٨ جنيه للسهم ، وأن مصاريف إعادة الاصدار بلغت ٢٥ جنيه . وبافتراض أن المساهم "قلان" من الذين خصصت لهم ٨٠% من اكتتاباتهم ، وأنه كان قد اكتتب في ٥٠٠ سهم ، قم باجرا" قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات كل مما يلي :

(١) زيادة رأس المال

(٢) معالجة الغاء الاسهم واعادة اصدارها .

التعريف الثامن :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة عند تأسيسها ١٠٠.٠٠٠ سهم عادي بقيمة اسمية ١٠ جنيه للسهم . ولقد تم الاكتتاب في هذه الأسهم على النحو التالي :

أ - اكتتب بعض المؤسسين في ٤٠٠٠ سهم وتم دفع قيمتها بالكامل نقدا .

ب - اكتب مؤسس آخر في عدد من الأسهم مقابل ما قدمه من أصول تتمثل فيما يلي :

١ - قطعة أرض تبلغ تكلفتها ٤٥٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ٥٠٠٠٠

جنيه .

٢ - بضاعة تبلغ تكلفتها ٢٧٠٠٠ جنيه قيمتها السوقية ٣٠٠٠٠ جنيه .

٣ - أسهم في شركة أخرى تبلغ تكلفتها ١٨٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية

٢٠٠٠٠ جنيه .

ج - تم طرح باقي الأسهم للاكتتاب العام على أن يدفع المكتتبين ٤٠٪ من

القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب خلال الفترة من ١/٧ الى ٣٠/٧ ،

ويدفع ٣٠٪ من قيمة السهم عند التخصيص خلال الفترة من ١٥/٨ الى

١٥/٩ ، ويدفع باقي قيمة السهم بقسط واحد خلال الفترة من ١/١١ ،

الى ١٥/١١ .

ولقد تم الاكتتاب في عدد من الأسهم يعادل مرة ونصف عدد الأسهم

المطروحة للاكتتاب العام ، وتم تخصيص ٥٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين بما يعادل

١٠٠٪ من اكتتاباتهم ، وتخصيص ١٠٠٠٠ سهم لبعض المكتتبين بما يعادل

٥٠٪ من اكتتاباتهم ، وتخصيص ١٥٠٠٠ سهم لمكتتبين اكتبوا في ٣٥٠٠٠ سهم

وتخصيص باقي الأسهم لباقي المكتتبين بالنسبة والتناسب .

فاذا علمت أن الشركة قررت الاحتفاظ بالاكتتابات الزائدة لمقابلة الأقساط

التالية من الأسهم المخصصة ، وأن جميع الأقساط حصلت في مواعيدها ، وأن

شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، فالمطلوب :

١- اعداد قائمة الاكتاب والتخصيص الخاصة بالاكتاب العام .

٢- اجرا قيود اليومية اللازمة لاثبات ما تقدم .

التمرين التاسع :

أصدرت إحدى الشركات المساهمة أسهما عادية وطرحتها للاكتاب العام على أن تسدد القيمة الاسمية للسهم على ثلاثة أقساط ، أحدها عند الاكتاب وثانيها عند التخصيص وثالثها بعد شهرين من التخصيص . ولقد تجاوز عدد الأسهم المكتتب فيها عدد الأسهم المطروحة للاكتاب ، فقامت الشركة بتخصيص الأسهم على المكتتبين . وفيما يلي بعض البيانات المستخرجة من قائمة الاكتاب والتخصيص التي قامت الشركة باعدادها :

أسهم مكتتب فيها	أسهم مخصصة	قسط اكتاب محول لرأس المال (جنيه)
١٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠	٤٠ ٠٠٠
١٥ ٠٠٠	٧ ٠٠٠	٣٥ ٠٠٠
٢٠ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	٢٥ ٠٠٠

فإذا علمت أن قسط التخصيص يبلغ ٣ جنيه وأن القسط الأخير يبلغ ٢ جنيه

فالمطلوب :

١- استكمال بيانات قائمة الاكتاب والتخصيص

٢- اجرا قيود اليومية اللازمة ، علما بأن شهادات الأسهم يتم اصدارها

عند التخصيص ، وأن جميع الأقساط استلمت في مواعيدها .

التمرين العاشر :

كانت إحدى الشركات المساهمة قد أصدرت ١٠٠ ٠٠٠ سهم عادي بقيمة

اسمية ١٥ جنيه تحصيل على ثلاثة أقساط . ولقد ظهرت أرصدة الحسابات التالية

بالميزانية العمومية فى ١ / ٨ / ١٩٨١ بعد سداد قسط التخصيص :
ح/ اكتتابات تحت التحصيل ١٦٠ ٠٠٠ جنيه ، ح/ أسهم مكتتب فيها - عادية
١٥٠٠ ٠٠٠ جنيه ولقد قررت الشركة فى ذلك التاريخ تخفيض رأسمالها عن طريق
امحاء المكتتبين من سداد القسط الأخير وقدره ٢ جنيه .
المطلوب :

- (١) اجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات ماسبق .
- (٢) بافتراض أن شهادات الأسهم يتم اصدارها عند التخصيص ، قم بتحديد
الحسابات التى ظهرت فى الميزانية العمومية فى ١ / ٨ / ٨١ وأرصدة هذه
الحسابات ، ثم قم باجراء القيود اللازمة لاثبات ماتقدم .

التمرين الحادى عشر :

تكونت شركة مساهمة فى ١ / ١ / ١٩٨١ بغرض استغلال أحد المناجم
لمدة ٢٠ سنة وذلك برأس مال قدرة ٢٠٠ ٠٠٠ سهم بقيمة اسميه ١٠ جنيه للسهم
ولقد قررت الشركة رد قيمة أسهمها خلال حياتها موزعة بالتساوى على مدار فترة
الاستغلال وذلك بطريق القرعة مع اصدار أسهم تتمتع بنفس عدد الاسهم التى ترد
قيمتها لأصحابها . ولذا قامت الشركة بتجنيب مبلغ من أرباح العام يكفى لتغطية
قيمة الأسهم التى تقرر ردها .

المطلوب :

- اجراء قيود اليومية اللازمة بفرض تمام عطية الرد فى ٣١ / ١٢ / ٨١ ، وبيان
أثر ذلك على الميزانية العمومية فى ذلك التاريخ .

التمرين الثانى عشر :

ظهرت الأرصدة الآتية بميزانية احدى الشركات المساهمة :
١٠٠ ٠٠٠ جنيه ح/ رأس مال الأسهم - أسهم ممتازة ٦ % مجمعه الأرباح .

٢٥٠٠٠ جنيه ح/ علاوة اصدار - أسهم ممتازة ، ٤٠ ٠٠٠ جنيه ح/ أرباح

محجوزة •

فاذا علمت أن الشركة قررت في تاريخ الميزانية العمومية استدعاء ٢٠٪ من الأسهم الممتازة ورد قيمتها ، وأن القيمة الاسمية للسهم ٢٠ جنيه ، وأن الشركة لم تعلن أى كوبون من سنتين متتاليتين في تاريخ الميزانية ، فالمطلوب :

١- اجراء قيود اليومية بفرض أن سعر الرد للسهم الممتاز ٢٥ جنيه ، مع بيان أثر ذلك على الميزانية العمومية •

٢- اجراء قيود اليومية بفرض أن علاوة الرد للسهم الممتاز ٧ جنيه •

٣- اجراء قيود اليومية بفرض أن سعر الرد للسهم الممتاز ٢٢ جنيه •

٤- بافتراض أن الأسهم الممتازة في هذا التمرين بدون قيمة اسمية ولكن قيمتها المحددة ٢٠ جنيه للسهم ، وأن رصيد حساب رأس المال المدفوع - مبالغ اضافية ٢٥٠٠٠ جنيه ، وأن رصيد حساب الأرباح المحجوزة ٤٠ ٠٠٠ جنيه قم باجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات رد ٢٠٪ من الأسهم الممتازة في ظل نفس الافتراضات السابقة بالنسبة لسعر الرد ، مع بيان الأثر على الميزانية العمومية •

التمرين الثالث عشر :

فيما يلي بعض الأصدقاء التي ظهرت بميزانية إحدى الشركات المساهمة فسي

بداية السنة :

ح/ رأس مال الأسهم (١٠٠ ٠٠٠ سهم) ٢٠٠٠ ٠٠٠ جنيه ، ح/ أرباح

محجوزة ٣٠٠ ٠٠٠ جنيه •

ح/ أسهم رأس المال بالخزينه ٢٧٠٠٠ جنيه (تمثل تكلفة شراء ١٠٠٠ سهم)

وفيما يلي العمليات المتعلقة بأسهم رأس المال بالخزينه خلال السنه :

١- قامت الشركه بشراء ٥٠٠٠ سهم من أسهم رأسمالها بسعر ٢٨ جنيه للسهم

٢- قامت الشركه ببيع ١٢٠٠ سهم تتضمن الأسهم التي كانت موجودة بالخزينه

في بداية السنه بسعر ٣١ جنيه للسهم .

٣- قامت الشركه ببيع ٨٠٠ سهم بسعر ٢٤ جنيه للسهم .

٤- تم توزيع ٣٠٠٠ سهم على العاملين بالشركه مقابل حصتهم في توزيعات

الأرباح .

٥- قررت الشركه الغاء باقى الأسهم الموجوده بالخزينه

المطلوب : اجرا قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات العمليات السابقه

التمرين الرابع عشر :

فيما يلي بعض الأرصدة المستخرجه من دفاتر احدى الشركات المساهمة

وذلك فى ١ / ١ / ١٩٨١ :

ح/ رأس مال الاسهم (١٠٠٠٠٠ سهم) ١٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه

ح/ ملاوة اصدار ٢٠٠٠٠٠ جنيه ، ح/ أرباح محجوزة ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه

والآتى العمليات المتعلقة بأسهم رأس المال والتي قامت بها الشركه :

١- تبرع جميع مساهمى الشركه على سبيل الهبة للشركه بما يعادل ١٪ من اسهم

رأس المال وذلك فى ١٥ / ١ / ٨١

٢- قامت الشركه بشراء ١٥٠٠ سهم من أسهم رأسمالها من السوق بسعر ١٥

جنيه للسهم ، وذلك فى ١٧ / ١ / ٨١ .

٣- قامت الشركه فى أول مارس من نفس العام ببيع نصف أسهم الهبة وثلاث

الأسهم المشتره وذلك بسعر ١٧ جنيه للسهم .

٤- قامت الشركه فى ١٥ أغسطس من نفس العام ببيع نصف ما تبقى من الأسهم

المشتراه بسعر ١٠ جنيه للسهم ، كما قررت في هذا التاريخ الفاء باقسي
الأسهم الموجودة بالخزينة .

المطلوب :

اجراء قيود اليومية وتصوير الحسابات اللازمة لاثبات ما تقدم .

الفصل السابع

في

شركات المساهمة : رأس المال المكتسب وتوزيعات الأرباح

١ — مقدمة :

تتكون الوحدات الاقتصادية ههوما ، بما في ذلك شركات المساهمة ، للقيام بنشاط اقتصادي بغية تحقيق الربح من وراء ذلك ، ويختلف مفهوم ومضمون الربح من وجهة نظر الوحدة الاقتصادية عن وجهة نظر أصحاب رأس المال فيها عنه عن وجهة نظر المجتمع لها . وترجع هذه الاختلافات إلى حد كبير إلى تباين وجهتي النظر الاقتصادية والمحاسبية في هذا الصدد . وسوف أوضح ههذه الاختلافات في هذا الفصل بإيجاز وببساطة .

هذا وعندما تحقق الوحدة الاقتصادية أرباحا معينة عن فترة زمنية ما ، فإن كيفية التصرف في هذه الأرباح يؤثر في القدرات الاقتصادية الأطراف التي تتأثر بها بما فيهم الوحدة الاقتصادية ذاتها . فإذا قررت الوحدة الاقتصادية احتجاز الأرباح المحاسبية أو جزء منها لإغراض التوسع في عملياتها فهي بذلك تضيق إلى رأس المال المستثمر في هذه العمليات ومن ثم يمكنها أن تحتفظ بمقدار الأصول التي نتجت عن تدفق هذه الأرباح لديها ، أما إذا قررت توزيع هذه الأرباح أو جزء منها على أصحاب خدمات عوامل الإنتاج ذات الحق فيها فإنها بذلك تخفف مقدار الأصول لديها بما يتم توزيعه . وقد تختلف النتائج التي تترتب على كل من القرارين اختلافا كبيرا من حيث الأثر الاقتصادي الخاص والعام .

وسوف نتناول في هذا الفصل مفهوم الربح ورأس المال في الفكر المحاسبي وفي الفكر الإقتصادي بإيجاز شديد بهدف تحديد العلاقة بين الربح ورأس المال في كل منهما . ونعرض بعد ذلك للنتائج التي تترتب على استبعاد الأرباح في شركة المساهمة دون توزيعها ، ثم نتناول بعد ذلك توزيعات الأرباح في الفكر والممارسة المحاسبية بوجه عام .

٢ - الربح ورأس المال في الفكر المحاسبي وفي الفكر الاقتصادي :

الربح من وجهة النظر المحاسبية هو تدفق الإيرادات بالزيادة عن تدفق المصروفات على مدار فترة زمنية معينة ، هي في العادة الفترة المحاسبية . ويترتب على ذلك أن مضمون الربح يختلف طبقا للاختلافات فيما يمكن أن تتضمنه الإيرادات وما يمكن أن تتضمنه المصروفات من ناحية ، كما يختلف هذا المضمون طبقا للاختلافات في مفهوم الربح ذاته والأسس التي يتم قياسه على أساسها .

أما من وجهة النظر الاقتصادية فيمثل الربح عائد المنظم مقابل إتخاذ القرارات المختلفة في كل ظروف المخاطرة وعدم التأكد وتحمل تبعاتها . وعادة ما تقوم الإدارة العليا ، والتي تكون مستقلة بدرجة كبيرة في إتخاذ قراراتها عن جمهور المساهمين ، بدور المنظم في شركات المساهمة . ويعتبر العائد على رأس المال المستثمر في المشروع من وجهة النظر الاقتصادية من عناصر تكلفة الحصول على الإيرادات والواجبة الخصم منها بصدد التوصل إلى عائد المنظم وهو الربح . هذا ولا يعتبر العائد على رأس المال الممثل في حقوق الملكية من عناصر المصروفات من وجهة النظر المحاسبية ، سواء كان ذلك في الفكر أو في الممارسة العملية . وبذلك فإن الربح من وجهة النظر المحاسبية ، ومع بقاء العوامل الأخرى متماثلة ، يزيد عن قرينه في الفكر الإقتصادي بمقدار العائد على حقوق الملكية المستثمرة في المشروع وتزداد الأمور تعقيداً عندما تنتقل إلى تحديد مفهوم ومضمون رأس المال الذي على أساسه يتحدد العائد إقتصادياً ، والذي يعتمد به في قياس المصروفات محاسبياً .

ويمكن القول بصفة عامة أن رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية ينقسم إلى قسمين : رأس المال الثابت أو الدائم ، ورأس المال العامل . ويشتمل الأول باللغة المحاسبية في الأصول الثابتة مضافا إليها الفرق بين الأصول المتداولة والخصوم المتداولة ، ويشتمل الثاني في الخصوم المتداولة وبمعنى آخر فإن جميع مصادر التمويل التي تناح للوحدة الاقتصادية ، وسواء كانت تتمثل في حقوق ملكية أو في أثمان طويل الأجل أو قصير الأجل ، تعد من مكونات رأس المال الذي يستوجب الأمر حساب عائد عليه واعتباره من مكونات المصروفات لأغراض تحديد عائد المنظم وهو الربح . ويترتب على ذلك أن الأمر يقتضي حساب الفوائد على رأس المال الذي يساهم به الملاك ورأس المال المكتسب من تراكم الأرباح ورأس المال المقترض ، وتحميل هذه الفوائد على الإيرادات ضمن بنود المصروفات لتوصل إلى الربح من وجهة النظر الاقتصادية .

ويقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية ، ومن ثم فهو يشتمل على رأس المال المدفوع بمفاسره المختلفة والذي يساهم به أصحاب المشروع ، ورأس المال المكتسب الذي يتمثل في الأرباح المحجوزة من الأرباح المحاسبية المحققة على عمليات المشروع المختلفة بما فيها حيازة الأصول ولا يحسب على حقوق الملكية محاسبيا أى عائد لأغراض قياس الربح ومن ثم لا تشمل بنود المصروفات على أية فوائد على حقوق الملكية . وفي الوقت نفسه تعالج الفوائد على رأس المال المقترض على أنها من بنود المصروفات ومن ثم تستبعد من الإيرادات لأغراض قياس الربح المحاسبي ، وبذلك فيشتمل هذا الأخير على العائد على حقوق الملكية بالإضافة إلى عائد المنظم .

وتتمشى وجهة النظر الاقتصادية لرأس المال مع فرق استقلال الوحدة المحاسبية ، ومن ثم فهي تزاوّل عملياتها باستخدام عوامل الإنتاج التي يقدمها الغير لها بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر عن طريق تمكينها من الموارد

المالية اللازمة للحصول عليها ، ويترتب على ذلك أن تصبح الوحدة المحاسبية ملزمة بأداء مقابل هذه الخدمات لأصحاب هذه العوامل وأعداد من التكاليف اللازمة لمزاولة نشاطها من وجهة نظرها ، ولا يؤثر على الوحدة المحاسبية المفترض إستقلالها في شيء ، إختلاف مصدر الحصول على رأس المال ، سواء عن طريق الملاك أو عن طريق الاقتراض أو الحصول على إئتمان تجارى ، فبى من حيث الدلالة لا تخرج كلها عن كونها موارد مالية متاحة للوحدة عن طريق الغير لأغراض إستخدامها في الحصول على خدمات عوامل الإنتاج المختلفة اللازمة لعملها .

أما وجهة النظر المحاسبية لرأس المال فبى بالاضافة الى عدم توافرها مسبق فرض إستقلال الوحدة المحاسبية فبى تعتبر حقوق الملكية الوعاء الذى يتحمل آثار القرارات التى يتخذها المخطط ، فإذا ترتب على هذه القرارات خسائر تحمل بها الملاك أولا ، وإذا ترتب على هذه القرارات أرباح فبى من حق الملاك أولا وأخيرا وبالترتبة ، وبالتالي فيتم قياس الأرباح (أو الخسائر) من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها تمثل العائد على حقوق الملكية بعد إستبعاد كل عناصر التكلفة الأخرى والتى تتعلق بعوامل إنتاج أخرى بخلاف رأس المال الذى ساهم به الملاك والذى تم اكتسابه واحتجازه خسائهم ، وعلى أساس هذا المفهوم تضيق لرأس المال المحدود عناصر المصروفات محاسبيا والتى بمقابلتها مع الأرباح ، يحدد العائد على حقوق الملكية .

هذا وسوف يكون إستخدامنا لاصطلاح رأس المال والأرباح فيما يلى من دراسته متفقاً مع وجهة النظر المحاسبية ، ما لم تنص صراحة على خلاف ذلك .

٣ . رأس المال المكتسب :

يمثل رأس المال المكتسب الزيادة فى حقوق الملكية عن رأس المال الذى فُرع ، والتى تنبع من تراكم الأرباح التى يحققها المشروع من نشاطه التجارى بمرور الوقت .

توزيعها على مستحقيها ، أو التي تنتج عن حيازة الأصول المختلفة وإرتفاع قيمتها الاقتصادية عن قيمتها الدفترية . وبالتالي يمكن التمييز بين مصدرين من مصادر رأس المال المكتسب : كما سبق وأوضحنا وهما : رأس المال المكتسب من حيازة الأصول ، ورأس المال المكتسب من إحتجاز جزء من أرباح العمليات التجارية وراكبها . وفي كل من الحالتين يتمثل رأس المال المكتسب في الزيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع (وهذا هو المفهوم المحاسبي الضيق لرأس المال من وجهة نظر الملائمة) . ويتطلب الأمر لقياس وتحديد هذه الزيادة معرفة القيمة التي تمثل رأس المال المدفوع حتى يمكن التعرف على مقدار الزيادة بإعتبارها رأسمالا مكتسباً .

٣ - أ - قياس الربح والحفاظ على رأس المال :

سبق أن ذكرنا أن الربح يتمثل من وجهة النظر المحاسبية في فائض تدفق الإيرادات عن فترة زمنية معينة على تدفق المصروفات عن نفس الفترة . وبصرف النظر عن مفهوم الربح في هذه الحالة فإن الأمر يقتضي عدم إلتفات برأس المال ، أو بمعنى آخر فإنه يجب الحفاظ على قيمة رأس المال بدون نقصان بصدد قياس الربح . وهذا يستدعي أن تتضمن بنود المصروفات كل ما يؤدي إلى إلتفاف رأس المال بأي صورة من الصور كما يجب أن لا تتضمن الإيرادات أية عناصر من مكونات رأس المال على أي شكل من الأشكال . إلا أن هذا مثلاً إهمال الإلتفات إلى الأصول الثابتة بصدد قياس المصروفات . ذلك سوف يؤدي حتماً إلى إلتفاف رأس المال بهذا المقدار ، كما لا يجوز مثلاً إعتبار جزء من علاوة إصدار أسهم رأس المال بمثابة أرباح وإعتبارها من مكونات الإيرادات لأن هذا سوف يؤدي أيضاً إلى إلتفاف رأس المال .

هذا وتختلف الإجراءات اللازمة للحفاظ على رأس المال بصدد قياس الربح على مفهوم رأس المال والأساس الذي يتبع لأغراض تحديد قيمته . وبالرغم

من أننا سوف نهتم في هذا المجال أساسا بالمفهوم المحاسبي لرأس المال إلا أن قيمة رأس المال المحاسبي تختلف في الواقع طبقا لاختلاف أسس القياس المستخدمة لأغراض تحديد هذه القيمة .

والمفروض أن القيمة الاقتصادية لرأس المال — حتى بمفهومه المحاسبي الضيق — تتوقف على قدرته على إدراج الدخل ، فكلما زادت هذه القدرة كلما زادت القيمة الاقتصادية لرأس المال والعكس بالعكس . وتتمثل قيمة رأس المال في هذه الحالة في القيمة الحالية للخدمات المتوقعة الحصول عليها منه في المستقبل ، وتذهب هذه النظرة في الواقع على الأصول المختلفة التي يتكون منها رأس المال ، وليس على القيمة النقدية لرأس المال كما تظهر في جانب الخصوم من الميزانية . والحفاظ على رأس المال دون نقصان في هذه الحالة يقتضي الأمر الحفاظ على القيمة الحالية لتدفقات الدخل دون نقصان من لحظة زمنية إلى أخرى ، وسوف نتعرض لهذا المفهوم بصورة أكثر تفصيلا في دراستنا المتقدمة .

هذا كما قد تكون القيمة المرغوب الحفاظ عليها لرأس المال هي قوته الشرائية في صورة وحدات نقدية ، وتتأثر القوة الشرائية لرأس المال بالتقلبات في المستوى العام للأسعار . فعندما يتكون المشروع برأس مال معين في تاريخ معين ، فإن القوة الشرائية لعدد وحدات النقدية التي يتم بها قياس رأس المال في ذلك التاريخ من السلع والخدمات المختلفة قد تختلف عن القوة الشرائية لنفس العدد من وحدات النقدية في تاريخ لاحق . فالقوة الشرائية لأجنيه سنة ١٩٤٠ مثلا تختلف بلا شك عنها سنة ١٩٧٠ عنها سنة ١٩٧٥ نتيجة للتقلبات في المستوى العام للأسعار . فإذا زادت كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بعدد معين من الجنيهات في تاريخ معين عن كمية السلع والخدمات من نفس النوع التي كانت من الممكن الحصول عليها في تاريخ سابق بنفس العدد من الجنيهات ، فإنه يقال في هذه الحالة أن القوة الشرائية للأجيرة قد ارتفعت أو أن المستوى العام للأسعار

قد إنخفض . أما إذا حدث العكس فإن القوة الشرائية للنقود تكون قد انخفضت
أو أن المستوى العام للأسعار قد ارتفع .

وبتطلب الأمر للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال ضرورة تعديل
وحدات النقدية التي يتم قياس بها للتقلبات في المستوى العام للأسعار وتحصيل
الفرق لحساب الأرباح والخسائر . فإذا كان رأس المال ١٠٠.٠٠٠ جنيه عندما
كان المستوى العام للأسعار ١٠٠٪ فإن الأمر يتطلب زيادة عدد وحدات
النقدية الممثلة لرأس المال إلى الضعف أي إلى ٢٠٠.٠٠٠ جنيه إذا ارتفع
المستوى العام للأسعار إلى ٢٠٠٪ . للحفاظ على قوته الشرائية دون نقصان .
هذا وكما هو عليه الوضع بالنسبة للقيمة الاقتصادية لرأس المال فسوف نعالج
موضوع الحفاظ على القوة الشرائية في دراسة متقدمة .

ويبقى بعد ذلك القيمة المحاسبية لرأس المال ، وهي تتمثل في عدد وحدات
النقدية الممثلة له دون تعديل للتقلبات في القوة الشرائية للنقود ودون تعديل
للتقلبات في القيمة الاقتصادية الناتجة عن التقلبات في تدفقات الدخل . ويتم
الحفاظ على رأس المال من وجهة النظر المحاسبية في هذه الحالة عن طريق عدم
المساس بعدد وحدات النقدية التي تم قياسه به وقت الحصول عليه . ولا يتطلب
حماية الحفاظ على القيمة المحاسبية لرأس المال أية إجراءات محاسبية إضافية على
ما سبق دراسته فيما يتعلق بالمقابلة السليمة للإيرادات التي تخص فترة زمنية معينة
بالمصروفات المتعلقة بها . وعن طريق هذه المقابلة تتم التفرقة بين الربح المحاسبي
ورأس المال المحاسبي بقيمته المحاسبية .

٣ - ب - رأس المال المكتسب من حيازة الأصول :

نأسس على ما تقدم تعد الإيادة في حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع
بقيمته المحاسبية رأس مالا مكتسباً وقد يكون رأس المال المكتسب ناتجاً عن زيادة
القيمة الاقتصادية للأصول التي تقع في حيازة المشروع عن تكلفتها الدفترية ، كما

قد يقوم المشروع بإحتجاز جزءاً من أرباحه المحاسبية لتوسع في عملياته ومن ثم يزيد من رأس ماله المكتسب من الأرباح المحجوزة . وسوف نتناول رأس المال المكتسب من حيازة الأصول في هذا البند الفرعي على أن نتناول إحتجاز الأرباح في البند الفرعي التالي .

وعادة ما تقوم الأصول التي تقع في حيازة المشروع ومن ممتلكاته في أي لحظة زمنية معينة - تمسكاً من المالكين بحقوقها - بقاعدة التكلفة التاريخية المعروفة - بتسجيلها التاريخية وقت الحصول عليها ، إقتنائها ، وظل الأصول مسجلة في دفاتر المشروع بهذه التكلفة حتى يتم إستهلاكها أو إستفاد خدماتها في عملياته أو حتى يتم الاستغناء عنها وتبادلها ببيع ، وإذا انتقلت القيمة الاقتصادية للأصول المستخدمة أو للخدمات المستفذة منها عن تكلفتها التاريخية وقت إستخدامها أو إستفاد خدماتها ، فإن الفرق الناتج عن ذلك ، وفي ظل الإجراءات المحاسبية السائدة عملاً يتمرب نحنا إلى بنود الإيرادات أو بنود المصروفات أو كلاهما ، ليؤثر ، التبعية في الأرباح الناتجة عن مقابلتهما ، ورغم أن هذه الأرباح (أو الخسائر) تعد عاملاً في نتائج عمليات المشروع العادية بخلاف حيازة الأصول إلا أنها تطويع خدمة عزو أرباح (أو خسائر) حيازة بمقتضى غير ذلك ، القيمة الاقتصادية بالتكلفة التاريخية للمعرض المستخدم أو المستفد خدماته من هذه الأصول في عمليات المشروع الإنتاجية الأخرى .

بعد شراء الآلات والمعدات مثلاً فإنها تدخل في دفاتر المشروع بتكلفة شرائها ، إستخدامها الإستمرار في العمليات الإنتاجية ، وظل الأصول مثبتة في الدفاتر على أساس هذه التكلفة حتى تستنفد خدماتها في العمليات الإنتاجية أو يتم الاستغناء عنها ويبيعها قبل ذلك ، وتدخل المصروفات الخدمة بخل فترة محاسبية بالاهلاك المحسوب على هذه الأصول على أساس تكلفتها التاريخية ، دون مراعاة للقيمة الاقتصادية لهذه الأصول وقت حساب الإهلاك ، فإذا كانت القيمة الاقتصادية

يزيد عن التكلفة التاريخية حينئذ، فإن حساب الإهلاك على أساس التكلفة التاريخية يؤدي إلى تحميل مصروفات الفترة بأهلاك أقل مما يجب بمقدار أرباح الحيازة الناتجة عن ارتفاع القيمة الاقتصادية للأصول الخاضعة للإهلاك عن الجزء الذي تم إهلاكه منها . ويؤدي ذلك إلى زيادة الأرباح (أو تخفيض الخسائر) عما كان من الممكن أن تكون عليه لو تم حساب الإهلاك على أساس القيمة الاقتصادية وبالرغم من أن هذه الزيادة في الأرباح (أو الإخفاض في الخسائر) ترجع إلى أرباح الحيازة التي تحققت نتيجة إهلاك الأصول إلا أنها في ظل قاعدة التكلفة التاريخية التي مازالت تسيطر على الممارسة المحاسبية لا تظهر بصورة صريحة في حسابات النتيجة وإنما تعد من العوامل الضمنية التي تؤثر في تحديد ربح العمليات الجارية .

ويختلف الوضع بالنسبة للأصول التي لا تهلك بالاستخدام في العمليات الانتاجية مثل الأراضي ، حيث لا توجد الثمرة اللازمة لتسرب أرباح الحيازة الناتجة عن إقتنائها والاحتفاظ بها لفترة طويلة نسبياً لربح العماليات في صورة ضمنية . ولما كانت هذه الأصول تظل مثبتة بالدفاتر بتكلفتها التاريخية ، فإنه عندما يقرر بيعها فإن الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن ذلك والتي ترجع للحيازة في هذه الحالة تظهر صريحة عند معالجتها محاسبياً ، حيث تعالج كأرباح (أو خسائر) رأسمالية . ويسرى نفس الوضع على الأرباح والخسائر التي تنهق ببيع الأصول القابلة للإهلاك بسعر يزيد أو يقل عن رصيد التكلفة التاريخية غير المستنفد بالإهلاك المجمع الخاص بها . ورغم أن الأرباح أو الخسائر التي تنتج في مثل هذه الأحوال يتم تمييزها صراحة كأرباح أو خسائر رأسمالية ، إلا أنها تقفل أيضاً في حساب الأرباح والخسائر قبل أن يتحدد مقدار الربح المحاسبي .

وتأسيساً على ما تقدم نجد أن الربح المحاسبي يحتوي في الواقع على عنصرين :

أحدهما يمثل مقدار الأرباح الناتجة عن عمليات المشروع المختلفة بخلاف حيازة الأصول ، والآخر يمثل أرباح الحيازة المكتسبة على أصول المشروع والتي تتحقق فعلا ببيع هذه الأصول أو باستخدامها أو إستفاد خدماتها في العمليات الإنتاجية . وبالتالي فإنه عندما يتقرر إحتجاز جزء من هذه الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب ، فإنها تعد بمثابة أرباح محجوزة من أرباح العمليات رغم أنها قد تنطوي على أرباح مكتسبة وتحقيقه من حيازة الأصول وإلى هنا لا مجال لتمييز محاسبيا بين رأس المال المكتسب من حيازة الأصول ورأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة .

غير أن الإدارة قد ترى في بعض الأحيان ضرورة تعديل التكلفة الدفترية لبعض الأصول بما يتفق مع قيمتها الاقتصادية دون أن يتم بيعها . وسواء كانت هذه الأصول خاضعة للاهلاك أو لا تخضع فإن الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج عن هذا التعديل تعد مكتسبة وقت إجرائه ولكنها لا تتحقق إلا بالبيع أو بالإستخدام في العملية الإنتاجية . هذا ويرى المحاسبون في هذه الحالة إظهار الأرباح التي تنتج عن إعادة تقويم الأصول كبند مستقل من بنود رأس المال المكتسب ، على إعتبار أنها أرباح لم تتحقق بعد ومن ثم لا يجوز إظهارها في حساب الأرباح والخسائر ، الذي يعد حصيده بمثابة الوعاء الذي يمثل الأرباح القابلة للتوزيع .

وقد رأينا أنه يحسن التفرقة بين أرباح الحيازة على الأصول والتي تتحقق فعلا بالبيع أو بالإستخدام في العملية الإنتاجية وتلك التي تم إكتسابها نتيجة إختلاف القيمة الاقتصادية للأصول عن تكلفتها الدفترية ولم تتحقق بعد . كما نرى أن يطلق على الأولى أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة بدلا من أرباح (أو خسائر) رأسمالية ، كما نرى أن يطلق على الثانية أرباح (أو خسائر) الحيازة المكتسبة . ذلك على أن تظهر أرباح (أو خسائر) الحيازة المحققة

كبنء مستقل فى حساب الأرباح والخسائر بعد تحديد ربح العمليات لىتم حءه
بعد ذلك وعاء الأرباح القابلة للتوزيع . اءام قء تم الحفاظ على رأس المال
ءون نقصان . أما أرباح الحياة المكنسبة والى لم تتحقق بعد فتعد من مكونات
رأس المال المكنسب وتظهر فى حقوق الملكية فى الميزانية . وإذا ترتب على حياة
الأصول خسائر لم تتحقق بعد فتظهر مطروحة طرءا شكليا من رأس المال المكنسب
فى الميزانية . وعندما تتحقق الأرباح المكنسبة على حياة الأصول بالبيع أو
بالإستءءام ، فإنها تصبح مئاحة للتوزيع ماءام قء تم الحفاظ على رأس المال
المءفوع ءون نقصان وما لم تكن مئاك مئاجة للإبقاء على رأس المال المكنسب
ءون نقصان . وعندما تتحقق خسائر الحياة على الأصول فإنها تحمل لحساب
الأرباح المءجوزة (وهو أحد حسابى رأس المال المكنسب) . ما لم ترغب
الإءارة فى تحميلها على حساب الأرباح والخسائر كبنء مستقل بعد تحديد
ربح العمليات ، وبالتالى ءؤى إلى زيادة رأس المال المكنسب بنفس المءءار .

وانءرض مئلا وعلى سبيل الإيضاح أنه من بين أصول إحدى الشركات
وءء الآتى : ٢٥٠٠٠ جنيه أراضى ، ٤٠٠٠٠ جنيه (قبل خصم الإءلاك) ، حيث
الأصول تظهر بتكلفتها التاريخية . وانءرض مئلا أن الشركة فى بءاية السنة
المالية الحالية قامت ببيع نصف الأراضى بمئاع ٢٥٠٠٠ جنيه وقءر النصف
الباقى بنفس القيمة . هذا كما قءرت الإءارة ءعءل تكلفة المبانى لقيمتها السوقية
(قبل خصم الإءلاك) حينئء والى بلغت ٢٥٠٠٠ جنيه (تستهلك المبانى
بواقع ٥ ٪ سنويا كما تبلغ القيمة القءرية للإءلاك المءمع على المبانى فى بءاية
العام ٥٠ ٪ من القيمة القءرية للبيان) . ويرتب على ذلك لإبءات القيوء التالية
(بفرض عءم وءوء تقلبات فى المستوى العام للأسعار) .

من مذكورين		
س/ النقدية	٤٢٥٠٠	
س/ الاراضى	١٧٥٠٠	
إلى مذكورين		
س/ أرباح حيازة الاراضى المحققة بالبيع	٣٠٥٠٠	
س/ أرباح حيازة الاراضى المكتسبة عند إعادة التقويم	٣٠٥٠٠	
إثبات بيع نصف الاراضى البالغ تكلفتها ١٢٥٠٠ جنيه		
بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه وتعديل قيمة النصف الباقي لقيمتة		
السوقية بالزيادة بمبلغ ٣٠٥٠٠ جنيه .		

ويلاحظ أن رصيد الاراضى بعد هذا القيد يظهر فى الدفاتر بمبلغ ٤٢٥٠٠ جنيه . وكان من الممكن أن يتحقق ذلك عن طريق جعل حساب الاراضى دائنا بمبلغ ١٢٥٠٠ جنيه تمثل تكلفة ما تم بيعه وجعله مدينا بمبلغ ٣٠٥٠٠ جنيه تمثل زيادة القيمة الاقتصادية للنصف الباقي من تكلفته الدفترية . مما بالنسبة المباني فيجرى إثبات الآتى :

عند إعادة التقويم :

من س/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم	١٥٥٠٠	
إلى س/ المباني	١٥٥٠٠	
تخفيض صافي التكلفة الدفترية المباني لقيمتها الاقتصادية		

ولما كانت هذه الخسائر تمثل النقص فى إجمالى القيمة الدفترية التى تم إهلاك نصفها عن إجمالى القيمة الاقتصادية التى تم إهلاك نصفها أيضا فإن نصف هذه الخسائر قد تحقق فعلا وحمل لمصروفات السنوات السابقة بمثابة إهلاك . ويتطلب الأمر تعديل مخصص إهلاك المباني طبقا للوضع الجديد كالآز :

من / مخصص إهلاك المباني	٧٣٥٠٠
إلى / خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم	٧٣٥٠٠
تخفيض خسائر حيازة المباني بما يقابل الخسائر	
على ما تم إهلاكه منها وتعديل المخصص ليمثل ٥٠ ٪	
من القيمة المعدلة للمباني .	

وعندما يتم إهلاك ٥ ٪ من المباني في نهاية العام ، فإن هذا يعني تحقق ٥ ٪ من خسائر الحيازة المحسوبة على المباني بالتدعيم ، بمعنى أنه ما لم يتم تخفيض قيمة المباني بخسائر الحيازة لثم حساب الإهلاك على أساس ٥ ٪ من ٤٠٠٠٠٠ جنيه بدلا من ٥ ٪ على ٢٥٠٠٠٠ جنيه . وبالتالي يتم إثبات الآتي عند إهلاك المباني .

من مذكورين	
/ مخصص إهلاك المباني	١٣٢٥٠
/ خسائر الحيازة المحققة على المباني	٧٥٠
إلى مذكورين	
/ مخصص إهلاك المباني	١٣٢٥٠
/ خسائر حيازة المباني عند إعادة التقويم	٧٥٠
حساب إهلاك المباني عن العام وتخفيض خسائر حيازة	
المباني عند إعادة التقويم بما يقابل الخسائر على الجزء	
المهلك من المباني عن العام .	

مسدداً ويقتل حساب أرباح حيازة الأراضي المحققة بالبيع في حساب الأرباح والخسائر كبنود مستقلة ، ويظهر حساب أرباح حيازة الأراضي المكتسبة عند إعادة التقويم ضمن بنود رأس المال المكتسب في حقوق الملكية في ميزانية ، وتقتل خسائر الحيازة المحققة على المباني إما في حساب الأرباح

والخسائر أو حساب الأرباح المحجوزة، ويظهر رصيد حساب خسائر حيابة المبانى عند إعادة التقويم مطروحا طرعا شكليا من رأس المال المكتسب في الميزانية أو يقل في حساب الأرباح المحجوزة ، ولكلا الإجرائين نفس الأثر على رأس المال المكتسب .

٣ - ٢ - رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة:

الأرباح المحجوزة Retained Earnings (أو العجز المتجمع Accumulated Deficit) هي حيلة تجمع الأرباح (أو الخسائر) الدورية من نتائج عمليات المشروع المختلفة بما فيها الأرباح والخسائر التي تنبعق من حيازة الأصول كتيبة الاحتفاظ بها لزيادة رأس المال المكتسب وعدم توزيعها أو جزء منها على مستحقيها . وتجمع الأرباح المحجوزة في العادة عن طريق جعل حساب توزيع لأرباح مدينا بالمبالغ المرغوب إستجازه من أرباح الفترة المحاسبية مقابل جعل حساب (أو حسابات كما سوف نرى فيما بعد) الأرباح المحجوزة دائنا به . أما إذا كانت توزيعات الأرباح عن الفترة المحاسبية فوق ما تحقق من أرباح عنها فإن الفرق يعمل لحساب الأرباح المحجوزة ومن ثم يؤدي إلى نقصانها . وتمثل مصادر الأرباح المحجوزة أساسا في الأرباح الناتجة عن العمليات الرئيسية للمشروع ، والأرباح التي تنتج عن العمليات العرضية الأخرى كإيرادات الإستثمارات في أوراق مالية ، والأرباح غير العادية كتنازل بعض الدائنين عن مستحقاتهم قبل المشروع مثلا ، وأرباح الحيازة التي تنتج عن بيع الأصول الثابتة بما يزيد عن صافي قيمتها الدفترية والأرباح الناتجة عن تصحيح الأخطاء التي تخص فترات سابقة .

وبصرف النظر عن مصدر الأرباح فإنها عادة ما تصل إلى حساب الأرباح المحجوزة عن طريق حساب الأرباح والخسائر بمعنى أنها تقل في حساب الأرباح والخسائر أولا ثم إذا تقرر إستجازه من الأرباح بعد ذلك فإنها تكون مشتملة على مزيج

من هذه العناصر. إلا أن الفكر المحاسبي في هذا الصدد ينقسم إلى اتجاهين الأول ويتمثل في وجهة نظر جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Association ويتبنى إظهار جميع مصادر الإيرادات بما فيها الأرباح غير العادية وأرباح الحيازة وما يترتب على تصحيح أخطاء الفترات السابقة في حساب الأرباح والخسائر دون إقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة. ويمكن بالطبع في ظل هذا الاتجاه تمييز مصادر الإيرادات وإظهارها بصفة مستقلة في حساب الأرباح والخسائر حيث يمكن أن يتحدد ربح العمليات الأساسية للشروع عن الفترة المحاسبية أولاً ثم تضاف بعد ذلك الإيرادات الأخرى كالإيرادات العرضية وأرباح الحيازة وما إلى ذلك، وبعد أن يخصم منها الخسائر ذات الطبيعة المماثلة أو المصروفات المتعلقة بعناصر الإيرادات الأخرى، إلى ربح العمليات ليتحدد صافي الربح القابل للتوزيع. ويتفق هذا الاتجاه مع ما يطلق عليه «قياس الدخل على أساس شامل» The all-inclusive Concept of Income. أما الاتجاه الثاني ويمثل وجهة نظر جمعية المحاسبين الأمريكية American Institute of Certified public Accountants فيجادل بأن رقم الربح الذي يظهره حساب الأرباح والخسائر لا بد وأن يكون قادراً على أن يعكس مستوى الأداء الجاري للعمليات المادية للشروع دون تشويهاها بالإيرادات العرضية والخسائر غير الطبيعية والتي لا ترتبط بهذه العمليات. فإذا كانت هذه الإيرادات أو الخسائر بالقدر الذي يؤدي إلى تشويه نتائج عمليات المشروع العادية، بمعنى كبير مقدارها النسبي بالقياس إلى هذه النتائج، فإنها تقفل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة دون إظهارها في حساب الأرباح والخسائر. وقد حددت الجمعية في هذا الصدد العناصر الآتية على اعتبار أنها واجبة المعالجة في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة.

(١) التسويات المتعلقة بسنوات سابقة إذا لم تكن ذات طبيعة دورية،

(٢) الأرباح أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول التي لا يقتضيها المشروع لغرض إعادة بيعها ، (٣) الخسائر التي تنتج عن كوارث أو أحداث لا يمكن التأمين ضدها ، (٤) إقتال رصيد خصم إصدار السندات والمصاريف غير المستملكة عند رد السندات أو إستبدالها بأصدار جديد ، هذا بالإضافة الى كل التسويات التي تعتبر من عمليات حقوق الملكية بصرف النظر عن مقدارها ، كالمعاملات في أسهم رأس المال (أسهم الخزينة) وعمليات المتعلقة بتكوين الإحتياطيات أو تخفيضها أو إلغائها ، أو المتعلقة بإعادة التكوين أو تخفيض رأس المال أو زيادته . ويطلق على هذا الاتجاه مفهوم دخل العمليات الجارية في قياس الدخل

The Current Operating Concept of Income

ولن نجادل مع أى من الاتجاهين في هذه المرحلة ، برغم سابق التعرض لهما في الجزء الثاني من هذه السلسلة ، ولكننا نفضل الاتجاه الأول بشرط تقسيم حساب الأرباح والخسائر الى مرحلتين ، الأولى تظهر الأرباح والخسائر التي تنتج عن العمليات العادية المشروعة وبالتالي تمثل نتيجة العمليات الجارية المشروعة كالإتجاه الثاني ، وتظهر المرحلة الثانية عناصر الإيرادات والمصروفات العرضية أو غير الطبيعية ، وأرباح أو خسائر الخيازة ، والتسويات التي تتعلق بسنوات سابقة ، والأرباح والخسائر التي تنتج عن كوارث وأحداث غير طبيعية ، وإهلاك الأصول غير المدروسة ، وأشابه ذلك ، ويعتبر الرصيد الناتج في المرحلة الثانية الربح القابل للتوزيع من أرباح المساهم . إذا وجدت أرباح أو د العجز الجارى ، إذا كانت النتيجة هي تحقق خسائر . وبذلك نكون قد أوجدنا الباب أمام إمكانية التلاعب في نتيجة العمليات الجارية عن طريق التلاعب في اعتبارات ما يعد من عناصر الإيرادات والمصروفات من عمليات العادية المشروعة وما لا يعد منها من ناحية ، وهو الأمر الممكن بسهولة في ظل الإتجاه الثاني ، كما نذكر بذلك قد حافظنا على حقوق الملكية من الوجهة المحاسبية دون نقصان عند قياس

نتائج العمليات المختلفة للشروع سواء كانت عادية أو غير عادية وسواء كانت مرضية أو غير مرضية ، وبصرف النظر عن إمكانية التحكم فيها بمعرفة الإدارة من ناحية أخرى ، كما تتمكن بذلك أيضا من قياس نتيجة العمليات الحسابية للشروع كما تظهرها المرحلة الأولى من حساب الأرباح والخسائر . والواقع أن النظام المحاسبي الموحد في مصر قد أخذ بوجهة نظر تقرب إلى حد كبير من وجهة نظرنا مع اختلافات معينة . في بعض التسميات وفي ترتيب بعض العناصر . هذا كما يجب أن يراعى أننا ما زلنا نعتبر أن نتائج العمليات المتعلقة بحقوق الملكية لا بد وأن تنعكس فيها دون إظهارها في حساب الأرباح والخسائر .

هذا وبصرف النظر عن المصدر التي تنأى منه الأرباح المحجوزة ، فإن سياسة إحتجاز الأرباح تعد من الوسائل الهامة في توفير رأس المال اللازم لتوسع في عمليات المشروع وتقوية مركزه المالي من موارد الذاتية دون الإلتجاء إلى الحصول على رأس مال جديد من المساهمين (أو الملاك) أو الإقتراض من الغير . وتزداد أهمية إحتجاز الأرباح لزيادة رأس المال المكتسب في ظل الظروف الإقتصادية الراهنة كوسيلة مساعدة لتلافي آثار التضخم العام الذي تعاني منه معظم دول العالم على القوة الشرائية لرأس المال المدفوع . فالتضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود بما يجعل الزيادة في رأس المال المكتسب عن طريق إحتجاز الأرباح زيادة صورية لحقوق الملكية في كثير من الأحيان . ذلك لأن وحدات النقدية التي تمثل حقوق الملكية قد تزداد عددا بإحتجاز الأرباح دون أن تزداد في قوتها الشرائية من السلع والخدمات المختلفة ، ومن ثم تصبح الزيادة صورية وليست زيادة حقيقية . وتأسيسا على ذلك يمكن القول أن زيادة رأس المال المكتسب عن طريق إحتجاز الأرباح في ظل إرتفاع المستوى العام للأسعار قد يكون مجرد كافي للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال دون أن يؤدي إلى أي زيادة حقيقية في حقوق الملكية .

وسواء كان الغرض من اجتياز الأرباح في المشروع وتراكمها هو التوسع في العمليات أو الحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال أو كلاهما ، فإن هذه الأرباح المحتجزة تمثل جزءا لا يتجزأ من حقوق الملكية . ذلك بالرغم من أن هذه الأرباح أو جزء منها قد يعين عند اجتيازها لغرض معين ، قد يكون ناتجا عن مقتضيات قانونية معينة تلزم المشروع باحتجاز نسبة معينة من أرباحه أو ناشئا عن شروط تعاقدية معينة ، أو ناشئا عن الرغبة في زيادة رأس المال المستثمر في الأصول المختلفة عن طريق مصادر التمويل الذاتي . وفي كل هذه الأحوال تعتبر الأرباح المحتجزة من مكونات رأس المال المكتسب من الموارد الذاتية للمشروع حيث يعتمد برأس المال المدفوع من الناحية المحاسبية على أساس عدد وحدات النقدية الممثلة له وقت الحصول عليه بصرف النظر عن قوته الشرائية .

هذا وعندما يقرر اجتياز الأرباح أو جزء منها دون توزيع على المستثمرين فإن هذا يكفل للمشروع عدم الحاجة إلى توفير النقدية اللازمة لهذا التوزيع ، ومن ثم يستطيع الاحتفاظ بتشكيلة الأصول التي ترتب على تدفق الإيرادات والمصروفات خلال الفترة المحاسبية على ما هي عليه . ذلك لأن الأرباح لا تبقى بالضرورة توفر نقدية سائلة بمقدارها ، لأن الإيرادات قد تكون منتشرة في جميع أصول المشروع نتيجة لاستمرار تدفقها على مدار الفترة ، كما أن المصروفات تستوعب جزءا من أصول المشروع كما ينمكس جزء منها على التزاماته المختلفة . فعندما يحصل المشروع على جزء من إيراداته نقدا فهو لا يحتفظ بها في العادة في صورتها النقدية وإنما يستغل هذه الحصة في شراء أصول أخرى أو في سداد مصروفات أو الوفاء بالتزامات قبل الغير . وعندما تتحدد الأرباح في نهاية الفترة قد لا يتواجد لدى المشروع نقدية سائلة إلا بالقدر الكافي لمزاولة عملياته دون توزيع الأرباح على المستثمرين فيها . فإذا قرر المشروع اجتياز الأرباح دون توزيعها فلن تتولد الحاجة إلى نقدية إضافية قد يتطلب الأمر للحصول عليها قيام المشروع بالإقراض

من الغير أو بيع بعض أصوله ليتمكن من توزيع الأرباح .

ولا يعنى ما تقدم أن قيام المشروع بإحتجاز أرباحه دون توزيعها يعتبر بالامانة المفضلة على الدرام . فإذا لم تكن حاجة المشروع إلى موارد رأسمالية إضافية ملحة إذا توافر المشروع موارد تمويلية أخرى يفضلها أصحاب الحق في توزيعات الأرباح على التمويل الذاتي بإحتجازها ، فإن توزيع الأرباح على مستحقيها في هذه الحالة يفضل على إحتجازها للتمويل الذاتي وعادة ما توفق معظم الشركات بين المدينين حيث يتم توزيع جزء من الأرباح على أصحاب الحق فيها ويحتجز الجزء الباقي ليضيف إلى رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة بما يضمن من المركز المالى للشركة ويمكنها من تمويل التجهيزات والتوسعات اللازمة في ظل الظروف المتغيرة .

٣ - ٥ - الأرباح المحجوزة لغرض معين - الاحتياطات :

عادة ما يتم إحتجاز الأرباح عن طريق تجميع جزء من الأرباح الدورية التي يحققها المشروع وعدم توزيعها على مستحقيها . ويتم تجميع الأرباح وإحتجازها لأحدى أغراض ثلاثة هي : الوفاء بمتطلبات قانونية معينة حيث يفرض القانون في كثير من الدول إحتجاز نسبة معينة من الأرباح كل سنة إلى أن تصل الأرباح المحجوزة إلى نسبة معينة من رأس المال ، أو للوفاء بمتطلبات تعاقدية معينة مثلما ينص في عقد إصدار السندات أو في شروط إصدار الأسهم الممتازة على إحتجاز نسبة معينة من الأرباح السنوية لتأمين حملة السندات أو حملة الأسهم الممتازة في إسترداد حقوقهم من المشروع ، أو أن يتم تجميع الأرباح بصفة إختيارية حتى يتمكن المشروع من تمويل توسعاته تمويلًا ذاتيًا . وإذا تحدد الغرض الذي من أجله يتم تجميع جزء من الأرباح وإحتجازها ، فإن المحاسبون عادة ما يطلقون إصطلاح " احتياطي " عليها ، كأن يطلق على الأرباح المجهبة بمقتضى القانون " الإحتياطي القانوني " والأرباح المجهبة ضمانة لرد السندات

« احتياطي رد السندات » ، والأرباح المحبذة لتمويل التوسعات والتجديدات
« احتياطي توسعات وتجديدات » ، وهكذا ... وفي كل من هذه الأحوال يتم
تعيين جزء من الأرباح المحبوزة لغرض معين ، وتنتهي الحاجة إلى التعيين
بإنهاء الغرض الذي قام من أجله .

هذا وقد سار استخدام اصطلاح « احتياطي » بالعديد من المراحل التي كان
مفهومه ومضمونه فيها يختلف اختلافاً بيناً من مرحلة إلى أخرى في الممارسة
المحاسبية . فقد كان الاصطلاح في إحدى هذه المراحل مثلاً ينطبق ليس فقط على
عناصر الأرباح المحتبزة وإنما أيضاً على عناصر تعد تحميلاً على الربح وليس تحميلياً
لجزء منه . فقد كان يطلق على الإهلاك المجموع للأصول الثابتة مثلاً « احتياطي
الإستهلاك » ، وعلى المبلغ المقدر للديون المشكوك فيها « احتياطي الديون
المعدومة » ، وعلى المبلغ المقدر للضرائب المستحقة « احتياطي ضرائب مستحقة » ،
وهكذا . وقد أدى ذلك إلى التباس في مفهوم ومضمون الاصطلاح « احتياطي » ،
حيث تارة يحمل لحساب الأرباح والخسائر ، وأخرى يحجب من الأرباح القابلة
للتوزيع . وقد أدى ذلك إلى نشأة اصطلاح جديد يطلق عليه المخصص
Allowance وتم تمييزه عن الإحتياطي Reserve, or provision على أساس
أن المخصص يتكون تحميلاً على الربح بينما يتكون الإحتياطي تحميلياً للربح وترتب
على ذلك أن أصبح « احتياطي الإهلاك » يسمى « مخصص الإهلاك » ، و« احتياطي الديون
المشكوك فيها » يسمى « مخصص الديون المشكوك فيها » .. وهكذا فيما يتعلق بالعناصر
التحميلية على الربح والتي تعد من بنود المصروفات . وأصبح اصطلاح الإحتياطي
ينصب على ما يتم تحميله من الأرباح لغرض معين .

هذا وترى جمعية المحاسبة الأمريكية American Accounting Ass. عدم
استخدام اصطلاح احتياطي على الإطلاق حيث يختلف مفهومه ومضمونه العام

عن المفهوم والمضمون المحاسبي من ناحية ، كما أن الاهداف الثلاثة لإحتجاز الأرباح يمكن بلا شك تمييزها عن طريق العرض في الميزانية دون الحاجة الى استخدام الاصطلاح. فيمكن مثلاً (من وجهة نظرنا) أن تظهر الأرباح المحجوزة في جانب الخصوم في الميزانية كآلاتي (الأرقام افتراضية)

جنيه	جنيه	رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة :
٢٨٠.٠٠٠	أرباح محجوزة بمقتضى القانون	
١٢٠.٠٠٠	أرباح محجوزة ضماناً لرد السندات	
٨٠.٠٠٠	أرباح محجوزة لتمويل الذاتى للتوسعات	
٦٠.٠٠٠	أرباح محجوزة وغير معينة لغرض محدد	
١٧٠.٠٠٠	مجموع رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة	

وبالرغم من توافق وجهة نظرنا مع وجهة نظر الجمعية إلا أن التطبيق والممارسة العملية مازالت تتمسك بإصطلاح ، احتياطي ، لتمييز الأرباح المحجوزة والمبينة لغرض محدد عن الأرباح المحجوزة لتقوية المركز المالى المشروع بصفة عامة والى تعدد قابلية للتوزيع على مستحقينها تأسيساً على هذا التمييز. هذا ومازال التشريع المصرى والنظام المحاسبى الموحد يستخدم اصطلاح ، الإحتياطي ، بتوسع كاف يمكن من تعيين كل الأرباح المحجوزة لأغراض محددة كما سوف يرد فى البنود التالية .

وسواء تم تعيين الأرباح المحجوزة لأغراض محددة عن طريق تسميتها احتياطيات أو لم يتم تعيينها على الإطلاق فإنها ولا شك تعد من بنود حقوق الملكية وتمثل رأسمالاً مكتسباً من نشاط المشروع وموارده الذاتية .

هذا وقد سبق أن أوضحنا أن إحتجاز الأرباح لا يعنى على الإطلاق توفر موارد نقدية لدى المشروع بمقدار الأرباح التى يتم إحتجازها . فعندما يحتجز

المشروع جزء من أرباحه كإحتياطي لرد السندات ، مثلا، فإن هذا لا يعنى على الإطلاق توفير النقدية اللازمة لهذا الرد . ومن هنا وجب التمييز بين الإعتماد النقدي Cash fund ، والإحتياطي . فالأول يعنى تخصيص مبلغ نقدي معين واعتماد الغرض معين ، بينما تكوين الإحتياطي يعنى مجرد إثبات قيد دفترى يجعل حساب توزيع الأرباح مدينا وحساب الإحتياطي دائنا . ومن الواضح أن هذا القيد لا يترتب عليه توفير أى نقدية ، وإنما تصبح هذه الأرباح المحببة غير قابلة للتوزيع ولا تستدعى توفير المواد النقدية اللازمة لتوزيعها في حالة عدم وجودها . ومن جهة أخرى فقد يتوفر لدى المشروع الموارد النقدية الكافية لرد السندات مثلا دون تكوين إحتياطي لردّها . وهذا بالطبع يتوقف على التدفقات النقدية الواردة للمشروع وكيفية إستخدامها في أغراضه المختلفة .

والواقع أن تعين جزء من الأرباح وإحتجازها لغرض معين قد يقترن بتكوين إعتدال نقدي للوفاء بالغرض الذى عينت الأرباح المحجوزة من أجله . فقد يقترن تكوين إحتياطي لرد السندات مثلا بتوفير النقدية السائلة اللازمة لردّها . وقد يكون كل من الإحتياطي والإعتدال النقدي ملزما للمشروع ، كما قد يكون أحدهما ملزما والآخر غير ملزما ، أو قد يكون كلاهما غير ملزم للمشروع . وفي الحالة الأولى تتحدد العلاقة بين الإحتياطي والإعتدال النقدي طبقا لشروط العقد الملزم للمشروع، أما في الحالتين الثانية والثالثة فليس هناك ما يدعو إلى وجوب وجود علاقة معينة بين الإحتياطي والإعتدال النقدي .

ويتكون الإعتدال النقدي عادة بأستثمار مبلغ نقدي في أوراق مالية سريعة التحول إلى نقدية أو بالإستثمار في بوليصة تأمين تستحق التحويل في تاريخ الحاجة إلى المبالغ النقدية ، أو بالإستثمار في حسابات توفير أو ايداع لأجل لدى أحد البنوك ، وما شابه ذلك . ولذا يحتفظ المشروع بالإعتدال في صورة نقدية سائلة لفترات طويلة حيث يفقد بذلك العائد الذى يمكن الحصول عليه بأستثمارها في

أصول يمكن تحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة . وكما سبق القول فقد يكون الإعتماد النقدي المستثمر في مثل هذه الأصول مساويا لرصيد الإحتياطي المخصص لغرض معين ، أو قد يختلف عنه إختلافا ضئيلا أو بينا طبقا لمسمى إلزام المشروع تعانديا أو طبقا لما تقرره الإدارة في حالة عدم وجود إلزام تعاقدي . وسوف نأود الكلام على الإحتياطيات وعلاقتها بالإعتمادات النقدية بحدود معالجة السندات فيما بعد .

٤ - التوزيعات Dividends :

التوزيعات هي عبارة عن تعيين جزء من الأرباح الجارية أو المحجوزة مع توافر الدية لتوزيع قيمة بمائلة من أصول المشروع على حملة الأسهم أو من لهم الحق في هذه التوزيعات .

هذا ويمكن التمييز بين عدة أنواع من التوزيعات طبقا للمصدر وطبقا لوسيلة السداد وطبقا للأثر الذي يترتب على عناصر حقوق الملكية من إجراء التوزيع . فمن حيث المصدر يمكن أن نميز توزيعات الأرباح الجارية ، وتوزيعات الأرباح المحجوزة ، وتوزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الأرباح المحجوزة ، وتوزيعات رأس المال المدفوع . أما من حيث وسيلة السداد فيمكن التمييز بين التوزيعات النقدية ، والتوزيعات العينية في صورة أصول مختلفة بخلاف النقدية وتوزيعات أوراق الدفع أو السندات ، وتوزيعات الأسهم . أما من حيث الأثر على عناصر حقوق الملكية فإن ذلك يتوقف على مصدر التوزيع وسيلة السداد .

وغالبا ما تكون التوزيعات من الأرباح الجارية ، أي من أرباح العام ، وفي صورة نقدية . ولا تؤثر هذه التوزيعات على حقوق الملكية مما كانت عليه قبل إضافة أرباح العام . وإذا كانت التوزيعات المقررة تقل عن أرباح العام فإن الفرق يمثل إضافة رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة . وإذا كانت

توزيعات أرباح العام تسدد في صورة أصول عينية بخلاف النقدية فإن أثرها على حقوق الملكية يماثل تماما التوزيعات النقدية إذا ما قومت الأصول المقرر توزيعها بصافي تكلفتها الدفترية . أما إذا قومت هذه الأصول بقيمتها السوقية العادلة وقت إجراء التوزيع فإن ما يترتب على ذلك من أرباح أو خسائر ناتجة عن التقويم يؤدي إلى انتقاص حقوق الملكية - الأرباح المحجوزة - بالخسائر أو زيادتها بالأرباح . أما إذا كانت توزيعات أرباح العام في صورة أوراق دفع أو سندات فإن ذلك يؤدي إلى الإبقاء على أصول المشروع كما كانت عليه قبل إقرار التوزيع وزيادة التزاماته قصيرة الأجل أو طويلة الأجل بمقدار التوزيع ، ولا تتأثر عناصر حقوق الملكية عما كانت عليه قبل توزيع أرباح العام . وتعد توزيعات أوراق الدفع والسندات توزيعات وقيلة تمكن المشروع من الحفاظ على أصوله حتى يحين الأجل المعين في الإلتزام. وقبلما تكون توزيعات الأسهم من أرباح العام، وإذا تمت فأنها تؤدي إلى زيادة حقوق الملكية - رأس المال المدفوع بمقدار التوزيعات ، ولا تؤثر في أصول المشروع .

أما إذا كانت التوزيعات أو جزء منها يمثل أرباح محجوزة ، فإنها ولا شك تؤدي إلى انتقاص رأس المال المكتسب - الأرباح المحجوزة بمقدار التوزيعات أو الجزء المستند إلى الأرباح المحجوزة. ويؤدي ذلك بالطبع إلى انتقال حقوق الملكية ما لم تكن هذه التوزيعات في صورة أسهم فلا يترتب عليها إلا مجرد انتقال جزء من حقوق الملكية من بنود رأس المال المكتسب إلى بنود رأس المال المدفوع كما سبق ووضحنا . وتؤدي التوزيعات النقدية أو العينية بالاضافة إلى ذلك بالطبع إلى نقص الأصول ، كما تؤدي توزيعات أوراق الدفع والسندات إلى زيادة الإلتزامات . ولا تختلف توزيعات رأس المال المكتسب بخلاف الأرباح المحجوزة عن توزيعات الأرباح المحجوزة .

وتؤدي توزيعات رأس المال المدفوع إلى انتقاص رأس المال . ما لم تكن

هذه التوزيعات في صورة توزيعات أسهم (كان يتم توزيع علامة إصدار الأسهم في صورة أسهم على حملة الأسهم ١١) وهو أمر من النادر حدوثه حيث يفتقر إلى المنطق والهدف الشريف والأساس الموضوعي . وتعتبر توزيعات رأس المال المدفوع بمثابة رد لرأس المال يؤدي إلى نقصائه وعادة ما لا تلجأ الشركات إلى هذا الاجراء إلا في الحالات التي تقتضي فيها طبيعة نشاط المشروع ذلك كما سبق ووضحنا في الفصل المتقدم ، وبشرط أن يكون الرد في حدود ما تسمح به القوانين في بلد الموطن .

هذا وعادة ما تتحدد التوزيعات في غالبية الاحوال طبقا للقوانين التي تعمل للشركة في ظلها ، كما تتحدد وسيلة السداد في ظل الظروف المالية للشركة والسياسة المالية المرسومة لها .

وعندما تقرر التوزيعات فإنها تصبح إلزاما على الشركة إلى أن يتم سدادها بالوسيلة المحددة للسداد . ذلك فيما عدا توزيعات الأسهم طبعا حيث تعد من مكونات حقوق الملكية عند إقرار توزيعها .
القيود الدفترية وحساب توزيع الأرباح :

عادة ما يتم إثبات التوزيعات عند إقرارها بالدفاتر ويتم توضيحها في حساب يطلق عليه حساب التوزيع . ذلك بالرغم من إمكانية إظهار أثر التوزيعات على حقوق الملكية في حساب الأرباح المحجوزة - غير المعينة لغرض محدد . وإذا وسط حساب التوزيع لغرض إثبات وعرض التوزيعات فإنه يجعل دائنا بأرباح العام مقابل جعل حساب الأرباح والخسائر مدينا ، ويجعل مدينا بالتوزيعات

المقررة مقابل جعل حسابات التوزيعات (إلزامات - فيما عدا توزيعات الأسهم طبعا) دائنة . ثم يمثل الرصيد الزيادة (أو النقص) في حساب الأرباح المحجوزة حيث يجعل الأخير دائنا (مدينا) مقابل جعل حساب التوزيع مدينا (دائما وذلك في حالة زيادة الأرباح المقرر توزيعها عن أرباح العام حيث يمثل الفرق توزيعات من الأرباح المحجوزة) .

اسئلة وتمارين

أولا : الاسئلة :

- ١ - ما هي أم اوجه الاختلاف بين مفهوم وعضون الربح ورأس المال من وجهة النظر المحاسبية ومن وجهة النظر الاقتصادية ؟ .
- ٢ - ما هو رأس المال الواجب الحفاظ عليه إقتصاديا وما هو رأس المال الذي يتم العمل على الحفاظ عليه محاسبيا ؟ .
- ٣ - كيف يمكن التمييز بين رأس المال المكتسب من الأرباح المحجوزة ورأس المال المكتسب من حيازة الأصول ؟ وإلى أي مدى يتم الخلط بينهما محاسبيا .
- ٤ - ما هي أهم الخصائص التي تميز الإحتياطي عن الإعتاد النقدي ، عن المخصص ، وإلى أي مدى توصلت الممارسة المحاسبية لتلاقي الخاط بين مفهوم ومضمون كل منها ؟ .
- ٥ - قم بالتمييز بين الأشكال المختلفة لتوريدات من حيث المصدر والوسيلة والاثـر على حقوق الملكية .
- ٦ - ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك :
 - أ - يتحمل المنظم عائد المخاطرة وعدم التأكد من وجهة النظر الاقتصادية بينما تتحملها حقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية .
 - ب - يقتصر رأس المال من وجهة النظر المحاسبية على حقوق الملكية لأن ذلك يتمشى مع فرض إستقلال الوحدة المحاسبية عن وجهة النظر الاقتصادية لرأس المال .

ح - تؤدي الإجراءات المحاسبية التقليدية بشأن قياس الربح للحفاظ على القوة الشرائية لرأس المال بينما يرغب الاقتصادى فى الحفاظ على القدرة الإنتاجية لرأس المال .

و - تختلف أرباح الحياة المحققة عن أرباح الحياة المكتسبة فى أن الأول تقفل فى حساب الأرباح والخسائر بينما الثانية تعد من بنود الأرباح المحجوزة .
هـ - لا يمكن فى ظل قياس الدخل على أساس شامل التمييز بين أرباح العمليات الجارية والأرباح أو الخسائر التى تنتج عن عمليات عرضية أو غير عادية أو عمليات رأسمالية .

و - تؤدي إحتجاز الأرباح دون توزيعها إلى توفير التقديرات السائلة لدى الشركة بحيث يمكن إستخدامها فى عملياتها بمقدار الأرباح المحجوزة .

ز - لا يمكن للشركة إحتجاز أرباح إلا إذا كانت معينة لغرض معين مثل إستبدال الأصول المالكة أو مقابلة الديون التى يتم إعدامها فى فترات تالية .
ح - إذا اقترن تكوين الاحتياطي بتكوين إهتمام نقدي لغرض الذى كونه الاحتياطي من أجله فلا بد وأن يتساويان فى القيمة .

ط - التوزيعات هى ما يتم توزيعه من الأرباح نقداً على المساهمين ، أو على المساهمين والعاملين .

ى - إذا كانت الأسهم الممتازة غير مجمدة ولكنها مشتركة فى الأرباح دون حدود فإن نسبة العائد عليهم من الأرباح التى يقرر توزيعها يتساوى دائماً مع نسبة العائد على الأسهم العادية .

ثانياً التمارين :

التمرين الأول : قررت إحدى الشركات فى أول يناير ١٩٧٥ إعادة تقويم بعض أصولها بحيث تعكس قيمتها السوقية العادية فى ذلك التاريخ حيث تبنت تكلفتها الدفترية كل البعد عن تلك القيمة . وكانت هذه الأصول كالتالى : مخزون

طبقا لطريقة الوارد اخيرا صادر أولا : قدرت قيمته على أساس سعر الاحلال من السوق بمبلغ ٦٠.٠٠٠ جنيه في حين كانت تكلفته الدفترية ١٢.٠٠٠ جنيه ، اراضى قدرت قيمتها السوقية بمبلغ ١٠.٢٠٠ جنيه في حين كانت تكلفتها الدفترية ٢٢.٠٠٠ جنيه ، مباني مملك نصف قيمتها الدفترية البالغة ٦٠.٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها (بعد خصم الاهلاك) بمبلغ ٣٦.٠٠٠ جنيه ، تملك المباني بواقع ٥٪ سنويا ، آلات ومعدات مملك منها ما يعادل ٧٠٪ من تكلفتها الدفترية البالغة ٢٠.٠٠٠ جنيه قدر صافي قيمتها بمبلغ ٣٥.٠٠٠ جنيه وتملك الآلات بمعدل ١٠٪ سنويا .

فاذا علمت أن مخزون ٧٥/١٢/٣١ كان مساويا للصفر ، فال المطلوب : لإثبات القيود الدفترية اللازمة لإثبات إعادة تقويم هذه الأصول في بداية العام ، وإجراء ما يارم من قيود تسويه في نهاية العام .

التمرين الثاني : كانت كل توزيعات الارباح الخاصة بالأسهم المشاركة لشركة التجارة العالمية مسددة حتى ١٩٧٠/١٢/٣١ . ويتكون رأس مال الشركة من ٢٠٠.٠٠٠ سهم عادي بقيمة إسمية ١٠ جنيه ، ٢٢.٠٠٠ سهم ممتاز ٦٪ قيمة إسمية ٢٥ جنيه . وقد حققت الشركة أرباحا على مدار الخمسة سنوات المنتهية في ٧٥/١٢/٣١ وتم إقرار التوزيعات التالية لكل من السنوات الخمس : ١٩٧١ مبلغ ٢٨٠.٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٢ مبلغ ١٦٨.٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٣ مبلغ ٢٤.٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٤ مبلغ ٤٨.٠٠٠ جنيه ، ١٩٧٥ مبلغ ٢١٦.٠٠٠ جنيه .

المطلوب : حساب نصيب كل نوع من نوعي الأسهم من الارباح المقرر توزيعها عن كل سنة في ظل كل من الافتراضات التالية .

١ - أن الأسهم الممتازة غير مشاركة في الارباح ، ب - الأسهم الممتازة بحصة واحدة وغير مشاركة في الارباح ، ج - الأسهم الممتازة غير بحصة ومشاركة

في الأرباح بالكامل ، و - الأسهم الممتازة بمجمعة ومشاركة في الأرباح
بالكامل ، هـ - الأسهم الممتازة بمجمعة ومشاركة في الأرباح بمقد أنصوب ٨ ٪
من القيمة الاسمية .

الفصل الثامن

في

شركات المساهمة

رأس مال السندات .

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصول المتقدمة مصادر رأس المال المدفوع ورأس المال المكتسب في شركات المساهمة وتناولنا الإجراءات والمشاكل المحاسبية التي تتعلق بكل منها . وتمثل هذه المصادر في الواقع الموارد التي تتاح للشركة من مساهمينا ومن نشاطها الذاتي لأغراض الإستغلال في تشكيلة الأصول المختلفة التي تمكنها من مزاولة نشاطها التي قامت من أجله بغرض تحقيق أهدافها . وتعد هذه الموارد - التي تكون يشقيا حقوق الملكية في شركة المساهمة - موارد مالية طويلة الأجل لا تلزم الشركة بالوفاء بها مادامت مستمرة في عملياتها بمستوى من النشاط يتفق مع الحاجة إلى هذه الموارد .

ولا تقتصر الموارد المالية المتاحة لشركة المساهمة على حقوق الملكية فيها بل تمتد هذه الموارد أيضا لتشمل ما تحصل عليه الشركة من قروض ومن إلتزام من الغير لتمويل عملياتها المختلفة أو لتوسع فيها . وقد سبق أن ميزنا في الواقع بين رأس المال الثابت رأس المال العامل من وجهة النظر الإقتصادية وذكرنا أن رأس المال الثابت يتمثل في الموارد المستقلة في أصول ثابتة وفي الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل ، بينما رأس المال العامل يتمثل في المواد المستقلة في باقي الأصول المتداولة . وتعني هذه التفرقة أن رأس المال الثابت يتطلب إقامة الموارد المالية اللازمة للإستغلال في الأصول المقابلة له على المدى الطويل مادامت الشركة مستمرة في عملياتها . بينما رأس المال العامل

يستدعى ذلك ، ويمكن أن تتوفر الموارد اللازمة للاستغلال في الأصول المقابلة عن طريق الائتمان التجاري قصير الأجل أو عن طريق الاقتراض بفترات قصيرة .

وعندما تحتاج شركة المساهمة لزيادة رأس مالها الثابت لأغراض التوسع في عملياتها بقدر لا يمكن مسايرته بالتمويل عن طريق الموارد الذاتية (رأس المال المكتسب) ، فإنها يمكن أن تلجأ إلى زيادة رأس المال المدفوع بإصدار أسهم جديدة لزيادة رأس المال ، أو تلجأ للاقتراض من الغير قروضا طويلة الأجل يتفق مدداها مع مدى الموارد المالية التي تتاح منها . وإذا اختارت الشركة الطريق الأخير فإنها عادة ما تصدر في مقابل هذه القروض صكوكا مقدمة بثبت مديونية الشركة لهم للأجل المتفق عليه لرد الدين . وبعد الاقتراض عن طريق إصدار السندات من أهم وسائل التمويل التي تلجأ إليها شركات المساهمة لتوفير الموارد المالية طويلة الأجل التي تكون في حاجة إليها دون الإلتجاء إلى زيادة رأس مال الأسهم . ويتناول هذا الفصل باختصار وتبسيط شديد المعالجة المحاسبية لإصدار السندات والمشاكل المحاسبية المترتبة عليها وإجراءات رد السندات وتحويلها إلى أسهم .

٢ - رأس مال السندات بالمقارنة برأس مال الأسهم :

بينما تمثل السندات حقا لدائن الشركة ومن ثم تعد من التزاماتها ، وبينما تمثل الأسهم حصصا للشركاء في الشركة ومن ثم تعد من حقوق الملكية فيها ، فإن كلاهما يمثل استثمارا في أصول الشركة ، أو مصدرا من مصادر التمويل طويل الأجل ، التي تتاح للشركة لأغراض الحصول على الأصول المختلفة اللازمة لمزاولة عملياتها . وتأسيسا على ذلك فإن كلا من الأسهم والسندات تعد من مصادر تمويل الحصول على أصول رأسمالية ، أو تعد من مصادر رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية السليمة .

وبالرغم من ذلك ، وتأثرا بالمقتضيات القانونية ، فإن السندات من وجهة النظر المحاسبية تعد من الإلزامات طويلة الأجل ، ولا تعد من مكونات رأس المال المحاسبي ، تأسيسا على ما يوجد من اختلافات في حقوق حملة السندات من حقوق حملة الأسهم . فلحاميل السند وبصفته كدائن للشركة الحق في الحصول على فائدة ثابتة سنويا بصرف النظر عن نتيجة عمليات الشركة من أرباح أو خسائر ، كما له الحق في استرداد قيمة السند في الموعد المحدد لذلك حيث تنقطع صلاته بالشركة بعد ذلك ، كما أن له ضمانا عاما على أصول الشركة يترتب عليه أولوية الحصول على قيمة السند والفوائد قبل أن يحصل حملة الأسهم على شيء ، كما أن حامل السند لا يتمتع بحق الاشتراك في إدارة الشركة بالتصويت في الجمعية العمومية .

ويترتب على هذه الحقوق المخولة لحمل السندات والتي تنبثق من صفاتهم كدائنين أن السندات تمثل استثمارا مضمونا بالمقارنة بأسهم رأس المال . وعادة ما يفتنى السندات هؤلاء المستثمرون الذين يطلق عليهم متجنبو المخاطرة Risk avoiders ، بينما يفتنى الأسهم ذوي الرغبة في المخاطرة برؤوس أموالهم في سبيل الحصول على عائد أكبر Risk takers . ولذلك نجد أن سعر الفائدة على السندات عادة ما يكون أقل من معدل العائد على أسهم رأس المال من أرباح محجوزة وأرباح موزعة .

هذا ويتطلب إصدار السندات ، بالإضافة إلى المقتضيات القانونية لذلك ، الحكمة وحسن البصيرة في مقارنة التكلفة التي تترتب على إصدار السندات بالعائد المتوقع من إستغلال الموارد المالية التي تتاح منها . فالسندات كما سبق القول تحمل سعر فائدة ثابت تلزم الشركة بإسدادها لحمل السندات بصرف النظر عما تحققه الشركة من أرباح أو خسائر . فإلم يكن العائد المتوقع من إستغلال الموارد المالية المتاحة بإصدار السندات يزيد عن الفائدة الثابتة عليها فإن إصدار السندات لا يعد قرارا حكيما في هذا الصدد . وبالإضافة إلى ذلك فإن إصدار السندات يتطلب إستيفاء شروط قانونية معينة قد تختلف من دولة إلى أخرى . ففي مصر مثلا يلزم لإصدار السندات أن تقر ذلك الجمعية العمومية للمساهمين

وأن تكون الشركة قد نشرت ميزانيتها عن سنة مالية على الأقل ، وأن تكون قد استوفت رأس مال الأسهم كله من المساهمين ، وأن لا تزيد قيمة السندات عن رأس المال المدفوع كما تظهره آخر ميزانية عمومية أقرتها الجمعية العمومية .

٢ - ١ - مزاييا وعيوب الاقتراض بالمقارنة بزيادة رأس مال الأسهم :
إذا قامت الشركة بإصدار سندات لتوفير الموارد المالية المطلوبة للتوسع في عملياتها بدلا من زيادة رأس المال فإن ذلك قد يؤدي إلى إفادة حملة الأسهم أو الإضرار بهم طبقا لما يترتب على إستغلال أموال السندات من عوائد بالمقارنة بما يتطلبه ذلك تكلفة . ولتوضيح ذلك نفرض البيانات التالية التي تخص الشركتين س ، ص .

	الشركة س	الشركة ص
	جنيه	جنيه
مجموع الأصول	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
قرض السندات ٤ %	٢٥٠.٠٠٠	
رأس مال الأسهم - قيمة إسمية ١٠ جنيه	٢٥٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
مجموع الخصوم	٥٠٠.٠٠٠	٥٠٠.٠٠٠
صافي ربح العمليات	٧٠.٠٠٠	٧٠.٠٠٠
- فائدة السندات		١٠.٠٠٠
صافي الربح الخاضع للضريبة	٧٠.٠٠٠	٦٠.٠٠٠
- ضرائب (بفرض معدلها ٤٠ %)	٢٨.٠٠٠	٢٤.٠٠٠
صافي الربح القابل للتوزيع	٤٢.٠٠٠	٣٦.٠٠٠
	مليم جنيه	مليم جنيه
صافي الربح بالنسبة للسهم	٨٤٠ -	١.٢٤٤٠
معدل العائد على حقوق الملكية	% ٨.٣٤	% ١٤.٣٤
معدل العائد على الأصول (نسبة صافي ربح العمليات على الأصول)	% ١٤	% ١٤

ويتضح من هذه البيانات أنه بالرغم من تساوى نسبة صافي ربح العمليات للأصول في كل من الشركتين فإن الشركة س إستطاعت أن تحقق معدل عائد على حقوق الملكية قدرة ١٤.٥٪ بينما حققت ص ٨.٥٪ فقط ، وقد انعكس ذلك على صافي الربح بالنسبة للسهم من أسهم رأس المال . ويمكن توضيح ذلك على الوجه التالي : أقرضت الشركة س ٢٥٠.٠٠٠ جنيه عن طريق إصدار السندات ، وقد كلفها ذلك ٦.٠٠٠ جنيه (الفوائد بعد خصم الضريبة بمعدل ٤٠٪) في الوقت الذي أضافت فيه عملية إستثمار أموال السندات في عمليات الشركة إلى الأرباح الصافية بعد خصم الضريبة ٢١.٠٠٠ جنيه (٣٥.٠٠٠ - ١٤.٠٠٠) . وبذلك تكون الإضافة الصافية للأرباح بعد إستبعاد التكلفة الصافية للسندات هي ١٥.٠٠٠ جنيه ، تعود على حصة الأسهم ، وتمثل معدل عائد إضافي قدرة ٦٪ على حقوق الملكية ($15000 \times \frac{100}{250000}$) بالزيادة عما حققت الشركة ص ، التي تستعملها وأردما المالية كلها في أسهم رأس المال .

هذا ولا يترتب على إصدار السندات زيادة العائد على حقوق الملكية في كل الأحوال . والواقع أنه يشترط لذلك أن يكون معدل العائد من إستثمار السندات أكبر من سعر الفائدة المحدد عليها . ويمكن للقارى أن يتحقق من ذلك بتعديل صافي ربح العمليات في المثال السابق إلى ١٥.٠٠٠ جنيه لكل من الشركتين مع بقاء العوامل الأخرى على حالها . فيصبح صافي ربح س بعد خصم فائدة السندات ٥.٠٠٠ جنيه ، ويصبح الربح القابل للتوزيع بعد خصم الضرائب (بمعدل ٤٠٪) هو ٣.٠٠٠ جنيه للشركة س ، ٩.٠٠٠ جنيه بالنسبة لشركة ص . ويكون معدل العائد على حقوق الملكية في س هو ١.٢٪ بينما يكون في ص ١.٨٪ . ويلاحظ أن السبب في ذلك يرجع أساسا إلى أن معدل العائد على الأصول في هذه الحالة هو ٣٪ بينما فائدة السندات بمعدل ٤٪ ، أى أن أموال

السندات تستغل في نشاط الشركة بمعدل عائد أقل من معدل تكلفتها . وفي مثل هذه الأحوال التي يكون فيها معدل العائد على الأصول أقل من معدل الفائدة على السندات ، يصبح قرار إصدارها قرارا غير حكيم .

وبالإضافة إلى ما تقدم ، فإن إصدار السندات يعتبر من العوامل الهامة المحددة لقدرة الشركة على الإستمرار في عملياتها في حالة تحقق خسائر . فبالإضافة إلى أن فائدة السندات تزيد من مقدار الخسائر التي تتحملها الشركة في هذه الحالة فإن وجود السندات يجعل الشركة عرضة إلى الإفلاس في مثل هذه الظروف والتي قد تكون وقتية ، وخاصة إذا زادت التزاماتها عن مقدار أصولها (أى إذا لم تكفى حقوق الملكية لإستيعاب الخسائر) . فلو فرضنا مثلا في المثال السابق أن كل من الشركتين قد حققت خسائر صافية قبل فائدة السندات قدرها ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ، فإن للشركة ص يمكنها أن تستمر بباقي أصولها والتي تبلغ قيمتها في هذه الحالة ٢٥٠.٠٠٠ جنيه على أمل إسترداد هذه الخسائر . أما الشركة س فتصبح ميسرة حيث بأضافة فائدة السندات للخسائر تصبح قيمة أصولها الباقية ٢٤٠.٠٠٠ جنيه وهي أقل من فرض السندات الذي يمثل إلزام قائم على الشركة .

٣ - تعريف السندات وأنواعها :

السند هو صك قابل للتداول يعطى صاحبه الحق في الحصول على فائدة محددة في مواعيد معينة وأسترداد قيمة السند في الميعاد المحدد . وعادة ما تكون سندات الإصدار الواحد متساوية القيمة وعادة ما تكون القيمة الاسمية للسند أكبر من الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم . والسندات عبارة عن أداة للاقتراض الجماعي طويل الأجل حيث تطرح للإكتتاب العام مثلا تطرح الأسهم ويتم عقد القرض بين الشركة المقترضة والجمهور المترض عند ما يتم الإكتتاب في السندات .

هذا وتنقسم السندات بصفة عامة إلى عديد من الأنواع فقد تكون السندات

مضمونة برهن ممتلكات الشركة الثابتة أو المنقولة أو قد تكون غير مضمونة إلا بالمركز الائتماني العام للشركة . وإذا كانت السندات مضمونة برهن ممتلكات معينة فقد تكون مضمونة بعقارات من أراضى ومباني ، أو تكون مضمونة بآلات ومعدات أو بالأصول العينية بما فيها المخزون ، كما قد تكون مضمونة بأوراق مالية من إستثمارات الشركة المقترضة . وعندما تكون السندات مضمونة برهن فإن الشركة المدينة عادة ماتختار أحد البنوك ليقوم بدور الوسيط بينا وبين أصحاب السندات . وإذا كان الرهن يتمثل في عقارات أو ممتلكات ثابتة فعادة ماتودع مستندات ملكية هذه الأصول لدى البنك مع ما يفيد حق البنك في التصرف القانوني في هذه الممتلكات بالبيع لحساب حملة السندات إذا أخلت الشركة بالشروط المنصوص عليها في عقد الاصدار . وإذا كان الرهن يتمثل في أوراق مالية قابلة للتداول ، فإن هذه الأوراق عادة ماتودع لدى البنك ويكون ردها للشركة أو جزء منها رهونا على قيام الشركة بسداد قرض السندات أو جزء منه .

وإذا كانت السندات مضمونة برهن عقارات أو ممتلكات أخرى ، فإنها تنقسم من حيث أولوية الاسترداد من حصة بيع هذه الممتلكات إلى درجات على حسب ترتيب الاصدارات . فالسندات المضمونة برهن عقارات أو ممتلكات من الدرجة الأولى يكون لها الأولوية المطلقة في الاسترداد من حصة بيع هذه الممتلكات إذا اقتضت الظروف ذلك . وإذا قامت الشركة بإصدار سندات بعد ذلك بضمان نفس العقارات والممتلكات فإنها تكون من الدرجة الثانية ، بمعنى أن حق أصحابها في إسترداد قيمة السندات من حصة بيع هذه الممتلكات يكون مقنصا على ما فاض من هذه الحصة عن الوفاء بقيمة سندات الدرجة الأولى . وهكذا بالنسبة للسندات برهن من الدرجة الثالثة والرابعة . . الح .

أما السندات غير المضمونة برهن فإن ضمان أصعابها في الحصول على قيمتها في ميعاد الاستحقاق يتوقف على المركز الائتماني العام للشركة وسلامة مركزها المالي والهيكل التمويلي لأصولها المختلفة . قد تقوم بعض الشركات في بعض الأحيان بإصدار نوع من هذه السندات لا يختلف كثيراً عن الأسهم الممتازة وغير المجمعة وغير المشتركة في أرباح ، حيث يتوقف استحقاق الفوائد على السندات على تحقق أرباح كافية لمقابلتها . فإذا لم تتحقق أرباح أو لم تكن كافية للوفاء بالفوائد عن فترة معينة يستقط حق صاحب السند في الحصول على هذه الفوائد في فترات تالية . ويطلق على هذا النوع من السندات « سندات الأرباح » ، حيث يحمل سعر فائدة محدد ولكن استحقاق الفائدة يتوقف على تحقق أرباح كافية لمقابلتها .

هذا كما تنقسم السندات من حيث طريقة سداد الفوائد إلى سندات إسمية وسندات لحاملها . والسندات الإسمية يتم تسجيلها في سجلات الشركة المصدرة لها بأسماء أصحابها وتسدد الفوائد عليها من واقع هذه السجلات . ويتم تداول السندات الإسمية بالنظمير والتسجيل في سجلات الشركة . وقد تكون السندات الإسمية مسجلة في دفاتر الشركة بالنسبة لأصل السند فقط دون الفائدة . وفي هذه الحالة عادة ما يرفق مع صك السندات كوربورات الفوائد يمكن تحصيلها في تاريخ الاستحقاق من البنك الذي تعينه الشركة لذلك أو من خزانة الشركة . وفي هذه الحالة تكون الكوربورات لحاملها ويكون صك السند إسمياً . وأخيراً فقد تكون كل من السندات وكوربورات الفوائد لحاملها . ولا شك في أن السندات الإسمية تحمي صاحبها من غش السارق والضياع التي لا تتوفر في السندات لحاملها غير أن السندات الإسمية تكون أكثر تكلفة للشركة المصدرة من حيث ضرورة الاحتفاظ بسجلات لحلة السندات والأعمال الكتابية والإدارية المترتبة على تداولها وتحديد من لهم الحق في الفوائد في تاريخ استحقاقها . ولذلك تعتبر

السندات الاسمية من حيث أصل السند والتي تسدد فوائدها عن طريق كوبونات لحاملها مفضلة من حيث حماية صاحب السند من مخاطر السرقة والضياع ومن حيث تخفيض الأعمال الكتابية والإدارية الخاصة بالفوائد بالنسبة للشركة .

٤ - إصدار السندات :

يوضع قرار إصدار السندات عدد السندات التي يمكن للشركة طرحها للاكتتاب في إصدار معين ، والقيمة الاسمية للسند ، معدل الفائدة والممتلكات المرهونة كضمان في حالة إصدار سندات مضمونة برهن . وقد تقوم الشركة بطرح كل الاصدار للاكتتاب العام أو تكتفى بطرح جزء منه على أن تطرح الأجزاء الباقية عند الحاجة إلى موارد نقدية ، أو أن تطرح كل السندات للاكتتاب وتحصل قيمتها على أقساط تشجيعا للمكتتبين في الاكتتاب فيها . وعادة ما يوسط أحد البنوك ليتولى بيع السندات للجمهور بالنيابة عن الشركة ، والواقع أن ذلك يعتبر واجبا بحكم القانون في مصر . وتكون دعوة الجمهور للاكتتاب العام في السندات بشرة تشتمل على بيانات رأس المال وإقرار الجمعية العمومية لإصدار السندات وشروط الاصدار من حيث سعر الفائدة ومدة السندات وطريقة ردها وأي مزايا أخرى ، أو قيود تتعلق بإصدارها .

ولنفرض مثلا أن الجمعية العمومية للشركة المقاربة المساهمة قررت التصريح للإدارة بإصدار سندات اسمية من الدرجة الأولى برهن بممتلكات الشركة الثابتة قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه بسعر فائدة ٤ ٪ سنويا وبقائمة اسمية للسند ٢٥ جنيه وتسحق السداد في ١/٧/١٩٨٥ ، وقد قامت الشركة بطرح السندات للاكتتاب العام بالكامل وتم الاكتتاب فيها بتاريخ ١/٧/١٩٧٥ . ويكون قيد إصدار السندات في هذه الحالة كالآتي .

٥٠٠,٠٠٠ من ٪ النقدية (أو من ٪ البنك)

٥٠٠,٠٠٠ إلى ٪ قرض السندات من الدرجة الأولى برهن

الممتلكات الثابتة .

إثبات إصدار ٢٠٠.٠٠٠ سند ٤ / برهن الممتلكات
الثابتة من الدرجة الأولى - القيمة الاسمية للسند
٢٥ جنيه تستحق في ١/٧/١٩٨٥ .

إما إذا كانت الشركة ليست في حاجة إلى النقدية المترتبة على إصدار السندات
في وقت واحد ، فإنه يمكن لها في هذه الحالة إصدار السندات المصرح بها على
دفعات طبقا لإحتياجاتها النقدية . فإذا قامت الشركة في المثال السابق بإصدار
١٢٠.٠٠٠ سند فقط بدلا من ٢٠٠.٠٠٠ سند فإن القيد يكون كالآتي :

٣٠٠.٠٠٠ من س/ النقدية (أو من س/ البنك)
٣٠٠.٠٠٠ إلى س/ قرض السندات من الدرجة الأولى برهن
الممتلكات الثابتة .

إثبات إصدار ١٢٠.٠٠٠ سند ٤ / من إجمالي العدد
المصرح به وهو ٢٠٠.٠٠٠ سند بالقيمة الاسمية
٢٥ جنيه تستحق في ١/٧/١٩٨٥ .

وتظهر السندات في جانب الخصوم من الميزانية في هذه الحالة الأخيرة
كماآتي :

التزامات طويلة الأجل

	جنيه	جنيه
قرض السندات ٥ / من الدرجة الأولى برهن الممتلكات الثابتة يستحق في ١/٧/١٩٨٥ .		
مصرح به - ٢٠٠.٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٥ جنيه	٥٠٠.٠٠٠	
لم يصدر بعد - ٨٠.٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٥ جنيه	٢٠٠.٠٠٠	
المصدر والمدفوع - ١٢٠.٠٠٠ سند قيمة اسمية ٢٥ جنيه	٣٠٠.٠٠٠	

هذا ويراعى ضرورة توضيح سعر الفائدة وتاريخ استحقاق السندات بالإضافة إلى نوعية إمتيازها على ممتلكات الشركة في الميزانية العمومية. وعندما تحتاج الشركة إلى نقدية في وقت لاحق تستطيع إصدار السندات الباقية أو جزء منها حتى يصبح القرض كله مصدراً. وإذا احتاجت الشركة إلى الاقتراض، عن طريق إصدار سندات برهن بعد ذلك، فإن الإصدار الثاني يصبح من الدرجة الثانية بالنسبة للممتلكات المرهونة على سندات الإصدار الأول.

٥ - الفائدة على السندات

عادة ما تسدد الفوائد على السندات على أساس نصف سنوي. ويختلف الماريق المتبقية في سداد الفوائد إذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد عنها إذا كانت السندات لحاملها بالنسبة للأصل والفوائد، أو إذا كانت إسمية بالنسبة للأصل فقط. فإذا كانت السندات إسمية بالنسبة للأصل والفوائد فإنه يصبح من الضروري على الشركة المفترضة أن تحتفظ بسجل لأصحاب السندات وتقوم بحساب الفوائد المستحقة لكل منهم وتسدد لهم مباشرة إما في صورة نقدية من الخزينة عن طريق تقديم صاحب السند لقبض قيمة الفوائد أو عن طريق شيكات تقوم الشركة بأرسالها لكل منهم بقيمة الفوائد المستحقة له. أما إذا كانت السندات لحاملها أو أن الفوائد تسدد عن طريق كوبونات، فإنه عادة ما يتم صرف الفوائد في هذه الحالة مقابل الكوبون الذي يتحدد لكل دفعة من الفوائد. وقد تقوم الشركة في هذه الحالة بتعيين حساب خاص لدى بنك معين لسداد الفوائد، حيث يتقدم صاحب السند أو حامل الكوبون إلى البنك لصرف قيمته مباشرة. والواقع أن الطريقة الأخيرة هي الشائعة الاستخدام حيث عادة ما يرفق بالسندات كوبونات الفوائد حتى ولو كانت السندات ذاتها إسمية

وفي كل الأحوال يجب على الشركة المقترضة أن تقوم بحساب الفوائد في

تاريخ الاستحقاق أو في تاريخ نهاية السنة وتحمل بها حسابات المصروفات حتى
تتحمل كل سنة ماله بما يخصها من مصروفات، وبصرف النظر عن سداد الفوائد .
في ذلك التاريخ أو عدم سدادها . فإذا أقرضنا مثلاً أن السنة المالية للشركة
المقارنة المساهمة في المثال السابق تنتهي في ١٢/٣١ من كل عام وأن فوائد
السندات تستحق على دفعتين في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام ، وأن السندات قد
تم إصدارها بالكامل وأنها تحمل كويونات للفوائد ، فإن الكوبون الأول
يستحق في ١/١/١٩٧٦ . ويكون على الشركة إجراء العمليات المؤدية
للقيد التالية .

١٠٠٠٠ من س / الفوائد المدينة على قرض السندات

١٠٠٠٠ إلى س / الفوائد المستحقة على قرض السندات

إثبات الفوائد المستحقة على قرض السندات بواقع

٤ ٪ سنوياً على مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه لمدة سنة

أشهر المنتهية في ١٢/٣١/٧٥ .

١٠٠٠٠ من س / البنك الأهلي المصري - حساب الفوائد (كوبون أول)

١٠٠٠٠ إلى س / النقدية (أو حساب جاري البنك . . .)

إثبات تحويل النقدية اللازمة لسداد فوائد الكوبون

الأول على قرض السندات للحساب الخاص بالبنك

وعندما يتقدم أصحاب السندات إلى البنك لصرف الفوائد ويقوم البنك
بإخطار الشركة بذلك يتم إثبات القيد التالي :

٨٠٦٠٠ من س / الفوائد المستحقة على قرض السندات

٨٠٦٠٠ إلى س / البنك الأهلي المصري - حساب الفوائد

(كوبون أول)

إثبات كويونات الفوائد التي تم سدادها

وقد نعلمنا أن أوضح في هذا القيد الأخير أنه ليس من الضروري أن يتقدم كل أصحاب السندات لصرف الفوائد في موعد واحد . ويتربط على ذلك أن رصيد حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات يظهر كأحد بنود الالتزامات قصيرة الأجل ، ويظهر حساب البنك (الأهل المصري) - حساب الفوائد ضمن مكونات الأصول في الميزانية إلى أن يتم سداد الفوائد بالكامل ، أو أن تتفاد قانونا ويسقط حق أصحابها فيها وتؤول للدولة .

أما إذا كانت السندات والفوائد إسمية ، فإن الشركة المقترضة في هذه الحالة ، عادة ما تقوم بسداد الفوائد المستحقة لأصحاب السندات كل بما يستحقه بطريق مباشر . ولا يختلف قيد إثبات استحقاق الفوائد في هذه الحالة عن القيد الأول في الحالة السابقة . وعند سداد الفوائد أو جزء منها يحمل حساب الفوائد المستحقة على قرض السندات (من حسابات الخصوم قصيرة الأجل) مدينا بما يتم سداده وحساب التقديرية (الصندوق أو البنك) دائما .

٦ - سعر إصدار السندات وسعر الفائدة الفعال :

يتم إصدار السندات في كثير من الأحيان بخصم إصدار أو بعلاوة إصدار ، أي بسعر أقل من القيمة الاسمية التي يحصل عليها صاحب السند في تاريخ الاستحقاق أو بسعر يزيد عن هذه القيمة الاسمية . ويتحدد سعر إصدار السند في الواقع وسواء كان هذا السعر هو القيمة الاسمية أو أقل منها أو أكبر طبقا لمدي توافق سعر الفائدة الذي يحمله السند مع سعر الفائدة السائد في السوق ، أو السعر الذي يشجع الجمهور على شراء السند بقيمته الاسمية فالسند الذي يحصل سعر فائدة ٦٪ مثلا قد يباع بسعر إصدار يزيد عن القيمة الاسمية (أي بعلاوة) إذا كان سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة ٥٪ مثلا ، بينما يبيع نفس السند بخصم إصدار إذا كان سعر الفائدة على هذه الاستثمارات ٧٪ مثلا .

والواقع عندما يقدم مستثمر معين على شراء سند ما فإنه يحصل بذلك على

وعدين من الشركة المصدرة لهذا السند : الأول ويتمثل في استرداد القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق ، والثاني يتمثل في الحق في الحصول على فائدة دورية على القيمة الاسمية في تواريخ محددة وبمعدل أو سعر معين . فالسند الذي يحمل قيمة إسمية ١٠٠ جنيه مثلا ويستحق السداد بعد عشرة سنوات من تاريخ الإصدار بسعر فائدة ٦٪ سنويا تسدد على أساس نصف سنوي قد يكون استثمارا مغريا إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق والذي يفرى المستثمرين على استثمار أموالهم في مثل هذه الأدوات المالية التي تحمل نفس مستوى المخاطرة هو ٥٪ سنويا ، ومن ثم يمكن أن يباع هذا السند عن إصداره بعلاوة إصدار . أما إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق هو ٦٪ فإن السند يصبح استثمارا مناسباً بشرائه بقيمته الاسمية ، كما أن السند لا يصبح استثمارا مغريا إلا إذا تم إصداره بخفض إصدار إذا كان سعر الفائدة السائد في السوق ٧٪ .

وعادة ما لا تتحدد علاوة الإصدار أو خصم الإصدار بطريقة عشوائية ، وإنما تتحدد بحيث يتمشى سعر الفائدة الفعال ، أى السعر الحقيقي الذي يحصل عليه صاحب السند بفرض بقاء الظروف الاقتصادية على ما هي عليه أثناء مدة السند ، مع السعر السائد في السوق للإستثمارات المماثلة . فإذا كانت السندات يتم إصدارها بعلاوة فإن سعر الفائدة الفعال يقل عن سعر الفائدة الاسمي على السند ، والعكس في حالة إصدار السندات بخصم . ومن ثم فإن علاوة الإصدار تمثل ما يدفعه صاحب السند مقابل ما يحصل عليه من فوائد تزيد عن السعر السائد في السوق نتيجة لزيادة سعر الفائدة الاسمي للسند الذي يحصل عليه عن سعر الفائدة على الإستثمارات المماثلة ، ويتمثل خصم الإصدار الفوائد المؤجل صرفها لصاحب السند حتى تاريخ الاستحقاق عوضا آجلا لنقص الفوائد التي يحصل عليها دوريا مما يجب ، نتيجة لانخفاض سعر الفائدة الاسمي عن السعر السائد على الاستثمارات المماثلة .

ويمكن حساب علاوة أو خصم الإصدار التي تتلاءم مع إصدار معين من السندات بالإستغناء بمداول القيمة الحالية. فإذا عرض سند ما بقيمة اسمية ١٠٠ جنيه للبيع لجمهور المستثمرين وكان يستحق العائد بعد عشر سنوات بفائدة سنوية ٦٪، تسدد على أساس نصف سنوى بينما سعر الفائدة السائد في السوق هو ٥٪، فإنه بالإستغناء بمداول القيمة الحالية تكون القيمة الحالية لهذا السند والفوائد المركبة على أساس نصف سنوى كالآتي:

..... ملجم جنيه

القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠ جنيه بمعدل ٢.٥٪ لمدة ٢٠ فترة ٦١٠٢٧

القيمة الحالية لدفعات الفائدة النصف سنوية قدرها ٣ جنيه

لمدة ٢٠ فترة بمعدل ٢.٥٪ (٣ × ٤٥٠٥٨٩) ٤٦٠٧٦٧

القيمة الحالية لأصل السند والفوائد ١٠٧٧٩٤

..... ملجم جنيه

ويرتب على ذلك أن المستثمر الذي يشتري هذا السند بمبلغ ١٠٧٧٩٤ يستطيع أن يحقق سعر فائدة فعال قدره ٥٪ سنوياً إذا حصل على سعر فائدة إسمي قدره ٦٪ سنوياً على أساس نصف سنوى، وحصل على ١٠٠ جنيه بعد مضي عشر سنوات من تاريخه.

وبلاحظ أننا استخدمنا لأغراض إيجاد القيمة الحالية لأصل السند والفوائد سعر الفائدة السائد في السوق للاستثمارات المماثلة كما حسبناها على أساس مركب نصف سنوى (٥٪ سنوياً يؤدي إلى ٢.٥٪ نصف سنوياً). وقد أوجدنا القيمة الحالية للقيمة الإسمية للسند على أساس القيمة الحالية لدفعات واحدة لعدة فترات (٢٠ فترة) بينما أوجدنا القيمة الحالية للفوائد على أساس القيمة الحالية لدفعات دورية بمقدار ثابت لمدة ٢٠ فترة، وذلك كله بالإستغناء بمداول القيمة الحالية التي لاشك في أن القارئ على إلمام بكيفية إستخدامها.

ولنفرض كثال لحساب خصم الإصدار وإبانة دفتريا بصدد إصدار السندات أن الشركة العقارية قد أصدرت ٥٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٥٪ سنويا تسدد على أساس نصف سنوي ، وتستحق السندات بعد ٢٠ سنة ، في الوقت الذي كان فيه سعر الفائدة السائد في السوق على الاستثمارات المماثلة هو ٦٪ سنويا وقد تم الإكتساب في السندات بالكامل بخصم إصدار يتناسب مع جعل سعر الفائدة الفعالي على هذه السندات ٦٪ . ويتم حساب خصم الإصدار كالآتي :

القيمة الحالية لمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه (القيمة الاسمية) لمدة ٢٠ سنة جنيهه بمعدل ٦٪ سنويا على أساس نصف سنوي ١٥٢٠٢٦٩
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ١٢.٥٠٠ جنيه بمعدل ٣٪ لمدة ٤٠ فترة تمثل القيمة الحالية للفائدة الاسمية بالسعر الفعالي ٢٨٨٠٩٣٥

٤٤٢٠٢١٤	القيمة الحالية للسندات والفوائد بالسعر الفعالي
٥٠٠.٠٠٠	القيمة الاسمية للسندات
<u>٥٧٠٧٨٦</u>	خصم الإصدار

ويترتب على ذلك أن السند الذي يحمل قيمة اسمية ٢٥ جنيه يجب أن يباع على جنيه

بمبلغ ٢٢.١١١ تقريبا [٢٥ - (٥٧.٠٧٨٦ ÷ ٢٥.٠٠٠)] ليتحقق عليه سعر فائدة فعال ٦٪ سنويا إذا كان سعر الفائدة الاسمي ٥٪ وكانت مدة القرض ٢٠ سنة وتسدد الفوائد نصف سنويا . وإذا تم إصدار السندات على هذا الأساس فإن قيد الإصدار يكون كالآتي :

من مذكورين :	
٤٤٢٠٢١٤	٢ - النقدية (أو - / البنك)
٥٧٠٧٨٦	٣ - قرض السندات ٥٪ - خصم الإصدار
٥٠٠.٠٠٠	إل - / قرض السندات ٥٪ - درجة أولى برهن
	الممتلكات الثابتة .

إثبات إصدار ٢٠.٠٠٠ سند قيمة إسمية ٢٥ جنيه

ط م ج
بسم إصدار ٢٢/١١/٢٢ تقريباً . مسدة السندات
٢٠ سند برهن ممتلكاتنا الثابتة ، والفائدة نصف سنوية

هذا وسوف نوضح المعالجة المحاسبية لحصم الإصدار في البند الفرعي التالي .

٦ - ١ - المعالجة المحاسبية لحصم إصدار السندات :

لا شك في أن خصم الإصدار على السندات ، مثله في ذلك مثل الفائدة عليها يعد من عناصر تكلفة استخدام الموارد المالية للنير في عمليات الشركة إذا كانت السندات ترد قيمتها في تاريخ الاستحقاق بالقيمة الإسمية . وبالرغم من ذلك فقد يختلف المحاسبون بهذه المعالجة المحاسبية الملائمة له وكيفية إظهاره في الميزانية . فالبعض يرى أن خصم الإصدار يجب أن يظهر في جانب الأصول من الميزانية على اعتبار أنه يمثل فائدة مدفوعة مقدما لجملة السندات تستنفد سنويا على سنوات القرض بتحميل ما يخص كل سنة منها على إيرادات السنة . ولا شك في أن هذه المعالجة تعد خاطئة من حيث المنطق والموضوع . فلا الشركة المصدرة للسندات قامت بسداد فوائد مقدما لتعد من مكونات أصولها ، ولا هي حصلت فعلا على أصول مقابل إصدار السندات بخصم إصدار تزيد عن القيمة المتحصلة فعلا من عملية الإصدار ، ولا حصل بجملة السندات على فوائد مقدما . وكل ما حدث هو قيام جملة السندات بدفع مبلغ معين من المال للشركة المصدرة مقابل الحصول على وعد من الشركة بسداد هذا المبلغ بقيمة نقدية أكبر بعد إنقضاء مدة

السندات بالإضافة إلى مبلغ دورى بمثابة فرائد بالسعر الاسمى المحدد في عقد إصدار السندات (١).

ويرى البعض الآخر أن خصم إصدار السندات يعتبر خسارة محقة للشركة (ويتمادى البعض في اعتبارها خسارة رأسمالية) تنجم عن إلزامها بإصدار مبلغ يزيد عما حصلت عليه فعلا عند إصدار السندات. ومن ثم يرى هؤلاء تحميل خصم الإصدار على أرباح السنة المالية التي تم فيها الإصدار أو تحميله على حساب الأرباح المحجوزة. ولا شك في أن هذه المعالجة تتنافى تماما مع كل من الشرطين الواجب توافر أحدهما على الأقل في تعريف الخسائر. فالخسائر تقترب على تضحية بموارد اقتصادية مقابل الحصول على منافع تقل عن الموارد التي تم التضحية بها في القيمة، وذلك إما عن طريق الإجبارة، أو بسبب عدم التأكد. فلم يتحقق أحد هذين الشرطين (الإجبارة، أو عدم التأكد) فإن نقص المنفعة عن قيمة التضحية يعد تحويلا من الناحية الاقتصادية ولا يعد من قبيل الخسائر. ولعل من الواضح تماما أن مبررات وجود خصم الإصدار (أو علاوة الإصدار) ليس فيها ما يوجب بالإجبارة، لأن عقد السندات يتطلب توافق إرادتين توافقا اختياريا. كما أن الشركة التي تصدر سندات بسعر فائدة يقل عن السعر السائد في السوق للاستثمارات المماثلة في ظروف مماثلة ان تستطيع الحصول على أرباح أكبر في سنداتها لو عرضتها للبيع بالقيمة الاسمية. فهي لكي تغري الجمهور على الاكتتاب في السندات بهذا السعر المنخفض تعرض عليهم اختياريا ودون ما اجبار من قبلها أن تعرضهم هذا الانخفاض في سعر الفائدة عند رد قيمة السندات بهذا المبلغ مبدئيا بدفع مبلغ يزيد عن المبلغ الذي تحصل عليه منهم حاليا. وقد

(١) أنظر لمقالة هذا الموضوع بصورة أكثر تفصلا.

W. A. Paton & W. A. Paton Jr. Corperation Accounts And Statements, (New York: The Macmillan co. 1964) pp. 218—

يترتب على هذا العرض خسائر للشركة فيما بعد نتيجة ظروف عدم التأكد ،
والكنها قطعا لا تتبع من خصم الاصدار حيث كان يمكن للشركة اصدار السندات
بمهر فائدة يتماشى مع سعر السوق دون خصم اصدار ، ولن يمنع ذلك ما قد
تحققه الشركة من خسائر نتيجة ظروف عدم التأكد فيما بعد ، بل قد يؤدي في
الواقع الى زيادة الطين به بالنسبة لها .

وفي رأينا أن معالجة خصم الاصدار لا بد وأن تتمشى مع التزام الشركة
بالفعال قبل حملة السندات . فعند اصدار السندات يجب أن يقتصر التزام الشركة
على ما حصلت عليه فعلا من حملة السندات . ويترتب على ذلك أن القيمة الاسمية
للسندات لا تمثل التزام الشركة الفعلي قبل حملة السندات في أى تاريخ يسبق
تاريخ الاستحقاق ، ومن ثم فإن خصم الاصدار ماهو في واقع الامر الا بمثابة
فائدة مؤجل استحقاقها وسدادها لحملة السندات حتى تاريخ نهاية مدة القرض .
وبالتالى فهي لم تسدد مقدما لانها لم تستحق أصلا ومن ثم لا يحسب لاعتبارها
أصلا من الأصول ، كما لم يترتب عليها فقدان أصل من الأصول كان موجودا
فعلا حتى يمكن إعتبارها خسائر . وتأسيسا على ذلك فيجب أن يظهر خصم
الإصدار مطروحا من القيمة الاسمية للسندات في الميزانية العمومية ليتمثل الفرق
بينهما في أى وقت لإتزام الشركة الفعلي قبل حملة السندات . ويصبح من الضروري
قطعا تجميع خصم الاصدار على مدار سنى مدة القرض بحيث يزداد إلتزام
الشركة الفعلي كل سنة بمبلغ معين يتلاءم مع معدل إستفادة هذه السنة من الموارد
المنجمعة من قرض السندات . ويتم ذلك عن طريق إستفاد خصم الإصدار
بمبلغ سنوى يتلاءم مع هذا الهدف تحميلا على حساب الفوائد المدفوعة
على السندات .

فإذا كانت السندات في المثال الوارد بماليه ترد بكاملها في نهاية المدة ، أى
بعد ٢٠ سنة ، فإن خصم الإصدار يمكن أن يورج على سنوات القرض بالتساوى

أى بواقع ٥٧٣٧٨٦ ÷ ٢٠ = ٢٨٩٠ جنيه في السنة تقريبا . ويحمل هذا المبلغ على حساب الفائدة المدينة على قرض السندات بالإضافة إلى الفوائد الدورية التي يتم حسابها على أساس سعر الفائدة الإسمي . وتكون حصة السنة أشهر من هذا المبلغ هي ١٤٤٥ ر. جنيه تقريبا . فإذا كانت الفائدة تستحق في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام مثلا وتم إصدار السندات في ١/١/٧٥ في المثال الجاري بعالية فيكون القيد في ٧/١ كالآتي :

١٣٣٩٤٥ من ح / الفوائد المدينة على قرض السندات

إلى مذكورين :

١٣٣٥٠٠ ح / الفوائد المستحقة على قرض السندات

١٣٤٤٥ ح / خصم إصدار السندات

إثبات إستحقاق الفوائد بمعدل ح / على قرض السندات بمبلغ ٥٠٠ ر. جنيه لمدة ستة أشهر وتخفيض خصم الإصدار بنصيب الفترة .

وإذا كانت السنة المالية تنتهى في ٣١/١٢/٧٥ ، فإنه يتم إجراء قيد بمائل للقيد السابق في ٣١/١٢ لتصبح قيمة الفوائد المدينة الواجبة التحميل على الحسابات الختامية هي ٢٧٨٩٠ جنيه تمثل الفوائد المستحقة عن العام على قرض السندات والوجبة السداد نقداً وقدرها . . ٢٥٠ جنيه ، ونصيب الفترة من خصم الإصدار الذى يمثل حصة الفترة من الفوائد المؤجلة في خصم الإصدار وقدرها ٢٨٩٠ جنيه . وبمعالجة خصم الإصدار على هذا الأساس حتى تاريخ إستحقاق السندات تصبح قيمته مساوية للصفر ويصبح المبلغ المستحق للسداد لحلة السندات هو القيمة الاسمية لها .

ونؤكد أن التزام الشركة قبل حلة السندات التي يتم إصدارها بخصم إصدار يجب أن يكون من حيث المنطق والعدالة بالقيمة التي تحصلت منهم فعلا في تاريخ الإصدار

وتزداد هذه القيمة بمرور الزمن حتى تصل إلى القيمة الاسمية بأثناء مدة السندات ، وعلى ذلك فتظهر السندات بقيمتها الاسمية في جانب الخصوم من الميزانية مطروحا منها خصم الاصدار ، والذي يتناقص تدريجا بتحميل ما يخص كل فترة منه على حساب الفوائد المدبنة ، حتى تتجمع قيمته بالكامل بأثناء مدة السندات . وعلى هذا الأساس فلا يمكن إعتبار خصم الاصدار من الخسائر الرأسالية كما يرى البعض ، وبالتالي لا يجوز تحميله على حساب الأرباح والخسائر أو حساب الأرباح المحجوزة دفعة واحدة ، كما لا يمكن إعتبارة من الأصول كما يرى البعض الآخر ، وإنما يجب معالجته بما يتفق مع دلالة ولاقى تتمثل في كونه فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد لحلة السندات لتغطية الفرق بين السعر الاسمي وسعر الفائدة الفعال ، ويجب أن تتحمل منه كل فترة من فترات حياة قرض السندات بمقدار استعادتها منه .

ومن المثير بالذكر أنه برغم شيوع طريقة تحميل خصم إصدار السندات بتحميله على حساب الفوائد المدبنة طبقا لطريقة القسط الثابت الموضحة بمالية فإن هذه الطريقة تعتبر غير سليمة من الناحية النظرية . ففي مثالنا السابق يستفيد النصف الأول من السنة الأول من إصدار السندات بمبلغ ٤٤٢٢١٤ جنيه . فلو حسبنا عنها الفائدة بالسعر الفعال ، ألا وهو ٦٪ ، بدلا من السعر الاسمي ، ألا وهو ٥٪ ، لتحملت هذه الفترة بمبلغ ١٣٢٦٦ جنيه (٤٤٢٢١٤ × ٦٪ × $\frac{1}{2}$) بدلا من ١٣٩٤٥ جنيه . وبذلك يصبح المبلغ الواجب إستزاله من خصم الاصدار عن السنة أشهر هو ٧٦٦ جنيه بدلا من ١٤٤٥ جنيه . ويترتب على ذلك أن يستفيد النصف الثاني من العام بمبلغ ٤٤٢٩٨٠ جنيه (٤٤٢٢١٤ + ٧٦٦) وتكون الفائدة عليها بالسعر الفعال هي ١٣٢٨٩ جنيه منها ٧٨٩ جنيه تمثل حصة السنة أشهر من خصم الاصدار وبالتالي يصبح المبلغ الواجب تعالته - خصم الاصدار بتحميله الفائدة المدبنة

السنة الأولى هو ١٥٥٥ ر جنية ، وليس ٢٨٩٠ ر جنية ، وذلك من الناحية النظرية السليمة . ويزداد هذا المبلغ كل سنة حيث تزداد المبالغ التي تستفيد بها السنوات المتتالية من مقدار الالتزام الفعال بانخفاض رصيد خصم الإصدار . ويوضح الجدول التالي كيفية توزيع خصم الإصدار على سنوات القرض طبقا لسعر الفعال لمدة السنوات الأربع الأولى (القيمة الإسمية ٥٠٠ ر . جنية ، خصم إصدار ٥٧٧٨٦ ر جنية ، سعر فعال ٦ ٪ سنويا ، سعر اسمي ٥ ٪ سنويا) .

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الفترة المنتهية في	صافي الالتزام	الفائدة المدينة بالسعر الفعال	الفائدة المسددة التجميع الفترى	القيمة الإسمية — ٣ ٪ على صافي الالتزام
خصم الإصدار .	٢٥ ٪ على القيمة لخصم الإصدار الاسمية .	٢٥ ٪ على القيمة لخصم الإصدار الاسمية .	٢٥ ٪ على القيمة لخصم الإصدار الاسمية .	٢٥ ٪ على القيمة لخصم الإصدار الاسمية .
٧٥/٦/٣٠	٤٤٢٠٢١٤٢ —	١٣٢٦٦٦٢٤٢٠	١٢٢٥٠٠٠ —	٧٦٦٢٤٢٠
٧٥/١٢/٣١	٤٤٢٠٩٨٠٢٤٢٠	١٢٢٨٩٢٤١٢	١٢٢٥٠٠٠ —	٧٨٩٢٤١٢
٧٦/٦/٣٠	٤٤٣٠٧٦٩٢٨٢٢	١٣٢٣١٣٢٠٩٤	١٢٢٥٠٠٠ —	٨١٣٢٠٩٤
٧٦/١٢/٣١	٤٤٤٠٥٨٢٢٩٢٦	١٢٢٢٢٧٢٤٨٧	١٢٢٥٠٠٠ —	٨٣٧٢٤٨٧
٧٧/٦/٣٠	٤٤٥٠٤٢٠٢٤١٣	١٢٢٣٦٢٢٦١٢	١٢٢٥٠٠٠ —	٨٦٢٢٦١٢
٧٧/١٢/٣١	٤٤٦٠٢٨٣٢٠٢٥	١٢٢٢٨٨٢٤٩٠	١٢٢٥٠٠٠ —	٨٨٨٢٤٩٠
٧٨/٦/٣٠	٤٤٧٠١٧١٢٥١٥	١٢٢٤١٥٢١٤٥	١٢٢٥٠٠٠ —	٩١٥٢١٤٥
٧٨/١٢/٣١	٤٤٨٠٨٦٢٦٦٠	١٢٢٤٤٢٢٥٩٨	١٢٢٥٠٠٠ —	٩٤٢٢٥٩٨
.....

ويوضح العمود (٢) القيمة الاسمية للسندات بعد استبعاد رصيد خصم الإصدار المخفض بالمبالغ الموضح في العمود (٥) . ويتم حساب الفوائد المدينة التي تتحملها الفترة بالسعر الفعال (٦ ٪ سنوياً أى ٣ ٪ اكل ستة أشهر) على صافي الالتزام بالعمود (٢) والتي توضح في العمود (٢) . أما الفوائد المسددة فيتم حسابها بالسعر الاسمي (٥ ٪ سنوياً أى ٢ ٪ كل ستة أشهر) على القيمة الاسمية للسندات كما هو موضح في العمود (٤) ويمثل الفرق بين العمود (٢) والعمود (٤) ما يجب إستزاله من رصيد خصم الإصدار بحمله دائماً ، ويمثل مقدار إستفادة الفترة بمبلغ الالتزام على أساس السعر الفعال بالزيادة عن السعر الاسمي . وكما هو واضح من الجدول فإن الفترات الأولى تتحمل من خصم الإصدار بقيمة أقل من الفترات اللاحقة نتيجة زيادة الالتزام الفعال للشركة بنقص رصيد خصم الإصدار (على القارىء إستكمال الجدول حتى نهاية سنة ١٩٨٥) . وإذا تم إستكمال هذا الجدول حتى نهاية مدة القرض فنجد أن مجموع العمود الخامس سوف يتساوى مع مجموع خصم الإصدار ، كما أن صافي الالتزام في نهاية مدة القرض [العمود (٢)] سوف يتعادل مع القيمة الاسمية للسندات . هذا ويجب التفرقة بين خصم إصدار السندات والذي أتفقنا أنه يمثل فوائد موجلة الإستحقاق والإسداد لحلة السندات حتى تاريخ إستحقاق السندات ، والتكاليف التربلية الأخرى المتعلقة بإصدار السندات مثل المصاريف القانونية والمصاريف الكتابية والمكتبية كتكلفة طباعة السندات وعموله توزيعها عن طريق البنك وما إلى ذلك من التكاليف الضرورية واللازمة لإصدار السندات والتي تتحملها الشركة المصدرة فهذه التكاليف تتحملها الشركة مقابل خدمات حقيقية يتم الحصول عليها فمسلًا حتى يمكن إصدار السندات والحصول على الموارد المالية اللازمة للشركة . ويقوم بعض المحاسبون بدج مثل هذه التكاليف على خصم الإصدار وإعتبار مجموعها بمثابة أصل من الأصول غير المدروسة يتم إستفادة على ألساط على مدار سنى قرض السندات وبينما تعد هذه المعالجة خاطئة من وجهة نظرنا فيما يتعلق

بخصم الإصدار كما سبق وأضحتنا ، فإنها تعد ملائمة لتكلفة الإصدار .
ولذلك يجب الفصل من وجهة نظرنا بين تكاليف الإصدار التي يمكن اعتبارها
من الأصول التي تستنفد على مدار سنوات القرض ، بينما يعالج خصم الإصدار
كحساب مضاف للسندات في الخسوم في الميزانية يتم تجميعه بتحميله لحساب
الفائدة على مدار هذه السنوات ويمكن في هذا الصدد إستنفاد تكاليف الإصدار
بتحميلها للحسابات الختامية طبقا لطريقة القسط الثابت .

٦ - - ب - المعالجة المحاسبية لعلاوة إصدار السندات :

تمثل علاوة إصدار السندات الوجه المضاد لخصم الإصدار . فبينما يمثل خصم
الإصدار فوائد مؤجلة الاستحقاق والسداد تنحمله الشركة على مدار سنوات
القرض وتسدد لحالة السندات عند استحقاق السندات ذاتها لتكفل القيمة التي
تخصصت منهم عند إصدارها إلى القيمة الاسمية ، فإن علاوة الإصدار تمثل فوائد
مستحقة السداد لحالة السندات على أساس دوري على مدار سنوات القرض يقوم
حالة السندات بسداد قيمتها لشركة المصدرة في بداية القرض ليحصلوا عليها
على دفعات على مدار سنوات القرض والسبب في ذلك أن سعر الفائدة الاسمي
على السندات يزيد عن السعر السائد في السوق على الاستثمارات المماثلة في ظل
الظروف المماثلة . وتأسيسا على ذلك فإن علاوة الإصدار تعد التزام فعل على
الشركة المصدرة لحالة السندات يتم الوفاء به على دفعات عند سداد
الفوائد بالسعر الاسمي بما يعادل الفرق بينها وبين الفوائد محسوبة على أساس
السعر الفعال .

ولنفرض على سبيل الإيضاح أن إحدى الشركات أصدرت سندات قيمتها
الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه مدتها ١٠ سنوات بسعر فائدة إسمي ٥٪ تسدد
نصف سنويا بينما سعر الفائدة الفعال هو ٤٪ على أساس نصف سنوي . وبالتالي

وطبقا للطريقة السابق إيصاحها لحساب علاوة وخصم الإصدار يكون حساب
علاوة الإصدار كالآتي : (١)

جنيته

القيمة الحالية لمبلغ ١٠٠.٠٠٠ لمدة ١ سنوات بمعدل نصف سنوي ٢٪ ٦٧٢٩٧
القيمة الحالية لدفعة نصف سنوية قدرها ٢٠٠٠ جنيته بمعدل ٢٪

٤٠٢٨٧٩

لمدة ٢٠ فترة .

١٠٨٢١٧٦

القيمة الحالية للأصل والفوائد .

١٠٠.٠٠٠

القيمة الاسمية

٨٢١٧٦

علاوة الإصدار

وبكون قيد إثبات إصدار السندات في هذه الحالة كالآتي :

١٠٨٢١٧٦ من س/ القديبة (أو س/ البنك)

إلى مذكورين :

١٠٠.٠٠٠ س/ قرض السندات ٥٪ - القيمة الاسمية

٨٢١٧٦ س/ قرض السندات ٥٪ - علاوة الإصدار

ولما كان المبلغ المستحق السداد فعلا لحلة السندات بعد ١٠ سنوات هو
١٠٠.٠٠٠ ، فإن علاوة الإصدار تستند على مدار العشر سنوات بتخفيض

(١) عادة ما تتعدد علاوة وخصم الإصدار في الحياة العملية طبقا لظروف السوق وبما
يشجع المستثمرين على شراء السندات في ضوء المركز المالي للمركة . ويمكن في هذا الصدد
الاستعانة بمداول الفائدة إذا تحدد سعر الفائدة الفعال الذي يتغير مقرها لجمهور المستثمرين في
ظل الظروف المحيطة . كما قد تتعدد علاوة وخصم الإصدار في بعض الحالات على أساس
تقريبي ، وفي هذه الحالة يمكن تحديد سعر الفائدة الفعال بالاستعانة بمداول الفائدة من
طريق التجربة والخطأ . ولئن يربط في الاحتفاضة في هذا الموضوع أن يرجع المرجع السابق
ذكره من ٢٢٨ - ٢٢١ .

الفائدة الفعلية بهاء وإذا تم ذلك باستخدام طريقة القسط الثابت وبفرض إصدار السندات في ٧٥/١/١ وإستحقاق الفوائد في ٧/١ وفي ١/١ من كل عام ، يكون قيد الفوائد في ٧٥/٧/١ كالآتي :

من مذكورين

٢٠٩١	٣ / الفوائد المدينة على قرض السندات
٤٠٩	٣ / قرض السندات ٥ ٪ - علاوة الاصدار
٢٥٠٠	إلى / النقدية (أو ٣ / الفوائد المستحقة على قرض للسندات) .

إثبات إستحقاق الفوائد (أو سدادها) عن النصف الأول من ١٩٧٥ وإستنفاد ٥ ٪ من علاوة الاصدار

وكما أن طريقة القسط الثابت لا تعد سليمة من الناحية النظرية لتجميع خصم الاصدار ، فإنها لا تعد سليمة أيضا لاستنفاد علاوة الاصدار ، وبالتالي فسيتم إستنفاد علاوة الاصدار باستخدام سعر الفائدة الفعال كما أوضحنا بصدد خصم الاصدار ، ويوضح الجدول التالي كيفية حساب المبلغ المستفاد من علاوة الاصدار على أساس سعر الفائدة الفعال للمثال الجاري لمدة ستين .

(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)
الفترة المنتهية في	صافي الالتزام	العائدة المدينة بالسعر الفعال	الفائدة المسددة	الاستنفاد الفترى
القيمة الاسمية + ٢ ٪ على صافي الالتزام ٢٥٠٠ ٪ من القيمة	علاوة الاصدار ،	الاسمية		
مليم	جني	مليم	جني	مليم
٧٥/٦/٣٠	١٠٨٠١٧٦٠ -	٢٠١٦٣٠٥٢٠	٢٥٠٠٠ -	٢٣٦٠٤٨٠
٧٥/١٢/٣١	١٠٧٠٨٣٩٠٥٢٠	٢٠١٥٦٠٧٩٠	٢٥٠٠٠ -	٢٤٣٠٢٠٩
٧٦/٦/٣٠	١٠٧٠٤٩٦٠٢٢٠	٢٠١٤٩٠٩٣٠	٢٥٠٠٠ -	٢٥٠٠٠٧٠
٧٦/١٢/٣١	١٠٧٠١٤٦٠٢٥٠	٢٠١٤٢٠٩٢٠	٢٥٠٠٠ -	٢٥٧٠٠٨٠
.....

ويمثل العمود (٢) قيمة الفوائد المدينة التي تتحمل بها الحسابات الختامية عن كل فترة ، وهي تتناقض بمرور الزمن نتيجة تناقص التزام الشركة قبل حلة السندات كما يتضح من العمود (٢) أما الفائدة المسددة فعلا فهي تتكون من شقين : الاول يمثل الفائدة على صافي الالتزام بالسعر الفعال والثاني يمثل ما يتم رده من علامة الإصدار .

٦ - ح - إصدار السندات بين تواريخ استحقاق الفوائد :

قد تقوم الشركة بإصدار السندات أو جزء منها بين تواريخ استحقاق الفوائد . وعادة ما يتحمل المستثمر في هذه الحالة ، بالإضافة إلى سعر الإصدار ، قيمة الفوائد المستحقة على السند منذ تاريخ سداد الفائدة السابق لعملية شراء السندات حتى تاريخ الشراء . وتتوقف المعالجة المحاسبية في هذه الحالة على سعر إصدار السندات .

فلو فرضنا مثلا أن إحدى الشركات أصدرت ١٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٦٪ في ١/٤ حيث تستحق الفوائد عليها نصف سنويا في ١/١ وفي ٧/١ من كل عام بالقيمة الاسمية ، فإن حصيلة بيع هذه السندات يجب أن تتضمن في هذه الحالة الفوائد التي سوف يحصل عليها أصحاب هذه السندات عن الثلاثة أشهر المتبقية حتى ٣/٣١ ضمن الفائدة الدورية عن ستة أشهر في ٧/١ . ويكون قيد الإصدار كالآتي :

١٠٠.١٥٠ من ح / النقدية

إلى مذكورين

١٠٠.٠٠٠ ح / قرض السندات - ٦٪

١٥٠ ح / الفوائد المستحقة على قرض السندات

إثبات إصدار السندات بالقيمة الاسمية مضافا إليها
الفوائد المستحقة عن ثلاثة أشهر حتى تاريخ الإصدار .

وعند سداد الفوائد على هذه السندات في ٧/١ يجهل س/ الفوائد المدينة على
قرض السندات مدينا بمبلغ ١٥٠ جنيه مقابل جمل حساب الفوائد المستحقة دائنا
لإثبات استحقاق الفوائد عن الثلاثة أشهر الأخيرة ، ثم يجهل حساب الفوائد
المستحقة مدينا بمبلغ ٣٠٠ جنيه وحساب النقدية دائنا لإثبات سداد الفوائد .

وإذا كانت السندات قد تم إصدارها بنخس إصدار فإن سعر الإصدار بين
تواريخ استحقاق الفوائد في هذه الحالة يجب أن يتضمن الفوائد المستحقة عن
الفترة المنقضية من تاريخ استحقاق الفائدة حتى تاريخ الإصدار بالإضافة إلى
نخس الإصدار الواجب تجميعه عن الفترة ذاتها ، ذلك إذا كانت الرغبة في حساب
نخس الإصدار هي تحديد سعر فائدة فعال يزيد عن سعر الفائدة الاسمي .
ولنفرض مثلاً في المثال الوارد في البند (٦ - ١) بعالية أن الشركة قد
أصدرت قرض للسندات المؤرخة ٧٥/١/١ في ١٩٧٥/٥/١ . ويمكن بالنظر
لجدول الموضح في ذلك البند حساب حصة البيع هذه للسندات كالتالي :

مايم جنيه

— ٢٢١٠٧٠ ٢٢١٠٧٠ السعر الاسمي في ٧٥/١/١ (بعد استبعاد نخس الإصدار)
٤١٦٦٦٦٧ ٤١٦٦٦٦٧ الفائدة بالسعر الاسمي عن ٤ شهور (٠٠ ٢٥٠٠ × ٣ ÷ ٣ × ٣)
٢٥٥٠٤٧٢ تجميع نخس الإصدار عن ٤ شهور [(٢٢١٠٧٠ × ٣! × ٣)]

مايم جنيه

[— ٤١٦٦٦٦٧]

٢٢٥٠٢٩١٤٠ حصة البيع .

ويكون قيد إصدار هذه السندات كالتالي (مع التقريب لأقرب جنيه) :

من المذكورين :

س / النقدية	٢٢٥٠٢٩
س / قرض السندات ٥ % - نخس الإصدار	٢٨٠٦٣٨
بمده	<u>٢٥٤٠٩٢٧</u>

٢٥٤١٦٧

ما قبله

إلى مذكورين

٢٥٠٠٠٠ ر. ٢ / قرض السندات ٥ ٪ - القيمة الاسمية

٤١٦٧ ر. ٢ / الفوائد المستحقة على قرض السندات .

وبلاحظ أن خصم الاصدار على السندات كلها في ٧٥/١/١ كان ٥٧٧٨٦ ر. ٥ جنيه وبالتالي يكون على نصفها ٢٨٧٨٩٣ جنيه تجمع منه بالتقضاء أربعة أشهر من تاريخ السندات حتى الاصدار الفعلي لها ٢٥٥ جنيه ليكون الرصيد المتبقى من خصم الاصدار على نصف السندات في ٧٥/٥/١ هو ٢٨٧٦٣٨ جنيه .

وعند استحقاق الفوائد (الكوبون الاول في هذه الحالة) في ٧/١ ، فإن حساب الفوائد المدينة على قرض السندات يجعل لدينا بالفوائد على القيمة الاسمية (٢٥٠٠٠٠ جنيه) بالسعر الاسمي (٥ ٪) لمدة شهرين ، كما يجعل لدينا بتجميع خصم الاصدار على هذه السندات لمدة شهرين ويجعل حساب خصم الاصدار دائنا بمبلغ ١٢٨ جنيه وحساب الفوائد المستحقة على قرض السندات دائنا بمبلغ ٢٠٨٣ ر. ٢ جنيه . ثم يسدد مبلغ ٦٠٢٥٠ جنيه لحالة هذه السندات .

ويراعى أن تجميع خصم الاصدار في هذه الحالة قد تم على أساس السعر الفعلي . أما إذا كان التجميع يتم على أساس القسط الثابت فإن حصيلته بيع السندات في هذه الحالة سوف يتضح أنها تكون أكبر عدد حسابها مما حسبتناه بعالية . (يصبح تجميع خصم الاصدار في هذا المثال عن ٤ أشهر على نصف السندات طبقاً لطريقة القسط الثابت هو مبلغ $[(٥٧٧٨٦ \div ٤٠) \times \frac{1}{4}] = ٤٨٢$ جنيه . ولاشك في أن تحميل المستثمرين الذين يقومون بشراء نصف السندات في ٤/١ بهذا المبلغ يترتب عليه إضرارهم بالمقارنة بمن يقومون بشراء السندات في تاريخها ، أي في ١٩٧٥/١/١ ، وذلك لأن خصم الاصدار في الحالة الأخيرة يتفق مع السعر الفعلي بينما في الحالة الأولى يتمتع المستثمرون الذين قاموا بالشراء

متأخرا بسعر فعال يقل عن ذلك المستخدم في حساب خصم الإصدار . ولذلك وحتى في حالة تجميع خصم الإصدار على أساس القسط الثابت ، فإنه يجب لأغراض حساب حصة بيع السندات المصدرة بين تواريخ إستحقاق الفوائد حساب مجمع خصم الإصدار الواجب الحصول عليه من المستثمرين على أساس السعر الفعال .

هذا وتعالج حالة إصدار السندات بعلاوة إصدار بين تواريخ إستحقاق الفوائد عكس معالجة الإصدار بخصم . فلو تم إصدار نصف السندات الواردة في المثال الموضح في البند (٦ - ب) بعالية في ٧٥/٦/١ فإن حصة البيع في ذلك التاريخ يتم حسابها كالآتي :

ملء جنيه	
السعر الاساسى فى ٧٥/١/١ (بما فيه علاوة الإصدار)	٥٤٢٠٨٨٢
يستبعد إستنفاد علاوة الإصدار عن ٥ أشهر ،	(١٤٠٢٠٠)
ملء جنيه	
(٣٣٦٢٤٨٠ × ١/٢ × ١/٢)	
تضاف الفوائد على القيمة الاسمية بالسعر الاسمى لخمس أشهر .	١٢٠٤١٢٦٧
حصة البيع	٥٤٢٩٨٩٢٤٦٧

ويكون قد إصدار هذه السندات كالآتي (مع التقريب لأقرب جنيه) .

٥٤٢٩٨٩ من س/ النقدية

إلى المذكورين

٥٠٢٠٠٠	س/ قرص السندات ٥ ٪ - القيمة الاسمية .
٢٢٩٤٨	س/ قرص السندات ٥ ٪ - علاوة الإصدار .
١٢٠٤١	س/ الفوائد المستحقة على قرص السندات .

حيث تم إستبعاد ١٤ جنيه من علاوة الإصدار على نصف السندات وهي ٠.٨٨ ر. جنيه . وفي ٧/١ طبقا تجعل الفوائد المدينة وحساب علاوة الإصدار كل مدين بما يخصه عن شهر وتجعل الفوائد المستحقة دائنة بالسعر الاسمي عن شهر ثم يجري لإثبات سداد الفوائد .

٧ - رد السندات :

يعتبر قرض السندات ديناً على الشركة تلتزم بسدادها في التاريخ المحدد لإستحقاقه وقد يتم رد قيمة السندات لأصحابها بأحدى الطرق الآتية :

أ - سداد القيمة المستحقة لحلة السندات والمحددة في عقد القرض دفعة واحدة في تاريخ الإستحقاق .

ب - سداد القيمة بصفة جزئية أو بصفة كلية في تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق .

ج - سداد القيمة على دفعات سنوية متتالية طبقاً لشروط عقد القرض .
د - سداد القيمة عن طريق تكوين إعتداد مالي يخصص لرد السندات طبقاً لشروط العقد .

هـ - الوفاء بقيمة السندات عن طريق تحويلها إلى اسهم رأس المال .
وسوف نتناول كل من هذه الحالات على التوالي .

٧ - ١ - رد قيمة السندات دفعة واحدة في تاريخ الإستحقاق :

إذا ظل قرض السندات قائماً بالكامل حتى تاريخ الإستحقاق ، فإن القيمة الواجبة الرد لحلة السندات في هذه الحالة غالباً ما تكون القيمة الاسمية . ذلك حتى ولو كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة أو خصم إصدار حيث تكون العلاوة قد تم إستفادها في إستغراق جزء من الفوائد المسددة لحلة السندات على مدار مدة القرض ، كما يكون الخصم قد تم تجميعه تجميعاً على حساب الفوائد المدينة على مدار مدة القرض . وقد يتم تمويل عملية رد قيمة السندات من الموارد

الذاتية الحاضرة في صورة نقدية لدى الشركة في تاريخ إستحقاق السندات ، أو عن طريق توفير النقدية اللازمة بالاقتراض أو بإصدار سندات جديدة .

وإذا تم رد السندات من النقدية المتوفرة لدى الشركة ، فإن حساب قرض السندات يجعل لدينا في تاريخ الاستحقاق مقابل جعل حساب حملة السندات دائما حيث يتوقف سريان الفوائد على قرض السندات في ذلك التاريخ . وعندما يتقدم حملة السندات لاسترداد قيمة سنداتهم فيجعل حساب حملة السندات لدينا وحساب النقدية دائما . ويراعى أن آخر دفعة للفوائد تستحق السداد في العادة في تاريخ إستحقاق السندات ، وبذلك فيجب إجراء قيود التسوية اللازمة في هذا العدد وإتخاذ الاجراءات الكفيلة بسداد الفوائد .

أما إذا تم تمويل رد السندات في تاريخ الإستحقاق عن طريق الاقتراض أو إصدار سندات جديدة ، وهو ما يسمى بعملية إعادة تمويل السندات بإصدار سندات جديدة فإن عملية الحصول على الموارد النقدية اللازمة لرد السندات عادة ما تسبق عملية الرد في تاريخ الإستحقاق . فإذا كان التمويل عن طريق سندات جديدة فإن القيود اللازمة لإثبات ذلك لا تختلف عما سبق ذكره بإصدار السندات ، ثم تستخدم النقدية المتحصلة في رد السندات المستحقة (بصفة كلية أو جزئية) كما في الحالة السابقة .

٧ - ب - رد السندات في تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق :

تحتاط معظم الشركات المصدرة السندات لنفسها ضد التقلبات التي قد تطرأ في سوق الأموال في غير صالحها بأن تحتفظ لنفسها بحق رد السندات أو جزء منها في تاريخ سابق لتاريخ الإستحقاق . فقد تنخفض أسعار الفائدة بعد إصدار السندات على القروض المماثلة لقرض سندات الشركة كثيرا عن السعر الذي تمحدد في القرض ، بما يمكن الشركة من الحصول على الموارد المالية اللازمة بتكلفة أقل . وفي هذه الحالة تستطيع الشركة إذا احتفظت لنفسها بحق رد

السندات في تاريخ سابق لتاريخ الاستحقاق أن تتخلص من تكلفة التمويل المرتفعة والحصول على إحتياجاتها التمويلية بأسعار فائدة ملائمة. وفي ظل هذه الظروف عادة ما يزيد سعر الرد المنفق عليه عن كل من القيمة الاسمية للسندات وسعر الإصدار بما يشجع المستثمرين على اقتناء السندات عند إصدارها في ظل إحتمال ردها قبل تاريخ الاستحقاق .

وانفرض مثلاً أن إحدى الشركات قررت رد ٣٠٠.٠٠٠ سند بقيمة إسمية ٣٠٠.٠٠٠ جنيه بقيمة دفترية ٢٩٢.٠٠٠ جنيه بسعر ١٠٠.٠٠٠ جنيه للسند . فيلاحظ في هذه الحالة أن السندات كان قد تم إصدارها بخصم إصدار، وأن خصم الإصدار الذي لم يتجمع بعد حتى تاريخ الرد على هذه السندات هو ٨٠.٠٠٠ جنيه ، وأن السندات يتم ردها بعلاوة قدرها ٨٠.٠٠٠ جنيه للسند ، أي ١٥٠.٠٠٠ جنيه له ٣٠٠.٠٠٠ سند . ويعالج خصم الإصدار الذي لم يتجمع حتى تاريخ الرد وكذا علاوة الرد في هذه الحالة معاملة الخسائر العرصية التي لا تنتج عن عمليات الشركة الرئيسية ، وتكون قيود رد هذه السندات بصورة مختصرة كالآتي :

من مذكورين :

٣٠٠.٠٠٠	٣ / قرض السندات - القيمة الاسمية .
٢٢.٠٠٠	٣ / خسائر رد السندات .

إلى مذكورين :

٣١٥.٠٠٠	٣ / النقدية (أو ٣ / حصة السندات ثم حساب النقدية)
٨٠.٠٠٠	٣ / قرض السندات - خصم الإصدار .

وتزداد الخسائر بالطبع بأية تكاليف تترتب على هذه العملية وبتكلفة إصدار السندات التي لم يتم إستفادها بعد والتي تخص السندات التي يتم ردها .

إما إذا كانت السندات قد تم إصدارها بعلاوة إصدار ، كأن تكون القيمة الدفترية للسندات التي تقرر ردها في المثال السابق ٣٠٨٠٠٠ جنيه، فإن العلاوة غير المستنفدة على السندات التي يتم رد قيمتها تؤدي إلى تخفيض الخسائر (أو تحقق أرباح) . وفي هذه الحالة يجعل قرض السندات مدينا بالقيمة الاسمية وحساب علاوة الإصدار مدينا بالعلاوة غير المستنفدة على السندات المردودة، ويحمل حساب النقدية دائما (أو حساب حملة السندات) بقيمة الرد، ويمثل الفرق بين الجانبين بعد ذلك أرباح أو خسائر رد السندات .

هذا كما تستطيع الشركة أن ترد السندات بطريق غير مباشر قبل تاريخ الاستحقاق وذلك بشرائها من السوق . فقد تتحين الشركة فرصة لانخفاض سعر سنداتنا عن القيمة الاسمية لانخفاضها كبيرا فتقوم بشراء جزء منها وإلغائها ، فإذا افترضنا مثلا أن إحدى الشركات قامت بشراء ما تبلغ قيمة الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه من سنداتنا بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه من السوق ، وكانت القيمة الدفترية لهذه السندات حينئذ ٨٩٠٠٠ جنيه (أي أنها كانت مصدرية بخصم إصدار لم يتجمع بكامل مقداره بعد) وقررت إلغائها فإن القيد يكون كالآتي .

١٠٠٠٠٠ من ٣ / قرض السندات — القيمة الاسمية .

إلى مذكورين :

٨٠٠٠٠	٣ / النقدية
١١٠٠٠	٣ / خصم الإصدار
٩٠٠٠	٣ / أرباح رد السندات

ويراعى في هذه الأحوال أيضا ضرورة تسوية الفوائد على السندات التي يتم ردها قبل تاريخ الاستحقاق حتى تاريخ الرد . فإذا كان الرد يتم عن طريق الاستدعاء ، أي عن طريق الرد المباشر لحملة السندات فإن ذلك عادة ما يكون في أحد تواريخ استحقاق الفوائد . وبذلك يجب تسوية الفوائد المستحقة لحامل

السند وسدادها عند الاستدعاء ، حتى ولو تم الاستدعاء بين تواريخ الفوائد .
أما إذا كان الرد يتم عن طريق شراء السندات من سوق الأوراق المالية ، فإن
سعر الشراء غالبا ما يتضمن الفوائد المستحقة حتى تاريخ الشراء والتي لم يحصل
عليها حامل السند بعد إذ كانت السندات يتم شرائها بالكوبون ، أو أن يقل سعر
الشراء الفعلي عن سعر الشراء الحقيقي بمقدار الفوائد منذ تاريخ الشراء حتى تاريخ
إستحقاق الفوائد إذا تم شراء السندات بدون كوبون .

وانفرض مثلا أن إحدى الشركات قد قامت بشراء ما تبلغ قيمة الاسمية
١٠٠٠.٠٠٠ جنيه من سندات التي تحمل سعر فائدة ٦ ٪ / تسدد نصف سنويا في
١/١ وفي ٧/١ من كل عام بتاريخ ٤/١٦ بمبلغ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه من السوق .
ولنفرض أن القيمة الدفترية لهذه السندات في ١/١ بلغت ١٠٤٥٠٠ جنيه وأن
سعر الفائدة الفعالي عليها هو ٥ ٪ . فإذا تم شراء السندات بالكوبون الذي
يستحق في ٧/١ فإن مبلغ الـ ٨٨٠.٠٠٠ جنيه يتضمن الفوائد المستحقة على هذه
السندات منذ ١/١ حتى ٤/١٥ . أما إذا تم شرائها بدون الكوبون فإن سعر
الشراء الفعلي (٨٨٠.٠٠٠ جنيه) يقل عن سعر الشراء الحقيقي بقيمة الفوائد
التي سوف يحصل عليها البائع في ٧/١ عن الفترة من ٤/١٥ حتى ذلك التاريخ
رغم إسترداد القيمة للسند . وفي حالة الشراء بالكوبون تكون قيود لإثبات
هذه العملية كالآتي :

من مذكورين :

س/ قرض السندات ٦ ٪ - علاوة إصدار	٢٩٢
س/ الفوائد المدينة على قرض السندات	١٢٤٥٨
إلى س/ الفوائد المستحقة على قرض السندات	١٢٧٥٠
إثبات الفوائد المستحقة على السندات المشتراة والتي تم إلغاؤها .	

من مذكورين :

س/ قرض السندات ٦ ٪ - القيمة الاسمية	١٠٠٠.٠٠٠
س/ قرض السندات ٦ ٪ - علاوة إصدار	٤٢٢٠٨
س/ الفوائد المستحقة على قرض السندات .	١٢٧٥٠

إلى مذكورين :

٨٨٠.٠٠٠	م / النقدية
١٧.٩٥٨	م / أرباح رد السندات .

وفي هذه الحالة تبلغ تكلفة شراء السندات الحقيقية ٨٦.٢٥٠ جنيه وهي تمثل في الثمن المدفوع مخصوصا منها الفوائد المستحقة على هذه السندات من ١/١ حتى ١٦/٤ بمعدل ٦٪ $(100000 \times \frac{6}{100} \times \frac{390}{12})$ وبذلك تكون الأرباح التي تحققت عن العملية ١٧.٩٥٨ جنيه منها ٧٥٠ جنيه تمثل الفرق بين سعر الشراء الحقيقي والقيمة الاسمية و ٤.٢٠٨ جنيه علاوة الإصدار التي لم تستنفد حتى تاريخ الشراء ، وذلك بعد تسويتها كما يتضح في القيد الأول على أساس سعر الفائدة الفعل (٤.٥٠٠ - ٢٩٢ = ٤.٢٠٨) .

وإذا تم شراء هذه السندات دون الكوبون الذي يستحق في ٧/١ بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه ، فإن القيد الأول الخاص بتسوية الفوائد حتى تاريخ الشراء يظل كما هو . أما القيد الثاني فيصبح كالآتي :

من مذكورين :

١٠٠.٠٠٠	م / قرض السندات ٦ ٪ - القيمة الاسمية
٤.٢٠٨	م / قرض السندات ٦ ٪ - علاوة الإصدار

إلى مذكورين :

٨٨٠.٠٠٠	م / النقدية
١.٢٥٠	م / الفوائد المستحقة على قرض السندات
١٤.٩٥٨	م / أرباح رد السندات

إثبات شراء السندات دون الكوبون

وبلاحظ في هذه الحالة أن أرباح رد السندات قد انخفضت (أى أن تكلفة شرائها قد ارتفعت بمقدار الفوائد التى سوف يحصل عليها بائع السند فى ٧/١ وقدورها ٢.٠٠٠ جنيه منها ١.٧٥٠ جنيه تستحق له فعلا عن الفترة حتى ٤/١٦ ولم يتطوى عليها سعر الشراء والباقي عن الفترة حتى ٧/١ والتي تمثل فى حقيقة الامر جزءا من ثمن الشراء ومن ثم لم يتحمل ميسا حساب الفوائد المدينة على قرض السندات .

٢ - ح - رد السندات على دفعات متتالية قبل تاريخ الاستحقاق .

وفى ظل هذه الحالة يتم رد السندات بمعدل عادة ما يكون سنوى ثابت إعتباراً من تاريخ لاحق لتاريخ الإصدار بحيث يتم رد آخر دفعة فى تاريخ الإستحقاق الأخير . ولنفرض مثلاً أن إحدى الشركات أصدرت سندات بقيمة إسمية ٥٠٠.٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة بمعدل فائدة ٤ ٪ على أن ترد السندات على عشر دفعات متساوية إعتباراً من نهاية العام الحادى عشر . فإذا كانت السندات قد تم إصدارها بالقيمة الإسمية ويتم ردها بالقيمة الإسمية فإنه يتم رد مبلغ ٥.٠٠٠ جنيه كل سنة لمدة العشرة سنوات الأخيرة من مدة السندات بجعل حساب قرض السندات مدينياً وحساب حملة السندات ثم النقدية دائناً . ويطلق على السندات التى يتم إصدارها على هذا الأساس السندات المتسلسلة ، وتنفل القيمة الإسمية (أو القيمة الدفترية) للسندات المزمع ردها فى العام التالى للإلتزامات قصيرة الأجل فى ميزانية نهاية العام الحالى ، وبظل الباقي فى الإلتزامات طويلة الأجل . ويتوقف سريان الفوائد على السندات التى يتم إستدائها كل عام طبقاً لشروط القرض منذ تاريخ الإستدعاء حتى ولو لم يتقدم حامل السند لتحصيل قيمته . وتنفل قيمة السند لإلتزاماً على الشركة حتى تتقادم قانوناً .

وإذا كانت السندات المتسلسلة serial Bonds قد تم إصدارها بعلاوة (أو بخصم) فإنه يصبح من المتعين إستنفاد العلاوة (أو تجميع الخصم) عليها بحيث تصل كل دفعة منها إلى القيمة الاسمية في التاريخ المحدد الاستدعاء . فإذا كانت السندات التي تم إصدارها في مثالنا الجارى بخصم إصدار بحيث يصبح السعر الفعال عايرها ٥ ٪ ، فإن خصم الإصدار يجب تجميعه على الدفعة الواجبة الرد بعد ١١ سنة خلال هذه الفترة وعلى الدفعة الواجبة الرد بعد ١٢ سنة خلال هذه الفترة .. وهكذا . والواقع أنه يمكن إعتبار مبلغ قرض السندات الكلى في هذه الحالة على أساس أنه يتكون من ١٠ قروض جزئية متساوية القيمة الاسمية ومختلفة المدة الزمنية . ويتم تجميع خصم الإصدار (أو إستنفاد علاوة الإصدار) لكل منها على هذا الأساس .

٧ - د - رد السندات عن طريق تكوين اعتماد مالى موقوف لهذا الغرض :

يتضمن عقد إصدار السندات في كثير من الاحيان الرام الشركة المصدرة بتكوين اعتماد مالى لضمان رد السندات في تاريخ إستحقاقها ويسوقف لهذا الغرض . وعادة ما يكون هذا الاعتماد لدى إحدى المنشآت المالية حيث تقوم الشركة المصدرة للسندات بإيداع مبلغ نقدي أو أصول نقدية بصفة دورية تمكن من قيام المنشأة المالية برد قيمة السندات لأصحابها في تاريخ الاستحقاق . وقد تكون هذه المنشأة أحد البنوك الذى يعمل كوكيل لحلة السندات في هذا الشأن ، أو قد تكون إحدى شركات التأمين هى التى تتولى هذه العملية عن طريق إبرام بوليصة تأمين مع الشركة المصدرة للسندات تستحق السداد في تاريخ إستحقاق السندات . وسادة ما يتم الإتفاق بين الشركة المصدرة والمنشأة المالية التى يتكون لديها الاعتماد المالى على حساب فوائيد مركبة بسعر متفق عليه على المبالغ التى تودعها الشركة المصدرة في الاعتماد المالى الموقوف لرد السندات ،

وبحيث يتحدد المبلغ الذى يتم إيداعه بصفة دورية ليعطى مع الفوائد المتراكمة عليه قيمة رد السندات فى تاريخ الاستحقاق .

وانفرض مثلاً أن إحدى الشركات قد أصدرت ٥٠٠.٠٠٠ سندات ٦ ٪ .
تستحق الرد بعد ٢٠ سنة بالقيمة الاسمية وعلى أن تقوم الشركة بتكوين اعتماد مالى لدى أحد البنوك تحسب عليه فوائد بمعدل ٣ ٪ سنوياً تضاف على أساس نصف سنوى لرصيد الاعتماد ليبالغ القيمة الاسمية للسندات فى تاريخ الاستحقاق وقد تم الاتفاق بين الشركة والبنك على أن تقوم بإيداع دفعة نصف سنوية متساوية فى الاعتماد الموقوف لهذا الغرض . ويتم حساب الدفعة طبقاً بالإستعانة بمداول الفائدة (المبلغ الذى يتراكم إلى جنيه واحد بعد ٤ فترة بمعدل ١٥ ٪ مركب فى الفترة مضروباً فى القيمة الاسمية للسندات) حيث نجد أنها ٩٢١٤ جنيه (١٨٤٢٧١٠ - ٥٠٠.٠٠٠ × ٥٠٠.٠٠٠) . ويتم حساب الفائدة على رصيد الاعتماد فى التاريخ المحدد وتضاف للرصيد مع إعتبارها من الإيرادات المتنوعة للشركة المصدرة للسندات . وفيما يلى قيسود اليومية اللازمة لإثبات الإيداع الأول والثانى فى حساب الاعتماد الموقوف لرد السندات لدى البنك (بنك الإسكندرية مثلاً) .

الدفعة الأولى :

٩٢١٤ من ٪ بنك الاسكندرية - اعتماد رد السندات

٩٢١٤ إلى ٪ النقدية

الدفعة الثانية : ويتم عندها إثبات الفوائد المستحقة على رصيد الاعتماد (وهو الدفعة الأولى فى هذه الحالة)

٩٢١٤ من ٪ بنك الاسكندرية - اعتماد رد السندات .

٩٢١٤ إلى ٪ النقدية

١٣٨٥٢ من ٣/ بنك الاسكندرية - اعتماد رد السندات .

١٣٨٥٢ إلى ٣/ الفوائد الدائنة على اعتماد رد السندات .

حساب الفوائد المكتسبة على رصيد اعتماد رد السندات
لمدة ستة أشهر بمعدل ٣ ٪ سنويا .

وعند إيداع الدفعة الثالثة يتم حساب الفوائد على رصيد الاعتماد قبل
الإيداع وهو ١٨٥٦٦ جنيه تقريبا لمدة ستة أشهر ويجرى بها قيد كالقيد
الثاني في إثبات الدفعة الثانية ، وهكذا بالنسبة لباقي الدفعات . وبذلك نجد أن
رصيد حساب اعتماد رد السندات يتزايد كل ستة أشهر بمقدار الدفعة الثابتة
(٩٢١٤ جنيه) وبمقدار الفوائد المتزايدة بالمعدل المتفق عليه حتى يصل الرصيد
في تاريخ استحقاق السندات إلى قيمتها الاسمية . (لاحظ أن المبلغ الذي
ستقوم الشركة بإيداعه فعلا على مدار ٢٠ سنة هو $٩٢١٤ \times ٤٠ =$
٣٦٨٥٦٠ جنيه بينما المبلغ الذي يتراكم فعلا في نهاية ٢٠ سنة هو ٥٠٠.٠٠٠
جنيه نتيجة لتراكم الفوائد .)

هذا وتعتمد الفوائد المكتسبة على رصيد الاعتماد المالي الموقوف لرد السندات
من بنود الإيرادات بالنسبة للشركة المصدرة للسندات ، رغم أنها تخصص
لإعتماد رد السندات .

وعند استحقاق السندات يتولى البنك رد قيمتها لحق السندات من الاعتماد
المالي الموقوف لديه لهذا الغرض وتقوم الشركة عند استلامها لاختصار البنك
بذلك بعمل حساب قرض السندات مدنيا وحساب البنك لإعتماد رد السندات
دائنا .

وفي كثير من الأحيان التي يتكون فيها اعتماد مالي لرد السندات لدى أحد

البنوك بهذه الطريقة عادة ما يتولى البنك أيضا سداد كوبونات فوائد السندات لحلة السندات في تواريخ استحقاقها . وفي هذه الحالة يتكون المبلغ الذي تقوم الشركة بإيداعه في البنك بالإضافة إلى الدفعة اللازمة لتكوين إعتياد رد السندات من قيمة الفوائد المستحقة لحلة السندات . وعادة ما يخصص بالبنك حساب مستقل لسداد الفوائد في هذه الحالة . أما إذا كان الإعتياد المالي يتكون لرد السندات والسداد الفوائد معا فهو ماسوف لمعالجه في البند الفرعي التالي .

كما أنه في كثير من الأحيان التي يتطلب فيها عقد إصدار السندات تكوين إعتياد مالي لرد قيمتها عادة ما تقوم الشركة المصدرة ، أو تكلف البنك بشراء سندات من السوق إذا كانت الظروف مواتية ويؤدي ذلك إلى انخفاض قيمة الإعتياد المالي اللازم لرد السندات الباقية من ناحية ، كما أنه في حالة قيام البنك بهذه العملية فإن تمويل الشراء يكون في العادة من الإعتياد المالي الموقوف لرد السندات من ناحية أخرى ، وفي كل الأحوال يجب تسوية الإعتياد المالي بما يتفق مع الشروط الواردة في عقد إصدار السندات .

هذا ويجب إظهار وصيد الإعتياد المالي المخصص لرد السندات في جانب الأصول من الميزانية ، حيث يمثل استثمارا لموارد الشركة موقفا على غرض معين ولا يجوز إظهاره مخصصا من السندات في جانب الخصوم حيث يتضمن ذلك إظهار التزام الشركة الفعلي قبل حلة السندات بأقل من القيمة الاسمية دون مبرر منطقي أو قانوني لذلك ، لأن تكوين الإعتياد المالي لا يعني إعفاء الشركة من التزامها قبل حلة السندات .

٧ - د - ١ - الإعتياد المالي لرد السندات وسداد الفوائد معا :

إذا كان عقد إصدار السندات يتطلب تكوين إعتياد مالي يوقف على رد السندات وسداد الفوائد الدورية معا ، فإن ما يتم إيداعه لدى البنك لهذا الغرض

يتكون من الدفعة الدورية اللازمة لتكون إعتاد الرد مضافا إليها الفوائد الدورية كما سبق أن ذكرنا . ففي المثال السابق تكون الدفعة كل ستة أشهر مكونه من ٢١٤ ر ٩ جنيه مضافا إليها الفوائد نصف السنوية على السندات وهي ١٥٠٠ ر ١٥ ج ($٥٠٠ ر ٥٠٠ \times \frac{7}{100} \times \frac{1}{2}$) ويجرى إثبات إستحقاق الفوائد على السندات كالمادة يجعل حساب الفوائد المدينة لدينا وحساب الفوائد المستحقة دائننا . وعند سداد الدفعة الدورية للبنك يجعل حساب الإعتاد المالي لدينا وحساب النقدية دائننا بالقيمة الكلية (٢١٤ ر ٢٤ جنيه) وعندما يرد إخطار من البنك بسداد الفوائد لحقة للسندات يجعل حساب الفوائد المستحقة لدينا وحساب الإعتاد المالي دائننا .

ويلاحظ أن تأثير خصم أو علاوة إصدار السندات على حساب الفوائد المدينة يعالج بالطريقة التي سبق شرحها في ظل تكوين إعتاد مالي لرد السندات وسداد الفوائد فالدفعة التي تودع لدى البنك تتضمن الفوائد على السندات بالسعر الإسمي بينما حساب الفوائد المدينة يتحمل بالفوائد بالسعر الفعال ويمثل الفرق بينهما النسوية اللازمة لتجميع خصم الإصدار أو لإستنفاد علاوة الإصدار .

وإذا كانت السندات متسلسلة حيث يتم ردها على دفعات دورية إعتباراً من تاريخ معين ، فإن تكوين الإعتاد المالي في هذه الحالة وتحديد الدافعة الواجبة السداد للبنك لهذا الغرض يمكن أن يتم بإعتبار كل منها بمثابة قرض ج - زى منفصل . فلو فرضنا مثلاً أن السندات في المثال السابق يتم ردها على ثلاثة دفعات بالقيمة الإسمية كالتالي : ١٥٠ ر ١٥ جنيه بعد عشر سنوات ، ١٥٠ ر ١٥ جنيه بعد ١٥ سنة و ٢٠٠ ر ٢٠ جنيه بعد ٢٠ سنة وكان عقد الإصدار يتطلب تكوين إعتاد مالي لدى أحد البنوك لأغراض رد قيمة السندات في تواريخ إستحقاقها ، ووافق البنك على منح الشركة فوائد مركبة نصف سنوية بمعدل ٤ ٪ سنوياً على

ما يردع في هـ - هذا الاعتماد ، فان حساب الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد
يتم كالآتي :

الدفعة الدورية التي تراكم إلى ١ جنيه ^(١)	٢. فترة	٣. فترة	٤. فترة
بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ خلال [١]	٢٠٤١١٥٦٧٢-ر	٢٠٢٤٦٤٩٩٢-ر	٢٠١٦٥٥٥٧٥-ر
مبلغ القرض المستحق السداد بعد : [٢]	١٥٠٠٠٠٠-ر	١٥٠٠٠٠٠-ر	٢٠٠٠٠٠٠-ر
الدفعة اللازمة لتكوين الاعتماد المالي [٢] × [١]	٦٠١٧٢٠٠٠-ر	٢٠٦٩٧٤٨٨-ر	٣٢٣١١٠١٥٠-ر

وتكون الدفعة اللازمة لتكوين اعتماد الرد خلال العشرة سنوات الأولى هي

مبلغ ١٤٦٠١٨٢ر١٣ مليون جنيه كل ستة أشهر ، ثم تكون الدفعة اللازمة خلال الخمسة
سنوات التالية ٦٢٨ر٠٠٨ر٧ مليون جنيه كل ستة أشهر ، ثم تنخفض الدفعة إلى
٣٢٣١١ر١٥٠ مليون جنيه كل ستة أشهر عن الخمسة سنوات الأخيرة . وإذا أرادت
الشركة سداد دفعة موحدة على مدار مدة القرض الكلية (٢٠ سنة في هذه
الحالة) فان الأمر يتطلب إيجاد القيمة الحالية لكل من الدفعات الثلاثة ثم
إستفادها على مدار مدة القرض على أساس نصف سنوي كالآتي .

(١) جدول $\left[\frac{2}{1 - (1 + r)^{-n}} \right]$ حيث r سعر الفائدة ، n عدد الفترات .

القيمة الحالية لمبلغ ١ جنيه لمدة	٢٠ فترة	٣٠ فترة	٤٠ فترة
بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ : [١]	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
مبلغ القرض المستحق السداد بعد: [٢]	١٥٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
القيمة لحالة [١] × [٢]	١٠٠.٩٤٥.٢٦٩٠	٨٢.٨١٠.٢٦٢٣	٩٠.٥٧٨.٠٨٤

بمجموع القيمة الحالية للثلاثة دفعات = ٢٢٤.٢٣٤.٢٣٠.٧ [٣]
 الدفعة الدورية التي تراكم إلى ١ جنيه مع الفوائد بمعدل فائدة ٠.٠٢٦٥٥٥٧٥ - [٤]
 ٢ ٪ لمدة ٤٠ فترة (١) = ١٠٠.٢٨٢.٤٩٩
 الدفعة الدورية الموحدة اللازمة لتكوين الاعتماد المالي [٣] × [٤]
 ملجم جنيه
 ١٠٠.٢٨٢.٤٩٩ =

وبذلك تكون الدفعة الدورية المتساوية الواجب إيداعها في الاعتماد كل

سنة أشهر لمدة ٢٠ سنة هي ١٠٠.٢٨٢.٤٩٩ . وتحسب عليها الفوائد وتجري قيود إلتزاماتها كما سبق بيانه .

وإذا رغبت الشركة في سداد الفوائد على السندات عن طريق الاعتماد المالي مع توحيد المبلغ الذي يودع دوريا على مدار مدة القرض بالكامل (مع ضرورة تحميل الفترات بالفوائد على مبلغ القرض الذي استوفت منه طبعا) . فيمكن إيجاد القيمة الحالية للقوائد الدورية بالقيمة الإسمية على كل من دفعات القرض الثلاثة ثم مراعاتها بنفس الطريقة التي وضعناها لقرض سداد أصل القرض ، لتحديد الدفعة الموحدة في حساب الإعتاد والتي تلزم لوفاء بسداد القوائد على السندات .

(١) جدول $\left[\frac{1}{n(n+1)} - 1 \right]$ حيث n سعر الفائدة ، و n عدد الفترات .

٧ - ٤ - ٢ - الاعتماد المالى الموقوف بالمقارنة باحتياطي رد السندات :

قد يلزم عقد إصدار السندات الشركة المصدرة بأحتجاز جزء من الأرباح التي تتحقق لتكوين احتياطي لرد السندات . وقد يكون ذلك بالإضافة إلى تكوين اعتماد مالى موقوف لهذا الغرض ، أو قد يقتصر إلزام الشركة بتكوين الاحتياطي فقط دون الاعتماد المالى ، أو العكس . ويعتبر احتياطي رد السندات جزءا من الأرباح المحبوزة المخصصة لغرض معين ، ويهدف إلى فرض قيود على الشركة في شأن توزيع الأرباح التي تتحقق بحيث تتمكن من الاحتفاظ بما يقابلها من أصول بما يساعد على تقوية مركزها المالى . والواقع أن مجرد تكوين الاحتياطي لرد السندات لا يترتب عليه توفير موارد مالية سائلة لهذا الغرض وقت استحقاق السندات ، مالم يكن هذا الاحتياطي مقرونا بشرط تكوين اعتماد مالى موقوف لرد السندات . ومن هنا يجب عدم الخلط بين الاحتياطي الذي يمثل أرباحا محبوزة ومستثمرة في تشكيله الأصول الموجودة لدى الشركة ، ويعتبر من مكونات حقوق الملكية فيها ، وبين الاعتماد المالى الذى يمثل أصلا من الوصول الموقوف لاستخدامها على غرض معين . وإذا كانت الشركة ملزمة بتكوين احتياطي لرد السندات بالإضافة إلى الاعتماد المالى ، فإن تكوين الاحتياطي يتم بحمل حساب التوزيع مدينا بالمبالغ المقرر إحتجازه سنويا مقابل جعل حساب احتياطي رد السندات دائما . ذلك بالإضافة إلى التيود اللازمة لإثبات تكوين الاعتماد المالى والسابق بيانها . ويمكن في حالة إقتران تكوين الاحتياطي بتكوين اعتماد مالى تسميه الأخرى بحساب استثمارات احتياطي رد السندات ، . ومالم ينص في عقد القرض على ضرورة تساوى رصيدى الاحتياطي والاعتماد المالى ، فليس هناك ما يبرر ضرورة تقييد الشركة بذلك . وإذا كان إلزام الشركة قاصرا على تكوين الاحتياطي دون الاعتماد المالى

فيصبح الأمر قاصرا على تجنب القدر المقرر من الأرباح في حالة تحققها
لتكوين الاحتياطي دون اتخاذ أية إجراءات أخرى . أما إذا كان التزام
الشركة قاصرا على تكوين اعتماد مالي دون الاحتياطي فتصبح الشركة ملزمة
بإيداع الدفعة الدورية في الاعتماد المالي حتى ولو أسفرت نتيجة عملياتها
عن خسائر .

٧ - ٥ - تحويل السندات الى أسهم :

قد تتضمن شروط إصدار السندات إمكانية تحويلها إلى أسهم إذا رغب حامل
السند في ذلك بعد مضي مدة معينة من تاريخ إصدارها (سنتين في التشريع المصري) .
وتشير هذه الميزة الممنوحة لحالة السندات عدة مشاكل من الوجهة المحاسبية .
فتؤدي هذه الميزة في المقام الأول إلى ارتباط التقلبات في القيمة السوقية للسندات
بالتقلبات في القيمة السوقية للأسهم بما قد يؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية
للسندات إذا كانت الشركة ناجحة ومركزها المالي متين عن القيمة الدفترية
للسندات والتي تمثل التزام الشركة الفعال قبلهم في حالة رد السندات نقداً ، وحيث
لا يمكن تحديد قيمة هذه الميزة ولو بصفة تقديرية يمكن الوثوق بها للحد المعقول
عند إصدار السندات فإنها عادة ما يتم إهمالها ، ذلك بالرغم من أن وجود مثل
هذه الميزة يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة الفعال بصورة ضمنية في حالة الشركات
الناجحة والعكس في حالة الشركات الخسرية .

كما يؤدي وجود هذه الميزة إلى مشاكل فيما يختص بمعالجة علاوة أو خصم إصدار
السندات . ويمكن التغلب على هذه المشاكل إذا تحدد في شروط الإصدار الموعد
المحدد أو المواعيد المحددة لإمكانية تحويل السندات إلى أسهم حيث يمكن تجميع خصم
الإصدار طبقاً لهذه المواعيد أو استنفاد العلاوة على أساسها . وفي كل الأحوال فإن
إصدار السندات مع إعطائها حق التحويل إلى أسهم يجب أن لا يمنع ضرورة تجميع
خصم الإصدار أو استنفاد العلاوة وعند تحويل السندات إلى أسهم يمكن

اعتبار القيمة الدفترية للسندات بمثابة سعر إصدار الأسهم المقابلة لها. فإذا كانت القيمة الدفترية للسندات ٩٥٠٠٠ جنيه مثلاً متمثلة في ١٠٠٠٠٠ جنيه قيمة اسمية و ٥٠٠٠٠ جنيه خصم إصدار غير متجمع ، وتم إصدار أسهم في مقابلها قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه ، فيمكن اعتبار الأسهم مصدرة بخصم إصدار في هذه الحالة ، إذا أجاز ذلك قانون بلد الموطن ، أما إذا لم يكن ذلك جائزاً فيلزم تحويل ٥٠٠٠٠ جنيه من الأرباح المحجوزة لتصل بالقيمة الدفترية للسندات للقيمة الاسمية للأسهم المصدرة كقابل .

هذا وكما سبق أن ذكرنا فإن القيمة السوقية للأسهم غالباً ما تختلف عن قيمتها الاسمية والتي ترتبط إلى حد ما بالقيمة الدفترية لها. وإذا كان للسندات حق تحويلها إلى أسهم فإن قيمتها السوقية ترتبط بالقيمة السوقية للأسهم. وعند تحويل السندات إلى أسهم في ظل هذه الظروف فإن طريقة تقييم الأسهم المصدرة كقابل يصبح مشاراً للجدل . فهل تقوم الأسهم بقيمتها الاسمية ، أو بقيمتها الدفترية ، أو بقيمتها السوقية . وإذا قومت الأسهم بقيمتها الاسمية فإن ذلك يعني مشاركة حملة السندات التي تتحول سنداتهم إلى أسهم المساهمين القدامى في بنود رأس المال المدفوع بخلاف القيمة الاسمية ، وذلك بالإضافة إلى حصولهم على نصيب كامل من الأرباح المحجوزة إذا تقرر توزيعها . ولا يؤدي ذلك إلى الحفاظ على رأس المال المدفوع للمساهمين القدامى دون نقصان بحق من الوجهة المحاسبية التقليدية ، وعلى هذا الأساس فيستحسن تقويم الأسهم بقيمتها السوقية على أن يتم تحويل الفرق بين القيمة الدفترية للسندات والقيمة السوقية للأسهم المصدرة كقابل من الأرباح المحجوزة إلى بنود رأس المال المدفوع ، حتى تمتنع إمكانية توزيعه على المساهمين. فإذا كانت القيمة الاسمية للأسهم المصدرة كقابل للسندات ١٠٠٠٠٠ جنيه في الوقت الذي كانت فيه القيمة الدفترية للسندات ١٠٥٠٠٠ جنيه منها ٥٠٠٠٠ جنيه علاوة إصدار غير مستفدة ، وكانت

القيمة السوقية للأسهم ١٧٠.٠٠٠ جنيه ، فإن قيود التحويل في رأينا يفضل أن تكون كالآتي :

من المذكورين :

١٠٠.٠٠٠	٣ / قرض السندات — القيمة الاسمية
٥.٠٠٠	٣ / قرض السندات — علاوة الإصدار
٦٥.٠٠٠	٣ / الأرباح المحجزة .

إلى المذكورين

١٠٠.٠٠٠	٣ / رأس مال الأسهم — القيمة الاسمية .
٧.٠٠٠	٣ / رأس المال المدفوع — علاوة إصدار .

وبذلك تمتع إمكانية توزيع ذلك الجزء من الأرباح المحجزة على المساهمين فيما بعد .

٩ — العرض في الميزانية العمومية :

تعتبر السندات من الإلتزامات طويلة الأجل ويجب أن تظهر في جانب الخصوم من الميزانية على هذا الأساس مع توضيح مدتها وسعر الفائدة الاسمي عليها . وتظهر علاوة الإصدار مضافة إلى قرض السندات كما يظهر خصم الإصدار مطروحا منه حتى تعطى القيمة الدفترية للإلتزام في تاريخ الميزانية . وإذا كانت السندات ترد قيمتها على دفعات ، فإن القيمة التي تكون مستحقة الرد خلال السنة المالية المقبلة يجب أن تظهر في الإلتزامات قصيرة الأجل في ميزانية نهاية السنة المالية الجارية .

وإذا كانت الشركة تقوم بأحتجاز جزء من أرباحها لتكوين احتياطي لرد السندات فيجب أن يظهر هذا الاحتياطي من مكونات حقوق الملكية — الأرباح المحجزة لغرض معين — الاحتياطيات .

وإذا كانت الشركة تقوم بتكوين اعتماد مالي موقوف لرد السندات فإن يظهر في جانب الأصول من الميزانية ، ويتوقف موقعة من الأصول الثابتة والمتداولة على طريقة إستخدامة لرد السندات . فإذا كان يستخدم دوريا لرد السندات على دفعات فيبعد عن مكونات الأصول المتداولة . أما إذا كان لا يستخدم الا مرة واحدة في تاريخ إستحقاق السندات ورضا دفعة واحدة ، فيبعد رصيده من الاستثمارات طويلة الأجل حتى يحين موعد إستحقاق السندات .

اسئلة وتمارين

أولا : الاسئلة :

- ١ - فاضل بين رأس مال السندات ورأس مال الأسهم من حيث مزايا وعيوب كل من وجهة نظر حملة الأسهم ومن وجهة نظر حملة السندات .
- ٢ - وضح متى يختلف سعر الفائدة الفعّال على السندات عن السعر الاسمي ومتى يكون سعر الفائدة الفعّال اكبر من السعر الاسمي والعكس . وعن طريق مثال مبسط قم بتوضيح كيفية استخدام السعر الفعّال لتحديد سعر إصدار السندات .
- ٣ - فاضل بين تجميع خصم الإصدار وإستنفاد العلاوة في ظل كل من طريقتي القسط الثابت وسعر الفائدة الفعّال .
- ٤ - ما هي الظروف التي تمتد أن شرط تكوين احتياطي لرد السندات يؤدي إلى زيادة ضمان حملة السندات عن تكوين اعتماد مالي موقوف لرد السندات والعكس .
- ٥ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب ؟
 - أ - يؤدي إصدار السندات إلى إضعاف المركز المالي للشركة إذا كانت خاسرة ، أما إذا كانت رابحة فيؤدي إصدار السندات إلى زيادة العائد على حقوق الملكية .
 - ب - تفضل السندات الإسمية من وجهة نظر الشركة على السندات لحاملها ، ذلك حيث تتمكن من التعرف على دائئيتها .
 - ج - يمثل خصم إصدار السندات فوائد إضافية يتم سدادها مقدما عن

طريق الخصم عند المنبع لحلة السندات ، بينما تمثل علاوة الإصدار الفوائد التي يحصل عليها جملة السندات بالزيادة عن السعر الفعّال .

و - يتحدد خصم أو علاوة الإصدار بالفرق بين القيمة الحالية لقرض السندات والقيمة الاسمية له بسعر الفائدة الفعّال .

هـ - يجب أن يظهر خصم الإصدار منطقياً في جانب الأصول في الميزانية إلا أن العادة جرت على إظهاره كحساب معضاد لقرض السندات في جانب الخصوم دون مرور منطقي .

و - تزيد الفوائد المسددة لحلة السندات عن الفوائد التي تتحمل بها الحسابات الختامية في حالة وجود علاوة إصدار .

ز - يؤدي وجود خصم إصدار غير منجمع عند رد السندات قبل تاريخ الاستحقاق إلى تحقق خسائر على عملية الرد ، والعكس صحيح في حالة وجود علاوة إصدار غير مستنفذه .

ح - تمثل الفوائد المكتسبة على الإعتماد المالي الذي يتكون لرد السندات جزءاً من هذا الإعتماد ومن ثم لا تعتبر من بنود الإيرادات

ثانياً : التفارين :

التمرين الأول : قامت إحدى شركات المساهمة بإصدار ٥٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٥٪ مدتها ١٠ سنوات بالقيمة الاسمية في ٢٩/١/١٩٧٤ حيث تسدد الفوائد نصف سنوياً في ٨/١ و ٢/١ من كل سنة وتقوم الشركة بأعداد حسابات ختامية وميزانية على أساس نصف سنوي وتنتهي سنتها المالية في ٣١/١٢ من كل عام . وتسدد الفوائد عن طريق تخصيص حساب في البنك لهذا الغرض مقابل تقديم الكوبون الملائم في تاريخ الاستحقاق. هذا وقد تم صرف الكوبون الأول بالكامل في تاريخ استحقاقه ، وصرف من الكوبون الثاني كل ما تقدم حتى ٣٠/٦/١٩٧٥ حيث اتضح أن ٦٠ كوبوناً هل سندات تبلغ قيمتها الاسمية

٦٠٠.٠٠٠ جنيه لم يتقدم أصحابها لصرفها بعد . والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات هذه العمليات وإجراء التسويات اللازمة حتى ١٩٧٥/٦/٣٠ .

التعريف الثاني : قامت الشركة س بإصدار ٢٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٤٪ لمدة عشر سنوات بسعر إصدار يمثل ٩٥ ٪ من القيمة الاسمية ، وقامت الشركة س في نفس التاريخ بإصدار ٢٠٠.٠٠٠ جنيه سندات ٦٪ لنفس المدة بسعر إصدار ٩٥ ٪ من القيمة الاسمية . المطلوب : (١) إثبات القيود اللازمة لإثبات الإصدار في دفاتر كل من الشركتين ، (٢) توضيح مقدار الفوائد التي تتحملها الحسابات الختامية بكل من الشركتين بفرض اتباع طريقة القسط الثابت وإجراء القيود اللازمة عن السنة الأولى بفرض أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوي .

التعريف الثالث : ترغب كل من الشركتين س ، ص في إصدار سندات قيمتها ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه لمدة ٢٠ سنة تسدد عليها الفوائد نصف سنويا . ويبلغ سعر الفائدة على الاستثمارات المماثلة في السوق ٥ ٪ سنويا وقد قررت الشركة س إصدار سنداتهما بسعر فائدة ٤ ٪ سنويا ، بينما قررت الشركة ص إصدار سنداتهما بسعر فائدة ٦ ٪ سنويا ، فها هو سعر الإصدار الملائم لسندات الشركة س ولسندات الشركة ص (القيمة الحالية لمبلغ جنيه واحد بمعدل فائدة ٢.٥ ٪ لمدة ٤٠ فترة = ٣٧٢٤٣١ - القيمة الحالية لدفعة دورية قدرها جنيه واحد بمعدل ٢.٥ ٪ لمدة ٤٠ فترة = ٢٥١٠.٢٧٧٥) قم بإجراء قيود اليومية اللازمة لإصدار سندات كل من الشركتين وسداد الدفعتين الأولى والثانية من الفوائد .

التعريف الرابع : ظهرت الأرصدة التالية في الميزانية العمومية لأحدى الشركات في ٧٤/١٢/٣١ : قرض السندات ٥ ٪ - القيمة الاسمية لمدة ٢٠

سنة ١٠٠٠.٠٠٠ ر.جنيه ، قرض السندات ٥ ٪ - خصم اصدار ١٠٣٨٢٧ ر.جنيه . وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات منذ سنوات لتتحقق لحاملها سعر فائدة فعال قدرة ٦ ٪ سنويا . فإذا علمت أن الفوائد تسدد على أساس نصف سنوي ، قم بأعداد جدول يوضح مساقى التزام الشركة ، والفائدة التي تتحملها الحسابات الختامية والفائدة المسددة ، والتجميع الفترى لخصم الاصدار على أساس السعر الفعال لمدة أربعة سنوات اعتباراً من ٧٥/١/١ .
قم بأجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات عمليات وتسويات سنة ١٩٧٥ ، وسنة ١٩٧٨ .

التمرين الخامس : ظهرت الأرصدة التالية في الميزانية العمومية لاحدى الشركات في ١٩٧٥/١٢/٣١ : قرض السندات ٥ ٪ - القيمة الاسمية لمدة ١٠ سنوات ، ١٠٠٠.٠٠٠ ر.جنيه ، قرض السندات ٥ ٪ - علاوة اصدار ٧٤٨٩٦٣ ر.جنيه ، وكانت الشركة قد أصدرت هذه السندات في ٧٤/٦/٢٠ لتتحقق سعر فائدة فعال قدرة ٤ ٪ سنويا ، ويجبئ تسدد الفوائد على أساس نصف سنوي والمطلوب : هو تحديد مبالغ علاوة الاصدار عند اصدار السندات إذا علمت أن الفوائد المدبنة على السندات التي تحملها حساب الأرباح والخسائر عن السنة المنتهية في ١٩٧٥/١٢/٣١ بلغت ٢١٦٣٥ ر.جنيه ، قم بعد ذلك بأعداد جدول على النمط الموضح في التمرين السابق ليوضح الاستيفاد الفترى لعلاوة الاصدار عن مدة السنوات الخمس الأولى من القرض ، رقم بأجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات اصدار السندات وسداد الفوائد عن السنة الأولى ، وقم بتصوير حساب علاوة اصدار السندات عن الثلاثة سنوات الأولى .

التمرين السادس : لنفرض في التمرين السابق أن الشركة أصدرت ١٠٠٠.٠٠٠ ر.جنيه من السندات المؤرخة ٧٤/٦/٢٠ في ٧٤/١٠/١ ، كما أصدرت ٢٠٠.٠٠٠ ر.جنيه في ٧٥/١/١ أما الباقي فقد تم اصداره في ٧٤/٦/٢٠ المحدث على السندات .

المطلوب : (١) حساب حصة بيع كل من هذه الاصدارات الثلاثة اذا علمت أن إصدار ٧٥/١/١ قد تم بدون الكوبون الاول (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات كل من الاصدارات الثلاثة .

التمرين السابع : قررت إحدى الشركات إصدار ١٠٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٤ ٪ لمدة ١٠ سنوات مؤرخة في ٧٥/١/١ ، التحقق سعر فائدة فعال ٥ ٪ سنوياً وعلى أن تسدد الفوائد نصف سنوياً . وقد تحدد سعر الإصدار الاساسي الذي يحقق هذا القرض في ٧٥/١/١ بمبلغ ٩٢٢٠٠٥٥ جنيه ، إلا أن الشركة لم تصدر السندات وتحصل قيمتها فعلاً إلا في ٧٥/١/٢١ . المطلوب (١) حساب حصة بيع السندات في ٧٥/١/٢١ وإجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات الإصدار (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة والتي تتعلق بالسندات والفوائد ونخصم الإصدار عن السنة المالية المنتهية في ١٩٧٥/١٢/٢١ .

التمرين الثامن : قامت إحدى الشركات بإصدار ٥٠٠٠٠٠ جنيه سندات ٦ ٪ بسعر إصدار ١٠٥ ٪ من القيمة الاسمية في ١٩٧٠/١/١ تستحق بعد ٢٠ سنة ، وتسدد الفوائد على أساس نصف سنوي . وتحفظ الشركة بالحق في رد هذه السنوات أو جزء منها في أي تاريخ من تواريخ استحقاق الفوائد اعتباراً من ٧٤/١/١ بسعر رد قدرة ١٠٥ ٪ من القيمة الاسمية . هذا فإذا علمت أن الشركة قد مارست هذا الحق في ٧٤/٧/١ وقامت برد سندات قيمتها الاسمية ١٥٠٠٠٠ جنيه ، وأن الشركة تستفيد علاوة الإصدار طبقاً لطريقة القسط الثابت ، فالمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لاثبات إصدار السندات وتسوية الفوائد وعلاوة الإصدار عن السنة الأولى ورد السندات في ٧٤/٧/١ .

التمرين التاسع : قامت إحدى الشركات بشراء ما تبلغ قيمة الاسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه من سندات التي تحمل سعر فائدة إسمي ٥ ٪ من السوق بمبلغ ١٩٢٠٦٢٠ جنيه في ٧٥/٢/١ وتسدد الفوائد على هذه السندات في ١/١ ، ٧/١ من كل سنة . وتبلغ قيمتها الدفترية في تاريخ الشراء ٢٠٧٠٥٠٠ جنيه فإذا علمت أن هذه

السندات كان قد تم إصدارها لتحقيق سعر فائدة فعال ٤ ٪ سنوياً ، وأن الشركة قررت شراء السندات لالغائها فالمطلوب : (١) إثبات قيود اليومية اللازمة إذا تم شراء السندات بالكوبون ، (٢) إجراء قيود اليومية اللازمة لإثبات ذلك بفرض شراء السندات قد تم بدون الكوبون الذي يستحق في ٧/١ .

التمرين العاشر : تلزم شروط إصدار السندات التي تبلغ قيمتها الاسمية ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتحمل سعر فائدة (سعى ٦ ٪ سنوياً تسدد نصف سنوياً لمدة ٢٠ سنة قيام الشركة المصدرة بتكوين اعتماد مالي لرد السندات بقيمتها الاسمية في تاريخ الاستحقاق بإيداع دفعة دورية نصف سنوية لدى إحدى البنوك لهذا الغرض . وقد اتفقت الشركة مع أحد البنوك على تكوين الاعتماد المالي لديه على أن تحصل على فائدة مركبة نصف سنوياً بمعدل ٤ ٪ في السنة على رصيد الاعتماد . والمطلوب : إجراء قيود اليومية اللازمة لتكوين الاعتماد المالي وتسوية الفوائد المكتسبة عليه عن السنوات الثلاثة الأولى علماً بأن الدفعة الدورية اللازمة للحصول على جنيه واحد بعد مضي ٥ فترة بمعدل فائدة مركب ٢ ٪ هي (٥٧٠٠٠٠٠٠٠٠ -) .

الفصل التاسع

في

شركات المساهمة التصفية و الإندماج

١ - مقدمة :

تنقضى شركة المساهمة بانقضاء الغرض التي قامت من أجله ، أو بانقضاء المدة المحددة في نظامها إذا كانت محدودة المدة ، أو لإعسارها أو إصابتها بخسائر جسيمة ، ولا تنقضى شركات المساهمة للأسباب التي ترجع للاعتبار الشخصي كما هو الحال في شركات التضامن والتوصية البسيطة ، كما تنقضى شركة المساهمة ضمنا إذا ما اندمجت في شركة أخرى متحدة معها في الغرض .

وعندما يتقرر إنقضاء شركة المساهمة تدخل في دور التصفية ، وينتهي شهر إنقضاءها وتعيين المصفين . وتعين الجمعية العمومية الشخص أو الجهة التي تقوم بالتصفية ، وتنتهي مهمة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

وتظل سلطة الجمعية العمومية قائمة إلى أن يتم إخلاء هذه المصفين ، كما تظل الشركة محتفظة بشخصيتها الممنوبة بالقدر اللازم للتصفية . ويترتب على ذلك في الأشربح المأمري أن يحق للمصفي مطالبة مكتبي الأسهم بالوفاء بالباقي من قيمتها . وتقتصر مسئولية المساهمين على مقدار حقوق ملكيتهم في الشركة ، وليس لدائفي الشركة الحق في الرجوع على الأموال الخاصة للمساهمين .

وقد تنقضى شركة المساهمة إجباريا أو اختياريا . وفي حالة الإنقضاء الاجباري، والذي عادة ما يكون في حالة إعسار الشركة وتلبية لطلب الدائنين

تقوم المحكمة بتعيين المصفي. أما إذا أفضت الشركة إختياريا فإن الجمعية العمومية للمساهمين هي التي تقوم بتعيين المصفين .

ويترتب على تصفية الشركة بيع كل أصولها وتحصيل كل حقوقها والوفاء بالتزاماتها قبل الغير طبقا للأولويات القانونية لهذه الإلتزامات . وإذا فاض شيء من حصة التصفية بعد ذلك وزعت على المساهمين طبقا للحقوق المحددة لكل منهم .

٢ - التصرف في حصة التصفية :

يتم التصرف في حصة التصفية طبقا لأولويات معينة . فتحل مصاريف وأتعاب التصفية المركز الأول حيث تمتاز على باقي الديون قانوناً . وتأتي بعد ذلك الديون الممتازة قانوناً مثل المصروفات القضائية والضرائب والرسوم وأجور العاملين عن الستة أشهر الأخيرة وثمان السهات والبذور وأجرة الأراضي الزراعية والمباني عن في حدود سنتين . وتأتي بعد ذلك الديون المضمونة برهن ممتلكات في حدود حصة بيع الممتلكات المرهونة . فإذا زادت حصة البيع عن قيمة هذه الديون والفوائد المستحقة عليها حتى تاريخ قرار التصفية فيستعمل الباقي في سداد الديون العادية . أما إذا لم تكف حصة بيع الأصول المرهونة لسداد الديون والفوائد فإن البساقى يعامل معاملة الديون العادية . ويلتبق بعد ذلك الديون العادية التي تسدد بما فاض من حصة التصفية عما تقدم . فإذا كانت هذه الزيادة تكفي لسداد باقي الديون العادية (أي أن الشركة موسرة) أو تزيد فإن الزيادة توزع على المساهمين . أما إذا لم تكفي حصة التصفية لسداد الديون العادية فإن المبلغ يوزع على الدائنين . كل على حسب دينه . وتأتي حقوق المساهمين في آخر القائمة من حيث الأهمية في الحصول على نصيب من حصة التصفية . فإذا كانت الأسهم المصدرة من نوع واحد يتحدد نصيب السهم من فائض التصفية عن سداد كل الإلتزامات وأتعاب

ومصاريف التصفية بتقسيم هذا الفائض على عدد الأسهم بالتساوي . أما إذا وجدت أسهم ممتازة بالنسبة للتصفية فقد يكون هذا الاختيار قاصراً على القيمة الاسمية للسهم أو قد يمتد إلى فائض التصفية بالكامل إذا زاد عن القيمة الاسمية للأسهم .

٣ - الإجراءات المحاسبية المتعلقة بالتصفية :

لا تختلف الإجراءات المحاسبية المتعلقة بتصفية شركة المساهمة وإقفال حساباتها عن تلك التي تعرضنا لها بصدد شركات الأشخاص إختلافاً جوهرياً ، وإن كانت أكثر تعقيداً . فيجب أن تتحدد حقوق المساهمين عند إقرار التصفية وذلك بإقفال كل حسابات حقوق الملكية في حساب المساهمين ، ثم يحل هذا الحساب بكل ما ينتج عن عمليات التصفية من خسائر ويحل بكل ما يتحقق عنها من أرباح كما يتم تصوير حساب التصفية إما باعتبار حساب متاجرة أو باعتباره حساب أرباح وخسائر ، وذلك بالإضافة إلى حساب النقدية طبعاً الذي يجب أن يتوافق رصيده مع رصيد حساب المساهمين . وإذا تعددت أنواع الأسهم فيجب أن تتحدد حقوق كل نوع من هذه الأنواع على حدة ، وتتأني التصفيات أساساً من طرل الفترة إلى قد تمتد فيها تصفية شركة المساهمة لكبر حجمها بالمقارنة بشركات الأشخاص . ومن ثم يصبح من الضروري أن يقوم المصنف بالاحتفاظ بمجموعة سجلات منظمة تمكنه من تقديم تقارير دورية عن تقدم عمليات التصفية للجمعية العمومية ، أو للمحكمة في حالة التصفية الإجبارية . وعندما تتم التصفية بالكامل ويتم سداد التزامات الشركة بالكامل يتم إقفال حسابات الشركة من واقع تقارير وسجلات التصفية وسوف نهتم هنا أساساً بتقرير التصفية الذي يقدمه المصنف بصفة دورية حيث لا تختلف حسابات التصفية كثيراً عما سبق عرضه بصدد تصفية شركات التضامن .

٣ - أ - قائمة التصفية التقديرية :

قد يقوم المصنف بإعداد قائمة للركز المال للشروع تحت التصفية باسقاط

فرض استمرار المشروع في عملياته والتي تقوم على أساسه القوائم والتقارير المحاسبية في الظروف العادية . ويترتب على ذلك تقويم الأصول والالتزامات طبقاً للقيمة المقدرة لها عند التصفية وليس على أساس تكلفتها التاريخية . ويطلق على قائمة المركز المالي التي يتم إعدادها للمشروع عند التصفية قائمة التصفية التقديرية Statement of Affairs . وهي تختلف عن قائمة المركز المالي (الميزانية العمومية) في ثلاث نواحي أساسية هي :

١ - يتم إعداد قائمة المركز المالي بفرض استمرار عمليات المشروع بينما يتم إعداد قائمة التصفية التقديرية على أساس تصفية عمليات المشروع .

٢ - تنقسم الأصول في قائمة المركز المالي إلى أصول طويلة الأجل (ثابتة) وأخرى قصيرة الأجل (متداولة) على أساس استمرار المشروع في عملياته ، وتنقسم الالتزامات كذلك إلى التزامات طويلة الأجل وأخرى قصيرة الأجل . ويختلف التقسيم في قائمة التصفية حيث تنقسم الالتزامات حسب امتيازها القانوني أو مقدار الضمان الذي تتميز به وتنقسم الأصول طبقاً لبيعيتها لأقسام الالتزامات المختلفة .

٣ - تقوم الأصول في قائمة المركز المالي عادة بتكلفتها التاريخية ، بينما تقوم في قائمة التصفية التقديرية بالقيمة المقدرة لها وقت التصفية . بالإضافة إلى تكلفتها التاريخية .

ولفرض كثال لكيفية إعداد هذه القائمة ولتوضيح دلالتها أنه قد تقرر تصفية شركة الصناعة المساهمة في ١٩٧٥/٧/٣٠ حيث ظهرت ميزانيتها العمومية كالآتي :

شركة الصناعة المساهمة

الميزانية العمومية في ١٩٧٥/٧/٣٠

خصر	أصول				
حقوق الملكية :	١٥٠٠٠	أراضي			
رأس المال	٤٠٠٠٠	مباني	١٨٠٠٠		
إحتياطي رد السندات	٢٥٠٠٠	- مخصص إهلاك	٢٠٠٠	٦٠٠٠	
المعبر المتجمع	(٣٠٥٠٠)	آلات ومعدات	٨٢٠٠٠		
الالتزامات طويلة الأجل :		- مخصص إهلاك	٥٢٠٠٠	٣٠٠٠٠	
قرض السندات / نيرهن		اعتماد مالي رد السندات		٢٥٠٠٠	
التزامات قصيرة الأجل :		المخزون :			
قرض البنك - برهن	٢٧٠٠٠	مواد أولية وخدمات	١٣٠٠٠		
دائون	٢٥٥٠٠	إنتاج غير تام	١٧٢٠٠٠		
أوراق دفع	١٧٨٥٠	إنتاج تام	١٢٢٠٠٠	٤٢٠٠٠	
ضرائب مستحقة	١٢٥٠٠	عملاء	٢٣٠٠٠		
أجور مستحقة	٦٢٥٠	- مخصص ديون	٢٠٠٠	٢٠٠٠٠	
فوائد مستحقة على أوراق المدفوع	٥٠٠	أوراق قبض		١٠٠٠٠	
فوائد مستحقة على لرض السندات	٨٠٠	إستثمارات مالية		٥٤٥٠	
		فوائد دائنة مستحقة		٢٥٠	
		نقدية بالبنك والصندوق		٣٢٠٠	

هذا وقد كانت السندات برهن الاراضي والمباني كما تتطلب تكوين اعتماد موقوف لردّها وتكون إحتياطي رد السندات . كما أن قرض البنك مرهوناً بالانتاج التام والاستثمارات المالية . وتمثل الأجور المستحقة أجور العاملين من الأربعة شهور الأخيرة من العام . وقد قدرت الأصول عند التصفية كما يلي :

الأراضي ٢٠٠٠٠ جنيه ، المباني ٣٠٠٠ جنيه ، الآلات والمعدات ١٢٠٠٠ جنيه ، مواد أولية وخامات: يستخدم منها ٢٠٠٠ جنيه لإنهاء الإنتاج غير التام ويقدر أن يباع الباقي بمبلغ ٦٠٠٠ جنيه ، الإنتاج التام حالياً ١٠٠٠٠ جنيه ، الإنتاج المنتظر لإتمامه ١٨٠٠٠ جنيه ، العملاء ١٤٠٠٠ جنيه ، أوراق القبض ٨٠٠٠ جنيه ، كما أن هناك أوراق قبض مقطوعة لدى البنك قيمتها الاسمية ٤٠٠٠ جنيه ينتظر أن يرجع البنك على الشركة منها بمبلغ ١٠٠٠ جنيه مضافاً إليها المصاريف المقدرة بمبلغ ٢٥ جنيه ، الاستثمارات المالية ٣٠٠٠ جنيه ، من النقدية بالبنك والصندوق شيكات مسودة للحصول منها ٨٠٠ جنيه شيكات تبين أنها بدون رصيد ولا ينتظر تحصيلها . هذا ويتطلب إتمام الإنتاج غير التام مصاريف أخرى تقدر بمبلغ ١٢٠٠ جنيه ، ومن واقع هذه البيانات والمعلومات تكون قائمة التصفية التقديرية كما هو موضح بالصفحة التالية .

وبالنظر إلى القائمة نجد أن ترتيب الأصول يكون على أساس علاقتها بالإلزامات . فالأصول المرهونة لإلزامات مضمونة بالكامل تظهر أولاً وتقدر بقيمة التصفية ثم يخصم منها الإلزام ، وما يزيد منها يرسل لحالة المتاح لديون العادية . وفي مثالنا الجاري كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تزيد عن الإلزام ومن ثم أصبحت السندات مضمونة بالكامل . أما إذا كانت القيمة المقدرة للأصول المرهونة للسندات تقل عن ٢٢٨٠٠ جنيه فإن السندات تصبح مضمونة جزئياً وما زاد منها عن ذلك الضمان الجزئي يعد ديناً عادياً ، ذلك كما هو الحال في فرض البنك مثلاً الذي لم تكفى القيمة المقدرة للأصول المرهونة له لتغطيته . أما الأصول غير المرهونة فتوضع القيمة المقدرة لها في حالة المتاح لديون العادية حيث يضاف إليها ما زاد عن الأصول المرهونة للإلزامات مضمونة بالكامل ثم يخصم منها الديون الممتازة لتحصل على ما يبقى لديون العادية .

ونجد في جانب الخصوم أن الديون الممتازة (أ) قد خصصت من مجموع الأصول المتاحة لديون العادية أولاً حيث تسدد بالكامل قبل سداد أى شيء من الديون العادية . أما الديون المضمونة بالكامل والتي تمثل في فرض السندات

شركة الصناعة المساهمة

قائمة التصلية التقديرية في ٣٠/٩/٧٥

جانب الخصوم

جانب الأصول

القيمة الدفعية	القيمة الدفعية	المتاح للدیون المادية	القيمة الدفعية	الديون المتأخرة	الديون للمادية
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
أصول مرهونة لإتزامات مضبوطة بالكامل				الديون المتأخرة	
جنيه					
أراضي - قيمة مقدرة ٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠		١٢٥٠٠	خرائب مستحقة } خصومة في القابل	
مباني - قيمة مقدرة ٣٠٠٠	٦٠٠٠		٦٣٥٠	أجور مستحقة } (أ)	
إمتداد مالي لرد السندات ٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠			الديون المضبوطة بالكامل :	
رهن السندات ٢٨٠٠٠			٣٢٠٠٠	قرض السندات ١٠٪ } خصومة في القابل	
يخصم السندات والفوائد (ب) ٣٢٨٠٠	١٥٢٠٠		٨٠٠	فوائد السندات (ب)	
أصول مرهونة لإتزامات مضبوطة جزئياً				الديون المضبوطة جزئياً :	
إنتاج تام - قيمة مقدرة ١٠٠٠٠	١٢٠٠٠		٢٧٠٠٠	قرض البنك - محصوم كقابل (ـ)	١٢٢٥٠
إستثمارات مالية ٤٢٠٠	٥٤٥٠			الديون المادية :	
فوائد مستحقة ٣٥٠	٣٥٠		٢٥٠٠	داون	٢٥٥٠٠
مجموع ضمان قرض البنك ١٤٧٥٠ (ـ)			١٧٨٥٠	أوراق دفع	١٧٨٥٠
أصول غير مرهونة :			٥٠٠	فوائد مستحقة على أوراق الدفع	٥٠٠
الات وسندات	٣٥٠٠٠			إلتزامات متوقعة :	
مواد أولية		١٢٠٠٠		أوراق قبض خصومة والمصاريف	١٠٢٥
تستخدم في الإنتاج	١٣٠٠٠	٢٥٠٠		حقوق الملكية	
لبيع		٦٠٠٠		رأس المال	
إنتاج غير تام	١٧٠٠٠			إحتياطي رد السندات	
القيمة المقدرة عند إتمامه ١٨٠٠٠			٤٠٠٠٠	المعجز المتجمع (٣٠٥٠٠)	
يخصم مواد مستخدمة (٢٥٠٠)			٢٥٠٠٠		
مصاريف أخرى (١٢٠٠)					
عملاء	٢٠٠٠٠	١٤٣٠٠			
أوراق قبض	١٠٠٠٠	١٤٠٠٠			
هدية بالبنك والصندوق	٣٢٠٠	٨٠٠٠			
مجموع الأصول غير المرهونة :		٢٤٠٠			
يخصم الديون المتأخرة (أ)		٧٤٤٠٠			
ساق الأصول غير المرهونة		١٨٨٥			
المعجز عن الديون المادية		٥٥٥٥٠			
		١٥٧٥			
		١٥٧٠٠٠			
		٥٧١٢٥			
		١٥٧٠٠٠			

والفوائد المستحقة عليه (ب) فقد خصصت من القيمة المقدرة للأصول المرهونة في جانب الأصول . أما قرض البنك والبالغ قدره ٢٧٠٠٠ جنيه فلم تكفى الأصول المرهونة لمقابلته حيث قدرت قيمتها بمبلغ ١٤٧٥٠ جنيه (ج) ومن ثم خصم هذا المبلغ من قرض البنك وعوаж الباقي كديننا عاديا .

وكما هو واضح من هذا المثال فإن الديون العادية تأتي أخيرا لتخص ما يزيد عن باقى الديون الممتازة والمضمونة بأصول معينة وتتحمل العجز الذى قد يترتب عن التصفية . ولا يكون ذلك فى العادة إلا إذا كانت الشركة موصرة . أما إذا كانت الشركة موصرة فإن كل الديون تسدد ويزيد من حصيلة التصفية مبلغ يوزع على حملة الأسهم . (أفترض فى هذا المثال أن رأس المال ٥٠٠٠٠ جنيه والعجز المتجمع ٢٧٠٠٠ جنيه وأن الدائنون ١٤٥٠٠ جنيه ، ثم قم بإعداد قائمة التصفية التقديرية وحدد نصيب حملة الأسهم من حصيلة التصفية المتوقعة) .

٢ - ب - تقارير التصفية :

يلتزم المصنف بتقديم التقارير الملائمة لتوضيح تقدم عمليات التصفية إلى من يهمهم الأمر من المداامين والدائنين . وتتخذ تقارير التصفية الشكل وتعمل على المحتوى الذى يوضح ماتم فعلا فى شأنها وما يظل فى طريقة إلى الإتمام وما قام به المصنف أو هيئة المصنفين فى هذا الشأن . وتمثل تقارير التصفية فى حسابين أو قائمتين أساسيتين ، الأولى توضح الأصول التى تسلمها المصنف لأغراض تصفيها والإلتزامات التى أصبح من الواجب عليه الوفاء بها ، ثم ماتم تصفيته فعلا من هذه الأصول والإلتزامات وما حصل عليه المصنف من أصول جديدة أثناء قيامه بالعمليات اللازمة للتصفية وما ترتب على هذه العمليات من إلتزامات جديدة . أما الحساب الثانى فيوضح حركة النقدية من مقبوضات ومدفوعات خلال الفترة . ويوضح كل من هذين الحسابين بأرقام إفتراضية .

ح/ النقدية

منه

ح - فائدة مستحقة على قرض السندات	١٠٠٠	الرصيد في ٧٥/١/١ (١)	٤٦٩٠
ط - وائتون - قدامى	٣١٤٠٠	ص - عملاء - قدامى	١٤٠٠٠
ي - أوراق دفع - قديمة	١١٥٠٠	ف - متحصل من عملاء - جدد	٢٣٧٥٠
ك - من قرض السندات	١٠٠٠٠	ت - ١ - قبض - قدامى	٥٠٠٠
ل - فوائد القرض حتى ٦/٣٠	٥٠٠	ذ - أراضي	١٣٠٠٠
و - أجور ومرتبات	٢٥٠٠	م - فوائد على استثمارات	١٥٠
ز - مصروفات عمومية	١٧٥٠	ن - فوائد على أوراق قبض	٢٥٠
رصيد في ١٩٧٥/٦/٣٠	١١٩٠		
	٦٠٨٤٠		٦٠٨٤٠

ح/ المساهمين

منه

رصيد رأس المال في ٧٥/١/١ (١)	٥٠٠٠٠	رصيد العجز المتجمع في ٧٥/١/١ (١)	١٠٧١٠
أرباح التصفية حتى تاريخه	٣٧٠٠	رصيد ٧٥/٦/٣٠	٤٠٩٩٠
	٥٣٧٠٠		٥٣٧٠٠

ويتضح من تقرير التصفية وحسابي النقدية والمساهمين ما يلي :

الميزانية في تاريخ التصفية :

١ - الأصول والخصوم في ٧٥/١/١ ظهرت كالآتي : أصول للتصفية في تقرير التصفية بمصافي قيمتها الدفترية ٩٩٦٠٠ جنيه فيما عدا النقدية، والنقدية في حساب النقدية بمبلغ ٤٦٩٠ جنيه ليكون مجموع الأصول ١٠٤٢٩٠

جنية ، والإلتزامات التصفية في تقرير التصفية بمبلغ ٦٥٠٠٠ جنية ورصيد رأس المال في حساب المساهمين بمبلغ ٥٠٠٠٠ جنية يخص منه رصيد المعجز المتجمع في نفس الحساب ١٠٧١٠ جنية ليكون مجموع الخصوم في ٧٥/١/١ مساويا لمجموع الأصول .

أصول جديدة :

ب - مبيعات على الحساب بمبلغ ٤٦٠٠٠ جنية جعل بها حساب العملاء الجدد مدينا في تقرير التصفية وإيرادات المبيعات دائنا في الجانب المقابل .

مصرفات مختلفة :

ج - مشتريات على الحساب جعلت مدينة في تقرير التصفية مقابل جعل حساب الدائنون الجدد دائنا بمبلغ ٢٢٠٠٠ جنية في الجانب المقابل .

د - متحصلات من عملاء جدد مع خصم مسروح به متحصل نقدا ٢٢٠٧٥٠ جنية جعل به حساب النقدية مدينا ، خصم مسروح به ١٢٥٠٠ جنية جعل به حساب الخصم المسروح به مدينا في تقرير التصفية وجعل حساب العملاء الجدد دائنا بمبلغ ٢٥٠٠٠ جنية في حصة التصفية في تقرير التصفية .

هـ - فائدة السندات ، ٥٠٠ جنية المستحقة من ١/١ حتى ٦/٣٠ جعل بها حساب فائدة السندات مدينا في المصروفات المختلفة في تقرير التصفية مقابل جعل فائدة . السندات في الإلتزامات الجديدة دائنا في الجانب المقابل من تقرير التصفية .

و - أجور ومرتبات ٣٥٠٠ جنية جعلت مدينة في المصروفات في تقرير التصفية مقابل جعل حساب النقدية دائنا .

ز - مصروفات محرمية ١٢٧٥٠ جنية بنفس معالجة الأجور والمرتبات .

اللتزامات مسددة :

(ح ، ل) - الفائدة المستحقة على قرض السندات في ١/١ والفوائد التي استحققت حتى ٦/٣٠ سدوت وجعل بها حساب النقدية دائنا .

ط - الدائنون القدامى - سدد الرصيد وجعل به حساب النقدية دائنا بمبلغ ٣١٤٠٠ جنيه وحساب الخصم المكتسب دائنا بمبلغ ١٠١٠٠ جنيه .
ي - أوراق الدفع القديمة - سدد الرصيد وجعل بها حساب النقدية دائنا .
لح - قرض السندات - سدد منه مبلغ ١٠٠٠٠ جنيه حيث جعل حساب النقدية دائنا .

التزامات جديدة :

ح - الدائنون الجدد .

هـ - الفائدة على السندات حتى ٦/٣٠ كما سبق ذكره .

ايرادات مختلفة :

ب - المبيعات كما سبق ذكره ، م - الفوائد على الإستثمارات المالية حيث جعل بها حساب النقدية مدينا ، ن - الفوائد على أوراق القبض حيث جعل بها حساب النقدية مدينا ، ط - والخصم المكتسب على تسديد الدائنون القدامى كما سبق ذكره .

حصول التصفية : الأصول التي تم تحويلها إلى نقدية .

ص - العملاء القدامى - بقيمة دفترية ١٨٠٠٠ جنيه تحمل منها مبلغ ١٤٠٠٠ جنيه حيث جعل بها حساب النقدية مدينا وأعتبر الباقي بمثابة ديون معدومة - وكان في الإمكان إظهار ١٨٠٠٠ جنيه في حصيل التصفية ومبلغ ٤٠٠٠ جنيه ديون معدومة في بنود المصروفات المختلفة .

و - منحصلات من عملاء جدد بخصم مسموح به كما سبق ذكره .

ت - منحصلات من أوراق قبض قديمة تبلغ قيمتها الدفترية ٧٠٠٠ جنيه حيث تحمل مبلغ ٥٠٠ جنيه وأعتبر الباقي بمثابة ديون معدومة ، وجعل حساب النقدية مدينا بمبلغ ٥٠٠ جنيه .

ز - بيع الاراضى بمبلغ ١٣٠٠٠ جنيه حيث جعل بها حساب
النقدية مدينا .

واخيرا .

الاصول التى لم تتحقق بالتصفية بعد + وصيد النقدية في ٦/٣٠ = الالتزامات
التي لم تسدد بعد + وصيد حساب المساهمين في ٦/٣٠ . وذلك بعد ترحيل
ارباح أو خسائر التصفية حتى تاريخته لحساب المساهمين في الجانب الملازم . ويمثل
الجانب الايمن من هذه المعادلة جانب الاصول من الميزانية التي يتم تصويرها في
٦/٣٠ ويمثل الجانب الايسر من هذه المعادلة جانب الخصوم للبرانية .

٧٣٠٨٠٠٠ جنيه أصول لم تتم تصفيها بعد + ١٠١٩٠ جنيه نقدية =
الاصول = ٧٤٠٩٩٠ جنيه .

٣٣٠٠٠ جنيه لالتزامات لم تسدد بعد + ٤٢٠٩٩٠ جنيه حقوق
المساهمين = الخصوم = ٧٤٠٩٩٠ جنيه .

ويلاحظ أن تقرير التصفية يتكون من خمسة أجزاء عمدة كالآتي :

مدين	دائن
الجزء الاول : أصول التصفية	الالتزامات للتصفية
الجزء الثاني : أصول جديدة	الالتزامات جديدة
الجزء الثالث : مصروفات مختلفة	إيرادات مختلفة
الجزء الرابع : التزامات مسددة	حصيله التصفية
الجزء الخامس : التزامات لم تسدد بعد	أصول لم تتحقق بالتصفية :

ويمثل الجزء الاول أرصدة بداية الفترة من أصول (بمخلاف النقدية) والالتزامات
(دون حقوق الملكية) . ويمثل الجزء الثاني ما ترتب على عمليات التصفية من
حصول على أصول جديدة وما ترتب عنها من التزامات جديدة خلال الفترة
التي يتم إعداد التقرير عنها . أما الجزء الثالث فيمثل ما ترتب على عمليات التصفية

من مصروفات وما تحقق من إيرادات خلال الفترة . ويوضح الجزء الرابع ماتم تصفيته من الأصول وما تم سدادة من التزامات خلال الفترة . أما الجزء الخامس والآخر فيمثل رصيد الأصول الموجودة في نهاية الفترة (بخلاف النقدية) . ورصيد الإلتزامات القائمة في نهاية الفترة والتي لم تسدد بعد .

وكما هو واضح فإن تقرير التصفية وحسابي النقدية وحقوق المساهمين تمكن المطلع عليها من التوقف على سير عمليات التصفية المختلفة وما تحقق عنها من نتائج .

٤ - الاندماج :

قد يستغنى شركة المساهمة بالاندماجها في شركة أخرى ، وبذلك يتقضى الأمر تصفية الشركة المندمجة وإقفال حساباتها . هذا وقد سبق أن تناولنا هذا الموضوع في البند (٤ - ب) من الفصل الثامن وفي البند (٧) من الفصل الرابع ولا داعي لتكرار ما ذكر هنا . ويتم تصفية الشركة المندمجة في هذه الحالة بإيجبات إلتقال أصولها وإلتزاماتها إلى الشركة الداجمة وإعتبار الفرق بينها بمثابة القيمة المحددة للأسهم التي يتم الحصول عليها من الشركة الداجمة كقابل لصافي الأصول (أو حقوق الملكية) في الشركة المندمجة . ويترتب على إندماج شركة مساهمة في شركة مساهمة أخرى زيادة رأس مال الشركة الداجمة كما سبق أن أوضحنا .

أسئلة وتمارين

أولاً : الأسئلة :

١ - ما هي أهم أوجه الشبه والخلاف بين قائمة التصفية التقديرية وقائمة المركز المالي ؟

٢ - بلغ رصيد النقدية بعد سداد كل التزامات إحدى شركات المساهمة تحت التصفية ١٤٣٥٠٠ جنيه . وكانت حقوق الملكية تتكون من ١٥٠٠٠٠ جنيه أسهم ممتازة بالقيمة الاسمية ٢٠٠٠٠٠ جنيه أسهم عادية بالقيمة الاسمية ، خسائر متجمعة وخسائر تصفية ٢٠٦٥٠٠ جنيه . فإذا كانت الأسهم الممتازة لها إمتياز بالنسبة لحصيلة التصفية وكانت القيمة الاسمية للسهم ١٠ جنيه فما هو المبلغ الذي يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم ؟ وإذا كانت الأسهم الممتازة لها إمتياز في الأرباح فقط فما هو المبلغ الذي يحصل عليه كل مساهم عن كل سهم ؟

٣ - قارن بين قائمة التصفية التقديرية وتقرير التصفية من حيث دلالة واستخدامات كل منهما .

ثانياً : التمارين :

التمرين الأول : فيما يلي الميزانية العمومية لأحدى الشركات التجارية المساهمة

في ١٩٧٥/١٢/٣١ .

جنيه	جنيه
أصول ثابتة (صافي)	٢٢٦٠٢٤٥
٢٠٠٠٠ رأس المال	
مخزون	١٣٢٠٧٠١
٥٢٠٨٤٠ أرباح محجوزة	
٩٢٠٧١٠ عملاء	
٢٠٠٠٠ قرض السندات ٠/٦	
٢٠٢٢٦ - مخفض ديون	
٧٠٠٠٠ أوراق دفع	
٨٢٠٦٦٠ دائنون	
	٩٠٠٢٨٤
	٥٠٠٠٠ شهرة محل
	٦٠١٧٠ نقدية
	<u>٦٠٥٠٥٠٠</u>
<u>٦٠٥٠٥٠٠</u>	

وعند فحص سجلات الشركة أتضح أن من بين حسابات العملاء ما يبلغ ٣٧٠٧٠٠ جنيه لا ينتظر أن يحصل منها إلا مبلغ ١٤٠٥٠٠ جنيه لأنها تمثل أرصدة قديمة تريد مدتها من سنة ، ومن الباقي ما يبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه يعد ديونا جيدة ولكنها مرهونة لقرض من البنك بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه يظهر ضمن أوراق الدفع في الميزانية ، هذا ويعد مخفض الديون كافيا لتخسائر المحتملة على باقي أرصدة العملاء .

هذا كما أتضح أن عند فحص الأصول الثابتة لم تكن كافية وقدرت هذه الأصول بمبلغ ٢١٠٠٠٠ جنيه ، كما أن شهرة المحل ليس لها أية قيمة . كما أن جزء كبير من المخزون يعد غير صالحا للبيع وقد قدرت قيمة المخزون البيعية بمبلغ ٤٢٠٦٠٠ جنيه .

ومن بين حسابات الدائنون ١٠٣٨٠ جنيه أجور مستحقة ، ١٥٠٠٠ جنيه قرض من رئيس مجلس الإدارة الذي يعتبر من كبار مساهمي الشركة . كما أن

قرض السندات يستحق كل أربعة دفعات سنوية متساوية اعتباراً من العام القادم والقرض مضمون برهن الأصول الثابتة .

المطلوب : (١) بفرض أنه قد تقرر تصفية الشركة، قم بأعداد قائمة التصفية التقديرية . (٢) إذا علمت أن الشركة لم توزع أرباحاً لمدة عشر سنوات كما أنها حققت أرباحاً سنوية قدرها ٧٥٠٠ جنيه لمدة سنوات ، فهل تعتقد أن الشركة يمكن أن تستمر في عملياتها في ظل الظروف والمعلومات السابقة ؟ ولماذا ؟ .

التمرين الثاني : ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان المراجعة لأحدى الشركات في تاريخ إقرار تصفيها في ٧٥/٦/٣٠ (بالجنيه) : عدد وأدوات ١٠٠٠ ، أثاث وتركيبات ١٢٤ ، آلات ومعدات ٧٠٠٠ ، أراضي ومباني ١١٠٠٠ ، مخزون ٢٠٧٠ ، عملاء ٤٦٨٠ ، نقدية ٢٢٦٤ ، دائنون ٤٤٠٠ ، فوائد مستحقة على قرض السندات ٦٢ ، قرض السندات ٦ % ، ٥٢٠٠ ، خصصات إهلاك : مباني ١٠٠٠ ، آلات ومعدات ١٦٠٠ ، أثاث وتركيبات ١٠٢٠ ، رأس المال ١٢٠٠٠ ، أرباح محجوزة ٤٦٧٢ . هذا وقد تقرر تصفية الشركة وبيعت الأراضي والمباني المرهونة للسندات بمبلغ ٧٥٠٠ جنيه . وفي أول نوفمبر عندما تمت التصفية أظهر دفتر النقدية البيانات التالية .

الجانب المدين : أراضي ومباني ٧٠٠٠ جنيه ، آلات ومعدات ٩٠٠ جنيه ، عدد وأدوات ٢٠ جنيه ، أثاث وتركيبات ٦٤ جنيه ، عملاء ٢٠٠ جنيه ، مخزون ١٦٠٠ جنيه .

المطلوب : إعداد تقرير التصفية وحساب النقدية وحساب المساهمين .

التمرين الثالث : ظهرت الأرصدة الآتية في ميزان مراجعة إحدى شركات

المساهمة في ١٩٧٤/١٢/٣١ (بالجنه) : نقدية ٨٢٤٠٠ ، عملاء ٢٨٢٨٠٠ ،
خسائر متجمعة ٣٢٢٨٠٠ ، مخزون ٣٦٢٦٠٠ ، اثاث و تراكيبات ٤١٢٠٠ ،
مخصص إهلاك ٢٥٢٦٠٠ ، دائنون ٦٤٢٠٠ ، مصروفات مستحقة ٨٢١٠٠ ،
أسهم رأس المال ٥٠٠٠٠ .

هذا ، قد تقرر تصفية الشركة وقام المصفي بالعمليات التالية خلال الستة
أشهر المنتهية في ٧٥/٦/٣٠ .

(١) مشتريات بضاعة على الحساب ٨٢٢٠٠ جنيه .

(٢) مبيعات على الحساب ٥٦٢٤٠٠ جنيه .

(٣) مدفوعات نقدية : مصروفات مستحقة ٨٢٠٠٠ جنيه ، دائنون قدامى
٤٤٢٤٠٠ جنيه ، دائنون جدد ٨٢٠٠٠ جنيه ، مصروفات عمومية ٦٢٢٠٠ جنيه .

(٤) متحصلات نقدية ، من عملاء قدامى ١٦٢٤٠٠ جنيه ، من عملاء جدد
٥٢٢٤٠٠ جنيه .

(٥) باقى رصيد العملاء القدامى يسد ديونا معدومة .

(٦) إهلاك الاثاث ، والتراكيبات عن الفترة ٢٠٨٠٠ جنيه .

المطلوب : (١) إعداد تقرير التصفية عن الفترة .

(٢) إجراء قيود البرمجة اللازمة لإيضاح أمر العمليات السابقة على تقرير
التصفية وحساب النقدية ، وحساب المساهمون .

التعريف الرابع : فيما يلي الميزانية العمومية لأحدى الشركات في ٧٤/١٢/٣١
تاريخ تعيين المصفي وإستلامه إدارة الشركة لأغراض تصفيته .

جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٣٣٦,٨٠٠ آلات	٦٠٠,٠٠٠ رأس المال		
١٦٢,٩٨٠ - ١٧٣,٨٢٠ - مخصص إهلاك	١٨٧,٥٦٠ - المجموع المتجمع		
٤٥٠,٠٠٠ مبانى	٤١٢,٤٤٠ -		
٢٥٣,٢٠٠ - ١٩٦,٨٠٠ - مخصص إهلاك	٢١٧,٨٤٠ دائنون		
١١٠,٠٠٠ أراضي	٢٥٠,٠٠٠ أوراق الدفع		
١٢٦,٣٨٠ مواد أولية وخامات			
٦٢,٤٠٠ إنتاج غير تام			
١١٢,٦٢٠ إنتاج تام			
١٤٥,٨٦٠ عملاء			
١٢٩,٦٢٠ - ٦,٢٤٠ - مخصص ديون			
١٣,٠٨٠ نقدية			
<u>٩٨٠,٢٨٠</u>	<u>٩٨٠,٢٨٠</u>		

وقد قام المصنف بالعمليات الآتية خلال السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٥ .

- (١) اشترى مواد أولية على الحساب بمبلغ ٢٨٥,٦٨٠ جنيه .
- (٢) وباع إنتاج تام على الحساب بمبلغ ١,٢٧٩,٤٠٠ جنيه .
- (٣) وحصل من هذه المبيعات مبلغ ١,١٦٩,٢٢٤ جنيه .
- (٤) وسدد من الدائنون الجدد بعد الحصول على خصم مكاسب بمبلغ ٢,٢٠٠ جنيه بمبلغ ٢٢٤,٣٤٠ جنيه .
- (٥) وحصل من العملاء القدامى ١٢٨,٢٦٠ جنيه .
- (٦) وسدد أجور ومرتبات ٢٩٤,٢٦٠ جنيه .

- (٧) وسدد مصروفات صناعية أخرى ٩٤ ر٧٨٠ جنيه .
 - (٨) وسدد مصروفات بيع وتوزيع ١١٧ ر٢٠٠ جنيه .
 - (٩) واحتسب إهلاك على الآلات بمعدل ١٠٪ وعلى المباني ٥٪ وكون مخصص للديون المشكوك فيها من العملاء الجدد بواقع ١٪ من المبيعات .
- هذا وقد تم سداد جميع الإلتزامات القديمة مع الفوائد التي استحققت عليها والبالغ قدرها ٩٤ ر٢٠٠ جنيه . وقد بلغ مخزون آخر الفترة ما يلي : مواد أولية ٨٢ ر١٦٠ جنيه ، إنتاج غير تام ٢٢ ر٣٤٠ جنيه ، إنتاج تام ٦٢ ر٨٢٤ جنيه .

الطلبات :

- (١) إعداد تقرير النصفية عن الفترة رحمان النقدية والمساهمين .
- (٢) تصوير الميزانية العمومية في ١٩٧٥/١٢/٣١ .

الفصل العاشر

في

شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة

١ — مقدمة :

تناولنا في الفصول السابقة من هذا الباب أم النواع شركات الاموال وهى شركات المساهمة . وبالإضافة إلى هذا النوع الهام من شركات الاموال يوجد نوعان آخران هما شركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة وقد أجعلنا دراسة هذين النوعين إلى هذه المرحلة حيث يمكن إرجاع القارىء إلى أوجه الشبه الرئيسية بينهما وبين شركات المساهمة وشركات التضامن والتوصية البسيطة وتقتصر المعالجة على أوجه الخلاف الأساسية . وسوف نتناول كل من هذين النوعين من الشركات في هذا الفصل باختصار، وفي ضوء التشريع المصرى .

٢ — شركات التوصية بالأسهم :

تضم شركات التوصية بالأسهم فريقين من الشركاء : أحدهما يمثل الشركاء المتضامنين والذي يسرى عليهم نفس القواعد التى تسرى على الشركاء المتضامنين فى شركات التضامن أو التوصية البسيطة ، والآخر يمثل الشركاء الموصين التى تكون مسئولية كل منهم محدودة بقدر حصته فى الشركة . غير أن رأس مال شركة التوصية بالأسهم ينقسم إلى أسهم وتكون حصص الموصين فيها قابلة للتداول . وخلاصة القول أن شركة التوصية بالأسهم تعد شركة تضامن بالنسبة للمتضامنين وتعد شركة مساهمة بالنسبة للموصين .

وتخضع شركات التوصية بالأسهم لقواعد القانونية المقررة لشركات

المساهمة ، كما يجب أن لا يقل رأس المال المصدر عند التأسيس عن ٢٥٠.٠٠٠ ر. ٢٥٠.٠٠٠ جنيه ويجب الاكتتاب في جميع رأس المال وأداء ما لا يقل عن الربع ويودع المبلغ لحساب الشركة في أحد البنوك المعتمدة ، وإذا طرح جانب من الاسهم للاكتتاب العام يجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المعتمدة . غير أنها يحظر عليها التدخل في أعمال الإدارة الخارجية التي تتعلق بمعاملات الشركة مع الغير .

وتنقضى شركات التوصية بالاسهم بطرق الانقضاء العامة كما تنقضى بوفاة أحد الشركاء المتضامنين أو انسحابه أو الحجر عليه أو إفلاسه ما لم ينص في نظام الشركة على خلاف ذلك .

ولا تختلف الاجراءات المحاسبية المتعلقة بالتكوين ورأس المال مما تناولناه في شركات المساهمة ، كما أنه لا توجد حسابات شخصية للشركاء كالحساب الجاري وحساب المسحوبات وما إلى ذلك في المادة ، وإن وجدت فإنها تصبح من عناصر الأصول أو الإلتزامات الخاصة بالشركة ولا تغفل في حساب رأس المال . وتعد مبيعات الشركاء المتضامنون القائمون بالإدارة من عناصر التكلفة الواجبة التحميل على الحسابات الختامية ، أما المكافآت التي يحصل عليها المديرون فيأزاد عن المراتب كنسبة من الأرباح فتعد توزيعاً للربح . ويتم توزيع الأرباح طبقاً للأسس والقواعد المحاسبية والمبادئ القانونية التي تخضع لها شركات المساهمة .

٢ - الشركات ذات المسؤولية المحدودة :

الشركة ذات المسؤولية المحدودة هي شركة لا يزيد عدد الشركاء فيها عن خمسين شريكاً ولا يقل عن شريكان ، ويكون كل شريك مسئول فقط في حدود حصته في الشركة . ولا يجوز للشركة إصدار أوراق مالية للاكتتاب العام سواء في صورة أسهم رأس المال أو سندات . وينقسم رأس المال إلى حصص لا تقل

قيمة الحصة عن ١٠٠ اجنيه وبحيث لا يقل رأس المال عن ١٠٠٠ ر. هجنية . وحصة الشريك غير قابلة للتداول بالطرق التجارية، غير أنه يجوز التنازل عنها للشركاء أو الغير مع حق الشركاء الباقين في إسترداد الحصة المباعة للغير بالشروط نفسها . وتشبه هذه الشركات شركات الاشخاص من حيث قيامها على الاعتبار الشخصي إلى حد ما وحظر الإكتتاب العام في رأس مالها ، وعدم قابلية الحصص للتداول كما تشبه شركات الاموال من حيث تحديد مسؤلية كل شريك بقدر حصته في الشركة . ولا يتم تأسيس الشركة إلا إذا تم توزيع الحصص النقدية على الشركاء وتم الوفاء بقيمتها بالكامل ويجب أن تودع الحصة النقدية في أحد البنوك المعتمدة . أما إذا قدم بعض الشركاء حصصا عينية فيجب أن يبين عقد تأسيس الشركة موضوعها وقيمتها والتمن الذي ارتضاه باقي الشركاء لها وإسم الشريك ومقدار حصته في رأس المال مقابل ما قدمه .

وتتأسس الشركة ذات المسؤولية المحدودة بمحرر رسمي ، كما يجب شهرها في خلال شهر من تأسيسها .

ويمكن أن يدير الشركة أحد أو بعض الشركاء أو غير الشركاء مقال أجر كما أن للشركاء جمعية عمومية تصدر قراراتها بأغلبية الاصوات

وتخضع الشركات ذات المسؤولية المحدودة لنفس الفواعل والاجراءات المحاسبية التي تخضع لها شركات المساهمة .

الباب الثالث

في

مشاكل المحاسبة

للشركات القسابة

والشركات التابعة

الفصل الحادى عشر

فى

الشركات القابضة

الميزانية التجميعية عند الاقتناء

١ - مقدمة :

عندما تسيطر إحدى شركات المساهمة على شركة أخرى عن طريق ملكية غالبية أسهم رأس المال فى الأخيرة فإن الشركة المسيطرة تعتبر الأصل أو الام بينما تعتبر الثانية شركة تابعة أو الفرع ، مع استقلال كل من الشركتين استقلالاً تاماً من حيث الشخصية المعنوية . وقد تحصل الشركة الام على سيطرتها على للشركة التابعة عن طريق شراء أسهم رأس مالها أو عن طريق تكوينها تكويناً جديداً ، ويطلق على الشركة الام محاسبياً الشركة القابضة .

وتقوم علاقة الشركات القابضة والتابعة أساساً لتبادل المنافع . فقد يكون نشاط الشركة التابعة مكملاً لنشاط الشركة القابضة أو ضرورياً لضمان استمراره كأن تكون الشركة التابعة المصدر الرئيسى للخدمات الضرورية لاستمرار نشاط الشركة القابضة ، كما يمكن هذه العلاقة من التوسع فى نشاط الشركة القابضة عن طريق إنشاء شركات مستقلة تزاوُل كل منها فرعاً من فروع النشاط مع الاحتفاظ بالسيطرة على النشاط الكلى للجموعة . ويؤدى ذلك فى العادة إلى الإقلال من حدة المنافسة وتكوين الإمبراطوريات الصناعية ، مع توفير مرونة الإدارة وإمكان الاستفادة من تنوع أوجه النشاط مع التخصص فى نفس الوقت .

٢ - أهمية الحسابات والقوائم التجميعية:

عندما تسيطر إحدى الشركات القابضة على أحد الشركات التابعة أو عدد منها ، فإن الحسابات والقوائم الخاصة بكل من هذه الشركات تبين نتيجة نشاطها بصفة مستقلة ومركزها المالي المميز عن باقي الشركات في المجموعة . غير أن حسابات وقوائم الشركة القابضة التي تتعلق بنشاطها الخاص في هذه الحالة لا توضح نتيجة العمليات الو. تمارسها للشركات التابعة ، والتي تعد جزءاً مكتملاً لنشاط المجموعة العام من وجهة نظر الشركة الأم ، بالإضافة إلى أن البيانات التي توجد في دفاتر الشركة القابضة عن حقوقها في الشركات التابعة عادة ما لا تكون كافية للاستدلال على مدى نجاح المجموعة ككل ومدى سلامة مركزها المالي . وبالتالي يتطلب الأمر ضرورة إعداد حسابات ختامية تجميعية للمجموعة ككل وميزانية عمومية مجمعة توضح المركز المالي للآم والفروع بصفة مجمعة . وتفيد الحسابات والقوائم التجميعية من يهمهم أمر الشركة القابضة في المركز الأول ، وأهم هؤلاء جميعاً بالطبع هم مساهميها . أما مساهمي الشركات التابعة أو من يهمهم أمرها بخلاف الشركة القابضة فلا تفيدهم الحسابات والقوائم التجميعية ، بل يرجعون في العادة إلى الحسابات والقوائم التي تخص كل شركة على حدة .

هذا وتزداد أهمية البيانات التجميعية عموماً والحسابات والقوائم التجميعية بوجه خاص في المجتمعات التي تقوم على مبدأ التخطيط المركزي سواء كان ذلك على وجه الشمول أو بصفة جزئية . كما تفيد هذه البيانات أيضاً في رسم سياسة التوجيه الاقتصادي لأغراض التنمية دون اللجوء إلى مركزية التخطيط والتنفيذ والإشراف المباشر من قبل الدولة .

والواقع أن مستويات التجميع في الاقتصادات المخططة تكون متعددة . فبينما يقتصر التجميع في الشركات القابضة والتابعة على مستوى المجموعة لتوفير البيانات اللازمة لمن يهمهم أمر الشركة القابضة ، نجد أن التجميع في الاقتصادات

المخططة يتم على مستوى الصناعة ، وعلى مستوى الوزارة ، وعلى مستوى القطاع وعلى المستوى القومى ككل (١) . وتفيد البيانات التجميعية فى هذا الصدد فى خدمة أغراض ثلاثة هى .

١ - حصر الإمكانيات الإنتاجية المتاحة على كل مستوى من المستويات وتفيد الميزانيات العمومية التجميعية فى هذا الشأن حيث توضح التكوين الرأسمالى من أصول مختلفة طبيعية كانت أو صناعية والى تمثل موارد إقتصادية متاحة لدى كل مستوى من مستويات التجميع . ولا شك فى أن معرفة الإمكانيات المتاحة تعد من الأولويات اللازمة لإمكانية التخطيط الرشيد .

٢ - تقييم كفاية الأداء الكلية لإستخدام هذه الإمكانيات المتاحة والرقابة عليها . وتلعب الحسابات الختامية التجميعية دورا هاما فى هذا الشأن حيث منها يمكن إستساب معايير الأداء وقياس الكفاية وخاصة إذا ما تم إعدادها على أسس إقتصادية سليمة .

٣ - المساعدة فى التنبؤ لأغراض التخطيط ، حيث تتوفر البيانات التجميعية لعدة فترات كافية فيما يختص بالماضى يمكن التصرف على ما يمكن أن يتوقع حدوثه فى المستقبل بإستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية .

٣ - أسس التجميع :

تتلخص الأسس العامة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية ، وسواء كان ذلك فيما يختص بالشركات الفاضلة وما تسيطر عليها من شركات تابعة ، أو فيما يختص بأعداد بيانات تجميعية على مستويات معينة لأغراض التخطيط الإقتصادى أو رسم السياسة الإقتصادية العامة ، فى الآتى :

(١) لتفاصيل أكبر بخصوص هذا الموضوع يمكن الاطلاع على ما يرجع إلى المحاسبة فى وحدات القطاع العام والمعايير المحاسبية المعاصرة ، للدكتور ، مؤسسة

١ - استبعاد الأصول والإلزامات المتبادلة بين الشركات أو الوحدات التابعة لوحدة تجميعية واحدة .

ب - استبعاد التحويلات الرأسمالية التي تتم بين هذه الوحدات .

ج - استبعاد المعاملات الوسيطة في عناصر الإيرادات أو الموارد والمصروفات أو الاستخدامات بين هذه الوحدات .

وسوف نتناول كل من هذه الأسس في بقية هذا الفصل والفصول الباقية بتدرج كافٍ من التفصيل .

٤ - استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة والميزانية التجميعية :

يمكن للشركة القابضة أن تحصل على السيطرة على الشركات التابعة بصفة كاملة أو عن طريق إمتلاك غالبية أسهم رأس المال . كما يمكن للشركة القابضة أن تحصل على هذه السيطرة مقابل شراء الحصة اللازمة للسيطرة باعتبارها استثماراً في الشركات التابعة أو مقابل إصدار أسهم في رأس مالها كمقابل لهذه الحصة . وقد يكون استثمار الشركة القابضة في الشركات التابعة معادلاً في تكلفة الحصول عليه للقيمة الدفترية كما تظهر في دفاتر الشركة التابعة ، كما قد تزيد هذه التكلفة أو تقل عن القيمة الدفترية ، وأخيراً فإن إجراءات التجميع تختلف في وقت حصول الشركة القابضة على السيطرة عنها في أي وقت لاحق ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة .

وسوف نتناول أولاً إجراءات التجميع المتعلقة بالميزانيات العمومية عند إنشاء الشركة القابضة لشركة أو الشركات التابعة على اعتبار أن الشركات التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة ، وبفرض أن المقابل المدفوع يكون في صورة أصول مختلفة بخلاف أسهم رأس المال ، ثم نتناول الحالات الأخرى دلي التوالى .

وتعتبر الميزانية العمومية التجميعية القائمة الوحيدة الواجبة الإعداد عند تمام حصول الشركة القابضة على السيطرة على الشركات التابعة لها . ذلك لأن الحسابات الختامية الأخرى ليس لها أى دلالة تجميعية من وجه نظر المجموعة قبل ذلك التاريخ . وتهدف الميزانية العمومية التجميعية أساساً إلى قياس الموارد الاقتصادية المتوفرة لدى مجموعة الشركات كما تتمثل في أصولها، وقياس الالتزامات التى تقع على عاتق المجموع الغير ، وتحديد حقوق الملكية فيها . ذلك مع مراعاة عدم الازدواج في الحساب بما يؤدي إلى تلافى تضخم الأصول والخصوم مما يجب أن تكون عليه .

ولفرض لتوضيح ما تقدم أن الشركة القابضة من قد حصلت على ١٠٠ ٪ من أسهم رأس المال في الشركات التابعة من ، س.م ، س.م ، س.م في ١٩٧٤/١/١ حيث ظهرت الميزانيات العمومية لكل شركة في المجموعة كالآتي :

الشركة القابضة من وشركاتها

الميزانيات العمومية للمجموعة في ٧٤/١/١ - تاريخ الاقتناء .

س	س	س	س	
١٥٠٠٠				إستثمار في الشركة س١
٢٨٠٠٠				س٢
٣٠٠٠٠				س٣
٩٢٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٢٠٠٠	أصول أخرى
١٦٥٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٢٠٠٠	مجموع الأصول
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	حقوق الملكية : أسهم رأس المال
١٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	(١٢٠٠٠٠)	أرباح محجوزة
١١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٨٠٠٠	مجموع حقوق الملكية
٥٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	١٨٠٠٠	٤٤٠٠٠	الالتزامات
١٦٥٠٠٠	٤٧٠٠٠	٣٣٠٠٠	٨٢٠٠٠	مجموع الخصوم

هذا ويتم تسجيل إستثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند الاقتناء بالتكلفة والتي تتحدد على أساس القيمة السوقية العادية للضحيات التي تحملها الشركة القابضة في الحصول على هذه الإستثمارات ، وسواء كانت هذه الضحيات تتمثل في أصول نقدية أو عينية أو تتمثل في أسهم من رأس مال الشركة القابضة ، وعلى هذا الأساس يمكن أن تتخذ العلاقة بين التكلفة التي تضحي بها الشركة القابضة مقابل صافي الأصول في كل من الشركات التابعة أحد ثلاثة أشكال : فقد تتساوى التكلفة مع صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س١ ، أو قد تزيد التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س٢ ، أو قد تقل التكلفة عن صافي الأصول الدفترية كما هو الحال في الشركة س٣ .

وكما سبق أن ذكرنا فإن الهدف من إعداد الميزانية العمومية التجميعية هو إظهار الموارد المتاحة للمجموع دون إزدواج في الحساب ، والالتزامات التي تقع على عاتق المجموع دون إزدواج في الحساب أيضا ، وتحديد حقوق الملكية في المجموع دون إزدواج في الحساب .

ولنأخذ مثلا الشركة ص والشركة س١ . ويتطلب إعداد الميزانية العمومية المجمعة للشركتين تجميع الأصول وتجميع الخصوم لتندمج الميزانيتين في ميزانية واحدة غير أنه بالنظر لأصول الشركة ص نجد أن من بينها إستثمارات في الشركة س١ قدرها ١٥٠.٠٠٠ جنيه تعادل حقوق الملكية في خصوم الشركة الأخيرة فلو جمعنا الأصول كلها والخصوم كلها اكل من الشركتين لكي يمكن أن ننظر إليهما كشركة واحدة لترتب على ذلك تضخم بمجموع الأصول ومجموع الخصوم بأستثمار ص في س١ والذي يقع في أصولها وحقوق الملكية في س١ المملوكة بالكامل لشركة ص والتي تقع في خصوم س١ . ولذلك يتطلب الأمر إستبعاد العلاقات المتبادلة بين الشركتين في هذا الشأن حتى يمكن النظر إليهما

كشخصية معنوية واحدة . ويتم ذلك عملاً بأعداد ورقة عمل لأعداد الميزانية التجميعية يتم فيها إجراء القيود اللازمة لاستبعاد مثل هذه العلاقات المتبادلة . وتكون ورقة العمل اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية للشركة من والشركة من كالاتي .

الشركة القابضة من والنابعة من

ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في تاريخ الاقتناء

الميزانية العمومية التجميعية	إستبعادات وتسويات		س	س	الأصول :
	هـ	دين			
٢٨٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠ (١)			١٥٠٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ١
٣٠٠٠٠٠				٢٨٠٠٠٠	س ٢
١٢٥٠٠٠٠			٣٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	س ٣
١٨٣٠٠٠٠			٣٣٠٠٠٠	٩٢٠٠٠٠	أصول أخرى
				١٦٥٠٠٠٠	مجموع الأصول
١٠٠٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠ (١)	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	حقوق الملكية والتزامات :
١٥٠٠٠٠				١٥٠٠٠٠	رأس مال من
				١٥٠٠٠٠	أرباح محبوزة من
				١٥٠٠٠٠	رأس مال من
٦٨٠٠٠٠		٥٠٠٠٠ (١)	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	أرباح محبوزة من
١٨٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٣٣٠٠٠٠	١٦٥٠٠٠٠	التزامات

هذا ويلاحظ أننا استبعدنا إستثمارات من في س١ بعملها دائنة مقابل إستبعاد حقوق الملكية في س١ بعملها مدينة . أما إستثمارات من في كل من س١ ، س٢ فتظهر في الميزانية التجميعية للشركتين من ، س١ لان كل من س١ ، س٢ لم تدخل في التجميع بعد .

٤ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا زادت تكلفة إقتناء الشركة القابضة للاستثمارات في الشركة التابعة عن صافي التكلفة الدفترية لهذه الاستثمارات فإن هذا يعني أحد عدة أمور أهمها : (١) أن أصول الشركة التابعة تظهر في الدفاتر بأقل من قيمتها السوقية العادية وقت الاقتناء ، وفي هذه الحالة يجب أن يعاد تقويم الأصول بما يتفق مع قيمتها العادية إذا كان ذلك ممكناً ، أو ، إعتبار الفرق بين التكلفة ، القيمة الدفترية بمطابقة فرق تقويم يعلى لحساب الأرباح المحبوزة للشركة التابعة (٢) ، جود شهرة محل للشركة التابعة غير ظاهرة بدفاترها بما أدى إلى قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية للأصول بمقدار الشهرة ، وفي هذه الحالة يجب إثبات الشهرة وتعلية قيمتها على حساب الأرباح المحبوزة للشركة التابعة ، (٣) قيام الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى عن القيمة السوقية العادية لصافي أصول الشركة التابعة ترغيباً لمساهمي الأخير في بيع أسهمهم بحيث تتمكن الشركة القابضة من السيطرة على الشركة التابعة إنتظاراً لقوائد غير منظورة يمكن أن تنعقد للشركة الأم من وراء ذلك ، ويمكن إعتبار ذلك بمثابة أصل غير ملموس (شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة) في الميزانية التجميعية المجموعة .

وبالعودة لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ، البالغ قيمتها الدفترية ٢٥٠٠٠ جنيه مقابل ٢٨٠٠٠ جنيه . فإذا كانت الزيادة ، س ، إلى تقويم الأصول بأقل من قيمتها وجب إعادة تقويم أصول الشركة التابعة على هذا الأساس ، أما إذا كانت الزيادة ترجع إلى شهرة المحل الخاصة بالبيد كة س ، ، أو المزايا المتوقعة المحصول عليها من حصول س على السيطرة على س ، ، فإنها تعالج كأصل غير ملموس .

وسوف نعتبر الفرق بصفة مرحلية بمثابة زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة التابعة ونرمز له في القوائم التالية بالرمز (ت -)

وعلى هذا الاساس يمكن تجميع ميزانية س٢ على الميزانية التجميعية للشركتين
ص١ ، س٢ كآلاتي :

الشركة القابضة ص١ والشركتين التابعتين س١ ، س٢
ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الاقتناء

الميزانية التجميعية ص١ ، س١ ، س٢	إستعدادات ونسوبات		س٢	س١ + س٢	الأصول :
	دائن	مدين			
	٢٨٠٠٠ (٢)	٣٠٠٠ (١)		٢٨٠٠٠	إستثمارات في الشركة س١
٣٠٠٠				٣٠٠٠	ت +
٣٠٠٠٠				١٢٥٠٠٠	إستثمارات في الشركة س٢
١٧٢٠٠٠			٤٧٠٠٠		أصول أخرى
٢٠٥٠٠٠			٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	مجموع الأصول
					سلوى الملكية والالتزامات
١٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠	رأس مال س١
١٥٠٠٠				١٥٠٠٠	أرباح محوذة س١
		٢٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠		رأس مال س١
		٥٠٠ (٢)	٥٠٠		ربح محوذة س١
	٣٠٠٠ (١)	٣٠٠٠ (٢)			أرباح تقويم س١
٩٠٠٠٠			٢٢٠٠٠	٦٨٠٠٠	الالتزامات
٢٠٥٠٠٠	٣١٠٠٠	٣١٠٠٠	٤٧٠٠٠	١٨٣٠٠٠	

وبالنظر إلى ورقة العمل نجد أن القيد (١) يعكس زيادة تكلفة إستثمارات
ص في س١ عن صافي قيمتها الدفترية ، وهو يمثل قيد نسوية حيث جعل حساب
الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية (ت +) مدينا مقابل جعل حساب أرباح
التقويم - س١ دائما . ويترتب على هذا القيد أن تصبح سلوى الملكية في س١
مساوية لتكلفة إستثمارات ص فيها ، ويتم إستعدادها بالقيد (٢) . وتظهر
(ت +) في الميزانية العمومية التجميعية كأحد عناصر الأصول .

وإذا كانت الزيادة في التسكامة عن القيمة الدفترية ترجع لعدم توافق القيمة السوقية المعادلة لصافي أصول الشركة التابعة مع صافي قيمتها الدفترية ، وأمكن تحديد الأصول المعينة التي تسببت في هذا الفرق ، فإن قيد التسوية في هذه الحالة يترتب عليه زيادة (أو نقص) هذه الأصول مقابل زيادة (أو نقص) حقوق ملاك الشركة التابعة . ولنفرض مثلاً أن مبالغ الـ ٣.٠٠٠ جنيه في مثالنا الجاري يمثل محصلة عدة عوامل كالآتي : من بين أصول الشركة التابعة أراضي تكلفتها الدفترية ٥.٠٠٠ جنيه وقيمتها السوقية ١٠.٠٠٠ جنيه ، وتخزون تبلغ صافي تكلفتها الدفترية ١.٤٠٠ جنيه وتبلغ قيمته السوقية ١.٠٠٠ جنيه ، كما قدرت شهرة المحل التي سوف تترتب على السيطرة على الشركة التابعة بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه وبذلك يكون قيد التسوية كما يجب أن يظهر على ورقة العمل كالآتي :

من مذكورين

٥.٠٠٠ ر	س/ الأراضي —
٣.٠٠٠ ر	س/ شهرة المحل — المجموعة

إلى مذكورين

٤.٠٠٠ ر	س/ المخزون —
٣.٠٠٠ ر	أرباح تقويم —

ويترتب على هذا القيد أن تظهر في خانة الإستهادات والتسويات مقابل الأصول الأخرى ٥.٠٠٠ جنيه في الجانب المدين ، ٤.٠٠٠ جنيه في الجانب الدائن وتزداد الأصول الأخرى في خانة الميزانية التجميعية بمقدار ١.٠٠٠ جنيه كما تظهر شهرة المحل في الميزانية التجميعية بمقدار ٣.٠٠٠ جنيه وتظهر في خانة المدين من الإستهادات والتسويات . أما أرباح التقويم بالإضافة إلى حقوق الملكية في س ٢ بقيمتها الدفترية فتستبعد مقابل إستثمارات ص لأغراض إعداد الميزانية العمومية التجميعية .

وسواء اعتبرت الزيادة في تكلفة إستثمارات الشركة القابضة عن قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة راجعة لوجود أصول غير ملووسة أو راجعة لأصول ملووسة معينة فإن مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية لا يتأثر إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل للشركة القابضة . أما إذا كانت الشركة التابعة غير مملوكة بالكامل للشركة القابضة فإن إعتبار الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية راجعا لنقص القيمة الدفترية للأصول الملووسة يؤدي إلى نتائج مختلفة في الميزانية التجميعية عما لو أعتبر الفرق بمثابة أصل غير ملووس من وجهة نظر الشركة القابضة كما سنرى فيما بعد .

٤ - ب : تكلفة الاقتناء تقل عن صافي التكلفة الدفترية للشركة التابعة :

إذا كانت تكلفة إستثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تقل عن تكلفتها الدفترية ، فإن ذلك قد يقوم دليلا على تضخم التكلفة الدفترية لأصول الأخيرة . وقد يكون هذا التضخم راجعا لعدم سلامة الاجراءات المحاسبية فيما يتعلق ببعض الأصول أو حساب الإهلاك ، أو انخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول لانخفاضها ملووسا دون الإحتياط لذلك كما قد يكون التضخم راجعا لعدم توافق مجموع القيم الفردية للأصول المختلفة مع القيمة الاقتصادية للشروع ككل من حيث القدرة على تحقيق الربح كوحدة إقتصادية مستمرة في نشاطها . ويرتب على الحالة الأخيرة ما يمكن أن يطلق عليه « شهرة الحمل السالبة » ، والتي تعكس انخفاض معدلات الربحية في الشركة التابعة عن المعدلات السائدة في الأنشطة المماثلة .

وإذا كان نقص تكلفة الإستثمارات عن قيمتها الدفترية يرجع إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة فإنه يلزم تعديل هذه الأصول بما يتفق مع قيمتها العادلة . ويمكن أن يتم ذلك في دفاتر الشركة التابعة أو يتم في ورقة العمل عند إعداد الميزانية التجميعية كما هو الوضع في الحالة السابقة . أما إذا كانت الفرق

يرجع إلى وجود شهرة سالبة فإنه عادة ما يعالج في ورقة العمل باعتباره مخصصا لتقويم الأصول يخصم من مجموعها في الميزانية العمومية التجميعية . وسوف نرمز لهذا المخصص في ورقة العمل بالرمز (ت-).

وبالرجوع لمثالنا السابق نجد أن ص حصلت على حقوق الملكية في س ٢ بمبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه في حين تبلغ تكلفتها الدفترية ٣٨٠٠٠٠ جنيه . وعلى هذا الأساس تكون ورقة العمل للميزانية التجميعية للشركة ص وشركاتها كالاتي :

الشركة القابضة ص ، والشركات التابعة س ١ ، س ٢ ، س ٣
ورقة العمل للميزانية التجميعية في تاريخ الإقتاء .

الميزانية التجميعية س ١ ، س ٢ ، س ٣	تسويات وإستيعادات		س ٢	س ١ ، س ٢ ، س ٣	الأصول :
	مدین	دائن			
٢٥٤٠٠٠ ٣٠٠٠ (٨٠٠٠)	٣٠٠٠٠ (٢)	٨٠٠٠ (١)	٨٢٠٠٠	٣٠٠٠٠ ١٧٢٠٠٠ ٣٠٠٠	إستثمارات في الشركة س ٣ أصول أخرى ت + ت -
٢٤٩٠٠٠			٨٢٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	مجموع الأصول
١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠				١٠٠٠٠٠ ١٥٠٠٠	حقوق الملكية والالتزامات :
١٣٤٠٠٠					رأس مال ص أرباح محجوزة س رأس مال س ٢ أرباح محجوزة س ٣
٢٤٩٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	الالتزامات

- (١) قيد تسوية : من - / أرباح محجوزة - س ٣ إلى - / يخصن تقويم أصول - س ٣ (ت -)
(٢) قيد إستيعاد من - / رأس مال - س ٣ إلى مذكورين : إستثمارات في س ٣ ، أرباح محجوزة (خسائر) س ٣

٥ - السيطرة عن طريق الملكية الجزئية - حقوق الأقلية :

تناولنا في البند السابق كيفية إعداد الميزانية التجميعية لشركة القابضة والشركات التابعة عند الإقتناء في ظل ملكية الشركة القابضة لتابعاتها ملكية كاملة . غير أن الشركة القابضة قد تحصل على السيطرة على بعض أو كل الشركات التابعة لها بملكية ما يقل عن ١٠٠٪ من رأس مالها . وفي هذه الحالة تظل بقية أسهم رأس المال مملوكة لمساهمين بخلاف الشركة القابضة ، وجرى العرف المحاسبي على أن يطلق على نصيب هؤلاء من حقوق الملكية في الشركة التابعة « حقوق الأقلية Minority Interests » . وعند إعداد الميزانية التجميعية في ظل وجود حقوق أقلية فإن أصول الشركات التابعة تندمج مع أصول الشركة القابضة في جانب الأصول مقابل إظهار حقوق الأقلية في جانب الخصوم .

وكما هو الحال في الحالة السابقة فإن تكلفة إستثمارات الشركة القابضة قد تتماثل مع قيمتها الدفترية في دفاتر الشركة التابعة أو تزيد عنها أو تقل وتختلف المعالجة المحاسبية للحالتين الأخيرتين طبقا للسبب الذي يمكن إرجاع اختلاف التكلفة عن القيمة الدفترية إليه .

ولنفرض مثلا أن الشركة ص قد حصلت على حصة في حقوق الملكية في الشركة س قدرها ٩٠٪ في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لهذه الحقوق بكامل مقدارها ١٠٠.٠٠٠ جنيه تتكون من ٦٠.٠٠٠ جنيه رأس مال و ٤٠.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة . ولنفرض أن مجموع أصول س في ذلك التاريخ يبلغ ١٤٥.٠٠٠ جنيه وبالتالي فإن لإتزاماتها تكون ٥٥.٠٠٠ جنيه . ذلك في حين بلغ مجموع أصول الشركة ص بخلاف إستثماراتها في س ٣٥٠.٠٠٠ جنيه ، وبلغت لإتزاماتها ٧٣.٠٠٠ جنيه وبلغ رأس مالها ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . فإذا حصلت ص على ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بالتكلفة الدفترية ، فإن ذلك يعني أن إستثماراتها في س تبلغ ٩٠.٠٠٠ جنيه وتصبح حقوق الأقلية

١٠.٠٠٠ جنيه مئة في ٦.٠٠٠ جنيه رأس مال (١٠ ٪) و ٤.٠٠٠ جنيه
أرباح محبوزة (١٠ ٪) . وتظهر ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية في
تاريخ الإقتناء على الشكل الآتي .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستثمارات		س	س	الأصول :
	دائن	مدين			
	٩٠٠٠٠ (١)			٩٠٠٠٠	إستثمارات لى س ٩٠ ٪
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٤٩٥٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال س
١٦٧٠٠٠				١٦٧٠٠٠	أرباح محبوزة س
		(١) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال س
		(٢) ٦٠٠٠			
		(١) ٣٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محبوزة س
		(٢) ٤٠٠٠			
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠ (٢)				حقوق الأقلية لى س ١٠ ٪
١١٨٠٠٠			٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	إلتزامات
٤٩٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٤٠٠٠٠	

(١) إستثمار ٩٠ ٪ من رأس مال وأرباح محبوزة لى س مقابل إستثمارات س فيها .
(٢) إثبات ١٠ ٪ حقوق الأقلية لى س .

وكما هو واضح من ورقة العمل فإن القيمة الدفترية لحقوق الأقلية تظهر في الميزانية
التجميعية ، وهي تمثل جزء من مكونات حقوق الملكية في المجموعة (رغم
أن بعض المحاسبين يرى معالجتها كإلتزام للمجموعة وليس من بنود حقوق الملكية
ولكننا نرى أن حقوق الأقلية تمثل بحق جزء من حقوق الملكية بكل ما يتضمنه
هذا المفهوم من معاني) . وقد ظهرت في الميزانية التجميعية دون تفاصيل
لمكوناتها رغم إمكانية ذلك ، غير أن الأقلية يمكن لها الرجوع إلى الميزانية
الخاصة بالشركة س بصفة مستقلة للوقوف على تفاصيل حقوقهم الدفترية .

٥ - ١ - تكلفة الاقتناء تزيد عن التكلفة الدفترية للاستثمارات في الشركة
التابعة - مع حقوق الأقلية :

ولنفرض في مثالنا السابق أن ص حصلت على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في
ص والبالغ قيمتها الدفترية ٩٠٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ١١٦٠١٠٠ جنيه . وكما سبق
أن ذكرنا فإن هذه الزيادة في التكلفة قد ترجع إلى نقص القيمة الدفترية لأصول
الشركة التابعة عن قيمتها العادلة ، أو قد يرجع لشهرة المحل غير الظاهرة ، أو
قد يرجع لأسباب غير منظورة . يترتب عليها زيادة أرباح المجموعة بمحصول
على السيطرة على ص ، والتي أطلقنا عليها « شهرة السيطرة » ، فيما سبق . وإذا
كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول ص وقت الاقتناء
فيصبح من الواجب تعديل هذه القيم في دفاتر ص إن أمكن ، وإن لم يمكن
فيكون ذلك على ورفة عمل الميزانية التجميعية كما سبق وذكرنا . غير أن السيطرة
الجزئية تثير مشكلاً في هذا الصدد ، حيث تعني تكلفة الاستثمارات في ص في هذه
الحالة ضمناً لانخفاض القيم الدفترية لأصولها مما يجب أن تكون عليه . ولكن هل
يعني ذلك تعديل هذه الأصول بمقدار نصيب الشركة القابضة ص من هذا الفرق
أو يستلزم ذلك تعديل الأصول بالكامل طبقاً لما تتضمنه تكلفة ص بالنسبة
لحسبها منها ؟ وبمعنى آخر هل يتم تعديل أصول ص بمقدار ٢٦٠١٠٠ جنيه التي
تمثل زيادة تكلفة استثمارات ص في ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في ص عن قيمتها
الدفترية ، أم يجب تعديل الأصول المقابلة لحقوق الأقلية أيضاً بحيث يصبح التعديل
الاجمالي للأصول ٢٩٠٠٠٠ جنيه (٢٦٠١٠٠ × ١/٤) . والإجابة على هذا
التساؤل من وجهة نظرنا هي وجوب التعديل بالكامل ، رغم أن بعض المحاسبين
يفضل التعديل الجزئي . ذلك لأنه إذا كان المانح يستدعي تعديل ٩٠ ٪ من
صافي الأصول طبقاً لما تتضمنه تكلفة أصول الشركة القابضة عليها ، فإنه من باب
أولى يمكن الإعتماد على نفس المبررات لتعديل ١٠ ٪ الباقية من صافي
الأصول .

وإستمراراً للمثال السابق وفي ظل تكلفة إستثمارات ص في س بما يريد عن القيمة الدفترية تكون ورقة العمل للميزانية العمومية التجميعية كالآتي (لاحظ أن بيانات الميزانية العمومية لكل من ص ، س بصفة مستقلة معطاه) :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستثمارات		س	س	الأصول : إستثمارات في س ٩٠٪ أصول أخرى
	إلى /-	من /-			
٥٢٤٠٠٠	(٢) ١١٦١٠٠	(١) ٢٩٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١١٦١٠٠	مجموع الأصول
٥٢٤٠٠٠			١٤٥٠٠٠	٢٦٦١٠٠	
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	حقوق الملكية والإلتزامات :
١٩٣١٠٠				١٩٣١٠٠	
		(٢) ٥٤٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال س
		(٣) ٦٠٠٠			أرباح محبوزة س
		(٢) ٣٦٠٠٠	٤٠٠٠٠		رأس مال س
		(٣) ٤٠٠٠			أرباح محبوزة س
	(١) ٢٩٠٠٠	(٣) ٢٩٠٠			أرباح تقويم س
١٢٩٠٠	(٣) ١٢٩٠٠	(٢) ٢٦١٠٠			حقوق الأقلية في س ١٠٪
١١٨٠٠٠			٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	إلتزامات
٥٢٤٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٥٨٠٠٠	١٤٥٠٠٠	٢٦٦١٠٠	

أما إذا أعتبر الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للإستثمارات في الشركة التابعة بمثابة شهرة محل أو شهرة سيطرة من وجهة نظر الشركة القابضة فإله يظهر في الميزانية التجميعية بالقيمة التي دفعت في مثل هذه الشهرة دون أن تتأثر حقوق الأقلية بها . وفي ظل هذا الفرض تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية لمثالنا الجاري كالآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	الأصول :
	إلى /-	من /-			
٤٩٥٠٠٠	(١) ٢٦١٠٠ (٢) ٩٠٠٠٠			١١٦١٠٠	إستثمارات في س ٩٠ %
٢٦١٠٠		(١) ٢٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	٣٥٠٠٠٠	أصول أخرى
٥٢١١٠٠			١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	ت + - (شهرة محل أو سيطرة) مجموع الأصول
٢٠٠٠٠٠					حقوق الملكية والإلتزامات :
١٩٣١٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس مال - س
				١٩٣١٠٠	أرباح محبوزة - س
		(٢) ٥٤٠٠٠ (٣) ٦٠٠٠	٦٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٢) ٢٦٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠	٤٠٠٠٠		أرباح محبوزة - س
١٠٠٠٠	(٣) ١٠٠٠٠		٤٥٠٠٠	٧٣٠٠٠	حقوق الأقلية في س ١٠ %
١١٨٠٠٠					الإلتزامات
٥٢١١٠٠	١٢٦١٠٠	١٢٦١٠٠	١٤٥٠٠٠	٤٦٦١٠٠	

هذا وعادة ما تظهر شهرة المحل أو السيطرة (ت +) في الميزانية التجميعية تحت عنوان زيادة التكلفة عن صافي القيمة الدفترية للاستثمارات في الشركة التابعة ، في هذه الحالة ، ويلاحظ أن الأصول التجميعية قد زادت بمقدار نصيب من في هذه الزيادة كما تنعكس في تكلفة إستثماراتها في س دون أن تتأثر حقوق الأقلية كما كان عليه الحال عند إعتبار الزيادة راجعة إلى إنخفاض القيمة الدفترية لأصول س مما يجب أن تكون عليه ، وأعله من الواضح أيضاً أن البيانات الواردة في خاقي التسويات والإستبعادات تمثل قيود اليومية اللازمة لتسوية الأصول والخصوم وإستبعاد العمليات المتبادلة بين الشركتين لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . ولذلك فقد تعمدنا إحلال لفظة « مدين » بإصطلاح « من -/ » ولفظة « دائن » بإصطلاح « إلى /- » ، حتى يمكن قراءة قيود التسوية

والإستبعادات من الخانة المخصصة لذلك مباشرة فالقيد (١) بالقائمة بعالية
يقراً مثلاً من س/ زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات فى الشركة
س (ت + بمبلغ ٢٦٠٠٠ جنيه) ، إلى س/ إستثمارات فى س (بنفس المبلغ)
كما يقراً القيد (٣) مثلاً من مذكورين : رأس مال س - بمبلغ ٦٠٠٠
جنيه وأرباح محجوزة - س بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه ، إلى س/ حقوق الأقلية فى
س بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيه .

هـ - ف - تكلفة الاستثمارات تقل عن التكلفة الدفترية لها - مع
حقوق الأقلية .

قد يرجع ذلك إلى تضخم بعض أصول الشركة التابعة دفترياً مما يجب أن
تكون عليه أو يرجع إلى انخفاض ربحية الشركة التابعة عن مثيلاتها فى نفس
النشاط كما سبق أن ذكرنا . وقد أطلقنا على الحالة الثانية شهرة المحل السالبة ،
وذكرنا أنه يجب فى حالة الأولى تعديل قيمة الأصول إلى ما يجب أن تكون
عليه أو عمل خصص لفرق تقويم الأصول يخصم من مجموعها فى الميزانية
المعمومية التجميعية .

وإذا كان الفرق يرجع إلى عدم صلاحية القيم الدفترية لأصول الشركة التابعة
وأصبح من الواجب تعديلها ، سواء فى دفاترها أو فى ورقة العمل ، فأن التقويم
يجب أن ينصب على نصيب الأقلية كما ينصب على نصيب الشركة القابضة أسوة
بحالة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية . أما إذا كان الفرق راجعاً لوجود
الشهرة السالبة ، فإن المخصص الذى يتكون بالفرق ينقصر على نصيب
الشركة القابضة .

فإذا فرضنا مثلاً أن تكلفة ص فى الحصول على ٩٠٪ من حقوق الملكية فى
س فى المثال السابق بلغت ٨١٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى بلغت فيه التكلفة

الدفترية لهذه الحصة ٩.٠٠٠ جنيه وكان الفرق راجعا إلى تضخم أصول معينة وتعين تعديلها . فيكون التعديل في هذه الحالة بتخفيض قيمة الأصول بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه (٩.٠٠٠ × ١/١٠) ويلزم تعديل حقوق الأقلية بنصيبهم في هذا النقص بالتبعية . وتعمل أصول من دائرة في خانة التسويات والاستبعادات بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه مقابل جعل حساب أرباحها المحجوزة مدينا في نفس الخانة وبنفس المبلغ . ويترتب على هذا القيد أن تصبح حقوق الملكية في س مكروته من ٩٠.٠٠٠ جنيه (٦٠.٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣٠.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد ترحيل القيد السابق) تكون حصة من منها ٨١.٠٠٠ جنيه وهي تعادل تكلفة استثماراتها حيث يتم استبعادها . وتصبح حقوق الأقلية ٩.٠٠٠ جنيه (٦.٠٠٠ جنيه رأس مال + ٣.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة بعد استبعاد نصيبهم من خسائر إعادة تقويم الأصول) . ويصبح مجموع الأصول في الميزانية العمومية التجميعية ٤٨٥.٠٠٠ جنيه (٣٥٠.٠٠٠ أصول أخرى للشركة ص + ١٣٠.٠٠٠ رصيد الأصول المعدل في س) . [عليك إعداد ورقة حمل الميزانية التجميعية لهذه الحالة مع مراعاة أن الأرباح المحجوزة في الشركة ص تصبح ١٥٨.٠٠٠ جنيه حتى تتوازن ميزانيتها الفردية طبقا للبيانات المعطاة] .

أما إذا اعتبر الفرق راجعا لوجود شهرة سلبية وكون غنصم لينخصم من مجموع الأصول والميزانية التجميعية بالفرق بين تكلفة استثمارات القابضة في الشركة التابعة وقيمتها الدفترية في دفاتر الأخيرة، فإن قيود التسوية والاستبعادات للشال الجاري تكون كالآتي .

(١) من س / أرباح محجوزة — س إلى س / غنصم تقويم أصول
— س — بمبلغ ٩.٠٠٠ جنيه .

(٢) من مذكورين : س/ رأس مال - س بمبلغ ٥٤٠٠٠ جنيه
وس/ أرباح محجوزة - س بمبلغ ٢٧٠٠٠ جنيه (٣٦٠٠٠ - ٩٠٠٠)
إلى س/ استثمارات في س بمبلغ ٨١٠٠٠ جنيه .

(٣) من مذكورين : س/ رأس مال - س بمبلغ ٩٠٠٠ جنيه وس/ أرباح
محجوزة - س بمبلغ ٤٠٠٠ جنيه إلى س/ حقوق الأقلية في س بمبلغ
١٠٠٠٠ جنيه .

وعليك إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية التي توضح ذلك .

اسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

- ١ - ما هي أهم أهداف إعداد القوائم والحسابات التجميعية .
- ٢ - قد تقوم الشركة القابضة بدفع قيمة أعلى من القيمة الدفترية لنصيبها في حقوق الملكية في إحدى الشركات التابعة ، فما هي أهم الأسباب التي تمسكوا بالشركة القابضة لذلك ، وما هي أهم الاجراءات المحاسبية التي تترتب على كل من هذه الأسباب إذا كانت الشركة التابعة مملوكة بالكامل لشركة القابضة وفي حالة وجود حقوق للأقلية فيها ؟
- ٣ - حصلت الشركة ص على السيطرة على الشركة م التي تبلغ صافي القيمة الدفترية لأصولها ٣٠٠.٠٠٠ جنيه . فما هو المبلغ الذي دفعته ص مقابل هذه السيطرة في كل من الحالات الآتية :
 - أ - وجود شهرة محل غير ظاهرة في دفاتر م قيمتها ٥٠.٠٠٠ جنيه ، وتضمن بعض الأصول بما يعادل ١٢.٠٠٠ جنيه ، ونقص القيمة الدفترية لبعض الأصول الأخرى عن قيمتها العادلة بمبلغ ١٣.٥٠٠ جنيه ، ونصيب ص في حقوق الملكية في م ١٠٠ % .
 - ب - كالحالة السابقة فيما عدا أن نصيب ص ٩٠ % .
 - ج - تكلم باختصار عن طبيعة حقوق الأقلية موضحاً المعالجة الملائمة لها في الميزانيات التجميعية ومدى تأثيرها بالفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق الشركة القابضة (حقوق الأغلبية) .

ثانيا : التمارين :

التمرين الاول : فيما يلى البيانات المختصرة لميزانيات أربع شركات في
١٩٧٤/١٢/٢١ .

ص	ص	ص	ص	ص
٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	مجموع الأصول
٢٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	رأس المال - أسهم عادية
٢١٠٠٠٠	(٢٠٠٠٠)	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	أرباح محوذة (خسائر)
١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠	التزامات
٥٤٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	٤٨٠٠٠٠	

حقوق الملكية والالتزامات :

وقد قامت ص بالحصول على ١٠٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركات الثلاثة
بالتروط التالية : (١) الحصول على حقوق ملكية ص بسداد ١٥٠٠٠٠٠
جنيه نقداً ، (٢) إصدار ١٥٠٠٠٠ سهم عادى قيمة إسمية ٥ جنيه وقيمة سوقية
١٠ جنيهه مقابل حقوق الملكية في ص ، (٣) إصدار سندات لمدة أسهم ص
تبلغ قيمتها الإسمية ٣٠٠٠٠٠ جنيه بفائدة إسمية ٥ ٪ مساوية للسعر الفعال
في تاريخ إصدارة سنوات ، والمطلوب : إعداد قيود اليومية اللازمة لإثبات
إستثمارات ص في كل من الشركات الثلاثة ، (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية
التجميعية للشركات الأربعة ، (٣) تصوير الميزانية العمومية التجميعية المجموعة
في تاريخ إقتناء ص لها .

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في
شركة س في ١٩٧٤/١٢/٢١ حيث ظهرت ميزانيتي الشركتين كالآتي :

ص	ص	
جني	لم	
٢١٢,١٠٠	٦٢٣,٥٠٠	مباني وآلات وتركيبات (صافي)
	١٢٦,٠٠٠	إستثمارات في أسهم ص
٢٢,٤٠٠	٢٣,٩٥٠	مخزون
١٠,٥٠٠	١٢,٥٥٠	عملاء (صافي)
٥,٠٠٠	١٣,٢٠٠	تقديرة
<u>٣٦٠,٠٠٠</u>	<u>٧٩٩,٢٠٠</u>	بمجموع الأصول
١٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	أسهم رأس المال
٢٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	أرباح محجوزة
٢٤٠,٠٠٠	٣٧٩,٢٠٠	إلتزامات
<u>٣٦٠,٠٠٠</u>	<u>٧٩٩,٢٠٠</u>	بمجموع الخصوم

هذا وبمراجعة دفاتر س وجد أن المخزون مقيم على أساس طريقة الوارد أخيرا صادر أولا ، وأن قيمته طبقا لطريقة الوارد أولا صادر أولا التي تستخدمها ص تبلغ ٢٨٠,٦٠٠ جنيه ، كما وجد أن يخصص الديون المشكوك فيها غير كافي للديون المتوقعة إعدامها من رصيد العملاء وتلزم زيادته بمبلغ ١٠,٢٠٠ جنيه ، كما وجد أن يخصص إهلاك المباني والآلات مغالي فيه وأن قيمة هذه الأصول بعد إستبعاد الخصص لا تقل عن ٢٢١,٦٠٠ جنيه ، وقد تقرر ، إعتبار أي زيادة عن تكلفة إستثمارات ص عن قيمتها الدفترية بعد هذه التسويات بمثابة شهرة سيطرة . المطلوب : (١) إجراء القيد الدفترية اللازمة لإجراء هذه التسويات بفرض تعديل سجلات ص (٢) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية

في ٧٤/١٢/٣١ بفرض أنه تقرر عدم تعديل سجلات س ، قم بأجراء قيود التسوية اللازمة على ورقة العمل .

التمرين الثالث :

فيما يلي ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة القابضة ط ، والشركة التابعة لها ع .

الميزانية التجميعية	تسويات واستبعادات		ع	ط	الأصول -
	من - /	إلى - /			
٥٦٤ر٠٠٠	؟	؟	١٨٢ر٠٠٠	٣٧٢ر٠٠٠	أصول أخرى
١٢ر٠٠٠	؟	؟		؟	شهرة سيطرة
؟	؟	؟		؟	إستثمارات في ع ٩٠٪
؟			١٨٢ر٠٠٠	؟	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
٢٠ر٠٠٠				٢٠٠ر٠٠٠	رأس مال ط
؟				؟	أرباح محوذة ط
	؟	؟	١٠٠ر٠٠٠		رأس مال ع
	؟	؟	٥٠ر٠٠٠		أرباح محوذة ع
١٦ر٠٠٠			٣٢ر٠٠٠	٩٦ر٠٠٠	حقوق الأقلية في ع ١٠٪
؟					إلتزامات
؟	؟	؟	١٨٢ر٠٠٠	؟	

المطلوب : (١) تحديد تكلفة إستثمارات ط في ع ، (٢) توضيح الاسباب التي ترى أنه قد تم إرجاع الفرق بين تكلفة الإستثمارات والقيمة الدفترية لها ، (٣) إستكمال ورقة العمل ، (٤) إجراء قيود التسوية والاستبعاد اللازمة .

التمرين الرابع : فيما يلي البيانات المختصرة للميزانيات العمومية الخاصة بالشركة القابضة س ، والشركات التابعة لها س١ ، س٢ ، س٣ ، وذلك في تاريخ حصول س على حقوق السيطرة على هذه الشركات .

م	س	ر	م	م
١٢٥٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٢٠٠٠	٥٣٠٠٠	أصول ثابتة (صافي)
١٠٠٠٠٠	١٠٠٪			إستثمارات في س
٨٥٠٠٠	٨٠٪			د س
٦٠٠٠٠	٩٠٪			د س
١٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٣٠٠٠	٤٧٠٠٠	أصول متداولة
٥٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

حقوق الملكية والالتزامات :

٢٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	رأس مال
٢٠٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	أرباح محجوزة
١١٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٤٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	إلتزامات
٥٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	١٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	

والمطلوب : (١) إجراء قيود التسوية والإستبعاد اللازمة لإعداد الميزانية التجميعية المجموعة في ظل كل من الحالات الآتية : (١) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع لشهرة المحل الخاصة بالشركة التابعة ، (٢) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية يرجع إلى عدم سلامة تقييم أصول الشركة التابعة ، (٣) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س، يرجع لشهرة السيطرة ، وفي س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول الثابتة، وفي س، يرجع إلى انخفاض معدلات ربحية الشركة ، (٤) أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول ، وفي س، يرجع إلى شهرة السيطرة ، وفي س، يرجع إلى عدم سلامة تقييم الأصول .

(ب) إعداد ورقة عمل الميزانية العمومية التجميعية للحالة الأولى والأخيرة في المطلوب الأول .

الفصل الثاني عشر

في

الشركات القابضة :

الحسابات والقوائم التجميعية بعد تاريخ الإقتناء .

١ - مقدمة :

عالجنا في الفصل السابق إجراءات إعداد الميزانية التجميعية في تاريخ حصول الشركة القابضة على ما يكفي من حقوق الملكية في الشركات التابعة للسيطرة عليها . وعادة ما تسجل استثمارات الشركة القابضة في الشركات التابعة عند إقتنائها بالتكلفة ، والتي لا شك تعكس قيمة هذه الاستثمارات من الناحية الاقتصادية بالنسبة لكل من طرفي عملية التبادل في ذلك التاريخ . وقد تستمر الشركة القابضة في إظهار استثماراتها في الشركات التابعة بتكلفتها في تاريخ الإقتناء دون تعديل لما قد يطرأ على قيمة صافي أصول هذه الشركات نتيجة مواصلة عملياتها ، وهو ما يطلق عليه محاسبياً ، المحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس التكلفة ، كما قد تقوم الشركة التابعة بتعديل قيمة استثماراتها في الشركات التابعة تبعاً لما يطرأ من تغيرات على قيمة صافي أصولها نتيجة مواصلة عملياتها ، وفي هذه الحالة تعالج الاستثمارات في الشركات التابعة طبقاً لما يعرف محاسبياً ، بالمحاسبة للاستثمارات في الشركات التابعة على أساس حقوق الملكية . . وسوف نطلق إختصاراً على الطريقة الأولى ، أساس التكلفة ، وعلى الطريقة الثانية ، أساس حقوق الملكية . .

وسوف نستعرض في هذا الفصل الإجراءات المحاسبية اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية في تاريخ لاحق لتاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة طبقاً لكل من الطريقتين .

٢ - إقضاء فترة محاسبية بعد تاريخ الإقضاء :

عندما تنتهى فترة محاسبية على تاريخ إقضاء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة أو الشركات التابعة فإن الأمر يقتضى إعداد حسابات ختامية تجميعية لتظهر نتائج عمليات المجموعة بالإضافة إلى الميزانية التجميعية التى توضح مركزها المالى . ذلك لأن حقوق الشركة القابضة في الشركات التابعة تتأثر بمقدار ما تحققه هذه الشركات من أرباح أو خسائر وبمقدار ما تقوم هذه الشركات بإجرائه من توزيعات للأرباح سواء كان ذلك من أرباح الفترة أو من الأرباح المحجوزة . هذا وسوف نستخدم لأغراض التبسيط فيما يلى من أمثلة توضيحية حساب ختامى واحد يشتمل على ملخص البيانات التى ترد عادة في مجموعة الحسابات الختامية العادية (الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر) بصورة مجملة بحيث تتضح المبادئ العامة في هذا الصدد بصورة يسهل استيعابها .

وانفرض أن الشركة ص حصلت على ٨٠ ٪ من حقوق الملكية في الشركة س في ١/١/١٩٧٥ بمبلغ ٧٦٠.٠٠٠ جنيه عندما بلغت صافي أصول الشركة س في الدفتر ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه . وقد وجد حيفثذ أن المخزون لدى الشركة س والى تبلغ تكلفته الدفترية ١٥٠.٠٠٠ جنيه مبالغ في تقويمه بمبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد بلغت الأرباح التى حققتها الشركة س عن السنة المالية المنتهية في ١٩٧٥/١٢/٣١ ٢٠.٠٠٠ جنيه وزع منها ١٠.٠٠٠ جنيه على المساهمين وتم احتجاز الباقي .

٢ - ١ - ورقة عمل الحسابات والقوائم الختامية - أساس التكلفة :

يترتب على إتباع أساس التكلفة في إثبات استثمارات الشركة القابضة في

الشركة التابعة إعتبار ما تحصل عليه من توزيعات في أرباح التابعة بمثابة إيرادات في دفاتها . وعند إعداد الحسابات الختامية التجميعية تعد هذه التوزيعات بمثابة معاملات وسيطة بين أفراد المجموعة ويتم إلغاؤها ، وتعتبر حصة الشركة القابضة في مجموع الأرباح ، سواء كانت موزعة أو غير موزعة بمثابة زيادة في حقوق ملكيتها في المجموعة . ولتوضيح ذلك سنبدأ أولاً بإعداد ورقة عمل الحسابات الختامية الدال بعاليه ، مع اقراض البيانات المتعلقة بمقرراتها فيما عدا صافي أرباح س ، ثم نوضح بعد ذلك إجراءات إعداد الميزانية التجميعية .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية
الشركة القابضة س والشركة التابعة س
عن السنة المالية المنتهية في ٢٥/١٢/٢١

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات واستبعادات		س	س	
	إلى -	من -			
٥١٤٠٠٠		٨٠٠٠ (٢)	١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات (بخلاف توزيعات س)
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٨٠٠٠	توزيعات من س
٢٦٥٠٠٠	٥٠٠٠ (١)		٥٦٠٠	٤٠٠٠٠٠	مجموع الإيرادات
١٤٠٠٠٠			٤٦٠٠٠	٢١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٠٤٠٠٠	٢٥٠٠٠ (٣)	٥٠٠٠ (١)	٢٠٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
٥٠٠٠	٨٠٠٠ (٢)	٢٠٠٠٠ (٣)		٩٢٠٠٠	صافي الربح - س
٥١٤٠٠٠	٣٨٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٢٢٠٠٠		صافي الربح - س
					سقوق الألة في صافي ربح س
					للمصروفات وصافي الربح

(١) تسوية تكلفة البضاعة المباعة بمقدار النقص في تكلفة مخزون أول المدة (بفرض طريقة المخزون الدوري) حيث يؤدي ذلك إلى تخفيض تكلفة البضاعة المباعة (بجمله دائن) وزيادة رصيد صافي الربح - س (ومحو رصيد دائن يظهر كنتم حسابي في الجانب الدين من الحساب الختامي ومن ثم يزداد بمجمله مدبتا - أي بزيادة للمتم الحسابي للجانب الدين من الحساب الختامي) .

(٢) استبعاد حصة س من توزيعات س . ويؤدي ذلك إلى تخفيض الإيرادات (بجمله مدبتة) وتخفيض رصيد صافي ربح س (ويظهر كنتم حسابي للجانب الدين من الحساب الختامي ومن ثم لتخفيضه بمجمله دائن) .

(٣) تحديد نصيب كل من س وحقوق الأقلية في صافي ربح س بعد تعديله بتسوية مخزون أول الفترة ، حيث أصبح صافي الربح ٢٥٠٠٠ جنيهه بمس س ٨٠ ٪ منه ، أي ٢٠٠٠٠ جنيهه وينسب الأقلية ٢٠ ٪ أي ٥٠٠٠ جنيهه .

هذا ويلاحظ أن صافي الربح - ص في الحسابات الختامية يتكون من الأرباح التي حققتها ص بصفة مستقلة (٩٢٠٠٠ جنيه) بعد استبعاد ما حصلت عليه من توريدات ص (٨٠٠٠ جنيه) مضافاً إليها حصتها في أرباح ص - بعد تسويتها بالزيادة في تكلفة مخزون أول الفترة (عند الإقتران) وسواء كانت هذه الأرباح موزعة أو غير موزعة ($٢٥٠٠٠ \times ٨٠\% = ٢٠٠٠٠$ جنيه) . ويظهر أثر توزيع أرباح ص على رصيد الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية كما تنأثر به حقوق الأقلية .

ولتوضيح إجراءات إعداد الميزانية التجميعية بعد انقضاء فترة محاسبية على تاريخ اقتران الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركة التابعة ، نذكر من استمراراً للشال الجارى أن بيانات الميزانية المجموعة لكل من الشركتين ص ، ص كما هو موضح في ورقة العمل الثالثة . ونوضح أيضاً في الورقة النسويات اللازمة لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ثم نعلق على كل منها بما يوضح مبدأ إعدادها .

هذا ويتفحص خاتمة النسويات والإستبعادات نجد الآتى .

(١) عند حصول ص على ٨٠% من حقوق الملكية فى ص كانت تكلفة الإستثمارات . تقل عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه نتيجة المنالاف فى تقويم المخزون بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه (منها ١٠٠٠ جنيه يخص مخزون الألية بنسبة ٢٠%) . وقد اقترحنا أن ص أستنفدت هذا المخزون بتكافئه الدفترية بصدد حساب تكلفة البضاعة المباعة (أنظر ورقة عمل الحسابات الختامية) بما أدى إلى نقص أرباح العام عما كان يجب أن تكون عليه بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه ، فى حين أن المبلغ كان يجب إستزاله من الأرباح المحجوزة للشركة ص فى تاريخ الإقتران . ولذلك فيمثل القيد الأول تصحيح هذا الوضع بجعل حساب الأرباح المحجوزة - ص فى ٧٥/١/١ مديناً بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه مقابل جعل

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة القابضة من والتابعة من
في ١٩٧٥/١٢/٣١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الاقتناء

الميزانية التجميعية	تسويات وإستعدادات		س	س	الأصول : أصول مختلفة استثمارات في س - ٨٠ % مجموع الأصول حقوق الملكية والإلتزامات :
	إلى - /	من - /			
٧٥٥٠٠٠	(٤) ٧٦٠٠٠		٢١٣٠٠٠	٥٤٢٠٠٠	
٧٥٥٠٠٠			٢١٣٠٠٠	٧٦٠٠٠	
				٦١٨٠٠٠	
٢٠٠٠٠٠				٢٠٠٠٠٠	رأس المال - س
١١٢٠٠٠				١١٢٠٠٠	أرباح محجوزة - س في ٧٥/١/١
١٠٤٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠	(٢) ٨٠٠٠		٩٢٠٠٠	صافي الربح - س من سنة ٧٥
(٦٢٠٠٠)				(٦٢٠٠٠)	توزيعات أرباح س
		(٤) ٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٥) ١٠٠٠٠			
		(١) ٥٠٠٠			
		(٤) ٣٦٠٠٠	٥٠٠٠٠		أرباح محجوزة - س في ٧٥/١/١
	-	(٥) ٩٠٠٠			
	(١) ٥٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠		صافي ربح - س من السنة
		(٥) ٥٠٠٠			
	(٢) ٨٠٠٠		(١٠٠٠٠)		توزيعات أرباح س
	(٥) ٢٠٠٠				
٢٢٠٠٠	(٥) ٢٤٠٠٠	(٥) ٢٠٠٠	١٠٣٠٠٠	٢٧٦٠٠٠	حقوق الأقلية في س
٣٧٩٠٠٠					الإلتزامات
٧٥٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٢١٣٠٠٠	٦١٨٠٠٠	

صافي ربح س من السنة دالنا . وبذلك يصبح صافي ربح س بعد التعديل من
السنة ٢٥٠٠٠ جنيه ويصبح رصيد الأرباح المحجوزة في بداية السنة (تاريخ
الإقتناء) ٤٥٠٠٠ جنيه .

(٢) قامت س بتوزيع ١٠.٠٠٠ جنيه من أرباحها يخصص منها ٨.٠٠٠ جنيه اعتبرت من بنود الإيرادات في الحسابات الختامية الخاصة بالشركة س . وحيث أن س تضيف لما تحققه من أرباح بصفة فردية نصيبها في الأرباح التي تحققها س سواء وزعت أو لم توزع لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية ، فقد أصبح من الواجب إلغاء قيد حصول س على مبلغ ٨.٠٠٠ جنيه عن طريق حمل حساب صافي أرباح س عن السنة مدينا وحساب توزيعات أرباح س دائنا . وهذا هو ما يتحقق بالقيد الثاني .

(٣) تبلغ حصة س من صافي أرباح س بعد تعديلها ٢.٠٠٠ جنيه وبذلك يلزم تحويل المبلغ من حساب صافي أرباح س لحساب صافي أرباح س ليظهر في الميزانية التجميعية . وهذا ما يتحقق بالقيد الثالث .

(٤) تمثل حقوق س في س في تاريخ الاقتناء في ٨٠٪ من رأس المال (٤.٠٠٠ جنيه) مضافا إليها ٨٠٪ من الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بالمخالفات في تقويم المخزون (٣٦.٠٠٠ جنيه) . وهذه الحقوق تظهر في أصول س المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية التجميعية . ومن ثم يجب استبعاد إستثمارات س في س مقابل حقوق س في س منعا للازدواج ، وهذا ما يتحقق بالقيد الرابع .

(٥) قيد مركب يثبت حقوق الأقلية في س قبل توزيع أرباح العام وبعد حصولهم على نصيبهم من هذه التوزيعات كالآتي :

من مذكورين	
س / رأس مال - س - ٢٠٪	١٠.٠٠٠
س / أرباح محجوزة - س في ١/١ (نسبة ٢٠٪ بعد التسوية)	٩.٠٠٠
س / صافي أرباح العام - س (بعد التسوية - ٢٠٪)	٥.٠٠٠
بعد	٢٤.٠٠٠

٢٤٠٠٠	مأقبة
٢٢٠٠٠	حقوق الأقلية في س (ما حصل عليه الأقلية من الأرباح الموزعة) .

الى مذكورين :

٢٢٠٠٠ س / توزيعات أرباح - س (حصة الأقلية في الأرباح الموزعة) .

٢٤٠٠٠ س / حقوق الأقلية في س (بنسبيتهم في رأس المال والأرباح الموزعة وأرباح العام) .

ومن هذا القيد نجد أن رصيد حقوق الأقلية يصبح ٢٢٠٠٠ جنيه وهو ما يظهر في الميزانية التجميعية .

هذا ومن الواضح أن حساب استثمارات الشركة القابضة (س) في الشركات التابعة لها (س) يظل بقيته الدفترية في تاريخ الإقتناء في ظل د أساس التكلفة ، كما هو واضح من المثال أعلاه ، ويستبعد لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية مقابل حقوق الشركة القابضة في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء . وبذلك ، وفي ظل اتباع أساس التكلفة ، يلزم الأمر ضرورة التمييز وبين حق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء ، وما يطرأ على هذه الحقوق من تغيرات بعد ذلك نتيجة مزاوله الشركة التابعة لعملياتها المختلفة . والواقع أن هذا التمييز ضروري حتى في ظل أساس حقوق الملكية كما سوف يتضح من البند التالي .

٣ - ب ورقة عمل الحسابات والقوائم احتسابية - أساس حقوق الملكية :

عندما تعالج الشركة القابضة استثماراتها في الشركات التابعة محاسبيا على أساس حقوق الملكية فإن القيمة الدفترية لهذه الاستثمارات في دفاترها تتأثر

بما تحقة الشركة التابعة من أرباح أو خسائر بعد تاريخ الاقتناء، كما تتأثر بما تقوم هذه الشركة بتوزيعه من أرباح وبمعنى آخر فإنه في ظل إنبساط بقية حقوق الملكية فإن حساب إستثمارات الشركة الفاضلة يعكس باستمرار حقوقها في ملكية الشركات التابعة بما يطرأ عليها من تغيرات . وبالرغم من أن القوائم والحسابات الختامية التجميعية تتطابق تماماً مع تلك التي يتم إعدادها في ظل أساس التكلفة ، إلا أن إجراءات التجميع والحاسبة للإستثمارات تختلف .

وحتى تتضح الصورة للقارىء - سوف افترض نفس بيانات الشركة من الشركة من الواردة في البند السابق (٢ - ١) ونعالج إستثمارات من على أساس حقوق الملكية . وفي تاريخ الإقتناء ٧٥/١/١ تقوم من بإببات إستثماراتها في من سواء في ظل أساس التكلفة أو حقوق الملكية بالقيء الآتى .

٧٦٠.٠٠ من / الإستثمارات في من - ٨٠ %

٧٦٠.٠٠ إلى / النقدية (أو أى أصول أخرى كقابل)

وفي ظل أساس التكلفة يظل حساب الإستثمارات في دفاتر من بنفس القيمة بصرف النظر عما يطرأ من تغيرات على حقوق ملكية من . أما في ظل أساس حقوق الملكية ، فإن نصيب من من أرباح من كما يظهر في قوائم الأخيرة يعلى على حساب الإستثمارات كالآتى :

١٦٠.٠٠ من / الإستثمارات في من - ٨٠ %

١٦٠.٠٠ إلى / أرباح الإستثمارات في من

حصلنا في أرباح من من واقع قوائمها ٢٠.٠٠ × ٨٠ % .

وعندما تحصل من على حصتها من الأرباح التي قامت من بتوزيعها ، ينخفض بها حساب الإستثمارات كالآتى :

٨٠٠٠ من ٣ / التقديرة
٨٠٠٠ إلى ٣ الإستثمارات في س - ٨٠ %
إثبات تحصيل حصتنا في الأرباح التي وزعتها س .

ويترتب على هذه القيود أن يصبح رصيد الإستثمارات في ميزانية س مبلغ ٨٤٠٠٠ جنيه ، وتزداد أرباحها بمبلغ ٨٠٠٠ جنيه في حساباتها الختامية الخاصة ، حيث لا يقتصر أثر أرباح س على قوائم س الخاصة في هذه الحالة على ما يتم توزيعه من أرباح (٨٠ % من ١٠٠٠٠ جنيه) وإنما يمتد إلى ما لم يتم توزيعه أيضا (٨٠ % من ١٠٠٠٠ جنيه المنجزة) . وتكون ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية في هذه الحالة كما هو موضح فيما يلي .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة س و س
عن السنة المنتهية في ٣١ / ١٢ / ٧٥ (أساس حقوق الملكية)

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من ٣ /	إلى ٣ /			
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٣٩٢٠٠٠	الإيرادات (بمخلاف أرباح إستثمارات في س)
		(٢) ١٦٠٠٠		١٦٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س
٥١٤٠٠٠			١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	مجموع الإيرادات
٢٦٥٠٠٠	٥٠٠٠ (١)		٥٦٠٠٠	٣١٤٠٠٠	تكلفة البضاعة المباعة
١٤٠٠٠٠			٤٦٠٠٠	٩٤٠٠٠	المصروفات الأخرى
		٥٠٠٠ (١)	٢٠٠٠٠		صافي الربح - س
١٠٤٠٠٠	(٢) ١٦٠٠٠	(٣) ٢٠٠٠٠		١٠٠٠٠٠	صافي الربح - س
٥٠٠٠		٥٠٠٠ (٣)			حقوق الأقلية في صافي ربح س
٥١٤٠٠٠	٤٦٠٠٠	٤٦٠٠٠	١٢٢٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	

ويلاحظ أن الحسابات الختامية التجميعية في ظل هذه الطريقة (طريقة حقوق الملكية) لا تختلف عن سابقتها وإن اختلفت قيم قيود التسوية والإستبعاد كما يتضح من الحالة المخصصة لذلك . فقد زادت إيرادات س بمبلغ ١٦٠٠٠ جنيه في هذه الحالة بدلا من ٨٠٠٠ جنيه في الحالة السابقة ومن ثم تم إستبعادها . أما تسوية أثر تضخم تكلفة مخزون أول الفترة فما زالت كما هي ، كما لم تتأثر حقوق الأقلية بتغيير الطريقة التي اتبعتها س في الحاسبة لإستثماراتها في س .

وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في ظل أساس حقوق الملكية كالتالي

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة ص وس .

في ٧٥/١٢/٢١ ، بعد سنة مالية من تاريخ الإقتناء.

الميزانية التجميعية	المحركات وإستبعادات		س	س	الأسسول :
	إلى /	من /			
٧٥٥,٠٠٠			٢١٣,٠٠٠	٥٤٣,٠٠٠	أسسول مختلفة
	(٣) ٨٤,٠٠٠			٨٤,٠٠٠	إستثمارات في س - ٨٠ %
٧٥٥,٠٠٠			٢١٣,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠	مجموع الأسسول
					حقوق المسكبة والإلتزامات :
٢٥٥,٠٠٠				٢٥٥,٠٠٠	رأس المال - س
١١٢,٠٠٠				١١٢,٠٠٠	أرباح محبوزة س - ٧٥/١/١
١٠٤,٠٠٠	(٢) ٢٥,٠٠٠	(٣) ١٦,٠٠٠		١٠٥,٠٠٠	صافي الربح - س - من السنة
(٦٢,٠٠٠)				(٦٢,٠٠٠)	توزيعات أرباح س
		(٣) ٤٥,٠٠٠	٥٥,٠٠٠		رأس مال س
		(٤) ١٥,٠٠٠			
		(١) ٥,٠٠٠			
		(٣) ٣٦,٠٠٠	٥٥,٠٠٠		أرباح محبوزة س - ٧٥/١/١
		(٤) ٩,٠٠٠			
	(١) ٥,٠٠٠	(٢) ٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠		صافي ربح س من السنة
		(٤) ٥,٠٠٠			
	(٣) ٨,٠٠٠		(١٥,٠٠٠)		توزيعات أرباح س
	(٤) ٢,٠٠٠				
٢٢,٠٠٠	(٤) ٢٤,٠٠٠	(٥) ٢,٠٠٠	١٠٣,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠	حقوق الأهل في س
٣٧٩,٠٠٠					الإلتزامات
٧٥٥,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠	٢١٣,٠٠٠	٦٢٦,٠٠٠	

هذا ويتفحص خاتمة التسويات ومقارنتها بالوضع في ظل أساس التكلفة

(البند ٢ - ١) نجد الآتي .

(١) القيد الأول الخاص بتسوية رصيد الأرباح المحبوزة في س بالتضخم

في قيمة مخزون أول الفترة كما هو .

(٢) القيد الثاني في الحالة السابقة الخاص باستبعاد الأرباح التي ورعتها من أرباح ليس له مقابل في هذه الحالة ، وإنما تم استبعاد ١٦٠.٠٠٠ جنيهه وهي قيمة الأرباح التي أممتها من في دفاترها في ظل أساس حقوق الملكية مع القيد الثالث . أما القيد الثاني في الحالة الجارية فيقابلة في الحالة السابقة القيد الثالث .

(٣) القيد الثالث في الحالة الجارية يستبعد إستثمارات من في مقابل استبعاد ١٦٠.٠٠٠ جنيه من أرباح من عليت على حساب الإستثمارات ومقابل استبعاد ٨٠٪ من رأب مال من وأرباحها المحجوزة في ١/١ بعد تسويتها لتضمن في قيمة مخزون أجل الفترة ، وبقيته في الحالة السابقة القيد الرابع .

(٤) القيد الرابع في الحالة الجارية يمثل حساب وإثبات حقوق الأقلية في من وهو مطابق تماما للقيد الخامس في الحالة السابقة .

ولاملة من الواضح تماما أن الحسابات الختامية التجميعية والميزانية التجميعية في أساس حقوق ظل الملكية لم تتغير عما كانت عليه في ظل أساس التكلفة .

٣ - إلتضاء أكثر من فترة محاسبية منذ تاريخ الإقتناء :

تعتبر أسس وإجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية بعد إلتضاء أكثر من فترة محاسبية على تاريخ إقتناء الشركة القابضة لإستثماراتها في الشركات التابعة إمتداد لما تعرضنا له في البند السابق . فإذا كانت الشركة القابضة تستمر في تسجيل إستثماراتها بالتكلفة فإن الأمر يقتضى التمييز بين حقوق ملكية الشركة التابعة في تاريخ الإقتناء وما يطرأ على ذلك من تغيير بعد ذلك لا مكان لإجراء التسويات اللازمة وخاصة إذا اختلفت التكلفة عن القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناء . أما إذا كانت إستثمارات الشركة القابضة في التابعة تسجل على أساس حقوق الملكية فإن الفرق بين القيمة الدفترية لهذه الإستثمارات في دفاتر الشركة التابعة ومحصنة الشركة القابضة في حقوق الملكية طبقا لدفاتر الشركة التابعة في أى تاريخ لاحق

على تاريخ الإقتناء يمثل الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية تاريخ الاقتناء .
ولتوضيح ذلك وكذلك لتوضيح اجراءات التجميع لفترات محاسبية لاحقة لتاريخ
الاقتناء بما يزيد عن فترة محاسبية واحدة ، لفرض البيانات التالية لكل من
الشركة القابضة من والتابعة من في صورة اجمالية مختصرة .

بيانات اجمالية عن الشركة القابضة من والتابعة من

س		س - ٣ عمد ٣ سنوات من الإقتناء		
السنة الثالثة	في تاريخ الإقتناء	أساس التكلفة للملكية	أساس التكلفة	
١٦٣,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	٢٣٧,٥٠٠	٢٣٧,٥٠٠	بيانات الميزانية العمومية : الأصول : أصول مختلفة (مجموع) إستثمارات في س - ٨ % مجموع الأصول
١٦٣,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	٩٥,٦٠٠	٧٠,٠٠٠	
١٦٣,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	٣٣٣,١٠٠	٣٠٧,٥٠٠	حقوق الملكية والإلتزامات :
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	رأس المال
٥٧,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١١٩,٦٠٠	٩٨,٠٠٠	الأرباح المحبوزة :
١٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	عند الإقتناء
(٥,٠٠٠)		(١٥,٠٠٠)	(١٥,٠٠٠)	في بداية السنة الثالثة
٥٢,٥٠٠	٢٥,٠٠٠	٩٨,٥٠٠	٩٨,٥٠٠	أرباح السنة الثالثة
١٦٣,٥٠٠	١٠٥,٠٠٠	٣٣٣,١٠٠	٣٠٧,٥٠٠	توزيعات السنة الثالثة
				الإلتزامات (مجموع)
١١٥,٠٠٠		٢٣١,٠٠٠	٢٣١,٠٠٠	مجموع حقوق الملكية والإلتزامات
١١٥,٠٠٠		٨,٠٠٠	٤,٠٠٠	بيانات المساهمات الختامية :
١٠٥,٠٠٠		٢٣٩,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	إيرادات مختلفة (مجموع)
١٠,٠٠٠		٢٠٩,٠٠٠	٢٠٩,٠٠٠	إيرادات إستثمارات في س
١٠,٠٠٠		٣٠,٠٠٠	٢٦,٠٠٠	مجموع إيرادات
١١٥,٠٠٠		٢٣٩,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠	مصرفات مختلفة (مجموع)
				صافي أرباح العام الثالث
				مجموع للمصرفات والأرباح

وإذا نظرنا إلى بيانات الميزانية العمومية لكل من ص و س لا يمكننا
استخلاص البيانات التالية :

١ - بلغت تكلفة إستثمارات ص في س في تاريخ الإقتناء منذ ٣ سنوات
٧٠.٠٠٠ جنيه كما تظهر في خاتمة و أساس التكلفة ، في حين بلغت القيمة الدفترية
لهذه الإستثمارات طبقا لحقوق ملكية س في ذلك التاريخ ٦٤.٠٠٠ جنيه
[٨٠٪ من (٥٠.٠٠٠ رأس المال + ٢٠.٠٠٠ أرباح محجوزة)] .
وبذلك تكون هناك زيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء قدرها
٦.٠٠٠ جنيه . ويلاحظ أن نفس الفرق يمكن التوصل إليه عن طريق مقارنة
إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية والتي تبلغ ٩٥.٠٠٠ جنيه
بنصيب ص في حقوق الملكية كما تظهر في دفاتر س في نهاية السنة الثالثة
[٨٠٪ من (٥٠.٠٠٠ جنيه رأس المال + ٥٧.٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة
في بداية السنة الثالثة + ٥.٠٠٠ جنيه الأرباح غير الموزعة من أرباح السنة
الثالثة)] والتي تبلغ ٨٩.٠٠٠ جنيه ليكون الفرق ٦.٠٠٠ جنيه . وسوف
نفترض لأغراض إستكمال المثال أن الفرق يرجع إلى شهرة الماحل الخاصة
بالشركة س والتي مسجلة بدفاتها في تاريخ الإقتناء ، وبذلك تكون قيمة
الشهرة المقدرة للشركة بما فيها حقوق الأقلية ٧.٠٠٠ جنيه (٦.٠٠٠ × ١٢٥٪) .
وسوف نفترض أن الشركة ص قررت إستنفاد هذه الشهرة على مدة ١٠
سنوات من تاريخ الإقتناء على أساس القسط الثابت .

٢ - يقابل الفرق بين إستثمارات ص في س على أساس حقوق الملكية
وأساس التكلفة والذي يبلغ ٢٥.٠٠٠ جنيه فرق في أرباح ص المحجوزة في
بداية السنة الثالثة يعادل ٢١.٠٠٠ جنيه مضافا إليه الفرق بين أرباح السنة
الثالثة في ظل كل من الطريقتين والبالغ ٤.٠٠٠ جنيه .

وسوف نعرض فيما يلي ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام

الثالث على أساس التكلفة ثم على أساس حقوق الملكية ثم تعرض ورقة عمل
الميزانية التجميعية في ظل كل من الاسمين .

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس التكلفة)

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٣٤٦٠٠٠		٤٠٠٠ (٣)	١١٥٠٠٠	٢٣١٠٠٠	إيرادات مختلفة (مجموع) إيرادات إستثمارات في س (توزيعات)
٣٤٦٠٠٠			١١٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	
٢١٤٠٠٠		٧٥٠ (١)	١٠٥٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	مصرفات مختلفة (مجموع) إستنفاد الشهرة من العام
٧٥٠					
	(٢) ٩٢٥٠		١٠٠٠٠		صافي الربح - س
	(١) ٧٥٠				صافي الربح - س
٢٩٤٠٠	(٣) ٤٠٠٠	(٢) ٢١٢٤٠٠		٢٦٠٠٠	حقوق الأقلية في أرباح س
١٨٥٠		(٢) ١٨٥٠			
٣٤٦٠٠٠	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	١١٥٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	

ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للشركة من والتابعة من
عن العام الثالث من تاريخ الاقتناء
(أساس حقوق الملكية)

الحسابات الختامية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من /	إلى /			
٣٤٦٠٠٠		٨٠٠٠ (٢)	١١٥٠٠٠	٢٣١٠٠٠	إيرادات مختلفة (مجموع) إيرادات إستثمارات في س (أرباح)
٣٤٦٠٠٠			١١٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠	
٢١٤٠٠٠		٧٥٠ (١)	١٠٥٠٠٠	٢٠٩٠٠٠	مصرفات مختلفة (مجموع) إستنفاد الشهرة من العام
٧٥٠					
	(١) ٧٥٠		١٠٠٠٠		صافي الربح - س
	(٢) ٩٢٥٠				صافي الربح - س
٢٩٤٠٠	(٣) ٨٠٠٠	(٢) ٢١٢٤٠٠		٣٠٠٠٠	حقوق الأقلية في أرباح س
١٨٥٠		(٢) ١٨٥٠			
٣٤٦٠٠٠	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	١١٥٠٠٠	٢٣٩٠٠٠	

ومن الواضح أن الحسابات الختامية التجميعية لا تختلف في ظل أساس التكلفة منها في ظل أساس حقوق الملكية . ويمثل القيد (١) في كل من الحالتين

ورقة عمل الميزانية التجميعية لشركة س والتابعة س
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء
(أساس التكلفة)

الميزانية التجميعية	إستثمارات وتسويات		س	س	الأصول :
	إلى - /	من - /			
٤٠١٠٠٠ ٥٢٥٠	(٢) ٢٢٥٠ (٣) ٧٠٠٠	(١) ٧٥٠٠	١٦٣٥٠٠	٢٣٧٥٠٠	أصول مختلفة (مجموع) شهرة عمل - س (صافي) إستثمارات في س - ٨٠ %
٤٠٦٢٥٠			١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	مجموع الأصول
					حقوق الملكية والالتزامات :
١٠٠٠٠٠ ١١٨٤٠٠ ٢٩٤٠٠ (١٥٠٠٠)	(٤) ٢٠٤٠٠ (٦) ٧٤٠٠	(٥) ٤٠٠٠ (٣) ٤٠٠٠ (٧) ١٠٠٠ (٢) ١٥٠٠ (٣) ٣٠٠٠ (٤) ٢٠٤٠٠ (٧) ١٢٦٠٠ (٢) ٧٥٠ (٦) ٧٤٠٠ (٧) ١٨٥٠ (٥) ٤٠٠٠ (٧) ١٠٠٠	٥٠٠٠ ٥٧٠٠٠ ١٠٠٠٠ (٥٠٠٠)	١٠٠٠٠ ٩٨٠٠٠ ٢٦٠٠٠ (١٥٠٠٠)	رأس مال س أرباح محبوزة س - بداية السنة ٣ أرباح السنة الثالثة - س توزيعات السنة الثالثة - س رأس مال - س
٢٣٤٥٠ ١٥٠٠٠٠	(١) ٧٥٠٠ (٧) ٢٤٤٥٠	(٣) ٤٠٠٠ (٧) ١٠٠٠	٥١٠٠٠	٩٨٠٠٠	أرباح محبوزة س - في بداية السنة ٣ أرباح السنة الثالثة - س توزيعات السنة الثالثة - س
٤٠٦٢٥٠	١٣٧٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٦٣٥٠٠	٣٠٧٥٠٠	حقوق الأقلية ل س الالتزامات (مجموع) حقوق الملكية والالتزامات

إثبات استنفاد الشهرة عن العام من وجهة نظر المجموعة حيث خفض رصيد صافي ربح س بمبلغ ٧٥٠ جنيه تمثل استنفاد الشهرة عن العام ليبقى بعد ذلك مبلغ ٩٢٥٠ جنيه وزعت على ص وحقوق الأقلية بالقييد (٢) . ولا يختلف هذان القيدان في ظل كل من الطريقتين . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد مساهمات عليه ص من أرباح س على سبيل التوزيعات في ظل أساس التكلفة وحصولها الكاملة من هذه الأرباح طبقاً لبيانات س في ظل أساس حقوق الملكية

وبلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس التكلفة) الآتي :

(١) ، (٢) : شهرة المحل التي قدرت قيمتها على أساس ما دفعته ص بالزيادة للحصول على حصتها في حقوق الملكية في س ($٦٠٠٠ \times \frac{1}{10} = ٦٠٠$ جنيه) واستنفادها لمدة ثلاث سنوات بمعدل ٧٥٠ جنيه سنوياً حيث حمل استهلاك السنتان السابقتان لحساب الأرباح المحجوزة - س في بداية السنة الثالثة وحمل استهلاك السنة الثالثة لحساب أرباح السنة الثالثة ص - لاحظ أن شهرة المحل لا تظهر في دفاتر س وبالتالي لا يحسب عنها استهلاك ، وهي عنصر من العناصر التي تظهر فقط في الحسابات والقوائم التجميعية على هذا الأساس ويعد الاستهلاك الذي يتجمع عنها عن السنوات السابقة من مكونات الأرباح المحجوزة للشركة التابعة ص ، حيث لا يحدث تخفيض فعلي لهذه الأرباح المحجوزة في دفاتر س وإنما تقتصر الآثار المترتبة على ذلك على التسويات التي توضحها ورقة العمل . أما إذا كانت س قد وافقت على إثبات شهرة المحل في دفاترها عند حصول ص على استثماراتها فيها فكان يترتب على ذلك عدم وجود اختلاف بين تكلفة استثمارات س وقيمتها الدفترية كما تنعكس في حقوق ملكية ص بعد تسويتها بإثبات الشهرة حينئذ . وفي ظل هذه الظروف لا يوجد ما يدعو لإجراء التسويات عن ورقة العمل .

(٣) استبعاد تكلفة إستثمارات ص في س والبالغ قيمتها ٧٠.٠٠٠ جنيه مقابل:

جنيته

٨٠٪ من رأس مال س عند الإقتناء (٨٪ من ٥٠.٠٠٠ جنيه) ٤٠.٠٠٠

٨٠٪ من الأرباح المحجوزة للشركة ص عند الإقتناء بعد تعديلهما.

بشيرة المحل (٨٠٪ من ٣٠.٠٠٠ جنيه + ٧.٥٠٠ جنيه) ٣٠.٠٠٠

٧٠.٠٠٠

(٤) تسوية الأرباح المحجوزة — ص بنصيبها من الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة ص منذ الإقتناء حتى بداية السنة الحالية كالآتي :

رصيد أرباح محجوزة ص — في بداية السنة الثالثة بعد تعديلهما

٦٤.٥٠٠ بالشيرة

يستبعد — أرباح محجوزة عند الإقتناء المعدلة بشيرة المحل ٣٧.٥٠٠

الزيادة في الأرباح المحجوزة للشركة ص منذ الإقتناء ٢٧.٠٠٠

يستبعد إستهلاك الشيرة عن سنتين (١.٥٠٠)

٢٥.٥٠٠

٢٠.٤٠٠

لصيب ص بواقع ٨٠٪

(٥) استبعاد حصة ص من توزيعات ص من أرباح العام الثالث .

(٦) إثبات حصة ص من الأرباح التي حققتها ص عن السنة الثالثة بعد

تسويتها بإستهلاك شيرة المحل : الأرباح التي حققتها ص ١٠.٠٠٠ جنيه يستبعد

إستهلاك الشيرة عن العام ٧٥٠ جنيه ليبقى ٩.٢٥٠ جنيه تكون حصة ص منها

بواقع ٨٠٪ ٧.٤٠٠ جنيه كما أظهرتها ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية .

(٧) تسوية وإثبات حقوق الأقلية في س كالآتي :

حقوق الاقلية

مدن	دائن
جنيه	جنيه
١٠٠٠٠٠	رأس مال من مدن
١٢٠٦٠٠	أرباح محجوزة من — في بداية العام الثالث بعد تسويتها بالشهرة واستهلاكها عن سنتين (٢٠ / من ٦٤٠٥٠٠ — ١٠٥٠٠) — مدن
١٠٨٥٠	أرباح السنة الثالثة من — بعد تسويتها باستهلاك الشهرة من العام — مدن .
١٠٠٠٠	توزيعات أرباح السنة الثالثة — من — دائن .
٢٢٠٤٥٠	الرصيد الدائن لحقوق الاقلية في من في نهاية السنة ٣ .
٢٤٠٤٥٠	بمجموع

وبلاحظ من ورقة عمل الميزانية التجميعية على أساس حقوق الملكية ما يلي :

(١) إثبات شهرة المحل على أساس فرق التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات عند الإقتناء .

(٢) إثبات استهلاك شهرة المحل عن ثلاث سنوات حيث تحمّل الأرباح المحجوزة من في بداية السنة الثالثة بدفع ١٠٢٠٠ جنيه (٨٠ / من استهلاك الشهرة عن سنتين) حيث تعلّي الاستثمارات بالأرباح التي تتحقّق في من مقابل إعتبارها من مكونات أرباح من في ظلّ أساس حقوق الملكية ، وتحمل أرباح السنة الثالثة من بمبلغ ٦٠٠ جنيه (٨٠ / من استهلاك الشهرة عن سنة بمعدل ٧٥٠ جنيه في السنة) لأن أرباح من عن السنة زادت بحسبها من أرباح من عن السنة قبل استهلاك الشهرة مقابل زيادة الاستثمارات في من ، وتحمل حقوق الاقلية بمبلغ ٤٥٠ جنيه تمثل نصيبها في استهلاك الشهرة لمدة ثلاثة سنوات

ورقة عمل الميزانية التجميعية للشركة من والتابعة من
في نهاية العام الثالث من تاريخ الإقتناء .
(أساس حقوق الملكية)

الميزانية التجميعية	أسويات واستيعادات		س	س	الأصول :
	إلى /	من /			
٤٠١٠٠٠٠			١٦٣٥٠٠	٢٣٧٥٠٠	أصول مختلفة (مجموع)
٥٢٥٠٠	(٢) ٢٢٥٠٠	(١) ٧٥٠٠		٩٥٦٠٠	شهرة عمل - س (مالي)
	(٣) ٩٥٦٠٠				إستثمارات في س - ٨٠٪
٤٠٦٢٥٠			١٦٣٥٠٠	٣٣٣١٠٠	مجموع الأصول
					حقوق المسكبة الإلتزامات :
١٠٠٠٠٠٠				١٠٠٠٠٠٠	رأس مال س
١١٨٤٠٠		(٢) ١٢٠٠		١١٩٦٠٠	أرباح محووظة س - بداية السنة ٣
٢٩٤٠٠		(٢) ٦٠٠		٣٠٠٠٠	أرباح السنة الثالثة - س
(١٥٠٠٠٠)				(١٥٠٠٠٠)	توزيعات السنة الثالثة - س
		(٣) ٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠		رأس مال - س
		(٤) ١٠٠٠٠			
	(١) ٧٥٠٠	(٣) ٥١٦٠٠	٥٧٠٠٠		أرباح محووظة س - في بداية السنة ٣
		(٤) ١٢٩٠٠			
		(٣) ٨٠٠٠	١٠٠٠٠		أرباح السنة الثالثة - س
		(٤) ٢٠٠٠			
	(٣) ٤٠٠٠		(٥٠٠٠)		توزيعات السنة الثالثة - س
	(٤) ١٠٠٠				
٢٣٤٥٠	(٤) ٢٤٩٠٠	(٢) ٤٥٠			حقوق الأقلية في س
		(٤) ١٠٠٠			
١٥٠٠٠٠			٥١٥٠٠	٩٨٥٠٠	الإلتزامات (مجموع)
٤٠٦٢٥٠	١٣٥٢٥٠	١٣٥٢٥٠	١٦٣٥٠٠	٣٣٣١٠٠	حقوق المسكبة والإلتزامات

(٢٠) / من ٢٢٥٠ ر.جنيه) . وبالمقارنة بأساس التكلفة نجد أن إستهلاك الشهرة عن السنوات السابقة كان يحصل لحساب الأرباح المحجوزة - من في بداية السنة ، بينما يحمل هذا الإستهلاك في ظل أساس حقوق الملكية للأرباح المحجوزة من وحقوق الاقلية . كما سبق أن ذكرنا ، ذلك لأن في ظل أساس حقوق الملكية ، نقوم من بأثبات نصيبها في الزيادة في حقوق ملكية من (الأرباح المحجوزة) في دفاترها أولا بأول مقابل تجميع حساب الإستثمارات بها . وقد تحملت حقوق الاقلية بنصيبها من إستهلاك الشهرة لمدة ثلاث سنوات لأنها حصلت على نصيبها من الأرباح المحجوزة بما فيها مقابل قيمة الشهرة وأرباح العام قبل إستبعاد نصيبها من إستهلاك الشهرة .

(٣) إستبعاد القيمة الدفترية لاستثمارات من في سن والبالغ قدرها ٩٥٠٠ ر.جنيه مقابل الآتي :

٨٠ / من رأس مال من عند الإقتناء	٤٠٠٠٠ ر.جنيه
٨٠ / من الأرباح المحجوزة في من في بداية العام الثالث بعد	
تسويتها بما يعادل مقابل قيمة الشهرة	٥٩٦٠٠ ر
٨٠ / من أرباح من عن العام	٨٠٠٠٠ ر
يستبعد ٨٠ / من الأرباح التي وزعتها من عن العام	(٤٠٠٠٠) ر
إستبعادات من حقوق الملكية في من في نهاية العام	<u>٩٥٠٠٠ ر</u>

(٤) تسوية وإثبات حقوق الاقلية في من كالآتي :

حقوق الاقلية

مدین	دائن	
جنييه	جنييه	
	١٠٠٠٠٠	رأس مال من مدين
	١٢٠٩٠٠	ارباح محجوزة من - في بدايه السنة ٧ بعد تعديلها
	٢٠٠٠	بمقابل الشهرة - مدين (٢٠ / من ٦٤٠٥٠٠)
		ارباح السنة الثالثة من - مدين
٤٥٠		استهلاك الشهرة في مدين
١٠٠٠٠		توزيعات ارباح من عن السنة الثالثة - مدين
٢٣٠٤٥٠		الرصيد الدائن لحقوق الاقلية في نهاية السنة ٣
٢٤٠٩٠٠	٢٤٠٩٠٠	مجموع

هذا وتقابل هذه النسوية التسوية رقم (٧) في حالة د أساس التكلفة .

٣ - ١ - مانع الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية
بعد إنتضاء غدة فترات على تاريخ الاقتناء :
تتلخص الاختلافات بين الأساسين حتى الآن وفي ضوء بيانات المثال
الوارد أعلاه في الآتي :

أولاً فيما يتعلق بالحسابات الختامية : يكون الاختلاف الاساسي عادة فيما
يتعلق بالمبلغ الواجب إستيعاده من إيرادات الشركة القابضة ومن رصيد صافي
أرباحها لتفادي الإزدواج في أرباح المجموعة . ففي ظل أساس التكلفة يستبعد
ما تحصل عليه الشركة القابضة من توزيعات من أرباح الشركة التابعة ، بينما
يستبعد نصيب الشركة القابضة في أرباح (أو خسائر) الشركة التابعة التي
تتحقق عن العام في ظل أساس حقوق الملكية . هذا وتكون الحسابات الختامية
التجميعية متماثلة في ظل كل من الاساسين .

ثانيا : فيما يتعلق بالميزانية العمومية : تشمل الاختلافات الرئيسية في إجراءات التسويات والاستيعادات فيما يلي :

١ - الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الإلتساء : يلزم لتحديد في ظل أساس التكلفة معرفة حقوق الملكية في الشركة التابعة في تاريخ الإلتساء ، أما في ظل أساس حقوق الملكية فيمكن تحديد الفرق بمقارنة رصيد الاستثمارات في نهاية العام الجاري مع نصيب الشركة القابضة من حقوق الملكية في الشركة التابعة كما تظهر في نهاية العام . أما فيما يتعلق بمعالجة الفرق بعد تحديده فلا يختلف في ظل كل من الطريقتين . ففي المثال السابق جعل حساب شهرة المحل لدينا بمقدار الشهرة وحساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام دائنا بنفس المبلغ في ظل كل من الطريقتين ، وإذا ترتب على الفرق نشأة أصل خاصص الأهلاك (أو الاستهلاك) * فإن معالجة الأهلاك (أو الاستهلاك) في الحسابات الختامية لا تختلف في ظل كل من الطريقتين حيث يتعاق بالعام الجاري أما فيما يخص بالمتجمع عن أعوام سابقة بأن تكوينه في ظل أساس التكلفة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة التابعة في بداية العام الجاري قبل توزيعها على حقوق الأغلبية وحقوق الأقلية ، أما في ظل أساس حقوق الملكية فأن تكوين الأهلاك المجموع عن سنوات سابقة يكون تحميلا على حساب الأرباح المحجوزة للشركة القابضة بمقدار حصتها منه وعلى حساب حقوق الأقلية بمقدار حصتهم منه

* تستخدم لفظة « الإهلاك » هنا لئلا Depreciatoin وتطبق على الأصول الملموسة كالمباني والآلات ، وتستخدم لفظة « الإستهلاك » Amortisation وتطبق على الأصول غير الملموسة مثل شهرة المحل ، ذلك بالرغم من إعترائنا بقصور اللفظة الأخيرة عن المعنى المصود ونفرض هذا المعنى بمفهوم لإستهلاك من الوجهة الاقتصادية .

٢ - القيمة الدفترية للاستثمارات في دفاتر الشركة القابضة : تظهر بتكلفتها في تاريخ الاقتناء في ظل أساس التكلفة ويتم استبعادها مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الاقتناء بعد تعديله بما يوجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وما يقابلها من حقوق ملكية في دفاتر التابعة حينئذ . وبذلك يلزم التمييز بين رأس المال والأرباح المحجوزة للشركة التابعة في تاريخ الاقتناء وما يحدث فيها من تغيرات بعد ذلك التاريخ . وتستبعد الاستثمارات بالتكلفة مقابل نصيب القابضة في حقوق ملكية التابعة في تاريخ الاقتناء . أما ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية نتيجة أرباح أو خسائر التابعة بعد تاريخ الاقتناء فإن نصيب القابضة منها يسوى في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة حتى بداية العام الجاري . أما أرباح (أو خسائر) العام الجاري فيسوى نصيب القابضة منها في أرباح القابضة عن السنة الحالية كما ينضج من الحسابات الختامية التجميعية .

أما في ظل أساس حقوق الملكية فتظهر استثمارات القابضة في دفاترها بمسا يعادل نصيبها من حقوق الملكية في التابعة في تاريخ إعداد الميزانية وذلك بعد تسوية هذه الحقوق بما قد يتواجد من اختلافات بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية في تاريخ الاقتناء . وتستبعد هذه الاستثمارات مقابل نصيب القابضة في حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الميزانية ، ولا يلزم التمييز بين الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء وما يطرأ عليها من تغيرات بعد ذلك، حيث تنعكس هذه التغيرات في حساب الاستثمارات في دفاتر القابضة وعلى حساب أرباحها المحجوزة .

٣ - الأرباح المحجوزة القابضة في بداية العام الجاري : يلزم تسويتها في مثل أساس التكلفة بنصيب القابضة بما طرأ من تغيرات على الأرباح المحجوزة

التابعة منذ تاريخ الاقتناء حتى بداية العام الجارى . أما فى ظل أساس حقوق الملكية فلا يستدعى الامر أية تسوية إلا إذا وجد فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات فى تاريخ الاقتناء ولم يسوى الفرق فى دفاتر التابعة كما سبق ذكره فى النقطة الاولى .

٤ - حقوق الاقلية : لا توجد إختلافات بين الاساسين الا ما يترتب على الاختلافات السابقة .

هذا ويراعى أنه بصرف النظر عن الطريقة التى تتبعها الشركة القابضة بشأن معالجة إستثماراتها فى الشركة التابعة دفتريا فإن الميزانية التجميعية تكون متماثلة تمام التماثل فى ظل كل من الطريقتين .

٢ - ب - مزاي وعبوب أساس التكلفة بالمقارنة باساس حقوق الملكية :

يتضح لنا بما تقدم أن الحسابات والقوائم الختامية فى ظل أساس التكلفة لا تختلف عنها فى أى شيء إذا ما تم إعدادها على أساس حقوق الملكية وترجع الإختلافات الأساسية بين كل من الاساسين فى أثر إتباع كل منها على الحسابات والقوائم الختامية لشركة القابضة بصفة مستقلة ومن ثم على إجراءات التسويات والإستبعادات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية المجموعة .

ويقوم أساس التكلفة على مبدأ التكلفة التاريخية المعروف ، والذي يلزم به المحاسبون فى الممارسة العملية إلى حد كبير، حيث نظل إستثمارات الشركة القابضة فى الشركة أو الشركات التابعة لها مسجلة بالدفاتر الخاصة بالشركة القابضة بتكلفتها التاريخية مهما طرأ من تغيرات على حقوق الملكية فى الشركة أو الشركات التابعة نتيجة مزاوله هذه الشركات لعملياتها ، ويقتصر ما يظهره دفاتر الشركة القابضة فيما يتعلق بنشاط التابعة (أو التابعةات) على ما تقوم هذه الأخيرة بتوزيعه من أرباح بالقدر الذى يخص الشركة القابضة منها ، ويدعى مؤيدوا أساس التكلفة

أن هذا يتمشى مع مبدأ التحقق المحاسبي من وجهة نظر الشركة القابضة حيث لا يأخذ في الاعتبار إلا ما تحقق فعلا من إيرادات نتيجة إستثماراتها في الشركة (أو الشركات) التابعة بالحصول أو الاستحقاق في صورة أرباح موزعة .

هذا ومن وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، فإن ما يطرأ من تغيرات على حقوق الملكية في الشركات التابعة منذ تاريخ الاقتناء ينعكس أثره على الأرباح المحجوزة للشركة القابضة في الميزانية التجميعية ، بصرف النظر عن إتباع أساس التكلفة أو أساس حقوق الملكية ، ذلك لأن الأرباح (أو الخسائر) التي تحققها الشركات التابعة ، وسواء تم توزيعها أو لم يتم بعد تاريخ الاقتناء تعتبر أضافه فعلية لحقوق ملاكها الشركة القابضة بمقدار نصيبها منها . ويتربط على ذلك إلى إتباع أساس حقوق الملكية بصدد المحاسبه للاستثمارات في الشركات التابعة في دفاتر الشركة القابضة يتفق مع ما ترمى إلى تحقيقه الحسابات والقوائم التجميعية من ناحية ، كما يظهر هذه الاستثمارات في دفاتر القابضة بما يقرب من قيمتها الاقتصادية من ناحية أخرى ، وإن كان ذلك بعد خروجها على مبدأ التكلفة التاريخيه فهو ولا ريب بعد خروجها مرغوبا فيه لزيادة دلالة البيانات التي تعكسها قوائم الشركة القابضة فيما يتعلق بأستثماراتها في الشركات التابعة . أما من حيث مبدأ التحقق ، فإن الشركة القابضة بصفتها مسيطرة على نشاط الشركة (أو الشركات) التابعة — ولو عن بعد — بعد مبرا كافيا لاعتبار ما يتحقق من إيرادات ، ومن ثم ما ينتج عن ذلك من أرباح أو خسائر محققه من وجهه نظر الشركة التابعة ، كما لو كان محققا من وجهة نظر الشركة القابضة حتى ولو لم يتم توزيع هذه الأرباح فالإرباح التي تحققها الشركات التابعة تعد زيادة محققه في قيمة إستثمارات الشركة القابضة فيها ، كما أن الخسائر التي تحققها تلك الشركات تعد إتقاصا محققا لاستثمارات الشركة القابضة فيها .

أسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

١ - ما هي أهم الاختلافات بين أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية فيما يتعلق بمعالجة إستثمارات الشركة القابضة في التابعة دفتريا

٢ - بعد مضي أربع سنوات على إقتناء ٨٠ ٪ من أسهم رأس مال الشركة التابعة س ، بلغ نصيب الشركة القابضة من في حقوق ملكية س ٤٥٦٠.٠٠٠ جنيه ، بينما ظهرت الإستثمارات في دفاتر س بمبلغ ٢٥٠٠.٠٠٠ جنيه ، فما هي الأسباب التي تعتقد أنها أدت إلى وجود هذا الاختلاف الكبير بين قيمة الإستثمارات في دفاتر س ، وقيمتها الدفترية في دفاتر س ؟

٣ - قد تختلف حقوق الأقلية كما تظهر في الميزانية التجميعية من حيث المقدار عن ما تظهره الميزانية العمومية للشركة التابعة في هذا الشأن ، فما هي الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الاختلاف ؟

٤ - علل باختصار لماذا تعتبر كل من العبارات التالية خطأ أو صواب .

١ - إذا حققت الشركة التابعة أرباحا في السنة التالية للإقتناء قدرها (س) ووزعت منها الثلث وكانت حصة القابضة فيها ٨٠ ٪ ، فإن أرباح القابضة تزداد بمقدار ٨٠ ٪ من (س) على أساس التكلفة وتزداد بمقدار ٥٢ ٪ من (س) على أساس حقوق الملكية .

ب - من بين قيود التسويات والاستبعادات التي ظهرت في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للقابضة من والتابعة س ظهر القيد الآتي .

٨٩٥٠٠	من صافي الربح - ص
٢٥٥٠٠	من حقوق الأقلية في ص
٨٥٥٠٠	إلى صافي الربح ص

هذا في الوقت الذي بلغ فيه صافي ربح ص ٨٦٥٠٠ جنيه . وهذا يعني
إنتفاص أرباح ص بما جعلت به مدينة وإنتفاص حقوق الأقلية بما جعلت به
مدينة ، حيث تتبع ص طريقة حقوق الملكية ، ووزعت ص ٨٥٥٠٠ جنيه
من أرباحها .

ح - عندما تتبع القابضة طريقة حقوق الملكية المحاسبية لإستثماراتها في
التابعة فإنه يصبح من الواجب تحديد حقوق الملكية في التابعة في تاريخ الإقتناء
لأغراض التعرف على ما قد يوجد من إختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية لهذه
الإستثمارات في أى تاريخ لاحق .

و - عادة ما يكون صافي الربح الذي تظهره الحسابات الختامية التجميعية
أقل من مجموع صافي ربح الشركات التي يتم لها إعداد هذه الحسابات ، مقدار
النسوبات التي تتعلق باستهلاك أو إهلاك الأصول التي تمثل الفرق بين التكلفة
والقيمة الدفترية لإستثمارات القابضة . فإذا لم توجد مثل هذه الفروق ، فإن صافي
ربح المجموعة كما تظهره هذه القوائم يساوى مجموع صافي أرباحها كما تظهره
قوائمها الفردية .

هـ - إذا حققت الشركة التابعة أرباح بعد تاريخ إقتناء الإستثمارات فيها
فإن مجموع أصول القابضة يزيد في ظل أساس حقوق الملكية عنه في ظل أساس
التكلفة في تاريخ نهاية أى فترة محاسبية لاحقة ، أما إذا حققت التابعة خسائر
فإن مجموع أصول القابضة يتساوى في ظل كل من الأساسين .

ثانياً التمارين :

التمرين الأول : ظهرت حسابات حقوق الملكية في تاريخ الإقتناء للشركة
القابضة ص والشركة التابعة ص كالآتي :

ص	س	
جني	جني	
٥٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	رأس مال الاسهم - قيمة إسمية ٥ جنيه
٢٠٠.٠٠٠	٤٠.٠٠٠	علاوة إصدار أسهم
٣٠٠.٠٠٠	١٦٠.٠٠٠	أرباح محجوزة
<u>١.٠٠٠.٠٠٠</u>	<u>٤٠٠.٠٠٠</u>	

وقد حصلت ص في ذلك التاريخ على ٧٠٪ من حقوق الملكية في س مقابل ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وفي نهاية السنة الأولى بلغت الأرباح التي حققتها س ٣٠.٠٠٠ جنيه وزعت منها ٢٠.٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثانية بلغت الحسابات المحققة عن عمليات س ٢٥٠.٠٠٠ جنيه وبلغت الأرباح التي وزعتها ٢٠.٠٠٠ جنيه أيضا . وقد أعتبرت ص حصتها في التوزيعات من بنود الإيرادات لكل من العاملين الأول والثاني ، في الوقت التي أظهرت فيه الميزانية التجميعية مخزون الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في س بمبلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه في كل من السنتين .

المطلوب : (١) إظهار أثر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية في ظل كل من أساس التكلفة وأساس حقوق الملكية (٢) إذا علمت أن ص تتبع أساس التكلفة ، فامضي وجهة نظرك في البيانات التي تظهرها الحسابات الختامية والميزانية التي تخصها بصفتها المستقلة .

التمرين الثاني : حصلت الشركة ص على حصة سيطرة في الشركة س في ١/١/١٩٧٢ عن طريق إصدار أسهم رأس مال قيمتها الاسمية ١٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل هذه الحصة . وقد بلغت صافي أصول الشركة س في ٣١/١٢/١٩٧٤ مبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه . وفيما يلي قيد الاستبعاد اللازم لأعداد الميزانية التجميعية في ٣١/١٢/١٩٧٤ كما يظهر في ورقة العمل

٩٠٠.٠٠٠	من ٣/ رأس مال الأسهم - س .
٦٠٠.٠٠٠	من ٣/ الأرباح المحجوزة - س
٤٠٠.٠٠٠	من ٣/ خمس إصدار الأسهم - س
١٢٤٠.٠٠٠	إلى ٣/ الاستثمارات في س - س
٣٠٠.٠٠٠	إلى ٣/ حقوق الأقلية في س .

وال المطلوب : (١) تحديد القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧٢/١/١ ،
(٢) تحديد نسبة أسهم س المملوكة للشركة س ، (٣) تحديد الطريقة التي تتبعها
س بشأن المحاسبة لاستثماراتها في س مع توضيح مبرراتك (٤) توضيح كيفية
معالجة س للفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لاستثماراتها في س .

التمرين الثالث : حصلت س على السيطرة على س في ٧١/١/١ مقابل
مبلغ ٥٦٠.٠٠٠ جنيه . وفي الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٣١ ظهر من بين
الأصول ١٠٥.٢٠٠ جنيه بعنوان زيادة تكلفة الاستثمارات في س عن قيمتها
الدفترية - بعد خصم الاستهلاك منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٢.٠٠٠ / سنويا .
هذا ولم يظهر الاستهلاك في دفاتر س ، كما تقوم س بالمحاسبة لاستثماراتها على
أساس التكلفة . فإذا علمت أن القيمة الدفترية لصافي أصول س في ٧١/١/١
بلغت ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، كما بلغت في ٧٥/١٢/٣١ ٧٢.٦٠٠ جنيه ، وأن
الأرباح المحجوزة للشركة س في ٧٥/١٢/٣١ بلغت ٦٩.٦٠٠ جنيه - ،
فالمطلوب : (١) تحديد مقدار الأرباح المحجوزة كما تظهر في الميزانية التجميعية
في ٧٥/١٢/٣١ ، (٢) تحديد نسبة حصة س في أسهم رأس مال س .

التمرين الرابع : قامت س بشراء ٧٠ / من حقوق الملكية في س ١ في
٧١/١/١ بمبلغ ٨٤.٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٨٠ / من حقوق الملكية
في س في ١٩٧٢/١٢/٣١ بمبلغ ٣٦٤.٠٠٠ جنيه وقد بلغ رأس مال
الأسهم في س ٥٠٠.٠٠٠ جنيه كما بلغ في س ٢٥٠.٠٠٠ جنيه . وقد اعتبر

الفرق بين تكلفة الإستثمارات في الشركتين التابعتين راجعا لوجود شهره محل غير مسجلة بالدفاتر وعلى أن يستهلك بمعدل ١٠ ٪ سنويا على مدى عشر سنوات ، وتقوم ص بالمحاسبة لإستثماراتها في ص على أساس التكلفة وفي ص على أساس حقوق الملكية . وفيما يلي بيانات التغيرات التي طرأت على الأرباح المحبوزة للشركات الثلاثة منذ ٧١/١/١ حتى ١٩٧٤/١٢/٣١ .

ص	ص	ص	
جنيه	جنيه	جنيه	
٨٦٥٠٠	٥٥٥٠٠٠	١٦٠٥٠٠٠	الرصيد في ١/١/١٩٧١
٢٦٥٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	١٤٥٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧١
(١٥٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
٢٤٥٠٠٠	٢٥٥٠٠٠	٦٥٠٠٠	أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
(١٥٥٠٠٠)	(١٠٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢
٢٢٥٠٠	٢٠٥٠٠	(١٠٥٠٠٠)	(خسائر)
(١٥٥٠٠٠)	(١٢٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
			أرباح السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤
٢١٥٠٠	٣٥٥٠٠٠	(٥٥٠٠٠)	(خسائر)
(١٥٥٠٠٠)	(٢٢٥٠٠٠)	(٥٥٠٠٠)	توزيعات السنة
١٥١٥٠٠	١١٠٥٠٠٠	١٤٥٥٠٠٠	الرصيد في ٣١/١٢/١٩٧٤

والمطوب : (١) حساب رصيد إستثمارات ص في ص كما يظهر في ٣١/١٢/٧٤
 (٢) حساب صافي الربح كما يظهر في الحسابات الختامية التجميعية عن السنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٢ ، والسنة المنتهية في ٣١/١٢/٧٤ ، (٣) حساب حقوق

الدفترية لإستثمارات ص في ص بمال كخصص لتقويم أصول ص في الميزانية التجميعية .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ٧٤ والميزانية التجميعية في ٧٤/١٢/٣١ ، (٢) تكلم باختصار عن الهدف من تكوين الاحتياطي للتجديدات والتوسعات ، وبرر لماذا لا يظهر هذا الاحتياطي في الميزانية التجميعية .

التمرين السادس : فيما يلي بعض البيانات الاجالية المستفاد من حسابات وقوائم الشركة ص والشركة التابعة لها ص في ٧٥/١٢/٣١ بعد مضي ست سنوات على الاقتناء . (بالالف جنيه) :

ص	ص	ص	ص
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١٢٩	١٨٠	أرض ومباني	٩٧٥
٦٠٠	٤٥٠	آلات ومعدات (صافي)	٤٥٠
٨٩١		إستثمارات في ص - ٩٠ %	١٣٥
١٥٠	٢٦٩	أصول متداولة (مجموع)	٢٠
١٧٧٠	٩٩٩	الالتزامات (مجموع)	٢٥٥
			٨٤
			٩٩٩
			١٧٧٠

هذا وقد حصلت ص على إستثمارات في ص في ٧٥/١/١ بمبلغ ٦٦١٥٠٠ جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لصافي أصول ص ٦٠٠٠٠٠ ، وقد اعتبر الفرق راجعا لشهرة المحل الخاصة بالشركة ص الغير مسجلة بالدفاتر بصفة جزئية ، كما أن الجزء الباقي من الفرق يرجع لانخفاض القيمة الدفترية للأراضي المملوكة لشركة ص عن قيمتها السوقية حينئذ بمبلغ ٣٠٠٠٠ جنيه . هذا وتستهلك شهرة ص منذ تاريخ الاقتناء بمعدل ١٠ % سنويا لأغراض الحسابات والقوائم التجميعية . وبالرغم من أن الشركة ص تتبع أساس حقوق

الملكية في المحاسبة لاستثماراتها في س فإن ما طرأ من تغيرات على حقوق ملكية س عن سنة ١٩٧٥ لم ينعكس على حساب الاستثمارات إلا فيما يختص بمبلغ ١٣٥٠٠ جنيه من توزيعات س التي تمت في ١٩٧٥/٦/٣٠ . ورغم أن س قد أجرت توزيعات إضافية للأرباح في ٧٥/١٢/٣١ بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه إلا أن دفاتر س لم تظهر أى أثر لهذه التوزيعات .

الطلب : (١) إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ١٩٧٥/١٢/٣١ من واقع البيانات والمعلومات السابقة ، (٢) بفرض أن الشركة صرغبت بعد ذلك في اتباع أساس التكلفة لمعالجة استثماراتها في س اعتباراً من السنة المالية المنتهية في ٧٥/١٢/٣١ ، فما هي القيود الدفترية اللازمة لتعديل سجلات س لتظهر البيانات الخاصة بها على أساس التكلفة ، قم بإعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

الفصل الثالث عشر

في

الشركات القابضة

العمليات الوسيطة بين شركات المجموعة

١ - مقدمة :

تناولنا في الفصلين السابقين الأسس والاجراءات اللازمة لاعداد الحسابات والقوائم التجميعية لشركة قابضة وتابعاتها مع التركيز أساساً على المعالجة المحاسبية لاستثمارات الشركة القابضة في تاريخ الاقتناء وفي الفترات المحاسبية التالية لذلك . وقد افترضنا لأغراض العرض في هذين الفصلين عدم وجود معاملات أخرى بخلاف تلك التي تتعلق بحقوق الملكية بين شركات المجموعة وذلك رغبة في التبسيط، إلا أن المعاملات بين الشركة القابضة والشركات التابعة لا تقتصر على مجرد الاستثمار فيها وتحصيل الأرباح الموزعة منها ، وإنما قد تمتد في غالبية الأحيان لتغطي الكثير من المعاملات الأخرى التي تتعلق بنود الأصول والمخزون والائرادات والمصروفات .

وسوف نقسم المعاملات التي تتم بين شركات المجموعة لأغراض العرض والدراسة في هذا الفصل الى قسمين أساسيين : والقسم الأول يتعلق بالمعاملات المالية والتي يترتب عليها نفاء أصول مالية لأحد شركات المجموعة مقابل نفاء التزامات مالية قبل الشركة أو الشركات الأخرى ، والقسم الثاني يتعلق بالمعاملات السلعية والتي تشمل المعاملات المختلفة في بنود المخزون والأصول طويلة الأجل .

٢ - المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة :

المعاملات المالية الوسيطة هي تلك التي يترتب عليها قيام أحد الأصول المالية لدى إحدى شركات المجموعة يقابلها قيام إلزام مماثل في الالتزامات المالية لأحدى الشركات الأخرى، ومن أمثلة هذه المعاملات بيع وشراء البضائع والأصول الأخرى بين شركات المجموعة على الحساب وما يترتب عليها من نشأة أصل لدى الشركة البائعة وقيام إلزام على الشركة المشترية وكلاهما في صورة مالية . فإذا قامت الشركة الفاعضة من مثلاً ببيع بضائع على الحساب لشركة التابعة س فإن هذه العملية سوف يترتب عليها ظهور المبلغ المستحق على س من بين أرصدة عملاء س وظهوره في نفس الوقت من أرصدة بنود الالتزامات المالية - الدائنون أو الموردون - في س . وعند إعداد الميزانية المجموعية للشركتين يصبح من الضروري إستبعاد المبلغ من أرصدة عملاء س وإستبعاده من أرصدة الدائنون أو الموردون في س حتى لا يترتب على وجوده تضخم أصول وخصوم المجموعة دون مبرر ، ذلك لأن كل من س ، س تعد من وجهة نظر الميزانية المجموعية كآلو كافا يمثلان وحدة محاسبية واحدة . وليس من الجائز أو المعقول أن ينشأ أصل لدى الوحدة المحاسبية مقابل نشأة إلزام عليها لنفسها !

وينطبق نفس المنطق على أوراق القبض لدى إحدى شركات المجموعة التي تمثل في نفس الوقت أوراق دفع من وجهة نظر إحدى الشركات الأخرى والمستحقات على إحدى الشركات من وجهة نظرهما التي تعد مقدمات أو أصول لدى شركة أخرى ، كالفوائد المستحقة مثلاً على إحدى الشركات في المجموعة لشركة أخرى ، أو الأرباح التي تقرر توزيعها في شركة ولم توزع بعد بمقدار حصة الشركة الأخرى منها وما شابه ذلك .

ولنفرض على سبيل الإيضاح أن أرصدة حسابات الشركة الفاعضة س وكذلك الشركة التابعة س أظهرت الآتي في تاريخ إعداد الميزانية الخاصة بكل منها .

١ - من بين أرصدة عملاء من البالغ قدرها ٢٣٢٠٠ جنيه مبلغ ١١٠٠٠ جنيه مستحق على س .

٢ - من بين أرصدة من قرض مقدم لشركة من يبلغ ٢٥٠٠٠ جنيه بفائدة ٦٪ سنوياً ما زالت الفوائد عن النصف الأخير من العام لم تسدد عليه بعد .

٣ - أعلنت من توزيع ٢٠٠٠٠ جنيه من أرباحها وقامت من بأرباح نصيبها من توزيعات من المقترحة بواقع ٨٠٪ ، ولم تتم التوزيعات بعد .

٤ - من بين أرصدة أوراق الدفع في دفاتر من ١٥٠٠٠ جنيه تمثل أوراق مسحوبة لصالح من .

٥ - قامت من بخمس أوراق قبض تبلغ ١٠٠٠٠ جنيه مسحوبة على عملائها لدى الشركة من .

وفقاً إلى ورقة عمل الميزانية التجميعية الجارية التي توضح كيفية معالجة هذه المعاملات المالية .

ورقة عمل جارية للميزانية التجميعية لشركة من والتابعة من

الميزانية التجميعية	نسوبات واستبعادات		س	م	الأصول :
	من /	إلى /			
٢٩٢٠٠	(١) ١١٠٠٠		١٧٠٠٠	٢٣٢٠٠	عملاء
	(٢) ٢٥٠٠٠		٢٥٠٠٠		قرض الشركة من
١٠١٠	(٣) ٧٥٠		١٨٦٠		فوائد دائنة مستحقة
	(٤) ١٦٠٠٠			١٦٠٠٠	توزيعات أرباح مستحقة
٣٠٥٠٠	(٥) ٢٥٠٠٠		٣٣٥٠٠	٢٢٠٠٠	أوراق قبض
		(٥) ١٠٠٠٠		(١٠٠٠٠)	أوراق قبض مضمومة
XXXX			XXXX	XXXX	
					الالتزامات :
٥٣٠٠٠	(١) ١١٠٠٠		٢٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	موردون (دائنون)
١٠٠٠٠	(٥) ١٥٠٠٠		٥٤٠٠	١٩٦٠٠	أوراق دفع
	(٢) ٢٥٠٠٠			٢٥٠٠٠	قرض من من
٣٠٠٠	(٣) ٧٥٠		١٥٠٠	٢٢٥٠	فوائد مدونة مستحقة
٤٠٠٠	(٤) ١٦٠٠٠		٢٠٠٠٠		توزيعات مستحقة
XXXX	٧٧٢٥٠	٧٧٢٥٠	XXXX	XXXX	

ونوضح فيما يلي شرح قيود التسويات والإستبعادات التي وردت في ورقة العمل الجزئية .

(١) القيد الأول يمثل إستبعاد ١١٠.٠٠٠ جنيه من أرصدة عملاء ص مقابل إستبعاد نفس المبلغ من أرصدة موردين ص .

(٢) القيد الثاني يمثل إستبعاد القرض المقدم من ص لشركة ص والذي يظهر في أصولها مقابل إستبعاده من إلتزامات ص .

(٣) القيد الثالث يمثل إستبعاد الفوائد المستحقة على قرض ص لشركة ص عن نصف سنة من أصول الأولى وإلتزامات الأخيرة .

(٤) القيد الرابع يمثل إستبعاد نصيب ص من توزيعات ص التي لم تسدد بعد من أصول ص ومن إلتزامات ص ويلاحظ أن حقوق الأقلية في هذه التوزيعات تظهر في إلتزامات المجموعة في الميزانية التجميعية .

(٥) القيد الخامس يمثل إستبعاد ١٥٠.٠٠٠ جنيه من أوراق قبض ص التي تمثل أوراق دفع على ص ، بالإضافة إلى إستبعاد ١٠٠.٠٠٠ جنيه من أوراق القبض المسحوبة على عملاء ص والمخصوصة لدى ص مقابل الأوراق القبض المخصوصة في دفاتر ص . ويلاحظ في هذه الحالة الأخيرة أنه إذا ترتب على خصم أوراق القبض لدى ص جعل حساب أوراق القبض ، بدلا من حساب أوراق القبض المخصوصة ، دائما ، فإنه لا يلزم أى قيد لإستبعادهما في هذه الحالة . ذلك لأن أوراق القبض مستحقة أصلا قبل عملاء أحد أفراد المجموعة للمجموعة ولا تمثل معاملة مالية بسيطة بين أطراف المجموعة ذاتها . أما إذا جعل حساب أوراق القبض المخصوصة دائما بدلا من حساب أوراق القبض عند خصم الأوراق ، فإن أوراق القبض تظهر في الرصيد الظاهر في دفاتر ص على أن يخصم منها رصيد أوراق القبض المخصوصة كما تظهر في رصيد أوراق القبض في دفاتر ص ، ومن ثم يلزم إستبعادهما من مجموع رصيد أوراق القبض منها للازدواج

مقابل إستبعادها من رصيد أوراق القبض المخصصة .

وقياسا على الأمثلة السابقة يتم إستبعاد كل بنود المعاملات المالية الوسيطة بين شركات المجموعة الواحدة . ذلك لأن المبدأ أن شركات المجموعة تعد وحدة محاسبية واحدة من وجهة نظر الحسابات والقوائم التجميعية ، ومن ثم فإن إنشاء حق لأحد أفراد المجموعة الواحدة مقابل قيام لإلزام بمائل قبل فرد آخر يعد بمثابة لإلزام مالى على الفرد لنفسه ، أو حق مالى للفرد قبل ذاته ، وهذا لا يتماشى مع المنطق ويؤدى إلى الإزدواج فى الحساب بما يسفر عن تضخم أصول وإلتزامات المجموعة دون مبرر فى الميزانية التجميعية .

٣ - المعاملات الوسيطة فى عناصر الإيرادات والمصروفات :

لا تعد المعاملات الوسيطة فى عناصر الإيرادات والمصروفات ، والتي تتم بين الوحدات التابعة لوحد تجميعية واحدة ، من المعاملات التي يترتب عليها تحقق إيرادات أو تكبد مصروفات حقيقية من وجهة نظر المجموع . فمثلا إذا استأجرت الشركة التابعة من الشركة القابضة أحد مبانيها لأغراض الإستخدام فى العملية الإنتاجية ، فإن القيمة الإيجارية للمبنى سوف تظهر من بنود الإيرادات لدى القابضة ومن بنود المصروفات لدى التابعة ، بمعنى أنها سوف تزيد إيرادات المجموعة عن طريق القابضة وتزيد مصروفات المجموعة عن طريق التابعة بنفس المقدار ، دون تأثير على حصة المقاصة بين إيرادات ومصروفات المجموعة . ذلك بالإضافة إلى أن تكلفة المبنى من إهلاك وصيانة وخلافة سوف تنطوى عليها بنود مصروفات القابضة التي تمتلك المبنى ، كما أن الإيرادات التي تتحقق عن إستخدامه فى العملية الإنتاجية سوف تنطوى عليها بنود إيرادات التابعة التي تستخدم المبنى فعلا . وبذلك يلزم الإمر إستبعاد الإيجار فى هذه الحالة من بنود الإيرادات الخاصة بالقابضة ومن بنود المصروفات الخاصة بالتابعة من الإزدواج

الذى يؤدي إلى تضخم الإيرادات والمصروفات (١) مع أنه لا يؤثر على نتيجة المقاصة بينهما. وما ينطبق على الإيجارات ، ينطبق على الفوائد المدينة والدائنة ومصروفات التشغيل الأخرى ، وما إلى ذلك من البنود التي تعد مصروفات من وجهة نظر إحدى الشركات وتعتمد إيرادات بنفس المقدار لدى شركة أخرى من شركات المجموعة هذا وسوف نتناول بعض هذه البنود بقدر أكبر من التفصيل .

٤ - الأرباح على المبيعات الوسيطة من السلع والخدمات بين الواحد :

عندما تقوم إحدى الشركات التابعة لنفس المجموعة بشراء مستلزمات وسيطة سواء كانت في صورة راسع أو في صورة خدمات من الشركة القابضة أو من شركة أخرى في نفس المجموعة ، فإنه يترتب على ذلك تضخم كل من من المبيعات والمشتريات لجميع الشركات بنفس القدر ، وبالتالي يجب استبعاد القيمة من مبيعات الوحدات البائعة ومن مشتريات الوحدات المشترية . ولكن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد ، فطبقاً لقواعد الاستحقاق المحاسبية ، فإن الأرباح لا تتحقق إلا إتمام عملية البيع ، ولا تعد عمليات البيع والشراء بين شركات المجموعة من عمليات البيع النهائية من وجهة نظر المجموعة كوحدة واحدة وبالتالي يجب أن لا يتحقق بسببها أرباح ، وعلى ذلك فالأمر يقتضى ، بإضافة إلى استبعاد

(١) يقتصر مقدار ما يجب استبعاده من مصروفات الشركة المستخدمة للبنى مقابل ما بإدلة من إيرادات المالكه له على قيمة ما تتحمله الأخيرة من مصروفات في دفاترها من وجهة النظر الاقتصادية . بمعنى آخر يجب أن تحمل إيرادات المجموعة بالقيمة الإيجارية للبنى والتي تمثل العائد الإجمالي لرأس المال والأرض المستثمر فيه في هذه الحالة. ويقتصر ما يستبعد على تكلفة الإهلاك في دفاتر المالك ، حيث القيمة الإيجارية تمثل العائد الإجمالي . ويترتب على الأخذ بهذا المبدأ استبعاد إهلاك المبنى من دفاتر القابضة مقابل استبعاد ما بإدلة من القيمة الإيجارية ودفهم أن نتيجة المقاصة بين الإيرادات والمصروفات لظل هذا المبدأ تؤدي إلى نفس النتيجة من وجهة نظر المجموعة إلا أن كل منها - يظهر قيمة تخرب من قيمة الاقتصادية !

قيمة المبيعات والمشتريات الوسيطة على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية التحقق مما إذا كانت المبيعات الوسيطة قد تم بيعها لعملاء خارج المجمع أو لم يتم . وفي الحالة الأولى تعتبر الأرباح محقة محاسبيا حيث أعييد بيع المبيعات الوسيطة إلى عملاء خارج مجموعة الشركات . أما إذا لم يتم بيع المبيعات الوسيطة لعملاء خارج المجمع بالكامل ، فإن الأمر يقتضى إستبعاد ما قد يكون هناك من أرباح (أو خسائر) غير محقة على المخزون الموجود لدى الوحدة أو الشركة المشتري .

ولنفرض مثلا أن من القابضة تقوم بشراء بعض منتجات من التابعة لأهانة بيعها في مراكز توزيعها الخاصة لعدم توافر مثل هذه المراكز لدى من . ولنفرض أيضا أن من تقوم بشراء بعض منتجات من لاستخدامها كواد أولية رئيسية في عملياتها الإنتاجية . وقد بلغ مجموع مشتريات من من خلال العام ٦٠٠.٠٠٠ جنيه ، ومجموع مشتريات من من ٤٥٠.٠٠٠ جنيه . وفي نهاية العام وجد في مخازن من ماقيمة ٢٠٠.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من من ووجد في مخازن من ماقيمة ١٥٠.٠٠٠ جنيه من مشترياتها من من . وتقوم من بتسديد منتجاتها على أساس ١٥٠ ٪ من التكلفة ، وتقوم من بتسديد منتجاتها على أساس ١٢٣ ٪ من التكلفة . ويلزم لإغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في هذه الحالة القيام بالآتي :

(١) إستبعاد ٦٠٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات من (أو من تكلفة مبيعاتها) مقابل إستبعاد ٦٠٠.٠٠٠ جنيه من مبيعات من . أى أن خانة التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية سوف تظهر في الجانب الدائن منها ٦٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل المشتريات (أو تكلفة المبيعات) وتظهر نفس المبلغ في الجانب المدين منها مقابل المبيعات .

(٢) استبعاد ٥٠٠.٠٠٠ جنيه من مشتريات س (أو تكلفة مبيعاتها أو إنتاجها) مقابل استبعاد نفس المبلغ من مبيعات س. ويعالج في ورقة العمل كعلاج البند الأول. ويترتب على ذلك ضرورة تخفيض مشتريات المجموعة (أو تكلفة مبيعاتها أو تكلفة إنتاجها) ١٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه وتخفيض مبيعات المجموعة بنفس المقدار. ويترتب على ذلك استبعاد أثر المبادلات الوسيطة بين الشركتين على عناصر إيراداتها ومصرفاتها (أو استخداماتها) بصفة مجمعة.

(٣) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى س من مشترياتها من س في نهاية الفترة بحيث يمتثل (محاسبيا ٩١) مع قاعدة التكلفة لدى الأصل البائع. بمعنى أن مخزون س من مشترياتها من س يجب أن يقوم على الأساس الذي كان سوف يتم تقييمه به لو كان مازال لدى س ولم يباع للشركة س. فمخزون س البالغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه يظهر بتكلفة من وجهة نظر س وحدها والتي تحتوي على هامش ربح س من وجهة نظرها وحدها بواقع ربع ثمن البيع أو ثلث التكلفة ومن ثم يجب تقييمه على أساس التكلفة من وجهة نظر س، أي على أساس

$$١٠٠ \times ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ = ١٣٣ \frac{1}{3} \text{ جنيه}$$

ويعني ذلك ضرورة تخفيض تكلفة مخزون س بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ جنيه مقابل تخفيض نفس المبلغ من إيرادات الشركة س التي باعت البضاعة للشركة س. ويكون قيد تسوية المخزون في ورقة العمل كالآتي:

٥٠٠.٠٠٠ من س/ مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الحسابات الختامية) - س.

٥٠٠.٠٠٠ إلى س/ مخزون آخر الفترة (في ورقة عمل الميزانية) - س.

وبلاحظ أن مخزون آخر الفترة في ورقة عمل الحسابات الختامية دائن ومن ثم ينخفض بمجمله مدينا بما يؤدي إلى تخفيض إيرادات المجموعة . أما مخزون آخر الفترة في الميزانية فهو مساو مدين ومن ثم ينخفض بمجمله دائنا بما يؤدي إلى إظهاره بالتكلفة في الميزانية التجميعية . وإذا تم إعداد ورقة عمل منفصلة لكل من الحسابات الختامية والميزانية التجميعية ، فإن التسوية في الحسابات الختامية تكون كالآتي :

٥٠٠.٠٠٠ من م / مخزون آخر الفترة (ص) .
٥٠٠.٠٠٠ إلى م / وصيد صافي الربح — م

وبلاحظ أن وصيد صافي الربح يظهر ضمن الأرصدة المدينة كتم حسابي لجانب المدين من الحسابات الختامية ومن ثم ينخفض بمجمله دائنا على ورقة العمل كما سبق وأوضحنا .

وعند إعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية يظهر صافي ربح م في الخصوم ويظهر مخزون م في الأصول ويكون قيد التسوية على ورقة العمل كالآتي .
٥٠٠.٠٠٠ من م / صافي الربح عن العام — م
٥٠٠.٠٠٠ إلى م / مخزون آخر الفترة — م

ويؤدي القيد السابقين إلى نفس الأثر الذي يؤدي إليه القيد الأول .
(٤) يجب تعديل قيمة المخزون الباقي لدى م من مشترياتها من م بنفس الطريقة ، أي ينخفض مخزون آخر الفترة في الحسابات الختامية بمبلغ $[١٥٠٠.٠٠٠ - (١٥٠٠.٠٠٠ \times \frac{١}{١٠٠})] = ١٠٠.٠٠٠$ جنيه [مقابل تخفيض مخزون آخر الفترة في الميزانية بنفس القيمة ، وذلك أما بقيد واحد في حالة إعداد ورقة عمل واحدة للحسابات الختامية والميزانية معا ، أو بقيدتين عن طريق توسيط صافي ربح م في حالة إعداد ورقتي عمل مستقلتين .

وتطبق هذه القواعد بصفة عامة من وجهة النظر المحاسبية بصرف النظر عن وجود حقوق للأقلية أو عدم وجودها . هذا ويلاحظ أن الأرباح الواجب إستيعادها من رصيد المخزون تقتصر على هامش ربح البائع دون أية تكاليف أخرى قد تضاف على تكلفة البائع لأغراض توصيل المستلزمات أو البضائع مخازن المشتري وما قد يضاف إليها من تكاليف تخزين وحيازة لدى المشتري .

هذا ولا تقتصر مشكلة إستيعاد الأرباح غير المحققة على المخزون الناتج عن معاملات الشركات التابعة لمجموعة واحدة على مخزون نهاية الفترة ؛ بل يجب أن تمتد أيضا لتغطي مخزون بداية الفترة . ونفرض مثلا أن مخزون نهاية الفترة الأولى (وهي بداية الثانية) من مشتريات ص من س كان كما عليه في المثال السابق أي ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بسعر الشراء في دفاتر ص و ١٥٠.٠٠٠ جنيه على أساس تكلفة الشركة س . ونفرض أن مخزون نهاية الفترة الثانية لدى ص من مشترياتهما من س يبلغ ١٢٠.٠٠٠ جنيه . ويتطلب الأمر في هذه الحالة تسوية مخزون أول الفترة وآخر الفترة الموجود لدى ص من مشترياتهما من س لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .

ففي نهاية السنة الأولى ، وهي بداية السنة الثانية ، قمنا باستيعاد ٥٠.٠٠٠ جنيه من مخزون نهاية السنة (الأولى) لأغراض إعداد الحسابات الختامية التجميعية مقابل إستيعادها من رصيد صافي توزيع س (بفرض إستخدام ورقة عمل مستقلة للحسابات الختامية التجميعية) ، وذلك على اعتبار أن الأرباح على هذا المخزون ظهرت كما لو كانت محققة في دفاتر س بينما المخزون مازال موجودا لدى ص . وحيث يعتبر مخزون نهاية السنة الأولى مثلا لمخزون بداية السنة الثانية ويعد من مكونات تكلفة مبيعاتها من وجهة نظر الحسابات التجميعية ، فإنه يلزم في نهاية السنة الثانية تسوية مخزون بداية الفترة لدى ص من مشترياتهما من س ليظهر في الحسابات التجميعية بالتكلفة طبقا للبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

ولما كان مخزون أول الفترة مدينا بطبيعته فإنه لإستبعاد الأرباح عليه يارم إجراء القيد الآتي على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن الفترة الثانية .

٥٠٠.٠٠٠ من س / رصيد صافي ربح - س
٥٠٠.٠٠٠ إلى س / مخزون أول الفترة - س

ويترتب على هذا القيد تخفيض قيمة مخزون أول الفترة في الحسابات التجميعية بالمبلغ وزيادة رصيد صافي ربح س بالقيمة (لاحظ أن رصيد صافي الربح في ورقة العمل يظهر في الجانب المدين من حسابات س - ومن ثم يزداد بمجمله مدينا كما سبق وأوضحنا) .

وحيث لا يظهر مخزون أول الفترة في الميزانية العمومية ، فإنه يلزم لإستكمال تسوية الوضع تعديل رصيد الأرباح المحجوزة لشركة س في بداية السنة الثانية والتي تحتوى على الأرباح غير المحققة على المخزون لدى س من مشترياتها منها من العام السابق ، مقابل تعديل صافي ربح س عن العام الحالى (وهو رصيد دائم في الميزانية) بالقيمة . ويتم ذلك بإجراء القيد التالى على ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٥٠٠.٠٠٠ من س / الأرباح المحجوزة - رصيد أول الفترة - س
٥٠٠.٠٠٠ إلى س / صافي أرباح العام - س .

وتبرير هذا القيد الأخير ، أن رصيد صافي ربح س قد تم إقفاله في الأرباح المحجوزة في نهاية العام الأول في دفاتر س بما فيه مبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه تمثل أرباح غير محققة على مخزون كان ما يزال موجودا لدى س من مشترياتها من س . وحيث قامت س ببيع هذا المخزون في الفترة الثانية فإن الأرباح تعدد محققة في الفترة الثانية من وجهة نظر الميزانية التجميعية . وبالتالي فإن هذا القيد يؤدي إلى تحويل المبلغ من الأرباح المحجوزة لشركة س إلى صافي أرباحها عن العام من وجهة نظر المجموع .

٥ - المعاملات في الأصول الثابتة بين شركات المجموعة:

عندما تقوم أحد أو بعض شركات المجموعة الواحدة ببيع بعض أصولها الثابتة لشركات أخرى في نفس المجموعة ، فإنه لا يترتب على ذلك أى تغير في موجودات المجموعة من أصول حقيقية . ولا يترتب على مثل هذه العمليات أى مشاكل إذا كان ثمن البيع يتساوى مع صافي التكلفة الدفترية للأصل المباع في دفاتر البائع أما إذا ترتب على عمليات تبادل الأصول الثابتة ، وخاصة منها ما يخضع للإهلاك ، أرباح أو خسائر من وجهة نظر البائع ، فإن الأمر يقتضى طبقاً للقواعد المحاسبية المتعارف عليها استبعاد هذه الأرباح أو الخسائر عند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في سنة التبادل وتسوية إهلاك هذه الأصول بما يترتب على هذه الأرباح والخسائر على مدار باقى حياتها الإنتاجية وسوف نتناول المعالجة المحاسبية لهذه العمليات في هذا البند .

٥ - ١ - استبعاد التحويلات الرأسمالية :

لا تعتبر المعاملات في الأصول الرأسمالية مثل الأراضي والمباني والآلات والمعدات بين شركات المجموعة الواحدة من المعاملات الرأسمالية التى تؤدي إلى زيادة هذه الأصول من وجهة نظر المجموعة . ذلك حيث لا يترتب على تبادل الأصول الثابتة بين هذه الشركات زيادة أو نقص هذه الأصول ، لأن العمليات تعد مجرد نقل ملكية من شركة إلى شركة أخرى في نفس المجموعة (١) . ويطلق على مثل هذه المعاملات من وجهة النظر الاقتصادية التحويلات الرأسمالية .

(١) قد يترتب على عملية التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأصل المحول ، فإذا كان الأصل يمثل طاقة غير مستغلة لدى البائع يمكن إستغلالها بكفاءة عالية لدى المشتري ، فإن قيمتها الاقتصادية لدى البائع تساوى صفر بينما تزداد هذه القيمة بمجرد تحويل الأصل للمشتري الذى يتوافر لديه فرص إستغلال بديلة للأصل المحول . وبالنسبة يمكن القول فى مثل هذه الأحوال أن القيمة الاقتصادية لأصول المجموعة سوف تزداد بالتحويل بما يتفق والزيادة فى إنتاجية المجموعة المترتبة والمتوقعة منه .

ويجب طبقا لقواعد التقويم المحاسبية ، أن لا يترتب على عملية التحويل من وجهة نظر المجموعة أية أرباح أو خسائر . وإذا تمت عملية التحويل بقيمة تزيد أو تقل عن صافي القيمة الدفترية للأصل المحول ، فإن الفرق بين القيمتين مع واجب الاستبعاد من وجهة النظر المحاسبية لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فإذا كان الأصل المحول لا يخضع للإهلاك فإنه يلزم تسوية حسابات البائع وحسابات المشتري بما يترتب على عملية التحويل من أرباح أو خسائر في ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية إلى أن يتم التصرف في الأصل بالبيع لطرف خارجي عن المجموعة ، حيث تتحقق الأرباح أو الخسائر حينئذ محاسبيا .

فإذا فرضنا مثلا أن القابضة من قامت بشراء قطعة أرض فضاء من التابعة من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه بينما بلغت تكلفتها الدفترية لدى من ٢٠٠.٠٠٠ جنيه ، فإن إثبات عمالية البيع في دفاتر من يودى إلى إظهار أرباح حيازة محققة من وجهة نظرها قدرها ١٨٠.٠٠٠ جنيه . وتظهر الأراضى في دفاتر من بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ جنيه . وعند إعداد الحسابات والقوائم التجميعية عن سنة التبادل يستبعد مبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه من تكلفة الأراضى لدى من مقابل استبعاد المبلغ من صافي ربح من العام (أو حساب الأرباح المحجوزة إذا كانت أرباح الحيازة تقل مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة) ، وذلك على ورقة عمل الميزانية التجميعية حتى تظهر الأراضى بتكلفتها التاريخية من وجهة نظر المجموعة (١) . ويستبعد

(١) لا يتفق هذا الإجراء مع وجهة النظر الاقتصادية ، حيث قد يترتب على التحويل زيادة القيمة الاقتصادية للأراضى ، كما قد يكون المبلغ ممثلا لأرباح حيازة مكتسبة فعلا ، ومن ثم يجب أن تظهر الأراضى من وجهة النظر الاقتصادية في هذه الحالة في الميزانية التجميعية بقيمتها الاقتصادية العادية مقابل إظهار الزيادة في رأس المال المكتسب من إعادة تقويم الأصول . ولكن هذا الإجراء لا يتفق مع الممارسة المحاسبية العائدة .

المبلغ بعد ذلك من الاراضى مقابل استبعاد من الارباح المجموعة لشركة من عن السنوات التالية ، ويستمر هذا الاجراء إلى أن تباع الاراضى لطرف خارجى حيث تتحقق عليها الارباح (أو الخسائر) من وجهة نظر مجموعة ص ، س محاسبيا .

٥ - ب - الارباح والخسائر على الاصول الخاضعة للإهلاك :

إذا كان الاصل المحول من شركة إلى أخرى فى نفس المجموعة من الاصول الخاضعة للإهلاك ، فإن الامر يقتضى استبعاد الارباح أو الخسائر الناتجة عن التحويل من دفاتر البائع على ورقة العمل مقابل استبعاد نفس القيمة من تكلفة الاصل المحول من دفاتر المشتري ، كما هو عليه الحال فى الاصول التى لا تخضع للإهلاك . غير أن الارباح أو الخسائر غير المحققة من وجهة نظر المجموعة فى هذه الحالة ، تتحقق جزئيا بصفه دورية عند حساب الإهلاك على الاصل فى دفاتر المشتري طبقا للتكلفة الظاهرة فى دفاتره . وتحميل الإهلاك للعمليات الإنتاجية المختلفة . وبالنسبة الى مقتضى الامر فى هذه الحالة بالإضافة إلى ما تقدم تعديل الإهلاك فى دفاتر البائع بما يقابل الارباح أو الخسائر التى نتجت عن التحويل وتحقق فعلا بحساب الإهلاك الدورى على الاصل وإعتباره من بنود تكلفة الحصول على الايرادات . .

وليفرض مثلا لإيضاح ذلك ، أن القابضة ص قد قامت بشراء أحد المباني من التابعة س بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جنيه فى الوقت الذى ظهرت فيه صافي القيمة الدفترية للمبنى فى دفاتر س ٣٠٠.٠٠٠ جنيه وذلك فى بداية السنة رقم (١) ، وحيث يحسب إهلاك على المبنى بواقع ٥ ٪ سنويا . وفى نهاية السنة الاولى من الإقتناء نجد أن ص عند حساب الإهلاك على المبنى سوف تقوم بتحميل عملياتها بمبلغ ٢٥٠.٠٠٠ جنيه (٥٠٠.٠٠٠ × ٥٠ ٪) ، بينما لو كان المبنى ظل لدى س لكان الإهلاك عليه من العام ١٥٠.٠٠٠ جنيه (٣٠٠.٠٠٠ × ٥٠ ٪) . وعند

إعداد الحسابات والقوائم التجميعية في نهاية العام الأول يلزم الأمر تسوية هذا الوضع من وجهة النظر المحاسبية كالآتي :

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : ينخفض إهلاك المباني بحملة دائنة بمبلغ ١٠٠٠ ر. جنيه مقابل إضافة المبلغ لرصيد صافي ربح س (رصيد صافي الربح يظهر في الجانب المدين من الحسابات الختامية وبذلك يزداد بحملة مدينا كما سبق أن ذكرنا) ويمكن تبرير هذا الإجراء محاسبيا على الوجه التالي : حيث تكلفة المبنى من وجهة نظر س وس بصفة مجتمعة مازالت ٣٠٠٠ ر. جنيه طبقا لقاعدة التكلفة التاريخية ، فإن الإهلاك المحسوب على المبنى في دفاتر س يفوق ما يلزم من وجهة نظر المجموع بمقدار ١٠٠٠ ر. جنيه . وحيث قام س بتحميل الإهلاك لعملياتها فإنه يعتبر من وجهة نظرها مصروف محقق محاسبيا . ولما كانت الأرباح على المبنى في دفاتر س لا تعتبر محققة من وجهة نظر المجموعة ومن ثم يتم استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية ، فإن استخدام س للمبنى لمدة سنة وإهلاكه على أساس ٥٠٠ ر. جنيه يؤدي إلى تحقيق جزء من الأرباح التي نتجت عن تبادل المبنى تعادل نصيب السنة من هذه الأرباح طبقا لمعدل الإهلاك على المبنى . وهذه الأرباح تتحقق من وجهة نظر المجموع في دفاتر س . ومن ثم ينخفض الإهلاك المحسوب في دفاتر س بما يعادل الإهلاك على الأرباح على عمالية التبادل مقابل زيادة أرباح البائع بما تحقق منها .

وإذا كانت س قد اعتبرت الأرباح الناتجة عن بيع المبنى للشركة س من مكونات أرباح المام (أي من بنود الإيرادات) ولم تقم بأقفالها مباشرة في حساب الأرباح المحجوزة ، فإنه يلزم بالإضافة إلى ما تقدم استبعاد مبلغ ٢٠٠٠ ر. من إيرادات س على ، ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن السنة الأولى التي تم فيها التبادل بعملها مدينة مقابل تخفيض رصيد صافي ربح س بالمبلغ ، وذلك بحملة رصيد صافي ربح س دائنا على الورقة . أما إذا كانت س قد

قامت بأقلال أرباح بيع المبنى في حساب الأرباح المحجوزة ، فإن هذه التسوية
تم على ورقة عمل الميزانية التجميعية كما يتضح من النقطة التالية .

٢ - في ورقة عمل الميزانية التجميعية : يلزم أولاً إستبعاد مبلغ الأرباح
(٢٠٠٠٠ جنيه) من قيمة المباني التي تظهرها دفاتر من مقابل إستبعاد القيمة
من الحساب الملائم في دفاتر من . فإذا كانت هذه الأرباح قد اعتبرت من
مكونات إيرادات من العام فإن قيد الإستبعاد يكون بحمل حساب صافي
أرباح من - عن العام مدبنا وحساب المباني دائماً . أو إذا كانت من -
أقلت المبالغ في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن قيد الإستبعاد يكون بحمل
حساب الأرباح المحجوزة من - مدبنا وحساب المباني دائماً

ورقة عمل جزئية للحسابات الختامية التجميعية من و من عن العام الأول .

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		س	س	
	من - /	إلى - /			
٣١٠٠٠٠			٢١٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	صافي مبيعات
		(١) ٢٠٠٠	٢٠٠٠		أرباح بيع مباني
٣١٠٠٠٠			٢٣٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع الإيرادات
×××			×××	×××	مصرفات مختلفة
×××	(٢) ١٠٠٠		×××	٣٠٠	إهلاك مباني
×××		(٣) ٣٠٠٠		×××	صافي ربح من
	(١) ٢٠٠٠	(٢) ١٠٠٠	٥٩٠٠٠		صافي ربح من
	(٣) ٤٠٠٠	(٣) ١٠٠٠			حقوق الأقلية من - ٢٥ %
١٠٠٠٠					
٣١٠٠٠٠	٦١٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٣٥٠٠٠	٩٥٠٠٠	مجموع المصروفات والأرباح

ثم يلزم بعد ذلك تخفيض غرض إهلاك المباني (كما يظهر في دفاتر ص)
بمبلغ ١٠٠٠ جنيه وذلك بحله مدينا مقابل زيادة صافي أرباح ص عن العام
بالمبلغ وذلك بحمل حسابها دائنا

وتظهر ورقة العمل الجزئية للحسابات الختامية التجميعية على أساس إفتراض
أن ص إعتبرت الأرباح من إيراداتها عن العام كما هو موضح في نهاية الصفحة
السابقة (الأرقام فيما عدا ما يتعلق بالمثال إفتراضية) .

وبلاحظ أن القيد الثالث يمثل صافي ربح ص بعد تعديله باستبعاد ٢٠٠٠٠
جنيه أرباح بيع المبني وإضافة ما تحقق منها بالإهلاك وهو ١٠٠٠٠ جنيه هل
ص بنسبة ٧٥٪ / وحقوق الأقلية بنسبة ٢٥٪ / . وبلاحظ أيضا أن إهلاك المباني
في ص والبالغ ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك كل المباني بما فيها المشتراه من ص .
وتظهر ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام الأول كالآتي (الأرقام
إفتراضية إلا فيما يتعلق بأرقام المثال) .

ورقة عمل الميزانية التجميعية ص وس في نهاية العام الأول .

الميزانية التجميعية	مسميات وإستبعادات		ص	ص	
	إلى /	من /			
XXXXX	٢٠٠ (١)		XXX	١٠٦٠	مباني
(XXXXX)		٩٠ (٢)	(XXX)	(٤٣٠)	مخصص إهلاك مباني
XXXXX			XXX	XXX	أصول أخرى
	XXX (٣)		XXX	XXX	إستثمارات في ص — ٧٥ /
XXXXX			XXX	XXX	مجموع الأصول
...					حقوق للسكة والإلتزامات :
					أرباح محبوزة ص — وصيد
		٢٠٠ (١)	٥٩		أرباح العام ص
	١٠٠٠ (٢)	٤٠ (٤)			
XXXXX	XXXX	XXXX	XXX	XXXX	

و يمثل القيد (١) استبعاد الارباح على بيع المبنى من ارباح من مقابل تخفيض تكاليف الظاهرة في دفاتر من بمبلغ ٢٠.٠٠٠ جنيه ليظهر في الميزانية التجميعية بتكاليفه كما كانت عليه في دفاتر من . و يمثل القيد (٢) تخفيض مخصص إهلاك المباني كما يظهر في دفاتر من بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه تمثل ما تحقق من ارباح فضلا خلال العام باستخدام المبنى وإضافة المبلغ لارباح من . أما القيد الثالث فيمثل استبعاد إستثمارات من في من وهو غير كامل . و يمثل القيد الرابع توزيع ارباح العام - من ، بعد تعديلها على من وحقوق الاقلية وهو غير كامل .

٥ - ب - ١ - الأرباح والخسائر على الاصول الخاضعة للاهلاك في الفترات التالية لفترة التبادل :

يلزم الإستمرار في استبعاد الارباح أو الخسائر التي تتحقق مع مبادلات الاصول الرأسمالية بين شركات المجموعة الواحدة مادامت هذه الاصول لم تباع للغير ولم يتم إهلاكها بالكامل . كما يلزم الإستمرار في تسوية الإهلاك والاملاك المجموع المشتري والارباح المحجوزة وارباح العام للبائع كل سنة بما تحقق في السنوات السابقة من ارباح أو خسائر المبادلة وفي السنة الجارية بما يتحقق فيها من هذه الارباح أو الخسائر .

فلو فرضنا إستمرار مثال المبنى الخاص بالشركة من من في البند الفرعي (ب) السابق فإن عمليات التسويات والإستبعادات اللازمة في نهاية السنة الثانية تكون كالآتي .

١ - في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية : بصرف النظر عن الاجراء الذي تتبعه من لمعالجة ارباح بيع المبنى لشركة من في السنة الاولى ، فإن الامر يتمصرف في السنة الثانية والسنوات التالية على تعديل إهلاك من وتعديل ارباح من في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فيما يتعلق بعملية المبنى

فيجعل إهلاك المباني الذي تظهره دفاتر ص دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه تخفيضه مقابل جعل رصيد صافي ربح ص مدينا بالمبلغ .

٣ - ورقة عمل الميزانية النجمية : يستمر إستبعاد مبلغ الأرباح على المبنى (٢٠٠٠ جنيه) من تكلفة المباني التي تظهر في دفاتر ص ، وبصرف النظر عن الاجراء الذي أتبعته ص في معالجة أرباح بيع المبنى ، فإن رصيد الأرباح المحجوزة - ص في بداية العام ينخفض بهذه الأرباح . ويتم ذلك بعمل حساب الأرباح المحجوزة ص - رصيد بداية العام (الثاني ، أو الثالث . . .) مدينا على ورقة العمل وجعل حساب المباني دائنا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه . أما الإهلاك المجمع على المباني (مخصص الإهلاك) فيلزم تعديله بتسويتان : الاولى تهدف إلى تخفيضه عما يظهر به في دفاتر ص بما يقابل الإهلاك المجمع على أرباح المبادلة عن السنوات السابقة (وهي في مثالنا الآن السنة الاولى) . ويتم ذلك بعمل مخصص الإهلاك - مباني - مدينا مقابل جعل حساب الأرباح المحجوزة ص - رصيد بداية العام دائنا . ذلك حتى يتم تسوية الأرباح المحجوزة للبائع بما تحقق فعلا من أرباح البيع بإهلاك المبنى عن السنوات السابقة . ويكون القيد في نهاية السنة الثانية في مثالنا الجاري بمبلغ ١٠٠٠ جنيه ، وفي نهاية السنة الثالثة بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنة الاولى والثانية ، وفي نهاية السنة الرابعة ٣٠٠٠ جنيه يمثل إهلاك السنوات الاولى والثانية والثالثة وهكذا . أما التسوية الثانية فتهدف إلى تخفيض الإهلاك المجمع بالإضافة التي تمت عن العام نتيجة زيادة تكلفة المبنى لدى المشتري عما كانت عليه لدى البائع ، وذلك مقابل زيادة أرباح العام للبائع بها . وفي مثالنا الجاري يجعل حساب مخصص إهلاك المباني مدينا مقابل جعل حساب أرباح العام - ص دائنا بمبلغ ١٠٠٠ جنيه .

ويتضح مما تقدم أن تبادل الأصول الخاضعة للإهلاك بين شركات المجموعة الواحدة الذي يترتب عليه تحقق أرباح أو خسائر للبائع يستدعي إستبعاد هذه

الأرباح أو الخسائر لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية من وجهة النظر المحاسبية على إعتبار أنها لم تتحقق بعد من وجهة نظر المجموعة في تاريخ التبادل . وتتعلق هذه الأرباح أو الخسائر دوريا من حساب الإهلاك على هذه الأصول بصفة جزئية بما يستدعى تعديل الأرباح المحجوزة للبائع وأرباح العام بما تحقق منها عن السنوات السابقة وما تحقق منها عن العام نتيجة حساب الإهلاك على الأصول التي تم تبادلها وترتب عليها ظهور هذه الأرباح أو الخسائر في دفاتر البائع . وتتلخص الاستبعادات والتسويات في الآتي .

١ - في سنة المبادلة (أ) تستبعد الأرباح (أو الخسائر) من إيرادات البائع (أو مصروفاته) وذلك بحملها مدينة (أو دائنة) مقابل استبعادها من رصيد صافي ربح البائع (أو إضافتها إليه) في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية . أما إذا عولجت هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح المحجوزة مباشرة فإن هذا الاستبعاد يكون في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

(ب) يستبعد أثر هذه الأرباح (أو الخسائر) على الإهلاك المحسوب على الأصل في دفاتر المشتري عن العام في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية على إعتباره بمثابة جزء قد تحقق من أرباح (أو خسائر) المبادلة للبائع ، وذلك بحمل رصيد أرباح العام للبائع مدينا (أو دائن في حالة الخسارة) وحساب الإهلاك عن العام كما يظهر في دفاتر المشتري دائنا (أو مدينا لزيادة في حالة الخسارة) .

(ج) تستبعد هذه الأرباح (أو الخسائر) من تكلفة الأصل الظاهرة في دفاتر المشتري مقابل استبعادها من أرباح العام (أو إضافتها إليها) إذا كانت خسارة (أو الأرباح المحجوزة في ورقة عمل الميزانية التجميعية .

٢ - في السنوات التالية لسنة المبادلة : (أ) في ورقه عمل الحسابات الختامية : يستبعد أثر الأرباح (أو الخسائر) الناتجة عن تبادل الأصل على الإهلاك الخاص به عن العسام في دفاتر المشتري مقابل إضافته لأرباح العام (أو استبعاده منها في حالة التبادل بخسائر) الخاصة بالبائع .

(ب) ورقه عمل الميزانية التجميعية : يستبعد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التبادل من تكلفة الأصل مقابل استبعادها (أو إضافتها إذا كانت خسائر) للأرباح المحجوزة للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) منذ تاريخ المبادلة حتى بداية السنة المالية التي يتم عنها إعداد الميزانية التجميعية مقابل زيادة الأرباح المحجوزة (أو تخفيضها في حالة الخسائر) للبائع . ويخفض الإهلاك المجمع (أو يضاف إليه في حالة الخسائر) بمقدار الإهلاك على الأرباح (أو الخسائر) عن العام الذي يتم عنه إعداد الحسابات الختامية مقابل زيادة (أو تخفيض في حالة الخسائر) صافي أرباح العام للبائع .

٦ - السندات بين شركات المجموعة :

قد تقوم إحدى شركات المجموعة باستثمار بعض مواردها المالية في سندات شركة أخرى من شركات نفس المجموعة . وتمثل السندات في هذه الحالة أصولاً وإلزامات مالية متبادلة بين شركات المجموعة يجب استبعادها لأغراض إعداد الميزانية التجميعية . وإذا كانت السندات مشتراء من الشركة المصدرة ، والتي هي أحد شركات المجموعة ، فلا تثير عمليات الاستبعاد في هذه الحالة أية مشاكل فإذا أصدرت القابضة من سندات ٦ / بقيمة إسمية ٢٥٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة إصدار ٢٥٠٠٠٠ جنيه مثلاً تستحق بعد ١٠ سنوات ، وقامت من التابعة بالاكتاب فيما تبلغ قيمته الإسمية ٢٠٠٠٠٠٠ جنيه من هذا السندات ، فإن إجراءات التسويات والاستبعادات في ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		ص	ص	
	إلى /	من /			
	١١٠.٠٠٠ (١)		١.٠٠٠		الأصول : إستثمارات في سندات ص ٦ %
١٥٠ ر		١٠.٠٠٠ (١)		٢٥٠ ر ..	الالتزامات : قرض السندات ٦ %
١٥ ر ..		١٠.٠٠٠ (١)		٢٥٠.٠٠٠	قرض السندات ٦ % - علاوة إصدار

وإذا كانت علاوة (أو خصم) الإصدار يتم إستيفادها (أو تجميعية) على نفس الأساس في الشركة المصدرة وبشركة المستثمرة ، فلا يتربط على العملية مشاكل إضافية حيث تتأهل الفوائد التي تتحمل بها مصروفات الشركة المصدرة مع الفوائد الدائنة التي تضاف لإيرادات الشركة المستثمرة ويتم إستبعادهما معا في ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية فلو فرضنا أن علاوة الإصدار تستنفد على أساس القسط الثابت لتبسيط في مثالنا الجارى ، فإن ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام الأول من إصدار السندات تظهر الآتي :

الميزانية التجميعية	تسويات وإستبعادات		ص	ص	
	إلى /	من /			
		٥٠.٠٠٠ (١)	٥٠.٠٠٠		الإيرادات فوائد دائنة
٧٠٥٠٠	٥٠ ر (١)			١٢٠٥٠٠	المصروفات والأرباح : فوائد مدبنة

هذا وقد يست هذه التسميات والاستبعادات على القيود التالية فيما يختص
بالسندات وهو ائدها .

في دفاتر من

في دفاتر من

من مد كورين	٦,٠٠٠	من ح/ النقدية (او الفوائد الدائنة للمستحق) الى مد كورين :
ح/ الفوائد المدنية		ح/ الفوائد الدائنة
١٢,٥٠٠		٥,٠٠٠
٢,٥٠٠		ح/ إستثمارات في سندات من
		١,٠٠٠
		اثبات الفوائد الدائنة على إستثمارات
		السندات من العام
	٥,٠٠٠	من ح/ الفوائد الدائنة
		الى ح/ الحساب الختامي
		٥,٠٠٠
		اقبال الفوائد الدائنة في الحساب
		الختامي .

أما إذا كانت من قد أشرت سندات من من السوق فإن تكلفة السندات في
دفاتر من قد تختلف عن القيمة الدفترية لها في دفاتر من حيث يتأثر سعر السوق
عكسيا مع التقلبات في سعر الفائدة الاسمي والفعال على السندات فإذا ارتفع
سعر الفائدة الاسمي على السندات المماثلة لسندات من مثلا عن ٦٪ فإن ذلك
يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية لسندات من والعكس بالعكس ويترتب
على ذلك قيام مشكلة كيفية معالجة الفرق بين تكلفة السندات المشتراة في دفاتر
من وقيمتها الدفترية في دفاتر من يصدر إعداد الحسابات والقوائم التجميعية .
ولنفرض مثلا أن من قد قامت بشراء ما قيمته الاسمية ١٠٠,٠٠٠ جنيه من
سندات من من السوق بعد مضي خمسة سنوات على إصدارها بمبلغ ٩٥,٠٠٠
جنيه وذلك لارتفاع سعر الفائدة على السندات المماثلة . ففي هذه الحالة ، وفي

ظل إقراضات المثال السابق ، نجد أن السندات سوف تظهر في دفاتر من بمبلغ ٩٥٠٠٠ جنيه بينما بإقبالها في دفاتر من ١٠٥٠٠٠ جنيه [١٠٠٠٠٠ + (٢٥٠٠٠ × $\frac{1}{4}$ × $\frac{3}{4}$)] حيث قيمتها الاسمية ١٠٠٠٠٠ جنيه وعلاوة الإصدار غير المستفده عليها ٥٠٠٠ جنيه . ويعنى ذلك أن من تمكنت من تخفيض التزامات من البالغ قدرها ١٠٥٠٠٠ جنيه مقابل ٩٥٠٠٠ جنيه . وتصبح المشكلة هي كيفية التصرف في هذا الفرق البالغ في هذه الحالة ١٠٠٠٠ جنيه .

ويوجد بديلان في الواقع للتغلب على هذه المشكلة ، بالرغم من أن كل منهما لا يخلو من العيوب .

وبعض البديل الأول يفترض أن للشركة المشترية تعمل بالوكالة عن الشركة المصدرة للسندات ، ومن ثم فيعتبر شراء من لسندات من في مثالنا الجارى بمثابة رد لقيمة السندات بما يترتب عليه انخفاض التزامات المجموعة وبما تحقق من هذا الرد من أرباح (١٠٠٠٠ جنيه) وتأسيسا على ذلك تعتبر هذه الأرباح بمثابة زيادة في حقوق ملكية الشركة المصدرة لا تحصل منها الشركة من على شيء . ومن بين الانتقادات الأساسية لهذا البديل ، أنه في حالة احتفاظ من بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تحصل من من على ١٠٠٠٠٠ جنيه وبالتالي تكون قد حققت أرباحا قدرها ٥٠٠٠ جنيه ، بينما تتمكن من من الحصول على ٥٠٠٠ فقط من الأرباح التي حققتها من للمجموعة عند شراء السندات . ويترتب على ذلك أن هذه المعالجة قد تؤدي إلى غبن الأقلية في ظل عدم التأكد من مصير السندات التي اشتريتها من إذا كانت غير مملوكة للشركة من بالكامل .

١. تبديل الثمن فيقضى بتوزيع الأرباح (أو الخسائر) التي تنتج من شراء السندات التي تذهب شركة من شركات المجموعة بمعرفة شركة أخرى من المجموعة من السوق بين الشركتين على أساس قيمة الرد عند الاستحقاق . ففي مثالنا الجاري لو كانت السندات ترد بالقيمة الاسمية وقامت س بشرائها بمبلغ ٩٥٠.٠٠٠ جنيه في الوقت الذي تبلغ فيه قيمتها الدفترية في دفاتر س ١.٠٥٠.٠٠٠ جنيه ، فإن الأرباح البالغة قدرها ١.٠٠٠.٠٠٠ جنيه في هذه الحالة توزع بين س وس كالتالي :

تحصل س على الفرق بين تكلفة الشراء وقيمة الرد أي على ٥٠.٠٠٠ جنيه
(١.٠٥٠.٠٠٠ - ٩٥٠.٠٠٠) .

وتحصل س على الفرق بين القيمة الدفترية وقيمة الرد أي على ٥٠.٠٠٠ جنيه
(١.٠٥٠.٠٠٠ - ١.٠٠٠.٠٠٠) .

أما إذا كانت س قد حصلت على السندات من السوق بسعر يزيد عن القيمة الاسمية ، فإنها تتحمل مقابل ذلك خسائر تعادل الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية ويظل وضع س كما هو عليه . ويقوم هذا البديل على أساس أن س عند ما تحتفظ بالسندات حتى تاريخ الاستحقاق فإنها سوف تضيق لايراداتها من الفوائد ما يعادل مجمع الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية إذا كان الشراء بسعر يقل عن القيمة الاسمية . أما إذا كان الشراء بسعر يزيد عن القيمة الاسمية فهذا يعني أن سعر الفائدة (الاسمي والفعال) على هذه السندات يزيد عن مثيلاتها في السوق ، ومن ثم تقوم س باستئصال الفرق بين التكلفة والقيمة الاسمية من الفوائد الدورية التي تحصل عليها من س . وتقوم س خلال الفترة الباقية من مدة السندات باستنفاد ما تبقى من علاوة الإصدار تخفيضا لعيب الفوائد المدينة التي تتحملها عليها .

ونحن نفضل البديل الثاني . ذلك لأنه منطقي من ناحية ، كما لا يترتب عليه غبن الاقلية في حالة وجودها من ناحية أخرى . ويقتضى ذلك بالطبع عند استبعاد السندات من دفاتر المشتري ودفاتر المصدر في ورقة عمل الميزانية التجميعية توزيع الفسرق بين التكلفة في دفاتر المشتري والقيمة الدفترية في دفاتر المصدر على حسابي أرباحها المحجوزة على أساس اعتبار القيمة الاسمية أو قيمة الرد المحددة اذا كانت تختلف عن القيمة الاسمية كميّار .

أسئلة وتمارين

أولا : الأسئلة :

(١) ما هو المقصود بالمعاملات المالية الوسيطة ؟ وما هو الفرق بينها وبين التحويلات الرأسمالية ؟ .

(٢) لماذا يلزم إستبعاد الأرباح غير المحقة على المخزون في نهاية الفترة بينما تسوى الأرباح على مخزون أول الفترة في رصيد صافي ربح الشركة البائعة ؟

(٣) ضع كل من العبارات التالية في صيغتها الصحيحة من وجهة نظرك .

أ - تؤدي المعاملات المالية الوسيطة الى زيادة أصول كل شركة من شركات المجموعة وإلتزاماتها زيادة صورية .

ب - عندما تحصل س التابعة على إيجارات أو فوائد من س القابضة فإن إيراداتها الحقيقية لا تزيد بمقدار هذه الإيجارات أو الفوائد حيث تشمل مصروفات من وجهة نظر س .

ج - تقتضي المبادئ الاقتصادية عدم تحقق أرباح المخزون من المبادلات الوسيطة بين وحدات المجموعة الواحدة في عناصر المستلزمات من مواد وبضائع .
د - إذا تم تبادل الأصول الثابتة بين وحدات المجموعة الواحدة بأرباح أو خسائر للبائع فيلزم إستبعاد قيمة الأصول المتبادلة بما فيها من أرباح أو خسائر لأغراض إعداد القوائم والحسابات التجميعية .

هـ - لا تعتبر إستثمارات إحدى الشركات في سندات شركة أخرى من نفس المجموعة من المعاملات المالية الوسيطة لأن السندات تشمل إقتراضا طويل الأجل .

و - عندما يتم إستهلاك الأصل الثابت الذي تم تبادله بين وحدتي مجموعة

واحدة من الشركات فان الحاجة الى استبعاد تكلفته من اصول المشري مقابل ارباح البائع المحبوزة تتوقف ، كما يتوقف حساب الإهلاك عليه .

ثانيا التمارين :

التمرين الأول : تمتلك ص ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س ١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية في س ٢ وتمثل الشركات الثلاثة مجموعة إنتاجية متكاملة بحيث تحصل س ١ على المواد الأولية اللازمة لعملياتها من س ٢ ثم تبيع منتجاتها للشركة ص حيث تقوم بتجديدها وبيعها للعملاء . وقد بلغت مشتريات س ١ من س ٢ خلال العام الجاري ١٨٧٥٠٠ جنيه ، كما بلغ المخزون لديها من مشتريات العام السابق في بداية العام ٦٢٥٠٠ جنيه ، كما بلغت مبيعات س ٢ للشركة ص خلال العام ٣٦٠٠٠ جنيه ولم يوجد مخزون في بداية الفترة لدى ص من مشتريات العام السابق من س ٢ وقد استخدمت ص خلال العام ما تبلغ قيمته ٢٨٨٠٠ جنيه من مشتريات س ٢ من س ٢ في عملياتها الإنتاجية خلال العام ، كما يبلغ المخزون لدى س ١ من مشتريات س ٢ في نهاية العام ١٠٠٠٠ جنيه . هذا وتقوم س ٢ بتسعير إنتاجها على أساس ١٢٥ ٪ من التكلفة ، كما تقوم س ٢ بتسعير منتجاتها على أساس ١٢٠ ٪ من التكلفة

والمطلوب : إجراء قيد اليومية اللازم إجرائها على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية للعام الجاري والميزانية التجميعية في نهاية العام لاستبعاد أثر المعاملات في المخزون بين الشركات الثلاثة على الحسابات والقوائم التجميعية لها .

التحريين الثاني : ظهرت الأرصدة التالية في دفاتر ص وشركاتهما في نهاية العام .

ص	ص	ص	ص	م
٢٢٥٠٠٠	٣٤٠٠٠٠	٧٢٠٥٠٠	٩٢٠٦٠٠	عملاء
٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	—	أوراق قبض
١٥٠٠٠	٥٠٠٠	—	—	أوراق قبض مخصومة
٢٢٠٣٠٠	—	١٠٢٠٠	٤٠٥٠٠	فوائد مدينة
—	١٢٠٧٠٠	٥٠٢٠٠	—	إيجارات مدينة
٦٠٢٠٠	٢٠٦٠٠	٤٠١٠٠	—	فوائد دائنة
٢٠٦٠٠	٢٠٢٠٠	—	—	إيجارات دائنة
٧٦٠٠٠	١٥٢٠٠٠	١١٧٠٢٠٠	٤٥٠٩٠٠	موردون
٤٢٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	أوراق دفع

فإذا علمت أن :

(١) من بين أرصدة العملاء في دفاتر ص ٢٢٠٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة ص و ٢٢٠٥٠٠ جنيه تمثل الرصيد المدين للشركة ص م .

(٢) من بين أرصدة أوراق القبض لدى ص ٢٠٠٠٠ جنيه مخصومة على ص م ومخصوم منها ١٠٠٠٠ جنيه لدى البنك . ومن بين أرصدة أوراق القبض لدى ص م مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيه مستحقة على ص م ومخصومة لدى ص م ، أما باقى أوراق القبض المخصومة فهي مخصومة لدى البنك .

(٣) تستأجر ص م أحد المباني من ص م بإيجار سنوى قدره ٢٠٠٠٠ جنيه ، كما تستأجر ص م إحدى السيارات من ص م بإيجار سنوى ١٠٢٠٠ جنيه .

(٤) بلغت الفوائد الدائنة المستحقة للشركة ص على ص م عن العام ٩٠٠٠ جنيه .

والمطلوب : بيان أمر هذه البيانات على ورقة عمل الحسابات والقوائم التجميعية للشركات الأربع عن العام .

التعريض الثالث : تمتلك ص ٨٠٪ من حقوق الملكية في س . وفي ١/١/١٩٧٤ قامت س بشراء مجموعة من الآلات التي كانت موجودة بين أصول ص بتكلفة دفترية ٢٨٠.٠٠٠ جنية وعيّن إهلاك ١٤.٠٠٠ جنية بمبلغ ١٦٠.٠٠٠ جنية ، حيث تستهلك هذه الآلات بواقع ٥٪ سنوياً . وفي ٢٥/٢/١٩٧٤ اشترت ص قطعة أرض فضاء من س بمبلغ ٢٢٠.٠٠٠ جنية وبلغت مصاريف التسجيل ونقل الملكية ٢٤.٠٠٠ جنية . وقد كانت هذه الأراضي تظهر بتكلفة دفترية قدرها ٢٥.٠٠٠ جنية في دفاتر س . وتقوم كل من الشركتين بإظهار أرباح أو خسائر حيازة الأصول في الحسابات الختامية عن العام الذي تتحقق فيه مثل هذه الأرباح أو الخسائر .

المطلوب : (١) توضيح أثر هذه العمليات على ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن سنة ١٩٧٤ والميزانية التجميعية في نهايتها ، (٢) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٥ ، (٣) كالمطلوب الأول لسنة ١٩٧٦ .

التعريض الرابع : قامت الشركة ص بإصدار ١.٠٠٠.٠٠٠ جنية سندات ٥٪ لمدة عشر سنوات في ١/١/١٩٧٠ بعلاوة إصدار ١٠٪ . وقد قامت ص التي تمتلك ٧٪ من أسهم رأس مال س في الإكتتاب في ١٥.٠٠٠ جنية من السندات حينئذ ، وما زالت هذه السندات في محفظة الأوراق المالية لدى ص حتى تاريخه . وفي ١/١/١٩٧٥ ، عندما رأت ص أن سعر الفائدة على السندات المالية مرتفع بما أدى إلى انخفاض من سعر سندات ص في السوق قامت بشراء ما تبلغ قيمته الاسمية ٣٥.٠٠٠ جنية منها بمبلغ ٣٤.٢.٠٠٠ جنية ، وحيث وجد محاسب ص في نهاية ١٩٧٥ أن رصيد السندات يظهر في دفاتر ص بمبلغ ٤٩٩.٥٠٠ جنية بينما يظهر رصيد السندات في دفاتر س بمبلغ ١.٠٠٠.٠٠٠ جنية مضافاً إليها علاوة إصدار ٥.٠٠٠ جنية ، فإنه لا يستطيع أن يتخيل الطريقة التي يمكن بها استبعاد المعاملات في السندات بين ص وس لإغراض إعداد الحسابات والقوائم

التجريبية ونظروا على ما هم عليه قمت بشرح طريقتين بديلتين لمعالجة المشكلة مستخدما في ذلك ورقة عمل الحسابات الختامية والميزانية التجريبية اكل من عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ على إقتراض أن ص سوف تحتفظ بالسندات حتى نهاية ١٩٧٦ على الأقل ، بالإضافة إلى ذلك فقد قمت بمراجعة ما أجراه محاسب الشركة في هذا الشأن عن عام ١٩٧٤ ووجدت أنه قد أخطأ المعالجة حيث قد فرضت له كيفية المعالجة الصحيحة التي كاي من الواجب إجرائها عن سنة ١٩٧٤ . أعرض علينا فستك مع مد لمحاسب في صورة منظمة .

التمرين الخامس : (مستوحى من إمتحانات جمعية المحاسبة الأمريكية AICPA)

فيما يلي الأرصدة التي أظهرتها موازين مراجعة ثلاث شركات تكون مجموعة واحدة في نهاية السنة المالية الجارية

ص	س	س	
جنيه	جنيه	جنيه	
أرصدة مدينة			
٤١٠٠٠	٥٥٠٠	١٢٥٠٠	نقدية
٥٢٠٠٠	٢٠٥٠٠	٧١٥٠٠	مستلأ
١٢٠٥٠٠	٢٥٠٠٠	٢٩٠٠٠	مخزون
٧٥٠٠٠			إستثمارات في س
٨٧٥٠٠			د س
٩٢٥٠٠			د أخرى
١٨٧٥٠٠	٢٩٠٠٠	٤٩٥٠٠	آلات ومعدات
(٤٨٠٠٠)	(٢٥٠٠)	(١٠٥٠٠)	مخصص إهلاك
٤١٠٠٠	١٥٠٠٠	١٧٥٠٠	تكلفة المصنعة المباعة
٣٠٠٠	١٧٥٠	٢٠٠٠	مصرفات مختلفة
<u>١٠٤٨٠</u>	<u>٢٥٤٠٠٠</u>	<u>٢٥٨٠٠٠</u>	مجموع الأرصدة المدينة

أرصدة دائنة :

٢٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	رأس مال الأسهم
٤٨٠٠٠٠	١٣٧٥٠٠	٢٨٥٠٠٠	احتياطي طوارئ
٢٨١٥٠٠	—	٦٠٠٠	أرباح محجوزة
٤٨٠٠٠٠	١٣٧٥٠٠	٢٨٥٠٠٠	مبيعات
٤٥٠٠			أرباح بيع أصول
٩٠٠٠			إيرادات توزيعات
٢٣٠٠٠	١٦٥٠٠	١٢٠٠	دائنون
<u>١٠٤٨٠٠٠</u>	<u>٢٥٤٠٠٠</u>	<u>٢٥٨٠٠٠</u>	بمجموع الأرصدة الدائنة

هذا وقد قامت مع بتأسيس الشركة س١ في أول يناير من السنة الجارية ، حيث احتفظت لنفسها بـ ٧٥٪ من أسهم رأس المال وعرضت الباقي للإكتتاب العام بالقيمة الاسمية التي تبلغ ١ جنيه للسهم .

وفي أول يوليو من السنة الجارية قامت مع بشراء ٤٠٠٠ سهم من أسهم رأس مال س٢ من السوق بمبلغ ٨٧٠٠٠ جنيه بينما القيمة الاسمية لهذه الأسهم ٤٠٠٠٠ جنيه وفي ذلك التاريخ كانت حقوق الملكية في س٢ تبلغ ٩٠٠٠٠ جنيه كالآتي : رأس مال ٥٠٠٠٠ ، أرباح ١٨٠٠٠ جنيه أرباح محجوزة ، ٢٢٠٠٠ جنيه صافي أرباح الفترة من ١/١ حتى ٧/١ من السنة الجارية .

وفي خلال السنة الجارية تمت المبادلات التالية بين الشركات الثلاثة

المبيعات معدل مجمل الربح الباقي في مخزون المشتري في
نهاية الفترة بالتكلفة أو السوق

جنيه	للمبيعات	أيها أقل
مبيعات من الشركة س.م ٢٠.٠٠٠	٢٠٪	٧.٥٠٠
مبيعات من ١ الشركة س.م ١٥.٠٠٠	١٠٪	٥.٠٠٠
مبيعات من ٢ الشركة س.م ٣٠.٠٠٠	٢٠٪	١٠.٠٠٠

وعند تقويم مخزون س.م بالتكلفة أو السوق أيها أقل تم تخفيض تكلفة
المخزون من المشتريات من س.م بمبلغ ٩٥٠ جنيه .

وفي ١/٢ من السنة الجارية قامت س.م ببيع بعض الآلات س.م بمبلغ ١٢.٠٠٠
جنيه . وقد حصلت س.م على هذه الآلات منذ سنتين بمبلغ ١٢.٥٠٠ جنيه
واستهلكتها بمعدل ١٠٪ سنوياً بطريقة القسط الثابت . وقد استمرت س.م
بأقباغ نفس معدل الإهلاك لباقي سنوات الحياة الانتاجية المقدرة .

هذا وقد تمت توزيعات الأرباح التالية خلال العام الجاري .

التاريخ	س	س.م
٦/٣٠	١١.٠٠٠	٣.٠٠٠
١٢/٣١	١٣.٠٠٠	٧.٠٠٠

وقد قامت س.م بتحميل كل من التابعتين بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه مقابل مصاريف
الإشراف وأرسلت إسمارات بذلك في نهاية العام وقد اعتبرت هذه المصاريف
من بنسود المصروفات المتنوعة في دفاتر س.م ١ ، س.م ٢ كما قامت س.م بتخفيض
مصروفاتها بها . هذا ولم تتم أية تسديدات في هذا الشأن حتى نهاية العام . وفي نهاية
نهاية العام قامت س.م بتعيين مبلغ ٥.٠٠٠ جنيه من أرباحها المحجوزة

كأحتياطي طوارئ، لمقابلة تعويضات محتملة نتيجة إحدى القضايا المرفوعة
ضدها .

المطلوب : (١) إعداد ورقة عمل الحسابات الختامية التجميعية عن العام
ورقة عمل الميزانية التجميعية في نهاية العام . يجب أن تشمل الحسابات
التجميعية على إيرادات ومصروفات سهم كما لو كان قد تم السيطرة عليه في
بداية العام ، على أن تعالج الأرباح عن النصف الأول من العام معالجة
الأرباح المحجوزة .

(٢) تم بأعداد الميزانية التجميعية في نهاية العام والحسابات الختامية عن العام
في صورة إعلامية ملأمة .

الفصل الرابع عشر

في

الشركات القابضة

مشاكل محاسبية مختلفة

١ - مقدمة :

تناولنا إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية حتى الآن في ظل عدة إفتراضات ضمنية بهدف تبسيط العرض والتدرج بالمشاكل من السهل إلى الصعب . فقد عالجتنا الموضوع مثلا على اعتبار أن عملية السيطرة التي تحصل عليها الشركة القابضة تتم دفعة واحدة عن طريق شراء حصة من صافي أصول الشركة التابعة تتمكننا من ذلك ، وبالتالي فقد اعتبرنا العملية بمثابة عملية تبادل مكتمة الأركان، واعتبرنا تكلفة استثمارات الشركة القابضة في الشركة التابعة تعكس إلى حد ما القيمة السوقية العادلة لصافي أصول الأخيرة بصرف النظر عن قيمتها الدفترية. وهذا ما يطلق عليه محاسبيا إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على أساس الشراء Purchase والذي يشانه تشتد حدة الجدل المحاسبي حاليا بمفاضلته على أساس إدماج الحقوق Pooling of Interests ويؤدي كل من الأسسيتين إلى نتائج تجميعية مختلفة .

هذا كما افترضنا ضمنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركات التابعة من نوع واحد ، وأن حصة القابضة في حقوق ملكية التابعة لا تتغير من حيث النسبة، وأن السيطرة تتم دفعة واحدة وليس عن طريق شراء أسهم التابعة بالتدريج ، وأن الشركة القابضة تحتفظ باستثماراتها التابعة باستمرار دون أن تتصرف فيها بالبيع مثلا ، وأن أسهم رأس المال في الشركة التابعة لا يطرا عليها تنهد ، وأن

سيطرة الشركة القابضة على الشركة التابعة تتم بطريق مباشر وليس عن طريق شركة أو شركات أخرى .

ولا شك في أن إسقاط كل من هذه الافتراضات يتطلب إجراءات إضافية أو تعديلا للإجراءات السابقة عرضها بما يتلاءم مع الموقف . وبالرغم من ضيق الحيز المخصص لسكل من هذه المواضيع فإننا سوف نتناول كل منها في البنود التالية باختصار وتبسيط شديدين حتى يتوفر للدو موضوع بعض التكامل المنشود .

٢ - اندماج الحقوق بالمقارنة بالشراء :

لا خلاف في أنه عندما تحصل إحدى الشركات القابضة على غالبية أسهم رأس المال في شركة تابعة عن طريق تيسادل هذه الأسهم بتقديية أو أصول أخرى ، أو التزامات ، دون أسهم رأس مال الشركة القابضة ، فإن العملية تعتبر عملية شراء مكتملة الأركان ، وتتمر عليها المعالجة المحاسبية التي وضعناها في الفصول السابقة ، أما إذا كانت سيطرة الشركة القابضة على التابعة تتم عن طريق تيسادل أسهم رأس مال الأول مع أسهم رأس مال الثانية فهذا يشور الجدل المحاسبي حول إعتبار العملية عملية تبادل ، أو عملية اندماج في حقوق ملكية كل من الشركتين وخاصة حينما يترتب على العملية إستمرار مصالح الشركاء المساهمين في كل من الشركتين من وجهة نظر الوحدة التجميعية . ويترتب على إعتبار العملية عملية اندماج لحقوق الملكية من وجهة النظر المحاسبية بدلا من اعتبارها عملية شراء ، إختلاف بعض الإجراءات اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية حيث تقوم أصول التابعة بقيمتها الدفترية كما تمثل الأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية بمخوع الأرباح المحجوزة لكل من الشركتين القابضة والتابعة .

ولتوضيح أوجه الإختلاف في المعالجة المحاسبية لعمليات التجميع في ظل أساس الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية دعنا نفترض المثال المبسط التالي : لنفرض أن الشركة ص قد حصلت على السيطرة على الشركة التابعة س في ١/١/١٩٧٤ بتبادل ٩٠٪ من أسهم رأس المال في س مقابل إصدار

١٠.٠٠٠ سهم عادي من أسهم من القيمة الإسمية للسهم ١٠ جنيه . وفي ذلك التاريخ كان ملخص الميزانية العمومية لكل من الشركتين كالآتي (قبل إتمام العملية) :

ص	س	
جنيه	جنيه	
٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	مجموع الأصول .
		حقوق الملكية :
١٠٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	أسهم رأس المال - قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٢٥.٠٠٠	أرباح محجوزة
٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الإلتزامات .
٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	مجموع الخصوم

هذا ومن الواضح أن القيمة الدفترية للسهم من أسهم ص هي ١٥ جنيه بينما القيمة الدفترية للسهم من أسهم س ٢٠ جنيه قبل إتمام العملية : ولنفرض أن القيمة السوقية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة مقسابل ٩٠٪ من حقوق الملكية في س بلغت ١٩ جنيه للسهم .

ويترتب على هذه العملية أن حملة ٩.٠٠٠ سهم من أسهم س سوف يحصلون على ١٠.٠٠٠ سهم من أسهم ص مقابل أسهمهم بينما يستمر حملة ١.٠٠٠ سهم من أسهم س في في حيازة أسهمهم فيها (حقوق الأقلية) . ويصبح أمام إدارة الشركة ص عدد من البدائل لتسجيل عملية الاستئثار في س كالآتي :

١ - اعتبار أن القيمة السوقية لأسهم ص المصدرة كقابل بمئة للقيمة السوقية العادية لحصتها في حقوق الملكية في س . أي أن الاستئثارات تقوم في هذه الحالة بمبلغ ١٩٠.٠٠٠ جنيه .

٢ - اعتبار القيمة الدفترية لأسهم ص قبل إصدار الأسهم الجديدة

كقياس لقيمة استثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ جنيه
 ٣ - اعتبار القيمة الدفترية لأسهم س التى يتم الحصول عليها كقابل لإصدار
 الأسهم الجديدة بمثابة مقياس لاستثماراتها في س ، أى أن الاستثمارات تقوم
 بمبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه .

٤ - اعتبار القيمة الاسمية لأسهم س المصدرة كقابل مقياسا لقيمة استثماراتها
 في س ، أى أن الاستثمارات تقوم بمبلغ ١٠٠.٠٠٠ جنيه .
 وتكون القيود والدفترية في دفاتر س لإثبات استثمارها في س في ظل كل من
 هذه البدائل الأربعة كالآتى :

البديل الأول	البديل الثانى	البديل الثالث	البديل الرابع	
١٩٠.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠	١٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	من س/ استثمارات في س
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الى س/ رأس مال الأسهم
٩٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	—	الى س/ رأس المال المدفوع بالزيادة

ولا شك في أن إختيار أى من هذه البدائل سوف يؤثر على الحسابات الخاصة
 بالشركة من بطريقة مختلفة عن باقى البدائل . وبالرغم من ذلك فإذا عرلجت
 العملية باعتبارها اندماج في حقوق الملكية وليست عملية شراء فإن النتائج
 التى يتم التوصل إليها في الحسابات والقوائم التجميعية تكون واحدة في ظل أى
 من البدائل الأربعة .

أما إذا عرلجت العملية كعملية شراء ، طبقا لما أتبعناه في الفصول السابقة
 فإن إختيار أى من البدائل الأربعة سوف يؤدي إلى نتائج مختلفة عن البدائل
 الأخرى . فالبديل الأول يترتب عليه ارتفاع تكلفة الاستثمارات في س عن
 قيمتها الدفترية بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه ، بينما البديل الثانى يؤدي إلى انخفاض
 هذه التكلفة بمبلغ ٣.٠٠٠ جنيه ، أما البديل الثالث فلا يترتب عليه أية
 اختلافات في تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية ، بينما البديل الرابع يؤدي

إلى إنخفاض تكلفة الاستثمارات عن قيمتها الدفترية بمبلغ ٨٠.٠٠٠ جنيه .
ولنفرض مثلاً أن ص قررت إختيار البديل الأول لأغراض المقارنة بين أساس
الشراء وأساس اندماج حقوق الملكية . ولنفرض أنه في ظل أساس الشراء أعتبر
الفرق بين تكلفة الاستثمارات وقيمتها الدفترية راجعاً لشهرة السيطرة من وجهة
نظر ص . وعلى هذا الأساس تكون ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول
على السيطرة طبقاً لأساس الشراء كالآتي :

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس الشراء)

الميزانية التجميعية	تسويات واستحداثات		س	س	الأصول :
	إلى /-	من /-			
—	(١) ١٩٠.٠٠٠			١٩٠.٠٠٠	إستثمارات في س
١٠.٠٠٠		(١) ١٠.٠٠٠			شهرة سيطرة
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	أصول أخرى
٧٣٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	مجموع الأصول
					حاوذة الملكية الالتزامات :
٣٥٠.٠٠٠				٣٥٠.٠٠٠	رأس مال ص
٩٠.٠٠٠				٩٠.٠٠٠	رأس مال مدفوع بالزيادة - س
١٢٥.٠٠٠				١٢٥.٠٠٠	أرباح محوذة - س
		(١) ٩٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠		رأس مال - س
		(٢) ١٠.٠٠٠			
		(١) ٩٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠		أرباح محوذة - س
		(٢) ١٠.٠٠٠			
٢٠.٠٠٠	(٢) ٢٠.٠٠٠				حقوق الأقلية في س
١٥٠.٠٠٠			٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	الالتزامات
٧٣٥.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	

ومن الواضح أن القيد (١) يؤدي إلى إستبعاد إستثمارات ص في س مقابل

٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س ويثبت شهرة السيطرة بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في

الأصول التجميعية . أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في س بنسبة ١٠ ٪ .

أما إذا عولجت العملية على اعتبار أنها اندماج في حقوق الملكية فإن قائمة عمل الميزانية التجميعية تكون كما هو موضح بالصفحة التالية وبالتحقق في ورقة العمل نجد أن الإجراءات في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تهدف إلى إظهار صافي أصول كل من الشركتين في الميزانية التجميعية بقيمتها الدفترية . فصافي أصول الشركتين قبل إتمام العملية كانت تبلغ ٥٧٥.٠٠٠ جنيه (٢٥٠.٠٠٠ رأس مال ص + ١٢٥.٠٠٠ أرباح محجوزة ص + ١٠.٠٠٠ رأس مال ص + ١.٠٠٠ أرباح محجوزة ص) وهي مازالت تظهر بهذه القيمة في الميزانية التجميعية (٢٥٠.٠٠٠ رأس مال ص + ٢٠٥.٠٠٠ أرباح محجوزة المجموعة + ٢.٠٠٠ حقوق الأقلية في ص) . ذلك بينما حقوق الملكية في الميزانية التجميعية على أساس الشراء تبلغ ٥٨٥.٠٠٠ جنيه حيث إزدادت بقيمة شهرة

ورقة عمل الميزانية التجميعية (أساس اندماج حقوق الملكية)

الميزانية التجميعية	تحويلات واستبعادات		س	س	الأصول :
	إلى /	من /			
—	١٩٠.٠٠٠ (١)		—	١٩.٠٠٠	إستثمارات في ص
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٤٧٥.٠٠٠	أصول أخرى
٧٢٥.٠٠٠			٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	مجموع الأصول
٣٥٠.٠٠٠	٢٠.٠٠٠ (٢)	٩٠.٠٠٠ (١) ٩٠.٠٠٠ (١) ١٠.٠٠٠ (٢) ١٠.٠٠٠ (١) ١٠.٠٠٠ (٢)	١٠٠.٠٠٠	٣٥٠.٠٠٠	حقوق الملكية والإلتزامات :
٢٠٥.٠٠٠				٩٠.٠٠٠	رأس المال - ص
٢٠.٠٠٠					رأس مال مدفوع بالزيادة - ص
١٥٠.٠٠٠					رأس مال - ص
٧٢٥.٠٠٠					أرباح محجوزة
					حقوق الأقلية في ص
					الإلتزامات
	٢١٠.٠٠٠	٢١٠.٠٠٠	٢٥٠.٠٠٠	٦٦٥.٠٠٠	

السيطرة . وبذلك تتركز الاختلافات في ظل كل من الاساسيين في هذين
الاول يتماق باظهار صافي اصول المجموعة في الميزانية التجميعية بشكائنها الدفترية
بصرف النظر عن القيمة التي تحددها القابضة لإستثماراتها في التابعة ، والثاني
يتعدن بتجميع أرصدة الأرباح المحجوزة بعد تسويتها بحقوق الأقلية وما قد
يلزم لإستكمال القيمة الدفترية لإستثمارات القابضة وإظهارها في الميزانية التجميعية
وذلك في ظل أساس اندماج حقوق الملكية . أما في ظل أساس الشراء فإن
الأرباح المحجوزة للتابعة حتى الإقتناء كانت واجبة الإستبعاد بالكامل بما
يخص القابضة منها مقابل إستثمارات القابضة فيها .

وبلاحظ أن القيد (١) يستبعد إستثمارات ص في س مقابل رأس المال
المدفوع بالزيادة - ص والذي ترتب على العملية ، ومقابل حصة ص في
أسهم رأس مال س بالقيمة الإسمية ثم يستكمل الفرق من الأرباح المحجوزة .
أما القيد (٢) فيثبت حقوق الأقلية في رأس مال س وفي أرباحها المحجوزة ،
وبلاحظ أن شهرة السيطرة التي ظهرت في حالة الشراء لم تظهر ضمن الأصول
التجميعية في حالة اندماج حقوق الملكية . كما أن الأرباح المحجوزة في الحالة
الآخيرة تتكون من أرباح ص ١٢٥٠.٠٠٠ + ٨٠.٠٠٠ جنيه من الأرباح
المحجوزة في س في تاريخ العملية حيث أستبعد مبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه مقابل
الإستثمارات ومبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه رحلت لحقوق الأقلية .

هذا وبصرف النظر عن البديل الذي تختاره ص لإثبات إستثماراتها في س
فإن الميزانية التجميعية في ظل أساس اندماج حقوق الملكية تظل كما هو موضح بعاليه .
أما في حالة إتباع أساس الشراء ، فإن الميزانية التجميعية تعطي صورة مختلفة في
ظل كل بديل من البدائل . ويمكن التحقق من ذلك لو قسم بأعداد ورقة عمل
الميزانية التجميعية في ظل كل من الاساسيين لأي من البدائل الأخرى وقارنتها
بورقة العمل الموضحة بعاليه .

والواقع أن أساس اندماج حقوق الملكية وما يترتب عليه من استمرار

صافي الأصول بقيمتها الدفترية وإندماج الأرباح المحجوزة في تاريخ الاقتناء يفتقر إلى الأساس النظري بالرغم من تحييد استخدام عملا في ظل ضغوط الممارسة المحاسبية السائدة والتي عادة ما تتأثر بعوامل وضغوط قانونية وضريبية ونحن نحبذ قطعاً أساس الشراء الذي تناولنا إجراءاته في الفصول السابقة لقياسه على الخلفية النظرية السليمة . فحصول الشركة القابضة على السيطرة على شركة تابعة يمثل عملية تبادل مكتملة الأركان لها دلالتها الاقتصادية حينئذ بصرف النظر عن طبيعة المقابل الذي تضحي به الشركة القابضة وسواء كان في صورة أصول أو التزامات أو أسهم رأس المال . كما نرى أنه يجب تسجيل العملية على اعتبار أنها عملية شراء وعلى أن تقوم أسهم رأس مال القابضة المصدره كمقابل للسيطرة على التابعة بقيمتها السوقية العادية حينئذ ، مع مراعاة ما قد يترتب على زيادة عدد الأسهم المصدره من انخفاض في قيمة الأسهم القائمة وإذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية لحق للقابضة في صافي أصول التابعة فإنه يصبح من الواجب التعرف على مصدره وإظهاره في الميزانية التجميعية على هذا الأساس .

٣ - تعدد أنواع أسهم الشركة التابعة :

أفترضنا في الفصول السابقة أن أسهم الشركة التابعة من نوع واحد (ومن ثم أسهم عادية) . غير أنه في الحياة العملية غالباً ما نجد تعدد أنواع الأسهم لدى الشركة الواحدة ، والتي قد تصبح شركة قابضة لشركة أخرى . ويترتب على تعدد أنواع الأسهم أن يلزم الأمر تحديد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع منها على حدة في تاريخ حصول القابضة على السيطرة على التابعة ، وذلك بصرف النظر عن نوع أو أنواع الأسهم التي تسيطر بها القابضة على التابعة ، لإمكان تحديد الفرق بين تكلفة الاستثمارات بقيمتها الدفترية لكل نوع من أنواع الأسهم من ناحية ، وإمكان إجراء الاستبعادات والتسويات الملائمة للحسابات المناسبة لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية ويستدعي ذلك بالطبع ضرورة دراسة شروط كل من نوع من أنواع الأسهم لتحديد قيمتها الدفترية على أساس

اسم وموضوع (١) وعندما تتحدد القيمة الدفترية لحقوق ملكية كل نوع من أنواع الأسهم ، وعلى حسب طبيعة إستثمارات القابضة في كل نوع منها يمكن اتخاذ إجراءات إعداد القوائم التجميعية طبقا لما سبق بيانه في الفصول المتقدمة .
و ان يصبح ذلك افترض مثلا أن س تمتلك ٩٠ ٪ من حقوق الملكية في س١ و ٧٠ ٪ من حقوق الملكية في س٢ حيث كانت حقوق ملكية كل من هاتين الشركتين في تاريخ الإقتناء كالآتي :

س١	س٢	
٢٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	رأس مال الاسهم العادية قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٦ ٪ أسهم ممتازة قيمة إسمية ٢٥ جنيه
(٦٠.٠٠٠)	٥٠.٠٠٠	أرباح محجوزة (خسائر متجمعة)
<u>٢٤٠.٠٠٠</u>	<u>٥٥٠.٠٠٠</u>	بمجموع حقوق الملكية

وانفرض أن الاسهم الممتازة في س١ مجمعة للأرباح ولم تسدد عنها الأرباح لمدة ٥ سنوات ، كما أن الاسهم الممتازة في س٢ قابلة للرد طبقا لرغبة الشركة بمبلغ ٢٧ جنيه للسهم وأنها غير مجمعة للأرباح وعلى هذا الأساس يمكن حساب القيمة الدفترية لحقوق كل نوع من نوعي الأسهم في كل من س١ ، س٢ وحقوق س٢ فيما كالآتي :

س١	س٢	س٣	س٤
حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة	حقوق الملكية	حقوق الأسهم الممتازة
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٢٤٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	٥٥٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
	٣٠.٠٠٠		—
	—		٨.٠٠٠
			<u>١٠٨.٠٠٠</u>
			<u>٤٤٢.٠٠٠</u>
١٣٠.٠٠٠	١١٠.٠٠٠		

مجموع حقوق الملكية
أسهم ممتازة — قيمة إسمية
أرباح مجمعة متأخرة
علاوة رد
حقوق الأسهم الممتازة (القيمة الدفترية)
القيمة الدفترية الأسهم العادية

(١) يمكن الرجوع إلى كلية حساب القيمة الدفترية لسهم في حالة تعدد أنواع

الأسهم

وإذا كانت ص تمتلك ٩٠٪ من نوعي الأسهم في ص١ و ٧٠٪ من نوعي الأسهم في ص٢، وكانت القيمة الدفترية لإستثماراتها في كل نوع كالآتي :

ص١	ص٢	ص١	ص٢	
حقوق ص	حقوق الأقلية	حقوق ص	حقوق الأقلية	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١١٧٠٠٠	١٣٠٠٠	٧٥٠٠٠	٣٢٠٠٠	أسهم ممتازة
٩٩٠٠٠	١١٠٠٠	٣٠٩٠٠٠	١٣٢٠٠٠	أسهم عادية

إما إذا كانت الأسهم الممتازة ليس لها حق التصويت (وهو الغالب) ولم يكن للقابضة أي إستثمارات فيها، فإنها تصبح جميعا من حقوق الأقلية .

وطبقا للسعر الذي تدفعه ص في سبيل الحصول على السيطرة على كل من ص١ ، ص٢ لكل نوع من نوعي الأسهم يتحدد الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية وتتبع نفس الاجراءات السابق بيانها لأغراض إعداد الحسابات والقوائم التجميعية . فلو فرضنا مثلا أن ص حصلت على ٩٠٪ من الأسهم العادية فقط في ص١ بمبلغ ١٠٧٠٠٠ جنية ، بينما حصلت على ٧٠٪ من الأسهم العادية في ص٢ ، بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنية و ٨٠٪ من الأسهم الممتازة التي ليس لها حق التصويت بمبلغ ٩٠٠٠٠ جنية ، وكان الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية في ص١ يمثل شهرة سيطرة ، والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية الأسهم العادية لشركة ص٢ يرجع للمغالاة في تقويم بعض الأصول الثابتة ، بينما الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لأسهمها الممتازة ، يرجع إلى انتظام توزيعات الأرباح عليها ، فإن قيود التسوية والاستبعاد على ورقة عمل الميزانية التجميعية تكون كالآتي :

— بالنسبة لشركة ص١ .

من هذا توريد :

/ رأس مال أسهم عادية - س ١	٢٠٠ ر ٠٠
/ رأس مال أسهم ممتازة - س ١	١٠٠ ر ٠٠
/ شهرة السيطرة - تجميعية	٨ ر ٠٠

الى مذكورين :

/ خسائر متجمعة - س ١	١٠ ر ٠٠٠
/ استثمارات في أسهم عادية - س ١	١٠٧ ر ٠٠٠
/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س ١	١١ ر ٠٠٠
/ حقوق حصة الأسهم الممتازة في س ١	١٣٠ ر ٠٠٠

بالنسبة للشركة س ٢ :

من مذكورين :

/ رأس مال الأسهم العادية - س ٢	٤٠٠ ر ٠٠٠
/ رأس مال الأسهم الممتازة - س ٢	١٠٠ ر ٠٠٠
/ أرباح محجوزة - س ٢	٥٠ ر ٠٠٠
/ الزيادة في التكلفة عن القيمة الدفترية لاستثمارات أسهم ممتازة في س ٢ - تجميعية .	٣ ر ٦٠٠

الى مذكورين :

/ مخصص تقويم أصول - س ٢ - تجميعية	١٣ ر ٤٢٨
/ استثمارات في أسهم عادية - س ٢	٣٠٠ ر ٠٠٠
/ استثمارات في أسهم ممتازة - س ٢	٩٠ ر ٠٠٠
/ حقوق الاقلية في أسهم عادية - س ٢	١٢٨ ر ٥٧٢
/ حقوق الاقلية في أسهم ممتازة - س ٢	٢١ ر ٦٠٠

وبلاحظ أن مخصص تقويم أصول س ٢ قد تعدد بما يقابل حقوق س ١ وحقوق

الاقلية طبقا لما تضمنته تكلفه إستثمارات ص (٩٤٠٠ × ٧٥) ، ومن ثم أدى إلى انخفاض حقوق الاقلية بمبلغ ٤٢٨ ر ٤ جنيه .

٤ - تغير نسبة حقوق القابضة في ملكية التابعة والحصول على السيطرة بالتدريج

قد تتغير نسبة حقوق القابضة في ملكية شركة تابعة لها أو أكثر بعدد من الأسباب منها (١) شراء عدد من أسهم التابعة بعد الحصول على السيطرة ، (٢) شراء الأسهم بالتدريج حتى الحصول على السيطرة ثم الاستمرار في الشراء بعد ذلك ، (٣) بيع بعض أسهم الشركة التابعة في السوق ، (٤) زيادة التابعة رأس المال بإصدار أسهم جديدة ، أو (٥) عمليات التابعة في أسهم وأعمالها (عمليات أسهم الخزينة) . وسوف نناقش كل من هذه الحالات في هذا البند بقليل من التفصيل .

٤ - ١ - زيادة الاستثمارات في التابعة بعد الحصول على السيطرة :
إذا قامت الشركة القابضة بزيادة استثماراتها في أسهم رأس مال شركة تابعة في تاريخ لاحق لتاريخ حصول القابضة على السيطرة (والتي نفترض هنا أنها تمت مرة واحدة في تاريخ واحد) ، فإن المحاسب عادة ما يواجه بمشككتين إضافيتين بعدد تحديد الإجراءات الملائمة لإعداد الحسابات والقوائم التجميعية . وأولى هذه المشاكل تتعلق بتحديد نصيب كل دفعة من استثمارات القابضة في التابعة في الأرباح المحجوزة للآخيرة في تاريخ إقنتائها ، وثاني هذه المشاكل يرتبط بالطبع بالأولى ، ويتعلق بكيفية معالجة ما قد يوجد من إختلافات بين تكلفه الاستثمارات في كل دفعة والقيمة الدفترية لحقوق الملكية في التابعة المقابلة لها في تاريخ الإقنتاء . ويقتضى الأمر التغلب على المشكلة الأولى تحليل رصيد الأرباح المحجوزة في التابعة لتعرف على ما تحقق منه أثناء سيطرة القابضة وما يخصها منه بإضافة للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية لكل دفعات الاستثمار على حدة أما

المشكلة الثانية فهي عادة ما تكون أكثر تعقيدا من الاولى حيث يترتب عليها في كثير من الاحيان تناقض الادلة الضمنية المتوقعة للحاسب لمعالجة الفرق بين الكلمة والقيمة الدفترية للاستثمارات في التابعة . فقد يترتب على اول دفعة من الاستثمارات التي أدت إلى السيطرة زيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بما يعنى وجود شهرة سيطره أو شهرة محل لتابعة أو انخفاض القيم الدفترية لبعض أصولها عن قيمتها السوقية العادية بما يؤدي إلى قيام أصل جديد على ورقة عمل الميزانية المجموعية أو تعديل التكلفة الدفترية للأصول المعنية بالزيادة . وإذا نتج عن الاستثمارات الإضافية في ظل هذه الظروف وجود فرق جديد بين التكلفة والقيمة الدفترية مغايرا في الاتجاه للفرق الاولى (بمعنى أن تكون التكلفة في هذه الحالة أقل من القيمة الدفترية للدفعة الثانية للاستثمارات في التابعة) فإنه يمكن ارجاعه إما لوجود شهرة سالبة ، أو لانخفاض القيمة السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، والتي قد تكون هي نفس الأصول التي اعتبرت قيمتها السوقية أعلى من تكلفتها الدفترية في تاريخ الدفعة الاولى للاستثمارات ، ومن هنا يتساق تناقض الادلة لاختلاف تواريخ الإقضاء وإمكانية تغير الظروف المحيطة بعمليات التابعة ومركزها المالي والاقتصادي من تاريخ إلى آخر .

ولتوضيح كيفية التغلب على المشكلة الاولى وتناقض الادلة الذي قد يترتب على المشكلة الثانية دعنا نفترض المثال التالي للقايضة من والتابعة من .

ص	ص	
٣٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠	رأس مال الاسهم العادية - قيمة إسمية ١٠ جنيه
١٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	أرباح محجوزة ٧٤/١/١
٦٠.٠٠٠	٨٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٤
٨٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠	صافي الربح من العمليات خلال ٧٥
(٤٠.٠٠٠)	(٥٠.٠٠٠)	أرباح موزعة ٧٥/١٢/٣١

ولنفرض أن من حصلت على ١٨٠٠٠ سهم عادى من أسهم من فى
١٩٧٤/١/١ بمبلغ ٢٥٦٠٠٠ جنيه ، كما حصلت على ٦٠٠٠ سهم أخرى فى
٧٥/٦/٣٠ بمبلغ ١٠٢٠٠٠ جنيه .

ويتوقف أثر أرباح من عن عام ٧٤ ، ٧٥ على أرباح من وأرباحها المحجوزة
على الأساس المستخدم للحاسبة لإستثماراتها فى من (أساس التكلفة ، أو أساس
حقوق الملكية) ، كما يتضح من الجدول التالى .

أثر أرباح من على إستثمارات من فيها والأرباح المحجوزة للشركة من
كما يظهر فى دفاتر الشركة من

أساس التكلفة		أساس حقوق الملكية		
الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	الاستثمارات	الأرباح المحجوزة	
٢٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٥٦٠٠٠	١٠٠٠٠٠	إستثمارات وأرباح محجوزة ٧٤/١/١ صافي ربح عمليات من عن ٧٤ نصيب من من أرباح من عن ٧٤
	٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	
٢٥٦٠٠٠	١٨٠٠٠٠	٢٩٢٠٠٠	٢١٦٠٠٠	رصيد ٧٥/١/١ إستثمارات فى ٧٥/٦/٣٠ صافي ربح من عن ٧٥
١٠٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠	١٠٠٠٠٠	
		٢٤٠٠٠	٢٤٠٠٠	٦٠ ٪ من ربح من عن ١/٢ سنة ٧٥ ٨٠ ٪ من ربح من عن ١/٢ سنة ٧٥ الباقي نصيب من من توزيعات من توزيعات من
		٣٢٠٠٠	٣٢٠٠٠	
		(٣٢٠٠٠)	(٥٠٠٠٠)	
٣٥٨٠٠٠	٣٦٢٠٠٠	٤١٨٠٠٠	٣٢٢٠٠٠	الرصيد فى ١٩٧٥/١٢/٣١

ويمثل الفرق بين إستثمارات من فى من بالتكلفة فى ٧٥/١٢/٣١ وعلى أساس
حقوق الملكية فى ذلك التاريخ والبالغ ٦٠٠٠٠ جنيه (٤١٨٠٠٠ - ٣٥٨٠٠٠)
نصيب من فى الأرباح المحجوزة التى تحققت منذ حصولها على السيطرة على من

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق م في س بالمقارنة بتكلفتها وبيان حقوق الأقلية في س

زيادة (هــس) التكلفة من القيمة الدفترية	تكلفة إستثمارات م	القيمة الدفترية لصالح أصول م				
		حقوق م		حقوق الأقلية		السكنى
		نسبة	نسبة	نسبة	نسبة	
١٩٧٠٠٠	٢٥٩٠٠٠٠	٧٠.٩٠	٢٤٠٠٠٠٠	٧٠.٤٠	١٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
			٣٦٠٠٠٠٠		٢٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠٠
			٢٤٠٠٠٠٠		١٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
			٢٠٠٠٠٠٠	٧٠.٤٠	٢٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
٢٠٠٠٠	١٠٢٠٠٠٠	٧٠.٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٧٠.٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
١٨٠٠٠٠	٢٥٨٠٠٠٠	٧٠.٨٠	٤٠٠٠٠٠٠	٧٠.٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
			٣٦٠٠٠٠٠		٨٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠
			(٢٢٢٠٠٠٠)		(٨٠٠٠٠)	(٤٠٠٠٠٠٠)
١٨٠٠٠٠	٢٥٨٠٠٠٠	٧٠.٨٠	٤٠٠٠٠٠٠	٧٠.٢٠	١٠٠٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
			١٨٠٠٠٠٠			
			٤١٨٠٠٠٠			
			٢٥٨٠٠٠٠			
			٦٠٠٠٠٠٠			

في ١٩٧٤/١/١
أرباح سنة ١٩٧٤
أرباح النصف الأول من ١٩٧٥
الرصيد في ١٩٧٥/٦/٣٠
إستثمارات م الإضافية في ١٩٧٥/٦/٣٠
الرصيد في ٩/٣٠ بعد الإستثمارات الإضافية
أرباح النصف الثاني من ١٩٧٥
توزيعات م في ١٩٧٥/١٢/٣١
الرصيد في ١٩٧٥/١٢/٣١

الزيادة في تكلفة إستثمارات م من لبسها الدفترية
إستثمارات م في م على أساس حقوق الملكية
إستثمارات م في م على أساس التكلفة
الزيادة في حقوق ملكية م في م منذ تواريخ الإقتناء

حتى ٧٥/٦/٢٠ ، ومنذ إستثماراتها الإضافية في ذلك التاريخ حتى نهاية
١٩٧٥ .

وقبل أن نوضح قيود التسوية والاستبعاد اللازمة لإعداد الحسابات والقوائم
التجميعية عن سنة ١٩٧٥ نورد فيما يلي تحليلاً للتغيرات في حقوق ص في س
وحقوق الأقلية فيها والفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية لحقوق ص كأساس
لهذه القيود كما يتضح من الجدول التالي الوارد في الصفحة السابقة .

وبلاحظ أنه إذا لم يوجد فرق بين تكلفة الإستثمارات وقيمتها الدفترية فإن
تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة على النحو الموضح بمالية لا يؤدي إلى تعقيدات
إضافية بصدد إعداد الحسابات والقوائم التجميعية رغم تعدد إستثمارات القابضة
في التابعة بتواريخ مختلفة وتتأني التعقيدات من إختلاف القيمة الدفترية عن
التكلفة للإستثمارات بنسبة متفاوتة ففي ٧٤/١/١ حيث حصلت ص على ٦٠٪
من حقوق ملكية س بزيادة عن القيمة الدفترية ١٦٠.٠٠ جنيه ، فإن هذه الزيادة
تتطوى على إحدى أمور ثلاثة : (١) دفع المبالغ مقابل شهرة سيطرة ،
(٢) مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل الخاصة بالشركة ص ، (٣) مقابل ٦٠٪ من
زيادة القيمة السوقية العادية لبعض أصول س عن قيمتها الدفترية . وإذا اعتبر
المبلغ مقابل شهرة سيطرة فلا يترتب على ذلك مشاكل إضافية عند زيادة
الإستثمارات في س بمقدار ٢٠٪ وزيادة التكلفة عن القيمة الدفترية بمبلغ
٢٠٠.٠٠ جنيه في ٧٥/٦/٢٠ . فيمكن إعتبار هذه الزيادة أيضاً بمثابة شهرة
سيطرة . أما إذا اعتبر مبلغ الـ ١٦٠.٠٠ جنيه مقابل ٦٠٪ من شهرة المحل
الخاصة بالشركة س فهذا يعني ونجوب إظهار الشهرة في الميزانية التجميعية بمبلغ
٢٦٠٦٦٧ جنيه حيث تكون حقوق الأقلية فيها ١.٠٦٦٧ ر. جنيه بواقع ٤٠٪ .
ولكنه عندما تحصل ص على ٢٠٪ إضافية من حقوق الملكية في س في ٧٥/٦/٢٠
بزيادة ٢٠٠.٠٠ جنيه فقط عن القيمة الدفترية فهذا يعني أن شهرة المحل في س

أصبحت قيمتها ١٠.٠٠٠ جنيه فقط . منها ٨.٠٠٠ جنيهه تخفض حقوق س
و ٢.٠٠٠ جنيه تمثل حقوق حقوق الأقلية . وأى من القيمتين يمكن إعتباره
بمثلا لشهرة المحل في هذه الحالة بعد من الأمور القابلة للجدل الذى لا يخلو من
اللاموضوعية . والمنطق يقتضى في هذه الحالة إظهار شهرة المحل في تاريخ
الاقتناء الأول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيه مقابل زيادة حقوق الملكية في س بالقيمة
ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيه منها بعد تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض
حقوق ملكة س بالقيمة . وما ينطق على شهرة المحل ينطبق على الحالة الثالثة
الخاصة باختلاف القيم السوقية لبعض الأصول عن قيمتها الدفترية ، حيث يمكن
زيادة هذه الأصول بمبلغ ٢٦٠٦٦٧ جنيه في تاريخ الاقتناء الأول (٧٤/١/١)
مقابل زيادة حقوق ملكية س ، ثم إستنفاد مبلغ ١٦٠٦٦٧ جنيه من هذه الزيادة
في تاريخ الاقتناء الثانى مقابل تخفيض حقوق ملكية (أرباحها المحجوزة أو
الأرباح المكتسبة من تقويم الأصول) .

وسوف نفترض إستكمال المثال الجارى أن المبلغ المدفوع بالزيادة عن التكلفة
يمثل شهرة سيطرة ، ومن ثم لا يؤثر في حقوق الأقلية . ومن واقع الجدولين
السابقين تكون قيود النسويات والاستبعادات اللازمة لأعداد الميزانية التجميعية
في ٧٥/١١/٢١ في ظل كل من أساس التكلفة وحقوق الملكية على النحو الوارد في
الصفحة التالية :

وبلاحظ أن الزيادة في حقوق ملكية س في س والبالغ قدرها ٦.٠٠٠
جنيه قد وزعت في ظل أساس التكلفة على الأرباح المحجوزة لشركة س في
٧٥/١/١ بمقدار نصيبها من أرباح ١٩٧٤ لشركة س والبالغ قدرها ٦.٠٠٠
جنيه بواقع ٦٠ ٪ ، أى ٣٦٠٠ جنيه ، وعلى أرباح العام لشركة س بمقدار
نصيبها من الأرباح المحقة عن النصف الأول من العام (٤.٠٠٠ جنيه بواقع
٦٠ ٪) وعن النصف الثانى من العام (٤.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) بعد
إستبعاد ما حصلت عليه من توزيعات س (٤.٠٠٠ جنيه بواقع ٨٠ ٪) .

أساس حقوق الملكية		أساس التكلفة	
من مذكورين:		من مذكورين:	
٣/ رأس مال - س	٣٠٠,٠٠٠	٣/ رأس مال - س	٣٠٠,٠٠٠
٣/ أرباح محبوزة - س	١٦٠,٠٠٠	٣/ أرباح محبوزة - س	١٦٠,٠٠٠
٣/ أرباح العام - س	٨٠,٠٠٠	٣/ أرباح العام - س	٨٠,٠٠٠
٣/ شهرة السيطرة - م. تجميعية	١٨٠,٠٠٠	٣/ شهرة السيطرة - م. تجميعية	١٨٠,٠٠٠
إلى مذكورين:		إلى مذكورين:	
٣/ استثمارات من في س	٤١٨,٠٠٠	٣/ استثمارات من في س	٣٥٨,٠٠٠
٣/ أرباح موزعة - س	٤٠,٠٠٠	٣/ أرباح محبوزة من ٧٥/١,١٠	٣٦,٠٠٠
٣/ حقوق الأقلية في س	١٠٠,٠٠٠	٣/ أرباح العام من	٣٤,٠٠٠
		٣/ أرباح موزعة من	٤٠,٠٠٠
		٣/ حقوق الأقلية في س	١٠٠,٠٠٠

أما في ظل أساس حقوق الملكية فإن هذه المبالغ معلاة فعلا للأرباح المحجوزة وأرباح العام الخاصة بالشركة من حيث جمدل بها حساب الاستثمارات في
س مدينا .

٤ - ب - الحصول على السيطرة بالتدريج :

قد تحصل الشركة القابضة على سيطرتها على شركة تابعة بشراء أسهم الأخيرة على دفعات وبالتدريج حتى تتحقق لها السيطرة . ولا يقتضى الأمر إعداد حسابات وقوائم تجميعية تضم الشركة التابعة في هذه الحالة إلى أن يتحقق للقابضة السيطرة عليها بحصولها على أغلبية رأس مالها الذي له حق المشاركة في الإدارة، وإنما تعالج الاستثمارات حتى تتحقق السيطرة كمعالجة الاستثمارات طويلة الأجل العادية . وعندما تتحقق السيطرة يصبح من الواجب ضم الشركة التابعة للمجموعة عند إعداد الحسابات الختامية والميزانية التجميعية حيث تبرز حينئذ مشكلتان : الأولى تتعلق بكيفية تحديد حقوق القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والواجبة الاظهار في الميزانية التجميعية ، والثانية تتعلق بكيفية معالجة الاختلافات بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات في الدفعات المختلفة ، وهما المشكلتين اللذين تعرضنا لهما في البند السابق .

وتتبع نفس الطريقة الموضحة في البند السابق لتحديد نصيب القابضة في الأرباح المحجوزة للتابعة والتي يقتضى الأمر إضافتها للأرباح المحجوزة في الميزانية التجميعية إذا كانت القابضة تتبع أساس التكلفة لاثبات الاستثمارات دفتريا . ولا شك أن تحليل الأرباح المحجوزة للتابعة وتحديد نصيب القابضة منها بالطريقة التي سبق أن أوضحناها لكل دفعة من دفعات الاستثمارات التي تتم في تواريخ مختلفة يعتبر الاجراء السليم من الناحية النظرية رغم صعوبة النسبية إذا كان عدد دفعات الاستثمارات كبيرا وتواريخها متباعدة . ولذلك
تقترح لجنة الاجراءات في جمعية المحاسبين الأمريكيين الآتى :

• إذا تم السيطرة على القابضة عن طريق الإستثمار فيهما على دفعتين أو أكثر ،
 • في تواريخ مختلفة ، فإن المبدأ العام هو تحديد الأرباح المحجوزة لها عند ،
 • الإقتناء على أساس مرحلي . غير أنه إذا تعددت الإستثمارات الصغيرة نسبيا ،
 • على مدار فترة زمنية ثم تحققت السيطرة بعد ذلك بدفعة إستثمارات معينة ،
 • فإنه يمكن اعتبار تاريخ آخر إستثمار بمثابة تاريخ الإقتناء الفعال لأغراض ،
 • تحديد الأرباح المحجوزة للتابعة عند الإقتناء ، ذلك رغبة في التبسيط ، (١)

وفي رأينا ما طبعنا أن الرغبة في التبسيط لا تقوم بديلا على السلامة النظرية
 للأجراء الواجب الإلتزام مادام إلتباعه يمكننا دون إضافة تذكر لتكلفة البيانات
 التي تنتج عنه مع أفضلية هذه البيانات قطعا .

أما عن مشكلة معالجة التناقضات التي تنطوي عليها إختلافات التكلفة عن
 القيمة الدفترية لدفعات الإستثمارات في تواريخ مختلفة فليس لها في الواقع حل
 مرضي يمكن تطبيقه في كل الأحوال . فإذا كانت فروقات التكلفة عن القيمة
 الدفترية لكل الإستثمارات في إتجاه واحد بالزيادة مثلا ، فأفضل الحلول في هذه
 الحالة هو إعتبار هذه الفروق بمثابة أحد الأصول غير المدروسة بحيث يتم أصول
 الميزانية التجميعية لمجموع خصومها .

أما إذا كانت تكلفة كل دفعات الإستثمارات تقل عن قيمتها الدفترية في
 تاريخ إقتنائها فإن ذلك يقوّ دليلا قاطعا على عدم سلامة القيم الدفترية لأصول
 التابعة ويستحسن أن يتم تعديل هذه القيم على دفاتر التابعة كلما أمكن ذلك ،
 وإلا كان البديلين الآخرين هو إعتبار الفرق بمثابة مخصص تقويم أصول التابعة
 يظهر على الميزانية التجميعية ، أو عبارة بمثابة أحد عناصر رأس المال المدفوع
 على الميزانية التجميعية ، ولا شك في أفضلية البديل الأول على الثاني . وهذا

(١) Accounting Research and Terminology Bulletin, No- 51,

(New York : AICPA, 1961) , final Ed.

وناهيك عن المشاكل التي ترتب على تناقص اختلافات التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات في إتجاهات مضادة والتي لاشك تتطلب بحثا مستقلا، ومن ثم لن نتعرض لها هنا .

ولتوضيح كيفية معالجة الحصول على السيطرة بالتدريج في الميزانية التجميعية في تاريخ الحصول على السيطرة وعنا نفترض أن ص قد حصلت على السيطرة على الشركة س في ٧٥/٩/٢٠ كالآتي :

[illegible]

ويتضح من هذا التحليل أن القيمة الدفترية لاستثمارات ص الثلاثة في تاريخ السيطرة بلغ ٠٠ ر ٣٠٨٠ جنية بينما تكلفتها تبلغ ٠٠ ر ٢٥٧٠ جنية . إلا أن جزءا من الفرق يرجع إلى نمو قيمة استثمارات ص بواقع ٢٠ ٪ في س ١/١/٧٣ حتى ٢٠/٩/٧٥ — تاريخ السيطرة ، ومن ثم يصبح هذا النمو واجب التعليه لحسابه الأرباح المحجوزة في الشركة ص عن استثمارات قبل ٢٠/٩/٧٥ ويتم حساب هذا النمو من واقع جدول تحليل التغيرات كالآتي .

١٥٤٣٠٠٠	حقوق ص في ص في ٩/٣٠ قبل استثمارات السيطرة
(٨٠٠٠٠)	يستبعد صجز التكلفة عن القيمة الدفترية للاستثمارات
١٤٦٣٠٠٠	إستثمارات ص في ص على أساس حقوق الملكية
١٢١٣٠٠٠	إستثمارات ص في ص على أساس التكلفة
٢٥٣٠٠٠	النمو في قيمة إستثمارات ص قبل السيطرة

وبذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - ص لدينا بهذا المبالغ مقابل جعل حساب أرباح محجوزة - ص دائنا به على ورقة عمل الميزانية التجميعية في تاريخ السيطرة .

وبلاحظ أن هذا النمو قد انخفض في نهاية ١٩٧٥ إلى ١٢٣٠٠٠ جنيه ، ذلك لأن الأرباح التي حققتها ص عن الثلاثة أشهر الأخيرة بلغ نصيب ص منها ١٢٣٠٠٠ جنيه بينما حصلت على توزيعات من هذه الأرباح قدرها ١٦٣٠٠٠ جنيه مما أدى إلى انخفاض نصيبها في نمو أرباح ص المحجوزة منذ إقتناء استثماراتها بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه . (عليك أن تقوم بأعداد ورقة عمل الميزانية التجميعية في ٧٥/١٢/٣١ بالقدر الذي تسمح به هذه البيانات وإجراء قيسود التسوية والاستبعاد اللازمة) .

وبلاحظ أن الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الثلاثة في هذه الحالة في اتجاه واحد رغم إختلاف النسبة من إستثمار إلى آخر . وهذا يعني في حالة عدم إمكان إعادة تقويم أصول ص لتلاني هذا الفرق إعتبار مجموع الفرق (٢٦٣٠٠٠ جنيه) بمثابة مخصص لتقويم أصول ص على الميزانية التجميعية وذلك يجعل حساب أرباح محجوزة - ص لدينا وحساب مخصص تقويم أصول ص دائنا على ورقة العمل . والبديل الآخر هو إعتبار الفرق بمثابة رأس مال مدفوع من زيادة القيمة الدفترية للاستثمارات عن تكلفتها في الميزانية التجميعية وهو بديل غير منطقي وغير مرغوب فيه .

تحليل التغيرات في القيمة الدفترية لحقوق مس في س بالمقارنة بتكلفتها
وبيان حقوق الأقلية في س

زيادة القيمة الدفترية من التكلفة عن (نفس)	تكلفة استثمارات س	القيمة الدفترية لصافي أصول س				الكل
		حقوق س		حقوق الأقلية		
		مبلغ	%	مبلغ	%	
(٣٠٠٠٠)	٥٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٨٠%	٢٤٠٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠٠	١٩٧٣ : ١/١ (١٠٠٠٠ سهم) أرباح العام توزيعات العام ١٩٧٤ : أرباح حتى ٦/٣٠ الأرصدة في ٦/٣٠
		٨٠٠٠٠٠		٣٢٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠	
		(٢٠٠٠٠٠)		(٨٠٠٠٠٠)	(١٠٠٠٠٠٠)	
		٣٠٠٠٠		١٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	
(٥٠٠٠٠)	٦٤٠٠٠٠	٦٩٠٠٠٠	٨٠%	٢٧٦٠٠٠٠	٣٤٥٠٠٠٠	٦/٣٠ (١٠٠٠٠) أرباح من ٦/٣٠ إلى ١٢/٣١ توزيعات العام ١٩٧٥ : أرباح حتى ٩/٣٠ الأرصدة في ٩/٣٠ (تاريخ السيطرة) إستثمارات السيطرة في ٩/٣٠
		٦٩٠٠٠٠	(٢٠%)	(٦٩٠٠٠٠)		
		٦٠٠٠٠		٩٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	
		(٨٠٠٠٠٠)		(١٢٠٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	
(٨٠٠٠٠) (١٨٠٠٠٠)	١٢١٠٠٠٠ ١٣٦٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠		٢٧٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١ توزيعات العام الأرصدة في ١٢/٣١
		١٥٤٠٠٠٠	٦٠%	٢٣١٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	
		١٥٤٠٠٠٠	(٤٠%)	(١٥٤٠٠٠٠)		
		٣٠٨٠٠٠٠	٨٠%	٧٧٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	
(٢٦٠٠٠٠)	٢٥٧٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠		٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠	أرباح من ٩/٣٠ حتى ١٢/٣١ توزيعات العام الأرصدة في ١٢/٣١
		(١٦٠٠٠٠)		(٤٠٠٠٠)	(٢٠٠٠٠٠)	
		٣٠٤٠٠٠٠	٨٠%	٧٦٠٠٠٠	٣٨٥٠٠٠٠	
		(٢٦٠٠٠٠)		٧٦٠٠٠٠	٣٨٠٠٠٠٠	
		٢٧٨٠٠٠٠				مجموع التكلفة من القيمة الدفترية لإستثمارات س في س
		٢٥٧٠٠٠٠				إستثمارات س في س على أساس حقوق الملكية
		٢١٠٠٠٠				إستثمارات س في س على أساس التكلفة
						الزيادة في حقوق الملكية س في س منذ تولى تاريخ الإلتناء

٤ - ح - تخفيض القابضة لاستثماراتها في التابعة بالبيع :

قد تقوم الشركة القابضة بتخفيض نسبة حيازتها من إستثمارات في حقوق ملكية التابعة لسبب أو لآخر. ويترتب على ذلك بالطبع إنخفاض نصيب القابضة من الأرباح التي تحققها التابعة بعد ذلك مقابل زيادة نصيب الأقلية ، كما يترتب على ذلك أيضا اختلاف ما قد يكون موجودا من فرق بين التكلفة والقيمة الدفترية للاستثمارات الباقية مما كان عليه هذا الفرق قبل التصرف . ولا بد بالطبع من تحليل أثر هذه التغيرات على إجراءات إعداد القوائم والحسابات التجميعية حتى يمكن إعدادها على أساس سليم .

وإذا ترتب على بيع القابضة لمجزء من إستثماراتها في التابعة ، فإن أى أرباح أو خسائر تنتج عن هذه العملية تؤثر في نتائج وقوائم الشركة القابضة دون التابعة . وتختلف قيمة الأرباح أو الخسائر قطعاً طبقاً للأساس الذى تتبعه القابضة في المحاسبة لاستثماراتها في التابعة (التكلفة أو حقوق الملكية) . وقد تقفل هذه الأرباح (أو الخسائر) في حساب الأرباح والخسائر للقابضة كأحد عناصر الإيرادات الأخرى ، (أو خسائر ومصروفات لا تتعلق بالعمليات) ، أو تقفل في حساب الأرباح المحجوزة للقابضة مباشرة طبقاً للأساس المستخدم في إعداد حسابات النتيجة . وسواء كانت القابضة تتبع أساس حقوق الملكية أو أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها دفترياً ، وما يترتب على ذلك من اختلافات في رقم الأرباح أو الخسائر التي تتحقق ببيع جزء من هذه الإستثمارات ، فإن الأمر ينتهى على الميزانية التجميعية يكون واحداً .

فأذا فرضنا مثلاً أن الشركة القابضة ح كانت تمتلك ٨٠٪ من حقوق الملكية في س منذ ١/١/٧٠ حيث بلغت تكلفة هذه الإستثمارات ١٦٠.٠٠٠ جنيه وقيمتها الدفترية ١٥٢.٠٠٠ جنيه في ذلك التاريخ وكان الفرق يمثل شهرة سيطره وفي ١/١/٧٦ قامت القابضة ببيع ٢٠٪ من إستثماراتها في س بمبلغ ٥٤.٠٠٠

جنيه في الوقت الذي بلغت فيه القيمة الدفترية لكل إستثمارات ص في ص طبقا لدفاتر ص ٢٤٠٠٠٠ جنيه . فإذا كانت ص تتبع أساس التكلفة في معالجة إستثماراتها في ص دفتريا ، فإن هذه الاستثمارات تظهر في دفاترها بمبلغ ١٦٠٠٠٠ جنيه وعندما تقوم ببيع ربعها الذي تبلغ تكلفته في دفاترها ٤٠٠٠٠ جنيه ، فإن هذا يعني تحقق أرباح على هذا الأساس قدرها ١٤٠٠٠٠ جنيه . أما إذا كانت ص تعالج إستثماراتها على أساس حقوق الملكية ، فإنها سوف تظهر في دفاترها بمبلغ ٢٤٨٠٠٠٠ جنيه (٢٤٠٠٠٠٠ جنيه حقوقها في ص طبقا لدفاتر ص + ٨٠٠٠ جنيه الريادة في التكلفة عن القيمة الدفترية عند الإقتناء) . ويتربط على بيع ربع هذه الإستثمارات الذي تبلغ قيمته الدفترية في دفاتر ص ٦٢٠٠٠٠ جنيه بمبلغ ٥٤٠٠٠٠ جنيه تحقق خسائر على العملية بمبلغ ٨٠٠٠٠ جنيه إلا أن الأثر النهائي على الميزانية التجميعية بعد التصرف سوف يكون واحدا ، كما يتضح من التحليل الآتي :

أساس التكلفة أساس حقوق الملكية

جنيه	جنيه	
٢٤٨٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠	القيمة الدفترية للاستثمارات في دفاتر ص
٦٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	التنازل عن الربح بالبيع
<u>١٨٦٠٠٠٠</u>	<u>١٢٠٠٠٠٠</u>	مسيد الإستثمارات الباقية
أثر العملية :		
١٤٠٠٠٠	نقص - (٨٠٠٠٠)	على أرباح ص - زيادة
(٢٢٠٠٠٠)	نقص (٨٨٠٠٠٠)	على نمو حقوقها في ص
(٢٠٠٠٠)	نقص - (٢٠٠٠٠)	على الفرق بين التكلفة والقيمة الدفترية - نقص
<u>(١٠٠٠٠٠)</u>	<u>نقص (١٠٠٠٠٠)</u>	الأثر النهائي على الأرباح المحجوزة التجميعية - نقص

هذا ومن الواضح أن نمو حقوق ص في ص من إقتناء الاستثمارات حتى

بيع جزء منها يتساوى مع الفرق بين رصيد الاستثمارات في دفاتر من كل أساس التكلفة وعل أساس حقوق الملكية كما سبق وأوضحنا .

٤ - - التغييرات في أسهم رأس مال التابعة :

قد تقوم الشركة التابعة بزيادة رأس مالها بإصدار أسهم جديدة كما قد تقوم بشراء أسهم من رأس مالها من السوق وإيداعها الخزينة (عمليات أسهم الخزينة). ويترب على كل من هاتين العمليتين تغير نسبة حقوق القابضة في التابعة . فإذا كانت القابضة تمتلك ٧٥٪ من أسهم التابعة البالغ عددها ١٥٠٠ سهم ثم قامت التابعة بإصدار ٥٠٠ سهم أخرى لزيادة رأس المال ، فما لم تقم القابضة في الإكتتاب في ٧٥٪ من هذه الأسهم الجديدة فأنها تصبح مالكة فقط نسبة ٦٦ ٢/٣٪ فقط من حقوق الملكية في التابعة بعد هذا الإصدار وإذا تم إصدار الأسهم الجديدة بسعر يعادل القيمة الدفترية للأسهم القديمة فيقتصر أثر العملية من حيث إجراءات إعداد الحسابات والقوائم التجميعية على تغير نسبة نصيب القابضة في الأرباح التي تحققها التابعة بعد الإصدار الجديد كذلك الأمر إذا تم شراء أسهم الخزينة بقيمتها الدفترية . ولكن مثل هذه العمليات عادة ما تتم في الحياة العملية بأسعار تختلف عن القيمة الدفترية للأسهم القائمة ومن ثم تتأثر حقوق القابضة بما يترتب على هذه العمليات من تغيرات في القيمة الدفترية لأسهم التابعة .

ولفرض مثلاً أن كانت تمتلك ٨٠٪ من أسهم من البالغ عددها ١٢٠٠ سهم بقيمة إسمية ١٠ جنيه وبقيمة دفترية في تاريخ إقتناء من لها ١٥ جنيه . وقامت من بعد مضي عدة فترات بإصدار وبيع ٢٠٠ سهم إضافية للجمهور بخلاف من بمبلغ ١٦ جنيه للسهم (علاوة إصدار ٦ جنيه) في الوقت الذي كانت تبلغ فيه القيمة الدفترية للأسهم القديمة ٢٠ جنيه للسهم . ويترب على هذه العملية إنخفاض نسبة من في حقوق ملكية من ٨٠٪ إلى ٦٤٪ ، كما أن القيمة الدفترية لحقوق من قبل وبعد الإصدار الجديد تنقهر كالآتي :

القيمة الدفترية للأسهم		
قبل الإصدار	بعد الإصدار	
جنيه	جنيه	
٢٤٠٠.٠٠	٢٤٠٠.٠٠	١٢٠٠٠ سهم \times ٢٠ جنيه
٤٨٠.٠٠		٣٠٠٠ سهم \times ١٦ جنيه
٢٨٨٠.٠٠	٢٤٠٠.٠٠	المجموع [١]
٧٦.٤	٨٠.٠	نسبة حقوق ص [٢]
١٨٤٠٣٢٠	١٩٢٠.٠٠	حقوق ص [١] \times [٢]

ومن الواضح أن القيمة الدفترية لحقوق ص في ص عن نفس عدد الأسهم (التي تمتلكها) (٩٦٠٠ سهم) قد انخفضت من ١٩٢٠.٠٠ جنيه قبل الإصدار الجديد إلى ١٨٤٣٢٠ جنيه بعده . أي أن الإصدار الجديد قد ترتب عليه تحول جزء من الأرباح التجميعية للشركة ص وتابعتها ص قدره ٧٦٨٠ جنيه لحقوق الأذابة نتيجة الإصدار الجديد . هذا ويكون العكس إذا كانت الأسهم الجديدة تباع بأعلى من قيمتها الدفترية .



Bibliotheca Alexandrina



1185919